أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص . ب : ٨٣٥٥

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب
عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص . ب : ٨٣٥٥

المكتبة العصريّة
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أَنْحَى من سِيبَوَيْهِ » .

« إن ابن هشام على عِلْمٍ جَمٍّ يشهد بِعُلُوِّ قدره فى صناعة النحو ، وكان يَنْحُو فى طريقته مَنْحَاةَ أهل المَوْصِلِ الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّى واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشىء عجيب دَالٍّ على قوة مَلَكَته وَاطِّلاَعِه » .

ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلى الكبير، وصلّى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوى الدرجات العُلَى والقدر الخطير، وسلّم تسليما كثيرا مُتَوَاصلا إلى يوم الدِّين .

هذا زُبْدة ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » الذى صَنَّفه أَنْحَى النحاة الإمامُ أبو محمدٍ عبدُ الله جمالُ الدين ابنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بن عبد الله بن هشام، الأنصارى ، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة ، قصدتُ به تقريب مَبَاحثه ، وإيضاح مشاكله ، وتيسير شواهده ، وتسهيل مراجعته ؛ فجمعت خلاصة ما كنت كتبته عليه أيام كُلِّفت دراسَتَهُ منذ ثلاثين عاماً ، جانبت فيها الإفراط والتفريط ، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهمة ، إلى أن يأذن الله جَلَّت قدرته فَيُتِيحَ لى إخراجَ ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كتبته ، فإنه الذى يَجْلُو للقارىء قدرةَ ابن هشام وَسَعَةَ علمه وواسعَ اطلاعه ، والذى تظهر فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبْهَى حُلَلِهَا وأجمل زينتها .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّةَ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك » .

وقد عُنِيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب ، وضمّ آلافها إليها ، وإعرابها إعراباً واضحاً ، وتخريجها ، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِبَ وآراء ؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه ، ثم بإكمال مباحثه ، وتعليل مسائله، وليس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة ، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدُّ .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجتُهُ من قبلُ من كتب السَّلَفِ — إلا أن يَطَّلِعَ أبناء العربية على علوم أوائلهم فى مَعْرِضٍ

بَهِيٍّ ترضى عنه نفوسُهم ، فإذا هم يُقْبِلُون عليها وينتفعون بها ؛ ليرتبط حَاضِرُهُمْ بماضيهم ، وليدركوا أن قومهم لم يُقَصِّرُوا ، وإن رماهم الناسُ بالتقصير ، وما من أمةٍ رغبت فى الخير وَحَرَصَتْ على أن تنال حَظَّهَا من الحياة ، ثم سلكت لهذا طريقًا يقطع صِلَةَ ما بينها وبين ماضيها إلا ضاعَ سَعْيُهَا وَتَقَطَّعَتْ بها الأسباب .

رَبِّ هب لى الصبر على ما جعلتَهُ أوْكَدَ آمالى وغاية سُؤْلِى ، ووَفِّقْنِى إلى الخيرات ، إنه لا توفيقَ إلا تَوْفِيقُكَ ، وأنت الكريم الوهاب ؟

محمد محيى الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذى فاقَ أقْرَانَهُ ، وشَأَى مَنْ تقدَّمه ، وَأَعْيَا مَنْ يأتى بعده ، الذى لا يُشَقُّ غُبَاره فى سَعَة الاطلاع وحُسْنِ العبارة وجمالِ التعليل ، الصالحُ الوَرِعُ ، أبو محمدٍ عبدُ الله جمالُ الدين بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بن هِشَامٍ ، الأنصارى ، المصرى .

وُلد بالقاهرة ، فى ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

لزمَ الشهابَ عبدَ اللطيف بن المرحَّل ، وتلا على ابن السَّرَّاج ، وسمع على أبى حَيَّان ديوانَ زُهَيْر بن أبى سُلْمَى المُزَنى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التِّبْرِيزِى ، وقرأ على التاج الفَاكِهَانى شَرْحَ الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدّث عن ابن جَمَاعة بالشاطبية ، وتفقّه على مذهب الشافعى ، ثم تَحَنْبَلَ فَحَفِظَ مختصر الخِرَقِى قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعةٌ من أهل مصر وغيرهم ، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المُفْرِطِ ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصودِهِ بما يريد مُسْهَبًا وَمُوجَزًا ، وكان — مع ذلك كله — متواضعًا ، بَرًّا ، دَمْثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحَى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام عَلَى عِلْمٍ جَمٍّ يشهد بعُلُوِّ قدره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته مَنْحَاةَ أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّى واتبعوا مُصْطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دَالٍّ على قوة مَلَـكته وَاطِّلَاعِه » .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلك على مَـكَان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وها كها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع فى الآستانة وفى مصر ، وَشَرَحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصْلُ ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الألغـاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية صَنَّفه لخزانة السلطان الملك الـكامل ، طبع فى مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدَة ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شىء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لـكتاب التذييل والتـكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطى .

(٨) رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و «أيضاً» و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهى موجودة فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى .

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة فى مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخَصاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه أربع مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنّى .

(١٢) شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .

(١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطى ، ولعله شرح « بانت سعاد » الآتى .

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً

(١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطى ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطى أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » طبع مراراً .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية ، يوجد فى مكتبة ليدن .

(١٩) شرح قطر الندا وبل الصّدا الآتى ذكره ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضاً .

(٢٠) شرح اللمحة لأبى حيّان ، ذكره السيوطى .

(٢١) عمدة الطالب فى تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه فى مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشذا فى مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا فى مسألة كذا » تصنيف أبى حيان ، يوجد فى ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى .

(٢٣) قطر الندا وبل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطى .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطى .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنيِّر فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنيِّر « الانتصاف من الكشاف » ، وكتاب ابن هشام يوجد فى مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية فى النحو ، ذكره السيوطى .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع فى طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان وموقظ الوَسْنَان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو ، يوجد فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى فى ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) . رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

***

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجّلين ،[1] وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السموات والأرضين .

أما بعدَ حمدِ الله مستحقِّ الحمد ومُلْهِمِهِ ، ومُنْشِئِ الخلق ومُعْدِمِه ، والصلاةِ والسلامِ على أشرف الخلق وأكرمه ، المنعوت بأحسن الخُلُق وأعظمِهِ ، محمدٍ نبيِّه ، وخليله وصَفِيِّه ، وعلى آله وأصحابِهِ ، وأحزابه وأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نَظْمِ الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي — رحمه الله ! — كتابٌ صَغُرَ حَجْماً ، وغَزُرَ عِلماً[2] ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز .

وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يُدَانيه[3] ، وتوضيح يسايره ويُبَاريه ، أحُلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلِّلُ به تراكيبه ، وأُنَقِّحُ مبانيه[4] ، وأعذب به موارده ، وأعقِلُ به شَوَارده[5] ، ولا أُخْلِي منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نَقْدٍ أو تعليل ، ولم آلُ جَهْداً في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسميته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وبالله أعتَصِمُ[6] ، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُ[7] ، لا ربَّ غيره ، ولا مأمول إلا خَيْرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

---

(١) الغر : جمع أغر ، وهو ذو الغرة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمحجل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه الفقرة من قوله صلى الله عليه وسلم «أنا قائد الغر المحجلين يوم القيامة »

(٢) غزر — بضم العين وهي هنا الزاي — كثر (٣) يدانيه: يقاربه (٤) أنقح : أهذب

(٥) أعقل : أمنع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة

(٦) أعتصم : أمتنع (٧) يصم : يعيب

هذا باب شرح الـكلام ، وشرح ما يتألف الـكلام منه

الـكلام — فى اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيــه أمران : اللفظ ، والإفادة .

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ ، تحقيقاً أو تقديراً .

والمرادُ بالمفيد ما دَلّ على مَعْنًى يحسُنُ السكُوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الـكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائم » ومن فعل واسم ، كـ « قَامَ زَيْدٌ » ومنه « اسْتَقِمْ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن ضمير المخاطَبِ المقَدَّر بأنت[1] .

(١) ينبغى لك أن تعلم قبل كل شىء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف منه الـكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التى يتألف منها الـكلام المفيد أجزاء، وليس معناه أن الـكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ، فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالا — وهى إحدى عشرة صورة تفصيلا — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأما على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ وخبر نحو « زيد قائم » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو «أقائم الزيدان » وإما مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله نحو « هيهات العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد » وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع الغصن » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو « أقسم بالله لأكرمنك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهى « كان » أو إحدى أخواتها مع اسمها وخبرها نحو قولك « كان الجو حارا » و«أصبح الجو باردا » . =

والكَلِم : اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ ، وَاحِدُه كَلِمَةٌ[١] ، وهى : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٌّ أنه يدل على جماعة ، وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل « كلمة » نَقَصَ معناه ، وصار دَالاًّ على الواحد ، ونظيرُهُ لَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَنَبِقٌ وَنَبِقَةٌ .

وقد تبين — بما ذكرناه فى تفسير الكلام : من أن شَرْطَه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة — أن بين الكلام وَالكَلِم عموماً وخصوصاً من وَجْهٍ[٢] ؛ فالكلم أَعَمُّ من جِهَةِ المعنى ؛ لانطلاقه على المفيد

= والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهى « ظن » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعوليها نحو « ظننت الوقت متسعا » .

والمؤلف من فعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهى « أعلم » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعلمت زيدا عمرا مخلصا » .

(١) اختلفوا فى لفظ « كلم » فقيل : هو جمع مفرده كلمة ، وقيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى — كما قال المؤلف — واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادى . وهو « ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثانى : اسم جنس جمعى ، وهو « ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقر وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، ونبق ونبقة ، وقولنا « غالبا » للاشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومى ، وزنج وزنجى ، وترك وتركى ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء والمفرد خاليا منها ، عكس الغالب ، نحو كمء وكمأة ، وذلك النوع فى العربية قليل جدا .

(٢) ضابط العموم والخصوص الوجهى : أن يجتمع اللفظان فى الصدق على شىء كاجتماع الكلام والكلم هنا فى الصدق على « زيد قام أبوه » لأنه مفيد وقد تركب من أربع كلمات ، وينفرد كل منهما بالصدق على شىء ، كانفراد الكلام بالصدق على « قام زيد » لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ ، وانفراد الكلم بالصدق على « إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا . تدبر ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ، فنحو «زيد قام أبوه» كلام ؛ لوجود الفائدة ، وكَلِم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ، و « قام زيد » كلام لا كَلِم . و « إنْ قَامَ زيد » بالعكس .

والقولُ عبارةٌ عن « اللفظ الدالِّ عَلَى مَعْنًى » ؛ فهو أَعَمُّ من الكلام ، والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْهٍ[1] .

وتطلق الكلمة لغةً ويُرَاد بها الكلامُ ، نحو : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)[2] ، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ .

* * *

فصل : يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المرادُ به حرفَ الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ[3] » ، بل المرادُ به الكسرةُ

---

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وينفرد واحد منهما – وهو الأعم – بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .

(٢) الضمير في « إنها » وفي « قائلها » من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن الإنسان (رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت)من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنين ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * » وتقول : حفظت كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم – وقد بشر بأنثى – : والله ما هي بنعم الولد ، وقول آخر – وقد سار إلى محبوبه على حمار بطيء – نعم السير على بئس العير ، وسيأتي تخريجها على هذا المذهب في باب « نعم وبئس وما جرى مجراهما » وذهب الكوفيون إلى أن «نعم» و « بئس » اسمان بمعنى الممدوح والمذموم مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ونحوه ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذي وضع لهما في هذا الكتاب .

التى يُحْدِثها عاملُ الجرِّ ، سواء كان العاملُ حرفًا ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيةً ، وقد اجتمعت فى البَسْمَلة[١] .

الثانية : التَّنْوِين ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر[٢] لفظا لا خطا لغير توكيد ، فخرج بقيد السكون النونُ فى « ضَيْفَنٍ » للطُّفَيْلِىِّ ، و « رَعْشَنٍ » للمُرْتَعِشِ ، وبقيد الآخِرِ النونُ فى « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِر » وبقولى « لَفْظًا لا خَطًّا » النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِى ، وستأتى ، وبقولى « لغير توكيد» نونُ نحو (لَنَسْفَعًا)[٣] و« لَتَضْرِبُنْ يا قَوْمُ » و « لَتَضْرِبِنْ يا هِنْدُ » .

وأنواع التنوين أربعة :

أَحَدُهَا : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ ورَجُلٍ ، وفائدتُه الدلالَةُ على خِفَّةِ الاسم وَتَمَكُّنِهِ فى باب الاسمية ؛ لكونه لم يُشْبِه الحرفَ فيبنى ، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف .

الثانى : تنوينُ التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المبنيَّات للدَّلَالة على التنكير ؛ تقول : « سِيبَوَيْهِ » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معيناً اسْمُهُ ذلك ، و « إيهِ » إذا استزدْتَ مُخَاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أردت شَخْصاً مَّا اسْمُه سيبويه أو استزادةً من حديثٍ مَّا نَوَّنْتَهُمَا[٤] .

---

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذى يلحقه التنوين ما كان آخرا حقيقة كالدال من « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرا حكما كالدال من « يد » و « غد » والميم من « دم » والخاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتباطا : أى لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكما .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) ومما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذى الرمة: =

الثالث : تنوين المُقَابلة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَعَلُوه فى مُقَابلة النون فى نحوِ مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعويض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ[1] ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَلِإِذْ فى نحو : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)[2] عوضاً عن الجملة التى تضاف « إذْ » إليها[3] .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعةٌ تنوينَ التَّرَنُّمِ ، وهو اللاحِقُ للقوافى المُطْلَقَة ، أى : التى آخرها حرف مد ، كقوله :

= وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ

وكان الأصمعى يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطىء ذا الرمة فى الإتيان بإيه غير منونة فى هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا عنيت بها النكرة نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ

(١) المراد بنحو « غواش » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أكان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواش ، وجوار ودواع ، ونواه » أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعيم ، ويعيل » أصلهما تصغير أعمى ويعلى ، ثم سمى بهما فصارا علمين موازنين لنحو أبيطر ويبيطر مضارعى بيطر .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إذ » لفظا واحدا فى هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التى من حق إذ أن تضاف إليها ، والتقدير فى الآية الكريمة « ويوم يغلب الروم فارسا يفرح المؤمنون » فحذفت الجملة =

١ — أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتِ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل « العتابا » و « أصابا » فجيء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

= الأولى — وهى « يغلب الروم فارسا » — وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين أو فى الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .

ويذكر بعض النحاة فى هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التى من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا) وقوله جل شأنه (إذا لأذقناك ضعف الحياة) وقوله تباركت كلمته (وإذا لآتيناهم) وقوله سبحانه (إذا لأمسكتم خشية الإنفاق) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هى الظرفية الشرطية .

١ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد شعراء العصر الأموى .

اللغة : « أقلى » فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشىء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشىء بتة ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد هنا اللوم فى تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على الضم — أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم — فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « وقولى » الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقلى اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه فى الحكم الإعرابى =

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللاحِقُ للقَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ زيادةً على الْوَزْنِ ، ومن ثَمَّ سُمِّي غالياً ، كقوله :

= « إن » حرف شرط جازم «أصبت» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أصبت فقولى – إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين فعل الأمر ومفعوله « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه فى محل نصب مفعول به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « العتابن » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين الترنم عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير مثلا . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضى فى «أصابن» ودخل على الاسم المقترن بأل فى « العتابن » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد منهما ، أما أن ذلك مستقيم فى الداخل على الفعل فظاهر ، وأما فى الداخل على المقترن بأل فلأن التنوين المختص بالاسم ينافى « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم وتعينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه ، فلو كان تنوين الترنم من الأنواع الخاصة بالاسم لكان فى الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى، وهذا مما لا يصح أن يذهب إليه العرب فى كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين الترنم قول النابغة الذبيانى :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِنْ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصا بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

---

٢ — ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنْ بِغَسْلِ جِلْدِي وَيُنَسِّينِي الْحَزَنْ

وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع فى مدينة ليبسك فلم أجد هذا الرجز فى أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره فى ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من الرجز فى كتب الأدب واللغة ونحوها وليس فى أصل الديوان الذى نشر عنه .

اللغة : « سليمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجا « معدما » اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لا مال له ، ومعنى هذا البيت قريب من قولهم فى مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات » فاعل قال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبنى على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر فى محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور فى البيت السابق « فقيراً » خبر كان الناقصة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان غنيا موسرا ترضين به ، وإن كان فقيراً معدما ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنيا موسرا أرض به ، وإن كان فقيرا معدما أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » فى الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحوق هذا التنوين الحرف فى هذا البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم . =

والحقُّ أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زيدت نون « ضَيْفَنٍ » في الوصل والوقف ، وليسا من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوَصْلِ ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَف بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخولَ حرف النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : (يَا لَيْتَ قَوْمِي)(١) (أَلاَ يَا اسْجُدُوا)(٢) في قراءة الكسائي(٣) ، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً ، نحو : « يا أَيُّهَا

= ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المخترق » وكل منهما اسم محلى بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين الغالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتابن » فارجع إليه تكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه ، فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على (ألايا) ثم يبتدىء (اسجدوا لله الذي يخرج الخبء) وقرأ قوم بتشديد اللام في «ألا» على أنهما كلمتان : الأولى أن المصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن المصدرية ، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من «أعمالهم» أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله ـ إلخ ، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَافُلُ ، وَيَا مَكْرَمَانُ »(١) .

الرابعة : ألْ غيرُ الموصولةِ ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

٣ — * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ، ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التى ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل أو يا امرأة ، ونظيرهن « ياملأمان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى فى باب النداء

٣ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله فى هجاء رجل من بنى عذرة ، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بنى أمية ، فعرف عبد الملك الأعرابى بهم ، فقال على الفور :

فَحَيَّا الإِلَهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد بصدره .

اللغة : « أبا حزرة » هى كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله أنفاً أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عفره بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الإذلال والإهانة « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذى يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فإنا لم نحكمك فيما بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ، ولا بصاحب اللسن الذى يقوى على الخصومة .

=

. . . .

= الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى» ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للفظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضا « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و «الرأى» مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على الرأى، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هـذا البيت ـ فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع ـ قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقول ذى الخرق أيضا :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

وقوله الآخر :

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِياً فَرِحاً مُشَمِّرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدِ

وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة . =

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ ، وذلك كما في « قُمْتُ »[1] و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

***

فصل : يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلما كان كـ « قُمْتُ » أو مخاطباً نحو « تَبَارَكْتَ » .

الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَتْ ، وَقَعَدَتْ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة[2] .

= واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت (انظر شرحنا على الأشموني ١ — ١٦٩) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قولك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات وربت وثمة وتكون في الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب » قوله :

=

وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى[1] ، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس[2] .

= مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَـارَةٍ شَعْوَاء مِثْلِ اللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وقول الآخر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَــنِّى حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

ولقـــد أَمُرُّ عَلَى اللئيم يَسُبُّنِي فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا « لات » وورد فى القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

نَدِمَ الْبُغَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وقال أبو زبيد الطائى :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسى وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفى مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجى مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولهما تاء التأنيث فى نحو ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل فى نحو (لست منهم فى شىء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتم) ، ومما يدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز فى خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و« ما » لايجوز معها إلا مجىء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها.

(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن « نعم، وبئس » اسمان ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرابيا بشر بولادة امرأته أنثى فقال « والله ماهى بنعم الولد» وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطىء السير فقال « نعم السير على بئس العير » وقدرد عليهما بأن حرف الجر فى التقدير داخل على اسم، وجملة « بئس العير » معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هى بولد مقول فيه نعم السير على عير مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر فى اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل فى اللفظ على الفعل الذى انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر : =

الثالثة : ياء المخاطبة كقُومِي ، وبهذه رُدَّ على من قال إن هاتِ وتَعَالَ اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدةً أو خفيفة ، نحو : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)(١) ، وأما قوله :

٤ — * أقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * فضرورة .

* * *

= وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة على اسم ، ويكون التقدير: والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم مثله فى نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .

(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، ولا يوجد فى ديوانه ، ولكنه نشر فى زيادات الديوان ، وقد أورده السكرى فى أشعار الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهى :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّــــلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

وَلاَ تَرَى مَالاً لَهُ مَعْدُودَا أَقَائِلُنَّ ....

اللغة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم ـ هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام مرجلا شعره ، لحذف المضاف ـ وهو الشعر ـ وأقام المضاف إليه ـ وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة ـ مقامه ، فارتفع واستتر «البرود» جمع برد ـ بضم الباء وسكون الراء ـ وهو ضرب معروف من الثياب .

المعنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلت جحد أن يكون حبلها منه .فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره فى بيان معانى الأبيات : أخبرنى إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن الملمس كأنه الغصن الناعم ليتزوجها ، أفأنت موافق على ذلك آمر بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ، يعنى أن الاستفهام إنكارى .

فصل : ويُعْرَفُ الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفى ، ولم .

وقد أشير بهذه المُثُلِ إلى أنواع الحروف[1] ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين فى لاسم المفرد ، وأصل الكلام : أأنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلونن ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، فحذف النون الأولى تخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون ـ بتشديد النون ـ ثم حذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «أقائلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحقها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذى سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤبة أيضا :

* أشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية فى البيتين ، ويذكرون أن الرواية فى البيت المستشهد به « أقائلون » وفى البيت الذى أنشدناه « أشاهرون » بالواو التى هى علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين فى الاسم المفرد ، ولا شذوذ فى واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة فى واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة فى هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعنى أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذى يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذى يخص الأفعال، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها مايختص بالأسماء فيعمل فيها كَفِي ، نحو : (وفى الأرض آياتٌ)[1]

= وهذا هو الأصل، فما جاء عليه لا تطلب له علة، فحروف الجر التى تجر الأسماء والتى مثل لها بفى لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التى مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهملة التى مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت ، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمجيئها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول ـ وهو الحرف المختص بالاسم الذى يعمل غير الجر ـ « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : فى لفظها بمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفى معناها لدلالة « إن » على معنى أؤكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثانى نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم فى اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ماذكره النحاة أن لن أشبهت لا النافية للجنس فى معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقى عليها .

ومن النوع الثالث ـ وهو الحرف المشترك الذى يعمل ـ « ما ، ولا » اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبها ليس فى المعنى ، فعملا عملها .

ومن النوع الرابع ـ وهو الحرف الذى يختص بالفعل وقد أهمل ـ قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن ـ مع ذلك ـ شيئا وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشىء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس ـ وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل ـ حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم فى لغة حمير ، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات

(وفى السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ)(١) ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ ، نحو : (لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ)(٢) .

* * *

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَصْلُح لأن يلى « لم » نحو « لم يَقُمْ ، ولم يَشَم » ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاضَمُّها ، والأفصَحُ فى الماضى شَمِمْتُ — بكسر الميم — لافتحها ، وإنما سمى مضارعا لمشابهته للاسم ؛ ولهذا(٣) أعرب واستحق التقديم فى الذكر على أخَوَيْهِ .

ومتى دَلَّتْ كلة على معنى المضارع ولم تقبل «لم » فهى اسم(٤)، كأَوَّهْ وأُفّ

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الذاريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد

(٣) « لهذا » أى لمضارعته للاسم — والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل — وقد اقتضت مضارعته للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل فى الأسماء ، والثانى التقدم على الماضى والأمر فى الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ، وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل فى اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه فى اللفظ فلأنه يجرى معه فى الحركات والسكنات ، وفى عدد الحروف ، وفى تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى « ينصر » مع « ناصر » وفى « يضرب » مع « ضارب » تجد ذلك واضحا ، وأما شبهه إياه فى المعنى فلأن كل واحد منهما صالح للحال وللاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما .

(٤) فإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم » وليست — مع ذلك — أسماء أفعال ، بل هى حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه يدل على معنى أدعو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى أستثنى ، وأشباه لهذا كثيرة .

والجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلة بهيئتها — لا بصيغتها — على معنى المضارع ، وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجَّعُ وأتَضَجَّرُ.

الثانى : الماضى ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتَبَارَكْ وعَسَى وليس ، أو تاء التأنيث الساكنة كنِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ[١] .

ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى الماضى ولم تقبل إحدى التاءين فهى اسم كهَيْهَاتَ وشَتَّانَ ، بمعنى بَعُدَ وافترق[٢] .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر ، نحو « قُومَنَّ » فإن قبلت كلمةٌ النونَ ولم تدلَّ على الأمر فهى فعلٌ مضارعٌ ، نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ وليَكُوناً﴾[٣] ؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهى اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا ندخل عليه إلا تاء الفاعل، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس تدخل عليهما التاءان ، أما فى « تبارك » فهو تابع لابن مالك فى شرح الكافية ، وقد خالفه غيره من النحاه فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقى فما يدل عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، وممن نص عليه ابن مالك فى شرح الكافية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا، وعسيت أن نفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « ليست هند بمفلحة ، وعست زينب أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضى ولا تقبل التاءين، وهى مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا فى المدح ، ومثل ماأحسنه فى التعجب ، ولايضر ذلك، لأن عدم لحاقهن إحدى التاءين عارض لا أصلى .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد تقبل كلة النون ولم تدل على الأمر ، ولا تكون — مع ذلك— فعلا مضارعا ، وذلك كفعل التعجب الذى على صورة الأمر نحو « أحسن بزيد » ونحو قول الشاعر :

* فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا *

فإن الأصل « وأحرين » فقلبت نون التوكيد ألفا .

كَنَزَالِ ودَرَاكِ[١] ، بمعنى أَنْزِلْ وأَدْرِكْ ، وهذا أولى من التمثيل بصَهْ وحَيَّهَلْ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التنوين

* * *

هذا باب شرح المعرب والمبنى

الاسم ضربان : مُعْرَب ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّناً ، ومبنى ، وهو الفرع ، ويسمى غير متمكن[٢] .

وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :

أحدها : الشبه الوَضْعى ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين[٣] ،

---

(١) الكلمة التى تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كنزال ودراك ، فإنهما بمعنى انزل وأدرك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ، نحو قول الشاعر :

فَصَبْراً فى مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً ... فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر فى مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذى تقيده عبارة المؤلف — من أن الاسم منحصر فى هذين النوعين المعرب والمبنى — هو الصحيح الذى عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أبى وأخى وغلامى قسم ثالث لا معرب ولا مبنى ، أما أنه ليس معربا فلأنه ملازم لحركة واحدة وهى الكسرة ، وأما أنه ليس مبنيا فلأنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهى الكسرة .

(٣) سواء أكان ثانى الحرفين حرف لين أم لم يكن — على الراجح ، فما كان ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد ، ومن الأسماء المشبهه لها كم ومن ، وادعى الشاطبى أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كتاء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامِهِ وواو العطف وفائه، والثانى كنَا مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ و بَلْ .

وإنما أعرب نحو « أبٍ ، وأخٍ » لضَعْف الشبه بكونه عارِضاً ؛ فإن أصلهما أبَوٌ وأخَوٌ ، بدليل أبَوَانِ وأخَوَانِ .

الثانى : الشبه المعنوى ، وضابطُه: أن يتضمن الاسم معنًى من معانى الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ ، أم لا .

فالأول كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وهى حينئذ شبيهة فى المعنى بإنِ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو (مَتَى نَصْرُ اللهِ ؟)[1] وهى حينئذ شبيهة فى المعنى بهمزة الاستفهام .

وإنما أعربت أىٌّ الشرطية فى نحو (أَيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتَ)[2] والاستفهامية فى نحو (فأىُّ الفَرِيقَيْنِ أحَقُّ)[3] لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة التى هى من خصائص الأسماء[4] .

---

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للاضافة مثل أى ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك أولا بأن للعرب فى لدن لغتين إحداهما الإعراب وهى لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيما ، وهو أن الإضافة التى هى من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة ، وكان فى هذه الكلمة شبه للحرف عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل فى الاسم وهو الإعراب ، واللغة الثانية فى لدن البناء ، وهى لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء قد وجدوا فى لدن شبها للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهى على حرفين ، كما وجدوا فيها شبها معنويا لأنها موضوعة لمعنى نسبى وهو أول الغاية فى الزمان=

والثانى نحو «هُنَا» فإنها متضمِّنَة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب[1] له حرفاً ، ولكنه من المعانى التى مِنْ حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتنبيه ، فهُنا مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى الحرفِ الذى كان يستحق الوضع .

وإنما أعرب « هٰذَان ، وهاتان » — مع تضمنهما لمعنى الإشارة — لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء[2] .

= أو السكان ، ووجدوا فيها شبها استعماليا وهو لزوم استعمالها فى وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف « عند » التى بمعناها فإنها تجىء فضلة وتجىء عمدة ، فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة.

(١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وهى حرف ، فقد وضعوا للاشارة حرفا هو أل العهدية ، غاية ما فى الباب أنها للاشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولا أن للنحاة فى « هذين » و « هاتين » نصبا وجراً و « هذان » و « هاتان » رفعاً — مذهبين: أحدهما أنها مثنيات حقيقة، وأنها معربات بالألف رفعا وبالياء نصبا وجراً كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية. وثانى المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقيل فى حالة الرفع هذيان وهاتيان ، كما يقال : فتيان ، ولقيل فى حالتى النصب والجر : هذيين وهاتيين ، كما يقال : فتيين ، والثانى : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثنى زيدا العلم حتى تعتقد تنكيره ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدين ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال . فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شىء من خصائص الأسماء ، غاية مافى الباب أن العرب وضعوا للمشار إليه فى حالة الرفع إذا كان مثنى هذان وهاتان وله فى حالتى الجر والنصب هذين وهاتين ، فهى ألفاظ موضوعة على صورة المثنى فى بادىء الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدره =

الثالث : الشبه الاستعمالى ، وضابطُه : أن يلزم الاسمُ طريقةً من طرائق الحروف كأن يَنُوبَ عن الفعل وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه ، وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً متأصّلاً إلى جملة[1] .

فالأول كـ « هَيْهَاتَ ، وَصَهْ ، وَأَوَّهْ » فإنها نائبة عن بَعُدَ وَأَسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ ، ولا يصح أن يدخل عليها شىء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعلّ » مثلا ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أتمنّى وأترجّى » ولا يدخل عليهما عامل ، وَاحْتُرِزَ بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرْباً » فى قولك « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب عن « اْضْرِبْ » وهو مع هذا معربٌ ، وذلك[2] لأنه تدخل عليه العواملُ فتؤثر فيه ، تقول : « أعجبنى ضربُ زيدٍ ، وكرهت ضربَ عمرو ، وعجبت من ضَرْبِهِ » .

والثانى كإذْ و إذا وَحَيْثُ[3] والموصولاتُ ، ألا ترى أنك تقول « جئتُكَ إذ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وبحره يوافق المذهب الثانى القائل ببنائها . حتى قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفى الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيآن : الأول الوصف الصريح مع ال الموصوله نحو « الضارب والمضروب » والثانى التنوين المعوض به عن الجملة فى إذ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفى إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذى ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للاضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أى الشرطية والاستفهامية لملازمتهما للاضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذى يعارض شبه الحرف ، وبسببه أعربت أى ، لأنها =

فلا يتمُّ معنى « إذْ » حتى تقول « جاء زَيْدٌ » وَنَحْوَهُ ، وكذلك الباقى ، وَاحتُرِزَ بذكر الأصالة من نحو (هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)(١) فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ فى بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْماً ، وَسِرْتُ يَوْماً » فلا يحتاج إلى شىء ، وَاحتُرِزَ بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ « عِنْدَ » فإنهما مفتقران فى الأصالة لكن إلى مفرد ، تقول : « سُبْحَانَ الله »(٢) وَ « جلستُ عندَ زيدٍ » .

وإنما أُعْرِبَ « اللذان ، واللتان ، وَأَىُّ الموصولة » فى نحو « اضرب أَيُّهُمْ أساء » لضعف الشَّبَهِ بما عارضَه من المجىء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة(٣) .

= ملازمة للاضافة إلى مفرد والثانى ملازمة الإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثانى لا يعارض شبه الحرف ، وإذ وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف ، لأن الإضافة للجملة فى تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للاضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى ميمون :

قد قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين.

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من المجىء على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجرى فيه نفس الكلام الذى ذكرناه فى « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد فى « أى » الموصولة الشبه الافتقارى لأنها =

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ ، وهو نوعان : ما يظهر إعرابه ، كأرضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ » ومالا يظهر إعرابه كالْفَتَى ، تقول : « جاء الْفَتَى ، ورأيت الفَتَى ، ومررت بالفَتَى » ، ونظيرُ الفتى سُمًا — كهُدًى — وهى لغة فى الاسم ، بدليل قول بعضهم : « ما سُمَاكَ ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قولُه :

٥ — * وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكاً *

= مفتقره افتقارا متأصلا إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها لما كانت ملازمة للاضافة إلى مفرد — على ما سيأتى فى باب الإضافة — وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .

٥ — هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القنانى — بفتح القاف والنون المخففة — نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبنى أسد فيه ماء يسمى العسيلة ، وبعده قوله :

* آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثَارَكَا *

اللغة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهدى وتقى وضحى — الاسم ، وستعرف ما فيه « آثرك » ميزك واختصك « إيثاركا » هو مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه فى إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسما ميمونا مباركا ، وإن الله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آثرك بالعقل والحكمة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ، كما سنبينه فى ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ « آثرك » آثر : فعل ماض ، =

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيحتمل أن الأصل سُمٌ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول فى يَدٍ : « رأيت يَداً » .

***

= وضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إيثاركا » إيثار : مفعول مطلق عامله آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إيثارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إيثاره إياك بالحكمة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثانى محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سما » فإنه لغة فى الاسم من ثمان عشرة لغة سنذكرها ، وورود هذه اللفظة فى هذا الموضع لايصلح دليلا على أن الكلمة مقصورة مثل « هدى » لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول فى هذه الألفاظ فى حالة النصب : رأيت أبا وأخا ودما ويدا ، وهى حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يحتمل أن تكون كلمة « سما » فى البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أسماك سما ، وهى حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت « هذا سما مبارك » تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سماك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سمك » بضم الميم ـ فتدبر هذا .

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأوضَحِهَا وَجْهاً وَأَكْرَمِهَا أَباً وَأَسْمَحِهَا كَفًّا وَأَبْعَدِهَا سُمَا

أما لغات الاسم فهى ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشرى فى بيت واحد من الطويل فقال :

سُمَاء سِمٌ وَاسْمٌ سُمَاةٌ كَذَا سُمًا وَزِدْ سُمَةً ، وَاثْلُثْ أَوَائِلَ كُلِّهَا

فصل : والفعل ضَرْبَانِ : مبنى ، وهو الأصل[١] ، ومُعْرَبٌ ، وهو بخلافه . فالمبنى نوعان :

أحدهما : الماضى[٢] ، وبناؤهُ على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عارضٌ أوْجَبَهُ كَرَاهتُهم توالىَ أربع متحركات فيما هو كالكلمة[٣] [الواحدة] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمناسبة الواو .

---

(١) المراد بالأصل فى هذا الموضع الغالب ، أو ما ينبغى أن يكون الشىء عليه ، وكل شىء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضى وفعل الأمر ، وكل شىء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهى مشابهته للاسم الذى الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل فى الفعل البناء لكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل فى الاسم الإعراب لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل فى الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك ، واعلم أن الأصل فى المبنى أن يكون بناؤه على السكون لخفته كما سيذكره فى الفصل التالى ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هى خصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بنى الماضى على حركة لكونه أشبه المضارع المعرب فى وقوع كل منهما صفة وصلة وحالا وخبراً ، وإنما كان بناؤه على الفتح لكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلا بسبب دلالته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لاجتمع فيه ثقيلان ، فطلبوا فى نطقهم التخفف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت فى الكلام كله توالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثانى : الأمر ، وبناؤُهُ على ما يُجْزَمُ به مضارعُه[١]، فنحو « اضْرِبْ » مبنى على السكون ، ونحو « اضْرِبَا » مبنى على حذف النون ، ونحو « اغْزُ » مبنىٌّ على حذف آخر الفعل .

والمعربُ : المضارعُ نحو « يَقُومُ » لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد[٢] المباشِرَةِ ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)[٣]، ومع نون التوكيد المباشرة مبنىٌّ على الفتح ، نحو (لَيُنْبَذَنَّ)[٤]،

= لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشجرة وكلة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « علبط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين «هدابد ، وعلابط» بألف ساكنة بعد ثانيهما ، فحذفت الألف وهى مقدرة الثبوت . ومما يدلك على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل للعلة التى ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب بجزوم بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد لتقم ولتقعد ، فحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف فى مغنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضى ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلى إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الهمزة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً ، نحو (لَتُبْلَوُنَّ[١] ، فَإِمَّا تَرَيِنَّ[٢] ، وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)[٣].

والحروفُ كُلُّها مبنية .

* * *

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أَحَدُها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى أيضاً وَقْفاً ، ولخفته دَخَلَ فى الكلم الثلاث ، نحو : هَلْ ، وقُمْ ، وكَمْ . والثانى : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضاً فى الكَلِم الثلاث ، نحو : سَوْفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخَرَانِ هما الكسر والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ، ودَخَلاَ فى الحرف والاسم ، نحو لام الجر و « أمسِ » ونحو « مُنْذُ » فى لغة من جَرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن الجارة حرف والرافعة اسم[٤] .

* * *

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة فى هذا الموضوع أن الأصل فى الحروف وفى الأفعال البناء ، والأصل فى الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف فى أحد وجوه الشبه الثلاثة ، ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابهته للاسم فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، ثم الأصل فى المبنى أن يكون بناؤه على السكون ، فلا يسأل فى المبنى على السكون ـ سواء أكان اسما أو فعلا أو حرفا ـ لم كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة سئل فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوص الفتحة =

فصل: الإعرابُ[1] أثَرٌ ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخر الـكلمة، وأنواعه أربعة : رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل ، نحو « زَيْدٌ يَقُومُ ، وَإنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ » وجَرٌّ في اسم نحو « لِزَيْدٍ » وجَزْمٌ في فعل نحو « لم يَقُمْ » ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول ، وهي : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والـكسرة للجر ، وحذف الحركة للجزم ، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات ، وهي واقعة في سبعة أبواب :

الباب الأول : باب الأسماء الستة ، فإنها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتخفض بالياء ، وهي « ذُو » بمعنى صاحب ، والفَمُ إذا فارقته الميم ، والأب ، والأخ ، والحَمُ ، والهَنُ ، ويشترط في غير « ذو » أن تكون مضافة لا مفردة ، فإن أفردت أعربت بالحركات ، نحو (وَلَهُ أخٌ)[2]، و (إنَّ لَهُ أباً)[3] ،

= أو الضمة أو الـكسرة ، ومن أسباب البناءعلى حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس ، ومنها كون الـكلمة على حرف واحد كتاء المتـكلم ، ومنها كون الـكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو « لزيد أكرم من عمرو » ومنها أن يكون للـكلمة حالة إعراب كما بنيت قبل وبعد على حركة لأن لهما حالة يعربان فيها ، ومنها شبه الـكلمة المبنية بكلمة معربة كما في الفعل المـاضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب ، فتفطن لذلك ، وكن منه على ثبت .

(١) يرد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة ، الأول البيان ، تقول « أعرب فلان عما في نفسه» تريد أبان ، والثاني الإجادة ، الثالث الحسن ، ومنه قولهم « امرأة عروبة» بفتح العين ، الرابع التغيير ، الخامس إزالة الفساد عن الشيء ، تقول « أعرب فلان كذا » تريد أنه أزال فساده ، السادس التـكلم باللغة العربية .

والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي «هو تغيير أواخر الـكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها » وبناء على أنه لفظي هو ما ذكره المؤلف بقوله « أثر ظاهر أو مقدر – إلخ »

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الأخِ)(١)، فأما قوله :

٦ — * خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا *

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود فى أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

* صَهْبَاءَ خُرْطُوماً عُقَاراً قَرْقَفَا *

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاها «صهباء» هى الخمر « خرطوما » هى الخمر أول عصيرها « عقارا » هى الخمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هى الخمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نكهة سلمى طيبة ، وأن الريح التى تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقتها كأنها مزجت بالخمر ، ووصف ريح الفم بالطيب مما كثر فى الشعر العربى ، ومن شواهد النحاة :

وَا ، بِأَبِي أنْتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ كَأنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخمر ، والخمر ممـا يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلمى » جار ومجرور متعلق بخالط «خياشيم» مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر فى خالط « خرطوما عقارا قرقفا » أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت «فا» على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك فى الإعراب ، وهذا المعطوف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف فى اللفظ إلى شىء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فشاذ ، أو الإضافة مَنْوِيَّة ، أى : خياشِيمَهَا وَفَاهَا ، واشترط فى الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرة ، نحو (وَأَخِى هَارُون)(١) (إِنِّى لاَ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِى وَأَخِى)(٢) ، و « ذُو » ملازمة للإضافة لغير الياء(٣) ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

= الأسماء الستة بالواو رفعاً وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة فى شىء ، وللنحاة فى الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل فى كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد المتلثبة المطردة فى كلام الفصحاء . والثانى : أنا لا نسلم أن « فا » فى هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفا مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من سلمى خياشيمها وفاها » فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجودا ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكورا فى اللفظ وهو الغالب أم كان مقدرا وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش ، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية . وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوية » وهذا الذى قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفى نسخة « والإضافة منوية » بالواو ، فيكون جوابا واحدا وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس – أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات – فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتيج فى الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْصُولَةً لزمتها الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ — * فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

= به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لا تضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا فى نحو « أنا الله ذو بكة » وورد إضافتها إلى الضمير شذوذا فى قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْـــلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا فى نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »

٧ — هذا الشاهد من كلة لمنظور بن سحيم الفقعسى ، وقبله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِى الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْـكِى وَأُبْـكِى الْبَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى ... البيت، وبعده :

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَىِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح . تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء « فى القرى » القرى — بكسر القاف مقصورا — إكرام الضيف ، و « فى » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار فى هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعوه إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام « موسرون » : ذوو ميسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلنى كرام « موسرون » نعت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من =

. . . .

= الإعراب مفسرة «فحسبي» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله « من ذى عندهم » فإن « ذى » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها « فحسبى من ذو عندهم » بالواو مع أن الكلمة فى محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات، ومنهم من رواها «فحسبى من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هى من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها معربة . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذى عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور فى لسان العرب «وأما قول الشاعر :

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث . ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيىء ، وذو بمعنى الذى » اهـ . وفى كلامه شاهد كالذى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا ، فإن قوله « ذو سمعت به » نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه يراها مبنية .

وإذا لم تفارق الميمُ الفمَ أعرب بالحركات[1] .

* * *

فصل : والأفصحُ فى الهَنِ النَّقْصُ ، أى : حَذْفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا»[2] ويجوز النَّقْصُ فى الأبِ والأخِ والحَمِ ، ومنه قولُه :

٨ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

---

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

* يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِى البَحْرِ فَمُهْ *

ومن مجيئها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فما » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتى والعصا فى قوله :

يَا حَبَّذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالفَمَا وَالجِيدُ وَالنَّحْرُ وَثَدْىٌ قَدْ نَمَا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم

(٢) تعزى — بوزن تجلى — أى انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول « يالفلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه — بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد — أى قولوا له « اعضض على هن أبيك » ومعنى « لا تكنوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقارا لما دعاكم إليه .

٨ — من النحاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولايوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الحَلِيمُ وَالأَمِيرُ المُنْتَقِمْ تَصْدَعُ بِالحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظَلَمْ

اللغة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

. . . .

= بضم الظاء وفتح اللام — جمع ظلمة «اقتدى» يريد أنه جعله قدوة له وإماما فسار سيرته واتبع أثره «فما ظلم» أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا ، وأصله قولهم فى المثل «من أشبه أباه فما ظلم» وانظر الميدانى

الإعراب : «بأبه» الباء حرف جر . أب : مجرور بالباء . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتى «اقتدى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف «عدى» فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة «فى» حرف جر «الكرم» مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : حرف نفى «ظلم» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ،وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام: فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك فى لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضى المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله «بأبه» وقوله «يشابه أبه» حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة ، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب فى الأسماء الستة : يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف — الواو والألف والياء — تسمى لغة الإتمام ، وستأتى لغة ثالثة نبينها فى الشاهد التالى، وتسمى لغة القصر. وعلى لغة النقص التى جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال فى تثنية الأب : أبان ، وفى تثنية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يكترثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل =

وقولُ بعضهم[1] فى التثنية : « أبَانِ » و « أخَانِ » . وتصْرُهُنَّ أولى من نقصهن كقوله :

٩ — * إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا *

=فى تثنية يدوم : يدان، ودمان، وقيل فى جمعه جمع المذكر السالم ـ مع أنه ليس وصفا ولا علما ـ أبون ، وأبين ، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمى :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال فى التثنية : هذان أبوان ، ومن قال هذا أبك قال فى التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم فى التثنية : أبان وأخان ، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناه بغير واو فقال « أبان ، وأخان » كما تقول فى تثنية يد « يدان » فدل ذلك على أنه ثنى أبا وأخا محذوفى اللام من غير أن يرد لهما اللام المحذوفة، ولو كان يثنى أبوك وأخوك أو يثنى أبا وأخا برد لامهما ـ على ما هو الأصل فى نظائرهما لوجب أن يقول « أبوان وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك « أبان ، وأخان » لا يحتمل إلا وجها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين ، لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص.

٩ — نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى الراجز ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج . وزعم العينى أن أبازيد رواه بسند عن أبى الغول منسوبا إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفى نوادر أبى زيد (ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبى الغول الطهوى ، ولكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَاهًا لِرَيَّا ثُمَّ وَاهًا وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أنَّنَا نِلْنَاهَا

يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرْضِى بِهِ أبَاهَا =

. . . .

= إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاً له ما أطيبه » اهـ كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسلمى » ويروى « لليلى » وكلهن أسماء نساء « المجد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اهـ .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي المنى » مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لامتناع الشرط « أننا » أن : حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب لو محذوف ، والتقدير: لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المنى . « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على أباها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » بلغ : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق ببلغ « غايتاها » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . =

وقَوْلِ بعضهم : « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ »(١) .

= الشاهد فيه : فى هذه الأبيات عدة شواهد للنحاة ، والمقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباها » حيث أتى بأباها مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فتى وعصى وأشباههما ، وهى لغة القصر على ماذكرنا فى شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكلمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التى هى أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على ما هو لغة القصر التى نحن الآن بصددها ، لكن ينبغى لك أن تجريهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقا من لغتين . فافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميدانى مرتين : إحداهما فى حرف الميم (٤١١٧ فى ٢/٣١٨) والأخرى فى حرف الثاء فى أثناء شرح قولهم فى المثل « ثكل أرأمها ولدا » (٧٧١فى١/١٥٢) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ماليس من شأنه . وأصله أن رجلا اسمه بيهس من بنى فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم فى إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقى هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محمقا .. وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناسا من أشجع فى غار يشربون ، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بيهس بخاله حتى أقامه على فم الغار وهو يقول : ضربا أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكره أخاك لا بطل ، هكذا روى الميدانى ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذى دفع بيهساً فى الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى المتلمس قوله : =

وقَوْلِهِمْ للمرأة « حَمَاةٌ »(١).

* * *

= قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لابطل فأعرص عنه علي ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما تمثل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « أخاك » أخا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأخا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتجعل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمدا على نفي أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفي أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجريت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخرا أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره — ومجيء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ الْحَمَاةَ أُولِعَتْ بِالْكَنَّهْ وَأُولِعَتْ كَنَّتُهَا بِالْحَمَّهْ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حماة » فإنهم يقولون للمذكر حما — بألف مقصورة — إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتى ، وفتاة » وأنت تعرب « الفتى » بحركات مقدرة على الألف ، =

الباب الثانى : المُثَنَّى ، وهو : ما وُضِـعَ لاثنين وأغْنَى عن المتعاطفين[1]، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالألف ، وَيُجَرّ وينصب باليـــاء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحملوا عليه أربعة ألفاظ « اثْنَيْنِ » و «اثْنَتَيْنِ» مطلقاً ، و « كِلاَ » و « كِلْتَا » مضافين لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألف .

***

= وتعرب الفتاة بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذى كان على ألف الفتى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هى آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات فى الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ،ضرب فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم إذا فارقته الميم، وضرب فيه لغتان النقص والإتمام وهو الهن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والقصر ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والحم .

(١) يشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفردا ، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثانى : أن يكون معربا ، فلا يجوز أن تثنى الاسم المبنى ، وأما هذان وهاتان فى أسماء الإشارة ، واللذان واللتان فى الأسماء الموصولة؛ فهى كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً، فلا يجوز أن تثنى المركب المزجى ولا المركب الإسنادى ، أما المركب الإضافى فلك أن تثنى صدره وتضيفه إلى عجزه ، فتقول « عبدا الله ».

الرابع : أن يكون منكرا ، فلا يجوز أن تثنى العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشياع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس: أن يكون الاثنان متفقى اللفظ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ فهو من باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيُجَرُّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .

ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع ثَلَاثَة شروط ؛ أحدها : الخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طلْحَة » و « عَلاَّمَة » . الثانى : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَب » و« حَائِض » . الثالث : أن يكون لِعَاقِلٍ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لكلب ، و « سَابِق » صفة لفرس .

ثم يشترط أن يكون إمَّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجِيًّا ؛ فلا يجمع نحو «بَرَقَ نَحْرُهُ» و «مَعْدِيكَرِبَ» وإمَّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو « قَائِم » و «مُذْنِب» و « أَفْضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و «صَبُور » و «سَكْرَان» و « أَحْمَر »(١) .

* * *

= السادس : أن يكونا متفق المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بتثنية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان فى الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف المثنى فى الفصل السابق ، ويعرف بأنه «ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفرده» فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضممت اسما إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضممت اسما إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقين بجمع اصطلاحى ،وقولنا«ولم يتغير فيه بناءمفرده»لإخراج جمع التكسير نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التكسير لا بد أن يتغير فى الجمع حقيقة أو حكما .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط فى الاسم الذى يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » فى جمع « زيد » جمع مذكر سالما تجد الحركات التى على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هى بنفسها فى الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على « الزيود » تجد التغير واضحا ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أولُو ، وعَالَمُونَ ، وعِشْرُونَ ، وبابه .

والثانى : جموع تكسير ، وهى : بَنُونَ ، وحَرُّونَ ، وأَرَضُونَ ، وسِنُونَ ، وبابه ؛ فإن هذا الجمع مُطَّرِد فى كل ثلاثى حذفت لامه وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ ، نحو : عِضَةٍ وعِضِينَ ، وعِزَةٍ وعِزِينَ ، وثُبَةٍ وثُبِينَ ، قال الله تعالى : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)[1] (الَّذِينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ)[2] (عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)[3] ، ولا يجوز ذلك فى نحو تَمْرَةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَةٍ » و « زِنَةٍ » لأن المحذوف الفاء ، ولا فى نحو « يَدٍ » و « دَمٍ »[4] ، وشذ أَبُونَ وأَخُونَ ، ولا فى اسمٍ وأُخْتٍ وبِنْت لأن العوض غير التاء ، وشذ بَنُونَ ، ولا فى نحو شَاةٍ وشَفَةٍ لأنهما كُسِّرَا على شِيَاه وشِفَاه .

والثالث : جموعُ تصحيحٍ لم تستوف الشروط ، كأَهْلُونَ ووَابِلُونَ ؛ لأن أَهْلاً ووَابِلاً ليسا عَلَمَين ولا صفتين ، ولأن وَابِلاً لغير عاقل .

والرابع : ما سُمِّىَ به من هذا الجمع وما ألحق به[5] ، كعِلِّيُّونَ وزَيْدُونَ

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيهما .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر ماسمى به منه ، ولم يذكر فيما ألحق بالمثنى ما سمى به منه ، وكان خليقاً بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا سمى شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدين ، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالمثنى ، فأعربوه =

مُسَمًّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مَجْرَى غِسْلِين في لزُوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، كقوله :

١٠ــ * وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ *

= في أشهر لغاتهم ـ كإعراب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحمر :

أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ ... أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ

١٠ ــ هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

* طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ *

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهبل الجمحي (ووقع في جميع نسخه لأبي ذهل الخزاعي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبي دهبل وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمح بن عمرو بن هصيص ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة ، وهاك أبياتا من أولها :

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَحْزُونِ ... وَمَلِلْتُ الثَّوَاءَ فِي جَيْرُونِ

وَأَطَلْتُ الْمُقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ... ظَنَّ أَهْلِي مُرَجَّمَاتِ الظُّنُونِ

فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ جُمْلٌ ... كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثْرَ الْقَرِينِ

وهذه رواية الأدباء وحملة الشعر ، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النحاة .

اللغة : « اعترتني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه « الهموم » جمع هم « الماطرون » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

. . . .

= المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس ، ثم سمى به موضع بالشام ، وصاحب الصحاح يرويه « الناطرون » بالنون ـ على أنه في الأصل جمع ناطر وهو الذى يرقب ويحفظ الأشياء بعينه ، ثم سمى به . ولكن المجد قد خطأه فى القاموس فقال : « وغلط الجوهرى فى قوله ناطرون موضع بالشأم ، وإنما هو ماطرون بالميم » اهـ

وقد أنشد الأزهرى بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبت فى دير خرب عند الماطرون ، وهو قوله :

وَلَهَا بِالمَـاطِرُونِ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الّذِى جَمَعَا

بالميم ، وكذلك رواه ياقوت الرومى فى معجم البلدان .

المعنى : يصف طول ليله ، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب ، وما نزل به من الأحزان والآلام ، وهو فى هذا المكان ، بسبب بعده عن ألافه وأحبابه .

الإعراب : « طال » فعل ماض « ليلى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبت» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام ،وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «كالمجنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره « واعترتنى » الواو حرف عطف ، اعترى : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية . وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « الهموم » فاعل اعترى « بالماطرون » الباء حرف جر ، والماطرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق باعترى .

الشاهد فيه : قوله « بالماطرون » فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو فى موضع الجر ، وجعل إعرابه على النون فجره بالكسرة الظاهرة فمثله مثل الاسم الذى آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب فى حالة الرفع بالضمة الظاهرة على آخره وهو النون ، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك ، تقول : هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول : اشتريت زيتونا جيدا ،ودفعت عربونا كثيرا . وتقول : أكلت من زيتون جيد ، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا .

ودون هذه أن تلزمه الواو وفَتْحُ النون(١) ، وبعضهم يُجْرِى بنين وبابَ سنين مجرى غِسْلِين ، قال :

١١ — وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبًا بَرًّا ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

---

(١) من العرب من يلزم هذا النوع — وهو جمع المذكر السالم المسمى به — الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون فى الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافى ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التى تلزم المثنى الألف وكسر النون فى الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل فى الرفع والجر، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور فى حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب فى وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون فى الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك فى العربية ، وبحسبك هذا .

١١ — هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء على بن أبى طالب ، ولم يعينوه . والذى ثبت عندى بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة على كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبى سفيان ، وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغْ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الغَيْبِ يَكْشِفُهُ اليَقِينُ
بِأَنَّا لَا نَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سُمِعَ الحَنِينُ

اللغة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذى تلقيه على عواهنه ظنا وتخرصا « يكشفه » أراد أنه يبين فساده وما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ، وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قال تعالى : (إن الشيطان لكم عدو) . وقال جلت كلمته : (بعضكم لبعض عدو) . وقال سبحانه : (فإنهم عدو لى) . « أبا حسن » هى كنية على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من فاطمة الزهراء أبى محمد الحسن بن على « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء البررة الرحماء أبناءهم .

=

. . . .

= المعنى : يندد بمعاوية بن أبى سفيان، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيبغضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لايذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلا .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «أبا برا» الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقا بكان «أبو» اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه «على» بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة «أبا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « برا» نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة «ونحن» الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء فى موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبرا عن المبتدأ كما علمت فى إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبىء عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى «بنين» — وإن لم يكن علما — مجرى «غسلين» و «يقطين» ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، فى لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للاضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون فى الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتهم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكلت يقطينا ، وهذه شجرة يقطين — بالتنوين فى كل ذلك — وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل فى هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين ؛ ولكن كلام الفراء ظاهر فى أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبه العجمة .

وقال :

١٢ — * دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ *

= قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بنى عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » بتنوين « سنينا » المنصوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين فى « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافا إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا *

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيرى ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه فى المهر ، ورغب هو إلى أبيه فى أن يسوق إلى عمه المهر الذى يطلبه فبخل عليه ، فخرج مغاضبا لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهو تارة يحن إلى نجد لأن بها أحباءه ، وتارة يذم نجدا لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطا فيه من أجل بعران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنانة وبخلا ، وأول هذه القصيدة التى منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلَيَّ إِنْ قَابَلْتُمَا الهَضْبَ أَوْ بَدَا ... لَكُمْ سَنَدُ الْوَرْكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا

سَلَا عَبْدَ لَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً ... خُزَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ آنَسَ النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قِلًى لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَاهُنَا ... إِلَى جَبَلِ الأَوْشَالِ مُسْتَخْبِيًا بَرْدَا

اللغة : « دعانى » معناه اتركانى ، ويروى فى مكانه « ذرانى » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

. . . .

= وما عداه فهو الغور — بفتح الغين المعجمة وسكون الواو — «سنينه» جمع سنة ، وهى فى الأصل العام ، وتطلق السنة على الجدب والقحط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذى لم ينبت الشعر بوجهه .

المعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكرا له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر مالقيه من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : «دعانى» دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «لعبن» لعب : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شيبا» حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشيبننا» الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله «سنينه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التى من أصل الكلمة وقبلها ياء فى نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للاضافة ، فأنت تعلم أن النون التى تلى علامة الإعراب فى المثنى والجمع الذى على حده تحذف للاضافة كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، ووافقه على ذلك ابن مالك فى تسهيله .

وذهب ابن جنى وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم فى كلام منثور .

وكلام الفراء فى هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرنا لك فى الشاهد السابق حديثا تكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللُّغَةَ في جمع المذكر السالم وكلّ ما حمل عليه ، وَيُخَرِّجُ عليها قولَهُ :

١٣ — * لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ *

---

١٣ – هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

* رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،

اللغة : «عرندس» بزنة سفرجل — هو في الأصل القوى الشديد ، والأنثى عرندسة – بالهاء – ويقال : حي عرندس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة . قاله ابن منظور « طلال » بفتح الطاء المهملة ، بزنة سحاب – اسم جمع واحده طلالة – بالهاء – وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أوهي الحسن والرونق والماء « ضاربين القباب » القباب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقا ، أو خاصة بما يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛ لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب الكلأ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم ، وعلى الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ، ويروى في مكانه «لايزالون ضاربين الرقاب» فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد « حي » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «عرندس» صفة لحي تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ «ذي» صفةثانيةلحي، مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذي مضاف و « طلال» مضاف إليه «لا» نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «ضاربين» خبرالفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة وضاربين مضاف و« القباب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو « حي» .

المعنى : قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهي استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب النعمة =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقاً بجمع المذكر السالم ، وليس هو — على الأخص — من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزين وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة — غير معين — أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأشموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامه ، لأنهم لما حذفوا لامه ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعلم الشنتمري : « هو — يعني هذا الإعراب — في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اه . ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لمجيئه على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما.

ويجوز أن يستدل لمجيء هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ،

والذي يتلخص مما أثرناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات :

الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ — * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

* * *

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .

الثانية : أن يؤتى به بالواو فى الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو ، كما ذكرنا فى شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو فى الأحوال كلها ، وبجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون فى حال الرفع ، وتكسر فى حال الجر ، وتفتح فى حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو فى جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه فى ص ٥٥ .

الخامسة : أن يؤتى به الياء فى الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة فى حال الرفع ، والكسرة فى حال الجر ، والفتحة فى حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسلين ومسكين وسكين .

وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .

١٤ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمَاذَا تَبْتَغِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى *

وهذا بيت لسحيم بن وثيل الرياحى ، وقد أنشده المؤلف مرتين فى هذا الباب .

اللغة : « تبتغى الشعراء » يروى فى مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراه ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء فى خديعتى ، وتتمنى أنفسهم ختلى ، وقد بلغت سن الحنكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به مقدم لتبتغى « تبتغى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بتبتغى « وقد » =

. . . .

= الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت فى هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة فى تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التى على النون هى كسرة الإعراب التى يقتضيها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التى هى العشرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما فى هذا البيت ، وممن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنتمرى ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت فى هذا الموضع ليقرر أن من النحاة من خرجه على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب فى جمع المذكر السالم وفى كل الأنواع التى ألحقت به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ؛ فهى مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وممن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جنى ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون فى هذه الحالة لغة من لغات العرب فى إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى هذا الباب على هذا التخريج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب فى غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذى الإصبع العدوانى فى نونيته الطويلة :

إِنِّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ ... وَابْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيْتٌ وَلاَ حَىٌّ مَسَدَّهُمَا ... إِلاَّ الْخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

ومما يدخل فى هذا الباب قول الآخر: =

فصل : نونُ المثنى وما حُمل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُغَةٌ ، كقوله :

١٥ — * عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً *

= وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلأَنْتَ بَعْدَ اللهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقول الآخر :

وَإِنْ أَتَمَّ ثَمَانِينًا رَأَيْتَ لَهُ شَخْصًا ضَئِيلاً وَكَلَّ السَّمْعُ وَالبَصَرُ

١٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلة جيدة لحميد بن ثور الهلالى يصف فيها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثنى أحوذى . وأصل الأحوذى السريع فى سيره ، ثم استعمل فى السريع فى كل شىء أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف فى الشىء بحذقه . وفى ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحى القطاة « استقلت » ارتفعت وتحاملت وعلت فى الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكنى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة « عشية » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هى » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفى عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو .

=

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

١٦ — * أعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا *

= الشاهد فيه : قوله «أحوذيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة فى موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت ، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء فى الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس فى مكنتك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر الذى هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثنى بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بنى أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه فى زياداته التى حدثتك حديثها مراراً، وقد أنشده أبو زيد فى نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن المفضل الضبى ونسبها لرجل من بنى ضبة ، وقبله فى روايته قوله :

إنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِى فُلاَنًا وَابْنَهُ فُلاَنَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهْىَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا

أعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : « أعرف منها الجيد » يروى فى مكانه « أعرف منها الأنف » كما رأيت فى رواية أبى زيد ، والجيد : العنق « منخرين » بفتح الميم وسكون النون وكسر الخاء بزنة مجلس ومسجد . وقد تكسر الميم إتباعا لكسرة الخاء — أصله موضع النخير — وهو الصوت المنبعث من الأنف — ثم سمى به خرق الأنف « ظبيانا » زعم جماعة — منهم الهروى — أنه تثنية ظبى ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان فى هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية » اهـ . =

. . . .

= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينانا » الواو حرف عطف ، العينانا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبها » أشبه : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « ظبيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبها منخرى ظبيان ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » وفي هذه الكلمة شاهدان للنحاة : أما الأول ففي مجيء المثنى بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وقال الأزهري في صدد بيت المتلمس : « هكذا أنشده الفراء لنا باه على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثنى بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثنى قاصر على الذين يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام=

. . . .

= بمستقيم ؛ فقد سمعت فى شرح بيت حميد بن ثور ـ وهو الشاهد السابق ـ أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده « ومنخرين أشبها ظبيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر فى أول البيت «والعينانا» بالألف فى موضع النصب ثم يقول فى نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتى العربى فى بيت واحد بلغتين من لغات العرب فى كلمة واحدة أو فيما يشبهها . فإن العربى القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم، ولأن هذا الذى أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبى زيد ـ وهو من الرواة الثقات ـ التى أثرناها فى صدر الكلام على هذا البيت ؛ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف فى قول عمر بن أبى ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَّى اللَّيلُ إلاَّ أَقَلَّهُ هَبَبْنَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ

رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفَتَانُ

وفى قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيبانى أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلانُ » بضم النون ، وأنت لو تأملت فى هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع، فإن « شفتان » فى كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » فى قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيما حكاه أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد ـ مع فتح النون فى قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينانا » ، وهى فى موضع النصب ـ على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثنى الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينانا » بالفتحة الظاهرة ، والرفع فى بيتى عمر والراجز بالضمة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكَسْرُهَا جائز فى الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ — * وَأَنْــكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ *

١٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ *

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفى ، يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

اللغة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء — هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو أحد آباء فضالة العرنى « عرينة » بضم العين وفتح الراء — بطن من بجيلة « جعفراً » هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بنى أبيه » أراد إخوته — وهم جعفر وجهور وعبيد — أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروى * عرفنا جعفراً وبنى عبيد * « زعانف » جمع زعنفة — بكسر الزاى والنون جميعاً بينهما عين ساكنة — وهم الأتباع والملحقون ، ويقال للئام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهدب الثوب الذى يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبنى » الواو حرف عطف ، بنى : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف، أنكر: فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، ونا: فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهى فى لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت فى شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون فى كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤) .

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *[(١)]

***

الباب الرابع : الجمع بألف وتاء مزيدتين ، كهندات ومسلمات[(٢)] ؛ فإن نَصْبَه بالكسرة[(٣)] نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ)[(٤)] وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوفَ اللامِ كسمعت[(٥)] لُغَاتَهُمْ ؛ فإن كانت التاء أصليّة كأبْيَاتٍ وأَمْوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاة وغُزَاة نُصِبَ بالفتحة .

---

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخريج الأخير الذى حكيناه فى الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات فى جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمزات فى جمع طلحة وحمزة ، إلا ثلاث كلمات : شفة ، وأمة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعا نحو فاطمات ومسلمات ، فى جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبليات فى جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة نحو عذراوات فى جمع عذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات فى جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالما تغير بناء مفرده فى حال الجمع كسجدات وزفرات ــ بفتح ثانيهما ــ فى جمع سجدة وزفرة ، بسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات ــ بضم ثانيهما ــ فى جمع ظلمة وغرفة ، بسكون ثانيهما ، ونحو حبليات وذكريات بقلب ألف مفرد بهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفردبهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبنى على الكسر فى محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام فى جمعه بالألف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وحُمل على هذا الجمع شيئان : « أُولاَتُ » نحو (وإنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ)(١) وما سُمِّيَ به من ذلك نحو « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » و « سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ » وهى قَرْيَة بالشام ، فبعضُهم يُعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، وبعضُهم يترك تنوين ذلك ، وبعضُهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف ، وَرَوَوْا بالأوجه الثلاثة قوله :

١٨ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

= وهنوات ، وإما ألا ترد له اللام فى جمعه بالألف والتاء ، نحو لغة ولغات ، ونحو ثبة وثبات ، ونحو بنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه فى الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة فى جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة فى ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه فى جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سمعت لغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » ووافقه على ذلك الكسائى وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَلَمَّا جَلاَهَا بِالأَيَامِ تحيزت ... ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا

(١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، ومطلعها قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٍ ... لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي

لَطِيفَةِ طَيِّ الْكَشْحِ غَيْرِ مُفَاضَةٍ ... إِذَا انْفَتَلَتْ مُرْتَجَّةٍ غَيْرِ مِتْفَالِ

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضُ حَمِيمِهَا ... عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجُمَانِ لَدَى الْجَالِي

تنورتها ... البيت ، وبعده قوله :

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا ... مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ

اللغة : « ومثلك » الواو واورب : أى كثير من النساء المماثلات لك « بيضاء =

. . . .

= العوارض » جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان . ولكن المثنى قد يجيء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء — هى الرخصة اللينة الناعمة « سربالى » السربال — بزنة القرطاس — الثياب « الكشح » الخصر ، يريد أنها دقيقة الخصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يهتز جسمها لعبالتها « غير متفال » ليست كريهة الريح « استحمت » صبت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متنتيها » أراد جانبى ظهرها « كالجمان » الجمان — بضم الجيم ، بزنة غراب — الفضة البيضاء « الجالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تفل عليه « تنورتها » نظرت إلى نارها من بعيد « أذرعات » بلد فى أطراف الشام يجاور البلقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التى شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التى يشبها أهلها للقرى ، مثلا ، وهو بأذرعات وهم بالمدينة . وفى هذا البيت — على ظاهره — ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق . وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلا سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكنا وصح وقوعه عادة سميت تبليغا ، وإن كان المدعى ممكنا عقلا ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقا ، فأما الغلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلاَ الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ بِحِجْرٍ صَلِيلَ الْبَيْضِ يُقْرَعُ بِالذُّكُورِ

وقد قيل فى بيت المهلهل هذا : إنه أكذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرىء القيس :

عَدَا بِي عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكاً ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

لأن من الممكن فى حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن يغسل . وأما قوله « تنورتها — إلخ » فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعات ويشاهد نار يثرب ؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

. . . .

= المهلهل صاحب أكذب بيت قالته العرب ! وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال . أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة فى هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسر فيها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : بكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسر فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علما لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكما من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسر فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .

ومثل هذا البيت فى كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْراً ... وَرَجَّى خَيْرَهَا عَاماً فَعَامَا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلّتَانِ(١) من تسع كأحْسَنَ ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاء ؛ فإن جرّهُ بالفتحة نحو (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا)(٢) إلا إن أضيف نحو (فى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)(٣) أو دَخَلَتْه

(١) اعلم أولا أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلا « علة » واشتراطهم وجود علتين — مبنى على نوع من التساهل والمجاز ، لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان فى الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة ، وليس علة كاملة ، فأنت تعلم أن باجتماع الاثنين يحصل الحكم . والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لاتقتضى منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع أنهما علمان ، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون ، وبذلك يتقرر أن العلة التامة هى وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ، وأن إحدى هاتين العلتين ترجع إلى لفظ الفعل ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة التى ترجع إلى لفظه فهى عند البصريين كونه مشتقا ومأخوذا من لفظ المصدر الذى هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإنما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة التى ترجع إلى اللفظ عند الكوفيين هى أنه يدل بمادته أى الحروف التى يتألف منها على الحدث ويدل بهيئته أى صورته التى هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب فرع عما لا تركب فيه ، والاسم لا تركب فيه لدلالته على شىء واحد ، وأما العلة التى ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهى أنه لما دل على الحدث احتاج وافتقر إلى محدث هذا الحدث وهو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسما صريحا أو مؤولا.

إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن فى طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد فى اسم ما علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية ، وحينئذ ينبغى أن يأخذ الحكم الذى استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التنوين ولا الجر ، وهذا هو الذى يسمى الاسم الذى لاينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد أطلت عليك لتدرك سر هذه اللغة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

ألْ مُعَرِّفَةً نحو (فى المَسَاجِدِ)[١] أو موصولةً نحو (كَالأَعْمَى والأَصَمِّ)[٢] أو زائدةً كقوله :

١٩ — * رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً *

* * *

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقة ، وميادة : اسم أمه .

وقبل البيت على ما رواه السيوطى (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله :

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنِّى عَلَى رَغْمِ العُدَاةِ لَقَائِلُهْ

اللغة : « أعباء » جمع عبء — بكسر العين المهملة وسكون الباء — وهو ما يثقل عليك حمله أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بكسر الحاء المهملة وسكون النون — وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » الكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه ميمون النقيبة ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديدا » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله «شديدا» وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة(١) ، وهى : كلُّ فعلٍ مُضارعٍ اتَّصلَ به ألفُ اثنين نحو تَفعَلانِ ويَفعَلانِ ، أو واو جمع نحو تَفعَلُونَ ويَفعَلُونَ ، أو ياء مخاطبة نحو تَفعَلِينَ ؛ فإن رَفْعَهَا بثُبُوت النون ، وجَزْمَهَا ونَصْبَها بحَذْفِها

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمة ، و « شديد » صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على الممدوح مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو علم موازن للفعل واقع فى موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسر فى ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى اقتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة فى الاسمية .

هذا ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى أواخر باب المعرف بأداة التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الأب والأخ — إلخ ، وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون المضارع معها مبدوءا بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أنتما تكتبان » أو بياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أنتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما ياء المؤنثة المخاط[بة ف]لا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين » فمن هنا كانت [الأم]ثلة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع [إلى] نوعين الأ[ول] أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أنتما تكتبان يا زيدان» ونحو [«]الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنان مؤنثتين نحو «أنتما =

نحو : (فإن لَمْ تَفعَلُوا ولَنْ تَفعَلُوا)[١] ، وأما (إلاَّ أنْ يَعفُونَ)[٢] فالواوُ لامُ الكلمةِ ، والنونُ ضمير النسوة ، والفعل مبنى مثل (يَتَرَبَّصْنَ)[٣] ووزنه يَفعُلْنَ ، بخلاف قولك « الرِّجَالُ يَعْفُونَ » فالواو ضمير المذكرين ، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذف نحو (وأنْ تَعْفُوا أقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[٤] ووزنه تَفعُوا ، وأصله تَعْفُوُوا .

* * *

= يا هندان تكتبان » ونحو « الهندان تكتبان » فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذى يجعل الاثنين نوعا واحدا ، ولهذا عبر المؤلف فى بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظرا إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظرا للاجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت « يكتب » إلى نون النسوة قلت «يكتبن» فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك «يعفو» فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول « النسوة يعفون » فتسكن الواو التى هى لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت « يكتب » إلى واو الجماعة قلت « الرجال يكتبون » فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت « يعفو » إلى واو الجماعة قلت : « الرجال يعفون » وأصله «يعفوون» بواوين أولاهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال «يكتبون» ولكن الواو التى هى اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك « الرجال يعفون» وقولك «النساء يعفون» من أربعة أوجه ، الأول: أن لام الكلمة محذوفة فى العبارة الأولى لعلة تصريفية اقتضت ذلك وهى إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة فى العبارة الثانية ، والوجه الثانى : أن النون فى العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهى فى العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهى الفاعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة فى العبارة الأولى كلمة مستقلة وهى ضمير جمع الذكور ، وهى فى العبارة الثانية جزء من الكلمة هى لامها ، والوجه الرابع ــ وهو أثر الوجه الثانى ــ أن النون فى العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهى فى العبارة الثانية لا تسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألف كَيَخْشَى (١)، أو ياء كَيَرْمِي ، أو واو كَيَدْعُو ؛ فإن جَزَمْتَهن بحذف الآخر ، فأما قوله :

٢٠ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فضرورة .

---

(١) المدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على النطق ، أما كتابة الألف ياء في يخشى فلكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف (الإملاء) .

٢٠ — هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحناء ، وذلك أن قيسا كان عنده درع فساومه فيها الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدو به فرسه ، فتعرض قيس بن زهير لأم الربيع — وهي فاطمة بنت الخرشب إحدى المنجبات — وأراد أن يأسرها ، ثم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِيِّ تُشْرَى ... بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِــدَادِ

كَمَا لاَقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرٍ ... وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الإِصَادِ

هُمُ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَــيْرِ فَخْرٍ ... وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمِ سَوْءٍ ... دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَــــةٍ نَآدِ

اللغة : « الأنباء » جمع نبأ ، مثل سبب وأسباب وجمل وأجمال ، والنبأ : الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النبأ خاص بما كان ذا شأن من الأخبار « تنمي » تزيد وتكثر ، وفيه لغتان : يقال : نما الشيء ينمي — من باب ضرب يضرب — ويقال: نما ينمو — من باب نصر — والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة — هي الإبل ذات اللبن « بني زياد » هم الكملة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمهم — كما علمت — فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وهي التي سئلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ، بل أنس ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدري =

. . . .

= أين طرفاها «القرشى» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قريش «تشرى» تباع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمن بخس) المعنى - والله أعلم - أنهم باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْداً لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ

« بأدراع » جمع درع « وأسياف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ فى ضريبته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصاد » مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قدشاع فى الناس وعلم كل مخاطب ماقد فعله بإبل بنى زياد - وهم المغاوير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استاقها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يأتيك» يأتى فعل مضارع مجزوم بلم ، وفى علامة جزمه وجوه سنذكرها فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب «والأنباء» الواو واو الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « بما » اختلف العلماء فى هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقته لبون بنى زياد ، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بيأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من المقام وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى النبأ) بالذى لاقته ، أو الفاعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به . وأظهر هذه الوجوه الأول «لاقت» فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «لبون» فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقته ، ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية فى الوضوح :

أما الأمر الأول فحاصله أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يجزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة الذى هو لام الكلمة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثانى فحاصله أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذى رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِى *

من غير ياء ، وهذه رواية رواها ابن جنى . وتروى على وجه ثالث . وهو :

* وَهَلْ أَتَاكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِى *

وهى رواية الأصمعى .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد فى البيت على رواية ابن جنى ، ولا على رواية الأصمعى ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصيح المستعمل باطراد فى كلام العرب ، وهو ما قررناه فى التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهى الرواية التى ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أتى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء مختلفون فى تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الياء هى لام الكلمة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون «يأتى» مجزوما وعلامة جزمه =

. . . .

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له عنزا فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

الشاهد فيه قوله «تساوي» فقد جاء به مرفوعا بالضمة الظاهرة حين اضطر ، ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لاَ تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالوَجْدِ

وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من بني كلب ، وقد أنشده سيبويه :

فَيَوْماً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري في أماليه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيراً ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ، ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهي الفتحة — فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر : =

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)[١] فى قراءة قُنْبُل فقيل « مَنْ » موصولة وتَسْكِينُ « يصبر » إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيقْرَأُ وَيُقْرِىء ويَوْضُؤُ ، فإن

=وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فإنه أراد أن يقول «فأنظر» فأشبع حركة الظاء — وهى الضمة — فنشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو البركات الأنبارى فى كتابه «الإنصاف» .

ومن العلماء من قال : إن ما ورد فى هذا البيت ضرورة من الضرورات التى تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف فى هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها ـ عند التحقيق ـ واحد مما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

الشاهد فيه قوله «ولا ترضاها» حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .

ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً مَنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ

ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

كَأَنَّ العَيْنَ خَالَطَهَا قَذَاهَا بِعُوَّارٍ فَلَمْ تَقْضِى كَرَاهَا

ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا

ونظيره ما أنشده القالى عن ثعلب :

كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً مُقَيَّداً وَلاَ رَجُلاً يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ

(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي[١]، ويمتنع حينئذ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ[٢]، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.

***

فصل: وتُقَدَّر الحركاتُ الثلاثُ فى الاسم المعرب الذى آخِرُه ألفٌ لازمةٌ نحو الْفَتَى وَالْمُصْطَفَى، ويسمى معتلا مقصوراً.

والضمة والكسرة فى الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو المُرْتَقِى والقَاضِى، ويسمى معتلاً منقوصاً.

وخرج بذكر الاسم نحو يَخْشَى، ويَرْمِى، وبذكر اللزوم نحو« رأيت أخَاكَ» و « مررت بأخِيكَ » وباشتراط الكسرة نحو ظَبْي وكُرْسِيّ.

وتقدَّرُ الضمةوالفتحة فى الفعل المعتلّ بالألف نحو «هو يَخْشَاهَا »و«لن يَخْشَاهَا»

والضمة فقط فى الفعل المعتل بالواو أو الياء[٣]، نحو « هُوَ يَدْعُو » و « هُوَ يَرْمِى ».

وتظهر الفتحة فى الواو والياء، نحو « إنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُوَ»[٤].

---

(١) لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونظيره « فأر، ورأل » فإن العرب تسهلهما فتقول: فار، ورال.

(٢) لأنك حينئذ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها.

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء فى الفعل المعتل، كما أظهروها عليهما فى الاسم، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التى وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطرارا، نحو قول حندج المرى: =

هذا باب النّكِرة والمعرفة

الاسم نَكِرَة ، وهى الأصل[١] ، وهى عبارة عن نوعين[٢] .

أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

= ما أقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

الشاهد فيه قوله «أن يدنى» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .

ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أنْ أسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

* لاَ تُفْسِدِ القَوْسَ أعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا *

الشاهد فيه قوله « أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .

ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأنَّ أيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ أيْدِى جَــوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

الشاهد فيه قوله « أيديهن » فإنه اسم كأن ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لخفة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شىء فرع عما لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها، وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى جنس موجود قولك «رجل» فإنه موضوع للانسان الذكر البالغ ، فكل واحد من أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس» و« بدر » و «قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد منها ومثله بدر وقمر .

والثانى : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِى ، ومَنْ ، وما » فى قولك : « مَرَرْتُ برَجُلٍ ذى مَالٍ ، وَبِمَنْ مُعْجِبٍ لك ، وبِمَا معجب لك » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشىء » وكذلك نحو : صَهٍ — منونًا — فإنه واقع موقع قولك « سُكُوتًا » .

ومعرفة ، وهى الفرع ، وهى عبارة عن نوعين :

أحدهما : مالا يقبل «أل» ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو: زيد ، وعمرو .

والثانى : ما يقبل « أل » ولكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعَبَّاس ، وضَحَّاك » فإن « أل » الداخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها .

وأقسام المعارف سبعة : المضمر كأنا وهُمْ ، والعَلَم كزيد وهند ، والإشارة كذَا وذِى ، والموصول كالَّذِى والَّتِى ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابْنِى وغُلاَمِى ، والمنادى نحو « يا رَجُلُ » لمعين .

* * *

فصل فى المضمر — المضمر والضمير : اسمان لما وُضِعَ لمتكلمٍ كأنا ، أو لمخاطَبٍ كأنْتَ ، أو لغائب كهُوَ ، أو لمخاطب تارةً ولغائب أخرى ، وهو الألف والواو والنون ، كقُومَا وقَامَا ، وقُومُوا وقَامُوا ، وقُمْنَ .

وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة فى اللفظ كتاء « قُمْتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالمقدر فى « قُمْ » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو: مالا يُفْتَتَحُ به النطقُ ولا يقع بعد «إلا» كياء «ابْنِى» وكاف « أكرمَكَ » وهاء « سَلْنِيهِ » ويائه ، وأمَّا قوله :

٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارِ

فضرورة .

---

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل . =

. . . .

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى فى مكان هذه الكلمة « وما نبالى » ونبالى: فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفى ، تقول : ما باليته ، وماأباليه ، وأنا لاأبالى ماتكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل فى الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفى ، وهذا كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَـكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِى

أراد لقد أهمنى رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترثت به ، ولكنها هى لاتعبأ بفراقنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل فى صدر البيت «باليت» فى الإثبات بسبب كونه قد استعمل فى عجز البيت « لا تبالى » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وسنتكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار وأحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما فى الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإنا نكتفى بجوارك ونقنع بقربك ، وليس يعنينا - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز فى «ما» هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبنى على السكون فى محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أى شىء كائن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفى ، ويجوز أن تكون «ما» نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول فى «ألا يجاورنا» مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالى » جاز أن تكون «ما» نافية ، والفعل المضارع منفيا بها ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، =

. . . .

=وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبالى شيئا ، أو مفعوله هو المصدر المؤول فى « ألا يجاورنا - إلخ » ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع -وهو نبالى- وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع ، وتقدير الكلام : أى شىء الذى نباليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » جارة : خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن » حرف مصدرى ونصب «لا» حرف نفى « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به « إلاك » إلا : أداة استثناء ، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم فى الذكر على المستثنى منه فهو مبنى على الكسر فى محل نصب « ديار» فاعل يجاور ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويجوز فى المصدر المنسبك من « أن » وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، والتقدير : ماعلينا فى مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أى شىء علينا فى عدم مجاورة غيرك إيانا ، أولا نبالى شيئا فى عدم مجاورة غيرك إيانا ، أو أى شىء الذى نباليه فى عدم ذلك .

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث أوقع الضمير المتصل بعد « إلا » حين اضطرته إقامة وزن البيت إلى ذلك ، وهو لا يسوغ عند الجمهور فى سعة الكلام ، والقياس عندهم أن يأتى بالضمير بعد « إلا » منفصلا ، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال « ألا يجاورنا إلا إياك ديار » كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدى :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أَنَا

ونظير بيت الشاهد فى وقوع الضمير المتصل بعد « إلا » ضرورة قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ ، فَمَالِى عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

ومن رواه « سواك » أورواه « حاشاك » فلا ضرورة فى البيت على روايته ، لأن الضمير متصل بعامله الذى له فيه الأثر ، والفرق بين «إلا » و « سوى » و «حاشا» أنهما عاملان و « إلا » ليست عاملا ، وإنما هى دالة على العامل ، أو مقوية للعامل المقدر ، على الخلاف الذى تعرفه فى باب الاستثناء إن شاء الله .

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد « إلا » نحو « أنا » تقول : « أنا مؤمن » و « ما قام إلا أنا » .

* * *

وينقسم المتصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى ثلاثة أقسام :

(١) ما يختصُّ بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقَامَا ، والواو كقَامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِى .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو (رَبِّى أَكْرَمَنِى)[١]، وكاف الخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ)[٢]، وهاء الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ)[٣] .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو «نا» خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا)[٤].

وقال بعضهم[٥]: لا يختص ذلك بكلمة « نا » بل الياء ، وكلمة « هم » كذلك ؛ لأنك تقول : « قُومِى » و « أَكْرَمَنِى » و « غُلَامِى » و « هم قَامُوا »

---

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان فى هذا الاعتراض إلى لفظ الضمير من غير اعتبار لمعناه ولا لكونه متصلا أو منفصلا ، وهو قصور ، وحاصل رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبى حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميرا واحدا ، وإن اتحد اللفظ واختلف المعنى كياء التكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم» فإنها فى قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفى قولك « هم يفعلون » ضمير منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها — وهو المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره — واحد أيضا ، ونوعها واحد وهو المتصل ، وهى — مع هذا من الاتفاق — واقعة فى مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و « إنّهم » و « لهم مال » وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ، والمنفصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية[١] ، ويختص الاستتار بضمير الرفع[٢] .

* * *

وينقسم المستتر إلى مستتر وُجُوباً ، وهو : مالا يخلُفُهُ ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو: المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ « قُمْ » أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد ، كـ « تَقُومُ » أو بمضارعٍ مبدوء بالهمزة ، كـ « أَقُوم » أو بالنون ، كـ « نَقُومُ » أو بفعل استثناء ، كـ « خَلاَ ، وَعَدَا ، وَلاَ يَكُون » في نحو قولك : « قَامُوا ما خَلاَ زيداً ، وما عَدَا عَمْراً ، ولا يكون زيداً » أو بأَفْعَلَ

---

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها هو شبهها للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف ، فقيل : قد أشبهت الحرف شبها وضعيا ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبها معنويا ؛ لأن التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبها افتقاريا ، لأن كل ضمير يحتاج فى الدلالة على معناه إلى ضميمة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبها جموديا ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على الإعراب هو الدلالة به على المعانى المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية فى الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم تحتج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإنى أجد ضمير النصب مقدرا فى نحو « إنى أكرم الذى تكرم » أى الذى تكرمه ، وفى ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما تشربون) أى منه ، فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أى أن الضمير كان مذكورا فى الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف بالاستتار .

فى التعجب أو بأفْعَلِ التفضيلِ ، كـ « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا)[١] ، أو باسم فِعْلٍ غير ماضٍ ، كـ « أُوَّه ، وَنَزَالِ »[٢] .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يخلُفُه ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَة ، أو اسم الفعل الماضى نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ، وزيد قَائِم ، أو مَضْرُوبٌ ، أو حَسَنٌ ، وَهَيْهَات » ألا ترى أنه يجوز « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقى .

تنبيه — هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر[٣] ، إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوهُ » أو « ما قامَ إلا هُوَ » فتركيبٌ آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى مالا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيرَه كقَامَ .

* * *

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أنه بقى مما يستتر وجوبا الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى (فضرب الرقاب) وأيضاً الضمير المستتر فى « نعم وبئس » المفسر بنكرة نحو « نعم قوما معشره » وقوله تعالى (بئس للظالمين بدلا) فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثانى : أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر فى المسألة التى سموها مسألة الكحل ، وقد يرفع الضمير البارز فى لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلا أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم فى قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف الضمير المستتر « المستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازا فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحدا ، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقا لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم المنفصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى قسمين :

(١) ما يختصُّ بمحل الرفع ، وهو « أنا ، وأنت ، وهُوَ » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن[١] ، وفرع أنْتَ : أنْتِ ، وأنتُمَا ، وأنتُمْ ، وأنْـتُنَّ[٢] ، وفرعُ هُوَ : هِيَ ، وهُمَا ، وهُمْ ، وهُنَّ .

(٢) وما يختصُّ بمحل النصب ، وهو « إيَّا » مُرْدَفًا بما يدلُّ على المعنى المراد نحو « إيَّايَ » للمتكلم ، و « إيَّاكَ » للمخاطب ، و « إيَّاهُ » للغائب ، وفروعُهَا : إيَّانَا ، و إيَّاكِ ، و إيَّاكُمَا ، و إيَّاكُمْ ، و إيَّاكُنَّ ، و إيَّاهَا ، و إيَّاهُمَا ، و إيَّاهُمْ ، و إيَّاهُنَّ .

تنبيه - المختار أن الضمير نفسُ « إيَّا » وأن اللَّوَاحِق لها حروفُ تكلُّمٍ ، وخطابٍ ، وغيبةٍ[٣] .

* * *

---

(١) إنما كان نحن فرعا لأنا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزلته ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر ، وكان « أنت » بكسر التاء ـ فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكر ، وكان « أنتما وأنتم وأنتن » فروعا لدلالتها على المتعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر الغيبة ، والضمائر المتصلة ، فإن « إياى » أصل لإيانا ، وإياك أصل لإياك وإياكما وإياكم وإياكن ، و « إياه » أصل لإياها وإياهما وإياهم وإياهن .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف ـ من أن المختار أن « إيا » هى الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق ـ هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير ـ كما سبق ـ هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إيا » بمفردها لا تدل على شىء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إيا » مشتركة بين الثلاثة ـ التى هى المتكلم والمخاطب والغائب ـ وضعا ، فإذا أريد التمييز جىء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتَّى اتِّصَالُ الضمير لم يُعْدَل إلى انفصاله(١) ؛ فنحو « قُمْتُ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قامَ أنَا » ولا « أكْرَمْتُ إياك » ، فأما قولُه :

٢٢ — * إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ *

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانيها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين، واختاره أبو حيان.

وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولهما لثانيهما ، وهو مذهب الخليل وجماعة، واختاره ابن مالك .

ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فتاء المتكلم مثلا وأنا من الضمائر المنفصلة يستعملان فى موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير ، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصارا من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جدا ، ولما كان السبب فى استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ، وكان الضمير المتصل أشد اختصارا من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ فى بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوى التميمى ، يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه فى وادى أشى — بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء — بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما رواه أبو تمام فى الحماسة :

لاَ حَبَّذَا أنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ... وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّى وَلاَ نُقُمُ

وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِى الرِّيحُ بَارِدَةً ... وَادِى أُشَيَّ وَفِتْيَانٌ بِهِ هُضُمُ =

. . . .

= اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة — اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما — اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد باليمامة فيه نخل ، والأشى : تصغير الأشاء — بزنة سحاب — الذى هو اسم لصغار النخل ، وواحدته أشاءة ، وأشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اهـ كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا — جمع هضوم ، والهضوم — بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور — الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما تبقيه .

الإعراب : « ما » حرف نفى « أصاحب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصاحب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان الهضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون فى محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبنى على السكون فى محل الرفع .

المعنى : يحتمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أثنوا على قومه وبالغوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فأنه ما يعاشر =

وقوله :

٢٣ — * إيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ *

فضرورةٌ .

= قوما فيبلوهم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشتد إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومحامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حباهم » حيث فصل الضمير المرفوع — وهو «هم» الذى فى آخر البيت — وكان قياس الكلام أن يجىء به ضميرا متصلا بالعامل الذى هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميراً مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع فى آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام . وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالعقلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ — هذا بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ *

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبدالملك بن مروان ، وقبله قوله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « وقت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند » بفتح الفاء والنون جميعاً — الكذب ، وفى القرآن الكريم : (لولا أن تفندون) أى : [illegible] إلى الكذب « فناء » هو بزنة كتاب — ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام وهو الكعبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

. . . .

= الأرض « الباعث » الذى يبعث الأموات ويحييهم « الوارث » الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى « ضمنت » اشتملت عليهم ، ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تكفلت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث « الدهارير » جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عباديد ، ومحاسن ، وملامح . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بحلفت فى البيت السابق «الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن تجره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

والوجه الثانى : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان قبله فأعمل فيه الثانى ولم يعمل الأول فى ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لضمن ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض» فاعل ضمن مرفوع بالضمة الظاهرة « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به متصلا على ما يقتضيه القياس لقال « قد ضمنتهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع التمكن من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا
يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

ومثال[1] مالم يتأتّ فيه الانصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إِيَّاكَ

(١) ذكر المؤلف موضعين لايتأتى فيهما المجىء بالضمير المتصل ، ويتعين فى كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلا ، وقد بقى عليه اثنا عشر موضعا من هذه البابة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تتميما للبحث ، فى وجازة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلا لمصدر أضيف إلى مفعوله، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمُ اسْتِسْلاَمُكُمْ فَشَلاَ

وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثانى : أن يكون الضمير مفعولا لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميرا أيضاً كانت من المسألة الأولى التى يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعا بصفة جارية على غير من هى له ، مطلقا عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلا فى باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمرو ضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفا ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِى زَمَنِ الْبَذْرِ

الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفا من حروف النفى ، نحو قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) وقوله (وما أنا بطارد الذين آمنوا) وقوله (وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى

السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف فى قول الله تعالى (يخرجون الرسول وإياكم) وفى قول قيس بن زهير : =

نَعْبُدُ)[١] ، أو يلى « إلاّ » ، نحو (أَمَرَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ)[٢] ، ومنه قوله :

٢٤— . . . . وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى ما يُدَافِعُ عن أحْسابهم إلاّ أنا .

* * *

= فَإِنْ تَكُ حَرْباً فَلَمْ أَجْنِهَا جَنَتْهَا خِيَارُهُمُ أَوْ هُمُ

الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »

التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا — وهو الابتداء — ومعنى هذا أن يكون الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .

العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة فى خبر إن المخففة ، كقول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَإِيَّا كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعاً

الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك » وسيأتى فى باب المنادى أن نداء المضمر شاذ ، ومنه قول الراجز :

يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متحدى الرتبة معمولين لعامل واحد، وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيذكر المؤلف هذا الموضع فى ثنايا شرح مسألتى الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هـــذا البيت قوله : =

. . . .

= فَمَهْمَا أعِشْ لاَ يَضْمَنُونِي وَلاَ أضِعْ لَهُمْ حَسَباً مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللغة : « الذائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الذمار » بكسر الذال بزنة الكتاب ـ كل مالزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب ـ بفتح الحاء والسين جميعاً ـ وهو كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : الحسب المال ، والأول أشهر « لايضمنونى » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفلوه أو يغرموا عنه « لا أضع » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ، من الإضاعة ، وقد حذفت عينه للتخلص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمى نعلى » ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمى نعلى ، وأراد بذلك طول حياته ، لأنه مادام حيا يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الذائد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « الحامى » صفة للذائد ، أو هو خبر ثان المبتدأ ، والحامى مضاف و« الذمار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الذمار منصوبا على أنه مفعول به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم » أحساب : مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل بدافع مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل ـ وهو « أنا » ـ لكونه واقعا بعد « إلا » فى المعنى والتأويل ، والذى يقع بعد « إلا » هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا فى المعنى والتأويل واقعاً بعد « إلا » لأن معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لايدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى . =

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداهما : أن يكون عاملُ الضمير عاملا فى ضَمِيرٍ آخَرَ أَعْرَفَ منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ فى الضمير الثانى الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلا غير ناسخ ، فالوصل أَرْجَحُ كالهاء من « سَلْنِيهِ » قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ)(١) (أَنُلْزِمُكُمُوهَا)(٢) (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)(٣) ، ومن الفصل « إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ »(٤) ، وإن كان اسماً فالفصل أَرْجَحُ ، نحو « عجبت من حُبِّى إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

٢٥ — * لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِيناً *

---

(١) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتتمته « ولو شاء لملكهم إياكم » والفصل الذى فى هذه التتمة واجب ، وليس جائزا كالفصل الذى فى الجزء الذى أثره المؤلف ، والسر فى هذا الفرق أن الضمير الأول فى التتمة ليس أعرف من الضمير الثانى ، لأن الأول ضمير غائب ، والثانى ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما فى الجزء الذى أثره المؤلف فالأمر على عكس ذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ وَصَوْتُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

٢٥ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِى كَاذِباً *

وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبها ولا نسبها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَئِنْ كُنْتِ أَوْطَأْتِنِى عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكِ الْوُدَّ حِينَا

وَمَا كُنْتُ إِلاَّ كَذِى نُهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَثًّا وَأَعْطَى سَمِينَا

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين — وهى الأمر الخفى الذى =

. . . .

= استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة ــ وهى الغلبة .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « حبك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حبيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر فى محل نصب « حقا » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثانى ــ وهو ضمير المخاطبة ــ متصلا ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أتى الشاعر به منفصلا لقال « لقد كان حبى إياك » والانفصال فى هذه الحالة ــ وهى أن يكون العامل اسماً كحب فى هذا الشاهد ــ أرجح .

ومن الاتصال قول شاعر من بنى تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لاَ يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ
فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

والاستشهاد به فى قوله « ومنعكها » حيث أتى بالضمير الثانى ــ وهو « ها » ــ متصلا ، ولو أتى به منفصلا لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح جائز فى سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسما » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سننشده من بيت قيس وقول جحدر وما أنشدناه من قول التميمى ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر : =

وإن كان فعلا ناسخاً نحو « خِلْتَنيهِ » فالأرْجَحُ عند الجمهور الفَصْلُ ، كقوله :

٣٦ — * أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ *

= لاَ تَرْجُ أوْ تَخْشَ غَيْرَ اللهِ ، إنَّ أذًى   وَاقِيكَهُ اللهُ لاَ يَنْفَكُّ مَأمُونَا

الشاهد فى قوله «واقيكه» حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخاطب والثانى هاء الغائب التى تعود إلى أذى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوح :

تَضَمَّنَنِي حُبِّيكِ حَــتَّى كأننى   مِنَ الأهْلِ وَالْمَالِ التِّلاَدِ خَلِيعُ

ومثله قول جحدر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٣/٢٩) .

عَلَى قَلاَئِصَ قَدْ أفْنَى عَرَائِكَهَا   تَكْلِيفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلاَ زُورَا

٣٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ   أرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ وَالإحَنِ

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخى « أرجاء » جمع رجا ـ بزنة عصا ـ وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن ـ بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ، بزنة حمل وأحمال ـ وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة ـ جمع إحنة ـ بكسر فسكون ـ وهى الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بناصرى ويدفع عنى عوادى الدهر ، ولكنى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد مليئا بالضغينة والغل .

الإعراب : «أخى» أخ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير المخاطب مفعوله الأول «إياه» مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخى » مفعولا لفعل محذوف يفسره مابعده ، فهو حينئذ من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرُّمَّانى وابن الطَّرَاوة الوَصْلُ ، كقوله :

٢٧ — * بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ *

= وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملىء « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قولك « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو « إياه » — منفصلا ، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء — وهو هنا « حسب » — والإتيان بثانى الضميرين منفصلا فى هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا لقال « حسبتكه » .

وقد اختلف النحاة فى أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثانى الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الانفصال ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرمانى إلى أن الاتصال حينئذ أرجح ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد توضيح فى شرح الشاهد الآتى .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء — هو الصادق ، ومنه قولهم : برّ فلان فى يمينه ، إذا صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور فى هذا الفعل ، ومعناه أظنكه « مبتدرا » مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشىء ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه — من باب دخل — إذا أردت أنه أسرع إلى عمله

الإعراب : « بلغت » بلغ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول لبلغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وصنع مضاف و « امرىء » مضاف إليه « بر » صفة لامرىء « إخالكه » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

. . . .

= وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخال مبنى على الفتح فى محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرىء مفعول ثان لإخال مبنى على الضم فى محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال هى حرف ، وعليه يكون مبنيا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيا على السكون فى محل نصب ويكون متعلقا بإخال « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتى ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تزل واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جريت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جريت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «إخالكه» حيث أتى بالضمير الثانى — وهو هنا الهاء — متصلا وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء — وهو هنا « إخال » — والإتيان بثانى الضميرين فى هذه الحالة متصلا جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة على ماعرفت فى شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال فى هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أقل من أقل ما يبنى عليه الاسم ، والمتصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال فى مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال — وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه فى توجيه اختيار الجمهور الانفصال — فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً فى تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصلين : أولهما أن الأصل فى الضمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل فى الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصلين بالسماع ، فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير فى هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثانى فقضى بأن انفصال الضمير فى هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو «الصديق كنتَه» أو «كانَه زيدٌ» وفى الأرجح من الوجهين الخلافُ المذكورُ ، ومن ورود الوصل الحديثُ «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه»(١) ومن ورود الفَصْل قولُه :

٢٨ — * لئِن كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا *

---

(١) هذه قطعة من حديث ، وتتمته «وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله» وفى هـذه التتمة شاهد لمثل الذى أثر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم قد وصف المسيخ الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، ورآه النبى وأصحابه،فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيخ الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم هذا الـكلام ، يريد إن يكن هذا الذى تراه هو المسيخ الدجال فإنك لن تقتله لأننى أخبرتـكم أن الذى يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ، وإن لم يكن الذى تراه هو المسيخ الدجال فلا خير لك فى قتله .

٢٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَنِ العَهْدِ ، وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْـكِرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ

اللغة : «غاد» اسم فاعل من غدا يغدو — من باب سما يسمو — إذا جاء فى وقت الغداة ، وهى أول النهار «مبـكر» اسم فاعل من أبكر إبكارا ، إذا جاء فى وقت البـكرة ، وتقول بكر — من باب دخل — وأبكر إبكارا ، وبكر تبـكيرا «رائح» آت وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل «مهجر» سائر فى وقت الهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر «حال» معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه فيه . والأصل فى هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل فى قالبها اعوجاج «عن العهد» عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «إياه» خبر كان «لقد» اللام =

. . . .

= واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق «حال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلا ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر ـ وهو قوله « إياه » ـ منفصلا ، والمجىء بالضمير منفصلا فى هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلا قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث عن ابن صياد « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذى يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك فى قتله .

ونظير الشاهد فى الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميرا منفصلا قول الشاعر ، وينسب إلى العرجى :

لَيْسَ إِيَّاىَ وَإِيَّا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيباً

الشاهد فى قوله « ليس إياى » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياى : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلا لقال « ليسنى » كما قالوا « عليه رجلا ليسنى » أى ليس (هو) الرجل الذى يلزمه إياى ، ومثله قول مساور العبسى ، وينسب إلى العجاج :

لو أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعْجَمَا =

ولو كان الضمير السابق فى المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصْلُ ، نحو « ضربته » ولو كان غيرَ أعْرَفَ وجب الفَصْلُ ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياى » أو « أعطاك إياى »(١) ، ومن ثَمَّ وجب الفَصْلُ إذا اتحدت الرتبة ، نحو : « مَلَّكْتَنِى إيَّاىَ » و « مَلَّكْتُكَ إيَّاكَ » و « مَلَّكْتُهُ إيَّاهُ » ، وقد يُباحُ الوصل إن كان الاتحاد فى الغَيْبَةِ ، واختلف لفظُ الضميرين ، كقوله :

= وقد اختلف العلماء فى أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق

ومن الاتصال فى باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسنى » ومنه قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٣١ الآتى قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

وسيأتى هذا مشروحا ، ومنه قول أبى الأسود الدؤلى ـ وكان له غلام يحمل تجارته ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فضطرب أمر التجارة ـ فى ذلك يقول له أبو الأسود الدؤلى:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإنَّنِى رَأَيْتُ أخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا
فَإلَّا يَكُنْهَا أوْ تَكُنْهُ فَإنَّهُ أخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تكنه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان فى الموضعين متصلا على ماترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه قال « أراهمنى الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولها ليس أعرف من الثانى لأن الأول ضمير غيبة والثانى ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياى شيطانا : أى جعلهم يرونى شيطانا .

٢٩ — * أنا لهماهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ *

* * *

٢٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِوَجْهِكَ فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة : « بسط » بشاشة وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهماه » معناه المراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله كان من مكانه فى جهة قفاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على إثره .

الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على بسط « أنا لهماه » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال. وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه مفعول ثان لأنال ، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير المفرد « قفو » فاعل أنال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو مضاف و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهماه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو ضمير المفرد الغائب الذى هو الهاء — متصلا ، والأكثر فى مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام على ما هو الأكثر لقال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الاتصال شاذا ولا ضرورة .

وإنما جاز الاتصال والانفصال فى الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة دون ضميرى التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول الضمير الأول فى هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثانى مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول الآخر ، فأما ضميرا التكلم مثلا فإنهما — وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلَّى النصب والخفض. فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل فنحو «دَعَانِى»(١) و «يُكْرِمُنِى» و «أعْطِنِى» وتقول «قام القوم ما خَلاَنِى» و «ما عَدَانِى» و «حَاشَانِى» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثانى نا — لا يمكن أن يختلف مدلولهما على هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع فى ضميرى الغيبة أمران : اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما الأمران، وكان الانفصال فى ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع الأمران فى ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لم يجز فيهما إلا وجه واحد وهو الاتصال.

ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

الاستشهاد بقوله «لضغمهماها» حيث جاء بالضمير الثانى — وهو «ها» — متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال «لضغمهما إياها» .

وجواز الأمرين فى ضميرى الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيبويه ، وقد أوجب الرضى فى الثانى منهما الانفصال كما فى ضميرى التكلم وضميرى الخطاب طردا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسماع وبالتعليل ، فاعرف ذلك وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِى أَخِى وَالخَيْلُ بَيْنِى وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِى لم يَجِدْنِى بِقُعْدُدِ

الشاهد فيه قوله «دعانى» فى المرتين ، فإنه فعل ماض عمل فى ياء المتكلم ، وقد أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية ، وفى قوله «لم يجدنى» فإنه فعل مضارع عمل فى ياء المتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .

وقد تحذف ياء المتكلم وهى مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

٣٠ — * تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي *

=ورد من ذلك فى القرآن الكريم الآية ٥٤ من سورة الحجر (قال أبشرتمونى على أن مسنى الكبر ؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشروننى) فحذفت نون الرفع تخفيفا ، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

خَلِيلَيَّ مِنَ عُلْيَا هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءَ عُوجَا الْيَوْمَ وَانْتَظِرَانِ

أصله وانتظرانى ، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول من الملل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشىء أمله ، ومللت منه ، مللا وملالا وملالة مثل سئم يسأم سأما وسآمة وزنا ومعنى « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان — ومثله النديم — هو الذى يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولهم : أولع بالشىء ، إذا أغرى به وأحبه ، وهو من أفعال ملازمة للبناء المجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الندامى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ماعدانى » ما : موصول حرفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى السكون فى محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى « فإننى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتى ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة=

وتقول « ما أفقَرَني إلى عفو الله » و « ما أَحْسَنَني إنِ اتَّقيْتُ الله » ، وقال بعضهم « عليه رَجُلاً لَيْسَنِي » أى : لِيَلْزَمْ رجلاً غيرى ، وأما تجويز الكوفى « ما أَحْسَنِي » ، فمبنىٌّ على قوله إن « أَحْسَنَ » ونحوه اسمٌ ، وأما قولُه :

٣١ — * إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي *

فضرورة .

= على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو الذى ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » فإن « عدا » فى هذه العبارة فعل ماض ، بدليل تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور فى اللسان هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات الديوان ، وليس موجوداً فى أصله ، وقبله قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

اللغة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمل « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا . =

وأما نحو (تأمُرُونِي)[1] فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

= المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إياى فإنى بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إنى أرى قوما كثيرى العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عداى من الكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِى حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلٰكِنْ لَا أَرَى أَحَدَا

الإعراب : «عددت» عد: فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله «قومى» قوم: مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام : عددت قومى عدا مماثلا لعديد ، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه «إذ» أداة تعليل ، ظرف مبنى على السكون فى محل نصب ، أو حرف مبنى على السكون لا محل له «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة للقوم «ليسى» ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى المعنى المفهوم من كلامه السابق ، وياء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله «ليسى» حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغى أن يقول «ليسنى» كما قال بعضهم «عليه رجلا ليسنى» . والذى سهل هذا الشذوذ أن «ليس» فعل جامد لا يتصرف ، فأشبه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت ياء المتكلم بالاسم لم تلحق به نون الوقاية ، فتقول «غلامى ، وكتابى» وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشىء آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن «ليسى» بمنزلة «غيرى» فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لا تتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لاشتراكهما فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن العرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو «تضربوننى» ثلاث لغات: إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما، والثانية أن تأتى بهما وتدغم إحداهما فى الأخرى، وبهذه اللغة قرىء (تأمرونّى أعبد) ـ بتشديد النون ـ والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى، كل هذا مستعمل سائغ، وبالثالثة قرىء (تأمرونى) وهى =

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَاكِنِي » و « تَرَاكِنِي » و « عَلَيْكَنِي » بمعنى أدْرِكْنِي وبمعنى اتْرُكْنِي وبمعنى الزَمْنِي .

وأما ليت فنحو (يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي)(١) وأما قوله :

٣٢ — * فَيَالَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ *

فضرورة عند سيبويه ، وقال الفراء : يجوز « لَيْتَنِي » و « لَيْتِي » .

= القراءة التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرهما ، والثاني : أن نون الوقاية مأتي بها لغرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف ، وأيضا فإن نون الرفع علامة للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ، وحسبك أنه قرىء به في القرآن الكريم .

(١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجاً *

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، رضي الله عنها .

اللغة: « ياليتي » أراد يا هؤلاء ليتني ، فحذف المنادى « إذا ما كان ذاكم » كان هنا تامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس جلوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله في هذا المعنى أيضا : =

. . . .

= يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

الإعراب : « ياليتى » يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بولج « ما » حرف زائد « كان » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذاكم » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب « ولجت » ولج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أولهم» أول: خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتى » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال «ليت» التى هى حرف تمن ونصب بياء المتكلم . والذى جاء عليه الكثير من الاستعمال العربى اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابىء البرجمى :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكِدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلاَئِلُهْ

ونظيره قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضاً وَنَأْتَلِفُ

ونظيره قول أعرابى:

أَ كَاتِمُ أَصْحَابِي هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لِمَا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبى الصلت :

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَا لِي فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الْوُعُولاَ

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتى » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان فى سعة الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا بورود الاستعمالين فى الكلام العربى .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى(ياليتنى=

وإن نَصَبَهَا « لعلَّ » فالحذْفُ نحو (لَعَلِّى أبْلُغُ الأَسْبَابَ)[١] أَكْثَرُ من الإثبات ، كَقَوْله :

٣٣ — * أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعلّنِي *

= كنت معهم) وقوله (ياليتنى لم أشرك بربى أحدا) وقوله (ياليتنى مت قبل هذا) وقوله (ياليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلتا ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا) وقوله (ياليتنى لم أوت كتابيه) وقوله (ياليتنى كنت ترابا) وقوله (ياليتنى قدمت لحياتى) وشواهده فى كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه فى شرح هذا البيت وفى بيان الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهده البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِى أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جلَّ مَالِى

وأنصار سيبويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك النون فيه للضرورة ، وليس ذلك بشىء .

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا *

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائى ، ونسبه فى ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخى الأسود بن يعفر النهشلى .

اللغة : « جواداً » رجلا كريماً يجود بأمواله « هزلا » بضم فسكون — ضعفاً وذهاب منة . ومثله الهزال — بضم الهاء وفتح الزاى مخففة « بخيلا » ضنينا بماله لا ينفقه « مخلدا » دائم الحياة باقياً . أو طويل العمر .

المعنى : لامته لائمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء المال فى يد مالكه لا يطيل حياته . وتفريقه فى صالح الأعمال وفى البر والعود على ذوى الحاجات لايكون سببا فى هزال المنفق وضعفه . وانظرى فى الناس ، فهل ترين رجلا اشتهر بالجود وترينه — مع ذلك — قد مات من الهزال والضعف ، أو تجدين مقترا طالت حياته ؟ =

. . . .

= الإعراب : « أريني » أرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواد، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلني » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأرى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وياء المخاطبة فاعله، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف، والتقدير : ما ترينه «أو» حرف عطف « بخيلا» معطوف على قوله «جوادا» السابق « مخلدا» صفة لقوله بخيلا.

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل.

وحذف نون الوقاية مع «لعل» أعرف وأشهر عربية، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ما ورد فيه، من ذلك قوله تعالى : (لعلي أبلغ الأسباب) وقوله جلت كلمته: (لعلي أعمل صالحا فيما تركت) وقوله سبحانه: (لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) وقوله: (إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بقبس) وقوله : (إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار) وقوله (فاجعل لي صرحا لعلي أطلع إلى إله موسى).

ومنه قول العباس بن الأحنف ، وينسب إلى مجنون بني عامر :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

ومنه قول الآخر .

وَلِيَ نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا ... أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من « لَيْتِي » ، وغَلِطَ ابن الناظم لجعل « لَيْتِي » نادراً ، و « لَعَلِّي » ضرورة .

وإن نصبها بقيةُ أخوات ليت ولعل — وهى : إنَّ ، وَأَنَّ ، ولـكنَّ ، وكأنَّ — فالوجهان كقوله :

٣٤ — * وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ، وَإِنَّنِي *

= وثبوت النون مع «لعل» ليس شاذا ولا ضرورة خلافا لابن الناظم ، وقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالى فى أماليه ١/٢١٩ بولاق :

وَأُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعَلَّنِي أُحَدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ فِي السِّرِّ خَالِيَا

٣٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا *

وهذا بيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح .

اللغة : «زار» اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه يزرى — من باب ضرب —زريا وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه قولهم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمْ

«مستديمها» مستبق مودتها ، طالب دوام حبها .

المعنى : إنى لعاتب على ليلى أن هجرتنى وتاهت على ، وإننى — مع ذلك — لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب « على ليلى » جار ومجرور متعلق بزار الآتى « لزار » اللام لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «وإننى» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « على » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة فى محل جر بعلى ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتى «فيما» فى : حرف جر ، ما : =

. . . .

= اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بنى «بيننا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم: خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إنى» وقوله فيما بعد «وإننى» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم فى الكلمة الأولى ، وأثبتها معها فى الكلمة الثانية .

وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان فى سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة، وليس أحدهما بأولى من الآخر فى الاستعمال، وقد جاء فى القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن الحذف قوله تعالى (إنى آنست نارا) ومن الإثبات قوله تعالى (إننى معكما أسمع وأرى) ومثل «إن» فى ذلك : كأن ، وأن المفتوحة الهمزة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن المكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّى إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ ... لَمُخْلِفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى

وقول أمية بن أبى الصلت :

إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومنه قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِى حِينَ أَفْتَحُهَا ... عَلَى كَثِيرٍ ، وَلٰكِنْ لَا أَرَى أَحَدَا

ومن شواهد الإثبات مع «إن» المكسورة قول أبى الأسود الدؤلى :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِى ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا

وقول النابغة الذبيانى :

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِى ... رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِى

وقول النابغة الذبيانى أيضا .

جَمِّعْ مَحَاشَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِى ... أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا

وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِى ... يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وقول الفرزدق :

دَعْدِعْ بِأَعْنُقِكَ التَّوَائِمَ إِنَّنِى ... فِى بَاذِخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِى =

. . . .

وقول الفرزدق أيضا :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ مُقْفَلٍ وَمَقَامِ

وقول الشاعر :

فَإِلاَّ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومن شواهد الحذف مع « كأن » قول امرىء القيس :

كَأَنِّيَ لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَذَّةٍ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ

وقوله أيضاً :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

وقول وعلة الجرمى :

نَجَوْتُ نَجَاءً لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءَ كَاسِرُ

وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةٍ صَمَّاءَ يَبْسٍ بِلاَلُهَا

ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيبانى :

كَأَنَّنِي نَصِبٌ مُضْنًى تُمَاطِلُهُ حُمَّى تَخَوَّنُهُ حُمَّى وَتَنْدَمِلُ

ومن الحذف مع « لكن » قول الله تعالى : (ولكنى أراكم قوما تجهلون)ومن الإثبات معها قول متمم بن نويرة:

وَلَكِنَّنِي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقْدِماً إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الْخُطُوبَ تَكَعْكَعَا

وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَلَكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا ، وَأَتَّقِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِ

وقول لبيد :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لاَ أَرَى فَكَيْفَ بِمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

فَلَوْ أَنَّنِي أُرْمَى بِنَبْلٍ رَأَيْتُهَا وَلَكِنَّنِي أُرْمَى بِغَيْرِ سِهَامِ

وقول النابغة الذبيانى :

وَلَكِنَّنِي كُنْتُ امْرأً لِيَ جَانِبٌ مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ =

. . . .

= وقول الآخر ، وهو من شواهد الكوفيين التى لا يعرف قائلها ولا تكلتها :

* وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب).

وقول أبى حية النميرى :

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّى مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

وقول زهير بن أبى سلمى ، وينسب لصرمة الأنصارى :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيَا

وقول الحماسى :

وَلَوْ أَنِّى بُلِيتُ بِهَاشِمِيٍّ خُؤُولَتُهُ بَنُو عَبْدِ المَدَانِ

لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى ، وَلٰكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنِ ابْتَلاَنِي

ومن الإثبات معها قول امرىء القيس الكندى :

أَلاَ زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليَوْمَ أَنَّنِي كَبِرْتُ ، وَأَنْ لاَ يُحْسِنَ السِّرَّ أَمْثَالِي

وقوله أيضاً :

أَصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصِّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أُرَاقِبُ خَلاَّتٍ مِنَ العَيْشِ أَرْبَعَا

ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدِ

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكِرَامُ قَلِيلُ

وقول الشاعر :

إِذَا القَوْمُ قَالُوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيتُ ، فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدِ =

وإن خَفَضَها حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَنْ » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكأن ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إني » أو « أني » أو « كأني » أو « لكني » فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية، وهذا هو الذي نرجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى . والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولاقائل به .

٣٥ — هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناظم نسبه إلى بعض النحاة ، ذهابا منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأنا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا » اهـ .

اللغة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد ، واسم عيلان الناس — بنون مفتوحة وآخره سين مهملة — وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعني » الواو حرف عطف ، عني : الجار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين . كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لِي » و « بِي » و « فِيَّ » و « خَلاَيَ » و « عَدَايَ » و « حَاشَايَ » قال :

٣٦ — فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلٰهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

= يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « قيس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز فى «قيس» التنوين وعدمه أيضا، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » وقوله « منى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه ، والذى يجب فى اختيار الكلام أن تقول « منى » و « عنى » بتشديد النون فى الحرفين لتكون نون الوقاية حفظا للسكون الذى هو الأصل فيما يبنون .

٣٦ — هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للمغيرة بن عبد الله ، وهو شاعر إسلامى ، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه .

اللغة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال المعجمة ــ ومعناه مقطوع قلفة الذكر ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التى رغب فيها الإسلام ، والنصارى لا يختتنون .

الإعراب : « فى » حرف جر « فتية » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « جعلوا » جعل: فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة «إلههم» إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه «حاشاى» حاشا: حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبنى على الفتح فى محل جر به « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لإن .

الشاهد فيه : قوله « حاشاى » حيث لم يصل بحاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، والسر فى أن نون الوقاية لاتلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر هذا الحرف ألف، والألف حرف هجائى لايقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يخشى =

وإن خَفَضَها مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافًا لسيبويه ، وغلط ابن الناظم ، فجعل الحذف فى « قَدْ ، وقَطْ » أعرَفَ من الإثبات ، ومثالها : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً)(١)، قرىء مُشَدَّداً ومُخَفَّفاً ، وفى حديث النار « قَطْنِى قَطْنِى » و « قَطِى قَطِى » وقال :

٣٧ — * قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

وإن كان غَيْرَهُنَّ امتنعت ، نحو « أبِى » و « أخِى » .

* * *

= عند اتصال « حاشا » بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال فى « خلا » و « عدا » إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين اقترنت بهما نون الوقاية ليجرى باب الفعل كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى فَإنَّنِى بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ

فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألفا لانفتاح ماقبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لايترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الدبلى :

فَلَمَّا رَآنِى زَوَى وَجْهَـــهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبَا

وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبيانى :

أتَانِى أبَيْتَ اللَّعْنَ أنَّكَ لُمْتَنِى وَتِلْكَ الَّتِى أهْتَمُّ مِنْهَا وَأنْصَبُ

وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبى سلمى :

وَبِالْعَفْوِ وَصَّانِى أبِى وَعَشِيرَتِى وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِى أُمُورٍ تَرِيبُهَا

ونظائر لهذا كثيرة فى شعر الشعراء وكلام الفصحاء ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لافرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : =

. . . .

= * لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ *

وقد اضطرب العلماء فى ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط، من أرجوزة يقولها فى شأن عبد الله بن الزبير المتغلب على الدولة المروانية .

اللغة : « قدنى » قد : هى ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناهما حسب ، أو اسم فعل معناه يكفينى « الخبيبين » تروى هذه الكلمة على صورة المثنى ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذى كان يكنى به ، وغلب خبيبا فى التثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عنى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عنى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخيل ، وكان ابن الزبير مبخلا لاتبض يده ، ومن شواهد النحاة وفيه هجاء له :

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّـــةَ بِالبِلاَدِ

« الملحد » الذى يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الخبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « قدى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » فى أول البيت، وقوله « قدى » فى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى، ولم يأت بها فى الثانية. وللعلماء فى هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقى بعضه ببعض ؛ فيذهب سيبويه إلى أن « قد » لاتكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لايجوز أن تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها فى الكلمة الأولى قياساً وسقوطها فى الثانية شاذا ، =

هذا بابُ العَلَمِ[(١)]

وهو نوعان : جِنْسِىٌّ وسيأتى ، وشَخْصِىٌّ ، وهو : اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه تعييناً مطلقاً[(٢)] ، فخرج بذكر التعيين النكراتُ ، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَمَ من

= وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أقل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف فى البيت جاريين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى حسب لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنتا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون فى الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها فى الأولى شاذا إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » فى الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون فى الكلمة الأولى واجبا وسقوطها فى الثانية شاذا ، فإن لفقت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف فى هذا الموضع فى « قد » التى هى اسم بمعنى حسب لأن الكلام فى ياء المتكلم المجرورة محلا بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

* * *

(١) يطلق العلم فى اللغة على الجبل ، ومنه قول الخنساء فى رثاء أخيها صخر :

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِى رَأْسِهِ نَارُ

ويطلق أيضاً على الراية التى تكون أمارة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلأنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس وقمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذى يطلع نهارا فينسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلأنه يخرج عنه الأعلام التى عرض لها الاشتراك فى مسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن محمدا علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدر أى الثلاثة هو الآتى ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه =

المعارف ؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه « أل » فإذا فارقَتْهُ فارقَهُ التعيينُ ، ونحو « هذا » إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً ، وكذا الباقى .

* * *

فصل : وَمُسَمَّاه نوعان : أُولُو العِلْمِ من المذكَّرِينَ كجَعْفَرٍ ، والمؤنثاتِ كخِرْنِقٍ ، وما يُؤْلَفُ : كالقبائل كقَرَنَ ، والبلاد كعَدَن ، والخيل كلاَحِقٍ ، والإبل كشَذْقَم ، والبقر كعَرَارٍ ، والغنم كهَيْلَة ، والـكلاب [نحو] وَاشِقٍ .

* * *

فصل : وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ ، وهو : ما استعمل من أول الأمر علماً ، كأُدَدٍ لرجل ، وسُعَاد لامرأة ، ومنقول — وهو الغالب — وهو : ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، وَنَقْلُه إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وفَضْل ، أو لعين كأسد وثَوْر ، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وحَسَنٍ ، أو لمفعول كمنصور

= بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنـكرة التى صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النـكرة للفرد الذى وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال فى الأعلام التى حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لـكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقى أن نقول لك : إن معنى قولنا « تعيينا مطلقا » أن تعيين العلم لمسماه لا يحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ماعدا العلم المعارف يحتاج فى تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل فى المحلى بال والصلة فى الموصولات قرينة معنوية كما فى الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشَمَّر ، أو مُضَارِع كيَشْكُر[١] ، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كزيد منطلق ، وليس بمسموع ، ولكنهم قَاسُوهُ ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مُرْتَجلة .

* * *

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد ، كزَيْد وهِنْد ، وإلى مركّب ، وهو ثلاثة أنْوَاعٍ :

(١) مركّب إسناديّ ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه الحكاية ، قال :

٣٨ — * نُبِّئْتُ أَخْــــوَالِي بَنِي يَزِيدُ *

---

(١) وقد يكون العلم منقولا من فعل الأمر ، فقد سمى العرب صحراء معينة « اصمت » وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النميري :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ *

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .

اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه — معناه أعلمت وأخبرت « أخوالي » الخال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزمخشري وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب تزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اهـ ؛ فإن كان كلامه مبنيا على الرواية في هذه الكلمة بذاتها فمسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فمن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء « ظلما » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح وجلبة واختلاط أصوات .

=

. . . . . .

= الإعراب « نبئت » نبئ : فعل ماض مبنى للمجهول يقتضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول «أخوالى» مفعول ثان لنبئ منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوال منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية «ظلما» مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصيحون لأجل الظلم «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله ظلما السابق، أو بقوله فديد الآتى، أو متعلق بالعامل المحذوف «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمى به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نقدره منقولا من المضارع وحده لأنا وجدنا عادة العرب المستمرة فى كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراب مالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع . ولو كان ما هنا من هذه البابة لكان يجب أن يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذى كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضيا بقى على فتحه ، وإن كان مضارعا بقى على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكى .

والعرب تسمى الأشخاص بالجمل الفعلية كثيرا كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا ... بَنِى شَابَ قَرْنَاهَا تَصَرُّ وَتُحْلَبُ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَىُّ النَّاسِ شَرٌّ ؟ ... فَشَرُّهُمُ بَنُو يَتَـــــمَطَّانِ =

(٢) ومركب مَزْجِيٌّ ، وهو : كل كلمتين نزِّلَتْ ثانيتهما منزلَةَ تاء التأنيث مما قبلها ، فحكم الأول أن يُفْتَحَ آخِرُه ، كـ « بَعْلَبَكّ » و « حَضْرَمَوْتَ » إلا إن كان ياء فيسكن ، كـ « مَعْدِيكَرِبَ » و « قَالِي قَلاَ » وحُكْمُ الثانى أن يُعْرَب بالضمة والفتحة ، إلا إنْ كان كلمة « وَيْهِ » فيبنى على الكسر ، كـ « سِيبَوَيْهِ » و « عَمْرَوَيْهِ » .

(٣) ومركب إضافى — وهو الغالب ، وهو : كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلَةَ التنوين مما قبله ، كـ « عَبْد الله » و « أبى قُحَافة » — وحكمه أن يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرًّا ، ويجر الثانى بالإضافة .

* * *

فصل . وينقسم أيضاً إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ[1] :

= ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بَاذِلاً فَوَجَدتُكُمْ ... بَنِي جُدَّ تَدْيَاهَا عَلَيَّ وَلاَ لِيَا

ومن ذلك قول الآخر :

خُذُوا هٰذِهِ ثُمَّ اسْتَعِدُّوا لِمِثْلِهَا ... بَنِي يَشْتَهِي رُزْءَ الْخَلِيلِ الْمُنَاوِبِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَعَيَّرَ بَنِي يَدِبُّ إِذَا تَعَشَّى ... وَعَيَّرَ بَنِي يَهِرُّ عَلَى الْعَشَاءِ ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتج به فى التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن النحاة قاسوها على الجملة الفعلية لاشتراكهما جميعا فى الجملية ؛ فأطلقوا القول إطلاقا بأن العلم إذا كان منقولا عن جملة حكى على ما كان قبل النقل .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعانى التى ذكرها متباينة ، ولكنك لو أمعنت النظر وجدتها على غير ذلك ، انظر مثلا إلى محمد ومحمود ومنصور ومرتضى تجدها دالة على المدح مع أنها أسماء ، وانظر إلى أبى الخير وأم بركة تجدها دالة على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه ، وأحسن من هذا أن نقول : ما سمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم ، سواء أكان دالا على مدح أو ذم أم لا ، وسواء أكان صدره أبا =

فالـكُنْيَة : كل مركّب إضافى فى صَـدْرِه أبٌ أو أمٌ ، كأبى بكر وأم كلثوم .

واللّقَب : كل ما أشْعَرَ بِرِفْعَة المُسَمَّى أوضَعَتِـهِ ، كزين العابدين وأنفِ النَّاقة .

والاسم ما عَدَاهُمَا ، وهو الغالب ، كزيد وعمرو .

ويؤَخّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زَيد زَيْنُ العابدين » وربما يُقَدَّم كقوله :

٣٩ — * أنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى *

= أو أما أم لا ، فقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبى اليسر فهو اسم وإن صدر بأب ، وقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب ولا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو بذم ، فافهم .

٣٩ - يروى النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* أبُوهُ مُنْـــذِرٌ مَاءُ السَّمَاء *

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرجى أنصارى ، له صحبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد بدرا والمشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما !

اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن،وهو جد الأنصار، قيل: إنه كان يمزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النحاة ، وهى لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس فى آبائه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهى الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة على أن المنذر فى نسب مزيقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزيقيا وسمته عمراً باسم أبيها ، فيكون المراد بجدى هو مزيقيا نفسه الذى ذكره أولا ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا تَرْتِيبَ بين الكُنْيَة وغيرها ، قال :

٤٠ — * أقْسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

= جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله: «ومنذر أحد أجداده لأمه» اهـ ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين » اهـ .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و «مزيقيا» مضاف إليه «عمرو» بدل أو عطف بيان على مزيقيا «وجدى» الواو حرف عطف ، جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أبوه» أبو : مبتدأ ثان ، وضمير الغائب مضاف إليه «منذر» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «ماء» بدل أو عطف بيان لمنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف إليه . هذا إعراب ذكره العينى ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه » بدلا من المبتدأ الذى هو قوله «جدى» والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله «مزيقيا» والاسم الذى هو قوله «عمرو» ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

وهذا الرجز من كلام أعرابى كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب إليه أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد وكنى بذلك إيماء إلى جرأته وشجاعته ، ويقال: كنى بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول =

وقال حسان :

٤١ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

= الله صلى الله عليه وسلم،والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً ــ هو رقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الخف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعاً ــ هو الجرح الذى يكون فى ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء « فجر » كذب ، ومال عن الصدق .

الإعراب . « أقسم» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » بدل أو عطف بيان لأبى حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية ــ وهى قوله «أبو حفص» ــ على الاسم الذى هو قوله « عمر » والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذ كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده فى نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر فى كتاب « الاستيعاب ، فى أسماء الأصحاب » فى ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لى أن الكلام فى نسبة البيت كان « قال الأنصارى » فزاد المتأخرون اسم « حسان » لا شتهاره بهذه النسبة . والبيت فى رثاء سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى(١) أن اللقب يجب تأخيره عن الكُنْيَة ،

= اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى بنى قريظة ، وأجيبت دعوته فى ذلك ، ثم انتقض جرحه فمات . فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية «اهتز» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه «من أجل» جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و «هالك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعنا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة «لسعد» جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهوره التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشمونى وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الناظم :

وَاسْمًا أتى وَكُنْيةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواه » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيره عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

كـ « أبى عبد الله أنف النّاقة » وليس كـذلك(١) .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، كـ « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثانى مضافاً ، كـ « زيد زين العابدين » أو كانا بالعـكس ، كـ « عبد الله كرز » أتبَعْتَ الثانى للأول : إما بَدَلاً ، أو عَطْفَ بيانٍ ، أو قَطَعْتَهُ عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أوبنصبه مفعولا لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، كـ « سعيد كُرْز » جاز ذلك ووَجْهٌ آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثانى(٢) ، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التى بيناها فى الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون ـ فيما إذا اجتمع اللقب والـكنية ـأن تتقدمالـكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الـكنية ، وقد كنت جاريت المؤلف والذين اتبعوه من الـكتاب فـكتبت على هامش نسختى من شرح الأشمونى تصحيحا لعبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسما صحبا * لـكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسما أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته فى الألفية بشىء أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلم ، ولا يضره ـوهو من هوـأن يخالفما عليه الجمهور ، فـكم له من الآراء قدخالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربى المطرد الـكثير فـكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولا أن تجويز الإضافة هو قول الـكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانيا أن الإتباع أقيس ، والإضافة أكثر فى الاستعمال ، وثالثا أنجواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، ومما يمنعها أن يكون الاسم مقرونا بأل نحو « الحارث قفة » « والنعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقرونا بأل نحو « هرون الرشيد » « ومحمد الأمين » و « محمد المهدى » .

ويردُّه النَّظَر ، وقولُهم : « هٰذَا يَحْيَى عَيْنَانُ »(١) .

* * *

فصل : والعَلَمَ الجنسى اسمٌ يعيِّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذِى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجرأ من الثعلب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً » فيكون بمنزلة قولك : « هـذا الأسد مقبلا » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العَلَم يُشْبِه عَلَم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخرَ ،

---

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى اللقب ـ وهما دالان على شىء واحد تستلزم إضافة الشىء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هـذا يحيي عينان » فقد ورد مرفوعا ـ قيل بالألف لأنه مثنى فالنون مكسورة ، وقيل بالضمة لأنه وصف مثل سكران فالنون مضمومة ، وضعفوه ـ ولو كانا متضايفين لقيل « عينين » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عينان » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالألف والنون يمنع الصرف فكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزموه الألف فيضعفه أنه جاء بضم النون ، وأيضا لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغى فتح النون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث فى « أسامة » و « ثُعَالَة » وَكَوَزْنِ الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » و « ابن آوَى » ، وَيُبْتَدَأُ به ، ويأتى الحالُ منه ، كما تقدم فى المثالَيْنِ[1] ، ويُشْبِه النَّكِرَةَ من جهة المعنى ، لأنه شائع فى أُمَّتِهِ لا يختص به واحد دون آخر .

* * *

فصل : وَمُسَمَّى عَلَمِ الجنس ثلاثةُ أنواع :

أحدها — وهو الغالب — أعْيَانٌ لا تُؤْلَفُ كالسِّبَاع والحشرات كأسامة ، وثُعَالَة ، وأبى جَعْدَةَ للذئب ، وأم عِرْيَطٍ للعقرب .

والثانى : أعيان تؤلف ، كهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنسب ، وأبى المَضَاء للفرس ، وأبى الدَّغْفَاء للأحمق .

والثالث : أمور معنوية كسُبْحَان للتسبيح ، وكَيْسَان لِلْغَدْرِ[2] ، ويَسَارِ المَيْسَرَةِ[3] ، وفَجَارِ للفَجْرَة ، وبَرَّة للمبرة[4] .

* * *

(١) المثالان المتقدمان أحدهما « أسامة أجرأ من ثعالة » وقد وقع فيه علم الجنس مبتدأ ، وثانى المثالين « هذا أسامة مقبلا » وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .

(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :

إذا ما دَعَوْا كَيْسَان كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إِلَى الْغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

فقلت امكثى حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا ... نَحُجُّ مَعاً ، قَالَتْ : وَعَاماً وَقَابِلَهْ

(٤) قد ورد برة وفجار معا فى قول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

هذا باب أسماء الإشارة

والمُشَار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلٌّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر «ذا»(١)، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذِي، وتِي، وذِهِ، وتِهِ، وذِهْ، وتِهْ، وذِهِ، وتِهِ، وذات، وتا، وللمثنى ذَانِ، وتَانِ رفعا، وذَيْنِ وتَيْنِ جراً ونصباً، ونحو (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)(٢) مؤول، ولجمعهما «أولاء» ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء كقوله:

٤٢ — * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الأَيَّامِ *

* * *

(١) ويضاف إلى «ذا» في الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى، وهي «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، و«ذائه» بزيادة هاء مكسورة، و«ذاؤه» بضم الهمزة والهاء، وقد جاء قول الراجز:

هَذَاؤُهُ الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرِ فِي كَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوَّرِ

بكسر الهاء وبضمها، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه؛ وقد أطال المؤلف في «شرح الشذور» في تخريج هذه الآية، ومما أولت به أن «إن» بمعنى نعم وهذان مبتدأ، ومما أولت به أن «إن» مؤكدة، واسمها ضمير شأن محذوف، وهذان مبتدأ، ولساحران خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره جملة في محل رفع خبر إن، ولن تجد كلاما مفصلا مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا).

٤٢ — هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى *

وهذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها الفرزدق، وقبله — وهو مطلع القصيدة — قوله:

=

. . . .

= سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « مرام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشيء يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا، والميم زائدة على كل حال ،ووزنه مفعل مثل مفتح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً — هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكثرت الشعراء من ذكره ، وهو واد من أودية بني سليم، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر فيها لبني ثعلبة على بني يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به لذم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بذم ، أو متعلق بمحذوف حال من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بذم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أولئك الأيام» حيث أشار بأولاء إلى الأيام، والأيام: جمع يوم، وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المُشَار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفية تتصرَّف تَصَرُّفَ الكاف الأسمية غالباً ، ومن غير الغالب (ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ)[1] ، ولك أن تزيد قبلها لاماً[2] ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مَدَّهُ[3] ، وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

* * *

= ومثله قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) . وقد قال ابن هشام : « ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط » اهـ كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لكم) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغُيَّابٌ رِجَالُكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكر « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا « تالك » بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني كثيرة ، قال الله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) وقال سبحانه (تلك آيات الكتاب الحكيم) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامى :

تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْداً وَأَنَّ لِتَالِكَ الْغُمَرِ انْقِشَاعَا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذالك » التقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تيلك » اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .

(٣) احترز بهذه العبارة عمن لغتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام ، =

فصل : ويشار إلى المكان القريب[1] بهُنَا أو هٰهُنَا ، نحو (إنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ)[2]، وللبعيد بهُنَاكَ أو هٰهُنَاكَ أو هُنَالِكَ أو هَنَّا أو هِنَّا أو هنت أو ثَمَّ ، نحو (وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ)[3] .

***

هذا باب الموصول

وهو ضربان : حرفي ، واسمي .

فالحرفيُّ : كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر ، وهو ستة : أَنَّ ، وأَنْ ، وما ، وكَيْ ، ولَوْ ، والذي ، نحو (أو لم يَكْفِهِمْ أنَّا أنزَلْنَا)[4] (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[5] (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ)[6] (لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنِينَ

= وهؤلاء هم قيس وربيعة وأسد ، ومن شواهد ذلك قول شاعرهم :

أولاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاَّ أولاَلِكَا

وإنما قلنا « إن منهم من يأتي باللام » لأن بني تميم ممن لغتهم القصر ، وهم لايأتون باللام مطلقا ، كما قال المؤلف . والأشابة ــ بضم الهمزة ــ الأخلاط من الناس ، يريد أن قومه من أب واحد .

(١) لا تظن أنه لا يشار إلى المكان إلا بهذه الألفاظ ، فإن ذلك ليس مرادا وإنما المراد أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان ، في حين أن الألفاظ التي سبق تعدادها يشار بها إلى المكان وإلى غير المكان، تقول: هذا المكان طيب الهواء ، وهذه الأمكنة فسيحة الأرجاء .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الشعراء

(٤) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٦) من الآيه ٢٦ من سورة ص

حَرَجٌ)(١) (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)(٢) (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا)(٣).

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

ومما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر ، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه ، أى علمت قيام زيد ، وإن كان خبر أن جامدا ، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها ، أى علمت كون زيد أخاك ، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أو جارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا فى الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو ما فى معناه مضافا إلى الاسم ، أى علمت استقرار زيد فى الدار ، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجمل الفعلية ، التى فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) والتى فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحبت زيدا » والتى فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك » على خلاف فى الأخيرين .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » وبالجمل الفعلية التى فعلها متصرف غير أمر ، نحو « لا أرضى عنك ما صاحبت زيدا » .

وأما « لو » فتوصل بالجمل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر ، نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون).

وأما مجىء « الذى » موصولا حرفيا فهو وجه حكاه أبو على الفارسى عن يونس ابن حبيب ، وقد مثلوا له بقوله تعالى (وخضتم كالذى خاضوا) وسبب ذلك عندهم أن « الذى » مفرد ، وما بعده جمع ، فلو كان موصولا اسميا لقيل « كالذى خاض » أو لقيل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين ، الأول أن « الذى » اسم موصول صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوا ، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا : أى خاضوه ، والجواب الثانى أن « الذى » اسم موصول للجمع ، وأصله « الذين » فحذفت النون ، كما حذفت فى قول الأشهب بن رميلة :

=

والاسميُّ ضربانِ : نَصٌّ ، ومشترك .

فالنصُّ ثمانية : منها للمفرد المذكر « الذى » للعالم وغيره ، نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُ)[1] (هٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ)[2] ، وللمفرد المؤنث « التى » للعاقلة وغيرها ، نحو (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا)[3] (مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كَانُوا عَلَيْهَا ؟)[4] ، ولتثنيتهما « اللَّذَانِ » و « اللَّتَانِ » رفعاً ، و « اللَّذَيْنِ » و « اللَّتَيْنِ » جرًّا ونصباً ، وكان القياسُ فى تثنيتهما وتثنية « ذَا » و « تَا » أن يقال : اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَذَيَانِ وَتَيَانِ ، كما يقال القَاضِيَانِ — بإثبات الياء — وَفَتَيَانِ — بقلب الألف ياء — ولـكنهم فرَقُوا بين تثنيـة المبنى والمعرب ، لحذفوا الآخر ، كما فرقوا فى التصغير ، إذ قالوا : اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا وَذَيَّا وَتَيَّا ، فأبقَوُا الأوَّلَ على فتحه ، وزادوا ألفاً فى الآخر عِوَضاً عن ضمة التصغير ، وتميم وقيس تُشَدِّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق ، ولا يختصُّ ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فإن الـكلام يدل على أنه أراد « وإن الذين حانت بفلج دماؤهم » لحذف النون ، ونظيره قول الراجز :

يَا رَبَّ عَبْسٍ لاَ تُبَارِكْ فِى أَحَدْ   فِى قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلاَ فِيمَنْ قَعَدْ
* إِلاَّ الَّذِى قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدْ *

فإن الـكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من المثنى والجمع فى الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآتيين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتى هذا الـكلام موضحا .

(١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر
(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء
(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة
(٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرىء فى السبع (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ)(١) (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ)(٢) بالتشديد ، كما قرىء (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)(٣)، (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ)(٤) ، وَبَلْحَرِثُ بن كَعْب وبعضُ ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان ، قال :

٤٣ — * أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا *

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبى النصرانى ، واسمه غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

* قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ *

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى » مثنى عم مضاف إلى ياء المتكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ،ودوكس ابن الفدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبى قاتل عمرو بن هند « الأغلال » جمع غل — بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأقفال — والغل :حديدة تجعل فى عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى — بالتثنية — هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر » وهو كلام خال عن التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ،وأن منهم اللذين قتلا ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى .

الإعراب : «أبنى» الهمزة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم،وبنى مضاف و«كليب» مضاف إليه«إن» حرف توكيد ونصب «عمى»اسم إن، منصوب بالياء المفتوح ماقبلهاتحقيقا المكسور=

وقال :

٤٤ — * هُمَا اللّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ *

ولا يجوز ذلك فى ذَانِ وتَانِ للإلباس .

= مابعدها تقديرا لأنه مثنى ، وياء المتكلم المدغمة فى ياء التثنية مضاف إليه «اللذا» خبر إن «قتلا» قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «الملوك» مفعول به ، والجملة لامحل لها صلة «وفككا» الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « الأغلالا » مفعول به ، والألف للاطلاق ، والجملة لامحل لها عطف على جملة الصلة .

الشاهد فيه : قوله «اللذا» حيث حذف النون من مثنى الذى المرفوع ، وقد عرفت فى إعراب البيت أن قوله « اللذا » خبر إن .

وإنما استجاز بلحرث بن كعب وبعض بنى ربيعة حذف نون « اللذان » وحذف نون « اللتان » لأن الموصول لما طال بالصلة والعائد أرادوا تقصيره لكون الصلة والموصول كالشىء الواحد . واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف فى هاتين الكلمتين إلا فى حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون « الذين » جمع الذى فى لغة من جاء به بالياء ، وفى لغة من جاء به بالواو ، فأما الأول فمنه قول الشاعر فى بعض الروايات وقد أنشدناه من قبل :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وخرج عليه بعض العلماء قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) فقد زعموا أن التقدير : وخضتم كالذين خاضوا ، وأما الثانى فمنه قول الشاعر :

نَحْنُ الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَرًا ... مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالْمَصَاقِيلِ

قالوا أراد « نحن الذون » على لغة من جاء به بالواو فى حال الرفع — وستأتى مشروحة — فحذف النون تخفيفا .

٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلبى صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

* أَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ * =

. . . .

= اللغة : « تميم » اسم قبيلة ، وأبوها تميم بن مر بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « فخر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، ومثله الفخار والفخارة . بفتح فائهما - هو التمدح بالخصال ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائبة تشوبه أصلا .

المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما تميم لكان لتميم بهذه الولادة الفخر الذى لايشوبه شىء .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « اللتا » اسم موصول خبر المبتدأ «لو» حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «ولدت »ولد: فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل « تميم » فاعل ولد ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لقيل » اللام واقعة فى جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول «فخر» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا فخر «لهم» جار ومجرور متعلق بفخر أو بمحذوف صفة له « صميم » صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله « فخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا بمحذوف خبر ، والذى سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه فى معنى الفعل نحو (سلام على إلياسين) ونحو « عجب لك » وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللتا » حيث حذف النون من مثنى التى المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز فى لغة بلحرث بن كعب أجمعين وبعض بنى ربيعة ، وأن الذى حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثنى المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثنى المنصوب والمخفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر فى تجويزهم الحذف من المثنى فى حالة الرفع دون حالتى النصب والخفض ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن امتناع التباس المثنى بالمفرد فى حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثنى فى حالتى النصب والجر هو الذى =

وتلَخّص أن فى نون الموصول ثلاثَ لُغاتٍ ، وفى نون الإشارة لُغتانِ .

ولجمع المذكَّر كثيراً ولغيره قليلا « الأُلَى » مقصوراً ، وقد يُمَدُّ ، و « الّذِينَ » بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لُغة هُذَيل أو عُقَيل ، قال :

٤٥ — * نَحْنُ الّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

= منهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التى لو ولدت تميم لـكان لتميم بذلك الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى فحذفت النون ؟ ولهذا تجدهم لم يجيئوا فى «ذان» و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها فى حال الرفع يوقع فى اللبس فلا يدرى أمثنى أراد المتكلم أم مفردا .

فإن قلت : فـكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لابد أن تشتمل على ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقا للموصول فى إفراده وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن — بوجود هذا العائد — من التباس المفرد بالمثنى ! ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء ! فإن هذا الضمير — وإن يكن مما لا بد منه — غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكورا ، وقد يكون محذوفا وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما فى المثال الذى ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحيانا ، بل قد تكون الصلة ظرفا نحو أن تقول « إن الذى — أو التى — عندك من قوم صالحين » فلا يدرى المخاطب أمفردا أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثا فى كثير من صور الكلام امتنعوا من الحذف ، فتفهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه . وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا
إلاّ دِيَاراً أوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا
* لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحَا * =

وللجمع المؤنث « اللاّئِي » و « اللاّئِي » وقد تحذف ياؤهما ، وقد يتقارض الأُلَى واللاّئِي، قال :

٤٦ — * محَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا *

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع فى رواية النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره على الوجه المشهور فى لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) « النخيل » — بضم النون وفتح الخاء — اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم — قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة، وهو بزنة غراب . وجعله العينى وتبعه البغدادى بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » فى حالة الرفع ومجىء « الذين » فى حالتى النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .

٤٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملوح العامرى ، ولم أجده فى ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (٦٥/١) قد نسبه إليه ثالث ثلاثة أبيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله: =

. . . .

= أظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنَ الأرْضِ لاَ مَالٌ لَدَيَّ وَلاَ أهْلُ
وَلاَ أحَدٌ أُفْضِي إلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلاَ صَاحِبٌ إلاَّ المَطِيَّةُ وَالرَّحْلُ

اللغة : « محا » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا — من باب نصر — إذا أزلتها « الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتى عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلى « وحلت مكانا — إلخ » أراد أن حبها لم يكتف بأن أزال كل أثر فى قلبه لمن كان قبلها ، بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : «محا» فعل ماض «حبها» حب: فاعل محا ، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه « كن » كان : فعل ماض ناقص ، ونون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان «حل» فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره فى محل نصب صفة لمكان «من» حرف جر « قبل » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بحل المبنى للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » فى جماعة الإناث العاقلات والدليل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث فى قوله « كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث. =

أى حب اللاتى ، وقال :

٤٧ – فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

أى الذين .

* * *

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فأمَّا الأُولَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

والأصل فى « الأولى » أن يستعمل فى جمع المذكور ، نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأُولَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وسنذكر له شاهداً آخر – كما سنذكر للممدود شواهد – مع شرح الشاهد التالى

٤٧ – هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بنى سليم لم يعينه العلماء .

اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » – بفتح الهاء مخففة – من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهيأته ومن هنا سمى الفراش مهدا لوثارته وبسطه ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع حجر – بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها – وهو حضن الإنسان . ويقال « نشأ فلان فى حجر فلان » – بكسر الحاء أو فتحها – يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا – وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد – أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « الحجورا » مفعول به لقوله مهدوا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول قول أبى ذؤيب الهذلى : =

والمشترك ستة : مَنْ ، وما ، وأيٌّ ، وألْ ، وذُو ، وذا .

فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالِم ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)(١) ولغيره فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنَزَّلَ منزلتَهُ نحو (مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ له)(٢) وقوله :

٤٨ — * أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

= وَتَبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

والاستشهاد هنا فى قوله « الأُلى يستلئمون » ومن الثانى قوله خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ ـ هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تمثيلا لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتا فى كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : « سرب » السرب : جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر « جدير » لائق وحقيق « هويت » ـ بكسر الواو ـ أى أحببت .

الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على=

وقوله :

٤٩ — أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

فدُعاء الأصنام ونداء القَطا والطَّلَل سَوَّغ ذلك .

= السكون فى محل نصب « مررن » فعل وفاعل « بى » جار ومجرور متعلق بمر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلى » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآتى « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديرة هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير، والضمير مضاف إليه « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطير » الآتى « قد » حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أطير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » فى غير العاقل، فأطلقه على القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ومثل ذلك الشاهد الذى يلى هذا وهو قول امرى القيس ابن حجر الكندى :

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

٤٩ — هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب فى الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو (كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)(١) لشموله الآدميينَ والملائكةَ والأصنامَ ، ونحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ

= صباحا، وعم مساء ، وعم ظلاما، ويقولون: انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا فى « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من المثال الواوى وماضيه وعم ، وقال بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها « الطلل » كل مابقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأحبة ، وأما ما بقى فيها لاصقا بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشىء يبلى – على مثال رضى يرضى – إذا أصابه البلى « العصر » بضمتين – لغة فى العصر بفتح فسكون « الخالى » الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له « من » اسم موصول فاعل يعم، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « فى العصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الخالى » نعت للعصر . والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من – إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة فى معنى المفرد المذكر غير العاقل؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل فى « من » أن يكون استعمالها فى العاقل ، وإنما استعملت هنا فى غيره مجازا . والذى مهد لهذا التجوز نداء الطلل من قبل فى قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل ، لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض من الدعاء إجابة من تدعوه ، فتفهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ)[١] ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)[٢] فإنه يشمل الآدميّ والطائرَ .

الثالثة : أن يقترن به في عموم فُصِّل بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)[٢] و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)[٢] لاقترانهما بالعاقل في عموم (كلّ دابة)[٢] .

* * *

وأما « ما » فإنها لما لا يَعقِلُ وَحْدَه ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)[٣] وله مع العاقل نحو (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ)[٤] ولأنواع مَنْ يعقل ، نحو (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)[٥] وللمُبْهَمِ أمرُهُ كقولك وقد رأيت شَبَحاً : « انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ » .

والأربعة الباقية للعاقلِ وغيرِه ؛ فأما « أيّ » فخالَفَ في موصوليتها ثعلب ، ويردُّه قوله :

٥٠ — * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .

(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ ـ هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ *

والبيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة «لقيت» فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي ، =

ولا تُضَاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ(١)

= وبنى مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « هو أفضل » وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنية على الضم - فى الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ،وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة: أنها تأتى موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثانى أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لاتجىء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن « أيهم » فى هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده: فسلم على شخص مقول فيه أيهم أفضل ، وفى هذا التقدير من التكلف ما يمنعنا على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشترطوا فى العامل فى « أى » الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها فى الكلام ، أما شرط الاستقبال فسنتكلم على تعليله فى الكلام على عبارة الكسائى المشهورة « أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية فى نحو قوله تعالى(أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية فى نحو قوله =

نحو : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[1] خلافاً للبصريين ، وسُئِلَ الكسائيُّ : لم لايجوز « أعجبنى أَيُّهُمْ قَامَ ؟ فقال : أىٌّ كذا خُلِقَتْ[2] ، وقد تؤنث وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ فقيل مطلقاً ، وقال سيبويه : تُبْنَى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[1] وقوله :

= سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لايعمل فيها ماقبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشوا أى فى وسط الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لاتكون موصولة وأنها فى الآية الكريمة (أيهم أشد) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر لما قبلها معمولا محذوفا ، على ماشرحناه لك فى شرح الشاهد ٥ .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا » وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبنى أيهم يقوم » كنت كأنك قد قلت : يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كائنا من كان ، أما لو قلت « يعجبنى أيهم قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم ــ فإن المعنى حينئذ: يعجبنى الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفا لما وضعت أى على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذش بماتوضيحه أن الزمان المستقبل لايدرى مقطعه (أى منتهاه) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما محصوران لانقطاع الماضى ولحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لايضرنا؛ لأنا لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب التعيين .

* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *[1]

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

* * *

وأمّا « أل » فنحو (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ)[2] ، ونحو (وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ)[3] وليست موصولا حَرْفيًّا خلافاً للمازنى ومَنْ وافقه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأبى الحسن .

* * *

وأما « ذو » فخاصة بطيىء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله:

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[4] *

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً إفرادُها وتذكيرها كقوله :

---

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد رقم ٥٠) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا فى باب المعرب والمبنى من هذا الكتاب (وهو الشاهد رقم ٧) وقدمنا ذكر قائله والأبيات التى ترتبط به فى المعنى . ومكان الاستشهاد فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون معربة إعراب « ذى » بمعنى صاحب بالواو رفعا ، وبالياء جرا ، وبالألف نصبا ، والذى رواه بالياء هو أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب ، وهذه الرواية التى تقتضى الإعراب مشكلة ، لأن سبب البناء ــ وهو شبهها بالحرف شبها افتقاريا ــ موجود فى هذه الكلمة ولم يعارضه شىء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ — * وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ *

٥١ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّى *

وهذا البيت من كلة لسنان بن الفحل الطائى ، أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيىء وبنو هرم بن العشراء من فزارة قد لج بهم الخصام فى شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والى المدينة ، وكان صهرا للفزاريين ، فخشى الطائيون أن يميل فى حكومته إلى أصهاره ، فبرك سنان بن الفحل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التى منها بيت الشاهد .

اللغة : « ذو حفرت » أراد التى حفرتها « وذو طويت » أراد التى طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبى » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبى ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبئرى » الواو للاستئناف ، بئر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملتى الصلة ، وأصل الكلام : وبئرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو فى « وبئرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بئرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولى عامل واحد ، وهو مما لا نزاع فى جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » فى الجملتين اسما موصولا بمعنى التى ، وأجراه على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصود بذو فى الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهى غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو فى المفرد المذكر العاقل قول قوال الطائى : =

وقد تؤنّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَع ، حكاه ابن السَّراج(١) ، ونازعَ فى ثبوت ذلك ابنُ مالكٍ ، وكلُّهم حكى « ذَاتُ » للمفردة ، و « ذَوَاتُ » لجمعها، مضمومتين ، كقوله : « بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمْ اللهُ بَهْ »(٢) وقوله :

= فَقُولاَ لِهٰذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

يريد : فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال هذا أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

أراد دون المال الذى جئت طالبه ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حسبى من المال الذى عندهم ما كفانيا .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون فى المفرد المذكر « ذو قام » وفى مثناه « ذوا قاما » وفى جمعه « ذوو قاموا » وفى المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفى مثناها « ذواتا قامتا » وفى جمعها « ذوات قمن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك فى كتابه الأصول ، وتبعه فى هذا ابن عصفور فى كتابه المقرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك فى شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لاتنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء فى لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بالفضل ذو فضلكم - إلخ » اه ، يريد الأعرابى أسألكم بالفضل الذى فضلكم الله به ، والكرامة التى أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهى بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » بباء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهى الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

٥٢ – * ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ *

٥٢ – هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب ، ونسبه قوم منهم العيني إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة ، وقبله في رواية الجميع :

* جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ *

اللغة : « أينق » جمع ناقة ، ولسيبويه في هذه الكلمة مذهبان ، أحدهما أن أصلها أنوق – بضم الواو – فقدمت الواو على النون فصارت أونقا – بسكون الواو – ثم قلبت الواو ياء للتخفيف فصارت أينقا – على وزان أعفل – ففي الكلمة على هذا الوجه قلب مكاني وإعلال بالقلب والمذهب الثاني أن أصلها أنوق – بضم الزاي كالأول – فحذفت هذه الواو ، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أينقا – على وزان أيفل – ففي الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع المعوض من الكلمة « موارق » أراد سريعات السير ، وأصل هذه الكلمة قولهم : مرق السهم من الرمية يمرق مروقا ، إذا نفذ وأسرع ، ويروى في مكانه « سوابق » جمع سابقة « ذوات » أي اللاتي « ينهضن » يقمن أو يسرعن «سائق» اسم فاعل من السوق بفتح السين .

المعنى : يصف إبلاله بأنها مختارة منتقاة ، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتجن إلى سائق ،

الإعراب : « جمعتها » جمع : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبات مفعول به « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفة لأينق « ذوات » صفة ثانية لأينق مع أن « أينق » نكرة و « ذوات » اسم موصول معرفة ، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف النعت والمنعوت في التعريف والتنكير إذا كان النعت للمدح أو الذم ، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجيزون ذلك يحتاج إلى وجوه من الإعراب ، فإنه يجوز أن يكون « ذوات » بدلا من أينق ، ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف كأنه قال : هن اللواتي « ينهضن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها =

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات[1] .

* * *

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للاشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَانِى ؟ »[2] .

والثانى : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » فى نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بينهضن ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتى ، وبناه على الضم ، وصلته جملة « ينهضن بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » فى هذا الشاهد بمعنى اللواتى ، وقال : هى بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة ، وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فحكى إعرابها بالحركات أبو حيان فى الارتشاف ، وعليه ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين فى الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فحكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبى ، وعليه ترفع بالضمة وتجر بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كجمع المؤنث ، وتنون فى الأحوال الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » فى هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها فيهما اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ، وحيث لم تصلح لأن تكون موصولة تكون اسم إشارة إذ هى لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، وإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر .

« ماذَا صَنَعْتَ »[١] كما قَدَّرها كذلك من « قال عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فأثبت الألف لتوسُّطِها ، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تَقْدِيرُهَا زائدةً[٢] .

---

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع «ذا» وصارتا كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكما لا تقول «صنعت ما» لا يجوز أن تقول «صنعت ماذا» ، ومن العلماء من قال : تختص «ماذا» من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي نرجحه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في مصابيح السنة (١/٥ بولاق) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمراً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشترط ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشترط ماذا» وبما روي في حديث الإفك أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول «أقول ماذا» و « أفعل ماذا » فاعرف هذا واحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .

الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما » اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت «ماذا صنعت» واعتبرت « ذا » موصولة كانت «ما» اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أي شيء الذي صنعته ، فإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنك قلت : أي شيء صنعت ، وإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثاني كان « ما » وحده اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد — والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى له ، لأن هذا حكم الزائد .

=

والثالث : أن يتقدمها استفهام بمـا باتفاق ، أو بِمَنْ على الأصح ، كقول لبيد :

٥٣ — * ألاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ *

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركب مع من ، كما لم يصرح بأن «ذا» تزاد مع من ، والذى وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لايجيزان تركب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعللا هذا الحكم بأن ما أكثر إبهاما من « من » فيحسن فيها أن تجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لايأبون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لايجيزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يجيزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لايجيزون ذلك كما لم يجيزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة مجيء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما فى بيت لبيد (الشاهد ٥٣) دل على أن ذا موصولة وستبين لك وجهه فى شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان البدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقدما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامرى ، وعجزه قوله :

* أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ *

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، وهى استعمال الحيلة ، وهى الحذق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب — بفتح النون وسكون الحاء — على عدة معان ، منها النذر ، وهو مايوجبه الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا المهتم بها الذى لايدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذى هو سادر فيه ، أهو نذر أوجبه على نفسه فهو دائب على العمل لإنفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ . =

. . . .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ «يحاول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بيحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » الهمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع «فيقضى» الفاء حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف، «ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال .

الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأتى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا »مع « ما» وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولا به مقدما ليحاول ؛ فتكون منصوبة المحل ، وإنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعا ، فإن رفع البدل يدل على أن المبدل منه مرفوع ، فاتضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولا به مقدما ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هـــذا يكون البدل مطابقا للمبدل منه ؟ .

قلنا فى الجواب عن هذا : إنا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفا ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيبويه ولم يجوزه ، فلما لزم — إذا سرنا على ماأردت أن تسير عليه — ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة — لم نرتض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

٥٤ — * فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الْحَزِينَا *

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة ، ولم يصح الوجه الذى قبله للعلة التى بينا — تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلتان ، لا كلة واحدة ، على ما أوضحناه فى إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء فى قوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) لـكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما مفعولا مقدما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله أحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلة واحدة مبتدأ ، والجملة بعدها خبر فى محل رفع ، وأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ، والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوى :

وَمَاذَا عَلَيْكُمْ إنْ أطَافَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أوْ نَفَتْهُ حُرُوبُ

٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلاَ إنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الْحَزِينَا ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ونسبه العينى إلى أمية بن أبى الصلت ، والصواب ماقاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١ بيتا لأمية بن أبى عائذ الهذلى يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهى موجودة فى شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى (ص ٥١٥) .

اللغة : « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار ، ضد أقام ، وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيته أعزيه تعزية ، مثل سليته أسليه تسلية وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه ومافعل به فراق أحبابه حيث غادروه كئيبا بلاقلب ، ثم سأل عمن يعزيه ، فيقول: إن قلبي أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المفارقون لمـاَ آلفنا =

والكوفيُّ لاَ يَشْتَرِط مَا ولا مَنْ ، واحتجَّ بقوله :

٥٥ — * أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

= ومراتع أنسنا بهم، وإن هذا القلب لحزين، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكاريا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف توكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و « الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لإن « فمن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به ليعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فمن ذا يعزى » حيث أتى بذا اسما موصولا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصلة هي جملة « يعزى الحزين » .

٥٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَدَسْ ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ *

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولى سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه ، فأبى ورغب في صحبة زياد بن أبي سفيان ، ولكنه ما عتم أن كره البقاء معه ، فأتى عباد بن زياد في سجستان فأقام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه ، وفي ذلك يقول كلمة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِي نَجَّى مِنَ الحَبْسِ بَعْدَمَا ... تَلاَحَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ

ذَرِي أَوْ تَنَاسَيْ مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ ... لِكُلِّ أُنَاسٍ خَبْطَةٌ وَحَرِيقُ

اللغة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =

. . . .

=فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصار حرا ، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل وراكبه أولى « درب » بفتح فسكون ـ هو باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم قبله « خبطة » بفتح الخاء وسكون الباء ـ هو شىء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط ـ بالبناء للمجهول ـ « خريق » هى الريح الباردة الهبابة الشديدة ، ويقال لها : خروق ـ بزنة صبور ـ أيضاً .

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله « وهذا » الواو واو الحال ، واسم الإشارة مبتدأ « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيبويه الذى يجوز مجىء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن فى خبره عند الجمهور « طليق » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة ، هذا إعراب البصريين وهو الذى ارتضاه جمهرة النحاة المتأخرين ، وتقدير الكلام عليه : أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك ، وستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « ذا » اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته ، وعندهم أن التقدير والذى تحملينه طليق ، فذا : اسم موصول مبتدأ . وجملة « تحملين » لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وطليق : خبر المبتدأ ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : (وماتلك بيمينك يا موسى) قالوا : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « تلك » اسم موصول بمعنى التى خبره ، و « بيمينك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً =

أى : والذى تحملينَهُ طليق ، وعندنا أن « هذا طليق » جملة اسمية ، و « تحملين » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

* * *

فصل : وتفتقر كلُّ الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد[1] .

والصلة : إما جملة ، وشرطُهاَ : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا فى مقام التهويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قامَ أبُوهُ » ، والمبهمة نحو (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)[2] ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وقوله تباركت آلاؤه : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : هأنتم الذين جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا ، وكل ذلك غير مسلم لهم .

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم معناه فى نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هى الصلة بشروطها التى سينص المؤلف عليها ، وإنما شرطوا فى جملة الصلة أن تكون خبرية ـ أى محتملة للصدق والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى المتكلم ـ لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول أن يكون وصلة لنعت الاسم المعرفة بالجمل . ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح للنعت بها إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول فى ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ، هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) وإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى (فمثله كمثل الذى ينعق بما لا يسمع) وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة ، كالآية التى تلاها المؤلف .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « بِعْتُكَه » ولا طلبية كـ « اضْرِبْهُ » و « لاَ تَضْرِبْهُ »[1] وإما شِبْهُهَا ، وهى ثلاثة : الظرف المكانى ، والجار والمجرور ، التامّان ، نحو « الذى عندك » و « الذى فى الدار » وَتَعَلُّقُهُمَا باستقرٍّ محذوفاً ، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة ـ أى الخالصة للوصفية ـ وتختص بالألف واللام ، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حَسَن » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمِيةُ ، كأبْطَحٍ وأجْرَعٍ وصاحب وراكب[2] ، وقد تُوصَلُ بمضارع ، كقوله :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[3] *

---

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان أمرها كذلك لم يكونا معهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن) وقيل : الصلة هى جملة جواب القسم وهى خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذى ما أحسنه ، لأن فى التعجب إبهاما فلا تصلح جملته لإزالة إبهام الموصول .وبقى أنه يشترط فى جملة الصلة ألا تكون مستدعية لكلام قبلها نحو جاء الذى لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه فى الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة ، وأما الأجرع فإنه فى الأصل وصف لكل مكان متسع ، ثم غلب اسما للأرض المستوية من الرمل التى لا تنبت شيئا ، وأما صاحب فإنه فى الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما راكب فإنه فى الأصل وصف لكل فاعل الركوب ، سواء أكان مركوبه فرسا أم حمارا أم غيرهما ثم غلب على راكب الإبل دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثانى أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتحمل ضميرا كما تتحمله الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحا (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى إعادة شىء منه ، فارجع إلى الفصل الذى يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

* * *

فصل : ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفردٍ[١]،

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسما مفردا ، فقولك « الذى ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلا ، ولأن هذه الثلاثة فى قوة كلة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحيانا يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحيانا يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحيانا يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولا حرفيا لم يجز حذفه ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسميا فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه مطلقا ، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفا على موصول آخر نحو قوله تعالى (آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) أى بالذى أنزل إلينا والذى أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحدا ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أى أمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجوه وينصره ليس واحدا .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام، نحو قولهم « بعد اللتيا والتى» أى بعد الخطة التى بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحْذَفُ فى نحو « جاء اللّذَانِ قَامَا » أو « ضُرِبَا » لأنه غير مبتدأ ، ولا فى نحو « جاء الذى هو يقوم » أو « هو فى الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه ، إذ البـاقى بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[1]، ونحو (وَهُوَ الّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ)[2]، أى : هو إلهٌ فى السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى :

فأما الـكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماما على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك : (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لاَ تَنْوِ إلاَّ الّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْـكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِى غَبْنِ الـــأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلك « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تـكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تـكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة فى محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذفُ في صلة غير « أيّ » إلا إنْ طَالَتِ[1] الصِّلَةُ ، وَشَذَّتْ قراءة بعضهم (تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ)[2]، وقوله :

٥٦ — * مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ *

والـكوفيون يَقِيسُونَ على ذلك .

* * *

(١) أنت تعلم أن «أى» الموصولة ملازمه للاضافة إما لفظا نحو « أيهم أشد » وإما تقديرا نحو « أى أشد » فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما فى اللفظ وإما فى التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئا فى جواز حذف العائد المرفوع من صلتها ، واشترطوا ذلك فى صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها.

بقى أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة « ما » فى قولهم « لا سيما زيد » إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولا سى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف فى هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْـكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشمونى (ش ١١٣) .

اللغة : « يعن » بالبناء للمجهول لزوما كما هو المشهور فى هذا الفعل ــ أى : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجتى يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه « الحمد » أراد به الثناء والشكر له «سفه» هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشىء عن سخف العقل وطيش الحلم « يحد » يمل وينحرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المكارم وفضائل الأخلاق .

ويجوز حَذفُ المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعلٌ أو وَصْفٌ غيرُ صِلَةِ الألف واللام ، ونحو (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ)[١]، وقوله :

٥٧ — * مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاْحْمَدَنْهُ بِهِ *

= الإعراب : «من» اسم شرط مبتدأ «يعن» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط «بالحمد» جار ومجرور متعلق بيعنى «لم» حرف نفى وجزم «ينطق» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «بما» الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بينطق «سفه» بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى «يحد» فعل مضارع معطوف على ينطق «عن سبيل» جار ومجرور متعلق بيحد ، وسبيل مضاف و «المجد» مضاف إليه «والكرم» الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على المجد .

الشاهد فيه : قوله «بما سفه» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وللعلماء فى هذا الموضوع خلاف قد ألمنا إليه فى كلمتنا التى تقدمت على شرح هذا الشاهد.

(١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير فى هذه الآية على جعل «ما» موصولا اسميا : يعلم الشىء الذى يسرونه والشىء الذى يعلنونه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابكة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلانيتهم .

ومثل الآية الكريمة — فى حذف العائد المنصوب بالفعل — قول جران العود :

ذَكَرْتَ الصِّبَا فَانْهَلَّتِ العَيْنُ تَذْرِفُ وَرَاجَعَكَ الشَّوْقُ الَّذِى كُنْتَ تَعْرِفُ

أى تعرفه .

٥٧ — هذا البيت من البسيط ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ *

وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين : ولاعثرت له مع طويل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى ـ على مثال أكرم يكرم ـ والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجبه عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئا من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئا من ضر أو نفع .

الإعراب : «ما» اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام مولكه ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لامحل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » الفاء للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، والهاء ضمير الغائب مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء حرف تعليل، ما : حرف نفى «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « ضرر » معطوف على نفع، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام: ماالله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل ـ إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب=

بخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إنه فاضل » أو « كأنَّهُ أسَد » أو « أنا الضاربُهُ »(١)، وَشَذَّ قولُه :

٥٨ — * مَا الْمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ *

= البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل — إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الانفصال فى ثانى الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا — إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لغرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر — جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال الكلابى :

يَهِنّ مِنَ الدَّاءِ الَّذِى أَنَا عَارِفُ ... وَمَا يَعْرِفُ الأدْوَاء إلاَّ طَبِيبُهَا

أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر ، ففات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجز حذف العائد فيه لمثل السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثالين للعائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإما ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذفُ منصوبِ الفعل كثيرٌ ، ومنصوب الوصفِ قليلُ [١] .

* * *

= أزعجه واستخفه وأفزعه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى « أتيح » هيىء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويعبث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تكدره المحن فإنما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مهملة ، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيح « صفو » نائب فاعل أتيح « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنصوب بصلة « أل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والمتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا: بالحذف تارة. وبالتقديم تارة ، وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسى: إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم =

ويجوز حَذْفُ المجرور بالإضافة إنْ كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[١] ، بخلاف « جاء الذى قَامَ أَبُوهُ » و « أنا أَمْسِ ضَارِبُهُ » .

والمجرور بالحرفِ[٢] إنْ كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف مَعْنًى وَمُتَعَلَّقاً ، نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)[٣]، أى : منه ، وقوله :

= أجازوه على قبح ، وقال المبرد : هو ردىء جدا ، وتأمل فى كلامهم هذا مع قول ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب بهما .

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك مابعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .

(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى سلكها المؤلف تبعا لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد المجرور بحرف جر إذا كان العامل فى ذلك الجار والمجرور يتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف المحذوف بغيره ، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى (أنسجد لما تأمرنا) أى تأمرنا به أى بإكرامه ، وقوله سبحانه (فاصدع بما تؤمر) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لاَ وَالَّذِى حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكِ عَهْداً إِنَّنِى غَيْرُ خَوَّانِ

تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهدا .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولا حذف حرف الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوبا ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى ، وذهب سيبويه والأخفش إلى أن الجار والمجرور حذفا معا ، والمسوغ لهذا الحذف هو طول الصلة ؛ لأن الجار والمجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على المسند والمسند إليه

(٣) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ — لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ
أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

---

٥٩ — هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العينى هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبى سلمى المزنى.

اللغة : « لا تركنن » أى لا تمل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن يركن — على مثال فتح يفتح — وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجىء إلا فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهرى : إنه من باب الجمع بين لغتين ، ومعنى ذلك أن المتكلم به من العرب قد استعمل الماضى من اللغة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللغة الأولى التى تأتى به على مثال علم يعلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يعصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : «لا» حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تركنن» تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركنت » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «أبناء» فاعل ركن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يعصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركنت « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى اللفظ والمعنى ؛ إذ المادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَذَّ قوله :

٦٠ — * وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي *

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد فى هذا البيت جار فى موضعين من قوله :

إِنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أنشده العينى على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت نفوس قوم » فإن تقدير الكلام فيه : إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت به نفوس قوم ، فحذف « به » لكون الموصوف بالموصول قدجر بباء مماثلة للباء الجارة للضمير فى اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً فى اللفظ والمعنى أيضاً ، والموضع الثانى قوله « تظفر بما ظفروا » فإن التقدير : تظفر بما ظفروا به ، فحذف « به » لكون الموصول مجروراً بباء مماثلة للباء الجارة للضمير فى اللفظ والمعنى ولكون متعلق الحرفين واحداً فى المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْراً وَاعْتِرَافاً لِمَا تَرَى ... وَيَا حُبَّهَا قَعْ بِالَّذِى أَنْتَ وَاقِعُ

أصله : قع بالذى أنت واقع به ، ومثل ذلك قول الآخر :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

أصله فبح الآن منها بالذى أنت بائح به

٦٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأشمونى والشيخ خالد والعينى هذا البيت إلى حاتم ، وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن الكلبى فلم أجده فيه .

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم بسبب الحسد يجورون عليه ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يجور على قومى » يظلمونى ويجاوزون معى الحدود « وأى الدهر ذو لم يحسدونى » يريد وأى وقت من الأوقات الذى لم يحسدونى فيه ، يعنى أن حسدهم إياه دائم متواصل . =

. . . .

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضـ
مرفوع بالضمة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومى » قو
فاعل يجور ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتـ
مضاف إليه «وأى» الواو استئنافية ، أى: اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و« الد
مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف
وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون
وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الـ
المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول من هذه ا
ضمير مجرور بفى محذوف، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من
الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهى قوله «
يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير :
يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة ــ عند جمهرة العلماء ــ شاذ لا يسوغ أن يقا
عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الـ
المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مراد
زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بفى التى تخطر بالبال كما خطر به اسم الزمان
ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنك تقـ
« سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار مالم يذكر لم يتعين
الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسى
وعلى ذلك يكون المدار عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الذهـ
مع حذفه ، ولهذا التعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا ...
إلخ ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصو
بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصـ
لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقوله :

٦١ — * وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ *

---

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسى وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل فى نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللغة : « هو » بتشديد الواو ـ ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَةٌ وَهِيَّ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتَمِرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء ـ أصله العسل ما دام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مر كريه الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريد الثناء عليه بشهدة تستريح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يريد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه .

الإعراب : « إن حرف توكيد ونصب « لسانى » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » جار ومجرور متعلق بيشتفى على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهدة «وهو» ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا بعلى ، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كريه على من ـ إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه «علقم» خبر المبتدأ . =

أى : عليه ، فحذَفَ العائِدَ المجرورَ مع انتفاء خَفْضِ الموصول فى الأول ، ومع اختلاف المتعلَّقِ فى الثانى وهما « صَبَّ » و « عَلْقَمٌ »(١) .

***

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور محلا بعلى ، وأما جملة الصلة فهى قوله « صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور محلا بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد اتحد الجار الموصول ، ولكن اختلف متعلقاها فى المادة ، والحذف ــ مع اختلاف المتعلقين فى المادة ــ شاذ لا ينبغى أن يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إنما مررت به » وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع فى باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر

الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقعا موقع النائب عن الفاعل ، نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا فى اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى رغبت فيه » فإنك لو حذفت « فيه » لم يدر السامع أأردت أن تقول « فيه » أو أن تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يبغضه ، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذفت « به » تغير المعنى عما أردت .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهى « أل » لا اللامُ وَحْدَها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزةُ زائدةً ، خلافاً لسيبويه[١] .

وهى : إما جنسية ، فإن لم تخلُفْها « كلٌّ » فهى لبيان الحقيقة ، نحو : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)[٢] وإن خَلَفَتْها « كلٌّ » حقيقةً فهى لشُمُول أفراد الجنس ، نحو : (وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً)[٣] وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالَغَةً ، نحو « أنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً » .

وإما عَهْدِيّةٌ ، والعهد : إما ذِكْرِيٌّ نحو (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[٤] أو عِلْمِيٌّ نحو (بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ)[٥] (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)[٦] أو حُضُورِيٌّ نحو (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[٧] .

* * *

---

(١) للعلماء فى تعيين المعرف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة ، والثانى : أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة ، والثالث : أن المعرف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثانى هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تَرِدُ « أل » زائدة ، أى غير مُعَرِّفَةٍ ، وهى إما لازمة كالتى في عَلَمٍ قارنَتْ وَضْعه كالسَّمَوْأَلِ وَالْيَسَعِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعَلَمية والإشارة ، والصِّلة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

---

٦٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً *

والبيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلا معينا ، وممن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله — فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا — قوله تعالى (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبغونها عوجا) و (والقمر قدرناه منازل) « أكمؤا » : جمع كمء — مثل فلس وأفلس — ويجمع الكمء على كمأة أيضا ؛ فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه ، على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتح جمع مفتح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقل جمع عسقل — بزنة جعفر — و « بنات الأوبر » هى كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

=

وقوله :

٦٣ — * صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو *

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » فى العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعى : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اهـ .

ومما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكمأة ، بجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره فاقترانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول فى تثنية محمد : المحمدان ، وفى جمعه : المحمدون

٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى — نقلا عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك .

اللغة : «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميما لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » عَلَم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلاَن التعريفَ ، ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذاً نحو « اُدْخُلُوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ[1] » .

= المعنى : يندد بقيس؛ لأنه فرعن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضى من الغنيمة بالإياب

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز « ياقيس» يا : حرف نداء ، قيس : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز ــ الذى يجب له التنكير ــ ضرورة ، وذلك إنما هو فى اعتبار البصريين ، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » فى هذا الشاهد زائدة ، بل تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتفى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول فى علم المخاطبين ثم الأول الذى يليه فى علمهم أيضا ، وعلى هذا تكون ال فى « الأول » للعهد الذهنى ، وليست زائدة ، لأنها لوكانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لامعنى له ، ثم اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن الحال لا يكون إلا نكرة لم يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يدل على المعنى المراد ــ وهو « مترتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول »وإن كان ثانيهما معطوفا فى اللفظ على أولهما .

وإما مُجَوِّزَةٌ لِلَمْحِ الأصل ، وذلك أن العَلَمَ المنقول مما يقبل « أل » قد يُلْمَحُ أصْلُهُ فتدخل عليه أل ، وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صِفَةٍ كحارِثٍ وقاسِمٍ وحَسَنٍ وحُسَيْنٍ وعبَّاس وضَحَّاك ، وقد يَقَعُ فى[1] المنقول عن مصدر كفَضْل ، أو اسم عَيْنٍ كنُعْمان[2] فإنه فى الأصل اسمٌ للدَّمِ ، والبابُ كلُّه سماعىٌّ ، فلا يجوز فى نحو مُحَمَّد وصالح ومَعْرُوف ، ولم تَقَعْ فى نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل ، وأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً *[3]

فضرورة سَهَّلَهَا تَقَدُّم ذكر الوليد .

* * *

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين فى درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتبين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال «وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » ه .

(٢) تجد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذ قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للعلم الذى زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب فى ذلك سهل ، لأنا نزعم أن العرب سموا « النعمان » مصاحبا لأل ، وسموا « نعمان» غير مقترن بال ، فتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلَىْ نُعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَىَّ نَسِيمُهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لاَ تَحْبِسَنَّهَا تَقِ اللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافى مع بيان مكان الاستشهاد منه ، فلا حاجة بنا إلى إعادة شىء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩) .

فصل : من المُعَرَّفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّه حتى التَحَقَ بالأعلام ؛ فالأول كابن عباس ، وابن عُمَرَ بن الخطاب ، وابن عَمْرو بن العاص ، وابن مسعود ، غَلَبَتْ على الْعَبَادلة[1] دون مَنْ عداهم من إخوتهم ، والثانى كالنَّجْم للثُّرَيَّا ، والعَقَبَة والبيت والمدينة والأعشى ، و « أل » هذه زائدة لازمة ، إلا فى نداء أو إضافة فيجب حذفها ، نحو « يَا أَعْشَى بَاهِلَةَ » ، و « أَعْشَى تَغْلِبَ » وقد يحذف فى غير ذلك ، سمع « هٰذَا عَيُّوقٌ طَالِعاً » ، و « هٰذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ »[2] .

* * *

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أو بمنزلته ، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مُخْبَرٌ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لمـكْتَفًى به .

فالاسمُ نحوُ « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » والذى بمنزلته نحو (وَأَنْ

(١) العبادلة : جمع عبدل — بزنة جعفر — نحتوه من « عبد الله » كما قالوا : بسملة ، وطلبقة ، وحمدلة ، وعبشم ، وعبقس ، وعبدر ، وهكذا ، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » فى مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولـكن المؤلف لا يقصد هذا، وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخونه ، ولفظ « ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخونه ، وهلم جرا ، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه فى المعرف بالإضافة ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله » على طريق النحت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان نـكرة كما يقول المبرد لرفعوا فى هذا المثال الوصف ليـكون نعتاله ، فإذا قالوا « يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أل للمح الوصف كما زادوها فى الحارث .

تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[١]، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[٢]، و «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»[٣] .

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابك هو «ما» المصدرية نحو «مافعلت حسن» ونحو «ماتفعل مرضى عنه» أم كان الحرف المصدرى هو «أن» نحو قول العرب «أن ترد الماء بماء أكيس» ونحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) أم كان الحرف المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو «سواء علينا أقمت أم قعدت» ونحو قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ونحو قوله جلت كلمته : (سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين) .

وقد اختلف العلماء فى إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن «سواء» خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من الفعل التالى لأم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن «سواء» مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو «سواء» مصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا الإعراب بأن «سواء» على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز الاستفهام لايتقدم عليه ، وأجيب بأن مافى حيز الاستفهام لايتقدم عليه إذا كان الاستفهام حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم «سواء» على أنه خبر «إن» فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدم إنذارك ، وأعرب فريق ثالث «سواء» على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذى يليه ، وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب . =

. . . .

= (الأمر الثانى) أن رأس هذه الحروف وأمها وأكثرها تصرفا فى الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد فى الكلام حرف سابك ، وهو — مع هذه المنزلة — ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله — وهو النصب — فى الفعل . بل ينبغى أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا فى المواضع التى تذكر فى باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحتى ولام الجحود وكى التعليلية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفا ، على أن عمل « أن » نفسها فى هذه المواضع مختلف فيه ، ومن النحاة من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تمشيا مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفا .

(الأمر الثالث) أن هذا المثل — وهو قولهم « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدى خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود فى الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع المضارع — وهو تسمع — بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء فى توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسما ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذى هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذى هو الحدث .

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه فى الجزء الأول من مجمع الأمثال للميدانى (رقم ٦٥٥ فى ١/١٢٩ بتحقيقنا) .

والمجرد كما مثلنا ، والذى بمنزلة المجرد ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)(١) ، و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ ، ومنه عند سيبويه (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ)(٢) ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »(٣) .

---

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوغلة فى الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلهذا وقعت صفة للنكرة ، وجملة « يرزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود.

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيبويه إلى أن « أيكم » مبتدأ ، والباء حرف جر زائد ، والذى حمله على ذلك أمران : الأول أن مجىء المصدر على زنة مفعول مما لم يثبت عنده ، والثانى أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، وإذا بقى المفتون اسم مفعول وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ، والمفتون: خبر المبتدأ. وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون: مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول وله نظائر كالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيبويه لا يدل على عدم وجوده فى كلام العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أبى الحسن إما السببية وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أيكم الفتنة ؟ أو قيل : فى أيكم الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ، وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أحصن للفرج وأغض للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخريج الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء فى قوله صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالوَصْفُ نحو « أَقَائِمٌ هٰذَانِ » ، وَخَرَجَ نحوُ « نَزَالِ » فإنه لا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصْفٌ ، ونحوُ « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فإن المرفوع بالوصف غيرُ مُكْتَفًى بِهِ ، فزيدٌ : مبتدأ ، وَالوَصْفُ خبرٌ .

ولا بُدَّ للوصف المذكور من تَقَدُّم نَفْيٍ أو استفهام(١)، نحو :

= « عليه » اسم فعل أمر ، ومعناه ليلزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، و« بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ، ولكنه ضعيف من جهة الصناعة ، وذلك لأن الأصل فى فعل الأمر أن يكون للمخاطب لا للغائب ، ولأن زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليها ما هنا .

(١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : هل تقدم النفى أو الاستفهام شرط عند البصريين فى عمل اسم الفاعل ونحوه النصب فى مفعول به نحو « أضارب زيد عمرا » ـ وأنت خبير أنه يعمل النصب إذا كان مجردا من أل متى كان المقصود به الحال أو الاستقبال ، ولا يعمله متى كان المقصود به الماضى ـ أم أن هذا شرط فى أن يكتفى الوصف بالمرفوع عن الخبر ! والذى تحصل لنا من كلام النحاة أن منهم من ذهب إلى أن تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى عمله النصب ، فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه ، ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما أنه شرط فى عمل النصب ، وكلام المؤلف هنا ككلام الناظم يدل على هذا المذهب .

والأمر الثانى: أنه لافرق فى النفى بين أن يكون بالحرف نحو «ما قائم الزيدان » أو بالفعل نحو « ليس قائم الزيدان » فليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر ليس ، أو بالاسم نحو « غير قائم الزيدان » فغير : مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر غير ، كما أنه لافرق فى الاستفهام بين أن يكون بالحرف نحو « أقائم الزيدان » ومنه الشاهد ٦٥ والاستفهام بالاسم نحو « كيف جالس العمران » فكيف اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال ، وجالس : مبتدأ ، والعمران : فاعل سد مسد الخبر .

٦٤ — * خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *

---

٦٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء — إذا أكمل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكمله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أنجزه ولم يخلف ، فكأنه أكمل ما حدث به أولا « عهدى » العهد بين الرجلين : توثق ما بينهما من آصرة . وفى الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلى ، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ما » حرف نفى « واف » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بعهدى أنتما . =

ونحو :

٦٥ — * أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا *

= الشاهد فيه : قوله « ما واف .. .. أنتما » والنحاة يستشهدون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفى قد سد مسد خبره ، والوصف هنا قوله «واف» فإنه اسم فاعل من وفى على ما عرفت فى لغة البيت ، وفاعله هو « أنتما » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراده المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز فى هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلا مغنيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقد منع جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلا مغنيا عن الخبر ، والتزموا فى كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدما والضمير البارز مبتدأ مؤخراً ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون «واف» خبرا مقدما ، و«أنتما» مبتدأ مؤخرا ، لأن « واف » مفرد ، و « أنتما » دال على المثنى ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى ، وإذا لم يجز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون «واف» مبتدأ و «أنتما» فاعلا سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر .

٦٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا *

ولم أعثر — رغم طول البحث — على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان — من باب قعد — إذا أقام فيه « ظعنا » هو بفتح العين — الاسم من ظعن — وبابه نفع — ومعناه ارتحل ، والظعن — بسكون العين — مصدر ذلك الفعل — ويقال : الساكن والمتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

=

خلافاً للأخفش والكوفيين[1]، ولا حُجَّةَ لهم في نحو :

٦٦ — * خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً *

= المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أهم باقون على ما كان يعهدهم في مكانهم أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نووا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نووا » فعل وفاعل « ظعنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط جازم « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبرمقدم «عيش» مبتدأ مؤخر ، وعيش مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه مبنيعلى السكون في محل جر «قطنا» قطن : فعل ماض ، والألف فيه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم فاعل على ماعرفت في لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ،وجاء بعده اسم مرفوع على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و «قومسلمى» مبتدأ مؤخرا ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ، و « قاطن » مفرد،ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفي بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام.

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام ، وعبارة الناظم في الألفية تدل على موافقةهذا المذهب،حيثيقول*وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد* فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

٦٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .

* مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ *

والبيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشىء « بنو لهب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد يقال : إنهم أزجر قوم وأعيفهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا تلغ مايذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خبير » مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به ـ مع كونه نكرة ـ أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة » مفعول به لملغ « لهبى » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغيا ـ إلخ « مرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على « الطير » والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خبير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خبير عن خبر المبتدأ ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون ـ ماعدا الأخفش ـ أن قوله « خبير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا ، وتثنية ، وجمعا ، وهنا لاتطابق بينهما ؛ لأن « خبير » مفرد و « بنو لهب » جمع ، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =

خلافاً للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صحّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل، فهو على حد (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)(١).

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتِ ابتدائيَّتُه، نحو «أقَائِمٌ أخَوَاكَ» وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَعَيَّنَتْ خبريَّتُهُ، نحو «أقَائِمَانِ أخَوَاكَ»، و«أقَائِمُونَ إخْوَتُكَ» وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتَمَلَهُمَا، نحو «أقَائِمٌ أخُوكَ»(٢).

= «خبير» في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، بسبب أنه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر:

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذى استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به.

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم، وانظر توجيه هذه الآية فى شرح الشاهد السابق.

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى أن يتعين فيه كون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا. وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو «أقائمان الزيدان» أو مجموعين نحو «أقائمون الزيدون» وإنما لم يجز فى هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلا أغنى عن الخبر لأن العامل فى الفاعل لا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب، فإن جريت على غير الفصيح ـ وهو المعروف بلغة «أكلونى البراغيث» ـ جاز ذلك =

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما تَرَافَعَا(١) .

* * *

فصل : والخبرُ الجزء الذى حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوَصْفِ .

وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هٰذَا زَيْدٌ » إلا إنْ أُوِّل بالمشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أُرِيدَ به شُجَاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ ، نحو « زيد قائم » إلا إنْ رفع الظَّاهِرَ ، نحو « زيد قائم أبُوَاهُ » ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوَصْفُ على غيرِ مَنْ هو له ، سواء أَلَبِسَ ، نحو « غُلاَمُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ » إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يُلْبِسْ ، نحو « غُلاَمَ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ » ، وَالكُوفِيُّ إنما

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلا، وذلك إذا كان الوصف مفردا والمرفوع مثنى نحو « أقائم الزيدان » أو جمعا نحو « أقائم الزيدون » وإنما لم يجعل الوصف خبرا والمرفوع مبتدأ مؤخرا فى هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للتثنية والجمع عن المثنى أو المجموع ،

والحالة الثالثة: أن يجوز الأمران، وذلك فى صورة واحدة وهى أن يكون الوصف مفردا والمرفوع مفردا أيضاً .

(١) الذى ذهب إلى أن المبتدأ هو الذى رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لا يؤدى معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتض للمبتدأ وللخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل فى الخبر وقد عمل فى المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل فى الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين ، فضم إليه المبتدأ فى العمل فى الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس[1]، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك فى الوصف الذى يقع خبرا ، وقد تسأل عن الفعل الماضى أو المضارع إذا وقع أحدهماخبرا ، فهل يجرى فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميرا مستترا ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لايقال شىء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ابن مالك زعم أنهذا الكلام خاص بالوصف ولا يجرى نظيره فى الفعل ماضيا أو مضارعا ؛ لأن الوصف هو الذى يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان فى « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرما لعمرو، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذى أكرم زيدا ، أما الفعل الماضى فإن استعملته خبرا فإن ضمائر الرفع التى تلحقه تميز لك الأمر تمييزا لا يدع مجالا للتردد فى المعنى؛ فأنت تقول : زيد أكرمته، وزيد أكرماه ، وزيدهند أكرمته ، وفى المضارع حروف المضارعة فى أوله تكشف أمره، نحو زيد أكرمه، وزيد يكرمه عمرو، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن فى هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل ــ ماضيا أو مضارعا ــ صورا لايحدث فيها إلباس كالأمثلة التى ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن فى الفعل الماضى فى المثال الأول وفى الفعل المضارع فى المثال الثانى ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثانى منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثانى إلى الاسم الثانى ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن نقول : إن الوصف والفعل يستويان فى توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحيانا حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث فى نحو « زيد هند ضاربته » وهاء الغائب فى نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين فى نحو « زيد العمران ضارباه » وواو الجماعة فى نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ — * قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا . . . *

٦٧ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

اللغة : « ذرا » بضم الذال — جمع ذروة ، وهى من كل شىء أعلاه « المجد » الكرم « بانوها » جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا عنها ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما — مثل قاض وقاضون وغاز وغازون — وحذفت النون للاضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شىء : غايته ونهايته .

الإعراب : «قومى» قوم : مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان، وذرا مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو: خبر المبتدأ الثانى ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « قد» حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ، واسم الإشارة فى «ذلك» مضاف إليه ،واللام للبعد ،والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال: «قومى ذرا المجد بانوها هم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد» بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة أن « بانوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا البيت — من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ، نحو (هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[1] إذا قُدِّرَ «هو» ضميرَ شأنٍ، ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)[2]، ومنه «نُطْقِي اللهُ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المَنْطُوقُ به.

وإما غَيْرُه فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسُوقَة له[3]،

= البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ. ومنهم من خرج هذا البيت على أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور، و «بانوها» المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومى بانون ذرا المجد بانوها؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له، وفى هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى.

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٣) يشترط فى الجملة التى تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط، وفصل القول فيه.

والشرط الثانى: ألا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن تكون جملة «يا أعدل الناس» خبراً عن محمد.

الشرط الثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن. وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة؛ وزاد ثعلب شرطا رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنبارى ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول: زيد اضربه. وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول؛ فالتقدير عنده فى المثال الذى ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيها للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور فى الخبر وإن لزم فى النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوما قبل الكلام، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوما قبل الكلام.

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعناه ، وهو إما ضميره مذكوراً نحو « زيد قائم أبُوهُ » أو مُقَدَّراً نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)(١)، أى : وَعَدَهُ ، أو إشارةٌ إليه نحو (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)(٢) إذا قُدِّر « ذلك » مبتدأ ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما(٣)، نحو (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)(٤)، أو على اسْمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، وستعرف ذلك فى الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلة ، وجملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول — وهو إعادته بمعناه — وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » فى المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسكون » فى موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو فى موضع جر عطف على « الذين يتقون » فى قوله سبحانه : (والدار الآخرة خير للذين يتقون) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسكون بالكتاب » فى موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأنا لا نضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ماذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرابط أحد شيئين: الأول ضمير محذوف ، والتقدير: إنا لانضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)(١) ، أو على اسم أَعَمَّ منه ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

٦٨ — * فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا *

* * *

= وحذف الرابط المجرور بمن لا نزاع فى جوازه ، والثانى العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يمسكون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا فى «زيد نعم الرجل» وفى بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .

(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكماله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيبويه (١/١٩٣) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة فى زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعرى » معنى هذه العبارة ليتنى أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لا تراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمى حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذى يليه هو الخبر . وليس بسديد «أم جحدر» كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جحدر ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له على بعادها ولا قدرة له على احتمال نأيها .

الإعراب : «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «شعرى» شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وشعر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعرى حاصل « هل » حرف استفهام «إلى» حرف جر « أم » مجرور بإلى ، والجار والمجرور =

فصل : ويقع الخبر ظَرْفاً[١] نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)[٢] ومجروراً

= متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جحدر » مضاف إليه « سبيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة فى جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لى ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين:

أولهما: أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة فى خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما فى قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَـكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما: أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، وبيان ذلك ههنا أن جملة «لاصبر لى» فى محل رفع خبر عن « الصبر » والرابط بينهما هو العموم فى اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفى تفيد العموم ، فقد نفى بجملة «لا» الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جنى : « الصبر عنها بعض الصبر لا جميعه ، وقوله لاصبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها — وهو البعض — فى جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمى الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمى الظرف لغوا ، وكان المتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يجز حذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحينئذ يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاما وأن هٰذا المتعلق العام واجب الحذف .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ)[1] والصحيحُ أن الخبر فى الحقيقة مُتَعَلَّقُهُمَا المحذوف[2]، وأن تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، لا كان أو اسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذى كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:

٦٩ — * فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ *

---

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) فى هذه المسألة أقوال، الأول: أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ، والقول الثانى: أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر، واختارهذا الرأى المحقق الرضى، والقول الثالث: ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح، وحاصله أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضِ سِوَاكُمُ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة. والصواب أن هذا البيت من قصيدة طويلة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة، وهذه القصيدة ثابتة فى ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا، ومطلعها:

أَهَاجَكَ أَمْ لاَ بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعُ وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

اللغة: «جثمانى» قال ابن منظور: «الجثمان بمنزلة الجسمان جامع لكل شىء، تريد به جسمه وألواحه، ويقال: ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه، تريد ما أحسن جسده» اهـ «بأرض سواكم» يروى بالإضافة وبتنوين أرض، ووقع فى بعض الروايات «بأرض بعيدة».

المعنى: يقول لمحبوبته: إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقيما فى أرض غير أرضكم فإن قلبى مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقى الدهر، ولا يغادرك، يعنى أنه مقيم على حبها.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم «يك» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «جثمانى» اسم يك مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء المعانى(١) نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّفَرُ

= ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن فى الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت فى المطلع الذى رويناه لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للمنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد ينافى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن فى الظرف الواقع متعلقه خبرا ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكنا فى المتعلق الواقع خبرا قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جىء بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها فى شىء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يعلمه لا يسمى كلاما ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاما لأنه لم يفد السامع شيئا كان يجهله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالبا ، وتأمل فى قولك « زيد اليوم » هل تجده أفاد جديدا ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالبا لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاما ، وقد جعلوا للافادة ضابطة =

غَداً » لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليَوْمَ » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصاً نحو « نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا » وأما نحو « الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ » و « الْيَوْمَ خَمْرٌ » و « اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ » فالأصل : خُرُوجُ الورد ، وشُرْبُ خمرٍ ، ورؤية الهلال .

* * *

فصل : ولا يبتدأ بنكِرَة إلا إنْ حَصَلَتْ فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)[1] و (عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[2] ولا يجوز « رَجلٌ فى الدَّار » ولا « عِنْدَ رجلٍ مالٌ » أو تتلو نفياً نحو « ما رجل قائم » أو استفهاماً نحو (أَإِلَٰهٌ مَعَ اللهِ)[3] أو تكون موصوفة سواء ذُكِرَا نحو (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)[4]، أو حذفت الصفة نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » ونحو (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)[5]، أى : مَنَوَانِ منه ،

= ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلأنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث فى زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها فى زمان ما مفيدا ، وتأمل فى قولك «السفر غدا» وفى قولك «ظهور الحق الآن» ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو «على غدا» فإنك تجد الفرق واضحا ، وتعلم السر فى أنهم شرطوا فى الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائما .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ — ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة مِنْ غيركم ، أو الموصوف(١) كالحديث « سَوْدَاء وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ » أى : امرأة سَوْدَاء ، أو عاملة عملَ الفعلِ كالحديث « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْىٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافةُ كالحديث « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » .

وَيُقَاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو « قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلاً فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — * لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ *

---

(١) أى أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أو حذفت الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرهما معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها

٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب،وفعله ومق — كوعد — والتاء فى مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ، ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالسير «الظعن» الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر، من كل اسم ثلاثى ثانيه حرف حلق ساكن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانيه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه

الإعراب : «ولولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله «لأودى» اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و«ذى» مضاف إليه، وذى مضاف، و«مقة» مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رُجَيْل في الدَّار » لشبه(1) الجملة بالظرف والمجرور، والاستفهام بالاسم المقرون بِحَرْفِهِ ، وتالى « لولا » بتالى النفى ، وَالْمُصَغَّرِ بالموصوف .

* * *

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا : فاعل استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة « لما » إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة ـ والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا» ، وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغا للابتداء بها لأن «لولا» تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ، وهى تقتضى انتفاء هذا الجواب لانتفاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفى فى الجملة ، ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبه تالى لولا بتالى النفى » .

(1) هذا الكلام تعليل لقياس مالم يذكره على ما ذكره ، والجملة هى الممثل لها بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد » والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) ووجه الشبه بين مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا ، واسم الاستفهام هو الممثل له بقوله « كم رجلا فى الدار » والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى (أإله مع الله) فإن قلت : فإن « كم » فى المثال عاملة فى التمييز ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من أمثلة النكرة المخصصة فى العمل ؟ قلت : مرادهم بالعاملة ما كان عملها شبيها بعمل الفعل : أى ما كان عملها فى مفعول به ـ ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف ـ وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فأشبهت النكرة فى هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالى لولا هو الممثل له بالشاهد رقم ٧٠ وتالى النفى هو الممثل له بقوله « مارجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما فى المعنى فإنك تعلم أن «لولا» تقتضى انتفاء جوابها ، فهى حرف نفى فى الجملة ، والمصغر هو الممثل له بقوله «رجيل فى الدار» والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما فى المعنى أيضا؛ فإن التصغير وصف فى المعنى ومن قال «رجيل عندنا» كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : وللخبر ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : التأخُّرُ ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب فى أربع مسائل[1] :

إحداها : أن يُخَاف التباسُه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين ولا قرينة ، نحو « زيد أخُوك » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّى » بخلاف « رجل صالح حاضر » و « أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

٧١ — * بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا .... *

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر، ولم يذكرها .

منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيته مذ يومان » إذا جعلت مذ اسما مبتدأ، وإعراب مذ خبرا مقدما — كما ذهب إليه الزجاج — غير مستقيم ، وسيأتى بيانه فى مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جمهرة النحاة ومذهب الزجاج جميعا.

ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو « أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتهنه ».

ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .

ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض ».

ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق ».

ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : مازيد بقائم

٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وأنشده الرضى ١/٨٧ والأشمونى (ق ١٥٣) وابن هشام فى المغنى (ش ٧٠٢)

ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لايعلم قائله مع شهرته فى كتب النحاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالمتون التى تضبط بها القواعد .

=

. . . .

= الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن» بنو : مبتدأ ثان، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و«الرجال» مضاف إليه «الأباعد» صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر ــ وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » ــ مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ــ وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه ــ الذى تذكر الجملة لأجله ــ فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن فى هذا المثال مايوجب التأخير وهو اشتمال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين؛ فذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت فقلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ *

فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده أبوه فى التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلْأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا ... وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس ، اهـ كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل =

الثانية : أن يُخَاف التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامَا »[١] .

الثالثة : أن يقترن بإلاّ مَعْنًى ، نحو (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)[٢]، أو لفظاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ)[٣]، فأما قوله :

= كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن بني أبنائهم بأنهم يشبهون ابناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا المبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذي يشير إليه كلام ابن الناظم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدي :

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الهُدَاةِ كَلاَمُنَا وَأَفْعَالَ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألستم قد جوزتم في نحو « أقائم زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبرا مقدما ، و « زيد » مبتدأ مؤخرا ، وثانيهما أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلا أغنى عن الخبر ، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلا وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربي ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهي أن يكون المسند فعلا ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسما كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين ؟

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على تجدده وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

٧٢ — * . . . وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ *

فضرورة .

---

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَارَبِّ ، هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

والبيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مديح بنى هاشم ، وأولها قوله :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فِى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو فى الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول : عولت على فلان ، إذا جعلته سندك الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكارى دال على النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله « يرتجى » وتكون جملة يرتجى فى محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق فى المعنى « بالنصر » ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لهذا يجعل متعلقا بيرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » ، و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير ، إما بنفسه[١] نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لِزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :

٧٣ — * أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ *

=وهل المعول إلا عليك ، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال فى الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفصلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هى « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة هى « ما » التعجبية ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثانى ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و« كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، ولزيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضا : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله ، فتنبه ، وكن على ثبت .

٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ *

ونسبه جماعة — منهم الصاغانى — إلى عنترة بن عروس ، وهو رجل من موالى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللغة « الحليس » هو تصغير حلس . والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق=

فالتقدير : لهى عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غُلاَمُ مَنْ فِى الدَّارِ » و « غُلاَمُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « مَالُ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهاً به نحو « الَّذِى يَأْتِينِى فَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّه باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذى بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

= يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنيه فى الأصل كنية الأتان ــ وهى أنثى الحمار ــ أطلقها الراجز على امرأة تشبيها لها بالأتان « شهربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل ، مثلها فى قوله تعالى : (لجعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعيض

الإعراب : «أم» مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة فى خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز ــ فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهى فى صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِىٌّ ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

اللام فى « لمحارب » وفى « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربته لهو محارب ، ومن سالمته لهو سعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين فى البيت المستشهد به .

دَخَلَتِ الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب[١] .

* * *

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب فى أربع[٢] مسائل :

---

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة فى شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو بغيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما لقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبنى على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك فى الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، ومنذ » مبتدأين لم يجز تأخيرهما ، وذلك مبنى على ماذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام فى هذه المسألة أن العلماء يذهبون فى « مذ ، ومنذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بجر الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع مابعدهما ، ثم اختلفوا فى الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ماذكرناه فى الحالة الأولى جريا على ماذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ماذكرناه فى الحالة الثانية جريا على ماذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ماذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نبهنا ثمة فى الحالة الأولى إلى أن ماذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما فى الدار فزيد ، وأما فى المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك على ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك فى مثل ، نحو قولهم « فى كل واد أثر من ثعلبة » .

الخامسة : أن تقترن بالخبر لام الابتداء ــ على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقترن بالمبتدأ ــ نحو « لقائم زيد » ففى هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهومقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم» ولهذا قالوا فى « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد=

إحداها : أن يُوقِعَ تأخيرُه فى لَبْسٍ ظاهرٍ ، نحو « فِى الدَّارِ رَجُلٌ » و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصْدَكَ غُلاَمُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِى أَنَّكَ فَاضِلٌ » فإنَّ تأخير الخبر فى هذا المثـال يوقع فى إلباس « أن » المفتوحة بالمـكسورة ، و « أن » المؤكِّدَة بالتى بمعنى لَعَلَّ ، ولهذا يجوز تأخيرهُ بعد « أما » كقوله :

٧٤ — ... ... وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

= رقم ٧٣ـ: إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هى زائدة ،ولئن سلم أنها لام الابتداء فليس قوله « لعجوز » خبرا عن أم الحليس ، بلخبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ ، وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد ، وإظهار لاحتمال البين وفرقة الأحباب « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاى ـ شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع ـ من باب أسف ـ فهو جازع وجزع وجزوع «النوى» البعد والفراق «لوجد» الوجد : الحب الشديد « يبرينى » الأصل فى هذه المادة قولهم : برى فلان العود والقلم والقدح يبريه بريا ، إذا نحته ، وقالوا : بريت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفى حـــديث حليمة السعدية أنها خرجت فى سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من لحمها لجدبها وقحطها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبين السر فى ظهور قلقه وخوفه ، ويقول : إن فى طبعه الصبر على ما ينزل به من المـكروه ، فإن كان قد خانه التجلد فى هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : «عندى» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وياء =

لأن « إنّ » المكسورة و « أنّ » التي بمعنى لعلّ لا يدخلان هنا ، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة ؛ وإنما لم يجب تقديمُ الخبر في نحو

= المتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع معموليها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلوجد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعموليها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبريني » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جزع فلوجد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .

فإن قلت : فما الذي آمنني اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعا .

فإن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟

فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسُورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفرداً ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾(١)؛ لأن النكرة قد وُصِفَت بمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً ، نحو * مَا لَنَا إِلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا *(٢) أو مَعْنًى نحو « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لازِمَ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

الرابعة : أن يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾(٣)، وقول الشاعر :

٧٥ — * ... وَلَـكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

* * *

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد (القتال) .

٧٥ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلَـكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبه قوم منهم أبو عبيدة البكرى فى شرحه على الأمالى لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون — ومنهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » — إلى مجنون بنى عامر فى أبيات أولها قوله :

دَعَا المُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهى المخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة . =

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخِيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمُه لعدم المـانع .

***

فصل : وما عُلِم من مبتدأ أو خبر جاز حَذْفُهُ ، وقد يجب[1] .

= الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولـكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف «عين» مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر ــ وهو قوله « ملء عين »ــ على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ ــ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخيرــ لعاد الضمير الذى اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لايجوز ، لـكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه .

وذهب ابن جنى إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس فى البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات :جواز الحذف ، ووجوبهــ وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين ــ والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ فى ثلاثة مواضع :

الأول : فى جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى (وما أدراك ماهية ؟ نار حامية) =

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)(١)، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنِفٌ ، التقدير : فَعَمَلُه لنفسه ، وإساءته عليها ، وهو دَنِفٌ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ لمجرد مَدْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ باللهِ من إبليسَ عَدُوُّ المؤمنين » أو تَرَحُّمٍ نحو « مَرَرْتُ بعبدك المِسْكِينُ » أو بمصدر جىء به بَدَلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمْعٌ وَطَاعَةٌ » وقوله :

٧٦ — * فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا ؟ ! *

التقدير : أمْرِى حَنَانٌ ، وأمْرِى سَمْعٌ وَطَاعَةٌ .

= وقوله جلت كلمته (قل أؤنبئكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى (قالوا أساطير الأولين) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المثرى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم الكلبى ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَحْدَثُ عَهْدِى مِنْ أُمَيْمَةَ نَظْرَةٌ ... عَلَى جَانِبِ الْعَلْيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفُ =

. . . .

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا أَذُو نَسَبٍ . . . البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضَمَّ عَلَيْنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَضَايِقُ

وقد أنشده الزجاجى فى أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده « أذو زوجة أم ... » .

اللغة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس فى قوله تعالى : (وحنانا من لدنا) : « لا أدرى ما الحنان » ! وقال الفراء : هو فى الآية الكريمة الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبويك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه الهول وتكبده المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغيارى فيؤذوه « أذو نسب — إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التى يحتج بها إذا ما رآه أحد من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته ، وأنها خافت عليه صولة قومها ، فلقنته الجواب الذى يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « حنان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور متعلق بأتى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة أتى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الاستفهامية « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : أأنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحى » جار ومجرور متعلق بعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ الذى هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو «نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«بئس الرَّجُلُ عَمْرٌو» إذا قُدِّرَا خبرين، فإن كان مقدماً نحو «زَيْدٌ نعمَ الرجلُ» فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم «مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ»؟ أى: مذكورُكَ زَيْدٌ، وهذا أَوْلَى من تقدير سيبويه كلامُكَ زيد.

وقولهم «فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ» أى: فى ذمتى ميثاقٌ أو عَهْدٌ(١).

= يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا؛ لأنه من المصادر التى جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها: لكنهم ربما قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام، فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة فى هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب: أى كما أنها فى حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون فى حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوبا.

(١) بقى عليه بعض المواضع التى يحذف فيها المبتدأ وجوبا، ومن ذلك — فى بعض الوجوه — بعد «لاسيما» إذا رفع الاسم الواقع بعده، نحو «لاسيما زيد» فإن التقدير: لاسى الذى هو زيد، ففيه حذف المبتدأ وجوبا، إذ لم يجر الاستعمال بذكره، وفيه حذف صدر صلة الموصول التى لم تطل مع كون الموصول غير أى، ولتحقيق هذا الموضع تحقيقا وافيا نقول:

الاسم الواقع بعد «لاسيما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لاسيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما فى قول امرىء القيس:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة، فأما الجر فتخريجه على أحد وجهين أولهما: أن «لا» نافية للجنس، و«سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و«ما» زائدة، «ويوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير ولامثل يوم بدارة جلجل موجود، وثانيهما: أن تكون «سى» مضافا و«ما» نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، و«يوم» بدل من ما، وأما الرفع فتخريجه =

وأما حَذْفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ، ونحو (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)[1] أى : كذلك ، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد ، أى : عندى .

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففى مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْناً مُطْلَقاً والمبتدأ بعد « لولا »[2]، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون «لا» نافيه للجنس أيضا , و«سى» اسمها ، و «ما» نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سى» إليها، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء هو يوم بدارة جلجل موجود . والوجه الثانى : أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ،و«ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر «لا» محذوف , وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود ، وهذا اوجه هو الذى أردناه بكلامنا فى هذا الموضع . وأما النصب فتخريجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن « ما » نكرة غير موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سى» إليها ، و «يوما» مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بدارة جلجل، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نكرة غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها ، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازه كما أجازه فى النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب فى المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل النصب على التمييز .وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد «لاسيما» ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لاسيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام –من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ – =

لَأَكْرَمْتُكَ » أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كَوْناً مقيداً وجب ذكره إن فُقِدَ دليلُه ، كقولك « لولا زيد سَالَمَنَا ما سَلِمَ » وفى الحديث « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْـكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو «لولا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ» ومنه قول أبى العلاء المعرى :

٧٧ — * فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ *

= هو ما ذهب إليه جمهرة النحاة البصريين، واختلفوا فى خبره على الوجه الذى بينه المؤلف وفصلناه فى شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام فى بيت المعرى عندهم : لولا يمسكه الغمد يمسكه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، كما فى المثال الذى ذكره المؤلف ، وتقديره : لولا وجد زيد لأكرمتك ، والعجب من الكوفيين الذين يذهبون فى الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا المذهب فى لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها فى معنى انتفى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلا فى مباحث «لولا»

٧٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة العباسية ، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .

اللغة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وجفنه .

الإعراب : «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الرعب» فاعل «منه» جار ومجرور متعلق به «كل» مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و «عضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

. . . .

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء -التى هى ضمير عائد على السيف- مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يمسك » وفاعله ، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل ، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه ، كما ذكره المؤلف العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفى البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون « يمسك » فى تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف «أن» ارتفع الفعل كقولهم « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .

وحاصل القول فى هذه المسألة أن النحاة اختلفوا فى : هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا البتة ، بل يجب كونه كونا عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم : بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه ، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهى وجوب الحذف ، وذلك إن كان كونا عاما ، ووجوب الذكر ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف ، وجواز الأمرين ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف .

ومن مجىء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا مارواه البخارى =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وَأَوْجَبُوا جَعْلَ الكون الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مُسَالَمةُ زيد إيانا ، أى : موجودة ، وَلَحَّنُوا المعرى ، وقالوا : الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى[1].

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحاً فى القسم[2]، نحو « لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ »

فى باب الصائم يصبح جنبا من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبى هريرة « إنى ذاكرلك أمرا ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول الشاعر ، أنشده ابن مالك :

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

ومثله قول الآخر ، وأنشده ابن مالك أيضا :

لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ يَوْماً ، وَلاَ نَابَهُ وَهْنٌ وَلاَ حَذَرُ

ومثله قول أفلح بن يسار السندى :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

ومثله قول الزبير بن العوام فى أسماء بنت أبى بكر :

فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

(١) قال ابن أبى الربيع فى رواية الحديث على الوجه الذى يذكره النحاة فى هذه المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة فى ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حداثة قومك » « لولا أن قومك حديثة عهد بجاهلية » اهـ . وكل هذه الروايات يجرى على مذهب الجمهور ، فقد جعل الكون الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أى لولا حدثان قومك بكفر موجود .

(٢) المراد بكون المبتدأ صريحا فى القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل فى غير القسم أصلا ، أو أن يغلب استعماله فى القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل فى غير القسم إلا مع قرينة ، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله فى غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله فى غير القسم نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) وقولك : عهد الله يجب الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك فى هذا المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمُنُ اللهِ لأفْعَلَنَّ » أى : لعمرُكَ قَسَمِى ، وَأَيْمُنُ اللهِ يمينى ، فإن قلت : « عَهْدُ اللهِ لأفعَلَنَّ » جاز إثبات الخبر ، لعدم الصراحة فى القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز فى نحو « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » أن يقدر لَقَسَمِى عمرُكَ ؛ فيكون من حَذْف المبتدأ[1] .

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هى نَصٌّ فى المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت «زيد وعمرو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُه وذكره ، قال :

٧٨ — * وَكُلُّ امْرِىءٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ *

---

(١) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ماذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام. فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغيير غالبا، والأصل الثانى : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقى هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثانى اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَمَنَّوْا لِىَ الْمَوْتَ الَّذِى يَشْعَبُ الْفَتَى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتا آخر ، وهو قوله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِى وَيَنْوِى بَنُو أَبِى ... جَمِيعاً ، فَمَا هٰذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعثر على شىء من ذلك فيها . =

. . . .

= اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين وافترق وتباعد ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد افتراقهما فى الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الافتراق فى الذوات حاصل لا محالة «ما أنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبى» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبى قبيلته «يشعب الفتى» يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحبة .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنهم يضمرون له البغضاء، ويحملون له فى قلوبهم الإحنة والكراهية ، ويتمنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فما أنا وحدى الذى سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : «تمنوا» فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتمنى «الذى» اسم موصول نعت للموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفتى» مفعول به ليشعب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافيه ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله «وكل امرىء والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لامعدل للمتكلم عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فبين لى ضابط الواو التى تكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على . =

وَزَعَمَ الـكوفيون والأخفشُ أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر ، لأن معناه مع ضيعته .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَراً عاملا فى اسم مُفَسِّر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور(١)، نحو « ضَرْبِى زيداً قائماً » أو مضافاً

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التى هى نص فى معنى المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لاتفارقه ، وأن ما يعرفه طالب العلم لاينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملازم للمرء ، وإنما [illegible] مرة واحدة ، فالواو التى هى نص فى معنى المصاحبة والاقتران هى التى متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة كون طرفيها لاينفك أحدهما فى الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقانى فى بيت الشاهد : « اعلم أن الواو فى نحو هذا البيت لمجرد الجمع فى الحكم ، لا للمعية ، بل المعية فيه إنما هى من خصوص مادة الخبر ، والتى هى بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها فى إفادة المعية ؛ ولو قيل : كل امرىء والموت أى معه ، لم يكن صادقا » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر فى هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « ضربى زيدا قائما » لم يكن بين هذا الـكلام وبين قولك « ضربى زيدا وقت قيامه » فرق ، وشىء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على معنى فى ، والحال نفسه على معنى فى ، وشىء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف قيد ، فلما تشابه الحال والظرف فى هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا الحال هذا الحـكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعا للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، على خلاف بينهم فى تقدير الخبر ، وذهب قوم إلى أن الحال هى الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملا لما رأوا من وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحا لأن يقع خبرا عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير ، كما يغنى الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفا ، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان والصحيح ماذهب إليه سيبويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

للمَصْدَرِ المذكور ، نحو « أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً » أو إلى مُؤَوَّل بالمَصْدَرِ المذكور ، نحو « أخْطَبُ ما يَكُونُ الأميرُ قائماً » .

وخبرُ ذلك مُقَدَّرٌ بإذْ كانَ ، أو إذا كان، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم ، فيقدر فى « ضَرْبِي زيداً قائماً » ضَرْبُهُ قائماً ، ولا يجوز ضربى زيداً شديداً ، لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وَشَذَّ قولهم « حكمك مُسَمَّطاً »[1]، أى : حكمك لك مُثْبَتاً .

* * *

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه الميدانى فى مجمع الأمثال (١ / ١٤٣ طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ فى ١ / ٢١٢ بتحقيقنا) بالرفع، وقال فى شرحه «حكمك مسمط : أى مرسل جائز لا يعقب ، ويروى : خذ حكمك مسمطا ، أى مجوزاً نافذا ، والمرسل : الذى لا يرد » اهـ بحروفه ورواه أبو هلال العسكرى فى جمهرة الأمثال (١ / ٢٥١ بهامش مجمع الأمثال للميدانى) بالنصب ، وقال فى صدده : « حكمك مسمطا ، يراد به حكمك مرسلا : أى احتكم وخذ حكمك ، قال أبو بكر : خذ حكمك مسمطا ، أى سهلا ، وأظن أصله من قولك : سمطت الجدى ، إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسهل من السلخ . ويقال: [illegible] وسماط القوم : صفهم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة الميدانى أن الرواية التى وقعت له برفع « حكمك » على أنه مبتدأ ، وبرفع « مسمط » على أنه خبر ، وهذه الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكرى وما نقله عن أبى بكر أن الرواية التى وقعت له بنصب « حكمك » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب « مسمطا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية ثالثة ، ولعلها مركبة من هاتين الروايتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين ؛ أولهما : أن نصب الحال مع صلاحيته للاخبار به غير مستعمل فى كلامهم ، وثانيهما : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر .

فصل : وَالأَصَحُّ(١) جوازُ تَعَدُّدِ الخبر ، نحو « زيد شاعر كاتب » والمانعُ يَدَّعى تقديرَ « هو » للثانى ، أو أنَّهُ جامع للصفتين ، لا الإخبار بكل منهما .

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله :

٧٩ — يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

---

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد فى اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ومعنى تعدد الخبر فى اللفظ والمعنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر فى تكميل معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحدا فى اللفظ والمعنى أن يكون لفظه واحدا ومدلوله واحدا ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو «حلو حامض» ونحو « عسر يسر » أو « أعسر أيسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين الحلاوة والحموضة ، والثانى والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكلتا يديه ، لم يكن ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظا واحدا لكنه يدل على متعدد كالمثنى نحو « ولداك عالم وطبيب » وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو « أصدقاؤك مصرى وسورى وسودانى » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناظم حين مثل لتعدد الخبر لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد فى حد ذاته بقطع النظر عن كونه داخلا فى محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين نقد أمثلته التزم ما هو محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فافهم ذلك .

٧٩ — هذا بيت من المتقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكرى ، وقد بحثت ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال العينى فى شرح الشواهد عن هذا البيت : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » اهـ .

اللغة : « يداك » مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب « يد خيرها يرتجى » يروى فى مكان هذه العبارة « يد سيبها مرسل » والسيب — بفتح السين وسكون الياء — الجود والعطاء ، و «مرسل» أراد أنه يجرى بلا تكلف ولا مشقة ، والمقصود من=

. . . .

= هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطى عطاء سهلا لا يتكلفه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناح « وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلا بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأقران ، وبأنه نفاع لأحبائه وقاصدى معروفه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويدا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «خيرها» خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه «يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناظم فى شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبنى عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد فى اللفظ وإن كان فى المعنى متعددا ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه فى ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء فى جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدا فى اللفظ والمعنى جميعا ، وكان الخبر متعدداً فى اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، ويصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً فى اللفظ فقط كما فى قولهم « الرمان حلو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما — نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » — فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار على أن المراد من التعدد فى كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف فى جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما فى كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أكان مختلفا فيه أم =

لأن « يَدَاكَ » فى قوة مبتدأين لكل منهما خَبَرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُزٌّ ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما[1]، ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ)[2]؛ لأن الثانى تابع .

* * *

= لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد فى كل ماذكرنا قول الشاعر :

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُوداً ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

ومثله أيضاً قول نافع بن نفيع الفقعسى :

عَظُمَتْ رَوَادِفُهَا وَأَكْمَلَ خَلْقُهَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيبَـــةٌ وَنَجِيبُ

ومن هذا الضرب قول الأحوص :

بِنْتَانِ لاَ أَصْــبُو لِوَصْلِهِمَا عِرْسُ الْخَلِيـــلِ وَجَارَةُ الْجُنُبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « مز » أن المخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألست ترى أن المعنى أنه ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يجز أن يعطف أحد الخبرين فى هذه المسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسى فى أحد قوليه له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لايصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لايصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا فى مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لايصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لايجوز أن نجعل الثانى نعتاً للأول لأن فى ذلك وصف الشىء بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتاً للأول جائز ، على معنى أنه حلو فيه حموضة ، ولا يصح أن تجعل الثانى خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسْمَهَا ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خَبَرَهَا[1]، وهي ثلاثةُ أقسامٍ :

---

(١) يشترط فى الاسم الذى يراد إدخال كان عليه خمسة شروط :

الأول : ألا يكون مما يلزم تصدره . أى وقوعه فى صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسما لكان ، وكثير من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائى فى هذا البيت إلى أن « كان » ملغاة لاعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبعه فى هذا التخريج ابن الطراوة .

الشرط الثانى : ألا يكون ذلك الاسم فى حال ابتدائيته واجب الحذف ، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازما لعدم التصرف ، نعنى بذلك أن يكون ملازما للوقوع فى موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا مما لزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما لزم أن يقع مصدرا .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا » وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالا ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط فى خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل فى الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا =

أحدها : ما يعمل هذا العَمَلَ مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهى أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظَلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً)(١) .

الثانى : ما يعمله بشرط أن يتقدَّمه نفى أو نهى أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى يَزَالُ ، وبَرِحَ ، وفَتِئ ، وانْفَكَّ ، مثالُها بعد النفى (وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)(٢) ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)(٣) ، ومنه (تَاللهِ تَفْتَؤُ)(٤) ، وقوله :

٨٠ — * فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً *

= به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا فى نصبه ، فقال الكوفيون : نصبته على الحال تشبيها بالفعل القاصر فى نحو « ذهب زيد مسرعا » وقال الفراء : نصبته على أنه شبيه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يجىء ضميرا ويجىء معرفة ويجىء جامدا ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعد حالا ولا مشبها به ، لأن الأصل فى الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى *

وهذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهدا به فى باب الموصول (ش ٤٩) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به فى الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨) .

اللغة : « يمين الله » يروى مرفوعا ومنصوبا ، وستعرف وجه الروايتين فى إعراب البيت « أبرح قاعدا » أراد لا أبرح ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيبقى قاعداً معها يجتلى محاسنها ويتمتع بطلعتها « أوصالى » جمع وصل — =

. . . .

= بكسر الواو وسكون الصاد المهملة — وهو كل عظم ينفصل من الآخر ، قال ذو الرمة غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلاَلاً بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

المعنى : يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين فى سبيل ذلك بما يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمى ، أو على يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولهما : أن يكون أصل الكلام : بيمين الله ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم المجرور ، وهذا هو الذى يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيهما : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ، فالمحذوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح ديوان امرىء القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم «قطعوا» قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «رأسى» رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى : ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالى » الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » — وهو مضارع برح — عمل كان ، مع أنه ليس معه فى اللفظ حرف نفى ، بسبب أن حرف النفى مقدر قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ =

إذ الأصل لا تفتؤ ، ولا أبرح ، ومثالُها بعد النَّهْيِ قولُه :

٨١ — * صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ *

= ونظيره قول النابغة الذبياني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللهِ أفْعَلُ ، إنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُوراً يَمِينُكَ فَاجِرهْ

يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف «لا» النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعا كالآية الكريمة وبيت امرىء القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذا ، وذلك كما قال خداش بن زهير :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

وكقول خليفة بن براز :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أراد خداش « لا أبرح ما أدام الله قومى» وأراد خليفة « لاتنفك تسمع ماحييت » فحذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين الكريمتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعا له ، وذلك مثل قول الشاعر :

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلَى مَا يُورِثُ الحَمْدَ دَاعِياً أَوْ مُجِيبَا

فإن « قلما » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكماله :

صَاحِ شَمِّرْ ، وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ ، فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ

والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ومثالُها بعد الدعاء قولُه :

٨٢ — * وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ *

= المعنى : يا صاحبى اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسى « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » فى العمل لكونها مسبوقة بحرف النهى ، وهو شبه النفى ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شىء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفى .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلاَ يَا اسْلَمِى يَا دَارَ مَىَّ عَلَى الْبِلَى *

والبيت لذى الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله فى صاحبته مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى — على وزن رضى يرضى — أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته مى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدثان ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء ، وطلب ذلك لأنهما يستتبعان إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسلمى « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة =

. . . .

= المخاطبة فاعل « يا دار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدما « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخرا .

الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان :

الأول فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لايتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ذلك قول الشماخ :

يَقُولُونَ لِى : يَا احْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ
أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالَهَا

فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف . ومثله قول الأخطل :

أَلاَ يَا اسْلَمِى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى بَكْرٍ
وَلاَ زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

أراد : يا هند بنى بكر اسلمى . ومثله قول الآخر :

أَلاَ يَا اسْلَمِى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد : ألا ياذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج ــ إلخ ، ومثل ذلك فى كلامهم كثير جداً .

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال ــ إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى ، لأن دعاءك بحصول الشىء دليل على أنه غير حاصل فى وقت الدعاء ، وهذا معنى النفى ، هذا ماظهر لى ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدْتُ زال بماضى يَزَالُ احترازاً من زال ماضى يَزِيلُ ، فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول ، ومعناه مَازَ ، تقول : « زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْزِكَ » ومَصْدَرُه الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ، فإنه فعل تام قاصر ، ومعناه الانتقال ، ومنه (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ ، وَلَئِنْ زَالَتَا)[1] ، ومصدره الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ[2]، نحو (مَا دُمْتُ حَيًّا)[3]، أى : مُدَّةَ دَوَامِى حَيًّا[4]، وسميت « ما » هذه مصدرية

---

(١) من الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٢) قد وردت « دام » غير مسبوقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب ، وذلك فى قول الشاعر :

دُمْتَ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِراً عَلَى العِدَى فِى سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

وهذا البيت يحتاج إلى نظر ، لأنك لو قدرت « دام » تامة غير محتاجة إلى تقدم « ما » عليها ، وجعلت ضمير المخاطب فاعلا و « الحميد » حالا ورد عليك أن « الحميد » معرفة بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة فى المذهب البصرى المنصور ، وإن جعلت « دام » ناقصة ورد عليك أنه لم تتقدمها « ما » وهو شرط فى عملها فى الاسم والخبر . وإذا كان لامناص من ارتكاب أحد الأمرين فإننا نختار أن تكون « دام » فى هذا البيت تامة ، وندعى أن « أل » فى قوله « الحميد » ليست معرفة ، وإنما هى زائدة .

(٣) من الآية ٣١ من سورة مريم .

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة « ما » على الظرفية ، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية ، ولو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية ، أو لم تكن مذكورة فى الكلام لم تنصب « دام » الخبر ، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال ، نحو « دمت عزيزا » .

ولا يلزم من تقدم « ما » الظرفية المصدرية على دام أن تعمل فى الاسم والخبر ، من قبل أن تقدم « ما » هذه شرط لعملها ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، =

لأنها تُقَدَّر بالمَصْدَر ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدة .

* * *

فصل : وهذه الأفعال فى التصَرُّفِ ثلاثةُ أقسامٍ :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بحالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودام عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتُهَا ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و «دام » عند الأَقْدَمِينَ ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً[1] .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تامًّا ، وهو الباقى .

وللتصاريف فى هذين القسمين ما للماضى من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[2] ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً)[3] ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع فى أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى (خالدين فيها مادامت السموات والأرض) فلم يؤت معها باسم منصوب أصلا ؟ واعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهى مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن ؛ الأول : أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، والثانى : أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقوله : مدة دوامى حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا فى هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكنا بذلك جائرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ — * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ *

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ ... ...

---

٨٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى *

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، وينبه ذكره في عشيرته ، ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بساد « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضا بساد ، وقوم مضاف وضمير الغائب العائد على الفتى وإن تأخر لفظا مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ، فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله « إياه » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد تبينت اسمه وخبره في إعراب البيت .

٨٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكماله :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

والبيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجداً » مساعداً

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وهو مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

وقوله :

٨٥ — قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ ... ...

* * *

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى «منجدا» مفعول ثان لتلفى ، وقال العينى : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه فى إعراب البيت .

٨٥ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكماله هكذا :

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

وهذا البيت مستهل كلمة للحسين بن مطير بن مكمل ، مولى بنى أسد بن خزيمة ، وهو من مخضرمى الدولتين، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان شاعرا راجزا، مقدما فى الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا)

اللغة : « قضى الله » حكم وقدر ، أو هيأ الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة يختلفون فى وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء فقلبت الواو همزة كما قلبت فى «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور « حتى يغمض الجفن مغمض» يغمض : مضارع أغمض، وتقول: أغمض فلان عين فلان ، =

. . . .

= إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومغمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به — رغم ما تصنعينه معى من الهجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة — إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : «قضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن المشددة ، واسمه ضمير شأن محذوف «لست» لبس : فعل ماض ناقص . وتاء المتكلم اسمه «زائلا» خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبة مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة «حتى» حرف غاية وجر «يغمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى «الجفن» مفعول به ليغمض «مغمض» فاعل يغمض ، وأن المضمرة مع معمولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إلى إغماض مغمض الجفن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر . أما اسم الفاعل فهو قوله «زائلا» وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله فى اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف فى هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها «أن» المخففة من الثقيلة ، وثانيها «ليس» وثالثها «زائلا» الذى هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يعسر عليك — بعد الذى قررناه فى إعراب البيت — أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولى كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتفطن والله سبحانه المسئول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوسُّطُ أخبارِهِنَّ جائزٌ[١] ، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في ليسَ ، ولابن مُعْطٍ في دام ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)[٢] ، وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ)[٣] بنصب البر ، وقال الشاعر :

٨٦ — لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ . . . .

---

(١) لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن يكون الاسم محصورا في الخبر — نحو قول الله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر بأن يكونا معربين تقديرا نحو قولك «كان موسى فتاك» ، أو يكونا مبنيين نحو قولك «كان هؤلاء من يجادلونك» .

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين الأول: أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك « ليس قائما إلا زيد » ومنه قوله تعالى (وما كان حجتهم إلا أن قالوا) بنصب (حجتهم) على أنه خبر كان ، واسمها المصدر المنسبك من (أن قالوا) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيره عنه ، وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع (البر) على أنه اسم ليس ، وعلل ذلك بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يترجح جعله اسما .

٨٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكماله :

لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ =

. . . .

= والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة — على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذدكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر ، فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على مثال ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيب فيها العيش ، ما دام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية «دامت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله «مادامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام ، وهو قوله «منغصة» على اسمها ، وهو قوله «لذاته» .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة رداً على ابن معط ، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار» بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه . =

إلا أن يَمْنَعَ مانعٌ ، نحو (وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً)[١].

***

فصل : وتقديمُ أخبارهن جائز ، بدليل (أَهٰؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)[٢] (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)[٣]، إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فإن قوله « حافظ سرى » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سرى » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سرى ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، والمانع هنا من توسط الخبر القصر بإلا على ماتقدم لنا بيانه فى ص٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية فى جهة الاستدلال فقط ، لافى موطنه ، قول الله تعالى : (تبرأنا إليك ما كانوا إيانا يعبدون) من الآيه ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتى قبلها أن قوله سبحانه « إياكم » و « أنفسهم » معمولان لخبر كان ، وقد تقدما عليها ، وقد علمت أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه، من قبل أن الأصل فى المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر فى مكان ما من الكلام كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع فى هذا الموضع ، وقد استدل بهذا الدليل ابن مالك فى شرح التسهيل ، وعلله بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسى ، وتلميذه أبو الفتح ابن جنى ، وانظر البحث التالى لهذا الكلام .

البصريين ، قاسُوهَا على عسى ، واحتجَّ المجيزُ بنحو قوله تعالى : (ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)[1] ، وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتَّسَعُ فيه ،

---

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدل بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذى هو قوله (مصروفا) وقد تقدم هذا المعمول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لايتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه .

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجيزوا تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون فى ضرب ضمير وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .

الموضع الثانى : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً ، لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون: « إن عندك زيدا جالس » وسيذكر ذلك المؤلف فى إن وأخواتها .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن ، نحو «لم أضرب ، ولن أضرب» لم يجيزوا تقديمه على النفى ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب ، وعمراً لن أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لأما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

والوجه الثانى — وهو الذى أشار إليه المؤلف — أنا على فرض تسليم ما منعناه فى الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف فى الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول ، فافهم ذلك . =

وإذا نفى الفعل بما جاز تَوَسُّطُ الخبر بين النافى والمنفى(١) مطلقاً ، نحو « ما قائماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين وَالفرَّاء ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالَ وأخواتها ؛ لأن نَفْيَهَا إيجابٌ ، وَعَمَّمَ الفرَّاء المنعَ فى حروف النفى(٢)، ويردُّهُ قولُه :

٨٧ — * عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ *

***

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هـذه الآية تحتمل وجوها أخر من الإعراب ، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلا ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ وهو مبنى على الفتح فى محل رفع ، وإنما بنى لأنه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفا) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو (يوم يأتيهم).

(١) المراد بإطلاق النفى هنا أن يشمل ما يكون النفى شرطا لعمله كزال وما لا يكون النفى شرطا لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن الفراء ذهب إلى أن « ما » و «لا» و « إن » و«لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفى ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفى وهو « ما » وذهب المحقق الرضى إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ *

وهذا البيت من كلام المعلوط القريعى .

اللغة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتى به « ما » هى ههنا الظرفية التى تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنه وتقادم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيرا كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

. . . .

= الإعراب : « رج » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفتى » مفعول به لرج « الخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظا بما النافية « رأيته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفتى مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتى آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتى أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لايزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر لايزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لايزال يزيد » حيث قدم ، خبر لايزال ، على لايزال نفسها ، أما خبر لايزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ماقد تبين لك فى إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لايزال كان ذلك دليلا على صحة تقدم الخبر نفسه على لايزال ؛ لأن الأصل فى المعمول أن يقع بعد عامله .

وفى هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف ــ أى حرف من حروف النفى ــ لايجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، وممن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح مايرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِى فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر فى هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هائما » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه فى كلامنا السابق فى التعليق على الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (ارجع إلى الوجه الأول فى ص ٢٤٥ السابقة) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يَلِيَ هذه الأفعالَ معمولُ خَبَرِهَا إن كان ظرفاً او مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو فى المسجد ، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً »(١) ، فإن لم يكن أحَدَهُمَا فجمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً(٢) ، وَفَصَّلَ ابن السرَّاج والفارسيُّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّمَ الخبر معه ، نحو « كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ » وَمَنَعُوه إن تقدم وحده ، نحو « كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله :

٨٨ — * بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا *

---

(١) مما جاء من ذلك فى أفصح كلام وأعربه قوله تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) فإن (له) جار ومجرور متعلق بقوله (كفوا) إذ معناه مكافىء ، وقد ولى (يكن) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقا ، ويؤيد ابن السراج والفارسى وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أن (كفوا) الذى هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذى هو أحد مع أن (له)الذى هو معمول الخبر قد ولى يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذى هو موضع الكلام فى هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن منشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولا للعامل الأصلى الذى هو هنا كان ؟ فالذى يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لايعتبر معمولا للعامل الأصلى ، ولهذا حكموا بأنه لايجوز أن يلى كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبى من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذى هو كان والمعمول الذى هو الاسم والخبر بالأجنبى الذى هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولا للعامل الأصلى ، فلهذا أجازوا أن يلى كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبيا ، فلم يلزم المحظور المذكور .

٨٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ * =

. . . .

= والبيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا   يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به المثل فى السرى فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميدانى (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع . ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال بهامش الميدانى (٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبى والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة فجار يشبهون القنافذ فى سيرهم بالليل طلبا للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب فى ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «حول» ظرف متعلق بهداجون، وهو مضاف وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسميا ، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو «عود» وستعرف ما فيه ، وقوله «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل =

. . . .

= والفاعل فى محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان ـ وهو « إياهم » ـ على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان ، ولهم فى البيت عدة توجيهات :

أحدها ـ وهو الثانى فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للناظم ـ أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة «عودا» خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .

والتوجيه الثانى ـ وهو الأول فى كلام المؤلف ـ أن «ما» اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة ، والعائد ـ على هذا التوجيه والذى قبله ـ محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين فى قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتى (٨٩) :

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن فى هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ =

وَخُرِّجَ على زيادة كان ، أو إضمار الاسم : مُرَاداً به الشأن ، أو راجعاً إلى ما ، وعليهنّ فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا متعين فى قوله :

٨٩ — * بَانَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً *

لظهور نَصْبِ الخبَرِ .

* * *

= فإن قوله الشيب : اسم كان ، ومغريا : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى : مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا يحتمل شيئا مما سبق ذكره من التخريجات .

لكن خرج هذين البيتين جماعة من العلماء على أن كلمة « فؤادى » فى أولهما و« سلمى » فى ثانيهما منادى بحرف نداء محذوف ، ويكون الشاعر قد حذف مفعول « سالبة » فى البيت الأول ، ومفعول «مغريا» فى البيت الثانى ، وأصل الكلام على هذا : بانت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وهو تخريج ظاهر التكلف ، وقد ذكرناه فى شرح الشاهد ٨٩

٨٩ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به ، وقد ذكرناه فى أثناء شرح الشاهد السابق .

اللغة : « ذات الخال » أى صاحبة الخال ، والخال : شامة سوداء فى البدن ، وقيل : نكتة سوداء فيه ، وفى التهذيب : بثرة فى الوجه تضرب إلى السواد « سالبة » اسم فاعل من سلب الشىء — من باب نصر — إذا أخذه خلسة «حم» بالبناء للمجهول — قدر وهيىء .

المعنى : يصف أن امرأة موصوفة بالجمال ، قد استولت بجمالها على قلبه ، واستلبته منه ، ثم بين أنه لن يستطيع الحياة بعد ذلك ، وأنه إذا بقى حيا كان ذلك من عجائب الأمور . =

. . . .

= الإعراب : «باتت» بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذات» اسم بات مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الخال» مضاف إليه «سالبة» خبر بات «فالعيش» الفاء حرف تفريع ، العيش : مبتدأ «إن» حرف شرط «حم» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق بحم «عيش» نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله «عيش» خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله «باتت » وأما خبره فهو قوله «سالبة» وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت فى إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وبهذا البيت ونحوه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى فى هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم ــ وذكره المؤلف تبعا له ، وذكرناه نحن فى توجيه البيت السابق ــ من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك ــ كما قال المؤلف ــ لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايعين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر فى هذا البيت تأويلا يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولا به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وتقدير الكلام . باتت يافؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه فى شرح الشاهد ٨٨ .

=

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامّة ، أى مستغنية بمرفوعها[1]، نحو (وَإِنْ

= ومثل ماذكرنا فى هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجرى فى قول الآخر .

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

تقديره عند الكوفيين : لئن كان الشيب مغريا سلمى بالصد ، وعند المؤولين . لئن كان ياسلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .

(١) هذ الذى ذكره المؤلف -من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه، والناقص هو الذى لم يكتف بالمرفوع، بل احتاج إلى المنصوب ـ هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا لسيبويه ولجمهرة النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعا كـكل الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لاتدل على الحدث.وإنما جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه عشرة نكتفى هنا بذكر خمسة،منها ، الأول : أن تسميتها أفعالا يتحتم معها أن نقطع بدلالتها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيدمسافرا كان معناه زيد مسافر غداً ، ونحن نثبت لها معانى مختلفة؛ فكانت أفعالا البتة ،الثالث :أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة ، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا » وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى الكلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى (إلا أن تكونا ملكين) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يجىء منها اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يجىء من بعضها واستدللتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى البَشَاشَةَ كَائِنًا
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)(١)، أى : وإن حَصَلَ ذو عُسْرَة (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)(٢)، أى : حين تَدْخُلُونَ فى المَسَاء وحين تَدْخُلُونَ فى الصَّـــبَاح (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ)(٣)، أى : ما بَقِيَتْ ، وقوله :

٩٠ — * وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

---

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٧و١٠٨ من سورة هود

٩٠ — هذا صدر ثانى بيتين من المتقارب ، وهما من كلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، والبيت بكماله مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَبَاتَ الخَلِىُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ

اللغة : «الإثمد» ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة — وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بادى بفتح الهمزةأوضمها، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيهالإتمد — بالتاء المثناة بدل المثلثة « الخلى »الرجل الذى خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالـكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بثر يكون فى جفن العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والخليون هاجعون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولـكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات «وباتت» الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت ، مرفوع بالضمة الظاهرة=

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظِلُّهُ، و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فى الضُّحَى .

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلزِمَتِ النَّقْصَ ، وهى : فتىء ، وزال ، وليس .

* * *

فصل : تختصُّ « كان » بأُمُورٍ ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :

أحدهما : كونُهَا بلفظ الماضى ، وَشَذَّ قول أم عَقِيلٍ :

٩١ — * أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ *

= « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، وليلة مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «العائر» مضاف إليه « الأرمد» صفة لذى العائر .

الشاهد فيه : قوله « وبات ، وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى المبيت ، ويقال فيه : بات يبيت ويبات بيتوتة ، وقال ابن كيسان: « يجوز أن يجرى بات مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اه .وليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، ولكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ،ويستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف — لأم عقيل ابن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي الْمُلَفَّفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
* يُعْطِى رِجَالَ الْحَىِّ أَوْ يُنِيلُ * =

. . . .

= اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا ، إذا هاجت « شمأل » هى ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة «ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ، لأن الماضى لما كان مبنيا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء فى المبتدأ فى نحو « بحسبك درهم » وفى خبر ليس فى نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) ونحو ذلك ، فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لاتزاد إلا شذوذا ، هـذا إيضاح كلام المؤلف وتخريج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذا فى هذا البيت هو قول ابن الناظم وابن هشام، وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان فى ذلك لابن السيد وأبى البقاء ، ومما جعلاه من زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع صفة لسبيئة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و «مزاجها عسل وماء» مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبرها . وكذلك بيت =

والثانى : كونها بين شيئين متلازمين لَيْسَا جاراً ومجروراً ، نحو[1] «ما كان أَحْسَنَ زيداً» ، وقول بعضهم : «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ» وَشَذَّ قوله :

٩٢ — * عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ *

= الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائدة ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة «كان» بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِلّٰهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَدْهَى مُصِيبَةً ... أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

ونحو قول امرىء القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفاً ... غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلَا

٩٢ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

وأنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه .

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة : «سراة» جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و «تسامى» أصله تتسامى بتاءين فحذف إحداهما «المسومة» الخيل التى جعلت لها علامة ثم تركت فى المرعى ليراها من تحدثه نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة =

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ — * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ *

لرفعها الضميرَ ، خِلافًا لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والخيل ونحوهما « العراب » هى خلاف البراذين والبخاتى ، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ *

والمطهمة : البارعة التامة فى كل شىء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراة بنى أبى بكر — إلخ » فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر ليركبون الخيول العربية التى جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جياد بنى أبى بكر — إلخ » فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها .

الإعراب : « جياد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلى « العراب » نعت للمسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ *

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (١/١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا « إذا » =

. . . .

= ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة «إذا» إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة ــ هكذا قال قائلون ، ونفاه المؤلف ، وستعرف ما فيه ــ « كرام » صفة لجيران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة فى قوله « وجيران لنا كانوا كرام » أن الكلام على زيادة « كانوا » بين الصفة وهى قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » . وممن ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، ولكن ذكر المؤلف فى هذا الكتاب أن من شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزاد مع اسمها ، وأنكر زيادتها فى هذا البيت .

والمؤلف ــ رضى الله تعالى عنه ــ تابع فى هذا الكلام لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان فى هذا البيت بناء على زعمه أنها إنما تزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ،وغاية ما فى الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر صفة لجيران ، وكرام : صفة ثانية ، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لاضعف فيه لوروده فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) .

والذى ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة فى نحو قولك « زيد قائم ظننت » ونحو قولك « زيد ظننت قائم » ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها عدول عما هو الأصل إلى شىء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر : * وجيران لنا كانوا كرام * » اهـ .

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

ومنها : أنها تُحْذَفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أَوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأكثر — : أن تُحْذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إنْ » و « لَوِ » الشرطيتين .

مثالُ « إنْ » قولُكَ « سِرْ مُسْرِعاً إنْ رَاكِباً وَإنْ مَاشِياً » وقولُه :

٩٤ — * إنْ ظَالِماً أَبَداً وَإنْ مَظْلُوماً *

---

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا *

والبيت رابع خمسة أبيات للنابغة الذبياني يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعير النابغة ، والبيت من شواهد شيخ النحاة سيبويه (١/١٣٢) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤) .

اللغة : « حدبت » عطفت وأشفقت ، وحدبت المرأة : أشبلت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون القبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة ، وليس بذاك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاعة ثم من عذرة ، وكان النابغة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، فحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون علي ، وينصرونني على من أعاديه ، ويأخذون بيدي ، ويعينونني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لاتطمع في النيل مني لأن قومي لايسلمونني .

الإعراب : « حدبت » حدب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم » « ظالما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ماسبق ، وجواب =

وقولُهم : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »(١)، أى : إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْراً » بتقدير : إِنْ كان فى عملهم خير فَيُجْزَوْنَ خيراً ، ويجوز نصبهما

=الشرط فى الموضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير: إن كنت ظالما فقد حدبوا على ، وإن كنت مظلوما فقد حدبوا على ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما » وقوله « إن مظلوما » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الموضعين .

ومثل هذا البيت قول ليلى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣٢) أيضاً :

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِماً أَبَداً وَإِنْ مَظْلُوماَ

وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيبويه الموضع المذكور :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِراً لِى وَإِنْ تَارِكَا

ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » .

انْطِقْ بِحَقٍّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجاً إِحَنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلاَّبٌ وَإِنْ غُلِبَا

التقدير فى بيت ليلى : لاتقربن هؤلاء القوم إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما ، لأنك إن كنت ظالما فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوما فلن تقوى على الانتصاف منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهود إن كان الحاكم عاذراً لى وإن كان تاركا للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجا إحنا ، وقد حذف فى كل بيت من ثلاثة الأبيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب التمنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى الله عليه وسلم « لايتمنى أحدكم الموت ، إما محسنا فلعله يزداد ، وإما مسيئاً فلعله يستعتب » قال ابن مالك فى تخريجه « أصله إما يكون محسنا ، وإما يكون مسيئاً ، فحذف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أرْجَحها ، والثانى أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .

ومثالُ لو « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ »[1]، وقوله :

٩٥ — * لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً *

---

(١) هذه قطعة من حديث نبوى رواه البخارى فى صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبى صلى الله عليه وسلم، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ماعندك ؟ فقال : ما عندى شىء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد ، ولـكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شىء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شىء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم مجلسه قام ، فرآه النبى صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ملـكتـكها بما معك من القرآن .

٩٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « بغى » ظلم ومجاوزة للحد ، وقال الراغب الإصفهانى « البغى طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتحرى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الـكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الـكيفية ، يقال: بغيت الشىء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الذميم ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنودا وأعوانا بعدد الرمل والحصى والتراب .

=

وتقولُ: «ألاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عندنا تَمْرٌ.
وَقَلَّ الْحَذْفُ المذكور بدون إنْ ولَوْ، كقوله :

٩٦ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلاَئِهَا *

قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُ أن كَانَتْ شَوْلاً .

= الإعراب ، « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بغى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغى ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هى شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغى ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « بها » جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بعن ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح فى إعراب البيت .

ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ ... نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيَا

٩٦ — هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلائها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها . =

الثانى : أن تُحْذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضَعُفَ « وَلَوْ تَمْرٌ ، وَإِنْ خَيْرٌ » فى الوجهين .

الثالث : أن تُحْذَفَ وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أنِ » المصدرية فى مثل « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلقا ، ثم قُدِّمَت اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت « كان » لذلك فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، ثم أُدْغمت النون فى الميم للتقارب ، وعليه قوله :

= الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلا « شولا » خبر لـكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلائها » إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هـذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلائها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما سبق. هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه شيخ النحاة .

وفى الـكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيها ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الـكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) .

٩٧ — * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *

أى : لأنْ كُنْتَ ذَا نَفَر فَخَرْتَ ، ثم حُذِف متعلَّق الجارّ .

---

٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف — بزنة غراب — شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة . وندبة — بضم النون أو فتحها — أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلىء بسببهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه فى السنة الشديدة المجدبة ، قال حمزة الإصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى الغنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : ياأبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معتزا بجماعتك فإن قومى موفورون كثيرو العدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجدب ، ولم تنل منهم الأزمات .

الإعراب : « أبا » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هى عبارة عن أن المصدرية المدغمة فى « ما » الزائدة النائبة عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها فى نون « أن » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله ذا نفر ، وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف =

وَقَلَّ بدونها ، كقوله :

٩٨ — * أَزْمَانَ قَوْمِى وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِى *

قال سيبويه : أراد أزمانَ كانَ قَوْمِى.

= فانفصل الضمير الذى كان متصلا بكان، لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد ،

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلَأُ ما تَأْتِى وَمَا تَذَرُ

٩٨ ـ هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٤) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعى ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموى ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا فى مقتل عثمان ، ولا فيما تلاه من الفتن ، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بنى أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (ص ١٧٢ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّى حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ لاَ أَكْذِبُ الْيَوْمَ الْخَلِيفَةَ قِيلاَ
مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَافِداً يَوْماً أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلاَ
مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمٰنِ ، لاَ مِنْ حِيلَتِي إِنِّى أُعِدُّ لَهُ عَلَىَّ فُضُولاَ

اللغة: «يمين برة» هى الصادقة التى يبر صاحبها بها ، وضدها اليمين الفاجرة «قيلا» وهو القول ، وأصله منقول من الفعل المبنى للمجهول « آل أبى خبيب » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير ، كنى بابنه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع =

. . . .

= زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها، وكان يتخذ للجرى الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « تميلا » مصدر ميمى كالميلان فى المعنى ، ويراد بهما الانحراف .

الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد فى البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومى » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان الناقصة محذوفة ،وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «والجماعة» الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومى إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة «لزم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى « الرحالة » مفعول به للزم «أن» حرف مصدرى ونصب «تميل» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « تميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يستشهدون بالقطعة التى ذكرها المؤلف على شيئين .

أولهما : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينتصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيبويه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ، فحملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومى كان معناه أزمان كان قومى ، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما » وهذا الذى من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت فى هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تكلف سيبويه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحْذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا ، وذلك بعد « إنْ » في قولهم « افْعَلْ هٰذَا إِمَّا لاَ » أي : إن كنت لا تفعل غيره ، فما عِوَضٌ ، ولا النافيةُ للخبرِ .

* * *

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضميرِ نَصْبٍ ، ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)(١) ،

=لا لفظا ولا تقديرا وهذا مما لا يجوز عندهم ، والثاني : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا تجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الراجز :

أَزْمَانَ أَبْدَتْ وَاضِحاً مُفَلَّجَا أَغَرَّ بَرَّاقاً وَطَرْفاً أَدْعَجَا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليمة بسر ، كل ذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أي يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليمة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمعي :

فَإِنْ يَكُ هٰذَا عَهْدَ رَبًّا وَأَهْلِهَا فَهٰذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتِ

ومثله قول ضابئ بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرًّا بِهِ الْمَاءَ الزُّلاَلاَ

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلاَّ نَبْأَةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ فَقُلْنَا قَطَاةٌ رِيعَ أَمْ رِيعَ أَجْدَلُ =

بخلاف (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ)[1] (وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ)[2] لانتفاء الجزم (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ)[3] لأن جزمه بحذف النون ، ونحو « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ »[4] لاتصاله بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)[5] لاتصاله بالساكن ، وَخَالَفَ فى هذا يونسُ ، فأجاز الحذفَ ، تمسكا بنحو قوله :

٩٩ — * فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً *

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأُبْرَحُ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسَامًا كَهَا الإِنْسُ يَفْعَلُ

وقوله « إنساما كها الإنس يفعل » أى ما يفعل الإنس مثلها .

(١) من الآية ١٣٥ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة يونس

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف

(٤) هذا جزء من حديث نبوى يقوله النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن صياد ، وكان عمر قد حسبه المسيح الدجال (وانظر ص ١٠٢ و ١٠٣).

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ *

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدى .

اللغة : « المرآة » بكسر الميم وسكون الراء المهملة — معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية « أبدت » أظهرت « وسامة » بفتح الواو والسين المهملة — جمالا وبهاء منظر ، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم — على مثال ظرف فهو ظريف — « ضيغم » أسد ، وأصل اشتقاقه من الضغم ، وهو العض ، فالياء زائدة للالحاق بجعفر .

المعنى : كان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله ، فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوها فوق الإعجاب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تك » =

. . . .

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرآة » اسم تكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرآة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط « فقد » الفاء داخلة على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « المرآة » فاعل أبدت « جبهة » مفعول به لأبدت ، وجبهة مضاف و « ضيغم » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « لم تك المرآة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم بالسكون ، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من « المرآة » ، لأن الألف ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضروره الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه بقراءة من قرأ (لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب) وبيت الشاهد الذى تقدم ذكره ، وبقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ ... رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ، ولكنه يجيء في مكان الاضطرار وهو الشعر ، وسنذكر في شرح البيت التالى علة ماذهب إليه الجمهور ، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين الحذف والذكر في بيت واحد عبيد انسلامى ، وقيل: مضرس بن ربعى ، وقيل : محمد ابن عبد الله الأزدى ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكُ تَعْفُو يُعْفَ عَنْكَ ، وَإِنْ تَكُنْ ... تُقَارِعُ بِالْأُخْرَى تُصِبْكَ الْقَوَارِعُ =

وَحَمَلَه الجماعةُ على الضرورة ، كقوله :

١٠٠ — * وَلَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ *

* * *

= وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات فى بيتين متتابعين حطائط البربوعى — وقيل حاتم ، وقيل معن بن أوس — وذلك قوله :

ذَرِينِي يَكُنْ مَالِي لِعِرْضِيَ جُنَّةً يَقِي المَالُ عِرْضِي دُونَ أنْ يَتَبَدَّدَا
دَرِينِي أكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلاَ يَكُنْ لِيَ المَالُ رَبًّا تَحْمَدِي غِبَّهُ غَدَا

١٠٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ *

والبيت من كلة للنجاشى الحارثى — واسمه قيس بن عمرو بن مالك — وقد رواها الشريف ابن الشجرى فى حماسته ، والشريف المرتضى فى أماليه ، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده فى وصف ذئب ، وهاك هذه الأبيات :

وَمَاء كَلَوْنِ الْغِسْلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَلِيلٌ بِهِ الأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحْلِ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذِّئْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلاَ مِنْ كُلِّ مَاء وَمِنْ أهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذِئْبُ ، هَلْ لَكَ فِي فَتًى يُوَاسِي بِلاَ مَنٍّ عَلَيْكَ وَلاَ بُخْلِ؟
فَقَالَ : هَدَاكَ اللهُ لِلرُّشْدِ ! إنَّمَا دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبُعٌ مِثْلِي
فَلَسْتُ بِآتِيهِ ... ... البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضَ ، إنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صِغْوِهِ فَضْلُ الْقَلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين وسكون السين — ما يغسل به من سدر وخطمى وأشنان ونحوها ، يريد أن الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة جرائره وجناياته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله فى قوله تعالى (عليكم أنفسكم) « صغوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها — الجانب =

. . . .

= السائل منه » وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملته « السجل » بفتح السين وسكون الجيم – الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب فى سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك فى أخ – يعنى نفسه – يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن يبخل بحاجتك منه ؟ فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شىء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخاتهم ، ولست بآت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه ، ولكن إن كان فى الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاسقنى منه — إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به «ولاك» الواو للاستئناف ، لاك : حرف استدراك « اسقنى » اسق : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «إن» حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ولاك اسقنى» حيث حذف نون « لكن » مع كونها لوذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين فى « اسقنى » فهى متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما فى البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة =

فصل : فى ما ولا ولات وإنِ المُعْمَلاَتِ عَمَلَ لَيْسَ تشبيهاً بها(١)

= العارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهى ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون فى نفسها وشبهها بأحرف المدواللين التى تحذف فى الجزم .

ويونس لا يعتد بهذا التحرك العارض بسبب التقاء الساكنين ، ويزعم أن الحركة التى يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هى الحركه الأصيلة خاصة .

والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور فى أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولا ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم (ص ٢٥) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملا ، فكيف عمل هذان الحرفان فى الاسم الرفع والنصب ؟

فالجواب عن هذا أن الذين أعملوهما من العرب وجدوا فيهما شبها من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوهما عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التى قررها المؤلف وشرحناها فى الموضع الذى دللناك عليه .

فإن قال قائل : ففيم أشبهت « ما » ليس ؟

فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » فى ثلاثة أمور :

أحدها : أنها تدل على النفى كما أن ليس تدل على النفى ، وليس الأمر قاصرا على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفى ، فإن « ما » تدل على النفى فى الحال كما أن « ليس » تدل على النفى فى الحال .

الثانى : أنا وجدنا « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .

الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما فى قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) وكما فى قول الشاعر :

* لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ *

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما فى قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوى عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياسا فى اللغة ، وقد علمنا أن القياس فى اللغة ممتنع . =

أما « ما » فأَعْمَلَهَا الحجازيُّونَ ، وَبِلُغَتِهِم جاء التنزيل ، قالَ اللهُ تعالى : (مَا هٰذَا بَشَراً)[1] (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[2]، ولإعمالهم إياها أربعةُ شروطٍ[3]:

أحدها : أن لا يقترن اسْمُهَا بإِنِ الزائدة ، كقوله :

١٠١ — * بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ *

= فإنا نقول فى الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذى حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس ، فتلمسنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .

ثم إن لنا أن نقول : إن القياس فى اللغة إنما يمتنع فى مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا ما باسم مالعلة تقتضى هذه التسمية، فنجد هذه العلة موجودة فى شىء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما فى الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة

(٣) اختلف النحاة فى هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت فى الاسم الرفع وعملت فى الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت فى الاسم الرفع ، وأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ماذهب إليه البصريون .

١٠١ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلاَ صَرِيفٌ ، وَلَـكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال مخففة — حى من يربوع « صريف » بالصاد المهملة مفتوحة — الفضة « الخزف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين — ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار فخارا ، وبائعه خزاف .

المعنى : هجا بنى غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من أشراف الناس ، ولا ممن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن يدانيهم ؛ وجعل الخزف مثلا لرذال الناس وحثالتهم . =

. . . .

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة» مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهى التى حكاها المؤلف المحقق ههنا، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .

وأما الرواية الثانية ـ وهى رواية النصب ـ فهى رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن «إن» الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل «ما» بزيادة «إن» بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التى حكاها يعقوب لا نسلم أن «إن» الواقعة بعدها زائدة ،ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالنفى التى عملت «ما» لدلالتها عليه باق ، بخلاف مالو جعلت «إن» نافية لنفى «ما» فإن الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا ؛ لأن نفى النفى إيجاب . فيزول حينئذ سبب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إفادة النفى .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل «ما» إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟

فالجواب أن «ما» عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه فى موقعه الطبيعى . فلم يتقدم المعمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملا ضعيفا لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إهمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت فى عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملا ضعيفا . =

وأما رواية يعقوب «ذَهَبًا» بالنصب فتُخَرَّجُ على أنَّ إنْ نافيةٌ مُؤَكِّدَةٌ لما ، لا زائدة .

الثانى : أن لا ينتقض نَفْيُ خبرها بإلاَّ[1]، فلذلك وجب الرفع فى (وَمَا أَمْرُنَا إلاَّ وَاحِدَةٌ)[2] (وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ)[3]، فأما قوله :

١٠٢ – وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبًا

= السبب الثانى: أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالمحمول عليه ضعيف فى بابه، فلزم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا نفسه هو السر فى أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك واضح مما قررناه فى السبب الأول .

(١) اختلف النحاة فى هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفى خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفا ، نحو «ما زيد إلا قائما» ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو «مازيد إلا أسدا»

وكلام المؤلف صريح فى أنه لو كان انتقاض نفى الخبر بغير إلا لم يبطل عمل «ما» فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقى العمل ، فنصبت « غير » فى المثال الأول لفظا ، ونصبت «سوى» فى المثال الثانى تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٢ – هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جنى هذا البيت ، ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحثت طويلا عنه فلم أعثر له عن نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « منجنون » هى الدولاب التى يستقى عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون أداة السانية التى تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث «معذبا» هو اسم مفعول من=

. . . .

= التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل فى منجنون ، على اختلاف التخريج الذى ستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف و «الحاجات» مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لاعمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف مافيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله «وما صاحب الحاجات إلا معذبا» فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية فى الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، وتبعه الشلوبين على ذلك ، زعما أن انتقاض نفى خبر ما بإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه .

والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم فى تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالمنصوب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثانى : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فمن باب « مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً »[1]، أي : إلاَّ يَسِيرُ سَيْراً ، والتقدير : إلاَّ يدور دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ ، وَإلاَّ يُعَذّبُ مُعَذّباً ، أي : تعذيباً .

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » في نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ » أو « لَكِنْ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجز نصبه بالعَطْفِ لأنه مُوجَبٌ .

---

(١) يريد المؤلف أن المنصوب في البيت من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « مازيد إلا سيراً » فإن « سيراً » في هذا المثال مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيراً ، والفعل المحذوف مع فاعله المستتر فيه جملة في محل رفع خبر المبتدأ ، ونصب « سيرا » من بيت الشاهد قول الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على ما ذكرناه في شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل في قولهم « سيرا » وفي قول الشاعر « منجنونا » واجبا على ما تقول ؟

فالجواب أن نقول لك : إنك ستعلم في باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا بإلا أو بإنما يحذف عامله حذفا واجبا .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » في البيت على المفعولية المطلقة بتقدير مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » في المثال الذي جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن ننبهك إلى أن الذي ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا ـ إلى آخر ماستعرفه في باب المفعول المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحدا منها ، لأنه اسم للدولاب التي يستقى عليها الماء ، وأسماء الذوات لاتنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل كالسوط والعصا في قولك : ضربته سوطا ، وضربته عصا .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وخرجه على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا ـ على هذا ـ مفعول ثان لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في مغني اللبيب .

الثالث : أن لا يتقدَّمَ الخبر[1]، كقولهم «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» وقوله :

١٠٣ — * وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى *

---

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نعني سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « ما قائم زيد » و « ما مسيء من أعتب » أم كان الخبر ظرفا نحو « ما عندك زيد » أو جارا ومجرورا نحو « ما فى الدار زيد » وفى هـذا مذهبان آخران ، أولهما — وهو مذهب الفراء — أن تقديم الخبر لايبطل العمل مطلقا ، وثانيهما — وهو مذهب ابن عصفور — التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما .

وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة لقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ماذهب إليه الفراء .

١٠٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلٰكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولا حق .

اللغة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع فى جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله — من باب قتل — إذا ترك نصرته ولم يكن عونا له على عدوه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون فى الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلّٰهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لايخذلونه إذا دعاهم ، ولا يسلمونه إذا جنى ، فهو من أجل ذلك لايخضع لعداه ، ولا يستكين لمن يبغى عليه .

الإعراب : « ما » نافية مهملة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « قومى » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

١٠٤ — * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

= الفاء للسببية ، أخضع: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوهم » أدعو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها «فهم» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هم: مبتدأ « هم » خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومى » حيث أبطل الشاعر عمل ما، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما فى الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفى المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره فى شرح الشاهد الآتى ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمى ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بنى مروان عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضيا على خلاف الكثير فى خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم فى السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبى صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه «قد» حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » نعمة : مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم الممدوح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون فى محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو =

. . . .

= حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى «ما» حرف نفي يعمل عمل ليس «مثلهم» مثل : خبر ماتقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه.

الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة ــ ومنهم الفراء ــ قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد ذكر ابن الأنبارى فى أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض العرب ، وقد استدل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق ؛ قالوا : مانافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هـذا الاستشهاد ، ولهم فى الرد على هـذا البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثانى : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ، والسر فى ذلك الخطأ أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لايعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما تذكرون ، وأن الشاعر لم يخطىء ، لكننا لانسلم أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل فى هذه الآية صفة لحق مع أن « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح فى محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبنيا ، لكن لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، ولفظ « مثل » متوغل فى الإبهام فإضافته لاتفيده تعريفا، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذ ما بشر موجود حال كونه مماثلا لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبى العباس المبرد . =

فقال سيبويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرْطَهَا عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته للمبنى ، ونظيرهُ (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)[1] (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[2] فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أى : ما فى الوجود بشرٌ مثلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — * وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

= الخامس : أن « مثل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما ههنا مهملة لأن إهمالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبى البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأجوبة الأولى فى عبارة وجيزة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العقيلى — وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٦ و ٧٣) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، واسأل الناس عنها « المنازل » جمع منزل ، وهو المكان الذى ينزل فيه الناس عن رواحلهم ليستريحوا من عناء السفر ، مثلا « منى » مكان معروف قريب من مكة ، به نسك من مناسك الحج .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وزعم قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشىء « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ — * فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا *

* * *

= « كل » يروى منصوبا فهو مفعول به لعارف الآتى ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منى » مفعول به لوافى ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ — أو اسم ما — وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذى وافى منى أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافى منى أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً — وهما قوله « أنا عارف » — لأن معمول الخبر — وهو قوله « كل من وافى منى » — قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه فى إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مهملة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ ، وَإِنْ كُنْتَ آمِناً *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء — هى التهيؤ للشيء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لذ » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لاذ فلان بفلان يلوذ به لياذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالى » فعل مضارع من الموالاة وهى المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه . =

وأما « لا » فإعمالها عَمَلَ ليس قليلٌ[١] ، وَيُشْتَرط له الشروطُ السابقة ، ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المعمولان نكرتين ، والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً ، حتّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

= المعنى : ينصح باستعمال الحزم وتجويد الرأي في كل ما يأخذ به المرء من أموره وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعلل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، ممن تؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق بلذ الآتي ، وأهبة مضاف و « حزم » مضاف إليه « لذ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « آمنا » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفي « كل » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتي ، وكل مضاف و « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبني على السكون في محل رفع « توالى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من تواليه « مواليا » خبر ما النافية منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقى عمل ما النافية عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد تقدم معمول الخبر — وهو قوله « كل حين » — على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظرفا ، وقد عرفت مما ذكرناه وذكره المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن مجيء « لا » عاملة عمل ليس قليل جدا ، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياسا على ما سمع من ذلك ، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها ، وهو الذي يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهملا .

١٠٧ - * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ *

---

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

* مَنْ صَـــــدَّ عَنْ نِيرَانِهَا *

والبيت من كلمة لسعد بن مالك، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزنة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب ابنى وائل ، وهى الحرب الضروس التى سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

اللغة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها فى أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذى طرق سمعك اسمه وعرفت بلاءه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم «عن نيرانها» الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و «قيس» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لى .

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه فى الإعراب ، وقد استشهد سيبويه بالبيت مرتين (١/٢٨ و ٣٥٤) على إجراء لا مجرى ليس فى بعض اللغات ، وقال المؤلف فى شرح الشواهد «وقيل : لا شاهد فى البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعمالها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر فى البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن يجرى الكلام على غير الضرورة ، وألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره، كقوله :

١٠٨ - تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً
وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

وإنما لم يُشْتَرَط الشرطُ الأول لأن « إنْ » لا تزاد بعد « لا » أصلا .

* * *

= ولا يجوز لك أن تزعم أن «لا» في هذا البيت عاملة عمل «إن» وأن « براح » اسمها وهو مبنى على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضمة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها واو ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون «لا» عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها مهملة لما ذكرنامن المناقشة، ولم يصح كونهاعاملة عمل إن لهذا السبب.

١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا .

اللغة : «تعز» من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقي ، والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جارومجرور متعلق بقوله «باقيا» الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي «قضى الله» فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله «واقيا» خبر لا .

الشاهد فيه : قوله «لاشيء باقيا ، ولا وزر واقيا» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان ، وذكرها جميعا . ||

وأما « لاتَ » فإن أصلها « لا » ثم زِيدَتِ التاء[1] ، وَعَمَلُها واجبٌ ، وله شرطان : كونُ معموليها اسْمَىْ زمان ، وَحَذْفُ أحدهما ، والغالبُ كونُهُ المرفوعَ ، نحو (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ)[2] ، أى : ليسَ الحينُ حِينَ فِرَارٍ ، ومن القليل قراءةُ بعضهم برفع الحين ، وأما قولُه :

١٠٩ — * يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجِيرُ *

= هذا . وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لا فى الاسم ولا فى الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع فى الاسم ، ولا تعمل شيئا فى الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً .

(١) إنما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء فى «ربت» وفى «ثمت» ويقال : زيدت التاء للدلالة على المبالغة فى النفى . وزيادة التاء فى « لات » : أحسن من زيادتها فى «ثمت» وفى « ربت » لأن لا بمعنى ليس ومحمولة عليها ، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلحة» ومما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التى تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التى تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ *

وهذا البيت من كلة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ونسبها إلى قائلها بقوله « وقال التيمى فى منصور بن زياد » اهـ فأما التيمى فهو عبد الله بن أيوب ، ويكنى أبا محمد ، وهو شاعر مولد عربى فصيح متكلم ، ومدح الفضل بن يحيى ، وفيه يقول :

لَعَمْرُكَ مَا الأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إلاَّ لِفَضْلٍ صَنَائِعُ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشَّعاً إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلّهِ خَاشِعُ =

. . . .

= ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمردل الليثى ، وفى الشعراء جماعة لقبوا بالشمردل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمردل البربوعى ، والشمردل البجلى ، والشمردل الكعبى ، وذكر ثلاثتهم الآمدى فى المؤتلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات لكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد فى شىء منها .

اللغة : «لهفى» اللهف ـ بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها ـ الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شىء يفوتك بعد أن تشارفه « للهفة » أى لأجل لهفة، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، واللهفة ـ بفتح فسكون ـ استغاثة ونداء المضطر «مجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

المعنى : إنى أحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لهف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلهف «للهفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلهفة أو بمحذوف صفة للهفة «يبغى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار : مفعول به ليبغى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبغى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبغى « لات » حرف نفى «مجير» فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل مجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، وستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لاتعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهملة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلا بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات مجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بلات ، فلو قدرت =

فارتفاع « مُجيرُ » على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقديرُ : حين لات له مُجير ، أو يَحْصُلُ له مجير ، و « لات » مُهْمَلَة ؛ لعدم دخولها على الزمانِ ، ومثلُه قولُه :

١١٠ — * لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ *

إذ المبتدأ « ذِكْرَى » وليس بزَمَانٍ .

***

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت المرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة فعلية ، والأصل أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل هذا قلنا : إن تقدير «مجير» فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف .

ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزءى الإسناد (واقرأ شرح الشاهد الآتي) .

١١٠ ـ هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكماله :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس .

اللغة : «هنا» بفتح الهاء وتشديد النون ـ في الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان «ذكرى» تذكر «جبيرة» اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبرا «طائف» هو الذي يطرق ليلا ، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه «الأهوال: جمع هول ، وهو الخوف ، وكأنه رآها وهي غضبى ففزع .

المعنى : ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكانا تذكر فيه حبيبتك ، أو تذكر خيالها الذي يفزعك ويخيفك .

الإعراب : « لات » حرف نفي مهمل لا عمل له « هنا » ظرف مكان ، أو زمان متعلق بذكرى الآتي « ذكرى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من =

. . . .

=ظهورها التعذر ، وذكرى مضاف و «جبيرة» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : لات ذكراك جبيرة فى هذا المكان أو فى هـذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول: معطوف على جبيرة «جاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً ،وطائف مضاف و « الأهوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، ويكون قوله « ذكرى جبيرة » مبتدأ مؤخرا ، ويكون قد ذكر طرفى الإسناد بعد « لات » المهملة ، وهو خلاف ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق من أن طرفى الجملة لايذكران جميعاً مع لات ، وستعرف فى بيان وجـه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جبيرة » والقول فى بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم فى بيان لغة البيت ومن قبل ذلك فى باب اسم الإشارة .

والأمر الثانى : أن « لات » حرف نفى لاتعمل عمل ليس إلا فى أسماء الزمان ، فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة فى « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة فى « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها فى مصدر أو فى اسم مكان ، وهو غير الأصل فى الموضعين ، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولهما : أن تهمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ماقيل مع ضعفه ، و« ذكرى جبيرة » مبتدأ على الوجهين ، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثانى ـ وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرهما من النحاة ـ أن « هنا » التى تقع بعد « لات » فى مثل هذا البيت تصير ظرف زمان ، فهى متعلقة بمحذوف خبر لات ، وقد أضيفت إلى ذكرى جبيرة ، واسم لات محذوف ، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة .

وأما « إنْ » فإعمالُها نادرٌ[1]، وهو لُغة أهل العَالِيَةِ[2]، كقول بعضهم : « إنْ أحَدٌ خَيْراً مِنْ أحَدٍ إلاّ بِالْعَافِيَةِ » وكقراءة سعيدٍ (إنِ الّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أمْثَالَكُمْ)[3]، وقول الشاعر :

١١١ — * إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ *

* * *

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، وأبو على الفارسي، وأبو الفتح بن جني، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن أبي العباس المبرد ،ونقل النحاس عكس مانقله السهيلي، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيبويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ،ثم قال ابن مالك: إن إعمال «إن» النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام، وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالية : تطلق على مافوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وسنذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبا إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

* إلاّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ *

والثانية:

* إلاّ عَلَى حِـــزْبِهِ المَلاَعِينِ *

والثالثة :

* إلاّ عَلَى حِـــزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

اللغة : « مستوليا » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله، وأصله عند=

فصل : وَتُزَادُ الباء بكثرةٍ فى خبر « ليس » و « ما »[١]، نحو (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟)[٢]

= العرب من خبلته الجن ، والمناحيس فى الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستوليا »

ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم فى البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يقدح فى العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على — إلخ ».

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله تزاد الباء فى خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذى يحمل المتكلم على زيادة الباء فى خبرها قصده إلى رفع أن يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات لكونه لم يسمع أوله ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائما » أو نحوه ، لكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » وقد علم أن الباء لا تدخل إلا فى خبر منفى — فلن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر فى اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفى ، وهذا يكون خطابا لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا لقائم ، مثلا فهذا يجاب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) من الآية ٢٢ من سورة الغاشية ، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بظلام للعبيد) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جلت كلمته (أليس هذا بالحق) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام ، وقوله تعالى (أليس الله بأعلم بالشاكرين) من الآية =

(وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ)(١) ،

=٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (أليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود وقوله سبحانه (أليس الله بعزيز ذى انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله (أليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة التين . وقد ورد مثل ذلك فى الشعر العربى المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قمئة :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لاَ أَرَى فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إذَا جَنَّ لَيْلُهُ إذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأتَانِ بِنَائِمِ

ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الأخِلاَّء بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إلَى الْوُشَاةِ ولَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

ومثله قول الآخر :

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإنَّنِي لَسْتُ يوماً عَنْهُمَا بِغَنِ

(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد فى الشعر العربى المحتج به كثيراً ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أُمُّ بَوٍّ هَالِكٍ بِتَنُوفَةٍ إذَا ذَكَرَتْهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَنَّتِ

بِأَكْثَرَ مِنِّي لَوْعَةً ، غَيْرَ أنَّنِي أُطَامِنُ أحْشَائِي عَلَى مَا أجَنَّتِ

ومنه قول بعض الأعراب :

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعَنُّتاً : صَبَرْتَ ، وَمَا هٰذَا بِفِعْلِ شَجِي القَلْبِ

ومنه قول الفرزدق :

مَا أنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

ومنه قول الآخر ، وهو عبيد بن الأبرص :

مَا الطَّرْفُ مِنِّي إلَى مَا لَسْتُ أمْلِكُهُ مِمَّا بَدَا لِي بَاغِي اللَّحْظِ طَمَّاحِ

وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أنَا بِالْبَاغِي عَلَى الْحُبِّ رِشْوَةً ضَعِيفُ هَوًى يُبْغَى عَلَيْهِ ثَوَابُ

وَ بِقِلَّةٍ فى خبر[1] « لا » وكلّ ناسخ مَنْفِى ، كقوله :

١١٢ — وَكُنْ لِى شَفِيعاً يَوْمَ لاَذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

(١) وتزاد الباء فى اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك فى القر السكريم ، وذلك قوله تعالى (ليس البر بأن تأتوا البيوت) فى قراءة من نصب البر ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفَــتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِى فِى يَدَيْهِ

ونظير ذلك زيادتها فى خبر المبتدأ المنفى بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ، ه قول الشاعر

لَوَ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدى الدوسى — وقيل : السدوسى — يخا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لاَ شَىْءَ غَــيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَا

وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَا

فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَا

اللغة : « فتيلا » هو الخيط الدقيق الذى يكون فى شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتى « شفيعا » خبر كن « يوم » منص على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « شفاعة » م إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعو وفاعله ضمير مستتر فيه « فتيلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « صفة لسواد ، وابن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » النا تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها فى خبر لا قليل بالنسبة لدخولها فى خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ... ...

= واعلم أن الباء كما زيدت فى خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت شذوذاً فى خبر لا التى تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لا خير بخير بعده النار» وهذا إذا لم تجعل الباء بمعنى فى ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى فى كانت أصلية، وكان الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

والبيت للشنفرى الأزدى ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها :

أَقِيمُوا بَنِى أُمِّى صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّى إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمْيَلُ

اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى . يقول : جدوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم « فإنى إلى قوم سواكم — إلخ » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدنى فى البقاء بينكم.

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ،مبنى على الفتح فى محل جزم، والتاء للتأنيث «الأيدى» نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ،أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن فى محل جزم جواب الشرط « إذ » كلمة دالة على التعليل ، قيل : هى حرف ؛ وقيل : هى ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف، و « القوم » مضاف إليه « أعجل» خبر المبتدأ . =

وقوله :

١١٤ — * فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ *

= الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : فى قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم ، والثاني في قوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعل التفضيل ولكن المراد منه معنى الصفة الخالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفخر يقتضى أن ينفى عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفى الزيادة فيها عن غيره — على ما هو معنى صيغة أفعل — لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما فى الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتى ذلك موضحاً مفصلا فى بابه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » المنفي قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلاً ، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَا صَاحِ وَلاَ تَكُونَنَّ لِي بِاللاَّئِمِ اللاَّحِي

وقول الحطيئة :

فَإِلاَّ يَكُنْ مَالِي بِآتٍ فَإِنَّنِي سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْداً بْنَ مُهَلْهِلِ

١١٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، يرثى فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعانى » أراد استصرخنى وطلب أن أغيثه « والخيل بيني وبينه » أى : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة — وهو الرجل الجبان اللئيم الدنىء القاعد عن الحرب والمكارم .

الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والخيل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبنى =

وَيَنْدُرُ فى غير ذلك كخبر « إنَّ » و « لكنَّ » و « لَيْتَ » فى قوله :

١١٥ — * فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ *

= على السكون فى محل نصب بيجد الآتى «دعانى» دعا : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أخى، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يجدنى» يجد: فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول ليجد «بقعدد» الباء حرف جر زائد ، وقعدد : مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه : قوله « بقعدد » حيث زاد الباء فى المفعول الثانى ليجد الذى أصله الخبر .

١١٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا *

وهذا البيت من كلمة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وأولها قوله :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

اللغة : « تنأ » تبعد ، والنأى : البعد « عنها » الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها فى مستهل القصيدة الذى رويناه لك « المجرب » اسم فاعل من التجربة ، وهى الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمى أو اسم مكان ، وستعرف وجهه «حقبة» مدة .

المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لاتراها نقضت عهدك ، وأخلفت من مودتك ، وأنت خبير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تنأ » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عنها » جار ومجرور متعلق بتنأ « حقبة » ظرف زمان منصوب بتنأ أيضاً « لا » نافية « تلاقها » تلاق : فعل مضارع بدل من تنأ ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره =

وقوله :

١١٦ — * وَلَـكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَـيِّنِ *

= أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به «فإنك» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح فى محل نصب « مما » من : حرف جر ، وما : مصدرية « أحدثت » أحدث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمجرب الآتى ، ويجوز أن تكون « ما » اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة « أحدثت » لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصله إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذى أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل « بالمجرب » الباء حرف جر زائد ، والمجرب : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بالمجرب » حيث زاد الباء الجارة فى خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل « المجرب » اسم فاعل . وكأنه قد قال : فإنك الذى جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل « المجرب» بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلى ، وهى مع مجرورها تتعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال : فإنك كائن بمكان التجربة .

ومنهم من أبقى « المجرب » مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلى معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال : فإنك كائن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها . فاعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ يُنْـكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ *

وقد أنشد أبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

١١٧ — * أَلاَ لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللّذِيذَ بِدَائِمِ *

= معين ، وقد بحثت طويلا فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء — سهل خفيف ، وأصله هيون — بياء ساكنة وواو مكسورة — لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ومثله سيد وميت .

الإعراب : « لـكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لـكن « لو » حرف شرط غير جازم « نعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير ؛ لو فعلت لنلت جزاءه ، مثلا . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لـكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينـكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينـكر « فى الناس » جار ومجرور متعلق بينكر «والأجر» الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله «لـكن أجرا بهين » حيث زاد الباء فى خبر لـكن المشددة النون ، وزيادتها فى هذا الموضع نادرة .

١١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ *

وهذا بيت من كلة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى وقومه بنى كليب،ويعيرهم بأنهم يأتون الأتن ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

اللغة : «جن ليله» معناه ستره وأظلم عليه «الأتان» هى أنثى الحمار ، وجمعها أتن، مثل سحاب وسحب «اقلولى» فسره العينى بقوله «أى ارتفع الـكليبى عليها ، أى على الأتان» اهـ . والذى فى اللسان تفسير اقلولى بانـكمش ، و«أقردت»ذلت وخضعت. =

وإنما دخلت في خبر « أنّ » في (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ)[1] لما كان « أو لم يروا أن الله » في معنى « أو ليس الله » .

* * *

= الإعراب : «يقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « كليب » في البيت السابق عليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «اقلولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كليب أيضاً « عليها » جار ومجرور متعلق باقلولى ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأتان ، وجملة اقلولى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «وأقردت» الواو حرف عطف ، أقرد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأتان ، والجملة في محل جر معطوفة على جملة اقلولى «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «ذا» اسم إشارة اسم ليت «العيش» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «اللذيذ» نعت للعيش «بدائم» الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة «ليت» واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «ليت ذا العيش بدائم» حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لاينسج متكلم على منوالها .

ونروى هذه العبارة «ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم» وفيها زيادة الباء في خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام . أما المبتدأ فهو قوله «أخو عيش» وأما خبره فهو قوله «دائم» وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام ــ وهو قوله «هل» ــ على ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم ، قاله شراح التسهيل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحا به في آية أخرى ، وهي قوله تعالى (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) من الآية ٨١ من سورة يس .

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلامَ كلمةً .

وحقيقةُ الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ، وهو ثلاثة : كَادَ ، وأَوْشَكَ ، وكَرَبَ ، وما وضع للدلالة عَلَى رَجائِهِ ، وهو ثلاثة : عَسَى[1] ، واخْلَوْلَقَ ، وحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وطَفِقَ ، وجَعَلَ ، وعَلِقَ ، وأَخَذَ .

---

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق فى بيان علامات الفعل أن « عسى » فعل دال على الرجاء ، وذكر فى باب إن وأخواتها « عسى » حرفا من الحروف الثمانية ، وقد نص المؤلف فى أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى مثلها حرفا دائما ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمى (وهو الشاهد رقم ١٣٢ الآتى فى باب إن وأخواتها) :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

ومنه قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومنه قول عمران بن حطان الخارجى :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ــ وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب وهو باب أفعال المقاربة ــ وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض) وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من الأفعال يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرجه ذلك عن فعليته ، أليست =

وَيَعْمَلْنَ عمل « كان » ، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونُه جملةً ، وَشَذَّ مجيئه مفرداً بعد « كاد » و « عسى » ، كقوله :

١١٨ — * فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً *

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهى جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذى ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .

وقد ذكر المؤلف «عسى» هنا فى باب أفعال المقاربة على أنها فعل . وذكرها فى باب «إن» على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن فى «عسى» ثلاثة أقوال للنحاة :

الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون

والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها ، وهو قول جمهرة الكوفيين وثعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى الأبيات التى رويناها لك فى مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا يتسع وقتك للاحتجاج لكل رأى ، وتخريج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين ١٣٢ و ١٣٣ الآتيين فى باب إن وأخواتها) .

١١٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ *

والبيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام فى حماسته ، وأولها قوله :

إذَا المَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « أبت » رجعت «فهم» اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . =

وقولهم : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[1] » .

= وقصة ذلك أن بنى لحيان ــ وهم حى من هذيل ــ وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهى تتلهف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « آئبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «مثلها» مثل : تمييز لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كم «وهى» الواو واو الحال ، والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آئبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آئبا » .

(١) هذا مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قوم فى غار ، فانهار عليهم ، فماتوا جميعا ، فضربوه مثلا لكل ما يخشى منه الشر ، ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرجه سيبويه وأبو على أن « أبؤسا » خبر عسى ، وذكرا أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول المهجورة . وحمل ابن الأعرابى « أبؤسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبؤسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، ولافرق بين تقدير ابن الأعرابى وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يغلب اقتران الفعل المضارع الواقع خبرا لعسى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل =

وأما (فَطَفِقَ مَسْحاً)(١) فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمْسَحُ مَسْحاً .

وشرطُ الجملة : أن تكون فِعْلِيَّةً ، وَشَذَّ مجىء الأسمية بعد « جَعَلَ » فى قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى سُهَيْلٍ
مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

= وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يأتى بأبؤس » ولو قدروه « يأتى أبؤسا » لقلت المحذوفات ، ولعلهم غفلوا عن أن « أتى » يتعدى إلى المفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله أن يقدر : عسى الغوير يبأس أبؤساً ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : (فطفق مسحاً) أى يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .

وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخريجات ، فقيل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل : مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .

(١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قلوص » بفتح القاف وضم اللام مخففة ــ الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل » يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ، والكور ــ بضم الكاف ــ الرحل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو الجماعة من الإبل « مرتعها » المرتع : المكان الذى ترعى النعم فيه .

المعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فهى أبدا ترعى قريباً من الأكوار . وإنما توضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « قلوص » اسم جعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب =

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحَدُهَا : أن يكون رافعاً لضمير الأسم(١)، فأما قولُه :

١٢٠ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْبِي . . . .

= الآتى « مرتعها » مرتع: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قلوص بنى سهيل مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر جعل .

الشاهد فيه : قوله « جعلت قلوص . . مرتعها قريب » حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية — وهى قوله « مرتعها قريب » — ولو أتى به على ماجرى عليه الاستعمال فى خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعها ، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن « جعل » فى هذا البيت ليست هى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولكن جعل فى هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله « قلوص » فاعلا ، وقوله « مرتعها قريب » جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال من الفاعل ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة ، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه .

ومنهم من يجعل « جعل » فعلا ناسخاً بمعنى صار الذى هو من أخوات كان ، و « قلوص » اسمه . وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا فى « جعل » التى معناها الشروع فى العمل ، لا فى « جعل » بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل فى أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل فى الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذى قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلهذا كان مما لابد منه فى استعمالها أن يكون الضمير فى خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

١٢٠ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه : =

. . . .

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وهذا البيت من كلام عمرو بن أحمر الباهلى ، وقد ذكره المرزبانى فى كتابه « الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء » ويروى بيت مثله فى كلام أبى حية النميرى ، وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِى ، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

اللغة : « يثقلنى » يجهدنى ويتعبنى ويعيينى « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض — بفتح فسكون — كما فى بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة بمعنى الثمل وهو الذى أخذ منه الشراب وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يثقلنى » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليثقل « ثوبى » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما فيه من الفساد « فأنهض » الفاء حرف عطف ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ، ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلنى ثوبى » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير مرتضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ، لأن هذه الأفعال يتعين فى خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلنى ضميرا مستترا يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبى » فلما أراد إعادة الضمير من الخبر أعاده إلى البدل لا إلى المبدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبى يثقلنى ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ — وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ ‌ ‌ ‌ تُـكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

= جعل ، وثوبي بدل منه ، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذي هو فاعل يثقل عائد إلى ثوبي ، وفي هذه اللدحة الـكفاية والمقنع . وتمام الـكلام في شرحنا على الأشموني .

١٢١ — هذا بيت من الطويل من كلة طويلة لذى الرمة — غيلان بن عقبة — ومطلع هذه الـكلمة قوله :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ‌ ‌ ‌ فَمَا زِلْتُ أَبْـكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقوفا ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو في البيت متعد « ربع » الربع — بفتح الراء وسكون الباء — الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة — أدعو له بالسقيا ، أي : أقول سقاك الله « أبثه » أظهر له من بثي ، والبث — بفتح الباء — الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب — بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة — وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبني على الـكسر في محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « مما » جار ومجرور متعلق بقوله تـكلمني الآتي « أبثه » أبث : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : مما أبثه إياه ، ويجوز أن تـكون ما موصولا حرفيا فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بثي إياه « تـكلمني » تـكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وياء المتـكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تـكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « تـكلمني أحجاره » من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحجاره بدلان من اسمى جعل وكاد ، ويجوز فى «عسى» خاصة أن ترفع السببى(1) ، كقوله :

١٢٢ — * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده *

يروى بنصب « جهده » ورفعه .

= فى محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السببى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم .

وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه فى الإعراب وفى شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح المرضى أن يجعل « أحجاره » بدلا من الضمير المستتر فى « كاد » العائد إلى الربع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل فى حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسببى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ، وانظر إلى قوله «جهده» فى رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافا إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى .

١٢٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إذا نحن جاوزنا حفير زياد *

وقد نسب العينى هذا البيت للفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولاهو مروى فى شعره . والصواب — كما قال ياقوت الرومى — أن البيت للبرج التميمى ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبى صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللغة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

المعنى : ينكر أن يكون للحجاج يدتناله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز حدود ولايته .

=

. . . .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائى أن « ما » وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر المبتدأ ، وليس بشىء « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لامحل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة « يبلغ » فعل مضارع «جهده» جهد : يروى مرفوعا ومنصوبا ، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضاف إليه ،هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ « نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « جاوزنا » فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله« عسى الحجاج يبلغ جهده» والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة فى هذا الموضع — فى قوله « يبلغ» حيث جاء خبر عسى فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية .

وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — فى قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسما ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز فى هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف فى هذا الموضع العلامة أبو حيان فى كتابه « النكت الحسان » حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع فى جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه أنكر رواية رفع «جهده» فى هذا البيت ، ولكن متى ثبتت الرواية عن العلماء الأثبات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهرة من العلماء ، وبها يبطل ماذهب إليه، كذا قيل ، ولأبى حيان أن يؤول البيت بمثل ما أول النحاة به البيتين السابقين ،فيجعل « جهده » بدلا من ضمير مستتر فى « يبلغ » تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فاعرف ذلك وتأمله .

الثانى : أن يكون مضارعاً ، وَشَذَّ فى « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضى الله عنهما : « فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطِـعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً »[١].

الثالث : أن يكون مقروناً بأنْ إن كان الفعل حرَى أو اخْلَوْلَقَ ، نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ » و « اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أنْ تُمْطِرَ »[٢]، وأن يكون

---

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف ــ مع ذلك ــ أنها تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا فى عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم ــ مع هذا ــ أن مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الـكلام : فجعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ماذكره المؤلف من أن خبر جعل فى هذا الـكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى ــ وهو المصدر ــ عن اسم الذات ــ وهو زيد ــ وللعلماء فى الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الـكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائما .

وثالثها : أن الـكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات، أو ينعت به اسم الذات ، أو يجيء حالا منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ، فـكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الـكلام أحيانا ، وهى لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجَرَّداً منها إن كان الفعل دَالاًّ على الشروع ، نحو (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)[١]، والغالبُ فى خبر « عسى » و « أوشك » الاقترانُ بها ، نحو (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)[٢]، وقوله :

١٢٣ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأعراف ومن الآية ١٢١ من سورة طه .

(٢) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

١٢٣ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، وقبله .

أَبَا مَالِكٍ ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ وَاسِعُ

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطرا وأقلها قيمة لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون ويملون السؤال .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب « لو » وأوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على أوشكوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين :

الأول : فى قوله لأوشكوا حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتى للشارح ذكر هذا ، وسيقرر أن المضارع أكثر استعمالا . =

والتجرُّدُ قليلٌ ، كقوله :

١٢٤ — عَسَى الكَرْبُ الّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

= والأمر الثانى : فى قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيّ وَلَمْ يُقَدِّرْ ببعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على القالى ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلاَّكَ المَشِيبُ ؟
يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فِي فُؤَادِي إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْىِ القُلُوبُ

اللغة : «طربت» الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأى» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه فى السجن .

الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم «عسى» مرفوع بالضمة الظاهرة «الذى» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى =

وقوله :

١٢٥ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

= محل نصب خبر يكون ، والجملة من «يكون» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «عسى» ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و«وراءه» متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبياً وهو ممتنع بالإجماع.

الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه — إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد فى ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتى :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وقول أعرابى ، أنشده الزجاج فى أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَبَرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلِّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِمَارُهَا

(محلقة : حلقت شعرها فى أعمال الحج . أوحيث ترمى جمارها : أى فى مكان رمى الجمار)

١٢٥ — هذا بيت من المنسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشىء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » المنية : الموت « غراته » جمع غرة — بكسر الغين — وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته.

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « فى بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتى ، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه =

وكاد وكَرَبَ بالعكس ، فمن الغالبِ قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)(١)، وقول الشاعر :

١٢٦ — * كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

= «يوافقها» يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذى للغائبة مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ *

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين .

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم فى المحبة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها المذكر والمؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة علىّ .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » جملة فعلية ، وكان فعلها فعلا مضارعا مجردا من « أن » .

ومن القليلِ قولُه :

١٢٧ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ *

---

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله:

* إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ *

وهذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كلمة لمحمد بن مناذر ،ولى بنى صبير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك المهدى العباسى ومدحه ، ومات فى أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى . وكان ابن مناذر يهواه ، وكان هو يحب ابن مناذر ويشغف به ويعينه على دنياه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَاقِى الْحِمَامِ فَمُودِ ... مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ خُلُودِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوُفِّى ... هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ ... مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى فى مكانه « تفيظ » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاظت نفسه ؛ إلا الأصمعى فأبى أن تقول إلا « فاظ فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعى أسد ، فهذا البيت الذى نشرحه دليل صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمَأً وَتَخْشَى ... حِمَاماً فَهْىَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقوله «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء المثناة — الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد بها الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » فى محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله=

وقوله :

١٢٨ — * وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا *

ولم يذكر سيبويه فى خبر كَرَبَ إلا التجردَ من أنْ .

* * *

= « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ريطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ ... لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَانْمَحَى ... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضى الله تعالى عنه : « كاد قلبى أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترنا بأن فى الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لاتجوز إلا فى الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو فى ذلك تابع لسيبويه .

١٢٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا *

والبيت لأبى هشام بن زيد الأسلمى ، من كلمة له يهجو بها إبراهيم بن إسماعيل ابن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسياط — وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى ... حَدِيثاً ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى ... وَحَلَّبَتِ الْأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا =

. . . .

= اللغة : «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . ويروى تتزعزعا بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ، فهم لايتحركون للبذل ولاتهش نفوسهم للمعروف «نقائذ» جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجلا » ـ بفتح فسكون ـ الدلو مادام فيها الماء،قليلا كان مافيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لاغير ، ولايقال حينئذ سجل،والغرب ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ وكذلك الذنوب ـ بفتح الذال المعجمة ـ مثل السجل، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و« الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين ، وأصله تتقطعا ـ منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أعناق،والجملة فى محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله «أن تقطعا» حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ...

فصل : وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضى ، إلا أربعةً استُعمل لها مضارع ، وهى «كاد» نحو (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)(١) ، و «أوشك» كقوله :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *(٢)

وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها ، و «طَفِقَ» حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرِب ، وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم ، و «جَعَلَ» حكى الكسائى «إنَّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهُ» .

* * *

واستعمل اسمُ فاعل لثلاثة ، وهى «كاد» قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ — * وَإِنَّنِي ، يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ *

= وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من «أن». وفى هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قَدْ بَرَتَ أوْ كَرَبَتَ أنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا (وهو الشاهد رقم ١٢٥) ، ومحل الاستشهاد فيه ههنا قوله «يوشك» حيث ورد فيه استعمال الفعل المضارع من «أوشك» واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه .وقد ذكرنا مايتعلق بهذا فى شرح الشاهد(١٢٣).

١٢٩ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها فى رثاء عبد العزيز بن مروان أبى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ

قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِى بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — * أُبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ *

= فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبُكَى
وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابنى القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلج « حشحشتها » حركتها « المراود » جمع مرود ـ بزنة منبر ـ وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالراى والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ، ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أوقن يقينا » « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره . والجملة لا محل لها صلة الموصول . والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته فى محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا . وتقدير الكلام : الذى أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الناشر اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وقيل : إن الصواب أنه « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذى نميل إليه فيما يلى العلامة المؤلف .

١٣٠ ـــ هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى المَكَارِمِ فَاعْجَلِ *

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمى ، أحد بنى حنظلة ، وبعده قوله :

أُوصِيكَ إِيصَاءَ امْرِئٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبِنٍ بِرَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغَفَّلِ

اللغة : « أبنى » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بنيو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم أضيف إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الثانية منهن التى هى لام الكلمة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التى هى ياء المتكلم لأنها كلمة برأسها ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « أجبيل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قددنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة — بضم الراء المهملة — وهى الخصلة من خصال الكرم ، ويروى فى مكانه « إلى العظائم » والعظائم : جمع عظيمة « فاعجل » لاتتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعى سريعا . ويروى فى مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون — وهو الحاذق البصير بالأمور الخبير بعواقبها ، ويروى فى مكانه « طب » بتشديد الباء — وهو بمعناه « ريب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبنى » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » أبا : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة فى جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لامحل لها من الإعراف جواب إذا . =

و « أَوْشَكَ » كقوله :

١٣١ — * فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا *

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير المستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب (هو) في يومه يموت »

وقد أنكر جمهرة العلماء — وتبعهم المصنف — هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، وذكروا أن كاربا في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي *

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشبب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه .

اللغة : «العوادي» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحدها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ،وسوف يعز عليك أن تراها ، وستحول دونها الموانع ، وتصرف عن لقائها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه«موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدري ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع=

والصوابُ أن الذى فى البيت الأول كابد — بالباء الموحدة — من المُكَابَدَة وَالعَمَل ، وهو اسمٌ غيرُ[1] جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب[2] فى شرح ديوان كُثَيِّر .

وأن كاربا فى البيت الثانى اسمُ فاعل كَرَبَ التامة فى نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرُبَ ، وبهذا جزم الجوهرى .

***

واسْتُعمل مَضْدَرٌ لاثنين ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوقًا

= بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادى » فاعل تعدو .

الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل مايعمله فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها .

وفى هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترن بأن المصدرية كما يقترن بها أصله .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لما ذكر المصنف ولما ذكرنا قول أبى سهم الهذلى :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا

الشاهد فيه : قوله « فموشكة » وهو اسم الفاعل المؤنث من أوشك ، واسمه قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذى وقع خبرا له اقترن بأن كما يقترن بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جار على قياس الفعل المستعمل .

(٢) فى عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشىء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عمن قال طَفَقَ بالفتح ، وطَفَقاً عمن قال طَفِقَ بالكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْداً ومَكَاداً وَمَكَادَةً .

* * *

فصل : وتختصُّ « عسى » و « اخلولق » و « أوشك » بجواز إسنادِهِنَّ إلى « أنْ يَفْعَلَ » مُسْتَغْنًى به عن الخبر ، نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً)[1]، وينبنى على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدَّمَ على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه فى المعنى وتأخَّرَ عنها « أنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ » جاز تقديرُهَا خاليةً من ضمير ذلك الاسم ، فتكون مُسْندة إلى « أنْ » والفعلِ مُسْتَغْنًى بهما عن الخبر ، وجاز تقديرُهَا مسندةً إلى الضمير ، وتكون «أنْ» والفعلُ فى موضع نصب على الخبر .

ويظهر أثر التقديرين فى التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على تقدير الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانِ عَسَيَا أنْ يَقُومَا » و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ » ، وتقول على تقدير الخُلُوِّ من الضمير « عسى » فى الجميع ، وهو الأفْصَحُ ، قال الله تعالى : (لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ)[2] .

الثانى : أنه إذا ولى إحداهن « أنْ » والفعلُ وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه فى المعنى ، نحو « عَسَى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز فى ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير ؛ فيكون مُسْنَداً إلى ذلك الأسم ، وعسى مسندة إلى أنْ والفعلِ مستغنًى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ[3] مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الأسم، فيكون الأسم

---

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات.
(٣) أى الفعل المنصوب بأن المصدرية .

مرفوعا بعسى ، وتكون « أنْ » والفعلُ فى موضع نصب على الخبرية ، ومنعَ الشَّلَوْبِينُ هذا الوَجْهَ لضعف هذه الأفعال عن توسُّطِ الخبر ، وأجازه المبرد والسِّيرَافِىّ والفارسىّ .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً فى التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عَسَى أنْ يَقُومَا أخَوَاكَ » و « عَسَى أنْ يَقُومُوا إخْوَتُكَ » و « عَسَى أنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ » و « عَسَى أنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » بالتأنيث لا غير[1]، وعلى الوجه الآخر تُوَحِّدُ « يقوم » وتؤنث « تطلع » أو تُذَكِّرُهُ[2].

* * *

مسألة — يجوز كسر سين « عَسَى » خلافاً لأبى عُبَيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسى ، بل يتقيد بأن تُسْنَدَ إلى التاء أو النون أو نا ، نحو (هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ)[3] (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ)[4]، قرأهما نافعٌ بالكسر ، وغيرُهُ بالفتح ، وهو المختار .

* * *

(١) لأن «تطلع» حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس ـ والشمس مجازى التأنيث ـ وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازى التأنيث وجب تأنيثه .

(٢) إنما وجب أن توحد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالى له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب فى اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع ، وإنما جاز فى « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد (القتال) .

هذا باب الأَحْرُفِ الثَّمَانِيَةِ

الداخلة على المبتدأ والخبر(١)

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص يعمل العمل الذى يخص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذى يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأحرف عما هو الأصل الثابت المتقرر ؟

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ماذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحرف للفعل، فاقتضى هذا الأمر الذى عرض لها أن تعمل عمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأحرف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأحرف الفعل شبها قويا فى اللفظ وفى المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثانى أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إننى ، وأننى ، وليتنى ، ولعلنى ، وكأننى ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكدت ، وكأن يدل على معنى شبهت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من الاسمين مرفوعا والثانى منصوبا كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوبا وكان الثانى وهو خبرها مرفوعا .

فالجواب أنه لما قوى شبهها بالفعل ، ولم تكن أفعالا فى الحقيقة، خافوا إذا هم جاءوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب ، والتزموا ذلك التزاما لم يخالفوه ،خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفا وأنها أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها . =

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع خبره ويسمى خبرها[1] .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفي في الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفي لو لم يكن في العربية أفعال جامدة لاتتصرف ، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا ، فأما وفي العربية أفعال لاتتصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفي في إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ماذكرنا .

(١) ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما .

(الأول) أن هذه الحروف لاتدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لاتدخل على مبتدأ لايخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعجبية كما لاتدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أي الوقوع في صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » في قول الأخطل التغلبي :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، والمبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل ـ على هذا ـ «أشد» اسم إن ، و«المصورون» خبرها . وهو مبني على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا، فأما قوله تعالى : (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه : (إن الله نعما يعظكم به) وقول الشاعر :

إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا =

. . . .

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول فى شأنهم لاتحسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر فى هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم - إلخ ، وكذلك الباقى .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيها إذا خففت نحو قوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

والأمر الثانى : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى الراجز :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول الآخر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وبقول الشاعر ، وينسب إلى امرىء القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شَىْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ
سِوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا
إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُكْثُهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وُلَّعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزءين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة . =

فالأول والثانى « إنَّ » و « أنَّ » وهما لتوكيد النسبة وَنَفْى الشكّ عنها والإنكارِ لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثانى نحو « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِئْ »(١) .

والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد(٢) ، لأنه مركب من الكاف وأنَّ .

والخامس « لَيْتَ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ(٣) نحو « لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرجاء « لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ » .

= وجمهرة النحاة لايسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداء كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفى هذه الشواهد تخريجات أخرى غير ماذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسى :

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن « كأن » كما تأتى للتشبيه تأتى للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وزعم ابن السيد أنها تأتى للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصارى أنها تأتى للتقريب ، وزعم أبو على الفارسى أنها قد تأتى للنفى .

(٣) الفرق بين مالا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا فى مجرى العادة كرجوع الشباب لمن طعن فى السن ، والثانى يكون ممكنا فى مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع ، ومن ذلك تفهم أن « ليت » لاتدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع ، فلا تقول « ليت غدا يجىء » .

والسادس « لَعَلَّ » وهو للتوقُّعِ ، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجِّي في المحبوب نحو (لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً)(١)، أو الإشفاقِ في المكروه نحو (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ)(٢)، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى » ومنه (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)(٣)، قال الكوفيون : وللاستفهام نحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)(٤)، وَعُقَيل تجيزُ جَرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة(٥) .

والسابع « عَسَى » في لُغَيَّة ، وهي بمعنى لعلَّ ، وشرطُ اسْمِهِ أن يكون ضميراً ، كقوله :

١٣٢ — * فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

---

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتي شرح ذلك في باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد رقم ٢٨٨ .

١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي .

اللغة : « تشكى » أصله تتشكى — بتاءين — فحذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير في فصيح كلام العرب ، وفي التنزيل العزيز (فأنذرتكم ناراً تلظى) ومعنى «تشكى» يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول :عاد فلان فلانا يعوده عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه، ليكون ذلك وسيلة يراها بسببها ، وهي أمنية سخيفة =

وقوله :

١٣٣ — * أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي *

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى :حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعلها »الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرةعلى الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستترفيهجوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فآتي » الفاء عاطفة ، آتي : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتي ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فأعودها» الفاء حرف عطف ، أعود : فعلمضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها مابعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأي سيبويه رحمه الله ! فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يجيء حرفا دالا على الترجي فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبيت الشاهد يدل على صحة هذا المذهب ، ويلزمه أن يكونلفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي، وزعما أن «عسى» تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكرا أن الضمير في البيتخبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموني، وارجع إلى ماذكرناه لك قريباً في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٣٠١ من هذا الجزء) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيتمن الوافر من كلامعمران بن حطانالخارجي، وصدره قوله :

* وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا * =

. . . .

= وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيبويه (٣٨٨/١) ورواه على ماذكرناه أخيراً ، وتبعه فى ذلك الأعلم .

اللغة : « تنازعنى » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت فى القتال « لعلى » أراد لعلى أتورط فى الملاذ المردية ، أو لعلى أنال الشهادة فى الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعنى » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «إذا» ظرف متعلق بتنازع ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعلى أتورط فى مزالق الشرور ، مثلا ، والجملة فى محل نصب مقول القول « أو » حرف عطف « عسانى » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف، وتقديره نظير ما قدرناه فى خبر لعل إلا أنه يقترن بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله «عسانى» فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عسانى أن أرجع إليها » أو « عسانى أن أنال ما أشتهى » ، مثلا .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » فى محل نصب مجىء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إننى ولعلنى وليتنى ، ولو كان الضمير خبرا لعسى ، وكان عسى فعلا - كما يقول المبرد والفارسى - لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك فى الاستعمال العربى.

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافى ، ونَقَلَه عن سيبويه ، خلافاً للجمهور فى إطلاق القول بِفِعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّرَّاج فى إطلاق القول بحرفيته .

والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتى .

ولا يتقــــدَّمُ خَبَرُهُن مطلقاً[1] ، ولا يتوسَّطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »[2] ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو (إنَّ لَدَيْنَا

---

(١) قد عرفت ــ مما ذكرناه لك فى مطلع هذا الباب ــ السر الذى من أجله تحاشى العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسمائها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع فى العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأنهم التزموا ذلك التزاما لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا إلا حالة واحدة ، وهى أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا فى الجار والمجرور وفى الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما فى الكلام .

(٢) السر فى امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط فى عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شىء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها لجعلت الخبر تاليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، ففات شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التى تقدم ذكرها فى باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاهما اسم مرفوع نحو «عسى أن يلقاك الخير» وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون «أن» المصدرية والمضارع فى تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم فى الرتبة ، والثانى : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففى الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهملة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

نْـكَالاً)[1] ، (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً)[2] .

***

فصل : تتعيَّنُ « إنَّ » المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا وَمَسَدَّ معموليها ، و « أنَّ » المفتوحة حيث يجب ذلك ، وَيَجُوزَان إن صَحَّ الاعتباران[3] .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) ونحو قولك « لا فى الدار زيد ولا فى المسجد » وأما « لا » التى تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إن » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وذلك فى موضعين ، الأول: أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إن فى الدار مالكها » إذ لو قدمت الاسم فى هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لايجوز ، والموضع الثانى : أن يقترن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى (إن فى ذلك لعبرة) وقوله جلت كلمته (وإن لك لأجرا غير ممنون) .

وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جارا ومجرورا ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه (وإنك لعلى خلق عظيم) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، ووجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أن » المفتوحة الهمزة تؤول مع مابعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى مايتم به كلام مفيد ، بخلاف « إن » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدى كلاما مفيدا ، ومن أجل هذا وجب فى أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول: أن المصدر المنسبك من « أن » المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقا مضافا إلى اسمها ، وهو مصدر كان مضافا إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر الكون ، إذا كان جامدا ، =

فالأول فى عشرة ، وهى :

(١) أن تقع فى الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)[1]، ومنه (أَلاَ[2] إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)[3] .

= فنحو « يسرنى أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرنى اجتهادك ، ونحو « يسرنى أنك أسد » يكون التقدير : يسرنى كونك أسدا . والأمر الثانى : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز فى صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة «أن» تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ماقبل « أن » إلى جملة ولا يجوز فى صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالفاعل ونائبه والمبتدأ والمجرور بالحرف والمضاف إليه — إذا لم يكن المضاف مما اختص بالإضافة إلى الجمل — كل هذه لاتكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبدل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت«إن» فى موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذى يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » فى موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك فى كل موضع من المواضع التى سيذكرها المؤلف إلى ما تتضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

(١) من الآية ١ من سورة القدر

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » فى أول الكلام لايسبقها شىء كالآية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكميا ، وذلك إذا وقعت « إن » فى أول الجملة وسبق عليها حرف لايغير الابتداء مثل « ألا » الاستفتاحية كالآية الثانية ، وإنما وجب الكسر ههنا ليكون الكلام مفيدا ، إذلو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها فى قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر .

(٢) أو تاليةً لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ » .

(٣) أو لإذ ، كـ« جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْداً أَمِيرٌ »[١] .

(٤) أو لموصول ، نحو (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ)[٢] ، بخلاف الواقعة فى حَشْوِ الصِّـلَةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِى عِنْدِى أَنَّهُ فَاضِلٌ »[٣] ، وقولهم : « لاَ أَفْعَـلُهُ مَا أَنَّ حِرَاءً مَـكَانَهُ »[٤] إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك ، فليست فى التقدير تاليةً للموصول .

---

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الظرفين لايضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لـكنت قد أضفتهما إلى المفرد ، وهذا فى « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما فى « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن «حيث» مضافة إلى المفرد ، لـكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة فى هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال الموصولة لاتكون إلا جملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعموليها صلة ، بل هى مع معموليها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هى جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التى تقع فيها « أن » مع معموليها فى موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معموليها فى موضع الفاعل ، غاية ما فى الباب أن الفعل الرافع لهذا الفاعل محذوف للعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل هذا ما أن فى السماء نجما » والتقدير : ماثبت كون حراء فى مكانه ، وما ثبت كون نجم فى السماء ، يعنون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتحلحل من مكانه ووجود نجم فى السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لـكان خيرا لهم) أى لوثبت صبرهم — إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل فى هذين الموضعين لأن الموصول الحرفى — وهو « ما » ههنا — لاتـكون صلته إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ماهو الراجح من مذاهب النحاة .

(٥) أو جواباً لقسم نحو (حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)[١].

(٦) أو محكيةً بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)[٢].

(٧) أو حالا[٣] نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)[٤].

(٨) أو صفة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ ».

(٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)[٥].

(١٠) أو خَبَراً عن اسم ذَاتٍ[٦] نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ)[٧].

* * *

(١) الآيات ١ – ٣ من سورة الدخان

(٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم

(٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفردا ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك بأن المصدر المنسبك من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافا إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفردا يكون جملة .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال

(٥) من الآية ١ من سورة المنافقين

(٦) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفردا ، لأن المصدر لا يقع خبرا عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص٣١٠) ، ولما كان مالا يحوج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة.

(٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثانى فى تسعة ، وهى :

(١) أن تقع فاعلةً نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)(١) .

(٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)(٢) .

(٣) أو نائبةً عن الفاعل نحو (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)(٣) .

(٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ)(٤) (فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)(٥) .

(٥) أو خَبَراً عن اسم مَعْنًى غيرِ قولٍ ولا صادقٍ عليه خَبَرُهَا نحو « اعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » .

(٦) أو مجرورةً بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ)(٦) .

(٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)(٧) .

(٨) أو معطوفةً على شىء من ذلك نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)(٨) .

(٩) أو مُبْدَلَةً من شىء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)(٩) .

* * *

(١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا

(٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٣) من ١ من سورة الجن

(٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت

(٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات

(٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج

(٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات

(٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة

(٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال

والثالث فى تسعة :

(١) أحدها : أن تقعَ بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[١]، فَالْكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم ، والفتحُ على معنى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَة : أى حَاصِلَانِ ، أو فالحاصلُ الغفرانُ والرحمة[٢] .

كما قال الله تعالى : (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ)[٣]، أى فهو يَئُوسٌ .

(٢) الثانى : أن تقع بعد « إذا » الْفُجَائية ، كقوله :

١٣٤ — * إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ *

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام .

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة «إن» الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم فى الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن فى هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز فى هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون مابعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثانى أن يكون مابعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا لمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالحاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثانى والثالث يلزمك فتح همزة أن ، ومما يدل على صحة الوجهين الثانى والثالث أنه قد ورد فى أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلابد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .

= * وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً *

وهذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (٤٢٢/١) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ.

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة ـ بكسر اللام والزاى ـ وهى طرف الحلق ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيداً سيداً كما قيل ، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن ـ فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «عبد» خبره ، وعبد مضاف و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز فى همزة « إن » الوجهان : الفتح، والكسر .

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معمولها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة على الراجح عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .

وأما الكسر فلتقديرها مع معمولها جملة وهى فى ابتدائها . =

فالكَسْرُ على معنى فإذا هو عبدُ القفا ، وَالفَتْحُ على معنى فإذا العبوديّةُ ، أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع فى موضع التعليل، نحو (إنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ؛ إنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ)[1] ، قرأ نافعٌ والكسائىُّ بالفتح على تقدير لام العلة ، والباقون بالكسر على أنه تعليل[2] مستأنف ، ومثله (صَلِّ عَلَيْهِمْ؛ إنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)[3]، ومثله « لَبَّيْكَ؛ إنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلِ قَسَمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ — أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِىِّ أنِّى أبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ

= قال سيبويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت إن فى هذا الموضع ــ جاز » اهـ .

وقال الأعلم: « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اهـ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة فى موقع العلة كان المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المجرور بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا رحيما ، وإذا كسرت الهمزة كانت جملة جىء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما فى المفعول لأجله ، ويكون كذلك بالجمل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

١٣٥ — هذا بيت من الرجز ، وقبله قوله :

=

. . . .

= لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

والبيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن برى فى شأنهما : « هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :

اللغة : « القصى » البعيد النائى « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليائى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدينن » فحذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما ، وهى كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وهو مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيا من « ذيالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالكَسْرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على[1] » ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَت اللام تعين الكَسْرُ إجماعاً نحو « والله إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ »[2] .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى ، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لامحل لها من الإعراب جواب القسم .

وإيضاح هذا أن الجارى على ألسنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد شيئين، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعموليها فى هذا الموضع جاز لك أن تقدرها مع معموليها جواب القسم وحينئذ يتحتم كسر همزة إن لأن جواب القسم لايكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معموليها المحلوف عليه ، وحينئذ تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير الكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النحاة المواضع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازهما مع اتحاد التقدير .

والقاعدة العامة فى هذه المسألة ما قررناه لك فى أول هذا المبحث ، وهو: أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة ففى هذا الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم)والثانية : أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفى خسر) ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر=

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ وَمُخْبَراً عنها بقولٍ والقائلُ واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّى أَحْمَدُ اللهَ » ولو انتفى القولُ الأولُ فُتِحَتْ ، نحو « عِلْمِى أَنِّى أَحْمَدُ اللهَ » ولو انتفى القولُ الثانى أو اختلف القائل كُسِرَتْ ، نحو « قَوْلِى إِنِّى مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِى إِنَّ زَيْداً يَحْمَدُ اللهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو (إِنَّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى ، وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى)(١) قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر : إما على الاستئناف ، أو بالعطف على جملة إن الأولى ، والباقون بالفتح بالعطف على « أنْ لا تجوع » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَ يَرْجُونَهُ » والفتح بالجارّةِ والعاطفةِ ، نحو « عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ » .

= إن ، كما فى بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً فى أنه يجوز فى هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما فى شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) وفى هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لايجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذى حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين فى هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطى فى جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » اهـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغى أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(١) من الآية ١١٨ من سورة طه .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أمَا » نحو « أمَا إنّكَ فاضِلٌ » فالكَسْرُ على أنها حرفُ استفتاح بمنزلة ألاَ ، والفتحُ على أنها بمعنى أحَقًّا .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لاَ جَرَمَ » والغالبُ الفَتْحُ، نحو (لاَ جَرَمَ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ)(١)، فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وَصِلَتَهَا فاعلٌ : أي وَجَبَ أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لاَ جَرَمَ » بمنزلة لاَ رَجُلَ ، ومعناهما لاَ بُدَّ ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها مَنْزِلَةَ اليمين فيقول : « لاَ جَرَمَ لآتِيَنَّكَ » .

* * *

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إنَّ » المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخراً ، وَمُثْبَتاً ، وَغَيْرَ ماض ، نحو (إنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَاء)(٢)، (وَإنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)(٣) ، (وَإنّكَ لَعَلَى خُلُقٍ)(٤) (وَإنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)(٥) بخلاف (إنَّ لَدَيْنَا

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرا ومثاله (إن ربى لسميع الدعاء) والثانى أن يكون الخبر جملة فعلية فعلهامضارع ، ومثاله (وإن ربك ليعلم) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله (وإنك لعلى خلق عظيم) والربع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا لعندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولايجوز لك أن تقدر المتعلق استقر، لأنه فعل =

أَنْكَالاً)(١) ونحو (إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً)(٢)، وَشَذَّ قوله :

١٣٦ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاء

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله (وإنا لنحن نحيي ونميت) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحيي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزءين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضي دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما هما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٤٤ من سورة يونس

١٣٦ — هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلي .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركا » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن . =

وبخلاف نحو (إنَّ اللهَ اصْطَفَى)[1]، وأجاز الأخفشُ والفراء — وتبعهما ابن مالك — « إنَّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ » و « لَعَسَى أنْ يَقُومَ » لأن الفعل الجامد كالاسم[2]، وأجاز الجمهور « إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ » لشَبَهِ الماضى المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال ، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيح ، وأما نحو « إنَّ زَيْداً لَقَامَ » فنى الغُرَّة أن البصرىَّ والكوفىَّ على منعها إن قُدِّرَت للابتداء ، والذى نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ .

الثانى : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تَقَدُّمِهِ على الخبر ، وكونِهِ غيرَ حالٍ ، وكونِ الخبر صالحا للام ، نحو « إنَّ زَيْداً لَعَمْراً

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهوشاذ

وقد اختلف العلماء فى رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى—وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة لوجود اللام فى خبرها . قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اه . وهذا مبنى على ماهو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك فى لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعا للفراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء ......

فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ماهو كلام ابن هشام — وهو الذى يجرى عليه كلام كثير من النحويين — كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفى ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك فى كثير من الشواهد .

(١) من الآية ٣٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لادلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبى على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضَارِبٌ »[1]، بخلاف « إنَّ زَيْداً جَالِسٌ فِي الدَّارِ » و « إنَّ زَيْداً رَاكِباً مُنْطَلِقٌ » و « إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ » خلافاً للأخفش فى هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أنْ يتأخر عن الخبر ، نحو (إنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[2]، أو عن معموله ، نحو « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً جَالِسٌ » .

الرابع : الفَصْلُ ، وذلك بلا شرط ، نحو (إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[3] إذا لم يُعْرَبْ « هو » مبتدأ .

* **

فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل ، نحو (قُلْ إنَّمَا يُوحَى إلَيَّ أنَّمَا إلٰهُكُمْ إلٰهٌ وَاحِدٌ)[4] ، و (كَأنَّمَا يُسَاقُونَ إلَى الْمَوْتِ)[5] ، بخلاف قوله :

---

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كمثال المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائى والفراء أن العرب يقولون « إنى لبحمد الله لصالح » وقد أجاز المبرد ذلك ، ومنعه الزجاج،تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها- فى هاتين الحالتين- لاتدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

١٣٧ — * وَلَـكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَـكُونُ *

---

١٣٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُـكُمْ قَالِيًا لَـكُمْ *

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودى ، وبحثت ديوان الأفوه الأودى فلم أجده فيه ، وأنشد أبو على القالى فى أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبى حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالى (١ / ٩٩ ط دار الـكتب) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (٤/٧٧ مصر) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبى المطواع بن حمدان يقولها فى دمشق .

اللغة : «قاليا» اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقلوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .

المعنى : يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولـكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التحرز منه ، ولا مفر لأحد من وقوعه ،

الإعراب : «والله» الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفى «فارقتـكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «قاليا» حال من تاء المتـكلم «لـكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولـكنما» الواو حرف عطف ، لـكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب اسم لـكن «يقضى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فسوف» الفاء زائدة فى خبر لـكن ، وسوف : حرف تنفيس «يكون» فعل مضارع تام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة فى محل رفع خبر لـكن .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : فى قوله « ولـكنما » حيث دخلت لـكن على ما الموصولة فلم تـكفها عن العمل ، بل عملت لـكن فى «ما» وهى اسمها على ما قررناه فى الإعراب . وقدسها المؤلف فى كتابه « قطر الندى» فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزالت اختصاص =

إلا « لَيْتَ » فتبقى على اختصاصها(١) ، ويجوز إعمالُها وإهمالُها(٢) ، وقد رُوِيَ بهما قولُه :

١٣٨ — * قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا *

= لكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأشمونى ، ونبهنا على خطئهما فى شرحينا على الكتابين .

الثانى فى قوله «فسوف يكون» حيث زيدت الفاء فى خبر لكن كما ذكرناه فى الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ، وفى خبر « إن » المكسورة وخبر «أن» المفتوحة وخبر «لكن» ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ، ومنع الأخفش اقتران خبر «لكن» بالفاء الزائدة ، وهو محجوج بهذا الشاهد ، فاعرف ذلك .

(١) خالف فى هذا الحكم ابن أبى الربيع وطاهر القزوينى ، فإنهما أجازا فى« ليت» إذا اقترنت بها «ما» أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتما قام زيد »

(٢) وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز فى هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ *

وهذا البيت من كلمة للنابغة الذبيانى يعتبرها بعض العلماء فى عداد المعلقات .

اللغة : « ليتما هذا الحمام » قال الخطيب التبريزى : «يروى الحمام بالرفع والنصب ، وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون ما كافة لليت عن العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق » اه كلامه . وسيظهر لك وجهه فى الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت «قد» اسم فعل بمعنى يكفى أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكى النابغة عن امرأة أنها رأت سربا من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها .

الإعراب : «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « ألا» حرف استفتاح «ليتما» ليت : حرف تمن ، وما : زائدة =

. . . .

= أو كافة على ما ستعرف «هذا» اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم ليت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعا، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم ليت ويكون الحمام منصوبا ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر المبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حمامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن فى خبر المبتدأ ، وحمامة مضاف ونا مضاف إليه « أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره فى محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام» وبنصبه ، ووجه الروايتين هو ما ذكرناه فى الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال ليت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إهمال ليت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب الاسم مع بقاء اختصاصها بالجمل الاسمية .

وهذا البيت بروايتيه يدل على أن « ما» غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء فى ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق «ما» بليت ، فإنه لايعتبر «ما» المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب اسم ليت، وفى هذا البيت — على رواية الرفع — يعرب «هذا» خبرا لمبتدأ محذوف . و «الحمام» بدل منه أو نعت، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب صلة الموصول،و«لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : ليت الذى هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى، وقد ذكر هذا الوجه=

وَنَدَرَ الإعمالُ فى إنَّمَا ، وهل يمتنع قياسُ ذلك فى البواقى مطلقاً ؟ أو يَسُوغُ مطلقاً ؟ أو فى لعلّ فقط ؟ أو فيها وفى كأنّ ؟ أقوالٌ(١) .

* * *

فصل : يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب : قبل مجىء الخبر ، وبعده ، كقوله :

١٣٩ — إنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِى الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

—————

= من الإعراب ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا فى صلة «أى» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع — وهو طول الصلة — متحققا ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بأل ، فتفطن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال فى أن المفتوحة الهمزة ولا فى كأن ولعل ولكن ، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة ، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع : واجب وذلك فى ليت ، ونادر وذلك فى إن ، وممتنع وذلك فى الأربعة البواقى ، وحجته فى كل ذلك الوقوف عند ما سمع من العرب ، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشرى وابن مالك إلى أن الإعمال جائز فى كل هذه الأحرف مع اتصالهن بما الكافة ، قياسا لما لم يسمع عن العرب على ما سمع ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز فى لعل إذا اتصلت بما الكافة ، لأنها أقرب هذه الأحرف شبها بليت حتى إن بعض النحاة زعم أن لعل قد تتضمن معنى ليت فتأخذ حكمها ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى (فأطلع إلى إله موسى) زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن لعل معنى ليت ، لأن قبل ذلك (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض) وذهب ابن أبى الربيع إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكأن ، لقرب كل منهما من ليت ، فهذه هى الأقوال التى يشير المؤلف إليها .

١٣٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وليس هو بثابت فى ديوانه ، ولا فى زيادات الديوان . =

وَيُعطَفُ بالرفع بشرطين(١) : استكمالِ الخبر ، وكونِ العامل « أنّ »

= اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخريف وبالصيوف ـ وهو جمع صيف ـ أمطارهن ، وتقول العرب : ربعنا ، وخرفنا ، وصفنا ـ بالبناء للمجهول فى ثلاثتهن ـ وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانيها القيظ ، وفيه تكون حمارة القيظ . وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذى يسميه أهل العراق الربيع « الجود » ـ بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فدال مهملة ـ هو المطر الغزير ، ويروى فى مكانه «الجون» بالنون فى مكان الدال ـ ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء «أبى العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسى .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدى الممدوح فى عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة فى وصف الممدوح بالكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة فى هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن «الجود» نعت للربيع «والخريفا» معطوف بالواو على الربيع «يدا» خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و «أبى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس» مضاف إليه «والصيوفا » الواو حرف عطف ، والصيوفا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذى هو اسم إن ، قبل أن يجىء بخبر إن الذى هو قوله « يدا أبى العباس » وقوله «الصيوفا» حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التوابع خمسه : وهى النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل ـ ومتأخرو النحاة يذكرون فى هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التوابع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمى والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع فى غير عطف النسق =

أو « إنَّ » أو « لَكِنَّ » نحو (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)⁽¹⁾، وقوله :

١٤٠ — * فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ *

= بمنع ولا بإجازة ،وهاك عبارة ابن مالك فى التسهيل «والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء » اهـ . وهاك نص عبارة الرضى (٢/٣٥٤) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء فى جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم فى ذلك لامنعا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لافارق» اهـ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النحاة قد أجازوا الإتباع على المحل فى النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب فى عطف النسق، وليس بين أنواع التوابع فرق؛ فحمل مالم يسمع على ماسمع جائز ، وقد يقال: إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا، ومتى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لاقياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لئلا يقع الحكم على مجهول .

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب) جعل جملة (يقذف بالحق) خبر إن ، وجعل (علام الغيوب) بالرفع — نعتا لربى الذى هو اسم إن، نظرا إلى المحل .

وليس هذا الإعراب متعينا فى هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خاليا من الضمير ، ويكون (علام الغيوب) فاعلا بيقذف ، غاية ما فى الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن (ربى) و (علام الغيوب) معناهما واحد، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة المبتدأ بمرادفه ،ولهذا نظائر كثيرة، ومتى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال.

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة (براءة)

١٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ * =

. . . .

=وقد أنشد أبو على الفارسى هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولاعثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : «النجيبة» أراد التى تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن الفعل من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهى منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيبا ، أى كريما » اهـ . فأما النجيبة فى بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول «فإن لنا الأم النجيبة أولادها » فحذف المضاف ـ وهو الأولاد ـ وأقام المضاف إليه ـ وهو ضمير الغائبة ـ مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناه على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن فى الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لئام الأولاد ، فليس أبونا وأمنا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : «فمن» اسم شرط جازم مبتدأ : مبنى على السكون فى محل رفع « يك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط «لم ينجب» جازم ومجزوم «أبوه» أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه «وأمه» الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله فى محل نصب خبر يك «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها «الأم» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «النجيبة» صفة للأم «والأب» الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبراً لإن ، أوهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها=

وقوله :

١٤١ — * وَلَكِنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ *

= وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك فى النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكنا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفاعلى مرفوع وهو الضمير المستتر فى«لنا»عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعا بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لنوافق مذهب الجمهرة من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذى حكاه فى شرح التسهيل وانتصر له — وإن كان ظاهر عبارته فى الألفية وفى متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء فى شرح الشاهد الآتى، وسنذكر لك عبارتى ابن مالك ، ونبين لك ما يفيده ظاهرها ، وما ينبغى أن تحمل عليه .

١٤١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَمَا قَصَّرَتْ بِى فى التَّسَامِى خُؤُولَةٌ *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزه إلى قائل معين . وقد بحثت فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ ... بِهَا يُبْتَغَى فى النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالُ

اللغة : «سباقا» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية المفاخر والمراتب «يبتغى» يطلب «مجد» المجد : الكرم «إجلال» هو التعظيم «للتسامى» التعاظم والتعالى ، وأراد به العراقة فى النسب .ويروى فى مكانه «المعالى» «خؤولة» الأظهر أنه فى معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خؤولة، =

. . . .

=ومثله: العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .

المعنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى أعمامه لم يكن أحد أعلى منه فخرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .

الإعراب : «ما» حرف نفى «قصرت» قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «بى ، فى التسامى» جاران ومجروران يتعلقان بقصر «خؤولة» فاعل قصر ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لكن» حرف استدراك ونصب «عمى» عم : اسم لكن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه «الطيب» خبر لكن وهو مضاف و «الأصل» مضاف إليه «والخال» الواو حرف عطف ، الخال : مبتدأ وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والخال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعا له أن «الخال» معطوف على محل «عمى» عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله «والخال» حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم لكن الذى هو قوله «عمى» بعد أن جاء بخبر لكن الذى هو قوله «الطيب الأصل» .

وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناظم فى الألفية — وهو ماذكره ابن هشام تبعا له — أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف مفرد على مفرد ، ولكنا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف الجمل ، أو المرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن فى الخبر المتقدم ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر مايفهم من كلام ابن مالك .

وقد وعدناك آنفا بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نفى لك بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق بالواو العاطفة مرفوعا ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد (١٤٠) وكما فى=

. . . .

=هذا الشاهد ، وثبوت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخريجه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيده ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزٌ رفعكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أَنْ تستكمِلاَ

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والمبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه ، وإنا نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر — وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك — على جلالة قدره وسعة اطلاعه — لم يطلع على كلام محققي البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر — على سبيل الإجمال — في رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد=

والمحقِّقونَ على أن رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم مثل « مَا جَاءنى من رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٌ » بالرفع ؛ لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ .

ولم يشترط الكسائىُّ والفراء الشرطَ الأولَ تمسُّكاً بنحو (إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هَادُوا والصَّابِئُون)[1] ، وبقراءة بعضهم (إن اللهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النبى)[2] وبقوله :

١٤٢ — * فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

= على مفرد ، ولكنه ينحل – على سبيل التفصيل إلى أربعة آراء ، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو محل إن مع اسمها ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر فى خبر إن متى كان مما يتحمل الضمير ، قال أبو حيان فى شرح التسهيل ما نصه « وتلخص أن فى العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، وثانيها أنه مرفوع بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن فى موضع رفع ، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه ، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن فى الخبر إن كان يتحمل الضمير ، وكل من قال بشىء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول ، ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الأول ، وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات ؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم إن ، أو على إن وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات » اهـ المقصود منه .

(١) من الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

١٤٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * =

. . . .

= وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس محمد بن يزيد المبرد فى كامله ونسبها إلى ضابىء بن الحارث البرجمى ، يقولها وهو محبوس فى المدينة على زمن أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه ! .

اللغة : « رحله » الرحل - بفتح الراء وسكون الحاء المهملة - المنزل ، وروى فى مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر العينى أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد فى نوادره أنه اسم جمله ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتحزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإنى غريب فى بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رحل : اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب خبر يك « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلى ، مثلا « لغريب » اللام لام التوكيد ، غريب : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذى هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذى هو ياء المتكلم ، قبل أن يجاء بخبر إن الذى هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائى فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير مايدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

. . . .

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى فى كل كلام ما يناسبه، ففى بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر المبتدأ ، لأن هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على الشاذ – ما أمكن غيره – لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة فى هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب فى جملة صالحة من الشعر وفى بعض النثر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمى وهو الشاهد الذى نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد (١٤٥) الآتى :

يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِى بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون) برفع (ملائكته) . وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك ، فذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت فى عبارة ابن مالك التى أثرناها لك فى شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائى والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأومأ إلى أن الشواهد التى يتوهم أنها موافقة لمذهبهما هى فى الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبا إليه ، وهو ما ذكرناه لك .

وقوله :

* وَإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَـاةٌ *

---

١٤٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإلّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِـقَاقِ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم - بخاء وزاي معجمتين - .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بغى فلان يبغى بغيا ، وبغى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلمة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لفعلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعلموا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة» خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التى تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « فى شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلموا أنا بغاة مدة بقائنا فى هذه الحياة وأنا فى شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ماظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذى هو « نا » قبل أن يأتى بخبر أن الذى هو قوله « بغاة »

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائى والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائى فيطلق فى هذا الكلام إطلاقا ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبنيا ، وأما الفراء فيجيز هذا فى حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط الفراء — إذا لم يتقدمِ الخبرُ — خَفَاء إعراب الاسم كما فى بعض هذه الأدلةِ .

وخرّجها المانعون على التقديم والتأخير ، أى والصابئون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ — . . . . فإنِّى وَأنتُمـــا — وَ إن لم تَبُوحَا بِالْهَوَى — دَنِفَانِ

= كان اسم إن خفى الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذى أعربنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه فى الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلَىَّ، هَلْ طِبٌّ ؟ فَإِنِّى وَأَنتُمَا وإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وبحثت عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « طب » بتثليث الطاء المهملة ـ هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب ـ بكسر الطاء فى المضارع أو ضمها ـ وتطبب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعلناه وتظهراه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى ـ مثل علم يعلم ـ فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب « دنفان » مثنى دنف ـ بفتح الدال وكسر النون ـ صفة مشبهة من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض الملازم المخامر ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف ـ بفتح فكسر ـ ودنف ـ بفتح الدال والنون ـ ومدنف ـ بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة ـ والثانى من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فإنى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو حرف عطف ، أنتما : مبتدأ «وإن» الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

ويتعيَّنُ التوجيهُ الأولُ في قوله :

* فإني وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ *(١)

ولا يتأتَّى فيه الثاني لأجل اللام ، إلاَّ إن قُدِّرَتْ زائدةً مثلها في قوله :

= بالهوى ، إن: حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنفان » خبر المبتدأ- الذى هو أنتما-مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإنى دنف وأنتما دنفان .

ولا يجوز فى هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن،ويكون خبر المبتدأ محذوفا لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه إفرادا وتثنية وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مثنى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون«وأنتما» معطوفا على ياء المتكلم فى « فإنى » ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، وستعرف حقيقته فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وأنتمان دنفان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أنتما » مبتدأ خبره قوله « دنفان » ويكون خبر « إن » محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام: فإنى دنف وأنتما دنفان .

والسبب فى ذلك أن قوله « دنفان » لايصلح أن يكون خبرا لإن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لايصلح أن يكون خبرا عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولا - وهو أن يكون « دنفان » خبرا عن المعطوف الذى هو أنتما ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٢ الذى سبق شرحه قريباً ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإنى لغريب وقيار غريب .

والسر فى ذلك أن قوله «لغريب» مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر «إن» ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا فى محله ، وكل ذلك مبنى على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقرره قريبا .

* أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ *[1]

والثانى فى قوله تعالى (وملائِـكَتُهُ)[2] ولا يتأتَّى فيه الأولُ لأجل الواو فى (يُصَلُّونَ)[2] إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها فى (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)[3] .

ولم يشترط الفراء الشَّرْطَ الثانى[4] تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق فى مباحث تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام فى قوله « لعجوز » قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر « إن » المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام فى قوله « لغريب » فى البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لإن على ماقررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها فى « لعجوز » صح أن يكون قوله « لغريب » خبر المبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لاداعى إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثانى هو كون العامل واحدا من ثلاثة : إن المكسورة ، وأن المفتوحة ، وكأن ، يعنى أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصا بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك فى أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

* إلا اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيسُ *

ووقع فى ديوان جران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ

الذِّئْبُ أو ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ =

. . . .

= إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

* كأنما هُنَّ الجــوارِى الميسُ *

اللغة : «لميس» اسم امرأة «يعتس» يطلب ما يأكل «الجروس» بزنة صبور — هو الشديد الصوت «الذئب» بدل من السبع الجروس «ذولبد» يعنى به الأسد ، واللبد — بكسر اللام وفتح الباء — جمع لبدة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الشعر «هموس» هو الخفيف الوطء «ليس بها أنيس» يريد ليس بها إنسان «العيس» جمع أعيس أو عيساء ، وهى التى يخالط بياضها شىء من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل «ملمع» فيه لمع بياض وسواد «كنوس» داخلة فى كناسها ، والكناس — بزنه الكتاب — بيت الظبى فى وسط الشجر «الجوارى» جمع جارية «الميس» جمع ميساء ، وهى التى تتبختر فى مشيتها .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، والتقدير: ياهذه «ليتنى» ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معى، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وذهب الفراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت «يا» حرف نداء «لميس» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «فى بلدة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله «وأنت» بكسر التاء — فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلا وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ماذهب إليه من تسوية «ليت» بلكن وإن وأن فى جواز العطف بالرفع على أسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدروا «أنت» مبتدأ حذف خبره للعلم به من =

وخرج على أن الأصل « وأنتِ مَعِي » والجملة حالية ، والخبرُ قوله « في بلدة »[1] .

***

فصل : تُخَفَّفُ « إنّ » المكسورة لثقلها ، فيكثر إهمالُها لزوال اختصاصها نحو (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[2] ويجوز إعمالُها استصحابا للأصل نحو (وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[3] ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهملة[4]

القام ، والتقدير « وأنت معي » وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفا أو جارا ومجرورا ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « وندر نحو سعيد مستقرا في هجر » ولهذا رأى قوم أن خيرا من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسما لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، واللام في «لما» لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من «لما» لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليوفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين =

فارقةٌ بين الإثبات والنفي ، وقد تُغنِي عنهـا قرينةٌ لفظية نحو « إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ » أو معنويةٌ كقوله :

١٤٦ — * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ *

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو على الفارسى ، وابن جنى ، وابن أبى العافية ، وابن أبى الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفى والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر. لكنها تدخل على المفعول به كما فى « إن قتلت لمسلما » (ش ١٤٧)

١٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *

والبيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه .

اللغة : « أنا ابن أباة الضيم » يروى فى مكانه « ونحن أباة الضيم » وأباة : جمع آب ، وهو اسم فاعل من أبى يأبى ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « مالك » هو اسم أبى قبيلة الشاعر ؛ فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحتد .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « أباة » مضاف إليه ، وأباة مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر فى الخبر ، وآل مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التى تجتلب =

وإن ولى « إن » المكسورة المخففة فعل كثُر كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو (وإنْ يَكادُ الذين كفروا لَيُزْلِقُونَكَ)[1] (وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذبين)[2] وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً)[3] (إنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ)[4] (وإنْ وَجَدْنَا أكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ)[5] ، ونَدَرَ كونُه ماضياً غيرَ ناسخٍ كقوله :

١٤٧ — * شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً *

= فى خبر المبتدأ الواقع بعد «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة إذا أهملت ، فرقانا بينها وبين «إن» النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لايمكن توجهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح فى هذا ، والنفى يدل على الذم ، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى: فهى قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذما ومتناقضا مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إنْ كُنْتُ قاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ
لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ، فلو حملت «إن» فى صدر البيت على النفى فسد هذا المعنى، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

=

ولا يُقـاس عليه : « إنْ قَامَ لأنَا ، وإنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ » خلافاً للأخفش ، والـكوفيين(١) ، وأنْدَرُ منه كَوْنُهُ لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ »(٢).

* * *

= * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية — وهى بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : «شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين ، وهى اللام الأولى — «حلت عليك» أى : نزلت بك ، ويروى فى مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : «شلت» شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل شل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يجيزون تخفيف «إن» المؤكدة ، ويجيزون مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما ، ولكن المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى مغنى اللبيب — أنهم لا يجوزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون من تخفيفها على أن «إن» نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فمعنى «إن قام لأنا» هو عين معنى «ما قام إلا أنا» ، والتحقيق أن الكوفيين يجيزون هذا التعبير ، لكن على وجه آخر هو ماذكرناه، لاعلى الوجه الذى ذهب إليه البصريون.

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبثتم لقليلا » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لخاطبا » .

(٢) ومجىء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لايقاس عليه ، بإجماع من النحاة على ذلك . =

فصل : وتُخَفَّفُ « أنَّ » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب فى اسمها كونُه مضمراً محذوفاً ، فأما قولُه :

١٤٨ — بأنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

فضرورة .

= وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن المخففة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك فى حال إهمالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك فى شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تهمل »

الثانى : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لاتلحقه اللام ، نحو « إن زيدلن يقوم »

والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو أعملت نحو « إن زيدا قائم » ويجوز « إن زيدا لقائم »

١٤٨ — هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترثى أخاها عمرا الملقب « ذا الكلب » والجنوب هذه فيه مراث عديدة ، والنحاة يستشهدون بأبيات من مراثيها فيه ، وفى ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولا .

اللغة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » فى بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

والذى فى شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَرِيعَ وكُنْتَ لِمَنْ يَعْتَفِيكَ الثِّمَالاَ

المرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفد زادهم . وشمالا — بفتح الشين — ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من من الضمير المستتر فى هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثير نفعه ، واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولمن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث =

. . . .

للطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى ينبته المطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « مريع » بفتح الميم أو ضمها ـ وهو الخصيب ، وتقول : مرع الوادى ـ بفتح الراء أو ضمها أو كسرها ـ مراعة ، إذا صار ذا كلأ ، وتقول : « أمرع » أيضاً «الثمالا» بزنة الكتاب ـ وهو الذخر والغياث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث: معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك» الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على الفتح فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالثمال الآتى ، والكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الثمالا » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالا » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفا ، والجمهور على ان ماخالف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيبويه، وارتضاه ابن الحاجب ، فنى كل من الجلتين ـ على هذا المذهب ـ شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورا ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميرا غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم، وفى قولها « بأنك ربيع» شذوذ من جهة ثالثة عند سيبويه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى مجىء خبر أن المخففة من الثقيلة مفردا ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب فى خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ)[1]. (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى)[2] (وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا)[3]، ويجب الفَصْلُ فى غيرهن[4] بقد ، نحو (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[5]، أو تنفيس نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)[6]، أو نفى بلا ، أو ان ، أو لم ، نحو (وَحَسِبُوا

---

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبى مرة المكى :

أَضْعَفَ وَجْدِى وَزَادَ فِى سَقَمِى ... أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الهَوَى إِلَى أَحَدِ

(٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال لمجىء الخبر جملة دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشر كما فى هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله تعالى (أن بورك من فى النار ومن حولها) .

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحدمن الفواصل التى ذكرها ــ أمران: أولهما أن يكون ذلك الفصل عوضا مما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ، وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بإن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء ، لم يجيئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم بمأمن من الالتباس الذى يحذرونه، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتى فيه أن المصدرية كافيا عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة المزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر : =

أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ)(١) ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)(٢) ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)(٣)، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُمْ)(٤)، ويَنْدُر تركه ، كقوله :

١٤٩ — * عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا *

= وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

وقول قيس بن رفاعة:

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِى الْيَوْمَ فَاعْتَرِفُوا   أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرَ الْعَارِ

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب فاعل، وقبل مضاف و«أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور مضاف إليه« بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و «سؤل» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن » وجملة الخبر . =

ولم يذكر « لو » فى الفواصل إلا قليلٌ من النحويين ، وقولُ ابن الناظم « إنّ الفَصْلَ بها قَلِيلٌ » وَهَمٌ منه على أبيه(١) .

* * *

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنبارى اللذين لا يريان للمخففة موضعا يخصها ، وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التى ذكرها المؤلف المتفرقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » فى هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هى المصدرية التى تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه هنا كما لم تنصبه فى قول الشاعر :

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلاَمَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تنصبه فى قول الله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) فى قراءة من قرأ برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لايجوز على مذهبهما أيضا أن تكون « أن » فى البيت الشاهد مصدرية مهملة،من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين مختلفتين فى بيت واحد .

(١) أصل هذا الوهم أن الناظم ذكر فى الخلاصة مايفصل به بين أن المخففة وجملة خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو » ثم قال فى ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجىء « لو » فى الكلام العربى فاصلا قليل ، وليس هذا الفهم مستقيما ، بل مجىء « لو» فاصلا فى الكلام العربى الفصيح كثير ، ويكفى فى الدلالة على فصاحته أنه ورد فى القرآن الكريم كالآية التى تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه (وأن لواستقاموا على الطريقة) ، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف فى الفواصل هذا تفسير وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله ،والذى رأيته بعينى فى شرح ابن الناظم على ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة فى الفهم الذى قرره=

فصل : وتخفف « كأنَّ » فيبقى أيضاً إعمالُها ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خبرها ، كقوله :

١٥٠ — * كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءُ خُلُبْ *

= المؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بلو ، وإلى ذلك أشار بقوله : وقليل ذكر لو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء - الواقع بعد أن المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفى ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضيا وإما أن يكون مضارعا ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت يفصل بقد ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) .

والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو (علم أن سيكون) أو بسوف كما فى البيت « أن سوف يأتى كل ماقدرا » .

والماضى المنفى يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفى يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف لثلاثتهن .

وأما لو فتكون فاصلا مع الماضى نحو (وأن لو استقاموا) ومع المضارع نحو (أن لو نشاء) وذلك لأنها فى الامتناع شبيهة بحرف النفى ، وهو يجىء مع النوعين .

١٥٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد وجدت فى زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَــدَّارٌ بِبَبْ ... إِذَا دَعَاهَا أَقْبَلَتْ لاَ تَتَّئِبْ

وفى اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف فى رواية بيت الشاهد اختلافا نذكره فى لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى فحلها «أعيس» هو الذى لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المثناة جميعا - =

. . . .

=وهو بياض يخالطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء فى ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملا أعيس « هدار » صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدرا - بوزان ضرب يضرب ضربا - وهديرا ، إذا صوت فى غير شقشقة ، وفى أمثالهم « كالمهدر فى العنة » يضرب للرجل يصيح ويجلب وليس وراء ذلك شيء « ببب » البـاء جارة ، وبب : حكاية صوت البأبية ، وهى هدير الفحل « لاتتئب » لاتخزى ولا تستحى « وريديه » مثنى وريد ، وهو عرق فى الرقبة ، وهما وريدان «رشاء» هو بكسر الراء بزنة الـكتاب، وهو الحبل ، وهو مفرد فى رواية الديوان وفى رواية أكثر النحاة ، وقال الشيخ خالد : « وهو مفرد لامثنى ، وصحح الصغانى - بالغين المعجمة - أنه مثنى » ا هـ . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وكأن الذى دعا الصغانى إلى تصحيح التثنية أنه رأى اسم كأن مثنى فأراد أن يشبه المثنى بالمثنى « خلب » أصـله بضم الخـاء وإسكان اللام ، ولـكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبئر البعيدة القعر ، فيـكون الرشاء مضافا إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز فى «رشاء خلب» وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف المميز إلى التمييز فى نحو «خاتم حديد» إلا أن هذا الوجه لايجوز فى البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثانى أن يكون «خلب» نعتا بتأويله بالمشتق وكأنه قال: رشاء غليظ ، وشيء آخر لايجوز فى البيت بسببه أن يكون «خلب» تمييزا ، على الراجح ، لأن التمييز منصوب ، والمنصوب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الـكوفيون والأخفش- لايمتنع على مذهبهم جعله تمييزا كما تجعل حديدا فى قولك « هذا خاتم حديدا ».

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل « وريديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المـكسور مابعدها تقديراً لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن وريديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعا ، وجاء بخبرها مفردا : أى غير جملة كما هو معلوم، وكل ذلك جائز فى=

وقوله :

١٥١ — * كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ *

يروى بالرفع على حذف الاسم — أي : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أي : كَأَنْ مكانَهَا — وبالجر على أن الأصل كَظَبْيَةٍ ، وَزِيدَ « أنْ » بينهما .

= «كأن» من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف «أن» التي يجب عند الجمهور في اسمها ألا يكون مذكورا ، وفي خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .

١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم اليشكري — ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكري . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ثاء مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر .

اللغة : « توافينا » تجيئنا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أي شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العضاه .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتي « توافينا » توافي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، ونا : مفعول به لتوافي « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافي « مقسم » صفة لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقل «ظبية » يروى بالرفع وبالنصب وبالجر، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كأن محذوف وظبية خبر كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كأن ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كأن ظبية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه المقلوب ، وقدره قوم — وتبعهم المؤلف هنا — كأن ظبية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من « كأن » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظبية : مجرور بالكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود =

وإذا حُذِفَ الأسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتج لفاصلٍ ، كقوله :

١٥٢ — * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ *

= إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » على روايتى الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز فى اسم « كأن » المخففة من الثقيلة أن يكون مذكورا فى الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها (أى المرأة) ظبية . قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبيه ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من الهزج ، ويروى صدره هكذا :

* وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ويروى صدره :

* وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التى استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبوها

اللغة : « وصدر » قد روى سيبويه فى مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره فى مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله « ثدييه » عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام على هذا : كأن ثديى صاحبه ، فحذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضىء لأنه ناصع البياض «حقان» تثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنية كما حذفوا التاء فى « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشىء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء — وقد ورد فى فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبى : =

وَإنْ كانت الجملة فعليةً فُصِلَتْ بلَمْ أو قَدْ ، نحو (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)(١) ، ونحو قوله :

١٥٣ — لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ ... بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

= وَثَدْيًا مِثْلَ حُقِّ العَاجِ رَخْصًا ... حَصَانًا مِنْ أَكُفِّ اللاَّمِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد ، وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولها صدر » والأكثرون على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة « ثدييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « ثدياه حقان » ـ وهى الرواية التى عليها استشهاد المؤلف هنا ـ فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر « كأن » واسم كأن ضمير شأن محذوف ، وجملة « كأن » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ فى أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بنصب « ثدييه » بالياء المفتوح ما قبلها ـ على أنه اسم « كأن » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جملة .

وثانيتهما ـ وهى المعتبرة هنا عند المؤلف ـ برفع ثدييه على ماذكرناه فى إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جاريا على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازه بعض النحاة على رواية « كأن ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين : أحدهما أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

١٥٣ — هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين . =

. . . .

= اللغة : « يهولنك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعه وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطليها، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصليها ، وصلى بها – مثل رضى يرضى «لظى» الحرب » نارها ، وأراد بها شدائدها ومكروهاتها « محذورها » ما يحذر من أمرها وما يتحرز عنه « ألما » ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والخوض فى مكارهها ، ويقول له : لاتفزع من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحرز منه من مشاقها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجتراء عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولنك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لامحل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و «الحرب» مضاف إليه « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف،والتقدير: كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك =

مسألة — وتخفف « لَـكِنَّ » فتهمل وجوباً ، نحو [وَلَـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ](١) وعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال .

***

= أن يكون الفعل مضارعا ، لأن « لم » لاتدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى : (مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه) وقوله عز شأنه : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الشاعر :

كَأَنْ لَمْ يَـكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا
أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْـمُرْ بِمَـكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدى :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْعُيُونِ أَنِيقِ
مَضَى فَـكَأَنْ لَمْ يَغْنَ بِالأَمْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخَلُوقِ

وقول الآخر ، وأنشده القالى فى أماليه ١ / ١٠ :

فَدَارَتْ رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنْ لَمْ يَـكُونُوا رَمِيماً

وقول العطوى فى مرثية أخيه :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِي خَـيْرَ خِلٍّ وَصَاحِبٍ
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيـهِ الْمَقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبرا لـكأن المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبيانى :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَـيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ

أراد : وكأن قد زالت ، فحذف الفعل وهو ينويه .

ومما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه فى شرحها تعلم أن اسم « كأن » المخففة ، لايلزم فيه أن يكون ضميرا ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير شأن وقد يكون ضمير غيبة ذى مرجع ، وقد يكون اسما ظاهرا .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

تم الجزء الأول ـ بحمد الله وتوفيقه ـ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرس

الموضوعات الواردة فى الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وكتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب
عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح
تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

المكتبة العصرية
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب « لا » العاملة عمل إنّ[1]

وَشَرْطُهَا : أن تكون نافيةً ، وأن يكون المنفىُّ الجنسَ ، وأن يكون نفيه نَصًّا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلا بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ حَاضِرٌ » .

فإن كانت غَيْرَ نافيةٍ لم تعمل ، وَشَذَّ إعمالُ الزائدة فى قوله :

١٥٤ — لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا
إذَا لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

---

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس فى المعنى فعملت عملها ، وههنا أمران لابد لنا من أن ننبهك إليهما :

الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن فى أربعة أمور ، أحدها أن كلامنهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامنهما للتأكيد ، فلا لتأكيد النفى ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامنهما له صدر الكلام فلايقع حشوا ، ورابعها أن لا نقيضة إن ، والشىء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله ، فقد حملوا « رضى » على « سخط » الذى هو ضده فى المعنى ، فعدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بعن كما فى قوله تعالى (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومن الحمل قول الشاعر :

إذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِى رِضَاهَا

الأمر الثانى : أن عمل لا لما كان بالحمل على إن انحطت لا عن إن فى قوة العمل ، وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفا ، بخلاف اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ، فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جارا ومجرورا ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جارا ومجرورا ، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معربا منصرفا ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزارى .

=

. . . .

= اللغة : « غطفان » اسم أبى قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب – بفتح الحاء والسين المهملتين – وهو مايعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء وما يعده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

المعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذى وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول: إنهم قوم كثيرو الذنوب معروفون بذلك ، فهم لايخشون على أنفسهم معرة الهجاء ، لأن العرض المثلوم لايخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لخشوا فضيحة هجائى فصدوا عمر عن أن يتعرض لى ، لكنهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لى – مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائى له – دلوا على أنهم لايخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصيها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تكون فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفى ، وكان من حق مابعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه – مع ذلك – أعملها فى الاسم فبناه على الفتح كما ترى .

هذا تخريج كلام المؤلف ، وأصله لأبى الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور فى المقرب ، قال : « أنشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان ... البيت * والمعنى لها =

ولو كانت لِنَفْيِ الوَحْدَة عملت عمل ليس ، نحو « لاَ رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلاَنِ » وكذا إن أُرِيدَ بها نَفْيُ الجنس لا على سبيل التنصيص ؛ وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النكرة(١)، نحو « جِئْتُ بِلاَ زَادٍ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ » وَشَذَّ « جِئْتُ بِلاَ شَيْءَ » بالفتح ، وإن كان الاسْمُ معرفة أو منفصلا منها أُهْمِلَتْ(٢)، ووجب ــ عند غير المبرّد وابن كَيْسَان ــ تكرارُهَا ،

= ذنوب ، أى ؛ وعمل لا الزائدة شاذ ،والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده » اهـ . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، فقلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » اهـ . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة، بدليل أنه لايعلق عن العمل، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفى لايعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المعمول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » تجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن المصدرية الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحل « لا » بين العامل الذى هو أن والمعمول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » تجد أن « تؤد » مجزوم بإن الشرطية المتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومعموله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بإن الشرطية ، تدرك الفرق بين «لا» وغيرها من أدوات النفى ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا فى « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لاشىء » حرف نفى لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، ومحله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم «لا» النافية للجنس معرفة ،وهى مع ذلك عاملة ، ولم تكرر ، =

نحو «لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو» ونحو (لاَ فِيهَا غَوْلٌ)[1]، وإنما لم تكرر في قولهم «لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ»[2]، وقوله :

= ومن ذلك قولهم «قضية ولا أبا حسن لها» وقولهم :

* لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّةَ فِي الْبِلاَدِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للا النافية للجنس ولم تتكرر لا ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقان :

أحدهما: أن يقدر اسم لا نكرة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أي :ولا مثل أبي حسن، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني: أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به ، فيقدر في «لا أبا حسن» لا فيصل لها ، ويقدر في «لا أمية» ولا كريم في البلاد، ويقدر في «لا هيثم» ولا حسن السوق ، وهكذا .

(١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول – بفتح النون وسكون الواو – مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت «نولك أن تفعل كذا» كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعني أنه ميسور له ، وإذا قلت «لا نولك أن تفعل كذا» كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعني أنه مما لا تصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول، فمعنى «لا نولك أن تفعل كذا» لا متناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون «لا» نافية ، و «نولك» مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها في تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما نرى مجاز مرسل علاقته اللازمية والملزومية .

١٥٥ — أَشاءُ ما شِئْتِ ،حَتَّى لاَ أَزالُ لِما
لاَ أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنا شَانِي

للضرورة فى هذا ، ولتأول « لاَ نَوْلُكَ » بلا يَنْبَغِى لك .

***

١٥٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزواه إلى أحد .

اللغة : « شانى » اسم فاعل فعله شنأ الشىء يشنؤه شنأ — بتثليث الشين — ومشنأ وشنآنا — بسكون النون فى الأخيرة أو فتحها — ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل فى اسم الفاعل شانىء — بالهمز فى آخره — خفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .

المعنى : إنى لأحب ما تحبينه ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شأنى أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى مالا تشائينه .

الإعراب : « أشاء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأشاء مبنى على السكون فى محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أشاء الذى شئته « حتى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لا » حرف نفى « أزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لما » جار ومجرور متعلق بقوله شانى الذى فى آخر البيت « لا » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « شائية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : للذى لا أنت شائيته « شانى » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضى والداعى ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .

=

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً — أي : غير مضاف ، ولا شَبِيهٍ به — بُنِيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمعَ تكسير ، نحو « لا رَجُلَ ، ولا رِجَالَ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء[1] ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائية » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة — وهي الضمير المنفصل المرفوع — ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعما أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة — كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة — يقوم مقام نفي الجنس الذي هو الأصل في مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحدا فواحدا وتنفي عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسما لا يتناول غير فرد واحد — وهو المعرفة — كنت خليقا بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفي الجنس . وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيدا فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن للعلماء في اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

(الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

(الثاني) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبني على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، ورجحه ابن هشام في المغني ، والمحقق الرضي في شرح الكافية ، وابن مالك في بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعا ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن الرواية في بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييدا لمذهب المازني ومن معه ، ولكنا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

١٥٦ — إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَّى حَثِيثاً ، وَذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة: « أودى » ذهب وفنى، وكرر هذه الكلمة تأكيدا لمضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب الشباب « حميدا » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له ، ويروى فى مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثاً » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب ، وهو الذى ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِى مَجْدٌ . . . إلخ *

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذى » اسم موصول نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبرا مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأنه مصدر ، والمصدر لايثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » — سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو « لذات » — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى ببنائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفى نظائره .

رُوِىَ بهما ، وفى الخصائص أنه لا يجيزُ فَتْحَهُ بصرىٌّ إلا أبا عثمان ، وعلى الياء إن كان مُثَنًّى أو مجموعًا على حَدِّه(١)، كقوله :

١٥٧ — * تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا *

---

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شىء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا فى الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإن هذا لايعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه المبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء فى هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير فى طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعا وبإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول ببنائهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثانى فإن هذا متمسك بدليل فى ناحية وإهمال هذا الدليل فى ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسى بمن مضى قبلك=

وقوله :

١٥٨ — يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ ولاَ آ بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

= « إلفين » تثنية إلف – بكسر الهمزة وسكون اللام – وهو الصديق الذى تألفه ويألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الخل والخليل والخدن والخدين والحب والحبيب والود والوديد « وراد » بضم الواو وتشديد الراء – جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « المنون » الموت « تتابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل ، فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك .

الإعراب : « تعز » فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه مثنى «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتى « متعا » متع : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « المنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبنى هذا المثنى على الياء التى ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتى) :

بِأَىِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

١٥٨ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « عنتهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

المعنى : يريد أن كل واحد سيكون فى يوم القيامة معنيا بشأن نفسه، غير قادر على =

. . . .

= التفكير فى غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرى منهم يومئذ شأن يغنيه) .

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم «ولا» الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا فى الموضعين محذوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغيبة مفعول به « شؤون» فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضى المقترن بقد وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال ، ولنا كلام فى هذا الموضع نفيس ذكرناه فى شرحنا على شرح الأشمونى ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو فى «وقد عنتهم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها ــ وهى جملة « قد عنتهم شؤون » فى محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل مافى البيت نظيرا لما ورد فى قول الفند الزمانى أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لايجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك فى بعض كتبه ، والحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثانى : أن ابن مالك الذى أجاز اقتران الخبر المنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك فى خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجازه فى خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو فى خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث: أنا لو سلمنا أن «لا» تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفى وقف فى طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقض نفى خبرها بإلا ، فقياس «لا» على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضَمُّنُ[1] معنى « مِنْ » بدليل ظهورها في قوله :

١٥٩ — * وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ *

= في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ماليس للفروع .

الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بني اسم لا ، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ـ ولو بالخبر ـ زال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستغراقية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووجد من دونهم امرأتين تذودان) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : «قام» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «يذود» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به ليذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بيذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إلى هند» =

وقيل : تركيب ٱلأسم مع الحرف كخمسة عشر .

وأما المضاف وشبهه فمعربان ، والمراد بشبهه : ما اتَّصَلَ به شىء من تمام معناه(١) ، نحو « لا قبيحاً فِعْلُهُ محمود ، ولا طالعاً جَبَلاً حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا » .

* * *

فصل : ولك فى نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاّ بالله » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

أحدها : فَتْحُهُمَا ، وهو الأصل ، نحو (لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ)(٢) فى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو .

الثانى : رَفْعُهُمَا ، إما بالأبتداء ، أو على إعمال « لا » عَمَلَ ليس كالآية فى قراءة الباقين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم لا ويكون خبرها محذوفا .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأى هو الذى اختاره ابن عصفور ، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن التضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدنوشرى : « هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها فى سياق النفى للعموم » اهـ ، والذى ذكره الدنوشرى رحمه الله هو المعقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعا به كالمثال الأول ، وقد يكون منصوبا به كالمثال الثانى ، وقد يكون مجرورا بحرف جر يتعلق به كالمثال الثالث ، وقد بقى رابع وهو أن يكون معطوفا عليه نحو « لاثلاثة وثلاثين » .

(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة فى فتح الاسمين قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلاَ آ ... بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

١٦٠ — * لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هٰذَا وَلَا جَمَلُ *

---

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً *

وهذا البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النميرى ، بزنة التصغير فى اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللغة : « وما هجرتك » يروى فى مكانه « وما صرمتك » والصرم : الهجر وقطع حبال المودة « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعتزلها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية (انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) والمراد لا شىء لى فى هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرٍ وَحَطَّتْ بَرْكَهَا بِبَنِي عُبَادِ

الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « هجرتك » هجر : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهى مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك «معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أومهملة « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لى ، فى هذا » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أومهملة كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفى « جمل » إن اعتبرت لازائدة لتأكيد النفى فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة=

الثالث : فَتْحُ الأول ورَفْعُ الثانى ، كقوله :

١٦١ — * لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ *

= عمل ليس فجمل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والجملة المعطوف عليها فى محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة.

الشاهد فيه : قوله « لا ناقة .... ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولهما أن تكون لا نافية مهملة والمرفوع بعدها مبتدأ ، وثانيهما أن تكون لا نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها .

وأما رفع الثانى فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفا على الاسم الذى بعد لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهملة ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ،

ونظير هذا البيت قول المجنون :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِى بِمَضَلَّةٍ مِنَ الأَرْضِ لاَ مَالٌ لَدَىَّ وَلاَ أَهْلُ

١٦١ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* هٰذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيبويه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناة ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم — وهى « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضا أبو الأب « الصغار » — بزنة سحاب — الذل ، والمهانة ، =

وقوله :

١٦٢ — * وَأَنتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ *

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيدا للصغار ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمودا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه فى إعراب البيت ، الثانى أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتى عقب هذا) :

بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنتُمْ ذُنَابَى ، لاَيَدَيْنِ وَلاَصَدْرُ

ويجرى مجراها قول أبى الطيب المتنبى :

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .
.

= * بأيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نمير ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللغة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفى الحديث « أعوذ بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذى يكون سببا للمجد والفخر « ذنابى » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة — أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابى مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبعير أكثر من استعمال الذنابى . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذناب ، وذنابى « لايدين ولا صدر » أى لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

المعنى : يقول لنمير بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلتموه فى سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم برؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : «بأى» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأى بلاء تفتخرون مثلا ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نمير » منادى « بن » صفة لنمير ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو واو الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابى » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفى « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفى فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مبتدأ عند سيبويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت «لا» فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحا وبعد الثانية مرفوعا : أما فتح الأول فهو بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ماتقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لاقبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — * فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا *

= ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثانى ففى واحد من ثلاثة أوجه: أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهملة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيبويه، وقد أوضحنا لك ذلك فى إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ *

والبيت لأمية بن أبى الصلت ـ ولكن النحاة فى روايتهم عجز البيت على ماذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

والبيتان غير متصلين فى الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولهما ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ *

اللغة : « لغو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأثيم » هو مصدر أثمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لاينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر «لا» هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتْحُ الأول وَنَصْبُ الثانى ، كقوله :

١٦٤ — * لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُـلَّةً *

وهو أضْعَفُهَا حتى خَصَّهُ يُونُسُ وجماعةٌ بالضرورة كتنوين المنـادى ، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدةً مؤَكِّدَةً ، وأن الأسم منتصب بالعطف.

= مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة منهما لامحل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدا» منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تـكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتـكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ *

والبيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس بن مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ماذكرناه يروون بعده :

كَالثَّوْبِ إذْ أنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِـعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله فى روايته قوله :

لاَ صُلْحَ بَيْنِي ـ فَاعْلَمُوهُ ـ وَلاَ بَيْنَـكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِـقِى

سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

. . . .

= اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام ــ هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِــــداً وَصِنْوِي قَدِيماً ، إِذَا مَا تَصِلْ

« الراقع » ومثله « الراتق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب«قرقر» صوت ، وصاح « قمر » يجوز أن يكون جمع أقمر ، فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى، كروم فى جمع رومى «الشاهق» الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله«اتسع».

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم « لا » ــ وهو قوله «نسب» ــ عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى يحمل جمهور النحويين نصب الاسم الثانى عليه ، واختاره ابن مالك .

وقال يونس : إن « لا » فى قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عامله عمل « إن » مثل الأولى كما أعلمتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها .

وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لاضرورة معه .

وقال الزمخشرى فى مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في الثاني النصبُ والرفعُ ، كقوله :

١٦٥ — * فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

---

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وقد نسب النحاة هذا البيت إلى رجل من بنى عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيبويه (٣٤٩/١) ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللغة : « المجد » هو العز والشرف وكرم النجار ، ورجل ماجد : شريف كريم المحتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ، نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَابْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لاَ رَجُلَ وَامْرَأَةَ » — بالفتح — فشاذة(١) .

* * *

فصل : وإذا وُصِفت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتْحُهُ على أنه رُكِّبَ معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَنَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة ،

= جوازا تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعلم : « وجعل الخبر عن أحدها وهو يعنيهما اختصارا ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوبا ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده ، فإنه مبنى على الفتح فى محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع فى هذا المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفا على محل لا مع اسمها ، فإنهما معاً عنده فى محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسما للا النافية للجنس ، وقد حذفت « لا » وبقى أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف فى ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذى ذكرناه فى صدر هذا الباب أن عمل «لا» مرة بالحمل على إن ، ومرة بالحمل على ليس ، فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، ومن شأن العامل الضعيف ألا يعمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن ينوب شىء منابه ضعيفا ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل محلها شىء ضعيفا أيضا ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفْعُهُ مراعاةً لمحلها مع لا ، نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا » ومنه « ألاَ مَاءَ مَاءً بَارِداً عندنا » لأنه يُوصفُ بالاسم إذا وصف ، والقوْلُ بأنه توكيد خطأ .

فإن فُقِدَ الإفرادُ نحو « لاَ رَجُلَ قَبِيحاً فِعْلُه عندنا » أو « لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ ظَرِيفاً عندنا » أو الاتصالُ نحو « لا رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أو « لاَ مَاءَ عندنا مَاءٌ بَارِداً » امْتَنَعَ الفتحُ ، وجاز الرفعُ والنصبُ ، كما فى المعطوف بدون تكرار « لا » ، وكما فى البدل الصالح لعمل «لا» فالعَطْفُ نحو « لا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فيها » ، والبدل نحو « لا أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فيها » ، فإن لم يصلح له فالرَّفْعُ نحو « لا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فيها » وكذا فى المعطوف الذى لا يَصْلُح لعمل « لا » نحو « لا امْرَأَةَ فيها ولا زَيْدٌ » .

* * *

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على معنييهما ، كقوله :

١٦٦ — * ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ *

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمَ الشَّلَوْبِينُ أنه غير واقع .

---

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا أُلاَقِى لَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، والذين نسبوه إليه قد رووا صدره على وجه آخر ، وهو :

* ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْـلَى . . . *

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

=

وتارةً يُرَادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — * أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ *

وهو الغالبُ.

= المعنى : ليت شعرى إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول مفعول ألاقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « أمثالى » أمثال : فاعل لاقى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، والمراد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفى ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع فى كلام العرب ، وكون الحرفين معادلين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالعير؟ » حكاه ابن منظور عن سيبويه ، والقماص ـ بكسر القاف على المشهور ، وقد تضم ، وقد تفتح ـ هو ألا يستقر فى موضع فتراه يثب من مكانه من غير صبر ، والعير ـ بفتح فسكون ـ الحمار ، ورواه ابن منظور « بالبعير » والاستفهام فى هذا المثل عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل . .

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله : =

وتارةً يُرَادُ بهما التَّمَنِّى، كقوله :

١٦٨ — أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *

= * وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ *

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : أفما يكف عن القبائح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ !

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول «ولت» ولى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبة : فاعل ولت ، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى شبيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامينى أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن المفيد للانكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالا على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الميل إلى دواعى الصبا .

١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ *

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين.

اللغة: «ولى» أدبر، وذهب «فيرأب» يجبر، ويصلح «أثأت» فتقت وصدعت وشعبت وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء، إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير — بفتح ياء المضارعة — بمعنى يمير: أى يمون الناس).

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمنى، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا، والجملة فى محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة فى محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول مفعول به ليرأب «أثأت» فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأى، ويد مضاف و «الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره أثأته

الشاهد فيه: قوله «ألا عمر» حيث أريد من همزة الاستفهام مع «لا» مجرد التمنى؛ وهذا كثير فى كلام العرب. ومما يدل على كون «ألا» للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه.

وقد استدل أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد بهذا البيت على أن «ألا» الدالة على التمنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح ذلك مع «لا» التى لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمنى، وخالفا فى ذلك سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد.

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنهما أجازا فى قوله «مستطاع» أن يكون خبرا لألا أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا، فإن سيبويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيبويه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أَتَمَنَّى فلا خَبَرَ لهـا ، وبمنزلة « لَيْتَ » فلا يجوز مُرَاعَاةُ مَحَلِّهَا مع اسمها ، ولا إلغاؤُهَا إذا تكررت ، وَخَالَفَهُمَا المـازنيُّ والمبرد ، ولا دليل لهما فى البيت ، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلا ، بل يجوز كون « مستطاعٌ » خَبَراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية .

* * *

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)[١] (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)[٢] وَعَرْضِيَّةً وَتَحْضِيضِيَّةً فَتَخْتَصَّانِ بالفعلية نحو (أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَـكُمْ)[٣] (أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)[٤] .

* * *

= الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلا على جواز ذكر خبر «ألا» وهو خلاف ماذهب إليه سيبويه والخليل ، وإن جعلت قوله «مستطاع» نعتا لعمر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذى ذهب إليه سيبويه ، فالبيت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيبويه .

والجواب أنه يكون ردا على سيبويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ماذكرناه فى الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبا إليه ، لأن الدليل ـ كما قلنا مرارا ـ متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره ، نحو « لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ فحذفُهُ كثيرٌ ، نحو (فَلاَ فَوْتَ)(١) (قالُوا لاَ ضَيْرَ)(٢). ويلتزمُه التميميون والطائيون(٣).

* * *

---

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة ـ وهى قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » ـ تحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير فى قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تميا وطيئا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعنى سواء أعلم أم لم يعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام الزمخشرى فى المفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اهـ كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جار الله بأنك لو جعلته خبرا للا كنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تميا وطيئا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القبيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه ، وأما هما فلا يجيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساغ حذفه؟ إلا أن يدعى لتميم وطيىء أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين(١)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإنما قيل لها ذلك لأن

= جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلتزمان - مع ذلك - حذفه ، فيسهل فهم الكلام حينئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » اه كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعربها لك إعرابا قريباً ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، وللزمخشري في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه العجالة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولي ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهيلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولي ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لا نسلم أنا حين نقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذي نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافه ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثاني شيء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثاني مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبي يَنْصب المفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام : مالا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَـكَّر وتفـكَّر ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لاثنين وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وأَلْفَى ، وتَعَلَّمْ – بمعنى أَعْلَمْ – ودَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً)[1] (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ)[2]، وقال الشاعر :

١٦٩ — * تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفا نحو « ظننت زيدا عندك » ويجيء جارا ومجرورا نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت زيدا أخاك » ويجيء ضميرا نحو « زيد ظننتكه » ويجيء جامدا نحو « ظننت زيدا أسدا » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى الكلام عنه لأنه لايتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ يلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالأكْثَرُ وقوعُ هذا على « أنَّ » وصلتها ، كقوله :

١٧٠ — * فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً *

= وجوبا تقديره أنت «شفاء» مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و «النفس» مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ماذكرناه فى الإعراب .

ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها ، وهو صحيح ، ومن شواهده قول النابغة الذبيانى :

تَعَلَّمْ أنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتى (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المرى :

تَعَلَّمْ – أبَيْتَ اللَّعْنَ ! – أنِّى فَاتِكٌ مِنَ اليَوْمِ أوْ مِنْ بَعْدِهِ بابْنِ جَعْفَرِ

وقول الشاعر :

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنَّكَ مُدْرِكِى وَأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأخْذِ بِاليَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب :

تَعَلَّمْ أنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أحْجَارِ الكُلاَبِ

ونظيره قول أعرابى :

تَعَلَّمْ أنَّ أكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ – وَإنْ ضَحِكُوا إلَيْكَ – مِنَ الأعَادِى

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما فى بيت الشاهد (رقم ١٦٩) .

١٧٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإنَّكَ قَاتِلُهْ * =

وقوله :

١٧١ — * دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ *

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

اللغة : « صحا القلب .. . إلخ » قال الأعلم : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ، وكف باطله : أي صباه ولهوه . . وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو « تعلم » معناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى فعل، ولم يستعمل منه غير الأمر، لايقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر الغين المعجمة ــ الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .

المعنى : يقول لغلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضيع وصيتي وطلبت غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها ســـدت مسد مفعولي تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها إلى مفعوليها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير في الاستعمال .

١٧١ ــ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول ــ من « درى » إذا علم « اغتبط » أمر من الغبطة ، وهي : أن تتمنى مثل حال غيرك من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثاني حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه . =

والأكْثَرُ في هذا أن يَتَعَدَّى بالباء ، فإذا دخلت عليه الهمزة تَعَدَّى لآخَرَ بنفسه نحو (وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ)[1].

والثانى : ما يُفيد فى الخبر رُجْحَاناً ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وحَجَا ، وعَدَّ ، وهَبْ ، وزَعَمَ ، نحو (وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً)[2]، وقوله :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال .

الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله «الوفى» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الوجوه الثلاثة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ، كما فى قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

١٧٢ــ * قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

---

١٧٢ ــ هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ *

* وهذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شنبل الأعرابي .

اللغة : « أحجو » أظن « ألمت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل والشدائد ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى ولم يكن عونا لى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منونا فهو ــ حينئذ ــ مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثانى معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان متعلق بالم « ملمات » فاعل ألمت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثانى « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضا أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى المحاجاة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتى حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

١٧٣ — * فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى *

= (حجونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد المهملة ، وبابه علم).

وتأتى أيضا بمعنى أقام ، نحو « حجا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عمارة ابن أيمن .

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِفَالِقِ *

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفَنْزَجَا

وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .

وهى بمعنى غلب فى المحاجاة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلٰكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللغة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » يطلق — فى الأصل — على عدة معان سبق بيانها ، والمراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » — بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم — بوزان علم يعلم — وأعدم يعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

المعنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك. =

وقوله :

١٧٤ — * وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكا *

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « المولى » ، والثانى « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً ، وَلٰكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى .

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون، وعقر النيب: مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم :مفعوله الثانى.

١٧٤ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَقُلْتُ أَجِرْنِى أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبنى » أى اعددنى واحسبنى .

المعنى : فقلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

١٧٥ — * زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل، مثلا « فهبني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان « هالكا » نعت لامرىء .

الشاهد فيه : قوله « فهبني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب .

واعلم أن « هب » ـ بهذا المعنى ـ فعل جامد لايتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ،بل هو ملازم لصيغة الأمر؛ فإن كان من الهبة ـ وهي التفضل بما ينفع الموهوب له ـ كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثا) وقال : (هب لي حكما) .

واعلم أيضا أن الغالب على « هب » بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرمي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حمارا » ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ ـ هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباً *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس .

اللغة : « شيخا » الشيخ : هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ « يدب دبيبا » يسير سيرا رويدا ويمشي مشيا وئيدا . =

. . . .

= المعنى : ظنت هذه المرأة ـ حين رأت الشيب برأسي ـ أنني قد صرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطىء ، لأنني ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذي ضعفت منته وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتني » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « دبيبا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك في إعراب البيت ، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار .

ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون في مستعمل الكلام ، وإنما يجيء في ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير في استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ومعموليها سواء أكانت مثقلة كما في البيت الذي يلي هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وسنذكر شواهد ذلك في شرح البيت الآتي ، إن شاء الله تعالى .

والأكْثَرُ فى هذا وُقُوعُه على أنْ وَأنَّ وصلتهما ، نحو (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا)[1]، وقال :

١٧٦ * وَقَدْ زَعَمَتْ أنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

(١) من الآية ٧ من سورة التغابن .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثانى ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والبيت الذى بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِى وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِى عَهِدْتِ ، وَلَمْ يُخْبَرْ بِسِرِّكِ مُخْبَرُ

اللغة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك فى كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان من نحول بدنه وشحوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها ، بدليل البيت الذى بعده « تغير جسمى والخليفة كالذى عهدت » يريد أنه وحده هو الذى أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذى عرفتهم عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيا للمعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيا للمجهول فيكون « مخبر » اسم مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماض بمعنى ظن ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى عزة المذكورة فى بيت سابق «أنى» أن :حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «تغيرت» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سد مسد مفعولى زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذى » اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى، وجملة النداء لامحل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته «لا»حرف نفى «يتغير» =

والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونُه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثناؤه : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَنَرَاهُ قَرِيباً)(١) ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعداه إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا ــ عند الجمهور ــ هو الكثير الغالب فى تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرىء القيس :

أَلاَ زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَوْمَ أَنَّنِي كَبِرْتُ ، وَأَلاَّ يُحْسِنَ اللَّهْوَ أَمْثَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلاَ يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذرى :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي سَأَرْضَى بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ ، إِذَنْ يَا بُثْنَ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » المخففة من الثقيلة الآية الكريمة التى تلاها المؤلف وتلوناها فى شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما فى البيت الشاهد الذى سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذى أنشدناه فى شرحه ، خلافا لأبى عبيدة والأزهرى .

(١) من الآية ٧ من سورة المعارج ، ورأى فى هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين ، وقد تأتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رئته ، وهى فى هذين المعنيين تتعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالبُ كونُه للرُّجْحَانِ ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ ، كقوله :

١٧٧ — * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالِياً *

---

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (القتال) وقد تعدى هذا الفعل فى هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفى الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .

وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتتعدى إلى مفعول واحد ، وسيذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطرمت ، واشتعلت ، وتأججت « لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد داخلا فى حومتها « عردت » أحجمت وفررت ونكلت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب فى الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى «صاليا» =

وكقوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ)(١)، وكقول الشاعر :

١٧٨ — * وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً *

= مفعول ثان لظن « فعردت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق بعرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة محلا بفى « عنها » جار ومجرور متعلق بعرد « معرداً » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثانى قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » فى هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو بعيد .

(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابى ، من كلمة له يقولها فى يوم مرج راهط ، وهو موضع فى الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُصْبَةً تَغْلِبِيَّةً يَقُودُونَ جُرْداً فِى الأَعِنَّةِ ضُمَّرَا
سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلٰكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوْتِ أَصْبَرَا
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكَسَّرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائى هذه الأبيات فى الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزى ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمع فى أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم فى المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم: ما كل سوداء تمرة ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون — أو يلقبون — بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الوبيل ، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة ، و « حمير » اسمه العرنجج — بزنة سفرجل =

وقوله :

١٧٩ — * حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ *

= ـ وجذام وحمير: كلاهما من اليمن ، وقوله « عشية لاقينا » يروى فى مكانه « ليالى لاقينا » كما يروى « صداء وحميراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء فى الخور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أقرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعة منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه «حسبنا» فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « بيضاء » مضاف إليه «شحمة» مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه فى محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحمير فى محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل بيضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « كل بيضاء » وثانيهما قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك فى الإعراب .

١٧٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَاحاً ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ *

والبيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من كلمة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ ... وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْى خَابِلاَ

تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ ... حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير ـ اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة =

وكقوله :

١٨٠ * إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوًى *

= والقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بزمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووهم العينى فى ضبطه بكسرها ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الربح « ثاقلا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شىء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين · أولهما قوله « التقى » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه فى الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُومُكَ مَالاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس فى همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

. . . .

= أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة فى هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على مايقتضيه قياس نظائره « تغضض الطرف » غض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويجشمك « الوجد » الهيام .

المعنى : يقول : إن لم تنم وبقيت ساهراً أرقا ــ أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغوانى ومحاسنهن ــ فإنى أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب «تغضض» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتغضض، وجملة تغضض وفاعله ومفعوله فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لامحل لها اعتراضية «ذا» مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لامحل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه فى محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل فى هذه العبارة مضارع خال ــ وهو فعل قلبى معناه الرجحان ــ ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

١٨١ — * مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا *

١٨١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه قوله :

* أشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الألَمِ *

وقد أنشد الجوهرى هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون — ومعناه مبتلى ، ويروى فى مكانه « ظمئا » بالظاء المشالة والهمزة بعد الميم — وأصله العطشان ، ويراد به المشتاق « حموة الألم » بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة — هى شدة الألم وسورته .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إنى أظن أننى سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقياكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلتنى » خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمن الآتى ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثانى لخال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حموة » مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله فى محل نصب : إما مفعول ثان لخال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لخال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثانى لخال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت هى التى تدخل على زال وقد فصل بين النافى والمنفى بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتنى ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتنى ضمنا » حيث استعمل خال — وهو فعل قلبى — بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو — إلخ » على مابيناه فى إعراب البيت .

تنبيهان ـ الأول : ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتهَمَ ، ورأى بمعنى الرأى ـ أى : المذهب ـ وحَجا بمعنى قَصَدَ ، فيتعدَّيْنَ إلى واحدٍ نحو ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شيئاً ﴾[1] ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[2] وتقول « رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، ورأى الشافعى حُرْمَتَهُ » و « حَجَوْتُ بَيْتَ الله »[3] .

وترد وجَدَ بمعنى حَزِن أو حَقَدَ فلا يتعدَّيَانِ .

وتأتى هذه الأفعال وبقيةُ أفعال الباب لمَانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين ، وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثانى : ألحقوا رأى الحُلْمية برأى العِلْمِيَّة فى التعدِّى لاثنين ، كقوله :

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكوير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا فى التعدى فعلم تتعدى لاثنين ، وعرف تتعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ، وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين فى المعنى بحكم لفظى ـ أى وهذا الحكم اللفظى هنا هو التعدى لاثنين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف ـ وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فعلمنا أن بين المعنى واللفظ تطابقا وتآلفا ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإنا نعلم أنهم خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم فى موطن كان من حقه أن يستعمل فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل ـ وهو عرف ـ والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، ولذلك أنواع لا نرى أن نذكرها هنا .

١٨٢ — * أرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذَا مَا *

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُني وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أثَالاَ
أرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إذَا أنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

وهذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله :

أبَتْ عَيْنَاكَ إلاَّ أنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ
كَأنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّي طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهَى خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلاَلَهُمَا وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ
عَلَى حَيَّيْنِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأيَّةُ لَيْلَةٍ تَأتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحُ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولا قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللغة : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن — بوزن قفل — وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « وهى » ضعف وانشق «أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثال » أعلام أناسي « تجافى الليل وانخزل انخزالا » : كنايتان عن الظهور وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب — ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع =

وَمَصْدَرُهَا الرؤيا ، نحو (هٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)[1] ، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريرى وابن مالك ، بدليل (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ)[2] ، قال ابن عباس : هى رُؤْيَا عَيْن .

***

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رفقى » بضم الراء أو كسرها — جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء — إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » خبره ، و « عمار » وسائر الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أثالة ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير جماعة الغائبين مفعول أول « رفقى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به ، والثانى قوله « رفقى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، ومجىء المفعول الثانى معرفة — وهو قوله « رفقى » — فى هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلمية تنصب مفعولا واحدا ، وأن المنصوب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية الكريمة يراد بها الرؤية البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إنى رأيت =

النوع الثانى : أفعال التصيير ، كجَعَلَ ، وردَّ ، وتَرَكَ ، واتَّخَذَ ، وتَخِذَ ، وصَيَّرَ ، ووَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً)(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً)(٢) (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)(٣) (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً)(٤)، وقال الشاعر :

١٨٣ — * تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلا *

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت المقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبه أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى فى منامه أنه قطع المسافات البعيدة فى لحظات يسيرة، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث: أنهم استوصفوه بيت المقدس والطريق إليه وبالغوا فى تحرى ذلك منه ، والأمر الرابع: أن مجىء « الرؤيا» بمعنى رؤية البصر قد جاء فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعى يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ نَفْساً كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أخو أبى خراش الهذلى ، والبيت المستشهد بصدره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها فى بنى لحيان ، وهو بتمامه مع ما قبله :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّى بِحَمْدِ اللهِ فِى خِزْىٍ مُبِينِ
جَزَيْتُهُمُ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِى بَنِى لَحْيَانَ ، كُلًّا فَاخِرُونِى
تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً وَفَرُّوا فِى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى

اللغة : «جزيتهم» أراد كافأتهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادى » الباء ههنا للسببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتى إياهم بسبب أخذهم تلادى ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : المال =

وقال :

١٨٤ — * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *

وقالوا : « وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ » وهذا مُلاَزِمٌ لِلمُضِيِّ .

***

= الذى ولد عندك ، فإن تلن قد ورثته فهو طارف وطريف « تخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تقى المخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة،وبزنة غراب وآخره زاى معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاى ، وهو اسم واد « ليعجزونى » ليغلبونى ، وذلك بأن يفوتونى فلا أدركهم .

الإعراب : « تخذت » تخذ : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين العائد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «فى الحجاز» جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المضمرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « تخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصيير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على مابيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبى صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقنا) أنه لرؤبة بن=

. . . .

= العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة أبيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع ــ وها كها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الفِيلْ ... تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ

وَلَعِبَتْ طَـــيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ ... فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وهذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة فى القرآن الكريم فى سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم فى تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف مأكول) وأغلب ألفاظ الرجز هى ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللغة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشى على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم فى نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل فى الأصل : الطين الذى تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذى أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعباييد والعباديد والشماطيط ، وقيل : واحده إبالة ، وقيل : واحده إبول ــ بزنة جرد حل ــ « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذى يبقى فى الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول مبنى على السكون فى محل رفع « مثل » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضايفين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه فى باب الإضافة « مأكول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذى أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمالُ ، وهو الأصْلُ ، وهو واقعٌ في الجميع .

الثاني : الإلغاء(١) ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسُّطِهِ

---

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن نقول لك : إن التعليق هو — كما قال المؤلف وغيره من النحاة — « إبطال عمل العامل لفظا ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالمعمول — وهو ههنا المفعولان — على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلا «علمت أزيد مسافر أم عمرو» فإن قولك «زيد مسافر» هو المعمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جئت بهما بعد دخول العامل —وهو علمت— مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر ستعرفه ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها —من حيث المعنى— معمولة للفعل المتقدم عليها ، وهو يطلب منصوبا ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءيها ، فتقول : « علمت لزيد مسافر وعمرا مقيما » لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو — كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً — « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعا » ويعنون بذلك أنك تجيء بالمعمول — وهو المفعولان كما علمت — على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر — مع ذلك — أن هذا العامل له تسلط على محل هذا المعمول ، فتقول « زيد ظننت قائم » أو تقول « زيد قائم ظننت » فزيد في المثالين مبتدأ ، وقائم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملتهما في محل نصب مفعولا به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة المعطوفة تبعا للفظ طرفي الجملة المعطوف عليها ، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت قائم ، وعمرو مكابر » . =

. . . . : .

= فإن قلت : فما الفرق العملى بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقا من وجهين.

أحدها قد اتضح لك من الكلام السابق فى شرح معناها ، وخلاصته : أن الجملة فى حال الإلغاء لا محل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعا للفظها ، أما الجملة فى حال التعليق فلفظها مرفوع ومحلها نصب ، فيجوز لك فى العطف عليها أن تراعى لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعا فتقول «علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر» وأن تراعى محلها فتجيء بالمعطوف منصوبا فتقول «علمت لزيد مقيم وعمرا مسافرا».

والوجه الثانى : أن إلغاء عمل العامل فى المعمول أمر اختيارى لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعمول فتنصبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله ، فتقول «زيد ظننت مسافر» أو تقول «زيدا ظننت مسافرا» وتقول «زيد مسافر ظننت» أو تقول «زيدا مسافرا ظننت» وخالف الأخفش فى هذا ، فجعل الإلغاء واجبا عند توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل فى لفظ المعمول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتى بالمعمول المعلق عنه على أصله الذى كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التى تعلق العامل عن المعمول أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت «علمت لزيد قائم» وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلا أن تكون فى أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التى حكى النحاة أنها تكون سببا فى تعليق العامل ، فأما فى حال الإلغاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والمعمول ، وكل ما فى الباب أن العامل قد وضع فى غير موضعه الطبيعى من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التى هى أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها فى غير موضعها كإعمالها إذا وضعت فى موضعها ، ولكنها - أى أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلهذا جاز =

. . . .

= إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمرا » فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل فى ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك « ضرب عمرا زيد » وإلى قولك « عمرا ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق، وليس لك أن تلغى هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت فى موقعها الطبيعى من الكلام ووقع معمولاتها منها فى الموقع الطبيعى التزموا إعمالها خلافا للكوفيين فى هذه الجزئية ،وإذا تغير الوضع الطبيعى فتأخر الفعل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا الإعمال، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .

فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق فى شىء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى فى شىء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب .

وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول ـ وهو مذهب يونس بن حبيب ـ أنه يجرى فى جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول « ضربت أيهم فى الدار » على أن يكون « أيهم » اسم استفهام مبتدأ ، و « فى الدار » جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بضربت ، وقد ذكرنا فى باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .

الثانى ـ وهو مذهب الجمهور ـ أن التعليق يجرى فى أربعة أنواع من الفعل :

النوع الأول: كل فعل يدل على الشك، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر، =

أو تَأَخُّرِهِ ، كـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و« زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ »(١) قال :

= نحو قولك : شككت أزيد فى الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثانى : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب، ودريت أيصدق فعلك مقالك أم لا ، وتبينت أتؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيصبر أم يجزع ، وامتحنت خالدا أيشكر الصنيعة أم يجحدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلدك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للالغاء صورتين ليس غير :

إحداهما: أن يتوسط الفعل القلبى بين المفعولين كما فى الشاهد رقم١٨٥ الذى سيأتى عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخريجها على أن «شجا» فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع: فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لامحل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له معمول لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، وهذه الجملة لامحل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخريجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايتيه يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز . =

١٨٥ — * وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ *

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهده أيضا قول الشاعر :

آتٍ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبْكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للالغاء ، وهي أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يبتدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيذكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة — بضم الهمزة — وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَصِيدًا *

« توعدني » تهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شرا .

الإعراب : « أبالأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المعمول وعامله « توعدني » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

١٨٦ — * هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا *

= بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « فى الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذى هو قوله « اللؤم » والخبر الذى هو قوله « فى الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألغى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور فى الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثانى .

١٨٦ — هذا صدر بيت من الطويل لأبى أسيدة الدبيرى ، وقد رواه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ ثانى أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبى أسيدة الدبيرى ، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لاَ يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لاَ يُجْدِى عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وقد روى الجاحظ فى كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللغة : « شيخين » تثنية شيخ ، وهو الذى تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون المقدم عليهم وصاحب الرأى فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم والمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناهما » يريد أن غناهما قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شىء ، وأجدى : صار ذاجدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

وإلغاء المتأخرِ أقْوَى من إعماله ، والمتوسِّطِ بالعكس ، وقيل : هُمَا فى المتوسِّطِ بين المفعولين سَوَاء .

الثالثُ : التعليقُ ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لمجىء ماله صَدْرُ الـكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِى الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)[1] ، ولاَمُ القَسَمِ ، كقوله :

= يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غنماهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت « يسرت غنماهما » بالتضعيف . وضرب ذلك مثلا لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا فى السن وليس من ورائهما نفع لنـا ، وهما يظنان أنهما بتقدم سنهما قد صارا صاحبى الأمر النافذ فينا ، ولـكننا لانعترف لهما بذلك إلا أن ينالنا من غنامهما ماننتفع به ، وما دامت أيديهما مغلولة فإنا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعترف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سيدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يزعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لها «يسودانا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «غناهما» فاعل أيسر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الـكلام .

الشاهد فيه : قوله « هما سيدانا يزعمان » حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبى ــ وهو يزعم ــ وأخره فى الـكلام عن مفعوليه ، فرفعهما ، وألغى عمله فى لفظهما وفى المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله « هما سيدانا » ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال « يزعمانهما سيدينا » وذلك ظاهر إن شاء الله .

ومثله البيت الذى أنشدناه فى ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

١٨٧ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي *

---

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا *

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد أنشده الأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف فى قطر الندى (رقم ٧٣) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد المعدودة فى المعلقات والتى أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة : « منيتى » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمنى – بوزن رمى يرمى – ومعناه قدر ، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لاتخيب ، بل تصيب المرمى دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إنى موقن أننى سألاقى الموت حتما ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتى : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب « منيتى » منية : فاعل تأتى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لامحل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر – وهو علمت – قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النافيةُ نحو (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُؤُلاَءِ يَنطِقُونَ)[١] .

وَلاَ وَإِنِ النافيتان فى جواب قَسَمٍ ملفوظٍ به أو مُقَدَّرٍ ، نحو « عَلِمْتُ وَاللهِ لاَ زَيْدٌ فِى الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو » و « عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » .

والاستفهام ، وله صورتان :

إحداهما : أن يعترض حَرْفُ الاستفهامِ بين العامل والجملة ، نحو (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)[٢] .

والثانية : أن يكون فى الجملة اسْمُ استفهامٍ : عمدةً كان ، نحو (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى)[٣] ، أو فضلةً ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)[٤] .

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليقُ فى شىء من أفعال التَّصْيِيرِ ، ولا فى قلبىٍّ جَامِدٍ — وهو اثنان : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ[٥] — فإنهما يلزمان الأمْرَ ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ ، كما مر .

= الفعل فى هذا الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيتى آتية ، بنصب منية نصباً تقديريا على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهراً على أنه المفعول الثانى ، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب فى اللفظ ، وجعله موجودا فى المحل ، والدليل على وجوده فى المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيتى » لعطفت بالنصب ، وسيأتى إيضاح ذلك فى الكلام على الشاهد الآتى ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٥) المراد « هب » القلبية التى بمعنى ظن ، و « تعلم » القلبية التى بمعنى اعلم ، وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو «تعلمت النحو» فإنه أيضا متصرف تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهنّ ما لهنّ ، تقول فى الإعمال : « أَظُنُّ زيداً قائماً » و « أنا ظان زيداً قائماً » ، وفى الإلغاء « زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ ، وزَيْدٌ قَائِمٌ أظُنُّ ، وزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ ، وزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌّ » وفى التعليق « أظن ما زَيْدٌ قائمٌ ، وَأَنَا ظَانٌّ ما زيدٌ قائم » .

* * *

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما : أن العامل المُلْغَى لا عَمَلَ له أَلْبَتَّةَ ، والعامل المَعَلَّقَ له عَمَلٌ فى المحل ، فيجوز « علمت لَزَيْدٌ قائم وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنصب عَطْفاً على المحل[1] ، قال :

---

(١) ههنا شيئآن أحب أن أنبهك إليهما .

الأول أن للعلماء خلافا فى الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التى ذكرها المؤلف ـ إلا الاستفهام ـ ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وان هذا المحل هو النصب ، وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذى يجرى عليه كلام المؤلف ههنا .

والثانى : أنه لامحل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » فتقدير الكلام : علمت والله لزيد قائم ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لامحل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولا عليه بشىء محذوف كما زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النحويين ، وممن ذهب إليه ابن عصفور .

الشىء الثانى : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد فى معنى الجملة .

١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى
وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشمونى هذا البيت فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف فى قطر الندى (رقم ٧٤) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٧) .

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلمة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة ، لأنى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعوليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله « ما كنت أدرى » .

=

والثانى : أن سبب التعليق مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً » وسبب الإلغاء مُجَوِّز ، فيجوز « زَيْداً ظننتُ قائماً » و « زيداً قائماً ظننتُ » .

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش ، واستدلُّوا بقوله :

١٨٩ — * أَنِّى رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ *

= الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكى ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يعمل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ، واسم الاستفهام لايجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل فى لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل فى محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل فى محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى *

والبيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الأحسن فى الكاف فى مثل هذا التعبير أن تكون اسما بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام : تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذى عبر عنه فى البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب ـ قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .

الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، يقع مفعولا مطلقا عامله أدبت الذى بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =

. . . .

=والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلقى » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون فى تخريج هذا البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .

فقال الكوفيون : هو على الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :

الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » .

والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

والثالث : أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع فى أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هى الصورة الثالثة من الصور المبيحة للالغاء كما سبق التنبيه إليه . =

وقوله :

٩٠ ــ * وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ *

= والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسعه إلا أن يحكم فى هذه المسألة ــ بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون ــ بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، مالم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ،وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ ــ هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله:

* أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا *

والبيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

اللغة : « بانت » بعدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب ــ بالتضعيف ــ إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى الأسير يفديه فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء .

الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة «مودتها» مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «لدينا» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، أو صاحبه ضمير المبتدأ المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف . =

وأُجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدُها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة ، والأصل « لَمِلَاكُ » و « لَلَدَيْنَا » ثم حُذِفت وبقى التعليقُ .

والثانى : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسُّطَ المُبِيحَ للإلغاء ليس التوسُّطَ بين المعمولين فقط ، بل توسُّط العامل فى الـكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين أقْوَى ، والعامل هنا قد سُبِقَ بأنِّى وبما النافية ، ونظيره « مَتَى ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونه متقدما ، وقد أخذ بهذا الظاهر نحاة الـكوفة ، ورأوا أنه يجوز فى أفعال القلوب — بسبب ضعفها فى ذاتها — أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين جميعا فى كل حالة ، وأنه يجوز الحذو على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلما عند جمهور البصريين ، وهو الذى اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرجه عن استشهاد أهل الـكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها: أنه من باب التعليق، وأن لام الابتداء مقدرة بين «إخال» وما بعدها، وتقدير الكلام : وما إخال للدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطا كما قرره المؤلف .

ومنها : أن « إخال » عاملة فى مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن والثانى جملة ، كما قررناه فى إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات فى البيت على تقدير الإعمال، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» اسم موصول مبتدأ ، وقوله «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة فى مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على «ما» والثانى هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: الذى إخاله كائنا منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل «وَجَدْته» و «إخَالُه» كما حُذِفَ فى قولهم «إنَّ بِكَ زَيْد مأخُوذٌ» .

* **

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(١)، وقوله :

١٩١ — بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُـنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ .

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَاشَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف «عاراً» العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، قالوا : ولاتقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفى لامية السموأل :

تُعَـيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ

وليس فى الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثانى بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٢) «وتحسب» أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : «بأى» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتى ، وأى مضاف ، و «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفهما اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقًا ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا ، لقوله تعالى : (وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ)[1] (فَهُوَ يَرَى)[2] (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)[3] ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » ، وعن الأعلم يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذفُ أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلْكُونَ وأجازهُ الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ
مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

***

= وجوبا تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له «وتحسب» الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم عارا على » .

الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢١٦و٢٣٢من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥من سورة النجم
(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة : «غادر» ترك «متردم» بزنة اسم المفعول — وهو فى الأصل اسم مكان من =

فصل : تُحْكى الجملة الفعلية بعد القَوْل ، وكذا الأسمية ، وَسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عَمَلَ ظَنَّ مطلقا ، وعليه يُرْوَى قولُه :

١٩٣ — * تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ *

= قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته، ويروى «مترم» بالنون ـ وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؛ وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيئوا بشيء جديد ؟ «المحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا .

الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله ، ومنزلة مضاف ، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت له .

الشاهد فيه : قوله «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافا لابن ملكون ، والأصل : فلا تظنى غيره حاصلا ، أو نحو ذلك .

١٩٣ ـ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت فى وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وأولها قوله :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ   لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

اللغة : «شأوين» مثنى شأو ـ بفتح الشين وسكون الهمزة ـ وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شأواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، =

بالنصب ، وقوله :

١٩٤ — * إِذَا قُلْتُ أَنِّى آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ *

= يريدون أنه سباق فى المكرمات لايجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء المهملة ـ جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هزيز الريح » دويها عند هبوبها « أثأب » اسم جنس جمعى واحدة أثأبة ، وهى الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .

المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديده يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هزيز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الريح « بأثأب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هزيز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأثأب » والذين يجرونه هذا المجرى بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ *

والبيت من كلة للحطيئة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله فى المعنى قول حميد ابن ثور :

إِذَا القَوْمُ قَالُوا : وِرْدُهُنَّ ضُحَى غَدٍ
تَوَاهَقْنَ حَتَّى وِرْدُهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين فى السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورود ليلا =

. . . .

= اللغة : « قلت » معناها هنا ظننت « آئب » اسم الفاعل من « آب يؤوب » إذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفى أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذى ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة ــ هى البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا ــ نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، وأصل الهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أنى أصل بلدة عند آخر النهار وفى أول الليل وقدرت للمسافة التى بينى وبينها هذا الوقت فإنى أصل البلدة فى نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقى بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيرى ونجابته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بوضعت الآتى « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « آئب » خبر أن ، وفى آئب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » :مفعول به لآئب لإشرابه معنى واصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوليه فى محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها ، عنه » جاران ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بعن يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بالهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آئب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التى بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت فى هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة فى نحو قوله تعالى : (قال إنى عبد الله) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) =

بالفتح[١]، وَغَيْرُهُم يشترط شروطاً ، وهى : كونُه مضارعاً ، وَسَوَّى به السيرافىُّ « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفىُّ « قُلْ » ، وإسنادُهُ للمخاطَبِ ، وكونُه حالاً ، قاله الناظم ، ورُدَّ بقوله :

١٩٥ — * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

=وقوله سبحانه : (إنى ظننت أنى ملاق حسابيه) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نعنى أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التى تقصد بها الحكاية وقال التى يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) أى بفتح همزة « أنى » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وهو من شواهد سيبويه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأحبة « دون بعد غد » أى قبل بعد الغد فإما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أى وقت تحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتقول ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثانى جملة « تجمعنا » ولم يقصد به=

. . . .

الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » في محل رفع خبر . وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و « تقول » في هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال ، قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » اهـ كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اهـ.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبنيا الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالمعنى أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس المراد في أي وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكنا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزما أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقا بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ويجاب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلا ، ألست تقول : متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي ! فتجاب أن الظن حاصل فعلا ! وفي هذا القدر كفاية .

والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول ، وكونُه بعد استفهام بحَرْفٍ أو باسْمٍ ، سمع الكسائى « أتقول لِلعُمْيَانِ عَقْلاً » وقال :

١٩٦ — * عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى *

---

١٩٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إذَا أنَا لَمْ أطْعُنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ *

والبيت من كلمة لعمرو بن معد يكرب الزبيدى ، رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة.

اللغة : «علام» كلمة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها؟) وقوله جل ذكره : (فبم تبشرون ؟) وقوله سبحانه : (عم يتساءلون ؟) للفرق بين الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن المعبر عنه بتقول ، ومن هنا تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئا يتصل بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتق » روى فى مكانه « يثقل كاهلى » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه ـ مثل منع يمنع أو نصر ينصر ـ طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .

المعنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؛ يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف المحذوفة للتفرقة بين الخبر والاستخبار فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الرمح » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لتقول « عاتق » عاتق : مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

=

قال سيبويه والأخفش : وكونُهما متصلين ، فلو قلت « أأنت تقول » فالحكاية ، وَخُولِفَا ، فإن قَدَّرت الضمير فاعلا بمحذوفٍ والنصبَ بذلك المحذوف جاز اتفاقاً ، واغتفر الجميع الفَصْلَ بظرف أو مجرور أو معمولِ القَوْلِ ، كقوله :

١٩٧ — * أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً *

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يثقل عاتقي » حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « يثقل عاتقي » على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن « تقول » بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعا على أنه مبتدأ وتكون جملة «يثقل عاتقي» في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، لأن القول لا ينصب اسما مفردا متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : «قلت إن محمدا قائم» أو «قلت محمد قائم» ولا تقول «قلت محمدا قائما» فتنصب محمدا وقائما بقمت إلا إذا كنت قد أجريتها مجرى ظننت كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً ؟ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق «شملي» الشمل — بفتح الشين وسكون الميم — يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم « محتوما » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه — من باب ضرب — أي قضاه وأوجبه .

المعنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت دياري عن ديار أحبتي ، فهل تظن أننا سنلتقي مرة أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبيد ! =

وقوله :

١٩٨ — * أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ *

= الإعراب : « أبعد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفى جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الدار وهو فاعله « شملى » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل فى كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما فى العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول فى العبارة الثانية قوله « البعد » والثانى فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك فى إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى مايستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر فى هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول فى كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظا ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدى مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به فى هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهذين المعنيين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا *

وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدى .

=

قال السُّهَيْلِي : وأن لا يتعدَّى باللام ، كـ « تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » .
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)[1] الآيَةَ ، فى قراءة الخطاب ، وَرُوِىَ * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ * بالرفع .

* * *

= اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه « أنواما » وهو جمع نائم « بنو لؤى » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت « أنواما » يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين ، وآثروهم على المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغى العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام — وهى الهمزة — والفعل ، بفاصل — وهو قوله « جهالا » — وذلك لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهى : أَعْلَمَ وأَرَى اللّذانِ أصْلُهما علم ورأى المتعديان لاثنين ، وما ضُمِّنَ معناهما من نَبَّأ وأنبَأ وخَبَّرَ وأخْبَرَ وحَدَّثَ ، نحو (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)(١) (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً)(٢) .

ويجوز عند الأكثرين حذفُ الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِيناً » والاقتصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْداً » .

وللثانى وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعِهِ اقتصاراً ، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلغـاء والتعليق مطلقاً ، ولمن منعهما فى المبنى للفاعل ، ولنا على الإلغاء قولُ بعضهم : « البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ » وقولُه :

١٩٩ — * وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ *

---

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتا ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أُبَالِي بِالعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللغة : « أمنع » أفعل تفضيل فعله منع — بوزان كرم — إذا صار منيعا لايغالب ، قويا لايعتدى عليه ، عزيزاً لاينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فعله عصم — من باب ضرب — وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن يصيبه ، ومنه قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله «أرأف» هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهى الشفقة والرحمة « مستكفى » تقول : استكفى فلان فلانا ، إذاطلب منه أن يكفيه مهمه ، والمراد أن المخاطب أرأف من يلجأ إليه فى =

وعلى التعليق (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)(١)، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي
سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

=المهمات ، ويعاذ به فى الملمات « أسمح » أفعل تفضيل من السماحة ، وهى الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهى هنا العطاء .

المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائى ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم فى حسابى ، ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أرهب كوارثه ، لأننى اعتصمت بك، والتجأت إليك ، وأنت الذى يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أرانى » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضمة الظاهرة «أمنع» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه «وأرأف» الواو حرف عطف ، أرأف : معطوف على أمنع ، وهو مضاف و «مستكفى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمح » الواو عاطفة ، أسمح : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أرانى الله أمنع عاصم » حيث ألغى أرى عن العمل فى المفعولين الثانى والثالث ــ وهما قوله « أنت أمنع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل فى ثلاثتها فيقول : أرانى الله إياك أمنع عاصم ، أو يقول : أرانيك الله أمنع عاصم.

(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسى على هذه الزنة من=

. . . .

= كل فعل ثلاثى «أنبئت» بالبناء للمجهول ـ معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبأ ـ وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار « ستجزى » ستكافأ « بما تسعى » أراد بما تعمل فى هذه الحياة من خير أو شر .

المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملا يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزى على ما قدمت يداه ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد فى عقباه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل نصب « للذى » اللام لام التوكيد ، وهى المزحلقة ، الذى : خبر إن ، والجملة فى محل نصب بنبىء «ستجزى» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذى « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجزى « تسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة المجرورة محلا بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبئت إنك للذى » فقد استعمل فيه « نبىء » وهو فعل قلبى ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل فى الثانى والثالث منها باللام الواقعة فى خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل فى لفظهما مع كونه عاملا فى محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها المقترن باللام فى محل نصب بنبىء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذى مضى مشروحا (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتَيْنِ من التعدى لواحد تعدَّتا لاثنين ، نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ)(١) ، وحكمهما حكم مفعولَىْ « كسا » ـ فى الحذف لدليلٍ وغيره ، وفى منع الإلغاء والتعليق ـ قيل : وفيه نظر فى موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثانى : أن « أرى » البصرية سُمِع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى)(٢)، وقد يُجاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلْبَسْتُ زَيْداً جُبَّةً » وبادعاء أن الرؤية هنا علمية .

***

هذا باب الفاعل

الفاعل : اسْمٌ أو ما فى تأويله ، أُسند إليه فعلٌ أو ما فى تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصلِيُّ المحلِّ والصيغة .

فالاسم نحو « تَبَارَكَ اللهُ » والمُؤَوَّل به نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)(٣)، والفِعْلُ كما مثلنا ، ومنه « أَتَى زَيْدٌ » و « نِعْمَ الفَتَى » ، ولا فرق بين المتصرف والجامد ، والمُؤَوَّل بالفعل نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)(٤)، ونحو « وَجْهُه » فى قوله(٥) « أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ » و « مُقَدَّم » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِيُّ المَحَلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زيد » فإن المسند ــ وهو قائم ــ أصْلُه التأخيرُ لأنه خبر ، وذكر

---

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أى قول ابن مالك فى الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضُرِبَ زَيْدٌ » — بضم أول الفعل وكسر ثانيه — فإنها مُفَرَّعَة عن صيغة ضَرَبَ — بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع[1]، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر ، نحو (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[2]، أو اسْمِهِ نحو « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوء » ، أو بِمِنْ أو بالباء الزائدتين نحو (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)[3] (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)[4] .

* * *

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم : خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلاَلَ وَالْمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا

إِلَى الشَّرْيِ مِنْ وَادِي الْمُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمُهُ وَبْلاً وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتى .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففى فاعل أفعل فى التعجب نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا =

الثانى : وقوعُه بعد المُسْنَدِ ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّم وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإمَّا فَاعِلاً محذوفَ الفعلِ فى نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)(١) لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية ، وجاز الأمران فى نحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)(٢) و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)(٣) ، والأَرْجَحُ الفاعلية(٤) .

= وأما الجائز الكثير ففى فاعل « كفى » كالآية التى تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَاً ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَاً

وأما الشاذ ففى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

إذا ذهبت إلى إن « مالاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيما ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد — فى هذا المثال ونحوه — مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذى يفهمه كلامه مذهب غير المبرد ، وقد ذكروا فى باب الاشتغال أن المبرد يجيز فى هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثانى أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأنها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع فى أول الكلام ليس قبله شىء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، ونقل المؤلف فى باب =

وعن الكوفى جوازُ تقديم الفاعل ، تَمَسُّكاً بنحو قول الزَّبَّاء :

٢٠١ — * مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجح فى هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : مايجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذى بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه فى كلام المبرد فى الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض .

الصورة الثالثة : ما يجوز فى الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا بفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أتخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (تخلقونه) الذى بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ — هذا بيت من الرجز المشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزباء — كما نسبه المؤلف — وهى بنت عمرو بن الضرب من نسل العماليق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة — والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات — فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فملكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة فى قصة يطول ذكرها (انظرها فى مجمع الأمثال للميدانى فى شرح المثل : خطب يسير فى خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا أَمْ صَرَفَانًا بَارِداً شَدِيدَا

* أَمِ الرِّجَالَ جُثَّماً قُعُودَا *

اللغة : « وئيدا » ثقيلا تصحبه تؤدة وبطء « أجندلا » الجندل — بزنة جعفر — الحجارة « صرفانا » بفتحات — النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند المضغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم — من بابى دخل وجلس — إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود . =

. . . .

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «للجمال» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيها » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشيها وئيدا » واعلم قبل كل شىء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيها » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجر فإعرابها على أن « مشيها » بدل من الجمال بدل اشتمال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من المشى .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيها» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشى مشيها ، و « وئيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهى التى أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهى التى تمسك بها الكوفيون ، وهى التى أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجىء قبل العامل فيه كما يجىء بعده .

والبصريون لايجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا — لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولاشك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشىء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على ثبوت الشىء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشْيُهَا » مبتدأ حُذِف خبره ، أى يَظْهر وَئِيداً ، كقولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » أى : حكمك لك مُثْبَتًا ، قيل : أو « مَشْيُها » بدلٌ من ضمير الظرف .

* * *

الثالث : أنه لا بُدَّ منه[1] ، فإن ظهر فى اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ » والزيدان

=يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لايتعلق به غرض المتكلم الذى يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه ، على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التى لاتعنى هذا المتكلم ، وإنما تعنى متكلما يدقق فى ألفاظ الكلام ، وهى التى يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون « مشيها » مبتدأ ، و « وئيدا» حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير: مشيها يظهر وئيدا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

والوجه الثانى : أن يكون « مشيها » بدلا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا وهو « للجبال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .

وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أوضحناه فى شرحنا على شرح الأشمونى .

ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لايقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :

الأول : فى الفعل المبنى للمجهول ، نحو قوله تعالى :(وغيض الماء) وقوله سبحانه : (وقضى الأمر) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفعل الذى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفا على مثله ، نحو قوله : تعالى (أسمع بهم وأبصر) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع=

قَامَا » فَذَاكَ ، وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع : إما لمذكور ، كـ « زَيْدٌ قَامَ » كما مَرَّ ، أو لما دَلَّ عليه الفعل كالحديث « لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »[1] أى : ولا يشرب هو ، أى : الشاربُ ، أو لما دَلَّ عليه الـكلامُ أو الحالُ الْمُشَاهَدَةُ ، نحو (كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[2]، أى : إذا بلغتِ الرُّوحُ ، ونحو قولهم : « إذا كانَ غداً فَأْتِنِى » وقوله :

= عليه ، وسهل ذلك فى هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور بالباء الزائدة دائماً ، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف

الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فإن فاعل (إطعام) محذوف ، وتقديره : أو إطعامك فى يوم — إلخ ، وقد ذكر مفعول هذا المصدر فى الكلام وهو قوله (يتيما) .

الخامس : فاعل الأفعال المـكفوفة بما ، وهى ثلاثة أفعال ، وهى : قل ، وكثر ، وطال ، تقول : قلما يحظى بالخير كسول ، وكثر ما نهيتك عن التوانى ، وطالما سعيت فى الخير ، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة ، وكانت « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهيى إياك ، وطال سعيى فى الخير ، وهكذا .

السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه ، وذلك مثل التقاء الساكنين الذى اقتضى حذف واو الجماعة فى نحو قولك « ياقوم اضربن » وحذف ياء المؤنثة المخاطبة فى نحو قولك « ياهند اضربن » ولايقال : إن المحذوف لعلة كالثابت ، لأننا نقول : إننا نريد أن نحصى لك مواضع الحذف مطلقا .

(١) أخرج هذا الحديث مسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان (١ /٥٤) والبخارى فى كتاب الأشربة من صحيحه (٧/ ١٠٤ بولاق) وأبو داود (الحديث رقم ٤٦٥٩ بتحقيقنا) .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

٢٠٢ — * فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

---

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِياً *

وهذا البيت لسواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة — السعدى ، أحد بنى سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للمبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبى) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِلِيَ الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درا بجرد » وهى كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبى صفرة والخوارج « قطرى » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطرى بن الفجاءة التميمى « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماتدل عليه الحال « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تردنى » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآنَ عليه من سَلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تُشَاهده مِنِّى — وعن الكسائى إجازة حَذْفِهِ تمسُّكاً بنحو ما أوَّلْنَاه(١) .

***

الرابع : أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ ، إن أجيب به نَفْىٌ ، كقولك «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال : ما قام أحَدٌ ، أى : بَلَى قَامَ زَيْدٌ ، ومنه قوله :

= «راضيا» مفعول ثان ، وجملة «لا إخالك راضيا» هى جواب الشرط الذى هو إن» ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ *

الشاهد فيه : قوله «فإن كان لا يرضيك» فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذ البيت ومايشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجمهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لايجيزون حذف الفاعل ؛ بل لابد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكورا فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما لكان أو فاعلا لها قالوا : إن اسمها مضمر جوازا تقديره هو ، ولما كان لابد لضمير الغائب بارزا أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعا لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١)مقالة الكوفيين ومقاله البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

---

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « تجلدت » تكلفت الجلد ، والجلد — بفتح الجيم واللام جميعا — الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه « لم يعر قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب.

المعنى : إنى تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلالكم ، حتى ظن الناس أنى لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بى شيء من الحب ، مع أن الذى عندى من الوجد بكم والشغف إليكم ماليس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتى « شيء » فاعل يعرو ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلم وفاعله فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ، وهى مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلدت ، وكأنه قال : تجلدت إلى قول الناس لم يعر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفى سابق — وهو قول القائلين : « لم يعر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا بيل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن بل التى تعطف مفردا على مفرد بعد نفى أو =

أو استفهامٌ محققٌ ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟ ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ)(١)، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشامىِّ وأبى بكر (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ)(٢)، وقوله :

٢٠٤ — * لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

= شبهه تقرر ذلك النفى السابق وتثبت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر قلبه شىء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التى تعطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التى نفت عرو شىء من الوجد ، فإذا بطلت الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك.

(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة فى قوله تعالى : (ليقولن الله) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام فى قوله : (من خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف — وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلا — أنه قد ورد فى مثل هذه العبارة فاعلا لفعل ملفوظ به فى الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى :(ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) ، ومجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة الاسمية ، فالحمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون (رجال) فاعلا له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح المبنى للمجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين — بفتح الباء — وإنما هم مسبحون — بكسر الباء — فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملا فلم نجد فى الكلام عاملا يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من المسبح ؟ فأجيب (رجال) أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فأين نائب فاعل (يسبح) المبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟

قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما (له) وإما (فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .

٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

. . . .

= * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسب فى كتاب سيبويه (١ / ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد الكتاب إلى لبيد ابن ربيعة العامرى ، ونسبه جار الله الزمخشرى إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافى إلى الحارث بن ضرار النهشلى ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حرى ، وقد وجدت فى ديوان لبيد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

لَعَمْرِى لَـئِنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْفِى عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الـكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الأكُفُّ الشَّحَائِحُ

اللغة : « حشا » أصل الحشا ما يكون فى البطن ، والجدث — بفتح الجيم والدال جميعا — القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسفى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرته « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يبسط الكف بالندى » الندى : الجود والكرم « ضن » بخل « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخيل « ضارع » هو الذليل الخاضع ، وفى أمثالهم : الحمى أضرعتنى إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومختبط » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال — ثلاثى متعد — وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تغتر به .

الإعراب : « ليبك » اللام لام الأمر ، يبك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل يبك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : يبكيه ضارع — إلخ ، « لخصومة » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « ليبك يزيد » ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْكِيه ضارع ، وهو قياسى وفاقاً للجَرْمى وابن جنى[1] ، ولا يجوز فى نحو « يُوعَظُ فى المسجد رَجُلٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعَظ فى المسجد رِجَال زيدٌ » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذى سوغ الحذف فى هذا الموضع أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليبك يزيد » قيل له : « فمن يبكيه » ؟ فقال : « يبكيه ضارع لخصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليبك يزيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للمعلوم ونصب « يزيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل يبك ، ولم يثبت العسكرى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيبويه رحمه الله — وهو ثقة مشافه للعرب — قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيبويه والأعلم وجار الله الزمخشرى وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة :

الأول : أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجحه المؤلف فى المغنى .

الثانى : أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : المسبح له رجال ، وفى البيت : الباكى ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر المرفوع فاعلا بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلا بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلا ثابت فى القراءة الأخرى فى (يسبح له فيها) وفى رواية البيت الأخرى « يبك يزيد ضارع » .

٢٠٥ — غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

---

٢٠٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .

اللغة : « ابن أصرم » هو حصين — بضم الحاء ، بزنة التصغير — الذى سيذكره بعد « طعنة » بفتح فسكون — المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه — من باب نصر — إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ، قلت : طعنت أطعن — بفتح العين فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر « عبيطات » جمع مؤنث سالم واحده عبيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، وتقول : عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطا — مثل ضرب يضرب ضربا — واعتبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى سمينة فتية ، والناقة عبيطة ومعتبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عبيط « السدائف » جمع سديف — بفتح السين وكسر الدال المهملتين — وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد فى معلقته :

فَظَلَّ الإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حُوَارَهَا ... وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسَرْهَدُ

وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمُ ... مِنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَزَعُ

القزع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القزع » وقت الجدب لأن احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، فحلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا أن يثأر من قاتله ، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل وليه طعنة أردته قتيلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ، وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى جعل عقاب القاتل للامام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن حصين بن أصرم ، وكنى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر من القاتل .

=

أى : « وَحَلّتْ له الحمر » ، لأن « أحَلّتْ » يستلزم « حَلّتْ » ، أو فَسّرَهُ ما بعده ، نحو (وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[1]، والحذفُ

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم فى كلام سابق « أحلت » أحل : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ، وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحمر » الواو حرف عطف ، والحمر — بالرفع — فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير : وحلت له الحمر ، وجملة « حلت له الحمر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة» ورفع« عبيطات » و« الحمر »وتخرج هذه الرواية على أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا فى المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و« الحمر» معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة من قال : « خرق الثوب المسمار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم المنصوب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة، ورفع « الحمر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، وتخريجها على أن « طعنة » فاعل أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحمر » فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ سيبويه عن توجيه رفع « الحمر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار فعل ، أى وحلت له الحمر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

فى هذه واجب[١].

* * *

الخامس : أنّ فعله يُوَحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يُوَحَّد مع إفراده ، فكما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : (قَالَ رَجُلاَنِ)[٢] (وَقَالَ الظَّالِمُونَ)[٣] (وَقَالَ نِسْوَةٌ)[٤] ، وحكى البصريون عن طيىء وبعضُهُمْ عن أزد شَنُوءة ، نحوَ « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبْنَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

٢٠٦ — * أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *

---

(١) إنما كان الحذف فى هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا (استجارك) الذى بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه ، فلذلك لم يجيزوا ذكر العامل فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها .

ولا شك أنك ذاكر أن هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذى بعده .

فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يجيزون تقدم الفاعل، فليس عندهم فى هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ *

والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلى . =

. . . .

= اللغة : « ألفيتا » وجدتا ، وهو فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصله ألفى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلة تقال فى مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدِّ ؟

وقالت الخنساء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِيَ كُلَّ الهُمُومِ فَأَوْلَى لِنَفْسِيَ أَوْلَى لَهَا

وفى الكتاب الكريم قوله تعالى فى سورة محمد (القتال) : (فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين فى قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشى عليه من الموت ، فأولى لهم) وفى سورة القيامة (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وقد اختلف العلماء فى هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعى والمبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأى أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد فى أولى أحسن مما قال الأصمعى » اهـ . وقال غيرهما : هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم المبرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية .

المعنى: يصف رجلا يهرب إذا حمى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفيتا » ألفى : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألفى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بألفى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف بالفاء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن =

وقال :

٢٠٧ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِـــيلِ أَهْلِي فَـكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى،ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان فى كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطففين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب فى قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و «واقية» مضاف إليه، والتقدير: ألفتا عيناك ــ حالة كونك صاحب وقاية ــ عند القفا .

الشاهد فيه : قوله « ألفيتا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذى هو ألفى مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء فى بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيىء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوءة ، واختلفوا كذلك فى هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لايلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتى للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل البيتين الآتيين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا ــ كبيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ــ يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتى :

إِنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا المستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى .

٢٠٧ — هذا بيت من المتقارب ، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت ، والعلماء يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـــلِ قَوْمِي فَـكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وهذا بيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله : =

. . . .

= وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِىَ البَائِــعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلومونى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما ــ بوزان قال يقول قولا ــ ولومة وملاما وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت: لومه ــ بتشديد الواو ــ « يعذل » العذل ــ بفتح فسكون ــ هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه ــ مثل دعاه يدعوه ــ ولحاه يلحاه ــ مثل نهاه ينهاه ــ إذا لامه وعذله .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونى . . . أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلا هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيىء ، وقيل : هى لغة أزدشنوءة .

ومثل هــذا البيت فى الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ بِى فِى ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ فَيَنْسَوْنَنِى قَوْمِى وَأَهْوَى الـكَنَائِسَا

فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسوننى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ تَفْنَ لاَ يَبْقَوْا أُولَئِكَ بَعْدَنَا لِذِى حُرْمَةٍ فِى الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لايبقوا » مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » . =

وقال :

٢٠٨ — نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِى فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوَأَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

فقد ألحق واو الجماعة بالفعل فى قوله « نصروك » مع كونه مسندا إلى الاسم الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومى » .

٢٠٨ — هذا بيت من الكامل المجزو . وهو من كلام أبى فراس الحمدانى ابن عم سيف الدولة الحمدانى . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِى أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ الْمَنَاقِبْ

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا . . . . البيت

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الْحَبَائِبْ

اللغة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبنى للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة — بالبناء للمجهول — إذا ولدت ، ونتجها أصحابها — بالبناء للمعلوم — إذ استولدوها ، قال الراجز :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذى ينزل فى الزمان المسمى الربيع « محاسنا » المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحنها » الأصل فى هذه المادة قولهم : ألقح الفحل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت المرأة ، وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحائب » الغر : جمع غراء ، والسحائب : جمع سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ، وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الربيع » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحنها » ألقح : فعل ماض ، والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

. . . .

= مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغر مضاف و « السحائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحائب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقحنها غر السحائب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذى هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحائب » .

هذا ، واعلم أن كثيرا من النحاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت فى شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فإما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيرا من فحولة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة فى شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائى ، ومنهم البحترى ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضى ، وسنذكر لك فى آخر شرح هذا البيت شيئا من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبى عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبى (ونسبه فى العقد ٣ / ٤٣ اللجنة ، وفى شرح المقامات الحريرية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفى الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبى ، وذكر نسبه كاملا) .

رَأَيْنَ الغَوَانِى الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِى ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَافِىٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... بِحُورَانَ ، يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

ومثل ذلك قول أعرابى (وأنشده ياقوت الحموى فى معجم البلدان ٣ — ٢٧٢) :

لَئِنْ كُنَّ أَيَّامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ ... عَلَىَّ لَيَالٍ بِالعَقِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرا لها قصة :

وَأَدْرَكْنَهُ جَدَّاتُهُ فَخَتَجْنَهُ ... أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَبُدَّ مُدْرِكُ =

. . . .

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إتْيَانِهِنَّ فَتُعْذَرُ

وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحتري ، لأنه طائي ، وطيء أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

يَكِدْنَ يَنْهَبْنَهُ العُيُونُ سِرَاعاً فِيهِ لَوْ أَمْكَنَ العُيُونَ انْتِهَابُهْ

الشاهد في قوله « ينهبنه العيون »ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :

أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا نَوْمِي، وَبِتْنَ عَلَى فُضُولِ وِسَادِي

الشاهد في قوله «فاستلبن فضولها» وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق:

وَغَداً تَبَيَّنُ كَيْفَ غِبُّ مَدَائِحِي إنْ مِلْنَ بِي هِمَمِي إلَى بَغْدَادِ

وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانيء حيث يقول :

وَكَأَنَّ سُعْدَى إذْ تُوَدِّعُنَا وَقَدِ اشْرَأَبَّ الدَّمْعُ أَنْ يَكِفَا

رَشَأٌ تَوَاصَيْنَ القِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدْنَ بِأُذْنِهِ شَنْفَا

(اشرأب الدمع : تهيأ واستعد ، ويكف : يسيل ، والرشأ : ولدالظبية ، والقيان: جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فأما الحلية التي تجعل في أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الحَمْدُ لِلهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زُوَّارِي

وَأَحْسَنَتْ نَفْسِيَ التَّعَزِّيَ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتْنَ أَوْطَارِي

محل الكلام في البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله « القيان » — ومحل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطاري » حيث ألحق نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله «أوطاري».

وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره المؤلف ، ثم الشريف الرضي حيث يقول : =

وَالصَّحِيحُ أن الألف والواو والنون فى ذلك أحْرُفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع ، كما دَلَّ الجميعُ بالتاء فى نحو « قَامَتْ » على التأنيث(١)، لا أنها ضمائرُ الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير ،

= نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ بِيَ اللَّيَالِي فَلاَ خَيْلٌ أعَنَّ وَلاَ رِكَابُ

وقال أيضاً :

أَوْرَدْنَهُ أطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شِيَمٌ تُسَانِدُهَا عُلاً وَمَنَاقِبُ

ومحل الكلام فى البيت الأول قوله « قعدن الليالى » ومحله فى البيت الثانى قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجىء ذلك فى شعر الفحول البلغاء من المحدثين ــ من أمثال أبى فراس الحمدانى وأبى عبادة البحترى وأبى نواس الحسن بن هانى والشريف الرضى وأضراب هؤلاء ــ يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة فى الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السر فى كثرة استشهادنا لهذه اللغة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامه التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم ــ يقال : هم طيىء ، ويقال : هم أزشنوءة ــ وأما لحاق علامة التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل المثنى أو نائب الفاعل المثنى ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلتزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجىء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث ، على ماسيأتى بيانه فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللغة(١) لا تمتنع مع المُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمى ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديمُ الخبَرِ والإبدالُ لا يختصَّانِ بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجىء قوله :

٢٠٩ — * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ *

---

(١) قوله « وأن هذه اللغة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللغة — وهى لحاق علامة التثنية والجمع — لا تمتنع مع المفردين — إلخ ، وقوله « خلافا لزاعمى ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمى الأول بقوله « لقول الأئمة — إلخ » ورد على زاعمى الثانى بقوله « ولمجىء قوله — إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبدالملك بن مروان، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِى عَلَى الفِرَاشِ وَلَمَّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى ... عَنْ بُرَاهَا العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ المِصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً ... قَتِيلٌ بِدَيْرِ الجَاثَلِيقِ مُقِيمُ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبى « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

٢١٠ — * وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ *

***

= «أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرِينِى لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

والبيتان لعروة بن الورد العبسى المشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : «ذرينى» اتركينى ودعينى ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرنى ومن خلقت وحيدا) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليذر المؤمنين) وقوله فى صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس فى البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير — بكسر الخاء المعجمة بعدها ياء مثناة — وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيئة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، فى البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فِعْلُه بتاء ساكنةٍ فى آخِرِ الماضى ، وبتاء الْمُضَارَعَةِ فى أول المضارع .

ويجب ذلك فى مسألتين :

إحداهما : أن يكون ضميراً متصلا ، كـ « هِنْدٌ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ، و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ يَقُوم - إِلاَّ هِيَ » ويجوز تركها فى الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله :

٢١١ - * وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا *

= لا محل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « وخير » الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهى الألف بالفعل الذى هو « كان » مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين وأن يكون فى معنى المثنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر.

٢١١ - هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *

والبيت لعامر بن جوين الطائى كما نسب فى كتاب سيبويه (١ / ١٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفى القرآن الكريم : (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبتت البقل ، وهو النبات .

المعنى : يصف أرضا قد عمها الخصب والنماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سحابة =

. . . .

= أفرغت عزالبها ، وصبت مياهها، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضا أنبتت مثل البقل الذى أنبتته هذه الأرض.

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر لا «ودقها» ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة، وهى مؤنثة ، ويروى :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ أَبْقَالَهَا *

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع فى ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكرا لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة فى النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاء أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِى مَوَدَّةً وَعَفْرَاء عَنِّى المُعْرِضُ المُتَدَانِى

أفلا تراه قد قال « وعفراء المعرض المتدانى » فأتى بالخبر مذكرا مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لأنه أراد عفراء الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغلبى :

هُمُ أَهْلُ بَطْحَاوَىْ قُرَيْشٍ كِلَيْهِمَا هُمُ صُلْبُهَا ، لَيْسَ الوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ

أفلا تراه قال « بطحاوى قريش كليهما » فأتى بالتوكيد مذكرا مع أن المؤكد =

وقوله :

٢١٢ — * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا *

= مؤنث لأن « بطحاوى » مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذهما فى معنى البطحاوين ، والحمل على المعنى كثير فى كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث فى الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز فى الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمر والمظهر .

٢١٢ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثى .

اللغة : « لمة » بكسر اللام وتشديد الميم — ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمة — بضم الجيم وتشديد الميم « الحوادث » جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة « أودى بها » ذهب بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمارة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : « إما » هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهى حرف شرط جازم ، وثانيتهما ما وهو حرف زائد « ترينى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولى » الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لمة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « أودى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث « بها » جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

=

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَتْ بِهَا

لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شىء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء فى «أودى بها» وأن ننشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا

لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَّتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَنَّى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرابها » و « أنى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف » وكل قصيدة تبنى على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضروره ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها.

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخريجه على الوجه الذى اختاره .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه =

والثانية : أن يكون متصلا حقيقىَّ التأنيث نحو (إذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)(١) وَشَذَّ قولُ بعضهم « قَالَ فُلَانَةُ » وهو ردىء لا ينقاس .

وإنما جاز فى الفصيح نحو « نِعْمَ المَرْأَةُ » و « بِئْسَ المَرْأَةُ » لأن المراد الجنسُ ، وسيأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان فى مسألتين : إحداهما : المُنْفَصِل ، كقوله:

٢١٣ — * لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ *

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حملا على المعنى ، وذلك لأن «الحوادث» بمعنى الحدثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

والحمل على المعنى كثير فى كلام العرب ، وقد استشهدنا له فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز فى سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بتاء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ *

والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى .

اللغة : « الأخيطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسمه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد المهملة واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمعى ، واحده شامة ، وهى الخال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أكْثَرُ ، إلاّ إن كان الفَاصِلُ « إلاّ » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصَّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ   فِي حَرْبِنَا إلاّ بَنَاتُ العَمِّ

= « الأخيطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخيطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله — وهو قوله « أم سوء » — اسم مؤنث حقيقى التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقى التأنيث — ظاهرا كان الفاعل أو مضمرا — لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذى من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت — بسبب تأخيره — العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالموجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ   بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

إلا أن الفاصل فى هذا البيت جار ومجرور ، فى حين أن الفاصل فى بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولا أو جارا ومجرورا أو ظرفاً أو شيئا آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

. . . .

= عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العينى : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اهـ .

اللغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب — من باب سلم — براءة ، وتقول : برأ من المرض — من باب قطع — براءا — بفتح الباء والراء جميعا — فى لغة أهل الحجاز — وبرءا — بضم الباء وسكون الراء — فى لغة غيرهم « ريبة » هى التهمة والشك ، وتقول : رابنى فلان يريبنى — من باب باع يبيع — إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفى « برئت » برىء : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة « فى حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو برىء لكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث — وهو قوله « بنات العم » — ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء، واختار هذا الرأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما فى بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث فى هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا فى ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى، ويكون تقدير الكلام: ما برىء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق =

. . . .

= مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل فى هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسى الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذى الرمة:

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلاّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

الشاهد فى هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت فى هذين البيتين وجدت الفاعل فى كل واحد منهما جمعا ، فهو فى البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو فى البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن المعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعنى أنه يجوز فى هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقرر المؤلف ذلك فى المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن فى كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف فى أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما فى البيتين من محل الخلاف — فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط — هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا فى بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفى البيت الذى أنشدناه « ما بقى شىء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر فى بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفى البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفى الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صيحة ، وفى الآية الثانية : فأصبحوا لاترى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير — على هذا — وجه يرجحه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجوّزه ابنُ مالكٍ فى النثر ، وقرىء (إنْ كَانَتْ إلاّ صَيْحَةٌ)[١] ، (فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاّ مَسَاكِنُهُمْ)[٢] .

الثانية : المجازى التأنيثِ ، نحو (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ)[٣] ، ومنه اسمُ الجنسِ ، واسمُ الجمعِ ، والجمعُ ، لأنهن فى معنى الجماعة ، والجماعة مؤنّثٌ مجازىٌّ ، فلذلك جاز التأنيثُ ، نحو (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)[٤] ، و (قَالَتِ الأَعْرَابُ)[٥] ، و « أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ » والتذكيرُ نحو « أَوْرَقَ الشَّجَرُ » (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)[٦] (وَقَالَ نِسْوَةٌ)[٧] ، و « قَامَ الرِّجَالُ » ، و « جاءَ الهُنُودُ » إلا أنَّ سَلاَمَةَ نَظْمِ الواحد فى جَمْعَى التصحيح أَوْجَبَتْ التذكيرَ فى نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيثَ فى نحو « قَامَتِ الهِنْدَاتُ » ، خِلاَفاً للكوفيين فيهما ، وللفارسىِّ فى المؤنث ، واحتجُّوا بنحو (إلاّ الّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ)[٨] ، (إذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)[٩] ، وقوله :

٢١٥ — * فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى *

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس
(٢) من الآيه ٢٥ من سورة الأحقاف
(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة
(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء
(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات
(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام
(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف
(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس
(٩) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة
٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* وَالظَّاعِنُونَ إلَىَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا *

. . . .

= والبيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب رواها المفضل الضبى .

اللغة : « بناتى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، حذفت الياء وعوض منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح فرحا - وشجاه الأمر يشجوه شجوا ، والذى فى البيت من الثانى «وزوجتى» الفصيح الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل والأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) «والظاعنون إلى » هكذا وقع فى رواية النحاة ، والذى وقع فى رواية المفضليات « والأقربون إلى» وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «بناتى» بنات: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه«شجوهن» شجو:مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجو مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بناتى ، وزوجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ، الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف «تصدعوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء المفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا رد على الجرمى الذى ذهب إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله «بكى» تاء التأنيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله «بناتى» - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بثلاثة أدلة : =

. . . .

= أولها : وروده فى فصيح الكلام ، كما فى قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .

وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز فى كل جمع اعتبار هذين الملحظين فيه، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة متفقون فى هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز فى الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع

وخالفهم فى ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز فى جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز فى جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التى استدلوا بها : أما ادعاء أنه جاء فى فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ماذهبتم إليه ، بل حذف التاء فى قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالفاعل فى الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز فى فعله الوجهان بالإجماع.

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذى وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرده ، وسلامة لفظ المفرد هى التى أوجبت ماذهبنا إليه ، فلما اختلف الأمر لم يجز قياس أحدهما على الآخر .

وأما ماذكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل فى الدلالة على المراد .

بقى أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن « بنات » — وإن كان جمع مؤنث سالما — قد أشبه جمع التكسير فى عدم سلامة لفظ مفرده ، فلما أشبه جمع التكسير فى هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وَأُجِيبَ بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما لفظُ الواحِدِ ، وبأن التذكير فى (جاءك) للفَصْلِ ، أو لأن الأصل النساء المؤمناتُ ، أو لأن « أل » مقدرة باللاتى ، وهى اسم جمع .

* * *

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجىء المفعول ، وقد يُعْكَس ، وقد يتقدمهما المفعولُ ، وكلٌّ من ذلك جائز وواجب .

فأما جواز الأصل فنحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)[1] .

وأما وُجُوبه ففى مسألتين :

إحداهما : أن يُخْشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قاله أبو بَكْر[2] والمتأخرون كالجُزُولِيِّ وابن عصفور وابن مالك ، وخالفهم ابنُ الحاجّ محتجًّا بأن العرب تُجِيز تصغير عُمَرَ وعَمْرو ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ » وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وَشَرْعاً على الأصحّ ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف فى أنه يجوز فى نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)[3] ، كونُ « تلك » اسْمَهَا ،

= لفظ مفرده ، أشبه جمع التكسير ، فلما أشبه جمع التكسير فى هذا أخذ حكمه؛ فلهذا ساغ دخول تاء التأنيث فى فعله فى قوله تعالى : (آمنت به بنو إسرائيل) .

(١) من الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) هو أبو بكر : محمد بن السرى ، المعروف بابن السراج ، وهو من تلاميذ أبى العباس المبرد ، وهو من شيوخ أبى القاسم الزجاجى وأبى سعيد السيرافى وأبى على الفارسى وعلى بن عيسى الرمانى ، وتوفى ابن السراج فى ذى الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .

و « دَعْوَاهُمْ » الخبر ، والعكس(١) .

الثانية : أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما ، نحو « إنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » وكذا الحصر بإلا عند الجُزُولىّ وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائىّ والفرّاء وابن الأنبارى تقديمَهُ على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما فى استدلال ابن الحاجب على ما ادعاه دليلان ، أولهما أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز فى قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة فى المبتدأ والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها فى الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت فى موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيده شيئا ، لأن الإجمال الذى هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذى لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعانى المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدها إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أمام الذهن سواء فيتوقف فى الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذى معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل فى الفاعل أن يجىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع فى اللبس، بخلاف مالو قلت « عمير » فإن السامع سيتردد فى أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس فى اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد:

وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة المبتدأ والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فمما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن المبتدأ عين الخبر فى الماصدق ، فلو حكمت بأن الثانى عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثانى ، والفاعل غير المفعول طبعا فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام.

٢١٦ — * وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ *

---

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ *

وقد ذكر العينى وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعى ، وذكر العينى بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرِى بِلَيْلَى وَلاَ تُسْلِي

ودعبل الخزاعى ليس من الطبقة التى يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له فى هذا الموضع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللغة : « جماحا » مصدر قولك : جمح الفرس يجمح — مثل فتح يفتح — إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمح الفرس جماحا ، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن فارس أيضا : جمح أى أسرع إسراعا لا يرده شىء ، وكل شىء مضى لوجهه على شىء فقد جمح ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تحرض وتحض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وناصبه قوله « تسلى » فى البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فؤاده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يسل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسل » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى ، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فؤاده » حيث قدم المفعول المحصور بإلا — وهو قوله « جماحا » — على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » . =

وقوله :

٢١٧ — * فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا *

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى والكسائى فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم فى منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لانتفاء العلة التى أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يقم دليل على أن المحصور هو تالى إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضح مقصودك ، فلما كان اللبس فى « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز فى هذا الموضع الذى لا لبس فيه .

٢١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر « ليلى » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلى ، بتكليم » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف» مفعول به لزاد ، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائى . =

٢١٨ * وَتُغْرَسُ إلاّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخلُ *

= وأكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن فى « زاد » ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهوفاعله ، وقوله« كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف مابى زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لامقتضى له .

٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ يُنْبِتُ الخطِّيَّ إلاّ وَشِيجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبى حارثة والحارث بن عوف بن أبى حارثة المريين .

اللغة : « الخطى » أرادبه الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيج : القنا الملتف فى منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج ــ بضم الواو ــ وهو تداخل الشىء بعضه فى بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفى أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحقلة ، والحقلة ــ بفتح الحاء وسكون القاف ــ الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا فى الموضع الكريم ، وضرب نبتة الخطى وغراس النخل مثلا .

الإعراب : «هل» حرف استفهام بمعنى النفى مبنى على السكون لامحل له « ينبت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر «وشيجه» وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر « فى منابتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا فى منابتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور ــ وهو قوله «فى منابتها» ــ على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » ــ مع أن الجار =

وأما تَوَسُّطُ المفعولِ جوازاً فنحو ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾(١) ، وقولك « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وقال :

٢١٩ — * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ *

= والمجرور محصور بإلا ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن الفاعل بمنزلة الفاعل ـ صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا فى شرح الشاهد (٢١٦) على جوار ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أو كانت له قدراً » أو فى هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب « والذى رأيته فى ديوان جرير إذ كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له فى الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة ، وأخذ قوله « كما أتى ربه موسى على قدر » من قوله تعالى : (ثم جئت على قدر ياموسى) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو بمحذوف حال منه « قدرا » خبر كان « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب : مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر مضاف إليه « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وُجُوبه ففى مسألتين :

إحداهما : أن يتّصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحوُ (وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)(١) (يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ)(٢)، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» لا فى نثرٍ ولا فى شعرٍ ، وأجازه فيهما الأخفشُ وابنُ جِنِّى وَالطُّوَالُ وابنُ مالكٍ ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — * جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ *

والصحيحُ جَوَازُه فى الشعر فقط .

= ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله «ربه» — على الفاعل المتأخر الذى هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما أتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما فى البيت . ومثل هذا مما شاع فى لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة فى جوازه ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر فى اللفظ — عائد على متقدم فى الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ *

والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن جنى إلى النابغة الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبيانى قصيدة هجاء على هذا الروى . =

. . . .

= اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى « الكلاب العاديات » ـ بالدال بدل الواو ـ وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث أخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

الشاهد فيه قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِياً ... عَلَيْهَا ثَوَاباً مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى الْمَجْدِ

وقول الآخر :

=

. . . .

= لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعِ

وقول الآخر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

واعلم أولا أن سر الاختلاف بين النحاة فى جواز هذه المسألة – وهى تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر فى اللفظ – يرجع إلى اختلافهم فى مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولا ، ثم يليه الفاعل ؛ لأنه أحد جزءى الجملة ، وما عداهما فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب أن يقع الفاعل بعده ، لئلا يفصل بين الجزءين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن تقدم المفعول فى اللفظ كان فى النية مؤخرا ، ونازع فى هذا الكلام الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإنا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد لايقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكنا نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لايعود على متأخر لفظا ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة فى هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن المفعول قد كثر فى الكلام الفصيح مجيئه تاليا للفعل وبعقبيه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه فى الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيا ، فإذا تأخر فى الكلام عن مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظا لم يكن الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم فى عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش فى هذه المسألة مذهبا مستقيما حريا بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجيهة . =

. . . .

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للغيبة يعود على متأخر لفظا ورتبة — على تفسير الجمهور — فى ستة مواضع غير الموضع الذى قدمنا بيانه ، وهى :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتمييز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإن مرجع الضمير المستتر فى نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِى لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هى إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم فى أمرين ؛ أحدهما أنه يجب فى كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَــــةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك «ضربته زيدا» وقد اختلف النقل عن سيبويه فى جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية: أن يُحْصَرَ الفاعلُ بإنما، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)[1] وكذا الحَصْرُ بإلاّ عند غير الكسائى، واحتجَّ بقوله:

٢٢١ — مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ
وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.

٢٢١ — هذا بيت من البسيط، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين، ولاعثرت له على سابق أو لاحق يتصل به.

اللغة: «عاب» بالعين المهملة — من العيب، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والثلب «لئيم» المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم «جفا» من الجفاء، وهو فعل ما يسوء «جبأ» بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة، بزنة سكر — هو الجبان «بطلا» البطل — بفتح الباء والطاء جميعاً — هو الشجاع.

الإعراب: «ما» حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «عاب» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «إلا» أداة حصر «لئيم» فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة «فعل» مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة، وفعل مضاف و«ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و «كرم» مضاف إليه «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفى «جفا» فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة على الألف للتعذر «قط» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب بجفا «إلا» أداة حصر، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «جبأ» فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بطلا» مفعول به لجفا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: فى هذا البيت شاهدان للمسألة التى ذكره المؤلف من أجلها: أحدهما فى قوله «ما عاب إلا لئيم فعل» وثانيهما فى قوله «ولا جفا إلا جبأ بطلا» حيث قدم فى كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله «لئيم» فى العبارة الأولى، وقوله «جبأ» فى العبارة الثانية — على المفعول به المحصور فيه — وهو =

وقوله :

٢٢٢ — * وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بِالنَّارِ *

= قوله «فعل ذى كرم» فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية — وهذا البيت من الأبيات التى استدل بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام: ما عاب إلا لئيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جبأ ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغانى ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَحْشَةُ الدَّارِ

اللغة : « نبئتهم » فعل مبنى للمجهول أصله نبأ — بتشديد الباء — بمعنى أعلم « جارتهم » ويروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفى ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحدا أحدا بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، وينكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبئتهم » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

٢٢٣ — * فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا *

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بعذبوا « جارتهم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهومضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بيعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ـ وهو قوله « الله » ـ على ما هو بمنزلة المفعول به ـ وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » ـ وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يجيزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يجيزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلاصته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ آنَاء الدِّيَارِ وَشَامُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا =

. . . .

= وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا

فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ ، لاَ الْمَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أقفال وأعمال ، وقد جعله العينى جمع نأى ـ بفتح النون ـ ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى ـ بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب ـ وهو : الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون ، فاجتمع فى أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورئم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة والمدة فى الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة وهى العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت فى الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بحذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، وآناء مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو (فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ)(١).

وأما وجوباً ففى مسألتين :

إحداهما : أن يكون مما له الصَّدْرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ)(٢) (أَيًّا مَا تَدْعُوا)(٣).

الثانية : أن يقع عاملُه بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ، نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)(٤) ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)(٥) بخلاف « أَمَّا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْداً »(٦).

= الغائبة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندى نصب «عشية» على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهى همزته الأولى ، بل هذا الإعراب عندى هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتحدثوا عما تثيره فى أنفسهم آثار ديار الأحبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المعمول ، وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك ، استشهادا بمثل هذا البيت ، والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون فى قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر فى أول الكلام ، فكيف جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد « أما » الملفوظ بها أو المقدرة منصوبا بالفعل الواقع بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ =

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُهُ ، وإذا كان الضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَصْلُه وتأخير الفــاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَصْلُه وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمُهُ على الفعل كضَرَبْتُ زَيْداً ، وزَيْداً ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي — بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي — فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » الملفوظ بها أو المقدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول المتقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فمهما هي أداة الشرط ، وقولهم «يكن من شيء» هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » منابهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفاصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم المفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل المقترن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ ، لأنه سَوَّى بين هـذه المسألة ومسألة « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

***

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحْذَفُ الفاعل ، للجهل به(١) كـ « سُرِقَ المَتَاعُ » أو لغرضٍ لفظى كتصحيح النَّظْمِ فى قوله :

---

(١) الأغراض التى تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددها لا تخلو من أن تـكون راجعة إلى اللفظ أو تـكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز فى العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) .

الثانى : المحافظة على السجع فى الـكلام المنثور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ، حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافى .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر فى الـكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذى أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » فى هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ، ولو أنه ذكر الفاعل فى كل مرة منها أو فى بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فـكثيرة أيضا ، ولـكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

الثانى : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحا يعينه ، كقولك «سرق متاعى» فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى» لم يكن فى ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل. =

٢٢٤ — عُلِّقْتُهَا عَرَضاً ، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً
غَيْرِى ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

= الثالث : رغبة المتكلم فى الإبهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره.

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيس التى أولها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهى إحدى القصائد العشر التى شرحها الخطيب التبريزى ، وتعد فى المعلقات عند من يزيدها على السبع .

اللغة : « علقتها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ، قال فى اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقتها عرضا . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقتها عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرآها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد . قال الأعشى * علقتها عرضا . . . البيت * وقال ابن السكيت فى قوله علقتها عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه » اهـ . قال الخطيب التبريزى : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اهـ ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة فى مطلع القصيدة =

أو معنوى كأنْ لا يتعلق بذكره غرَضٌ ، نحو (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ)[1]، (وَإِذَا حُيِّيتُمْ)[2]، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)[3] .

فينوب عنه — فى رَفْعِهِ ، وَعُمْدِيته ، ووجوبِ التأخير عن فعله ، واستحقاقِه للاتِّصال به ، وتأنيثِ الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة[4] :

= مفعول ثان «عرضا» مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «وعلقت» الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول «رجلا» مفعول ثان لعلق «غيرى» غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وعلق» الواو حرف عطف ، علق: فعل ماض مبنى للمجهول «أخرى» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ذلك» ذا : اسم إشارة نائب فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الرجل» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله «علقتها» وثانيها فى قوله «وعلقت رجلا» وثالثها فى قوله «وعلق أخرى» وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ، وذلك صحيح؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل المبنى للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز؟ . =

الأول : المفعول به ، نحو (وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ)[١] .

الثاني : المجرور، نحو (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ[٢]) ، وقولك « سِيرَ بِزَيْدٍ » .

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالسُّهَيْلِي وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ : النائب ضميرُ المصدرِ لا المجرور ، لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا)[٣] ، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مُرَّ بهند » .

ولنا قولهم « سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْراً » وأنه إنما يُرَاعى محل يظهر في الفصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلاَ قَاعِداً » بخلاف نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلَ » بالنصب ، أو « مُرَّ بِزَيْدٍ الفَاضِلُ » بالرفع ، فلا يجوزان ، لأنه لا يجوز « مَرَرْتُ زيداً » ولا « مُرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو المُكَلَّفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ ، وقد أجازوا النيابة في « لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ

= قلت: أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ماهو بمعناه إلى ما بني له » ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بني للفاعل ، ولم يبن واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ » وقالوا فى (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)(١) : إن المجرور فاعل مع امتناع « كَفَتْ بِهِنْدٍ »(٢) .

---

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف فى هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهيلى ، وأبو على الرندى : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل .

واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائبا عن الفاعل لجاز أن يجىء التابع لهذا المجرور ــ نعتا أو عطف بيان ــ مرفوعا ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلا جاز فى تابعه الرفع ، كما فى قول الشاعر

* طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ *

فإنه يروى برفع المظلوم الذى هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلا للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لو قلت « مر بزيد الظريف » لم يجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائبا عن الفاعل لجاز .

الدليل الثانى : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذى يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولا) ولو كان نائبا عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائبا عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثا نحو « مر بهند » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل فى تذكير الفعل وتأنيثه . =

. . . .

= فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأنا رأينا العرب فى كلامهم ينيبون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل فى العبارة نحو قولهم « سير بزيد سيرا » فإنه يتعين فى هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لاينيبون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإنا لانقول إنه يجوز الإتباع على المحل دائما ، بل جواز الإتباع على المحل مخصوص بما إذا كان هـذا المحل يظهر فى فصيح الـكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا فى كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال ــ وهو « مر بزيد » لا يظهر رفعه فى غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لاتقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذا فى قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُـكُمْ عَلَىَّ إِذاً حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر فى الـكلام من غير شذوذ لجاز فى التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفا على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول فى فصيح الـكلام « ليس زيد قائما » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثانى فإنا لانسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الـكريمة التى زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أنا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإنا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المـكلف الذى يعود إليه الضمير المستتر فى « كان » وتقدير الـكلام : كل أولئك كان هو أى المـكلف مسئولا هو أى المـكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافا للزمخشرى ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافا لما تقولون ، فسقط استدلالـكم بالآية الـكريمة .

وأما الدليل الثالث فإنا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً مجردا عن العوامل اللفظية ، =

الثالث : مصـــــدر مُخْتَصٌ(١)، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

= فأما إذا لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفضلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفضلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى بزيد معينا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجمل أدلة القوم والرد عليها إجمالا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأحببت أن يتجلى الموضوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولا أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفا ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضربا » فتنصب ضربا على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضربا الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوبا على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهما أي غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما: ما كان دالا على العدد كضربتين وضربات، وثانيهما : =

وَاحِدَةٌ)(١)، ويمتنع نحو « سِيرَ سَيْرٌ » لعدم الفائدة ، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ ، خلافاً لمن أجازه ، وأما قوله :

٢٢٥ — * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ *

ما وصف نحو « ضرب شديد » أو أضيف نحو « سكوت المتدبرين » وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص ،نحو ضرب وقتال ، من غير وصف ولا إضافة ، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه ،وبعبارة أخرى:المصدر المبهم هو الذى تعرفه فى باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده.

(١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُؤْكَ ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ *

وهذا البيت من كلام امرىء القيس الشاعر الجاهلى المعروف ، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفحل وتحاكما فيها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب ، فحكمت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة .

اللغة : « يبخل عليك » أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيلونه مراده « يعتلل » يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة ، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونعتلل * نسؤك . . . « غرامك » الغرام ههنا من قولهم : هو مغرم بالنساء ، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن ، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم « تدرب » تعتاد ، والدربة — بضم الدال المهملة وسكون الراء — العادة ، وتقول : قد درب فلان فى عمله — من باب فرح — إذا اعتاده ، وتقول : دربت البازى على الصيد — بالتضعيف — إذا عودته .

المعنى : قالت لى هذه المحبوبة : نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما ، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك ، وثانيهما أن نكافىء غرامك بالوصال فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين « يبخل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » =

. . . .

= جار ومجرور متعلق بيحل ، وهو نائب فاعله « ويعتلل » الواو حرف عطف ، ويعتلل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يحل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويعتلل الاعتلال المعهود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بجار ومجرور مدلول عليه بعليك السابق ، وكأنه قال : ويعتلل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويعتلل » فى رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول — فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويعتلل هو : أى ويعتلل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئاً جديدا لم يفده الفعل ، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل فى البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه فى إعراب البيت ، وإذا =

فالمعنى وَيُعْتَلل الاعتلالُ المعهودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَه بعَلَيْك أخرى محذوفة للدليل ، كما تحذف الصفاتُ المُخَصِّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّه (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ)[1] ، وقولُه :

٢٢٦ — * فَيَالَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم .

أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتلل » فلا شاهد فى البيت على شىء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو متعالم مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذى أشار المؤلف إليه فى هذه الآية أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر هذا المصدر مقرونا بأل العهدية ، أى الحول المعهود ، أو يقدر مصدرا منكرا موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى كلا التقديرين يكون المصدر مختصاً ، فلا تصلح الآية مستمسكا لمن يجيز نيابة المصدر المبهم .

٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .

اللغة : « يا لك » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ، وقد كثر فى كلام العرب هذا الأسلوب ، فمنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى فى معلقته :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ   بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ومنه قول امرىء القيس أيضاً :

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ   فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُساَ =

. . . .

= ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها « حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقعت الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى » تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتى بها لأجل حرف الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها » دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حيل ، ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «يهوى» فعل مضارع «امرؤ» فاعل يهوى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل المضاف إلى الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة منهما هذه العبارة تخريجا لاترتضيه الجمهرة. =

وقوله :

٢٢٧ — * يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ *

ولا يقال النَّائبُ المجرورُ ، لكونه مفعولا له .

= أما الجماعة الأولى ـ ومنهم الأخفش ـ فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل حيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعنى أنه لايفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى ـ ومنهم ابن درستويه ـ فقد ذهبت إلىأن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص.

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لايفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل ، وأما التخريج الثانى فعلة إنكاره أنه لافائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل ـ ولذلك يقع تأكيدا له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد ـ فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغايرهما فى المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصا ، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولما كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ماذكرناه فى تخريج الآية الكريمة وفى تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ ـ هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلمة يقولها فى زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هٰذَا الَّذِى تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالحِلُّ وَالحَرَمُ =

. . . .

= هَٰذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللهِ كُلِّهِمُ   هَٰذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء فى الأصل : مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع قدمه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء فى الأصل : أن تقارب بين جفنى عينيك حتى لتكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، والمهابة : التعظيم والإجلال « يبتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للمعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته » مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على التفريع ، ما : حرف نفى « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان متعلق بيكلم « يبتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم فى وقت من الأوقات إلا فى حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من مهابته » نائب فاعل يغضى المبنى للمجهول ، مع اعترافه بأن من فى هذه العبارة حرف جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون فى صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع فى جواب سائل سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ(١)، نحو « صِيمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثَمَّ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

=من جملة أخرى غير الجملة التى منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقيض ما يلزم فى الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع فى جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل يغضى فى البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به ، وكأنه قد قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ماذكرناه فى شرح الشاهدين السابقين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين، الأول الظرف المتصرف، والثانى الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو مايخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما ، وانتظرتك ساعة» فتنصبهما على الظرفية ، وتقول «أقمت فى انتظارك من وقت الظهر» فتجره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولهما مايلازم النصب على الظرفية لايفارقها أصلا ، ومنه قط، وعوض ، وإذا، وسحر ، وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجر بمن ، ومنه عند وثم بفتح الثاء .

ثم اعلم أن الظرف — من ناحية أخرى — ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثانى المبهم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل العهدية نحو « اليوم» أى المعهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان، وأما المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يَنُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ، لقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)(١) ، والأخفشُ بشرط تَقَدُّمِ النائِبِ ، كقوله :

٢٢٨ — * ما دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ *

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيباً امْرُؤٌ مُنَبَّهُ ... لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ

* وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « منيبا » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول فعله نبه — بتضعيف الباء — وتقول : نبهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينبهه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن المعاصى بسبب ذلك لاتكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للانسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ماير تكب وعزيمته عزيمة صادقة على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عنى — بالبناء للمجهول لزوما — وتقول : عنى فلان بأمر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لامحل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمفعول « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

٢٢٩ — * لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً *

= إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى المنيب ربه مدة دوامه معنيا — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به — وهو « قلبه » — والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب مجيئه حرف روى فى أبيات منصوبة الروى .

٢٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلاَ شَفَى ذَا الغَىِّ إلاّ ذُو هُدَى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإنْ ثَنَى فِي العَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة : « بدئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزان رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « الغى » الجرى مع هوى النفس ، والتمادى فى الأخذ بما يوبقها «هدى» بضم الهاء — هو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوو الهداية والرشد . =

مسألة : وَغَيْرُ النائب مِمّا معناه متعلّق بالرافع واجبٌ نَصْبُه لفظاً إن كان غيرَ جار ومجرور ، كـ « ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الخميس أمَامَكَ ضَرْباً شديداً » ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعولُ الذى لم يُنَبْ فى نحو « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً » ، و « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْداً » ، أو محلاً إن كان جارا ومجروراً ، نحو (فَإِذَا

= الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « الغى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله « بالعلياء » ـ عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام ـ وهو قوله « سيدا » ـ .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الهمع أنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان الغرض الذى تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدا ، وهلم جرا .

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[1] ، وَعِلَّة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك نائبه .

* * *

فصل : وإذا تَعَدَّى الفعل لأكثرَ من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الْخُضْرَاوِيُّ وابن الناظم ، والصوابُ أن بعضهم أجازهُ إن لم يُلْبِس ، نحو « أُعْلِمْتُ زَيْداً كَبْشَكَ سَمِيناً » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »[2] إن أَلْبَسَ ، نحو « أُعْطِيتُ زَيْداً عَمْراً » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلْبِس نحو « أُعْطِيتُ زَيْداً دِرْهَماً » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُعْتَقَد القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظن »[3] ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، وَلِعَوْدِ الضمير على المؤخَّرِ إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كسا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت محمدا ارتكاب الخطأ ، ومنحت إبراهيم قرشا ، وكسوت الفقير ثوبا ، وألبست ابني جبة ، وأعطيت السائل درهما .

(٣) باب « ظن » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظن وأخواتها » وهن نواسخ الابتداء .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصْفور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظُنَّ قَائِمٌ زَيْداً » ، وفى باب « أَعْلَمَ »[1] أجازه قوم إذا لم يُلْبِس ، وَمَنَعَه قوم منهم الخضراوى وَالأَبَّدِىُّ وابن عُصْفور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبِّهَا بمفعول « أَعْطَى » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأوَّل ، قال :

٢٣٠ — * وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ *

---

(١) باب « أعلم » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كِرَاماً مَوَالِيهَا ، لَئِيماً صَمِيمُهَا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب ، ولم أعثر عليه فى نسخ ديوانه .

اللغة : « نبئت » بالبناء للمفعول ــ معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سموا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجو ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجو ، وسموا قرية لبنى ثعلبة بن درماء الجو ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد « كراما » الكرام : جمع كريم ، والمراد به كرم النسب « مواليها » الموالى : جمع مولى ، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صلبية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تتهم الموالى بكل نقيصة ، وفى ذلك يقول قائلهم:

أَلاَ مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالفُحْشَ وَالخَنَى فَعِنْدَ المَوَالِى الجِيدُ وَالـكَرَفَانُ

فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما ــ مع ما فى الموالى من الخسة والنقيصة ــ فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لئيما » يروى فى مكانه « لئاما » وهو أتم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن فى النظم أموراً ، وهى :

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثانى من باب « كَسَا » حيث لا لَبْسَ

(٢) وعدم اشتراط كون الثانى من باب « ظن » ليس جملة .

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذى غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع .

* * *

= لقوله « كراما مواليها » والصميم فى الأصل: الخالص من كل شىء ولبابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلبية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالى ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاعا أذنابا تبعا مسودين .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « مواليها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبد الله ، وأنث باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « مواليها » على هذا فاعل بكرام « لئاما » معطوف على قوله « كراما » بعاطف مقدر « صميمها » فاعل بلئام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « مواليها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقا .

الشاهد فيه : قوله « نبئت » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة فى الاستعمال العربى .

فصل : يُضَم أوّلُ فعلِ المفعولِ مطلقاً ، وَيَشْرِكُه ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة كتَضَارَبَ وتَعَلَّمَ ، وثالثُ المبدوء بهمزِ الوصل كانْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ واسْتَحْلَى ، ويُكسَر ما قبل الآخر من الماضى ، وَيُفْتَح من المضارع.

وإذا اعتلَّتِ عينُ الماضى وهو ثلاثى كقَالَ وبَاعَ ، أو عين افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ كاخْتَارَ وانْقَادَ ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص ، أو إشمامُ الضمِّ ، فَتُقْلَبُ ياء فيهما ، ولك إخْلَاصُ الضمِّ ، فَتُقْلَبُ واواً ، قال :

٢٣١ — لَيتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيتُ ؟
لَيتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

---

٢٣١ — هذا بيت من الرجز ، وينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت فى زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهى قوله :

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ ... وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ
مَالِى إِذَا أَجْذِبُهَا صَأَيْتُ ... أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِى أَمْ بَيْتُ
لَيتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيتُ؟ ... لَيتَ شَبَاباً . . . . . .

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ / ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٦٧) : « وهذا الراجز يصف جذبه للدلو » اهـ ، ولم يعينه أيضا .

اللغة : « حوقلت » ضعفت وأصابنى الكبر « دنوت » قربت « حيقال » هو هو مصدر حوقل « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ ، إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالنى» غلبنى وقهرنى وأعجزنى ،وفى رواية أبى على القالى * أكبر غيرنى . . * * أم بيت * يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب عندهم أقوى على احتمال المصاعب وأشد « ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو أبو زبيد ــ حرملة بن المنذر ــ الطائى : =

وقال :

٢٣٢ — * حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ *

= لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ ؟ إنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَيْتَ شِعْرِي،وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهٰذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لامحل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسمه « بوع » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكيت عن هذيل .

٢٣٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* تُخْتَبَطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة « نيرين » تثنية نير — بكسر النون بعدها ياء مثناة — وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير — على زنة معظم — إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهى قليلة ، وتُعْزَى لفَقْعَسٍ ودَبير ، وادَّعى ابن عذرة امتناعَها فى افْتَعَلَ وانفعلَ ، والأول قول ابن عُصْفور والأبَّدِىّ وابن مالك ، وادَّعى ابن مالك امتناعَ ما ألبَسَ من كَسْرٍ كخِفتُ وبِعْتُ ، أو ضم كعُقْتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاعَنِي لِعَمْرٍو » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثم بَنَيْتَهُنَّ المفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وبِعْتُ — بالكسر — وعُقْتُ — بالضم — لتُوُهِّمَ أنهن فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم فى الأوَّلَيْنِ والكَسْرُ فى الثالث ، وأن يمتنع الوجه المُلْبِس ، وَجَعَلَتْه المغاربةُ مرجوحاً ، لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويه للإلباس ، لحصوله فى نحو مُخْتَار وتُضَارّ .

--- « حوكت على نولين » والنولين : مثنى نول ـ بفتح النون وسكون الواو ـ وهو اسم للخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لايدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملحفة ، أو حلة ، بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « على نيرين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضى ، مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بحوك ، وجملة « تحاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيكت » حيث إنه فعل ثلاثى مُعْتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيكون شاهدا على إخلاص كسر الفاء فى مثل هذا الفعل ، وثانيهما « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهدا على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثى المضعَّف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهى لغة بنى ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ عَلْقَمة : (رِدَّتْ إلَيْنا)[1] ، (وَلَوْ رِدُّوا)[2] بالكسر ، وَجَوَّزَ ابنُ مالكٍ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذى : مَنْ أشم فى « قِيلَ » و « بِيعَ » أشمَّ هُنا .

***

هذا باب الاشتغال[3]

إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر بنصبه لمحلِّ ضميرِ اسمٍ متقدِّم عن نَصْبه للفظ ذلك

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام

(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - فخمسة :

الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ، أو متعدداً فى اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهما أعطيته - لم يصح .

الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكتفيا بالعامل المتقدم عليه .

الأسم[1]: كـ « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » أو لمحله كـ « هٰذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصْلُ أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، بألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول – وهو الفعل المتأخر كما قلنا – فاثنان :

الأول : أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .

والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به ، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو مررت بغلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلا – وذلك في قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » – مع أن المشغول قد يكون فعلا نحو « زيدا ضربته » وقد يكون وصفا نحو « زيدا أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك «زيدا ضربته» وقد يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيدا ضربت غلامه » .

وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف لضميره – وهو الذي يسمى السببي – ملحق به . =

ذلك الاسْمَ يجوز فيه وجهان : أَحَدُهُما راجحٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده فى موضع رفع على الخبرية ، وجملةُ الكلامِ حينئذٍ اسميةٌ ، والثانى مَرْجُوح لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفَسِّر ، وجملة الكلام حينئذٍ فعليةٌ(١) .

* * *

= الجواب الثانى : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التى يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها فى مطلع الباب تيسيرا على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد ليقع علمها للقارىء بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس .

والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض؛ لأنه لا يرى مانعا من أن يكون الحد أو الضابط الذى ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذى ذكره المؤلف ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » برفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التى بعده فالكلام جملة واحدة ، وهى اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتاهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أى واقعة فى ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية.

وقد بقى فى هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف — من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر — هو مذهب الجمهور ، وفى المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائى، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعا ، وكلا الرأيين ضعيف ، لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .

ثم قد يَعرِض لهذا الأسم ما يوجب نَصْبَه ، وما يُرَجِّحه ، وما يُسَوِّى بين الرفع والنصب ، ولم تَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه(١) ، وَسَيَتَّضِحُ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدَوَاتِ التَّحْضِيض ، نحو « هَلاَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ » وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة ، نحو « هَلْ زَيْداً رَأَيْتَهُ »(٢) و « مَتَى عَمْراً لَقِيتَهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ » إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إنْ كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إنْ » والفعلُ ماضٍ فيقع فى الكلام ، نحو « إِذَا زَيْداً لَقِيتَهُ — أو تَلْقَاهُ — فَأَكْرِمْهُ » و « إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ » ويمتنع

---

(١) وجه ما رآه المؤلف هو ما قد عرفت فى بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا «زيدضربته» لوحذفنا منه الضمير لقلنا « زيداً ضربت » وكان «زيداً» مفعولا مقدما لضربت ، والاسم الذى يجب رفعه نحو «فإذا زيد يضربه عمرو» مثلا ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع فى (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذى يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تاليا لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تاليالهل ، فأما الكسائى فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل ، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

فى الـكلام « إنْ زَيْداً تَلْقَهُ فَأَكْرِمْهُ » ويجوز فى الشعر ، وتسويةُ الناظم بين « إنْ » و « حَيْثُمَا » مَرْدودة .

* * *

ويترجَّحُ النصب فى سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً[1] ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخَبَرِ ، نحو « زَيْداً اُضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْداً غَفَرَ اللهُ لَهُ » .

وإنما وجب الرفع فى نحو « زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ » لأن الضمير فى محل رفع[2] ،

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلبا لسببين ، الأول أن الأصل فى الطلب أن يكون بالفعل ، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل فى الطلب ، ولم نوجبه - أى النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثانى : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية ، والأصل فى الجملة التى تقع خبرا أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة ، فرجحنا النصب لذلك ، ولم نوجبه لأنه لا يجب فى الجملة التى تقع خبرا أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبرا ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

(٢) السر فى رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل فى ضمير الاسم السابق - هو فى الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأنا ذكرنا فى حده أن يكون الفعل ناصبا للضمير ، وهذا الضمير ليس فى محل النصب ، بل هو فى محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما فى الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا فى أول باب الفاعل ، وسيأتى مفصلا فى باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهى لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملا فيه ، وقد شرطنا فى المشغول أن يكون صالحا للعمل فيما قبله .

وإنما اتفقَ السبعةُ عليه في نحو (الزَّانِيَـةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)(١)، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُـكْمُ الزانى والزانية ، ثم اسْتُؤْنِفَ الحـكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٢٣٣ — * وَقَائِـلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْـكِحْ فَتَاتَهُمْ *

---

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعرفوا لها قائلا معيناً .

اللغة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة ، وهو بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهى مؤنث فتى « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الـكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذى تدل عليه هو معنى اسم المفعول « الحيين » أراد حى أبيها وحى أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتى نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهى بكسر الخاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانـكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انـكح : فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانـكح ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « خلو » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كما » الـكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تـكون حرفا زائداً وعليه تـكون « هى » ضميراً مجرور المحل=

. . . .

= بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان للمبتدأ الذى هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولا مجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، وعليه يكون « هى » ضميراً منفصلا مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذى هى عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لايجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلا بوروده فى كلام العرب : فمن ذلك البيت الذى معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَىٍّ ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبَّ مُوسَى ، أَظْلَمِى وَأَظْلَمُهْ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لَا يَرْحَمُهْ

فزعم الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن «أنت» فى بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » فى البيت الذى أنشده ثعلب أفعل تفضيل مضاف لياء المتكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكا » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما فى البيت السابق، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلا ، ويجوز أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخريجه على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشمونى فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هٰذهِ خَوْلاَنُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ فى الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، ومالا يعمل لا يفسر عاملا ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السِّيدِ وابن بابشاذ : يُخْتَار الرفعُ فى العموم كالآية ، والنصبُ فى الخصوص ، كـ « زَيْداً اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُوناً باللام أو بلا الطلبيتين ، نحو « عَمْراً لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ » و « خَالِداً لاَ تُهِنْهُ » ومنه « زَيْداً لاَ يُعَذِّبْهُ اللهُ » لأنه نفى بمعنى الطلب .

ويجمع المسألتين قولُ الناظم « قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذى هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الأَسْمُ بعد شىء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)(١) ، فإن فُصِلت الهمزة فالمختارُ الرفعُ ، نحو « أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »(٢) إلا فى نحو « أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ » لأن الفَصْلَ بالظرف كَلاَ فَصْلٍ ، وقال ابن الطَّرَاوَة : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرَّفْعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو » ، وَحَكَم بشذوذ النصب فى قوله :

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد فى قولك « أأنت زيد تضربه » فيما رآه سيبويه ، فإنه يجعل « أنت » مبتدأ ، وأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أنت » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أتضرب زيدا زيدا تضربه ، فحذف الفعل الوالى للهمزة فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه وجوبا وانفصل ، فهمزة الاستفهام فى التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتى لهذا الكلام تتمة فى شرح الشاهد ٢٣٤ .

٢٣٤ ــ أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا

٢٣٤ ــ هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفى ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذى سبق فى أول هذا الكتاب فى مباحث التنوين .

اللغة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « رياح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة ــ وهما قبيلتان من بنى يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك فى جمع هالك ، ونواكس فى جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم فى الشرف والرفعة وسمو المنزلة « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة ــ حى من بنى تميم « والخشابا » بكسر أوله ، بزنة الكتاب ــ جماعة من بنى مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثعلبة » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبه : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة ــ إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رياحا» معطوف على ثعلبة «عدلت» فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والخشابا » الواو حرف عطف ، الخشابا : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثعلبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ــ وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة ــ إلخ ، أو أظلمت ثعلبة ــ إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه وأنصاره ، سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما فى هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أن النصب هو الذى يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

. . . .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما فى هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يليها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال ، وبناء على ماذهب إليه من ذلك رأى أن النصب فى البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشافهون للعرب أنهم يقولون فى غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيدا ضربته أم عمرا » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال : إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغى أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال المازنى : وكذا القياس عندى ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : فى هذا الموضوع أصلان ، فأما أحدهما فإن الأصل فى أدوات الاستفهام أن يليها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الذوات والأفعال دالة على الصفات والمعانى القائمة بالذات ، والذات معلومة غالبا فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثانى فإن حاصله أن تالى همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهما عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالما بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لاتعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحدا منهما ، فإذا قلت « أزيدا ضربته أم عمرا » كان الكلام على تقدير فعل يلى الهمزة ، وعلى الأصل الذى قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لايستفهم عنه ، فتعارض الأصلان فى هذه =

وقال الأخفش : أَخَوَاتُ الهمزة كالهمزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْداً ضَرَبَهُ » ، « وَمَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إنْ ، نحو « مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان ، ومنها «حَيْثُ» نحو « حَيْثُ زَيْداً تلقَاهُ أَكْرِمْهُ » كذا قال الناظم[1]، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمَّا ، مسبوق بفعل غير مبنى على اسم ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » ونحو (وَالأَنْعَامَ

=الصورة ، فأما ابن الطراوة فجنح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ، فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لئلا يكون الكلام على تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل » عندما قال له مروان « إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل » وجنح الأخفش إلى اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة . وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن ، فاعرف هذا فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناظم فى شرح الكافية « ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما ، نحو « حيث زيداً تلقاه فأكرمه » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها فى الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » اهـ . وابن هشام قد وافقه فى مغنى اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب فى نحو قولك : جلست حيث زيدا أراه» اهـ . ولكنه فى كتابنا هذا لم يوافقه ،ولذا تراه يقول : « كذا قال الناظم » فيتبرأ من هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذى أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال الذى مثل به ، وهو قوله : « حيث زيدا تلقاه فأكرمه» فإن « حيث » هنا إن كانت شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما ــ والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء فى جوابها ــ كان المثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء فى الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوهم كونها شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ)(١) بعد (خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)(٢) بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ » فالمختار الرفع ؛ لأن « أمّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرىء (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)(٣) بالنصب على حد « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالعاطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُهُ »(٤) .

الخامسة : أن يُتَوَهم فى الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إنَّا كُلَّ شَيْء

---

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرىء فى هذه الآية الكريمة بنصب (ثمود) بغير تنوين ، وهى قراءة الحسن البصرى ، وقرىء فيها بالنصب مع التنوين ، وهى قراءة ابن عباس، ثم اعلم أنه لايجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أما » لأن ذلك يستدعى الفصل بين أما والفاء بجملة تامة ، وهى لايفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أما ثمود فهدينا فهديناهم .

(٤) إنما ترجح النصب فى المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذى ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أما » أن تقطع مابعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التى يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ)[1]، وإنما لم يُتوَهم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)[2]، أو صِلَةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِى ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كإذا الفُجَائية على الأصح[3]، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» أو قبل مالا يَرِدُ ما قبله معمولا لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلاَّ رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما فى مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب[4] عليها، وكلامُ الناظم يوهم ذلك.

الثانى: لم يعتبر سيبويه إيهامَ الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب فى الآية مثلَه فى «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربى كثير.

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن فى المسألة خلافا بين النحاة، وقد حكى الخلاف فى مغنى اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقا.

الثانى: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقا.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقد، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره فى ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » جواباً لمن قال : « أيَّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان فى مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِىَ الفعلُ على اسم غير « ما » التعجبية ، وتَضَمَّنت الجملةُ الثانيةُ ضميرَه ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول المشاكلة رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ لأَجْلِهِ » ، أو « فَعَمْراً أكْرَمْتُهُ »[1] بخلاف « مَا أحْسَنَ زَيْداً وَعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ » فلا أثَر للعطف ، فإن لم يكن فى الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسِّيرَافى يمنعان النصب[2] ، وهو المختار ، والفارسىُّ وجماعة يُجِيزُونه ، وقال هشام : الواو كالفاء .

---

(١) وجه استواء الرفع والنصب فى هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه فى الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم فى الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فناسبت عجز الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول المناسبة ــ أى بين المعطوف والمعطوف عليه ــ رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم فى الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم فى الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبرا فى الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم فى الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبرا ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة خبرا أيضا ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ، فإذا خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع فى صدر الجملة الأولى لم تصلح أن تكون خبرا ، وعلى هذا لاتصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا يكون الاسم فى صدر الجملة الثانية منصوبا ، وتعلم ــ مع ذلك ــ أن الجملة التى تعطف على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمِّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أسْمًا ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً[١]، الثانى : أن يكون عاملا ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ الآنَ أوْ غداً » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ » و « زَيْدٌ ضَرْباً إيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوّز تقديمَ معمول اسم الفعل ، وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا ينحلّ بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسِّيرافى ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ أمْسِ » لأنه غير عامل على الأصَحِّ ، و « زَيْدٌ أنَا الضَّارِبُهُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصِّلَة والصِّفَة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثانى : لا بُدَّ فى صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والأسْمِ السابِقِ ، وكما تحصل العُلْقَة بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أخَاهُ » أو باسم أجنبى أُتْبِعَ بتابع

= فى هذا التفصيل وجدت جواز النصب فى حالتين : الحالة الأولى أن يكون فى الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع فى صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذى عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيرافى يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ، ولهذا لم يجيزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط المشغول التى ذكرناها فى أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتمل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ » أو عطفاً بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ » أو عطفَ بيانٍ ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاهُ » فإن قَدَّرت الأخَ بدلا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البدلِ والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظِهِ ، وفى بقية الصُّوَرِ من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ[1] .

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصباً للمشغول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة — وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيآن ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم بنفسه ، نحو قولك « زيداً ضربته ؛ فإن التقدير : ضربت زيداً ضربته .

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه فى ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيداً مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيداً مررت بغلامه ؛ فإن التقدير : لابست زيداً مررت بغلامه ، ولا تقدره « جاوزت زيداً مررت بغلامه » كما قدرت فى الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيداً ضربت أخاه ؛ فإن التقدير : أهنت زيداً ضربت أخاه ، وهكذا تقدر فى هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غُضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابسًا لضميره، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجبَ الرفع بالابتداء[1]، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَدَ » إذا قدرت « ما » كافة.

أو بالفاعلية[2]، نحو (وَإِنْ أَحَـدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[3]، و « هَلاَّ زَيْدٌ قَامَ ».

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية[4]، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد وَمُتَابِعِيهِ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل.

---

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للمفاجأة، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت» المكفوفة بما الكافة، أما إن كانت «ما» المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت.

والحاصل أن للاسم الواقع بعد «ليتما» ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ، وذلك إذا قدرت ما كافة، ووجوب النصب على أنه اسم ليت، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية.

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، ومثل أدوات التحضيض، ومنه مثال المؤلف، وأنت خبير أن هـذا الكلام جار على مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء، لكن النصب أرجح. (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية[١] ، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمْ » ، ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَعَدَ » ، ونحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)[٢] ، و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)[٣] .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

***

هذا باب التَّعَدِّى واللُّزُوم

الفعل ثلاثة أنواع[٤] :

= ولا أداة تختص بالأسماء ، ويتأخر عنه فعل قاصر ، وللعلماء فى هذه الصورة ثلاثة مذاهب ، الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية ، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير ، وهو مذهب المبرد ، والثانى أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف ، وقد ذهب إلى هذا ابن العريف ، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه ، وهو مذهب جمهور الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبى نحو « زيد ليقم » أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كالآية الكريمة (أبشر يهدوننا) أما فى المثال فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلبية ، وذلك خلاف الأصل وإن كان جائزا ، وأما فى الآية فلكى يلى الهمزة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإنى أجد فى اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا بحرف الجر ، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى ، ولا حد الفعل اللازم ، وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون : نصحته ، وشكرته ، فينصبون به هاء غير المصدر ، فيكون الفعل فى هذه الصورة متعديا ، ويقولون « نصحت له ، وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر ، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدى نظرا =

أحدها : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُوم ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثانى : المُتَعَدِّى ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف فى أمره فلا أجعله من المتعدى ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولا أن المتصور فى هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهى بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة فى أحد القسمين المتعدى واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا فى نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن فى كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التى نتكلم بها خليطا من ألفاظ استعملها قبائل شتى ، وليس فى ذلك ما ينكر مادمنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة فى هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل المتعدى ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الاستعمالين جميعا كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتسى بهم .

والرأى الثانى : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما نتصوره متعديا بنفسه منقولا عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وسيذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأى .

الرأى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذى يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضميرِ غيرِ المصدرِ ، الثانية : أنْ يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلكَ كـ« ضَرَبَ »
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو » فتَتَصِلَ به هاء ضميرِ غيرِ المصدرِ
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًّا .

وحكمه أن ينصب المفعولَ به ، كـ« ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ »
إلا إنْ ناب عن الفاعل ، كـ« ضُرِبَ زَيْدٌ » و « تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ » .

الثالث : اللازم ، وله اثنتا عشرةَ علامة ، وهي :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ،
وذلك كـ« خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو » ولا « هُوَ
مَخْرُوج » ، وإنما يقال : « الْخُرُوج خَرَجَهُ عَمْرٌو » ، و « هُوَ مَخْرُوج
بِهِ ، أوْ إلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهي: ما لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ — من وصف ملازم —
نحو: جَبُنَ ، وشَجُعَ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما لَيْسَ حركَةَ جسمٍ من وصف غير ثابت —
كَمَرِضَ وكَسِلَ ونَهِمَ إذا شبع .

أو على نظافة كَنَظُفَ وطَهُرَ ووَضُؤَ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجِسَ وقَذِرَ .

أو على مُطَاوَعَة فاعِلِه لفاعِلِ فعلٍ مُتَعَدٍّ لواحد ، نحو كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ ،
ومَدَدْتُهُ فامْتَدَّ ، فلو طَاوَعَ ما يتعدى فعلُه لاثنين تعدَّى لواحدٍ كعَلَّمْتُهُ
الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ ، أو لمـا أُلْحِق به — وهو
افْوَعَلَّ ، كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ إذا ارْتَعَدَ .

أو لافْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ ، أو لما أُلحق به — وهو أفعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقْعَنْسَسَ الجملُ إذا أبى ينقاد ، وافْعَنْلَى كاحْرَنْبَى الديكُ إذا انتَفَشَ للقتال .

وَحُكْمُ اللازم: أن يَتَعَدَّى بالجار، كـ « عَجِبْتُ مِنْهُ» و « مَرَرْتُ بِهِ » ، و « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » .

وقد يُحْذَف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِـعُ *

أى : إلى كُلَيْبٍ .

---

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهو من كلة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى .

اللغة : « كليب » هو كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء فى قوله « بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل « أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «قبيلة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة » منصوبا على التمييز ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحْذَفُ وَيُنْصَبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعى جائز فى الكلام المنثور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ، والأكثر ذِكْر اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)(١) (أَنِ اشْكُرْ لِى)(٢) .

(٢) وسَمَاعِىّ خاصّ بالشعر ، كقوله :

٢٣٦ — * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

=«بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت ،مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأكف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر — وهو « إلى » المقدر — وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤية ، يصف رمحاً ، وهو بتمامه :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

اللغة : اللدن — بفتح فسكون — اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب «المتن» الظهر ، وهو فاعل يعسل ، والباء فى قوله « بهز الكف » للسببية ، والأصل : هو لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لدن » هو مرفوع ، ورفعه إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو لدن ، مثلا ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور فى كلام سابق على بيت الشاهد « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « متنه » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب العائد على اللدن مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق =

وقوله :

٢٣٧ — * آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

= يعسل « كما » الـكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له « عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الـكلام : كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعلب » فاعل عسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالـكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعاب فى الطريق .

الشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر — وهو « فى » المقدر — ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به — وهو « الطريق » — والأصل : كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام المتلمس ، وهو جرير بن عبد المسيح ، وعجزه :

* وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ *

اللغة : « آليت » معناه حلفت ، ويصح المعنى على جعل التاء للمتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر « حب العراق » الحب : اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرها « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم يطعم » من باب تعب — ومنه قوله تعالى : (فمن لم يطعمه) ومصدر هذا الفعل الطعم — بفتح الطاء — فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعوم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء المتكلم أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و « العراق » مضاف =

. . . .

= إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتى « أطعمه » أطعم : فعل مضارع منفى بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب «والحب» الواو واو الحال، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله» يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « فى القرية » جار ومجرور متعلق بيأكل « السوس » فاعل يأكل ، وجملة الفعل المضارع الذى هو يأكل وفاعله فى محل رفع خبر للمبتدأ الذى هو الحب ، والرابط هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « آليت حب العراق » حيث حذف حرف الجر الذى كان يتعدى به الفعل الذى هو « آلى » ثم لم يبق الاسم الذى كان مجرورا بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق فى قوله « أشارت كليب » بل نصب ذلك الاسم الذى كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق فى قوله « كما عسل الطريق » .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر خاصة ، وهو ــ مع كونه من ضرورات الشعر ــ أكثر وروداً فى شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ، ونظيره الجازم لما كان عاملا ضعيفا لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر ــ وهو « على » الذى قدرناه ــ ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق» منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم =

(٣) وقياسىّ ، وذلك فى أنَّ وأنْ وكَىْ[1]، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)[2]، ونحو (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)[3]، ونحو (كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً)[4]، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَّرْتَ « كى » مصدريةً ، وأهمل النحويون هنا ذكر « كى » ، واشترط ابنُ مالك فى أنَّ وأنْ أَمْنَ اللَّبْس ؛ فَمَنَعَ الحذف فى نحو « رَغِبْتُ فِى أَنْ تَفْعَلَ » أو « عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف ، وَيُشْكِل

= بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعى وذلك الذى أقوله باب قياسى ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع فى جواب قسم ، وهو منفى بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفى بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل مالا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس فى عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيبويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح فى النقل عن الخليل وعن سيبويه .

وهل يقاس على « أن » و « أن » غيرها ؟ والجواب أن الذى يرجحه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما ، فلا تقول « بريت السكين القلم » على أن الأصل بريت بالسكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمن اللبس ، واستدل بورود مثل ذلك فى قول الشاعر :

* وَأَخْفِى الَّذِى لَوْلاَ الْأَسَى لَقَضَانِى *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)(١)، فحذف الحرف مع أن المُفَسِّرِين اختلفوا فى المراد .

* **

فصل : لبعض المفاعيل الأَصَالَةُ فى التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ فى الأصل ، أو فاعلا فى المعنى ، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديراً(٢)، والآخر مقيد لفظاً أو تقديراً ، وذلك كـ « زيداً » فى « ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً » و « أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْداً القَوْمَ »(٣)، أو « مِنَ القَوْمِ » .

ثم قد يجب الأصلُ ، كما إذا خِيفَ اللَّبْسُ(٤)، كـ « أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » أو كان الثانى محصوراً ، كـ « مَا أَعْطَيْتُ زيداً إلاّ دِرْهَمًا » أو ظاهراً والأولُ ضميرٌ ، نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)(٥) .

---

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرحا : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) وقول الفرزدق همام ابن غالب :

وَمِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً   وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

(٤) تعين فى المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذا كما يصح أن يكون مأخوذا ، فدفعا لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفى المثال الثانى لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً وكان القصد أن يكون المفعول الثانى محصورا فقد وجب تقديم الأول ، وفى المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن المجىء بالضمير متصلا لا يعدل إلى انفصاله إلا فى مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لنأتى به متصلا .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثانى(١) ، كـ « أَعْطَيْتُ المَالَ مَالِكَهُ » أو كان محصوراً ، كـ « مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلاَّ زَيْداً » أو مضمراً والأولُ ظاهر ، كـ « الدِّرْهَمَ أعْطَيْتُهُ زَيْداً » .

***

فصل : يجوز حَذْفُ المفعول لغرض : إما لفظى كتَنَاسُبِ الفواصل فى نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)(٢) ، ونحو (إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى)(٣) ، وكالإيجاز فى نحو (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)(٤) .

وإما معنوى كاحتقاره فى نحو (كَتَبَ اللهُ لأغْلِبَنَّ)(٥) ، أى : الكافرين ، أو لاستهجانه كقول عائشة رضى الله عنها : « مَا رَأَى مِنِّى وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ » أى : العَوْرَةَ .

وقد يمتنع حَذْفُهُ ، كأن يكون محصوراً ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » ،

---

(١) إنما وجب فى النوع الأول أن يتقدم المفعول الثانى لأنك لو أخرته على ما هو الأصل فقلت « أعطيت مالكه المال » لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز ، وأما النوعان الثانى والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثانى فيهما على المفعول الأول لمثل ما قلناه فى النوعين الثانى والثالث فى صور تقديم المفعول الأول وجوبا .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زيداً » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟(١).

***

فصل : وقد يُحْذَفُ ناصبُهُ إنْ عُلِمَ ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً « القِرْطَاسَ » ولمن تَأَهَّبَ لسفرٍ « مَكَّةَ » ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ الناس » بإضمار : تُصِيب ، وتُرِيد ، واضْرِبْ .

وقد يجب ذلك كما فى الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ، كـ « يا عَبْدَ اللهِ »(٢) ، وفى الأمثال نحو « الكِلَابَ عَلَى البَقَرِ » أى : أرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)(٣) أى : وَأْتُوا ، وفى التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إيَّاكَ وَالأَسَدَ » أى : إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الأَسَدَ ، وفى التحذير بغيرها بشرط عَطْفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »

---

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما فى باب التنازع إذا أعملت ثانى العاملين فى الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن تقول « ضربت وضربنى زيد » إذ لو أعملت العامل الأول فى ضمير الاسم المتنازع فيه لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) إنما وجب حذف العامل فى الاسم المتقدم فى باب الاشتغال لأن العامل المتأخر مفسر له ، ولا يجمع فى الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف فى باب النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل فى الأمثال الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب ، والأمثال لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها فى كلام ما تشبيه مضربها بموردها ، فلزم أن يلتزم فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كليهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى مجرى الأمثال يأخذ حكمها كالآية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأَسَدَ الأَسَدَ » وفى الإغراء بشرط أحدها نحو « المُرُوءةَ وَالنَّجْدَةَ » ، ونحو « السِّلاَحَ السِّلاَحَ » بتقدير الزم .

* * *

هذا باب التنازع فى العمل

وَيُسَمَّى أيضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يُشْبِهانهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشْبِهه ، ويتأخّرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى(١) .

---

(١) اعلم أولا أنه يشترط فى العاملين المتنازعين شروط عامة ، وهى ثلاثة شروط عند جمهرة النحاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول: « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثانى : كون أولهما عاملا فى ثانيهما نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحدا) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفةٌ لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظنا مماثلا لظنكم أن لن يبعث الله أحدا .

الرابط الثالث : أن يكون ثانى العاملين جوابا للأول ، نحو قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) ونحو قوله سبحانه : (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) .

وأوجب الجرمى الارتباط بالعطف ليس غير . =

. . . .

= الشرط الثانى : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول فى هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد وتكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعا كالمثال الأول من مثالى التقدم ، وإما أن يكون منصوبا كالمثال الثانى من المثالين ، فإن كان المعمول مرفوعا فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل فى ضميره ، وإن كان المعمول منصوبا فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثانى إما أن يكون عاملا فى ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد فى اللفظ ولا فى المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجــاةُ بِبَغْلَتِى أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدها فى لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر فى ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول فى اللفظ والإضمار فى الثانى « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثانى فى اللفظ والإضمار فى الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثانى توكيدا للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرىء القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفانى ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفانى =

. . . .

= قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولـكنما أَسْعَى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الموجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الـكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .

هذه هى الشروط العامة التى يشترطها جمهور النحاة فى كل عاملين فى باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لئلا نطيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعلين نحو قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) وإما أن يكونا وصفين إما اسمى فاعلين نحو قول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَـــلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ

وإما اسمى مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتى فى كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَـــنًّى غَرِيمُهَا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمى تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم اقرأوا كتابيه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِـــيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْـكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله «لقيت» وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

=

مثالُ الفعلين (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)(١)، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — * عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

= ويشترط فى الفعل ــ زيادة على الشروط العامة التى قدمنا ذكرها ــ أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب، ونعم وبئس ، وفى هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا فى فعل التعجب .

ويشترط فى غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل فى العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضى .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيذكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عهدت » بالبناء للمجهول — أى عهدك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغيثا » اسم فاعل من الإغاثة ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء «أجرته» كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء — بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فنائه ، ويكرعون فى إنائه » يريدون أنه كريم حامى الذمار « موئلا » الموئل : اسم المكان من قولهم « وأل إليه يئل » مثل وعد يعد — إذا لجأ إليه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « مغيثا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ المُختلِفَيْنِ (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)[(١)].

وقد تَتَنَازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون المتنازَعُ فيه متعدداً ، وفي الحديث : « تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كل صلاةٍ ثَلاثاً وَثَلاثِينَ » فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ[(٢)].

= نائب الفاعل ، وفى كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله مغنيا ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجرته » أجار : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «فناءك» فناء : مفعول أول لأتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « موئلا » مفعول ثان لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغيثاً مغنيا من أجرته » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان ، أولهما قوله « مغيثا » وثانيهما قوله « مغنيا » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله « من أجرته » وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علمت فى لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل فى ذلك المعمول المتأخر ، وفى كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته » مفعولا ، وقد أعمل الثانى لقربه ، وأعمل الأول فى ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ، ولو أظهره لقال « عهدت مغيثه مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير ـ على التقدير الذى ذكرناه ـ واجب لأن فى ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظا ورتبة من غير ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغيثاً مغنيه من أجرته » .

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران : =

. . . .

الأول : أن المتنازع فيه قد يكون ظرفا وقد يكون مفعولا مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثا وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون فى جميع المعمولات ، لكن قال ابن الخباز : إن التنازع لا يقع فى المفعول له ولا فى الحال ولا فى التمييز ، ويجوز فى المفعول معه ، تقول « قمت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثانى ، فإن أعملت الأول قلت « قمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثانى : أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما فى الحديث ، فقد أعمل تحمدون فى لفظ المعمولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثانى فى ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثانى والثالث فى ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثانى لأعمل الأول فى ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث فى الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولا .

وهل يجوز فى تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثانى والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمر فيما عداه ، من ذلك قول أبى الأسود الدؤلى :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ
أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهى : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضمر فى الثانى والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محظور على ما هو قاعدة الباب .

وقد عُلِم مما ذكرتُه أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره[١] ، وعن المبرد إجازتُه فى فِعْلَىِ التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو »[٢] ، ولا فى معمول متقدِّم ، نحو « أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شتمته » خلافاً لبعضهم[٣] ، ولا فى معمول متوسِّطٍ نحو « ضَرَبْتُ زَيْداً وأَكْرَمْتُ » خلافاً للفارسى ، ولا فى نحو :

---

(١) السر فى أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول الملفوظ به بالعامل الثانى ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه ــ فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لمقالة المبرد بمثالين للاشارة إلى أنه يجوز التنازع فى فعلى التعجب سواء أكانا بلفظ الماضى أم كانا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول ــ وهو « ما أحسن وأجمل زيدا » لما كان على صورة الماضى ، وقد أعمل الفعل الثانى فى لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول فى ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثانى لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثانى فى لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول فى ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيغتفر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خبير أن الجمهور لا يجيز ذلك للعلة التى ذكرناها فى عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين ، وبينا رأى الجمهور فى إعراب المثال الذى تقدم فيه المعمول على العاملين ، وفى المثال الذى توسط فيه المعمول بين العاملين الذى خالف فيه أبو على الفارسى .

٢٣٩ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ *

اللغة : « هيهات » اسم فعل ماض معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ، و « الخل » — بكسر الخاء — بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والخدن والخدين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ، و « نواصله » مضارع من المواصلة والوصال .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيهات الأول ، وأما هيهات الثانى فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وسيأتى مزيد بيان لذلك فى بيان الشاهد فى البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل هيهات الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيهات هيهات العقيق » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان وهما اسما فعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل فى المعمول المتأخر فإن العمل للأول منهما ، وليس للثانى عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت فى هذه العبارة وجدت أن المعمول المتأخر — وهو قوله « العقيق » — مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثانى لم يؤت به فى الكلام إلا لمجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =

خلافاً له وللجُرْجَانى ؛ لأن الطالب المعمول إنما هو الأول ، وأما الثانى فلم يُؤتَ به للإسناد ، بل لمجرَّد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — * أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد فى الزمن الماضى ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول «قام زيد زيد» ردا على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بحصوله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فى الزمن الماضى من زيد وهو مضمون الجملة فتقول «قام زيد قام زيد» ردا على من أنكر أو تردد فى هذا المضمون، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد» لم تأت بقام الثانى لتسنده إلى زيد المذكور فى الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المهيع الثالث ، وإنما أتيت به لتؤكد المعنى الذى يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو ترددا من متردد فى بعد هذا المكان الذى يقيم فيه أحباؤه ؛ فأتى بهيهات الثانى ليؤكد المعنى الذى يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِى *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارا من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم فى أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر فى طريق مخوف فخاطب دابته لتجد فى السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف فى « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفى البيت على هذا التفات على ما هو مذهب السكاكى الذى لا يشترط فى تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكِ أَتَوْكِ » أو « أَتَوْكِ أَتَاكِ » ، ولا فى نحو :

٢٤١ — * وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا *

بل « غريمُهَا » مبتدأ ، و « ممطولٌ » و « مُعَنًّى » خَبَرَانِ ، أو « ممطولٌ » خبر ، و « مُعَنًّى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أتانى أتانى اللاحقون » .

ويروى « أتاك أتاك اللاحقوك » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أتاك » أتى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبنى على الكسر أو على الفتح فى محل نصب « أتاك » توكيد للأول من باب توكيد الفعل بالفعل ، وإنما أتى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى فى الكاف « اللاحقون » فاعل أتى الأول ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «احبس » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه :قوله «أتاك أتاك اللاحقون »فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من باب التنازع ، بل العامل الثانى قد أتى به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما لابد منه أن يعمل أحد العاملين فى لفظ المعمول ويعمل الآخر فى ضميره ؛ فلو أعمل العامل الأول فى لفظه لقال : « أتاك أتوك اللاحقون » ولو أعمل العامل الثانى فى لفظه لقال : « أتوك أتاك اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات العقيق » جاريا على هذا النحو أيضاً .

٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .

= * قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ *

اللغة : « ممطول » اسم مفعول من قولهم : مطل المدين ، إذا سوف فى قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه ـ بتضعيف عين الفعل وهى النون ـ إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوفى » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ممطول » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين عليه فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة ممطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عاملان أولهما قوله ممطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون المتنازع فيه سببياً مرفوعا ، بألا يكون سببياً أصلا ، أو يكون سببياً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان المتنازع فيه ـ وهو غريمها ـ سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ . =

. . . .

= والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما فى هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لـكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « ممطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان المتنازعان ، وقوله «غريمها» هو المعمول المتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافعاً لضمير الغريم لا يكون مرتبطا بالمبتدأ ، فـكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه ــ على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا فى باب المبتدأ والخبر ــ فـكان يجب أن يقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرجه عن باب التنازع .

الأول: أن يكون « ممطول » خبرا مقدما ، و « معنى » خبرا ثانياً مقدماً ، و « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، والجملة خبر المبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين ؛ لأنهما خبران ، والمؤخر ليس معمولا لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملا فى المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم المتأخر هو العامل فى الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتـــدأ عامل الرفع فى الخبر .

الثانى : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبره ، و « معنى » حال من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لممطول ، فلم يتقدم فى الـكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للمتأخر عامل واحد هو ممطول .

الثالث : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبره ، و « معنى » صفة لممطول ، و « غريمها » نائب فاعل لممطول ؛ فالمتقدم الطالب للمتأخر أيضاً ــ على هذا التوجيه ــ عامل واحد هو ممطول ، فليس من باب التنازع .

لـكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا فلأنه أجاز التنازع فى السببى المنصوب ، ومن أمثلته قولك «زيد ضربت وأكرمت أخاه» وهذا المثال =

ولا يمتنع التنازع فى نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السبَبِيّ منصوب .

* * *

فصــل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الـكوفيون الأولَ لسَبْقِهِ ، والبصريون الأخيرَ لقُرْبِه[١] .

فإن أَعْمَلْنَا الأولَ فى الْمُتَنَازَع فيه أعملنا الأخيرَ فى ضميره ، نحو « قَامَ وقَعَدَا — أو وَضَرَبْتُهُمَا ، أو وَمَرَرْتُ بهما — أَخَوَاكَ » ، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع ؛ لأنه فَضْلَة ، كقوله :

= يأتى فيه ما قاله فى بيت كثير ، فتجويز هذا ومنع ذاك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعا بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثانى رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولـكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد ، وفى هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الـكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوى ، وتأمل قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا كتابيه) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الـكريمة أيقنت أن العامل فى (كتابيه) هو اقرأوا ، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لـكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرأوا) فـكان يقال : هاؤم اقرأوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثانى إذا أعملت الأول فى لفظ المعمول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثانى فى الآية الـكريمة فإن العامل الأول يعمل فى ضمير المعمول ثم يحذف هذا الضمير لـكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الـكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) تجدها جرت على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقيل آتونى أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الـكريم الذى هو أفصح كلام وأرقى أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

ولنا أنَّ فى حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ العامِلِ للعمل وَقَطْعه عنه ، والبيت ضرورة .

وإن أعْمَلْنَا الثانى ، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونه ، لامتناع حذف العُمْدَة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب

---

٢٤٢ — هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عاتكة بنت عبد المطلب ابن هاشم .

اللغة «عكاظ» هو بضم أوله ، بزنة غراب — موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة «يعشى» مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ، وأصل العشا ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع — بضم أوله بزنة الغراب — خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه .

الإعراب : «بعكاظ» الباء حرف جر ، وعكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بقولها جمعوا فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

جَمَعُوا قَبِيلَهُمُ لَنَا ... [sic]

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

«يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «الناظرين» مفعول به ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لمحوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه» شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر «يعشى . . . لمحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول — وهو «يعشى» — فى لفظ المعمول — وهو «شعاعه» فارتفع هذا المعمول على أنه فاعل ، وأعمل الثانى فى ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره لقال «يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه» . وهذا الحذف مما لا يجوزه البصريون إلا لضرورة الشعر .

نحو « رُبَّهُ رَجُلاً » و « نِعْمَ رَجُلاً » وفى الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ ، إِنَّنِي *

---

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ *

ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جفونى » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بغيرك ما يسوءه أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يجفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذى تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلانى » إذا لم يعبأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفونى » جفا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إننى » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتى ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلى » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إننى مهمل لغير جميل حاصل من خليلى . =

والكسائىُّ وهشامٌ والسُّهَيْلِىُّ يُوجِبُون الحذفَ، تَمَسُّكاً بظاهر قوله :

٢٤٤ — تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . . .

= الشاهد فيه : قوله « جفونى ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المعمول الثانى — وهو « لم أجف » — فى لفظ المعمول المتأخر — وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول — وهو « جفونى » — فى ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز فى هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ — هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغسانى ، وهذا الذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللغة : « تعفق » أى : استتر ، و « الأرطى » شجر ، و « بذت » أى : غلبت و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف فى هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستتر لها الصيادون فى شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتتهم ، والمقصد الأصلى تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها فى سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعفق » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفق « لها » جار ومجرور متعلق بتعفق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذى هو فاعل أراد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلا =

إذ لم يقل « تَعَفَقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفرّاء يقول : إن استوى العاملان فى طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخّراً ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظاً أو محلاً ، فإن أَوْقَعَ حَذْفُهُ فى لَبْسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنّ » وجب إضمار المعمول مُؤَخّراً ، نحو « اسْتَعَنْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ[1] ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

= لبذ ، وجعل « كليب » معطوفاً على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أرادوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هى ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ! ولهذا نجد الإعراب الذى قدمناه أحرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة ـ منهم الكسائى وهشام من الكوفيين والسهيلى وابن مضاء من المغاربة ـ على أنه إذا أعمل ثانى العاملين فى لفظ المعمول وأعمل الأول فى ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعا ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى فى هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أرادها » وحذف ضمير الرجال من « تعفق » ولو أظهره لقال « تعفقوا وأرادها رجال » .

وهذا الذى ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون فى « تعفق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذى يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه فى تأويل المفرد ـ إذ يقدر الضمير عائدا على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد ـ فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرا فى هذا المثال لأنا لو لم نفعل ذلك لكنا بصدد أن نضمر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم =

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِمًا إِيَّاهُ » ، وقيل : فى باب « ظن » و « كان » يضمر مقدماً ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذْفٌ لدليل .

وإنْ كان العامل من غير بَابَيْ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنصوبِ ، كـ « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زيد » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

٢٤٥ — * إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

= الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك، وأما الحذف فليس ممكنا أيضا ، لأنه لا يدرى بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثانى؛ فيكون الكلام مؤديا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذى يمتنع على المتكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرا متعينا .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

اللغة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب » كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثليث الواو — المودة والمحبة .

المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى فى مودة صديقك بأن ترضيه فى حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده فى حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه فى حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح فى محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتى مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى: =

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضمير ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم ، وكان ذلك الاسم مخالفاً فى الإفراد والتذكير أو غيرها للاسم المُفَسِّر له — وهو المتنازَع فيه — وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخاً الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أظن ويظننى الزيدين أخوين » فأظن : يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظننى » يطلب « الزيدين » فاعلا ، و « أخوين » مفعولا ؛ فأعْمَلْنَا الأوَّلَ ، فَنَصَبْنَا الأسمين ، وهما « الزيدين أخوين » وأضمرنا فى الثانى ضمير « الزيدين » وهو الألف ، وبقى علينا المفعولُ الثانى يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذى هو مُفَسِّر للضمير الذى يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تثنية ، فَدَارَ الأمْرُ بين إضماره مُفْرَداً لِيُوَافق المُخبَرَ عنه ، وبين إضماره مُثَنًّى

— فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة فى جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباتقديره أنت «فى الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثانى ـ وهو « يرضيك » ـ فى لفظ المعمول ـ وهو « صاحب » ـ مع إعمال العامل الأول فى ضميره مذكورا ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولا ، وذكر الضمير فى هذه الحال لا يكون إلا فى ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه ؛ لأنه ليس عمدة لابد منه فى الكلام حتى تتحمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق المُفَسَّرَ ، وفى كل منهما محذور ، فوجب العدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أخاً » فَوَافَقَ المخبَرَ عنه ، ولم يَضُرَّهُ مخالَفَتُه لـ « أخَوَيْنِ » ، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .

ولم يَظْهر لى فَسَادُ دَعْوَى التنازع فى الأخوين ، لأن « يَظُنُّنِى » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حَذْفَهُ ، وإضْمَارَهُ على وَفْقِ المخبَرِ عنه .

* * *

هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا « مفعول » صِدْقاً غير مُقَيَّد بالجارّ .

وهو : اسم يُؤَكِّد عامِلَه ، أو يُبَيِّنُ نوعه ، أو عَدَدَه[1] ، وليس خبراً

---

(١) أومأ المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به فى الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها توكيد معنى عامله ، والثانى بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صورا تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما المؤكد فصورته أن يكون مصدرا منكرا غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلا نحو قولك « ضربت ضربا » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيدا ضربا» ومنه قوله تعالى: (والذاريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والصافات صفا) وقوله (والعاصفات عصفا) وسواء أكان عامله من مادته كهذين المثالين ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

=

. . . .

= فإن قلت : أنتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أنتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا نريد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما نريد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

* * *

وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكماء » ومنه مثال الناظم « سرت سير ذى رشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقروناً بأل الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة على الكمال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخليق بأن يتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجمل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت علياً ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الخبب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت المجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى . =

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْباً » أو « ضَرْبَ الأميرِ » أو « ضَرْبَتَيْنِ » بخلاف نحو « ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيم » ونحو (وَلَّى مُدْبِراً)(١) .

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَراً .

والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .

وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلاً » و « تَوَضَّأَ وُضُوءًا » و « أعْطَى عَطَاءًا » فإن هذه أسماء مصادر(٢) .

= الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته سوطا » أو « ضربته عصا » .

***

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مصدرا مختوما بتاء الوحدة ، نحو قولك « ضربته ضربة » و « جلدته جلدة » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرا مختوما بعلامة تثنية أو علامة جمع ، نحو قولك «ضربته ضربتين» أو قولك : «ضربته ضربات» ومنه مثال الناظم «سرت سيرتين» .

الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزا بمصدر ، نحو قولك : « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .

وقد يجتمع فى المفعول المطلق صورتان فيكون دالا على ما تدل عليه كل صورة منهما ، فنحو « سرت سيرى زيد » يدل على النوع وعلى توكيد العامل جميعا .

والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيانه ، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا إلى دلالته على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر – وهو الحدث – ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثلته قولهم: =

وعاملُه إما مصدر مثلُه نحو (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً)(١)، أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً)(٢)، أو وَصْفٍ نحو (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا)(٣) .

وزعم بعضُ البصريين أنَّ الفعل أصلٌ للوصف ، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما(٤) .

* * *

= كلمته كلاما ، وسلمت عليه سلاما ، وقبلته قبلة ، وتوضأت وضوءاً ، واغتسلت غسلا، وأعطيته عطاء ، وأجبته جابة ، وأوقدت النار وقودا ، وصليت عليه صلاة ، وراقبته رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يعمل عمل المصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » فقبلة فى هذا الحديث اسم مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته » كما تفعل لو وضعت المصدر فى موضعه فقلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ، وقد مضى التمثيل بهذا الحديث فى باب الفاعل (ص ٨٤ من هذا الجزء) وسيأتى مزيد بيان لهذا الكلام فى باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة فى أصل المشتقات أهو الفعل، أم هو المصدر، أم أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر ؟ ولهم فى ذلك أربعة مذاهب :

الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر.

وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها، ومنها الفعل .

وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذى يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =

. . . .

= فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلا على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذى تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، وبيان ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وصام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذا ، وأصل الماضى فى هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانيهن - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضى بالقلب، واعتلال المضارع بالنقل، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقيل: قيام وصيام ولياذ ،والأصل قوام وصوام ولواذ ،بكسر أولهن، فلما وقعت الواو بعد كسرة فى مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التى قبلها، وتقول: قاوم فلان فلانا قواما ، ولاوذ لواذا ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل فى هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل فى الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثانى : أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت « قعد قعودا » كان « قعودا » منصوبا بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضربا » كان « ضربا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصاً على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعا لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة فى ذلك . =

. . . .

= وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، وبيان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمن ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمن منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثانى : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شىء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغى أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألست ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثى يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثى يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال فى عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال فى عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر . =

. . . .

= فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإنا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والمشاكلة في المادة الواحدة ، وكم من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلا للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أأكرم » الفعل المضارع الذى ماضيه « أكرم » قد أعل بحذف الهمزة لاستثقال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أأكرم » وقد أعل بحذف الهمزة أيضاً « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلا » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها ، وانظر فيما تلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : (والذاريات ذروا) وقوله سبحانه : (والصافات صفاً) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد ممدوح مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التى تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

. . . .

= وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بعد رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية فى العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظى بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع فى الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفى الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفى الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفى الجمل نحو قوله تعالى : (كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثانى ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلا لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ، فإنا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من الجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبابيل ، وعباديد ، وشماطيط ، ومحاسن ، وملامح ، فهذه جموع لم نجد فى كلام العرب لواحد منها مفردا ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفردا فإنما ذكره على قياس نظائره فى الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلا والجمع فرعا عليه ، وأيضا قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، وويبه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جوابا لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك فى هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدريباً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعا إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ » ، و « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللِّصَّ » ، إذ الأصل « ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الأَمِيرِ اللِّصَّ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللهِ أَظُنُّهُ جَالِسًا » ونحو (لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا)(١) ، أو إشارةٍ إليه ، كـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مُرَادِفٍ له نحو « شَنِئْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مِقَةً » و « فَرِحْتُ جَذَلاً » وهو بالذال المعجمة مصدر جَذِلَ بالكسر ، أو مشاركٍ له فى مادته ، وهو ثلاثة أقسام : اسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفعل آخر ، نحو (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا)(٢) (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)(٣) ، والأصل إنْبَاتًا وَتَبَتُّلاً ، أو دالٍّ على نوع منه ، كـ « قَعَدَ القُرْفُصَاءَ » و « رَجَعَ القَهْقَرَى » ، أو دال على عدده ، كـ « ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)(٤) ، أو على آلته ، كـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » أو « عَصًا » أو « كل » نحو (فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ)(٥) ، وقوله :

٢٤٦ — * يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا *

أو « بعض » كـ « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

---

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا * =

. . . .

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسِّنِينَ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لاَ نَخْشَى عَلَى اللَّهْوِ نَاهِيَا

اللغة : « الشتيتين » المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق ائتلافهما ، ومن الناس من يرويه « وقد يجمع الله الأليفين » أى المتحابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست بيائس من لقاء ليلى مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا ، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطوا من اللقاء ، وقطعوا الطماعية من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضمة الظاهرة « الشتيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد ما » بعد : ظرف زمان متعلق بيجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن » حرف توكيد مخفف من الثقيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى ظن .

=

مسألة : المصدرُ المؤكِّد لا يُثَنَّى ولا يُجْمع باتفاق ، فلا يقال : ضَرْبَيْنِ ولا ضُرُوباً ، لأنه كماء وعَسَلٍ ، والمختومُ بتاء الوَحْدَة كضَرْبَة بعكسه باتفاق ، فيقال : ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَات ، لأنه كتَمْرَة وكلمة ، وَاخْتُلِفَ في النَّوْعِيِّ : فالمشهورُ الجواز ، وظَاهِرُ مذهب سيبويه المنعُ ، واختاره الشَّلَوْبِين(١) .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : (فلا تميلوا كل الميل) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعا لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلا يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو ثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكد لعامله ، نحو « ضربت ضربا » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كالذى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلته كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين العدد ، ومبين للنوع ، وإنما كان مختصا في هذين الضربين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما المبين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل ـ مقالى أو حالى ـ حَذْفُ عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « ما جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلاً » ، أو « بَلَى جَلْسَتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُوماً مُبَارَكا » .

وأما المؤكِّدُ فزعَمَ ابنُ مالك أنه لا يُحْذَفُ عامِلُه ، لأنه إنما جِيء به لتقويته وَتَقْرِير معناه ، والحذفُ مُنَافٍ لها ، وَرَدَّهُ ابنُهُ بأنه قد حُذِفَ[1] جوازاً فى نحو « أنْتَ سَيْرًا » ووجوباً فى « أنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » وفى نحو « سَقْيًا وَرَعْيًا » .

وقد يُقَام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :

(١) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَيْلَ زَيْدٍ » و « وَيْحَهُ »

= للعدد فلا خلاف فى أنه تجوز تثنيته وجمعه ، وأما المبين للنوع فذهب سيبويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده فى فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر :

ثَلاَثَةُ أحْبَابٍ : فَحُبٌّ عَلاَقَةٍ وَحُبٌّ تِمِلاَّقٌ ، وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

وهذا الرأى هو الحرى بالقبول ، لأن معنى كونه دالا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلا أو أمثالا تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل فى المصدر فى الكلام الخبرى حين يقع المصدر خبرا عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزا حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخى ، فمثال ما حذف جوازا «أنت سيرا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أنت سيرا سيرا » ومثال ما حصر « إنما أنت سيرا » و « ما أنت إلا سيرا » وكان الحذف واجبا لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضا عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ويحذف عامله وجوبا فى الكلام الطلبى ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سقيا ورعيا » الذى ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريبا .

٢٤٧ — و * بَلْهَ الأكُفِّ . . . . . *

فيُقَدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » .

---

٢٤٧ — هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابي ، من كلة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه:

نَصِلُ السُّيُوفَ إذَا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا قُدُمًا وَنُلْحِقُهَا إذَا لَمْ تَلْحَقِ

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفِّ كَأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللغة : « تذر » أي : تترك ، و « الجماجم » جمع جمجمة ، وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أي : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهي الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى اترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدراً بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جميعا تروى هذه العبارة في البيت الذي ذكرناه .

المعنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التي تندرها سيوفهم فيقول : لا تذكرها ، ولا تتعرض للبحث عنها ؛ فإنا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثروا من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد « الجماجم » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجماجم منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة ، والضمير الذي للغيبة العائد إلى الجاجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : اترك بله الأكف ، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : اترك تركا ، وبله مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى اترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعْلٌ ، وهو نوعان : واقع فى الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاء ، كـ « سَقْياً ، ورَعْياً ، وجَدْعاً » ، أو أمراً أو نهياً ، نحو « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » ونحو (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)(١)، وقوله :

٢٤٨ — * فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ *

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأكف اسم كأن مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأكف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداهما بجر الأكف ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأكف مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فضرب الرقاب) ولا فرق إلا أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الأكف ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والأكف مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب فى قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم فى قوله جل ذكره (عليكم أنفسكم) .

ويتضح من هذا أن لبله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بالإضافة ، والثانى أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتى فى باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً . . . . إلخ

اللغة : « الدهنا » اسم موضع ، وأصله ممدود فقصره ، وكذلك « دارين » اسم موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجعل =

. . . .

=فيه المسافر متاعه «بجر» بضم الباء وسكون الجيم-جمع بجراء ،وهى صفة من البجر، والبجراء : المنتفخة، وإضافة بجرإلى الحقائب من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و« الحقائب » جمع حقيبة وهى العيبة ، و « ندلا » مصدر ندل المال ، إذا خطفه بسرعة ، و « زريق » اسم رجل :

الإعراب : « على » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حين » يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هومجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله يمرون فى البيت السابق « ألهى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب « الناس » مفعول به لألهى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جل » فاعل ألهى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجل مضاف وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاف إليه ، وجملة ألهى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها « ندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا زريق « المال » مفعول به لندلا « ندل » مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاف و «الثعالب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجح الدنوشرى أن قوله « ندل الثعالب» نعت لندلا السابق، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير : مثل ندل الثعالب ، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن المعرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة ، وجعل هذا منه ، ونحن لا نقر ذلك .

الشاهد فيه : قوله « ندلا زريق المال » فإن فى هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله ـ وهو قوله « ندلا » ـ وهو واقع فى الطلب ؛ لأن المقصود به معنى اندل : أى اخطف ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبا، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصورا أو واقعاً بعد استفهام توبيخى وألا يكون كذلك ، وقد ناقشه فى هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا ، فتدبر ذلك .

كذا أطلق ابنُ مالكٍ ، وَخَصَّ ابنُ عصفورٍ الوُجُوبَ بالتكرار ، كقوله :

٢٤٩ — * فَصَبْراً فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْراً *

---

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبى نعامة قطرى بن الفجاءة الخارجى التميمى وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وأول القطعة التى منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعاً مِنَ الأَبْطَالِ : وَيْحَكِ لَنْ تُرَاعِي
فَإِنَّكِ لَوْ سَأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الأَجَلِ الْمُقَدَّرِ لَكِ لَمْ تُطَاعِي

اللغة : « أقول لها » الضمير المؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع — بفتح الشين ، بزنة سحاب — المتفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد المبالغة فى الجزع والفزع والروع « لن تراعى » يروى فى مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لاتخافى ولا تفزعى « مجال الموت » المراد به مكان المعركة الذى يجول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سبباً للموت « الخلود » البقاء المستمر الذى لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى مجال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و «الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التفريع ، وما : نافية « نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بمستطاع » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر المبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثانى بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه : قوله « صبرا فى مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر — وهو قوله «صبرا » الذى يراد منه معنى اصبرى — وقد تكرر هذا المصدر فى هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن=

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيٍّ، نحو « أتَوَانياً وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟ » وقوله :

٢٥٠ — * أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَاباً ؟ *

= عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذى يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التى قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف فى هذا البيت واجباً بالإجماع ، وهذا فى غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفى، يهجو خالد بن يزيد الكندى ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَعَبْداً حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيباً *

اللغة : الهمزة من قراه « أعبداً » للنداء ، و « شعبى » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة جبال منيعة متدانية، تقع من ضرية على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هى جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : شعبى جبيلات متشعبة فلذلك سميت شعبى « ألؤما » اللؤم — بالضم — ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الخسيسة الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفى نظير المدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معنى التعجب كما فى « لله دره ! » وقد تستعمل فى الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفا، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبى » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل « ألؤما » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع فى الخبر ، وذلك فى مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٌ كَثُرَ استعمالُهَا ، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « حَمْداً وَشُكْراً لاَ كُفْراً » و « صَبْراً لاَ جَزَعاً » وعند ظهور أمر مُعجب « عَجَباً » وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مغضوب عليه « أفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً » و « لاَ أفْعَلُهُ ولا كَيْدًا ولاَ هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله ، نحو (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)[1] .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْهَمًا عنه ، وعامله خَبَرٌ عن اسم عين ، نحو « أنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » و « مَا أنْتَ إلاَّ سَيْرًا » و « إنَّما أنْتَ سَيْرَ البَرِيدِ » و « أأنْتَ سَيْرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هى

= وتقدير الكلام : أتلؤم لؤما « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف المخاطب فى محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألؤما .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل فى هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أَطَرَبًا وَأنْتَ قِنَّسْرِيٌّ وَالدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِيٌّ ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نَصٌّ في معناه ، نحو « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا » أي : اعترافًا ، والثاني : الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغَيْرَهُ ، نحو « زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا » و « هٰذَا زَيْدٌ الْحَقَّ لاَ البَاطِلَ » و « لا أفْعَلُ كَذَا البَتَّةَ »(١) .

الخامسة : أن يكون فعلا عِلاَجِيًّا تشبيهيًّا ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ، كـ« مَرَرْتُ [بِزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ، وَبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ(٢) » .

ويجب الرفع في نحو « لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوىٌّ لا عِلاَجِيٌّ ، وفي نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لعدم تَقَدُّمِ جملةٍ ، وفي نحو « فإذا في الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تَقَدُّمِ صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » قوله :

---

(١) إنما كانت جملة « له على ألف » نصا في المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع بعدها ــ وهو قوله « عرفا » ــ لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها على أن المحدث عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عرفا اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .

وإنما كانت جملة « زيد ابنى » تحتمل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حقا » وتحتمل غيره ، لأن قوله « أنت ابنى » تحتمل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ، كما تحتمل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابنُ المتكلم فى عطفه عليه وحدبه على إيصال الخير إليه ، فإذا قال حقا فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين المثالين ــ مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف ــ كغيره من النحاة ــ الرفع ، على أن المصدر الثانى بدل من المصدر الأول ، أو على أن الثانى نعت للأول ، لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ — مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَنْكِبٌ
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ المِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَيٌّ » ، قاله سيبويه .

***

---

٢٥١ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير — عامر بن الحليس — الهذلي ، يصف تأبط شرا ابن امرأته .

اللغة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يهملونها بكل حال « المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذا الفتى مضمر قد بلغ به التضمير إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبه وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طي المحمل » أنه مدمج الخلق كطي المحمل ، وأن له تجافيا كتجافي المحمل ، وهو علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليمس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طي المحمل » مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبيهي على ما قرره سيبويه ، وذكره المؤلف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طي المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحدا ، مع أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تتقدم على المصدر جملة بشروط عينتموها ، وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟ =

هذا باب المفعول له

ويُسَمَّى المفعولَ لأجْلِهِ ، ومن أجله ، ومِثَالُه « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »(١) .

وجميع ما اشترطوا له خمسة أُمُور :

(١) كونه مَصْدَراً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ » قاله الجمهور ، وأجاز يونسُ « أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذْكَر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه(٢) قلبيًّا كالرَّغْبَة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « قَتْلاً للكافر » قاله ابنُ الخَبَّاز وغيرُه ، وأجاز الفارسيُّ « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أي : لتضرب زيداً .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضاً كان كَرَغْبَة ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « قَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا » .

= فالجواب عن هذا أن تقول لك : إن هذا المصدر فى هذا البيت — وإن لم يتقدم عليه فى ظاهر الأمر جملة مستكملة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه ذلك، والسر فى هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله : «هو المصدر القلبى الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله» ، وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ، والخطب فى ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والمشى والركل .

(٤) واتحادُه بالمعلّل به وَقْتاً ، فلا يجوز « تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعلم والمتأخرون .

(٥) واتحادُه بالمعلّل به فاعلا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاى » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومتى فَقَدَ المعلّلُ شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو (وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ)[1] ، والثانى نحو (وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ)[2] بخلاف (خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ)[3]، والرَّابِعِ[4] نحوُ :

٢٥٢ — * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

---

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثانى أن غير المعلل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة ، والذى ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ *

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه المتفضل : ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «نضت» نض: فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالخَامِسِ نحوُ :

٢٥٣ — * وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ *

= تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب : مفعول به لنض منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبى صخر الهذلى ، والذى ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ *

اللغة : «تعرونى» تنزل بى ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأمر الفلانى يعروه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التى تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض العصفور» ارتعد وارتعش «القطر» المطر .

الإعراب : «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «لتعرونى» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن «لذكراك» اللام حرف جر ، =

وقد انتفى الاتحادان فى (أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[1] .

ويجوز جرُّ المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بأل ، وبقلة إن كان مجرداً ، وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قولُه :

٢٥٤ — * لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لهزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض العصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به ، وهى عائدة على العصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من العصفور أو فى محل رفع صفة للعصفور ؛ لأنه اسم محلى بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن المكارم ، تريد أنه تأخر عنها ونكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّى وَمَا أُزَيِّنُ مِنْهَا قَعَدِىٌّ يُزَيِّنُ التَّحْكِيمَا =

وقوله :

٢٥٥ — * مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ *

= « الجبن » ضعف القلب فى هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن — على مثال ظرف يظرف — « الهيجاء » هى الحرب ، وتمد كما هنا ، وتقصر كما فى قول لبيد بن ربيعة :

* يَا رُبَّ هَيْجاَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

« توالت » تتابعت « زمر » بضم الزاى وفتح الميم — جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توالت — إلخ ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « زمر » فاعل توالت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توالت زمر الأعداء فإنى لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ *

اللغة : « أمكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما — مثل رده يرده ردا — وأممه تأميما ، وتأممه تأمما ، تريد أنه قصده « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان فى كذا ، ورغبه ، وارتغب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فى المضاف ، نحو (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ)(١)، ونحو (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ)(٢)، قيل : ومثله (لِإِيلَافِ

= كرهه ولم يرده ، وهذا أحد الأفعال التى يتغير معناها بتغير الجار الذى يتعلق بها « جبر » تقول : جبر فلان فلانا يجبره جبرا - على وزان نصره ينصره نصراً - إذا أغناه من فقر أو أصلح عظمه من كسر « ناصريه » جمع ناصر جمع السلامة ، والناصر : المعين .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أمكم » أم : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم علامة الجمع « لرغبة » جار ومجرور متعلق بأم « فيكم » جار ومجرور متعلق برغبة ، أو بمحذوف صفة لرغبة « جبر » فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن لأجل الوقف « ومن » الواو حرف عطف، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، من : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « تكونوا » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « ناصريه » خبر تكونوا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وضمير الغيبة مضاف إليه « ينتصر » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وجملتا الشرط والجواب فى العبارتين فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط فى كل واحدة منهما .

الشاهد فيه : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبى واقع مفعولا لأجله ، وقد جره بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجردا من « أل » ومن الإضافة ، وجر ما كان من هذا القبيل قليل ، والكثير أن يكون منصوبا .

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

قُرَيْشٍ)(١)، أى : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحَرْفُ فى هذه الآية واجبٌ عند من اشترط اتحاد الزمان .

***

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظَرْفًا

الظرف : ما ضُمِّنَ معنى « فى » باطِّرَادٍ : من اسمِ وقتٍ ، أو اسم مكان ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مَجْرَاه .

فالمكان والزمان ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا » .

والذى عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العددِ المميزة بهما ، كـ « سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ، ثَلاَثِينَ فَرْسَخًا » ، وما أفيد به كلية أحدهما أو جُزْئيته ، كـ « سِرْتُ جَمِيعَ اليَوْمِ ، جَمِيعَ الفَرْسَخِ » أو « كُلَّ اليَوْمِ كُلَّ الفَرْسَخِ » ، أو « بَعْضَ اليَوْمِ ، بَعْضَ الفَرْسَخِ » ، أو « نِصْفَ اليَوْمِ ، نِصْفَ الفَرْسَخِ » .

وما كان صفة لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ » .

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنِيبَ عنه بعد حَذْفه .

والغالبُ فى هذا النائب أن يكون مَصْدَراً ، وفى المَنُوب عنه أن يكون زماناً ، ولا بُدَّ من كونه مُعَيِّناً لوقتٍ أو لمقدارٍ ، نحو « جِئْتُكَ صَلاَةَ العَصْرِ » أو « قُدُومَ الحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ » أو « نَحْرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ »(١)، والأَصْلُ

---

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثنى قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظا ــ بوزن ضربه يضربه ضربا ــ وأصل القارظ الذى يجتنى القرظ ــ بفتح القاف والراء جميعا ــ وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عنزة خرج =

« مُدَّةَ غَيْبَةِ القَارِظَيْنِ » .

وقد يكون المنوبُ عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِه .

والجارى مجرى أحدهما : ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ » والأصل أَفِى حَقٍّ ، وقد نطقوا بذلك ، قال :

٢٥٦ — * أَفِى الحَقِّ أَنِّى مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ *

= كل واحد منهما يجتنى القرظ فلم يعد ، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه ، انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لاَ يَبْرَحُ القَلْبَ حُبُّهَا   وَلاَ ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمُّ حَائِلِ
وَحَتَّى يَؤُوبَ القَارِظَانِ كِلاَهُمَا   وَيُنْشَرَ فِي القَتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلِ

(أرزمت : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة القارظين) وقد ضرب المثل بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجِّى الخَيْرَ وَانْتَظِرِى إِيَابِى   إِذَا مَا القَارِظُ العَنَزِىُّ آبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائد بن المنذر القشيرى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ *

اللغة : « أفى الحق » هذا الاستعمال يدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر « حق الشىء » إذا ثبت ـ قد استعمل ظرفا ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

. . . .

= الظرف على معناها ¹. ولك فى «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هى ومعمولها فى تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيبويه والأخفش والكوفيين ، والثانى : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثانى عند سيبويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاؤنا ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد إيضاح فى بيان الاستشهاد فى البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الهمزة للاستفهام ، فى الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مغرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمغرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذى بيناه فى لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين فى هذا التركيب « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطبة اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر المنسبك من أن المؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقا أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدمينة :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِراً ... وَلاَ وَارِداً إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وقول النابغة الجعدى :

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاً ... أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِى

وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك :

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيبويه =

وهى جارية مَجْرَى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثَث .

ومثله « غَيْرَ شَكٍّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنًّا مِنِّى أنَّكَ قَائِمٌ »(١) .

= وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو المتأخرين مثل ابن مالك والرضى والمصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفا ؛ فانتصابه عند المبرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيبويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذى ذهب إليه سيبويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذى يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدراً لكان المعنى : أيثبت ثبوتا فعلك ، فيكون المتكلم مستفهما عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذى هو ضد الباطل ، والثانى : تصريح العرب معه بفى الدالة على الظرفية كما فى هذا البيت الذى معنا ، وكما فى قول أبى زبيد الطائى :

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أخَاكُمْ ... بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

وكما فى قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ — أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

و « أن » مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر اتفاقا ، وقد اختلفوا فى إعراب هذا المصدر فى نحو « أحقاً أنك فعلت » فذهب المبرد إلى أنه فاعل المصدر ، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سيبويه — إلى أن « حقا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أنه إن كان « حقا » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلا به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقا » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما فى كلام الشيخ خالد فى تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيى أنك قائم » فجهد رأيى : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط فى ، توسعا ، والأصل: فى جهد رأيى قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام فى « أحقا أنك ذاهب» وكذلك إذا قلت «غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[١] إذا قدر بفي ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا[٢] .

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْماً)[٣] ، ونحو (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[٤] ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، وناصبُ « حيث » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا[٥] .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ البَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظنا مني أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظنا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسعا ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه (أن تنكحوهن) ليس بزمان ولا مكان، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « في » لالفظا ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعل التفضيل لاينصب المفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لايعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى (وهو أهدى سبيلا) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا *

والوجه الثاني : أن قولهم « حيث مفعول به لاظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لاتتصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لايقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفا على أصلها .

إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تَعَدِّى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « فى » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نِمْتُ البَيْتَ » .

***

فصل : وحكمه النَّصْبُ ، وناصبُه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا » ، وهذا هو الأصل [1].

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرْسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الجُمُعَة » جوابًا لمن قال : « كَمْ سِرْتَ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك فى ست مسائل ، وهى: أن يقع صفةً كـ « مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ » أو صلةً كـ « رَأَيْتُ الَّذِى عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَغَلاً عنه كـ « يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غَيْرُ [2] كقولهم : « حِينَئِذٍ الآنَ » [3]، أى: كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

***

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدرا ، وقد يكون وصفا .

(٢) أنكر المؤلف فى المغنى صحة قولهم « لاغير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمرا تقادم عهده «حينئذ الآن» ، و « حين » منصوب لفظا بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ» مضاف إليه ، و «الآن» مبنى على الفتح فى محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ماتذكره حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت فى تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلُّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْهَمُهَا كحِينٍ وَمُدَّة، وَمُخْتَصُّها كيوم الخميس، وَمَعْدُودها كيومين وأسبوعين[١].

والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم[٢] — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ : كأسماء الجهات نحو أمَامَ ووَرَاء ويَمِين وشِمَال وفَوْق وتَحْت ، وشبهها في الشِّيَاع كناحية وجانب ومكان ، وكأسماء المقادير كمِيلٍ وفَرْسَخ وبَرِيد .

والثاني : ما اتَّحَدَت مادته ومادة عامله ، كـ « ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرو » ، وقوله تعالى : (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)[٣] .

وأما قولهم « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ » و « مَزْجَرَ الكَلْبِ » و « مَنَاطَ

---

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس ، وعرفوا المعدود منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، والمبهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقى مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كمجلس زيد ومقعده ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في المكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنك قد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها ، فهى جهات له وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ! والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، فخلفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

الثُّرَيَّا » فشاذ ، إذ التقدير : هو منى مستقر فى مقعد القابلة ، فعامِلُه الاستقرارُ ، ولو أُعمل فى المقعد قعد وفى المزجَر زجر وفى المَنَاط ناط لم يكن شاذاً(١) .

***

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفَارِق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُسْتَعْمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليهِ ، كاليوم ، تقول : « اليَوْمُ يَوْمٌ مُبَارك » و « أَعْجَبَنِي اليَوْمُ » و « أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ » و « سِرْتُ نِصْفَ اليَوْمِ » .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفَارِق الظرفية أصلا ، كـ « قَطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التى ذكرها المؤلف ، والرابع الذى زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحدا من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟

فالجواب أن نقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته ـ أى حروفه التى يتألف منها ـ ويدل على الزمان بصيغته ـ أى وزنه ، فالزمان جزء من جزءين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالا على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع فى مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل فى جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا فى المكان المبهم الذى يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان المأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه فى أصل المادة مقويا للفعل على العمل فى هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوْضُ »(١)، تقول : « مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لاَ أَفْعَلُه عَوْضُ » ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وبَعْدُ ولَدُنْ وعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمجرور أَخَوَانِ .

* * *

هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَة ، تَالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ » .

فخرج باللفظ الأول نحو « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَن » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ » فإن الواو داخلة فى الأول على فعل ، وفى الثانى على جملة ، وبالثانى نحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جاء زَيْدٌ وَعَمْرو قَبْلَه ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » فلا يجوز فيه النصبُ ، خلافاً للصَّيْمَرِىِّ ، وبالسادس نحو « هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبى على .

فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير فاعلا لمحذوف

---

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضى ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفى ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم فى بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فإنها تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

لا مبتدأ ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع[1] ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده بَرَزَ ضميرُه وانفصل .

---

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الاتضاح ، وأنا مبين لك هذه الأمور بيانا لايبقى معه عندك خفاء فى شىء منها .

الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بما أنت ، أو بكيف أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير فى كلام العرب وروده مرفوعا ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالفِخَارُ

ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، وَأَهْلُنَا تِهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ

ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

ومن ذلك قول المخبل :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالفَخْرُ

وعلى الرفع الوارد فى هذه الأبيات ونحوها تكون الواو للعطف ، ويكون الاسم المرفوع معطوفا على « أنت » .

ومن شواهد مجىء الاسم منصوبا قول أسامة بن حبيب الهذلى ،وهو من شواهد سيبويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

ومنه قول الآخر :

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالجِيَادَا

الشاهد فى هذا البيت فى قوله « والجيادا » فأما قوله قبله « وعمرو » فالواو فيه واو العطف .

=

. . . .

= الأمر الثانى : أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ الكون فى الموضعين ، وجعل الفعل مضارعا بعد كيف ، وماضيا بعد ما ، فقال : « كأنه قل : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذى يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال فى الألفية :

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

وقال فى شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيما لا يعنيك ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد » اهـ .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه فى تقدير فعل من مادة الكون ، فى موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعا ومع كيف ماضياً ، أم يلتزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعا كما قدره سيبويه ؟ فقال السيرافى: يجوز تقدير الماضى والمضارع جميعاً مع كل منهما . لأن التفريق فى عبارة سيبويه ليس مرادا له ، وإطلاق ابن مالك فى عبارة النظم « بفعل كون » يومىء إلى اختياره هذا الرأى ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير الماضى مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل : « وأما فى قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد ؛ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اهـ .

وهذا الكلام يومىء إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ الماضى ، ويكون بعد كيف بلفظ المضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له ، وأن يكون إنما نقل عبارة سيبويه .

والموضع الثانى الذى اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » فعلين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أنهما فعلان ناقصان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام — وهو ما ، أو كيف — فى =

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ[1]، لا الواوُ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم، قال الأشمونى: «والأصل: ما تكون وزيدا، وكيف تكون وقصعة، فاسم كان مستكن، وخبرها ماتقدم عليهامن اسم استفهام» اهـ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار، وذهب أبو على الفارسى إلى أن كان وتكون تامان، وعلى هذا يكون فاعلهما ضميرا مستترا فيهما، وأما «كيف» فنى محل نصب حال، وأما «ما» فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولا مطلقاً، وتقدير الكلام: أى كون من الأكوان كنت وزيدا، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به.

(١) قول ابن هشام «ما سبقه من فعل أو شبهه» هو تابع فيه لابن مالك فى قوله فى الألفية:

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَق ذَا النَّصْب،لاَ بِالْوَاوِ،فِى القَوْلِ الأَحَق

وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه؛ فلا يقال: والنيل سرت، ولا يقال: والنيل أنا سائر، وهذا مما لا خلاف فيه، وكذلك لا يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، فلا يقال: سار والنيل زيد.

وقد خالف فى هذه الصورة أبو الفتح بن جنى، ذهب فى كتابه الخصائص إلى أنه يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم المفعول معه على مصاحبه، واستدل على ما ذهب إليه بوروده فى شعر العرب، من ذلك قول الحماسى:

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

فإن أصل الكلام: ولا ألقبه اللقب والسوأة، ونظير ذلك قوله:

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاَثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

فإن أصل الكلام: جمعت غيبة ونميمة وفحشا.

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالى الواو فى هذين البيتين مفعول معه، بل هو معطوف، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها، كما تقدم المعطوف فى قول الأحوص:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

للجُرْجَانى ، ولا الخِلافُ ، خلافاً للكوفيين ، ولا محذوف ، والتقدير : سِرْتُ وَلاَبَسْتُ النِّيلَ ، فيكون حينئذٍ مفعولا به ، خلافاً للزجاج .

* * *

فصل : للاسم بعد الواو خَمْسُ حالاتٍ :

(١) وجوب العطف ، كما فى « كل رجل وَضَيْعَتُه » ونحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ونحو « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله أو بعده » لما بَيَّنَّا(١) .

(٢) ورُجْحانه ، كـ«جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» لأنه الأصل ، وقد أَمْكَنَ بلا ضَعْفٍ .

(٣) ووجوبُ المفعولِ معه ، وذلك فى نحو « مالَكَ وَزَيْداً » ، و « ماتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » لامتناع العطف فى الأول من جهة الصناعة ، وفى الثانى من جهة المعنى .

(٤) ورُجْحانُه ، وذلك فى نحو قوله :

٢٥٧ — * فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِى أَبِيكُمْ *

(١) فى المثال الأول لم تتقدم على الواو جملة ، وفى المثال الثانى ما بعد الواو ليس فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لايقع إلا من اثنين ، وفى المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفى المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا :

* مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ *

وقد وجدت هذا العجز فى كلة للأقرع القشيرى لكن مع صدر آخر ، وهاك ثلاثة أبيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتتبين حقيقة الأمر :

فَلاَ تَفعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ عَلَى العَزَّاءِ فِيهَا ذُو احْتِيَالِ
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ
وَنَنْفِى فِى الحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا تَنْفِى اليَمِينُ عَنِ الشِّمَالِ =

. . . . . . * . . . . . .

= اللغة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهى الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام المكاره « العزاء » المراد بها الأمور التى يشق احتمالها ، وهى فعلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ القَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى بِلَيْلَى العَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ فَبَاتَتْ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الجَنَاحُ

« موليينا » مثنى مولى ، وللمولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ، ومنها المالك والمملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذى هو واو الجماعة « وبنى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبنى : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبى من « أبيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا لكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « الكليتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبنى أبيكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذى هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل .

والنصب على أنه مفعول معه فى هذا البيت راجح من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بنى أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم فى مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْداً » ؛ لِضَعْفِ العطف فى الأول من جهة المعنى ، وفى الثانى من جهة الصناعة .

(٥) وامْتِنَاعُهُمَا ، كقوله :

٢٥٨ — * عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً *

＝ الكليتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بنى أبيهم كالكليتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيدا تدرك ما فيه من لطف ودقة فى المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدراً لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً   حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام فى شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبعضهم يجعل هذا الشاهد عجزا لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِداً   عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكملة التى تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً — من باب ضرب يضرب ضربا — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها — بالهمزة — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداس « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولا — مثل قعد يقعد قعودا — وهملانا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شىء يعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « واردا » أى موافياً لما قصدت إليه بسفرى وبالغاً إياه . ＝

. . . .

= الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة .

الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصلى الذى وضع له فى لسان العرب ، والسر فى ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل فى المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء باردا ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - فى تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله «وماء» مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل فى شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا فى معنى العلف ولا فى زمان العلف ؛ فلما لم يشاركه فى معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه فى الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء فى وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله فى زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

والتخريج الثانى : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل فى العامل ؛ فعلى هذا التخريج لا يبقى معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوضعى ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فنريد به معنى أوسع من معناه اللغوى ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرمى والمازنى والمبرد وأبى عبيدة والأصمعى واليزيدى وغيرهم من العلماء . =

وقوله :

٢٥٩ — * وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا *

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولا به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه فى بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيتها ماء باردا » معطوفة بالواو على جملة « علفتها تبنا » فالفرق بين هذا التخريج والذى قبله أن الواو فى هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفى التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا تخريج كثير من العلماء ، وأوجبه أبو على الفارسى والفراء والزوزنى شارح المعلقات .

ومثل هذا البيت فى احتمال التخريجين الثانى والثالث قول لبيد بن ربيعة العامرى من معلقته :

فَعَلاَ فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

(علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهقان : ضرب من النبت ، وهو الجرجير البرى ، والجلهتان : جانبا الوادى ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال) يحتمل أنه أراد أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض ، ويحتمل أنه أراد : نتجت ظباؤها ونعامها ، فوضع أطفلت فى موضع نتجت .

ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلاَهُ صَارَ لَهُ وَفْرُ

يهجو رجلا بأنه يشتد غيظه وكمده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينيه ، فوضع يجدع فى موضع يذهب .

ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

يحتمل أنه أراد متقلدا سيفاً وحاملا رمحاً ؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف ، ويحتمل أنه أراد مستعملا سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله : =

. . . .

= * إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً *

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله :

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ اليَوْمِ يَمْهَدْنَ الكُدُونَا .

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْعَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سَرَعاً وَلِينَا

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غانية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقيمات بخدورهن لا يفارقنها ، كقوله تعالى : (حور مقصورات فى الخيام) كما قالوا : امرأة مخدرة ، وهى التى حبست فى الخدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعودا ، إذا ظهر « زججن » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء » إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر الغين وسكون السين ـ موضع بين اليمامة والنباج كان لبنى كليب بن يربوع ثم صار لبنى نمير .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «الحواجب» مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا: مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وكحلن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المعيَّة فى الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى .

ويجب فى ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا ماءً ، وكَحَّلْنَ العُيُونَا ، هذا قول الفارسىِّ والفرَّاء ومَنْ تبعهما .

وذهب الجَرْمِىُّ والمَازِنِىُّ والمبرِّدُ وأبو عُبَيدة والأصمعى واليزيدى إلى أنه لا حَذْفَ ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ؛ فيؤول زَجَّجْنَ بحَسَّنَّ وَعَلَفْتُهَا بأَنَلْتُهَا .

* * *

هذا باب المستثنى

للاستثناء(١) أدَوَاتٌ ثمانٍ :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جملن وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيونا » فإن الفعل المذكور فى هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقائه على معناه الأصلى ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولا لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول فى الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلى بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، على نحو ما بيناه فى الإعراب وقررناه بإيضاح فى شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم فى كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديرا ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما فى معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : «المخرج» فإنه جنس، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وهما : « إلاّ » عند الجميع ، و « حَاشَا »[1] عند سيبويه ، ويقال فيها : حَاشَ ، وحَشَا .

= وبالغاية وبالاستثناء؛ فالمخرج بالبدل نحو قولك «أكلت الرغيف ثلثه» فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعتا لرقبة ، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذمى إن حارب » فإنك أخرجت من الذمى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطا للأمر بالقتل ، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل بجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليلا منهم) .

وقوله : « تحقيقا أو تقديرا » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقا ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديرا لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا مما ذكر فى الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا مما طوى ذكره فى الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلا » .

وقوله : « بإلاّ أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعرف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية . أفعل هى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول — وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين — وحاصله أنها حرف جر دائما ، ولا تكون فعلا ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون: ألها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

. . . .

= أم لامتعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقا تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نصبا ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذى عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معانى الأفعال التى قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : «مررت بزيد» توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول «رأيت القوم حاشا زيد» لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذى هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلى يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذى وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذى تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا فى المثال الذى ذكروه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذى وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت «ما ضربت زيدا» لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد فى هذا المثال من أن تسميه مفعولا به .

المذهب الثانى — وهو مذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبى زيد والفراء وأبى عمرو الشيبانى ، وهو أيضا الذى اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا الرأى أنها تستعمل كثيرا حرف جر فيكون ما بعدها مجرورا بها ، وتستعمل قليلا فعلا متعديا جامدا فتنصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفا قلت «حاشاى» — بدون نون الوقاية — كما فى قول الشاعر :

فِى فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلٰهَهُمْ ... حَاشَاىَ إِنِّى مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وإذا استعملتها فعلا قلت «حاشانى» وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معنى إلا ، وقد رووا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلا . =

وفِعْلاَنِ وهما : « لَيْسَ »(١)، و « لاَ يَكُونُ » .

ومُتَرَدِّدَانِ بين الفعلية والحرفية ، وهما : « خَلاَ » عند الجميع ، و « عَدَا » عند غير سيبويه .

واسْمَانِ وهما : « غَيْر » و « سِوَى » بلُغَاتِها ، فإنه يقال : سِوًى كرِضًى ، وسُوًى كهُدًى ، وسَوَاء كسَمَاء ، وسِوَاء كبِنَاء ، وهى أغْرَبُهَا .

= المذهب الثالث ــ وهو مذهب جمهور الكوفيين ــ أنها فعل دائما تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفا يجر ما بعده ، قالوا : لأنا رأينا العرب تتصرف فيها فتقول أحيانا : حشا ، وتقول أحيانا أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفا ، فإذا ورد مابعدها مجرورا فهو مجرور بحرف جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أنا نسلم أنها حين يتصرف فيها لا تكون حرفا ، لكن هذا لا ينفع ، لأنا نقول: إنها تكون حينئذ فعلا ، وتكون حرفا حين يكون ما بعدها مجرورا ، ومتى كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرياء بأن نقول : إنها تأتى على وجهين ، ودليلكم الذى ذكرتموه ينفى الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكم من الأفعال التى لم تتصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافيا فى نفى فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها فى بعض الأحيان بمجىء الاسم مجرورا بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رووا الجر بها ، ورووا النصب أيضا ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلا فى أحدهما فينصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفى الثانى حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعا واحدا ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقى عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبى على الفارسى ــ وتبعه عليه أبو بكر بن شقير ــ وحاصله أن« ليس» حرف دائما ، وقد سبق فى أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأى بأنها تقترن بها علامات الأفعال كتاء التأنيث الساكنة فى نحو « ليست هذه بمفلحة » =

فإذا استثنى بـ « إلاّ » وكان الكلام غيرَ تامٍّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عَمَلَ لِإلاّ ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها ، وَيُسَمَّى استثناء مُفَرَّغاً ، وشرطه : كون الكلام غيرَ إيجاب (١)، وهو : النَّفْيُ نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ)(٢)، والنَّهْيُ نحو (وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إلاّ الْحَقَّ)(٣) ، (وَلاَ تجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إلاّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(٤) ، والاستفهامُ الإنكاريُّ نحو (فَهَلْ يُهْلَكُ إلاّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)(٥) ، فأما قوله تعالى : (وَيَأْبَى اللهُ إلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)(٦)، فحمل « يأبى » على « لا يريد » لأنهما بمعنًى .

= وتاء الفاعل فى نحو « لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن » وثانى المذهبين أنها فى الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى فى غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا فى الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفى ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا فى مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت « ضربت إلا زيدا » لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم فى مجارى العادة ، أما لو قلت « ما ضربت إلا زيدا » فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصورا فى نفسه ، ومن أمثلة ذلك « ذاكرت إلا يوم الجمعة » فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو « حضر إلا زيد » أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو « ضربت إلا زيدا » لم يجز الاستثناء المفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإنْ كان الـكلامُ تامًّا : فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى[1]، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء فى كل واحد منهما لتكون على بصيرة :

فأما أولها فقد اختلف النحاة فى العامل فى الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم فى هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته فى النظم تدل على ذلك ، حيث يقول فى مطلع الباب : « ما استثنت الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيبويه والمبرد .

والقول الثانى : أن الناصب هو تمام الـكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم فى قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلا .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على « إلا » لـكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافى والفارسى وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأى بأنه قد لا يكون فى الـكلام فعل أصلا ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسى ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكى هذا عن الـكسائى .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب بقع اسما لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقدير « قام القوم إلا زيدا» قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وقد حكى هذا القول عن الـكسائى ، وهو تـكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة، ثم خففت « إن » بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت فى لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تـكلفاً من سابقه .

=

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ)(١)، وأما قوله :

٢٦٠ — * ـاف تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ *

لحمل «تَغَيَّرَ» على «لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنًى .

= وأما الأمر الثانى فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بإلا بعد الكلام التام الموجب هو رأى جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطنى «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض» برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ (فشربوا منه إلا قليل منهم) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى «فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة» ويحمل حديث «كل أمتى معافى إلا المجاهرون» ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبى نواس فى الأمين :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إلاَّ النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن إلا بمعنى لكن ، والمرفوع مبتدأ خبره محذوف، وتقدير ذلك فى بيت أبى نواس : لكن النبى الطاهر الميمون لست خيرا منه .

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى التغلبى ، واسمه غياث بن غوث ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ *

اللغة : «الصريمة» اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و «خلق» أى : بال ، و «عاف» أى : دارس مندثر ، و «النؤى» — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهير صغير يحفرونه حول الخيمة ليمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : «بالصريمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه، وكان أصل الجار والمجرور صفة للمنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف =

. . . .

= حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضمة الظاهرة « عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النؤى » بدل من الضمير المستتر فى تغير ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الوتد : معطوف على النؤى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النؤى والوتد » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب : أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلأنه لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، فكان على مقتضى هذا الظاهر ـ وجريا على مذهب جمهور النحاة ـ ينبغى نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعا .

وقد خرجه الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون أنه منفى ؛ لأن النفى ليس قاصرا على ما يكون قد سبقته أداة نفى ، بل هو أعم من ذلك . ومنه أن يكون العامل فى المستثنى منه فى معنى عامل آخر منفى ، والأمر هنا كذلك ، فإن «تغير» — وهو العامل فى ضمير المنزل الذى هو المستثنى منه — فى معنى عامل آخر منفى ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور فى الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » فى هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن التى للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النؤى والوتد لم يتغيرا ، وقد تحدثنا عن ذلك فى الكلام على مذاهب النحاة فى نصب الاسم الذى يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الـكلامُ غيرَ مُوجَبٍ : فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه : بَدَلَ بعضٍ عند البصريين ، وَعَطْفَ نَسَقٍ عند الـكوفيين [(١)]

= مرفوعا ، ونزيدك هنا أن ابن مالك يقول فى التوضيح : « إن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف فى هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبى قتادة : «كلهم أحرموا إلا أبو قتادة لم يحرم » فإلا بمعنى لـكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم: خبره ومن المحذوف الخبر قول النبى صلى الله عليه وسلم : « كل أمتى معافى إلا المجاهرون ، أى لـكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون » اه ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادى قول أبى نواس :

لِمَنْ طَلَلٌ عَافِى المَحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيُهُ إلاّ خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لـكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الـكوفيون والبصريون فى هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفى إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الـكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التى تعطى لما بعدها ضد حكم ما قبلها ، والاسم الذى بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذى قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ــ وهو من شيوخ نحاة الـكوفة ــ يعترض على مذهب البصريين فى هذه المسألة ويقول: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى، وكأنه ينكر أن يخالف البدل المبدل منه فى الإيجاب والنفى ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافى على هذا الـكلام بأنا إنما جعلناه بدلا مما قبله فى عمل العامل فيه ، وتخالف البدل مع المبدل منه فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البدل فى موضعه ، لأنه هو المقصود بالحـكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها فى النفى والإثبات، من ذلك النعت فى نحو قولنا: « مررت برجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك العطف ببل ولا ولـكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

نحو (مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ)(١)، (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ)(٢)، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاَّ الضَّالُّونَ)(٣)، وَالنَّصْبُ عربيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرىء به فى السبع فى (قليل) و (امرأتك) .

وإذا تَعذَّر البدلُ على اللفظ أُبدل على الموضع(٤)، نحو « لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ » ،

= أن يكون البدل مثل النعت والعطف ، على أنا رأينا ذلك التخالف واقعا فى البدل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفا تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعى ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهى قولنا : « لا إله إلا الله » والثانى قولك : « ما فيها أحد إلا زيد » والثالث قولنا : « ليس زيد بشىء إلا شيئا لا يعبأ به » الأول والثانى برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر فى وجوب الإتباع فى كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتباع على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لا إله إلا الله » — فإن لا فى أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملتزم فى إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفى والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيا كان ما بعدها مثبتا ، وإذا كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها منفيا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهى « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أى نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، بل فى أعرف المعارف، فخالفت بهذا ما اشترطه النحاة كلهم فى عمل لا عمل =

. . . .

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وأيضاً فإن ما بعد إلا فى هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل فى مثبت ، فإتباعك على لفظ المتبوع الذى هو أثر عمل لا يجرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم فى معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للا فيه عملا ، وعلى ما يقول سيبويه إن لا واسمها جميعاً فى قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للا أثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيبويه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر فى خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البدل الله وحده ، فبقى الكلام دالا على التوحيد .

وأما المثال الثانى — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه فى هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهى مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفى ، فلو أنك أبدلت زيداً المعرفة بالعلمية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكنت قد جعلت زيداً العلم معمولا لمن الزائدة العاملة فى أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفى ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفى ، فمن أجل هذا وذاك امتنع الإتباع على لفظ المبدل منه الذى هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتباع على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشىء إلا شيئاً لا يعبأ به » — فإن المستثنى منه فى هذا المثال هو شىء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشىء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذى تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ » برفعهما ، و « لَيْسَ زيد بشيء إلاَّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ » بالنصب ، لأن «لا» الجنسية لا تعمل فى معرفة ، ولا فى مُوجَب، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل فى مُوجَب.

ولا يترجَّحُ النصبُ على الإتباع لتأخُّر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « ما فيها رَجُلٌ إلاَّ أخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً المازنى[1] .

= المسبوقة بالنفى، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شىء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البدل معمولا للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة المنفية ، والبدل هنا وإن كان نكرة ليس منفيا ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذى هو أثر الباء الزائدة ، وأن تبدل على الموضع وهو النصب الذى هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفى كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفى ، فإن إتباع المستثنى للمستثنى منه يترجح على نصب المستثنى فى هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فى مثل هذه الحالة نحو « ما لى إلا أخاك صديق » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر، أم يأخذ حكما جديدا لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة فى ذلك ، ولهم فى هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب فى هذه الحالة نصب المستثنى، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبه ابن الخباز إلى المازنى ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الخباز هذا النقل .

والرأى الثانى : أنه يكون نصب المستثنى فى هذه الحالة راجحاً على إتباع المستثنى للمستثنى منه، فلم يعط المستثنى فى هذه الحالة حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تَسْلِيطُ العامل على المستثنى وجب النصبُ اتفاقاً ، نحو « ما زَادَ هٰذَا المالُ إلاّ ما نَقَصَ » إذ لا يقال زاد النقصُ، ومثله « مَا نَفَعَ زَيْدٌ إلاّ مَا ضَرَّ » إذ لا يقال نَفَعَ الضرُّ .

وإن أمكن تَسْلِيطُهُ فالحجازيون يوجبون النَّصْبَ ، وعليه قراءة السبعة : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ)(١)، وتميمٌ تُرَجِّحُه وَتُجِيزُ الإتباع ، كقوله :

٢٦١ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاّ الْيَعَافِيرُ وَإلاّ الْعِيسُ

= ولم يعط حكم المستثنى المتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأى هو ما حكاه الأثبات — ومنهم المؤلف — عن المازنى ، وهو ما اختاره المبرد أيضا فيما ذكره ابن مالك فى شرح كافيته .

والرأى الثالث : أنه لا يترجح نصب المستثنى فى هذه الحالة ، ولا يترجح إتباعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضى حكما يخالف الحكم الذى يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكما متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجحا ، فتكافآ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجران العود ، وهذه رواية النحاة ، وهى غير الوارد فى ديوانه .

اللغة : « اليعافير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وهى الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد« ليس » فعل ماض ناقص =

. . . .

= « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغى انتصابه على المشهور من لغات العرب وهى لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعا ، وقد وجهه سيبويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين :

الأول : أنه جعله كالاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويا فى هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثانى : أنه توسع فى معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فحمله على المحمل الذى يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعا من التحية فى قوله :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

وكما جعلوا السيف ضربا من العتاب فى قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب . ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحيتهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاما غثا لا محصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعا ، ويجعل الضرب الوجيع نوعا منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعا ، ويجعل السيف نوعا منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذى ذكره سيبويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعا من الأنيس ، =

وَحَمَلَ عليه الزمخشريُّ (قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ)(١) .

* * *

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل اليعافير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبيانى فى داليته الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَيْ أُسَائِلُهَا   عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إلاَّ أَوَارِيَّ لأياً مَا أُبَيِّنُهَا   وَالنُّؤْىُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدى الصحابى :

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا   وَلاَ النَّبْلُ إلاَّ المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافى ـ نقلا عن المازنى ـ تخريجا ثالثا ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم فى هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجها ثالثا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اه .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيبويه : أن التوسع الذى عند سيبويه واقع فى البدل ، فقد تجوز المتكلم فى المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل اليعافير والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منفى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل . وحاصل إعراب الزمخشرى أنه يجعل «من» اسما موصولا فى محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولا به ليعلم ، ولفظ الجلالة بدلا =

. . . .
.

= من «من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من فى السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون فى السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة فى هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى فى مثل هذه الحالة وهى الاستثناء المنقطع وجه ضعيف فى العربية ، ولا شك أن مما لا ينبغى لفحولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلمس العلماء وجها آخر غير الوجه الذى ذكره الزمخشرى .

فذهب العلامة الصفاقسى إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى فى الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلوقين مستقرون فى السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التى يدل عليها لفظ « فى » بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهى بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من فى السموات والأرض » شاملا للمخلوقين ولله تعالى ، فيكون « إلا الله » بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفى ، كان الإتباع أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين فى العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع فى كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذى تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يجيزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون فى المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ فى حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يجيز الجمع فى الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون فى المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، وهم الشافعى وأتباعه . =

فصل : وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُه مطلقاً(١)، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر فى الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر فى السموات والأرض » وليست الصلة هى المتعلق العام الذى يدل عليه الجار والمجرور وهو « فى السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة !

واختار ابن هشام فى مغنى اللبيب وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به ليعلم ، وليست فاعلا كما هى فى جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتمال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتمال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب فى بدل الاشتمال أن يكون مضافا إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقا » فى هذا الوضع أنه يستوى فى هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيدا أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء المنقطع نحو « مافى الدار إلا حمارا أحد » بعد أن يكون الكلام منفيا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يجيز غير النصب فى المسبوق بالنفى » لا معنى له ، نعنى أن قوله « فى المسبوق بالنفى » لاتحصل له ولا حاجة إليه؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب، وعذره فى ذكره أنه تبع الناظم فى قوله * وغير نصب سابق فى النفى قد يأتى *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعنى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل فى المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيدا أحد ، وما أكرمت إلا زيدا أحدا، وما مررت إلا زيدا بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهى محل الكلام الذى وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نعنى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيدا أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفى هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم فى =

٢٦٢ — وَمَالِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ
وَمَالِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

=ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل فى المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زارونى أمس » أم كان العامل فى المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالداً عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالمثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخليق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يصح التصرف فى معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالداً أكرمت القوم » وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعاً بحيث يقع المستثنى فى أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع فى أول الكلام ، وقال الكسائى والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب فى مثل قول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لاَ أرْجُو سِوَاكَ ، وَإنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

٢٦٢ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التى منها الشاهد قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلَى البِيضِ أطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو لهو أو نحوهما « البيض » جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنحاة يستشهدون=

. . . .

= بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ؟ بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وممن استشهد به على ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب « يلهى » مضارع ماضيه ألهاه ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لهيت عن كذا ألهى ــ بوزن رضيت أرضى ــ وتقول : لهيت ، ولهوت ــ مثل ــ رميت وغزوت ــ وقوله فى بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقه الذى يسلكه الذاهب إليه ، ويروى فى مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه المتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه المتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن فى كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو فى هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى فى الموضعين .

وإنما لم يكن فى المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب ــ سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفياً ــ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلا ؛ إذ لا ثالث لهذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلا لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى فى الموضعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضُهم يُجيزُ غيرَ النصب فى المسبوق بالنفى ، فيقول « ما قامَ إلاّ زَيْدٌ أحَدٌ » سمع يونس « مالِيَ إلاّ أبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

٢٦٣ — إذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ *

---

٢٦٣ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبى صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ يَا لَقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ ؟
وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ ؟
تَذَكَّرْتُ عَصْراً قَدْ مَضَى فَتَهَافَتَتْ
بَنَاتُ الحَشَا وَانْهَلَّ مِنِّي المَدَامِعُ

اللغة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول ــ تريد أنه قدر وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبحانه قدره وهيأ له أسبابه « تهافتت » تتابعت وتوالت وجرى بعضها فى أثر بعض « بنات الحشا » أراد بها الهموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتالياً « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ، وهى المقام المحمود الذى وعد الله تعالى به نبيه فى قوله سبحانه : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) .

الإعراب : «لأنهم» اللام حرف جر دال على التعليل مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد «يرجون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل =

. . . .

= والفاعل فى محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » فى بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعة » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أنَّ قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله «النبيون» مستثنى ،وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فكان ينبغى أن ينتصب المستثنى ؛ للعلة التى ذكرناها فى شرح الشاهد السابق، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولا لما قبل «إلا» فهو فاعل لـيكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين، ونحن لو أبدلنا قوله «النبيون» من شافع ـ لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعى فقيل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون» ـ كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلى أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلا واللفظ الخاص قد صار مبدلا منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة النحاة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

ووَجْهُه أن العامل فُرِّغ لما بعد « إلا » وأن المُؤَخَّرَ عامٌّ أُرِيد به خاص ؛ فصحَّ إبدالُه من المستثنى ، لكنه بدل كل ، وَنَظِيرُهُ فى أن المتبوع أُخِّرَ وصار تابعاً « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ »[1] .

***

فصل : وإذا تَكَرَّرَتْ « إلاَّ » فإن كان التكرار للتوكيد — وذلك إذا تَلَتْ عاطفاً ، أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها[2] — ألغيت ؛ فالأول نحو

= لا ينكرون هذا النوع من البدل ، ويستدلون على صحته بأنه وارد عن العرب فى نحو قول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإنهم يبقون العام على عمومه والخاص على خصوصه ويجعلون هذا البدل بدل كل من بعض ، وأما الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذى كان مبدلا منه — وهو شافع — لم يبق على عمومه حين صار بدلا ، بل صار خاصاً بحيث يساوى فى مدلوله اللفظ الذى كان بدلا فصار مبدلا منه — وهو قوله النبيون — وإذا تساوى البدل والمبدل منه فى المدلول يكون البدل بدل كل من كل ، وهذا هو الذى أشار المؤلف إليه بقوله : « وأن المؤخر (يريد قوله « شافع ») أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى ، لكنه بدل كل » اه .

(١) أصل هذه العبارة « مررت بأحد مثلك » فقولهم « بأحد » جار ومجرور متعلق بمررت ، ومثلك — بالجر — نعت لأحد ، فقدم النعت فصار الكلام « ما مررت بمثلك أحد » فقولهم بمثلك جار ومجرور يتعلق بمررت ، وأحد : بدل من مثلك ، وقد صار فى هذه العبارة الثانية الاسم الذى كان متبوعا تابعاً ، والاسم الذى كان تابعاً صار متبوعا ، وإن اختلف نوع تبعيته ، فبعد أن كان التابع فى الأصل نعتا صار التابع فى العبارة الثانية بدلا ، فلا عجب إذن فى أن يتغير نوع البدل فيصير بدل كل من كل بعد أن كان بدل بعض من كل .

(٢) اعلم أولا أن هذه الأحكام لا تختص بنوع من أنواع الاستثناء ، بل تقع فى الاستثناء =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها ، و « إلاّ » زائدة للتوكيد ، والثانى كقوله :

* لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الفَتَى إلاّ الْعَلاَ[1] *

= المتصل وفى الاستثناء المنقطع وفى الاستثناء المفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتمثيله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والمثال الذى أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفى .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأنى فى العطف بالواو وفى البدل بأنواعه الأربعة التى هى بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون فى كلام المؤلف قصورا فى موضعين ، الأول فى كونه عمم فى العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثانى كونه خص البدل بما كان الثانى مماثلا للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام فى جميع أنواع البدل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء فى قوله : « بهم » والعلا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتمال قولك : « ما سرنى أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتمال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق فى العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما فى أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءنى إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هو البدل من المستثنى كما فى الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمه » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمه ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك فى الألفية .

فـ « الْفَتَى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، وَالأَرْجَحُ كونُه تابعاً له في جَرِّهِ[1]، ويجوز كونُه منصوباً على الاستثناء ، و « العَلاَ » بدلٌ من الفتى بدل كل من كل ، لأنهما لِمُسَمًّى واحد ، و « إلا » الثانية مؤكدة .

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله :

٢٦٤ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ   إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

فـ « رَسِيمُه » بدلٌ ، و « رَمَلُه » معطوف ، و « إلاَّ » المقترنة بكل منهما مؤكدة .

---

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجرورا به على جره في غير الموضع القياسي .

٢٦٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٤) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجاري على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون فجيم — والشنج : أصله بفتحتين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسيم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والجيم — قد غرهم ذكر الرمل والرسيم في البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازي إن صحت رواية الجماعة ، وفسر الأعلم الرسيم بالسعي بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت ، وكأن الشاعر قد قال : ليس في شيخك منتفع غير هذين العملين .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير توكيد — وذلك في غير بَابَيِ العَطْفِ وَالبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذى قبل « إلاّ » مُفرَّغاً تركتَهُ يُؤَثِّرُ فى واحدٍ من المُسْتَثْنَيَات ، وَنَصَبْتَ ما عدا ذلك الوَاحِدَ ، نحو « مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقى ، ولا يَتَعَيَّن الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بَكْراً » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقى بإلا على الاستثناء .

= مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلا » حرف زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رسيمه » رسيم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسيم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيمه وإلا رمله » فقد كرر « إلا » فى هذا الكلام مرتين : المرة الأولى فى قوله « إلا رسيمه » والرسيم : بدل من العمل على ما اتضح لك فى إعراب البيت ، والمرة الثانية فى قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك فى الإعراب ، وإلا فى الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا فى الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع فى هذا الكلام النوعان اللذان تزاد فيهما إلا ، وهما العطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفرَّغ ، فإن تقدمت المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو «ما قَامَ إلاّ زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحَدٌ» وإن تأخرت،فإن كان الـكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها،نحو«قَامُوا إلاّ زَيْداً إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً».

وإن كان غيرَ إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطاه لو انفَرَدَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً » لك في واحد منها الرفعُ راجحاً والنصبُ مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب[1] ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يترجحُ .

هذا حكم المستثنيات المـكَرَّرَة بالنظر إلى اللفظ[2] .

---

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .

(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناؤه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير توكيد وإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه ، أولا ، وإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء المـكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور في الحالين ، ونعنى بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعنى بكل شفع الثانى منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفى ، فهو خارج من حكم ماقبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكما بأن المستثنى الذى قبله منفى خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء المـكيون ولم يجىء القرشيون منهم ،. وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يجىء عقيلى ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفى ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء . لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فـكل وتر منفى خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناء بَعْضِهِ من بَعْضٍ ، كـ « زيد وعمرو وبكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشَرَةٌ إلاَّ أَرْبَعَةَ إلاَّ اثْنَيْنِ إلاَّ وَاحِداً » .

ففى النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفى النوع الثانى اختلفوا ، فقيل: الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائى : كلٌّ من الأعداد مستثنًى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان .

وعلى هذا فالمقرّ به فى المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ، ومحتَمِلٌ لهما على الثالث ، ولك فى معرفة المتحصِّل على القول الثانى طريقتان ، إحداهما : أنْ تُسْقِط الأول وتَجْبُر الباقى بالثانى وتُسْقِط الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تَحُطّ الآخر مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

* * *

فصل : وأصل[1] « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةٌ ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد ، وتقول فى غير الموجب من العدد « ما له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا ، والإعراب فى الشفع والوتر كما فى العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو القياس » اه بتصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولا بالمشتق ؟

فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسماً جامداً — مؤولة بالمشتق لأنها فى معنى اسم =

. . . .

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كمعنى قولك « زيد مغاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .

فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة فى هذا الموضوع خلافا ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول: أنها لا تتعرف أصلا لأنها متوغلة فى الإبهام، والرأى الثانى أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفا بها وتكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلا ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً للذين فى قوله سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جريت على القول بأن « غير » لا تتعرف أصلا لزمك أن تجعل (غير المغضوب عليهم) بدلا من قوله : (الذين أنعمت عليهم) والنكرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : (صالحاً غير الذى كنا نعمل) فإن جريت على القول الأول فإن (غير الذى) يكون نعتاً كما قال المؤلف . وإن جريت على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذى كنا نعمل) بدلا ، لا نعتاً ، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذى) نعتا .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ)[١]، أو معرفةٌ كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)[٢]، فإن موصوفها (الذين) وهم جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم .

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّن معنى « إلاَّ » فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه ، وَتُعْرَب هى بما يستحقُّه المستثنى بإلا فى ذلك الكلام ، فيجب نصبها[٣] فى نحو « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » و « مَا نَفَعَ هٰذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفى نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » عند الحجازيين ، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب « غير » فى أربع مسائل ، وهى :

المسألة الأولى : أن يكون الكلام تاما موجباً ، نحو « قام القوم غير زيد » فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه ، وهو موجب لأنه ليس فيه نفى ولا شبه نفى .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك : « ما نفع هذا المال غير الضرر » فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال ، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى ؛ إذ لا يقال : « نفع الضرر » .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما فى الدار أحد غير حمار » فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، ووجوب النصب فى هذه المسألة لغة الحجازيين ، وبنو تميم يجيزون فيها الإتباع .

المسألة الرابعة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما فى الدار غير زيد أحد » ووجوب النصب فى هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر فى نحو « مَا فِيهاَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، ويترجَّحُ[1] عند قوم فى نحو هذا المثال ، وعند تميم فى نحو « ما فيها أحد غير حمار » ، وَيَضْعُفُ[2] فى نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع فى نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

***

فصل : والمستثنى[3] بـ « سِوَى » كالمستثنى بـ « غَيْر » فى وجوب الخفض .

---

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » فى مسألتين :

المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما فى الدار غير زيد أحد » وترجح النصب فى هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال فى المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما فى الدار أحد غير حمار » وترجح النصب فى هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب فى لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الكلام تاما غير موجب نحو قولك : « ما حضر القوم غير زيد » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفى ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس ستثنى منه ، فالراجح فيه الإتباع ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف فى هذا الفصل إلى أن للنحاة فى « سوى » ثلاثة آراء :

الرأى الأول — وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين — وحاصله أن « سوى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شىء استعملت فيه اسما غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « ومما ينتصب أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك ، إذا جعلته بمعنى بدلك ، ولا يكون اسما إلا فى الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر فى الشعر ، جعله بمنزلة غير ، وهو رجل من الأنصار :

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا =

. . . .

= وقال الأعلم فى شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعله بمنزلة غير فى دخول من عليها لأن معناها كمعناها » اه .

الرأى الثانى — وهو رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل اسما غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث — وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفا ، وتستعمل اسما غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفا ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بدلك ، ثم جعلوا بدلك بمعنى مكانك فحكموا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع فى كلام العرب نثرا ونظما فى عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لنواسخ الابتداء ، ووقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلى :

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا =

. . . .

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة — وهو من شعراء الحماسة — :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول الفند الزمانى — وهو من شعراء الحماسة أيضا — :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقول أبى دهبل الجمحى :

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذاً لَصَبُورُ

وسنذكر لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية الذى لخصه فى الألفية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ

وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفاً ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ

فَإِنَّ إِسْنَاداً إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرَّهَا نَثْراً وَنَظْماً شُهِرَا

وقال فى شرح هذه الأبيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تقديرا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك : سِوَى كغَيْر معنًى وإعرابًا ، ويؤيدهما حكايةُ الفرّاء « أتانِي سِوَاكَ » . وقال سيبويه والجمهور : هى ظرفٌ ، بدليل وَصْلِ الموصول بها ، كـ « جاءَ الّذِى سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر ، كقوله :

٢٦٥ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنّاهُمْ كَمَا دَانُوا

= أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك ، فإنها قد أضيفت إليها ، وابتدىء بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية » اهـ ، المقصود منه .

وبعد ، فإن كثرة هذه الشواهد ، وتأثر « سوى » فيها وفى كثير من أمثالها بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية ، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك فى هذه المسألة هو القول الخليق بأن نأخذ به ، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل البصرة سيبويه ، فإنا نتحدث عن لغة العرب التى نطقت بها ألسنتهم فى مختلف عصورهم ، فلا تغفل عن ذلك ، والله يتولاك بتأييده .

٢٦٥ — هذا الشاهد من كلام الفند الزمانى — بكسر الزاى وتشديد الميم مفتوحة — واسمه شهل بن شيبان ، وشهل وشيبان كلاهما بالشين المعجمة ، وهو من شعراء الحماسة.

اللغة : « العدوان » بضم العين وسكون الدال — الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد فجار وظلم « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل مافعلوا بنا ، وقالوا : كما تدين تدان ، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك ، وكما تفعل تجازى به .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبق » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف و « العدوان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دناهم » دان : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله وهو ضمير =

وقال الرُّمَّانى والعُكْبَرِى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلا ، وإلى هذا أذهب .

* * *

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصبِ ، لأنه خبرهما ، وفى الحديث « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ » وتقول « أَتَوْنِى لاَ يَكُونُ زَيْداً » .

= المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بنى ذهل المذكورين فى بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبنى على السكون فى محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لما » المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التى منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام فى الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ وَقُلْنَا القَوْمُ إِخْوَانُ

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا فى الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز فى سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين فى هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا فى كثير من الشواهد نثراً ونظما ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة فى البحث الذى ذكرنا فيه أقوال النحاة فيها ، وسنذكر لك شاهداً منها فى شرح الشاهد ٢٦٦ الآتى .

وَاسْمُهُمَا[1] ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أو البعض المدلول عليه بكله السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْداً » : ليس القَائِمُ ، أو ليسَ بعضُهم ، وعلى الثانى فهو نظير (فَإِنْ كُنَّ نِسَاء)[2] بعد

---

(١) ذكر المؤلف فى مرجع الضمير المستتر وجوبا فى ليس ولا يكون قولين للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولا ثالثا ، ونحن نذكر لك الأقوال منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل فى المستثنى منه ، وهذا قول سيبويه ، وبيان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو ــ أى الجائى ــ زيدا ، واعترض على هذا القول باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون فى الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت « القوم إخوتك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشتق اسم الفاعل الذى يعود الضمير عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيبويه بأنا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير ، ففى المثال المذكور نقدر أن الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيدا ، ونقدر مرجع الضمير : ليس هو (أى المتصف بهذه الأخوة) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق ، وهذا رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو (أى بعض القوم) زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المعهود إطلاق لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم ليس زيدا » ليس المجىء مجىء زيد ، واعترض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه قد لا يكون فى الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه فى الكلام على قول سيبويه ، وثانيهما أن فى هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به فى كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقَدُّمِ ذِكْرِ الأولاد[١] .

وجملتا الاستثناء فى موضع نصب على الحال ، أو مستأنفتان فلا موضع لهما[٢] .

***

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى (يوصيكم الله فى أولادكم) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد ، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة ، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الذكور والإناث . وقوله سبحانه بعد ذلك (فإن كن نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره فى صدر الآية ، وكأنه قيل: فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء ، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير المستتر فى ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من الكل السابق بهذه الآية .

فإن قال قائل : فإنى لا أجد فائدة فى قول القائل : فإن كن الإناث نساء ، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا .

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق اثنتين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف ، وليس فى ذلك شيء غريب ، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا فى باب الخبر وفى باب النعت وفى باب الحال . ومن جريان التوطئة فى باب الخبر ــ سوى هذه الآية ــ قوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون) ومن مجيئها فى باب الحال قوله تعالى (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقوله جلت كلمته (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) وقوله سبحانه (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة » .

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام : جاءوا مجاوزين زيدا ، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها ــ وهو الضمير ، أو الواو ، أو هما معا ــ لأن الضمير المستتر فى كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه ، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت ، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط ، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفى المستثنى بـ « خَلاَ » و « عَدَا » وجهان :

أَحَدُهُمَا : الجرُّ على أنهما حرْفَا جرٍّ ، وهو قليلٌ ، ولم يَحْفَظْهُ سيبويه فى « عَدَا » ، ومنْ شواهده قولُه :

٢٦٦ — أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً   عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت «لقيت رجالا ليس زيدا» فكيف تكون حالا من النكرة من غير مسوغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل ماض عند البصريين ، وهم يشترطون فى الجملة الفعلية التى فعلها ماض إذا وقعت حالا أن تكون مقترنة بقد لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرا من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ — هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لى الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِى الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ   عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

ومنه يتبين لك أن قوافى الأبيات مجرورة .

اللغة : « الحضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضاً : الأرض ، وفى الحديث أنه أهدى إلى النبى صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالحضيض ؛ فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمى بها فرس لم يكن فى خيل العرب فحل أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعى : كان لبنى آكل المرار ثم صار لبنى هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبنى كندة فأخذته بنو سليم فى بعض أيامهم فصار إلى بنى هلال ، والقولان متقاربان ؛ فإن بنى آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة : أعوج فرس سابق ركب صغيراً فاعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » =

. . . .

= جمع نسر «أبحنا» يريد أهلكنا واستأصلنا «حيهم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبى الذى لا يزال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : «أبحنا» أباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيهم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «وأسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر (ولم أقف على اسمه) :

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِـكَا

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيبويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول (١ / ٣٧٧) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها =

وموضعهما نصب ، فقيل : هو نَصْبٌ عن تمام الـكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور (١) .

= إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتونى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما » اهـ بحروفه .

والثانى : مجىء « سوى » مفعولا به ، فيدل على أنْ سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نبهناك إليه سابقاً (ص ٢٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الـكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شىء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء — على « لا أرجو سواك » وهو أصل الـكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الـكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الـكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الـكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلازيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الـكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الـكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الـكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجرورها نصب ومحل « خلا » ومجرورها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى محلهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد ، وخلا زيد » .

فإن قلت : فـكيف تـكون الجملة عاملة ؟ =

والثانى : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِـعَ(١) « إلاّ » وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مُفَسِّره وفى موضع الجملة البحثُ السابقُ .

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت فى أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الـكلام ، وستسمع مثل ذلك فى باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الـكلام ، فمعنى قولهم : « منصوب عن تمام الـكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثانى : أن الناصب له هو الفعل المتقدم فى نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور فى محل نصب بذلك الفعل المتقدم ، أى أنهما فى موضع المفعول به ، كما تقول ذلك فى قولك : « مررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ، وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثانى فإنه ليس مطردا ، لجواز ألا يكون فى الـكلام السابق فعل أصلا ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذى يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذى ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذى لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم، فلا ينبغى أن يكون الجار والمجرور منصوبا بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغى أن تأخذ بما يستتبعانه.

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهى لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنهما جامدان فلأنهما موضوعان فى موضع الحرف الذى هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلأنه عند الاستثناء ضمنوه معنى جاوز فصار متعديا بعد أن كان قاصراً ، فاعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتعين النصبُ ، لتعين الفعلية حينئذٍ ، كقوله :

٢٦٧ — * ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ *

---

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وهذا الذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

اللغة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن الأصل فى هذه المادة النعومة ، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشىء فى هذه الحياة الدنيا حقيقة ثابتة ، ولم نجد نعيما مما يتنعم به الناس فى دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دائمة ، وإنما هى متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وكل مضاف و « شىء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل » خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة » =

وقوله :

٢٦٨ - * تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي *

= اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذى هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقة بما المصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتنصب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جارا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيذكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ *

اللغة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشىء ومللت منه ، أمله وأمل منه — على مثال فرحت أفرح — مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك مججته وسئمته وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل — بفتح فسكون — وذو ملة ، وملول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان — ومثله النـديم — الذى يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أغرى به وأحبه ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

. . . .

= والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «الندامى» نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى « فإننى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بيهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبوقة بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، ومما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتِهِ نَصْبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل[1]، فمعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْداً » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوزَتِهم زيداً ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْداً ، وقد يَجُرَّانِ على تقدير « ما » زائدة[2] .

* * *

(١) فى موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر المؤلف اثنين منها :

أما الأول فحاصله أن « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه للفظ « وقت » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثانى : أن « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسم الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافى - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » فى قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذى ينبغى اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » فى تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيئك قدوم الحاج » فأما مجىء الحال مصدرا فيحتاج ألبتة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجىء المصدر حالا إنما يكون فى المصـــدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما النصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجرىء على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى بـ « حَاشَا » عند سيبويه مجرورٌ لا غيرُ ، وسمع غيرُه النصبَ(١) ، كقوله : « اللهم اغفر لى ولمن يسمع ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وأبا الأصبغ » .

والـكلامُ فى موضعها جارةً وناصبةً وفى فاعلها كالـكلام فى أُخْتَيْهَا .

ولا يجوز دخول « ما »(٢) عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخولُ « إلا » خلافاً للـكسائى .

***

هذا باب الحال(٣)

الحالُ نوعان : مُؤَكِّدَة ، وستأتى ، ومُؤَسِّسَة ، وهى : وَصْفٌ ، فَضْلَة ،

= قد قالوه قياسا فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزاد مع حرف الجر بوقوعها بعد الحرف كما زيدت مع عن فى قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء فى قوله سبحانه (فبما رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ، وإن كانوا قد قالوه سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشا » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيبانى وابن خروف ، وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » فى قول الأخطل التغلبى :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاَ

***

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ، وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضى بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه الفعل الماضى مقترنا بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به المؤنث ، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر : =

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ »[١].

وخرج بذكر الوَصْفِ نحوُ « القَهْقَرَى » فى « رَجَعْتُ القَهْقَرَى »[٢]

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِى القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ، وتأمل فى قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ الحال المذكر مقترنا بتاء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبى :

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الحَالُ

فذكرها لفظا ومعنى فى قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذى تسنده إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرا .

(١) الحال المؤكدة هى التى يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها على معناها نحو قولك « لاتعث فى الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد أبوك عطوفا » وسيأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة ــ ويقال لها المبينة ــ هى التى لايستفاد معناها إلا بذكرها ، وهى التى عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التى ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى ــ بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا ــ ومثله القهقرة ــ بتاء مكان الألف ــ الرجوع إلى خلف . وتثنى القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ، والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القهقريان والقهقريين ، ولم يذكر المجد فى =

وبذكر الفضلة الخبرُ فى نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .

وبالباقى التمييزُ فى نحو « لِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً ! » والنعتُ فى نحو « جَاءَنِى رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التمييزِ لبيانِ جِنْسِ المتعجَّب منه ، وذِكْرَ النعت لِتَخْصِيصِ المنعوت ، وإنما وقع بيانُ الهيئة بهما ضمناً لا قصداً .

وقال الناظم :

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِى حَالِ كَذَا

فالوصف : جِنْسٌ يشمل الخبرَ والنعتَ والحَالَ ، وفَضْلَة : مُخْرِجٌ للخبر ، ومنتصب[1] : مُخْرِجٌ لنَعْتَيِ المرفوعِ والمخفوضِ ، كـ « جَاءَنِى رَجُلٌ رَاكِبٌ » و « مَرَرْتَ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ » ومُفْهِمُ فى حال كذا : مُخْرِجٌ لنعت المنصوب كـ « رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً » فإنه إنما سِيقَ لتقييد المنعوت ؛ فهو لا يُفْهِمُ فى حال كذا بطريق القَصْدِ ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم .

= القاموس القهقرة ، بالتاء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس وصفا ، فإعرابه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقرى نوع من أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك فى باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحا كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولا كالجملة فى نحو قولك « جاءنى زيد يضحك » فإنه فى قوة قولك : جاءنى زيد ضاحكا ، وكالظرف والجار والمجرور فى نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو فى دارك » .

(١) قد تأتى الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ (ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان — ببناء (نتخذ) للمجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير : أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

تقديره : فما رجعت خائبة ركاب — إلخ .

وفى هذا الحد نظر؛ لأن النَّصْبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقِّفٌ على الحد، فجاء الدَّوْرُ.

* **

فصل: للحال[1] أربعة أوصاف:

أحدها: أن تكون مُنْتَقِلَةً[2] لا ثابتة، وذلك غالبٌ، لا لازمٌ، كـ «جاء زَيْدٌ ضَاحِكاً».

وتقع وصفاً ثابتاً[3] فى ثلاث مسائل:

---

(١) المراد فى هذا المقام الحال من حيث هى، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة، فلا يقال: إن كلام المؤلف فى خصوص الحال المؤسسة لأنه قال فى أول الباب «الحال نوعان: مؤكدة وستأتى، ومؤسسة وهى – إلخ» ثم عرفها، ولو كان غرضه ماتوهمه المتوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لمضمون جملة، لأنه يكون من تقسيم الشىء إلى نفسه وغيره، وهو لايجوز، لكن إذا كان الغرض هنا – كما قلنا – هو الحال من حيث هى لم يرد ذلك الكلام، فتأمل ذلك.

(٢) إنما كان الأصل فى الحال أن تكون منتقلة: أى تفارق صاحبها ويكون متصفا بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبىء عن ذلك ويدل عليه، أفلا ترى أن الحال والتحول– الذى هو الانتقال–من مادة واحدة؟ وفى المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضحك يزايل زيدا ويفارقه فيكون متصفا بصفة أخرى غيره، سواء أكانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب.

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلا، أو عادة، أو طبعاً، وإن لم تكن فى نفسها دائمة، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة فى المسألة الأولى بمثالين، الأول للحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، وهو «زيد أبوك عطوفا»، والأبوة من شأنها العطف، والثانى للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبعث حيا) والبعث من لازمه الحياة، وبقى عليه نوع ثالث وهى الحال=

إحداها : أن تكون مُؤَكِّدَةً ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً » و (يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)[1].

الثانية : أن يَدُلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبها[2]، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ« يديها » : بدلُ بَعْضٍ ، و « أطْوَلَ » : حال مُلاَزِمة .

الثالثة : نحو (قَائِماً بِالقِسْطِ)[3] ، ونحو (أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً)[4]، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، ووَهِمَ ابنُ الناظم فمثل بمُفَصَّلاً فى الآية للحال التى تجدَّد صاحبها .

الثانى : أن تكون مُشْتَقَّةً لا جامدة ، وذلك أيضاً غالبٌ، لا لازم .

وتقع جامدة مُؤَوَّلة بالمشتق فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن تَدُلَّ على تَشْبِيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً » و « بَدَتِ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لآمن من فى الأرض كلهم جميعا) فإن جميعا مؤكد لمن ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد فى هذا المثال هو قولهم «خلق» فإنه يدل على تجددالمخلوق وحدوثه ، وخلق هو العامل فى الحال وفى صاحبها، وبقى فى هذا النوع قسم آخر ـ وهو ماكان الدال على التجدد هو العامل أيضا لكن المتجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا) فمفصلا حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدوث ، لكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذى شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناظم ، والمؤلف لم يعتبره هنا منه.

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران. (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

الجاريةُ قَمَراً ، وَتَثَنَّتْ غُصْـناً » أى : شُجَاعاً ومضيئة وَمُعْتَدِلَة[1] ، وقالوا : « وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَىْ عَيْرٍ » أى : مُصْطَحِبَيْنِ اصطحابَ عِدْلَىْ حمارٍ حين سقوطهما .

الثانية : أن تَدُلَّ على مُفَاعَلَة ، نحو « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ »[2] أى : متقابضين، و « كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ » أى : متشافهين .

---

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب المتنبى) :

بَدَتْ قَمَراً ، ومَالَتْ غُصْنَ بَانٍ، وَفَاحَتْ عَنْبَراً ، وَرَنَتْ غَزَالاَ

وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبى سفيان :

أَفِى السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِى الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ

ومنه قول رجل من أصحاب أبى السبطين على بن أبى طالب :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا اليَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ ؟

ومنه قول جرير من قصيدة يهجو الأخطل :

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاَ كِلاً وَصُدُورَا

وتقدير هذه الأحوال بالمشتق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد كلة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قمر ومالت مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ،وفى السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد قائماً مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضيئة ومالت مهتزة ، وفى السلم شجعاناً وفى الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعاناً وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز فى قولك « يداً بيد » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولـكل من يد المرفوع ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يد منه مصاحبة ليد منى ، وهذه الصفة المقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ،=

الثالثة : أن تَدُلَّ على ترتيب ، كـ « ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً » أى : مترتبين .

وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالمشتق فى سبع مسائل ، وهى :

أن تكون موصوفة ، نحو (قُرْآناً عَرَبِيًّا)[1] ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا)[2] ، وتسمى حالا مُوَطِّئَة[3] .

أو دالة على سِعْر ، نحو « بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا » .

أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[4] .

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً » .

أو تكون نَوْعاً لصاحبها ، نحو « هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً » .

أو فَرْعاً ، نحو « هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتَماً » و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً)[5] .

أو أصْلاً له ، نحو « هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً » ، و (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)[6] .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب فهى حال ، واختلفت عبارة النحاه فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيبويه يجعله للبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى المفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال الموطئة هى : الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا سمحاً ، وزار نى على إنسانا كريما ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أَكْثَرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألةُ التسعير ، والمسائلُ الثلاث الأُوَلُ ، وإلى ذلك يشير قوله[(١)] .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ ، وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

وَيُفهم منه أنها تقع جامدةً في مواضعَ أُخَرَ بِقِلّةٍ ، وأنها لا تُؤَوَّلُ بالمشتق كما لا تُؤَوَّل الواقعة في التسعير ، وقد بينتها كلها .

وزعم ابنُه أن الجميع مُؤَوَّل بالمشتقّ[(٢)] ، وهو تكلف ، وإنما قلنا به في الثلاث الأول ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي ؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة[(٣)]، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

---

(١) أي : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى : (فتمثل لها بشراً سويا) بأنه على معنى فتمثل لها مستويا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر — بزنة اسم المفعول إن كانت حالا من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالا من الفاعل — ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسرا أطيب منه رطباً » بمطور ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو «هذا مالك ذهباً» بمنوع ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : (وتنحتون الجبال بيوتاً) بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (أأسجد لمن خلقت طيناً) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن الحال لما كانت — كما قلت لك آنفا — وصفاً لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة فإن =

المعرفة أوّلَتْ بنكرة ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ »[1] أى : منفرداً ،

= كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة فى حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت فى حال وقوع صاحبها فى موقع النصب نحو قولك « ضربت اللص القيد » ففروا من توهم كونها نعتاً فى هذه الحالة فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها فى التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للمنعوت فيهما .

(١) اعلم أن كلة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوبا، إما لفظاً كما فى قولهم «جاء وحده» وقولهم «اجتهد وحدك» ومنه قوله تعالى : (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوبا تقديرا ، وذلك إذا أضيف لياء المتكلم ، كما فى قول الشاعر :

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِى ، وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة فى خمس كلمات ، قالوا فى المدح : « فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا فى الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجيل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين فى عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذيا نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِراً بِبُرْدِهِ سَفْوَاء تَرْدِى بِنَسِيجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الذم : « فلان عيير وحده » و « فلان جحيش وحده » والعيير : تصغير عير وهو الحمار ، والجحيش : تصغير جحش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا فى تخريج « وحده » فى حال النصب .

فقال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد إيحادا : أى انفرادا ، وأنت تريد جاء زيد متوحدا : أى منفردا .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، =

و « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ »(١)، أى : عائداً ،

= وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذ كان الأصل فى هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندى أن يكون فى نحو قولك « جاء على وحده » مفعولا مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالا من الضمير المستتر فى جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحدا توحدا ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلا تقع جملته حالا ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحدا .

واختلفوا فى موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا فى صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من المفعول ، وأجاز المبرد كلا الوجهين ، والذى أميل إليه أنه حال من المفعول فى المثال الذى ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن المتكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيدا وحدى » أما هذا الاختلاف فيتصور فى نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولا أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو ـ أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ ـ بوزن فتح يفتح ـ ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا فى « جاء » وأما رواية النصب فهى محل الكلام ، وقد اختلف النحاة فى تخريجها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن « عوده » مصدر فى تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده المعهود ، فالإضافة فى « بدئه » وفى =

و « أُدْخُلُوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ »(١) ، أى : مترتبين ، و « جَاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ »(٢)، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستمرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أفعل تفضيل مقترن بأل المعرفة ، وقد ورد منصوبا ، وأعربه النحاة حالا ، وجعلوا ما بعده معطوفا عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى المؤول بنكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على تقدير ادخلوا مترتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحدا فواحدا ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكا للدلالة على المعنى الذى يريده المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاقهما من الجم ـ بفتح الجيم وتشديد الميم ـ وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وتحبون المال حباً جماً) أى : حبا كثيراً .

وقال الراجز :

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وقالوا : هذه امرأة جماء المرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر ـ بفتح الغين وسكون الفاء ـ وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية فعيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف ـ وهو الجماء ـ مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤنثون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »[1]، أى : معتركة .

= السائرة لوجه الأرض . يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامرى يصف حماراً وحشيا أورد أتنه الماء لتشرب :

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أتنه ، وأصل العراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنعها ولم يطردها ، والنغص ـ بفتح النون والغين جميعا ـ مصدر « نغص الرجل » ـ من مثال فرح ـ إذا لم يتم مراده ، و « نغص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراك كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللنحاة فى تخريجه ثلاثة مذاهب :

الأول ـ وهو مذهب سيبويه ـ أن هذا المصدر حال ـ مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة ـ وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى ـ وهو مذهب الكوفيين ـ أن «العراك» مفعول ثان لأرسل، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها العراك » قدقال : فأوردها العراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج ترى فيه من التكلف ما لا يخفى على متأمل .

المذهب الثالث ـ وهو مذهب أبى على الفارسى ـ وحاصله أن « العراك » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز المتصل العائد على الأتن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراك ، أى مزدحمة الازدحام المعهود .

الرابع : أن تكون نفسَ صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زَيْدٌ ضَاحِكاً » وامتنع « جاء زَيْدٌ ضَحِكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بِقِلّة في المعارف ، كـ « جاء وَحْدَهُ » ، و « أرْسَلَهَا الْعِرَاكَ » .

وبكثرة في النَّكِرَاتِ(١) ، كـ « طَلَعَ بَغْتَةً » ، و « جاء رَكْضاً » ،

(١) اعلم أولا أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضا » من قولهم « جاء زيد ركضا » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيبويه كما اختاره ابن مالك — وهو أحد آراء كثيرة في المسألة — ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ، ومشيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وطلع علينا بغتة ، وأخذت عن فلان سماعا ، وقال الله تعالى (ثم ادعهن يأتينك سعيا) وقال سبحانه (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفا وطمعا) وقال (إني دعوتهم جهارا).

ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجتزىء لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها — إن أردت المزيد — لما كتبناه على شرح الأشموني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدراً منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا بنكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أي قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكمل التأديب » .

. . . .

المذهب الثانى : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هى التى تقع حالا ، فتأويل «طلع زيد بغتة» طلع زيد يبغت بغتة ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد

المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبراً » قتلته صابراً صبرا ، وهذا مذهب أبى على الفارسى ، وهو منحول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس فى الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل فى نحو « أحببته مقة » و « شنئته بغضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يروا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو المجىء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل . وقد علمت فى باب المفعول المطلق — مما ذكرناه لك ثمة — أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثانى ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيبويه ، وعذره فى ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل فى الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذى تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثانى : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعنى بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كلمته مشافهة » و « جئته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبى العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التى ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

. . . .

= نوعا من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبرا .. والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أتانا رجلة ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اه .

المذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأى أنه يجوز القياس فى ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحلماً ، ونبلا ، وشجاعة ، وأنت الصديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول «أنت العالم تحقيقا ، ودقة نظر ، وطول صبر ، وأناة» وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنصوب فى هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

الموضع الثانى : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جودا ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلا وعطفاً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأحنف حلماً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر فى هذا النوع تمييزا ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التى تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاجا فذو حجة ، وأما فقاهة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر المنكر بعد أما على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتُهُ صَبْراً » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتاً ، ورَاكِضاً ، ومَصْبُوراً ، أى : محبوساً .

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور : لا يَنْقاس مطلقاً ، وقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل ، فأجاز « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً » ، وقَاسَهُ الناظمُ وابنُهُ بعد « أما » نحو « أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم ، وبعد خَبَرٍ شُبِّهَ به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً » أو قُرِنَ هو بأل الدال على الكمال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً » .

* * *

فصل : وأصلُ صاحب الحال التعريفُ(١) ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب ــ على هذا ــ تقدير فعل الشرط متعديا ؛ ففى نحو قولهم : « أما علما فعالم » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالمذكور عالم » . ويذكر عنهم هذا الرأى فيما إذا كان ما بعد أما مصدرا معرفا نحو « أما العلم فعالم » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد فذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع.

(١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، ولشبهها بالخبر كانت كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وشىء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، لينتفى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفا ، وإنما ينتفى هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفا وتنكيرا ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

بِمُسَوِّغٍ[1] ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ ، نحو « في الدَّارِ جالِسًا رَجُلٌ » ، وقوله :

= حكما ، ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة المدار فيها على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال على صاحبها النكرة فإن السر في هذا هو أن النعت لكونه تابعاً لا يجوز أن يتقدم على المنعوت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال ذلك لأن النعت يخصص النكرة ويبينها نوع بيان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا » تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محظور .

فإن قلت : فأي فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يعتبره حالا ، وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيما مع هذا الذي تقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل في وقت اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له في وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنيين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) ، وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الغَدَاةَ شَفِيعُ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع ، لا يجاوزه لا فيما ذكر من المسوغات ولا في غيره .

٢٦٩ — * لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ *

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيبويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا فى نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللغة : «مية» اسم امرأة «موحشا» اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من أهله «الطلل» ما بقى شاخصا من آثار الديار ، و «خلل» ـ بكسر الخاء وفتح اللام ـ جمع خلة ـ بكسر الخاء ـ وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف ، و «الأسحم» السحاب الأسود ، و «المستديم» الدائم .

الإعراب : «لمية» اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشا» حال يقول العلماء إن صاحبه هو «طلل» الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، فأما الجمهور الذى يمنعونه ـ بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين ـ فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء فى ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن فى الخبر كان صاحب =

. . . .

= الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لمجيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك فى بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم فى محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح الذى هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما فى البيت الآخر ، فالمسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التى بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفى كلامهم قصور من وجهين :

الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيبويه إن مجىء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذى يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال فى مثل هذا البيت من الضمير المستكن فى الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه ــ وهو المبتدأ ــ نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثانى : أن النكرة ــ وهى « طلل » ــ فى بيت سيبويه موصوفة بجملة « يلوح ــ إلخ » فلنا أن ندعى أن المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوَصْفٍ ، كقراءة بعضهم : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا)(١) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية الكريمة مبنى على تقدير الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقا بجاء كان « مصدقا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حينئذ ، ويجوز أيضا على تقدير كون الجار والمجرور نعتا لكتاب أن يكون « مصدقا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون فى الآية شاهد للمسألة ، وهذه القراءة التى استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مشحونا » الذى هو محل الشاهد فى البيت .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم ـ أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثانى بعد آدم ، وهو نبى ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربى مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبته إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعا ـ السفينة ، ويقال أيضا فيه فلك ـ بزنة قفل ـ وجمعه فلك ـ بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد فى اللغة الثانية ـ فيستوى الواحد والجمع فى اللفظ ؛ فيقدر المستعمل فى المفرد بزنة قفل والمستعمل فى الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « مخرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتا « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا)[(١)] ، خلافاً

=اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجبت » الواو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « فى فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « فى اليم » جار ومجرور متعلق بماخر «مشحونا » حال من فلك .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التى هى فلك ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجىء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر فى ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثانى واحد الأوامر ، ووجه تخطئة المؤلف للناظم وابنه فى التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتى من المضاف إليه إلا فى ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذى هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحدا من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملا فى المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه فى صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمرا المنصوب الذى جعلاه حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفا .

هذا ، ويجوز لك فى (أمرا) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوبا بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمرا من عندنا ، نص عليه الزمخشرى فى الكشاف قال « أى أعنى بذلك أمرا كائنا من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولا لأجله ، وأن تجعله مفعولا مطلقا منصوبا بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالا من كل المضاف ، وسوغ — على هذا الوجه — مجىء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالا من الفاعل أو المفعول فى (أنزلناه) فتقديره باسم فاعل على على الأول ، أى آمرين به ، وتقديره على الثانى باسم مفعول ، أى مأمورا به .

للناظم وابنه ، أو بإضافة ، نحو (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)(١) ، أو بمعمول ، نحو « عجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً » أو مسبوقاً بنفى ، نحو (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)(٢) ، أو نهى نحو :

* لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً(٣) *

وقوله :

٢٧١ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ
يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

---

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ، وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان .

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفى هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات لمجىء الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفى ، والثانى اقتران جملة الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء المفرغ لايقع فى النعوت .

وذهب جار الله الزمخشرى إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقرية ، وزعم أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام ابن هشام الخضراوى ، لكن ابن مالك رده ردا منكرا ، وقال : ماذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضا فإنه قد علل كلامه بتعليل لايناسبه ، وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ، وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكد ، وأيضاً فإن الواو فصلت فى اللفظ بين الأول والثانى ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما ، اهـ كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك فى الألفية .

٢٧١ — هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبى نعامة قطرى بن الفجاءة =

. . . .

= المازنى الخارجى ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو على القالى فى أماليه (٢/١٩٠ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (التبريزى ١/١٣٠ بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أُصَبْ ... جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللغة : « لا يركنن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن — مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهى أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضى من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشىء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى فى الأصل : صوت النحل وما أشبهه ، ثم استعمل فى الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل فى الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح «متخوفاً» خائفاً ، أو هو الذى يخاف شيئاً بعد شىء ، يعنى يخاف المرة بعد المرة « لحمام » الحِمام — بكسر الحاء المهملة — الموت « دريئة » أراد أرانى غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فتى الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذى بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يركنن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ — * يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى *

= متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله يركن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متخوفا » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلا ليركن المعمول للا الناهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحمام » اللام حرف جر ، مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وحمام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة . والجار والمجرور متعلق بقوله « متخوفا » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » فإنه حال ، وصاحبه قوله « أحد » وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهى الذى هو شبيه بالنفى .

٢٧٢ — نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيىء ، ولم يسمه ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ *

اللغة : « يا صاح » أصله يا صاحبى ، فرخم بحذف آخره — وهو الباء — واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول — ومعناه قدر وقضى وهيىء سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقى الذى لايفنى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادىء الذى لايشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص «فترى» هى هنا بمعنى تعلم « العذر » بضم فسكون — بمعنى المعذرة ، وهى كل ما يتعلل به « الأمل » هو ترقب الشىء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر فى شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهاما إنكاريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذراً لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى =

وقد يقع[1] نَكِرَةً بغير مُسَوِّغ ، كقولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضاً »[2] ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش الواقع نائب فاعل لحم التالى لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفى « فترى » الفاء فاء السببية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « العذر » مفعول به لترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذى هو شبيه النفى .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجىء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيبويه ، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس

(٢) بيض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنانير ، لأن الدراهم من الفضة وهى بيضاء ، والدنانير من الذهب وهو أصفر ، والفلوس من =

وفى الحديث « وَصَلَّى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيَاماً »(١) .

* * *

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، كـ « جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً » ، و « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً » فلك فى « ضاحكا » و « مكتوفا » أن تُقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخَّرَ عنه(٢) وجوباً ، وذلك كأن تكون مَحْصُورَةً ، نحو

= النحاس ، وهذا مثال رواه سيبويه عن العرب ، و« بيضا» يجب أن يكون حالا من المائة ، وهى نكرة ، فدل على صحة مجىء الحال من النكرة من غير مسوغ ، فى غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا» تمييزا للمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتمييز المائة يكون مفرداً مجرورا ، نحو قولك « له عندى مائة دينار » والوجه الثانى أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوبا كان الأولى أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس فى الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطىء لا نرى لك أن تأخذ به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحريا ، وأوثق منهم ضبطا ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبى بلفظ من عنده — مع تحريه إصابة المعنى بدقة — لم يكن من المنكر أن نحتج بلفظه هو .

(٢) من المواضع التى يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول فى هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا فى واو الحال ما راعوه فى واو العطف .

(وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ)[١] ، أو يكون صاحبُهَا مجروراً[٢] : إما بحرفِ جر غيرِ زائدٍ ، كـ « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » ،

---

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة فى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى ، فذهب ابن مالك فى عامة كتبه وأبو على الفارسى وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقا .

وفصل الكوفيون ، فأجازوا التقديم فى ثلاث مسائل ـ أولاها أن يكون المجرور ضميرا نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيتها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت بزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول: «مررت مسرعين بزيد وعمرو» ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » ـ ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا فى بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلى » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءنى من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك فى هذا المثال أن تقول : ما جاءنى مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك فى هذا المثال أن تقول: ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وأبيات من شعر العرب ، وسيأتى فى كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا معنى لأنه لا يخرج عن كونه مفعولا .

وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الأبيات فقالوا : إنها =

. . . .

= شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم نجد فى كلام العرب المنثور مثله فإنه لايثبت ، لأن ماسبيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها تحتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المجيزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغيير فى ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلى كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفعل التعجب الذى على صورة الأمر، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة فى فاعل كفى ، نحو قولك « كفى بزيد زائرا » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى فى هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى جوز ههنا ،ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى لم يجوز ذلك فيهما.

الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة ـ أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجرورا بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقا ، وأن يكون الحال محصورة ـ وقد بقى ستة أسباب لم يتعرض المؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز ـ مع إفادتنا إياك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها ـ فنقول:

الأول : أن يكون العامل فى صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيداً أسد » .

الثـانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً مقبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمدا مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت» الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت=

وَخَالَفَ فى هذه الفارسيُّ وابن جِنِّيٍّ وابن كَيْسَان؛ فأجازوا التقديمَ، قال الناظم: وهو الصحيحُ؛ لوروده كقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)[1]، وَقَوْلِ الشاعر:

٢٧٣ — * تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ *

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا»، فلا يجوز لك أن تقول: «ليت مشفقا علينا الأستاذ حاضر».

ويجمع هذه الثلاثة قولنا «أن يكون العامل معنويا».

الموضع الرابع: أن يكون العامل فى صاحب الحال فعل تعجب، نحو قولك: «ما أحسن هندا مسفرة»، فلا يجوز لك أن تقول: «ما أحسن مسفرة هندا».

الخامس: أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصلة أل، نحو قولك: «القاصدك معطيا زيد» فمعطيا: حال من ضمير المخاطب فى القاصدك، ولا يجوز تقديمه، فليس لك أن تقول: «معطيا القاصدك زيد».

السادس: أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى، مثل أن المصدرية، وذلك نحو قولك: «يعجبنى أن ضربت هندا مؤدبا» فمؤدبا: حال من تاء المخاطب الواقعة فاعلا فى ضربت المعمول لأن، فلا يجوز لك أن تقول: «يعجبنى مؤدبا أن ضربت هندا».

وفى هذا القدر كفاية، والله المسئول أن ينفعك به.

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

٢٧٣ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى *

اللغة: «تسليت» تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلوان، وكذلك كل فعل على وزان تفعل، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته وسجاياه، ونظيره: تحلم، وتكرم، وتشجع، وتجلد، وتعزى، وتنبل، وانظر قول الشاعر: =

. . . .

= تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء ــ معناه جميعا ، والأصل فى هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين ــ بفتح الباء وسكون الياء المثناة ــ أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشىء عن الشىء يبين بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى ــ بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف ــ التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بعن « عنكم » عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين فى محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد « حتى » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبنى على الضم فى محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « طراً » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التى هى ضمير المخاطب فى قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بعن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا فى ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسى وابن جنى وابن كيسان تجويز ذلك فى السعة ، وشاركهم فى القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين .

وحكى عن ابن مالك أنه صحح فى هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال فى شرح التسهيل: «وجواز التقديم هو الصحيح لوروده فى الفصيح كقوله تعالى :(وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة ــ على هذا ــ حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان ــ وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

الشاهد فيه : قوله « كهلا » فإنه حال من الهاء المجرورة محلا بعلى فى قوله : « عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو المجنون :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

الشاهد فيه : قوله « هيمان صاديا » فإنهما حالان من الياء المجرورة محلا بإلى فى قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أعثر على نسبته) :

غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّــــةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ

الشاهد فيه : قوله « غافلا » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حملوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قميصه بدم كذب) فقد أعربوا (على قميصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالباء ، =

والحقُّ أن البيت ضرورة ، وأن (كَافَّةً) حالٌ من الكاف[1]، والتاء للمبالغة ، لا للتأنيث[2]، ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة ، وتعدِّى « أَرْسَلَ » باللام ، والأولُ ممتنعٌ ، والثانى خلافُ الأكثر[3].

وإما بإضافةٍ[4]، كـ « أَعْجَبَنِى وَجْهُهَا مُسْفِرَةً » .

وإنما تجىء الحال من المضاف إليه إذا كان المضافُ بعضَهُ كهذا

= وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزمخشرى (على قميصه) فى محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قميصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذا التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجىء التاء للمبالغة سماعى فى أمثلة المبالغة مثل علامة ، وإن جاءت فى بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزمخشرى (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلة (كافة) لا تستعمل فى الكلام العربى إلا حالا ، فجعلها صفة ينافى ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثانى : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد فى صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع إرسالة ليس من هذه البابة .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة ممتنع فغير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد فى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السويق ملتوتاً ، الآن أو غداً » جاز التقديم ، ذكره الناظم فى التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

المثال ، وكقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[(١)] ، (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)[(٢)] ، أو كبعضه نحو (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[(٣)] ، أو عاملاً فى الحال ، نحو (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[(٤)] ، و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا »[(٥)] .

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة فى نحو « أعجبنى وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت تقول فى هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فتفصل بين المضاف الذى هو وجه والمضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول فى المثال المذكور « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتاهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا فى الإضافة المحضة كالمثال الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المحضة ـ وهى اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح ـ فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز فى شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السويق ملتوتا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السويق ـ بجر السويق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلل ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام . =

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو « مَا جَاء رَاكِباً إلاَّ زَيْدٌ » .

***

فصل : وللحال مع عاملها ثلاثُ حالاتٍ أيضاً :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : فعلاً مُتَصَرِّفاً ، كـ « جَاء زَيْدٌ رَاكِباً » ، أو صفةً تشبه الفعلَ المتصرفَ(١) ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً » ،

= هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يجىء الحال من المضاف إليه فى غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن الشجرى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز مجىء الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحدا منها قول تأبط شرا :

سَلَبْتَ سِلاَحِى بَائِسًا وَشَتَمْتَنِى فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

الشاهد فيه : قوله « بائساً » فإنه حال من ياء المتكلم فى سلاحى .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوْذٌ وَبُهْثَةَ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وبيت يزيد بن مفرغ الحميرى — هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفاصل نحو قولك « زيد جاء راكباً » لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر فى استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجرمى .

فلك فى « راكباً » و « مسرعاً » أن تُقَدِّمهما على « جاء » وعلى « منطلق » » ، كما قال الله تعالى : (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[1]، وقالت العرب : « شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ »[2]، أى : متفرقين يَرْجِـعُ الحالبون ، وقال الشاعر :

* نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *[3][٥٥]

---

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف الناس فى الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ، فشتى : جمع شتيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شتيت : متفرق ، وتؤوب : أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا ــ مثل قال يقول قولا ــ ومآبا ، والمعنى رجع ، والحلبة : جمع حالب ــ بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة ــ وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون أن يردوا الماء ليسقوا نعمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يحلبوا ماشيتهم يحلبونها متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شتى » حال من الحلبة الواقع فاعلا لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ، وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف ــ بأن كان فعلا جامداً كفعل التعجب فى نحو « ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه » أو كان صفة تشبه الجامد كأفعل التفضيل فى نحو « محمد أفصح الناس متحدثا » أو كان اسم فعل نحو قولك « نزال مسرعا » أو كان عاملا معنويا كالحروف التى عملت بشبهها فى المعنى بالفعل وكالجار والمجرور والظرف نحو قولك « ليت عليا زائرنا مخلصا . وإبراهيم فى الدار جالساً ، وخالد عندك منصتاً » ــ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد فى باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥ السابق فى الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبته وتكملته ، فارجع إليه هناك . =

فـ « مُتَحَمِّلِينَ » فى موضع نصْبٍ على الحال ، وعاملُها « طليق » وهو صفة مُشَبَّهة .

الثانية : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلام ، نحو « كَيْفَ جاء زَيْدٌ » ؟

الثالثة : أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً ، وذلك فى ست مسائل[١] : وهى أن يكون العامل فعلا جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد — وهو اسم التفضيل ، نحو « هٰذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً » — أو مَصْدَراً مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي اعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالِ مُسْرِعاً » ، أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً)[٢] ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع فى قوله « طليق » الذى هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل فى الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون فى الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محمولا لك ، وفى الموضع الذى أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسما موصولا بمعنى الذى مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلته ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذى تحملينه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هى التى ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم فى كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن — مما ذكره المؤلف — أنه يجب فى كل واحدة منها أيضا أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضا .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

٢٧٤ — * كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا *

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِى *

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ شَهْرًا فِى ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة فى باب المعرب والمبنى فى مباحث الجمع بألف وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب فى جاهليتهم ، كانوا يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ، ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتى فى شواهد باب الحكاية :

أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَمَا

وقد اختلف العلماء فى « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ووسم يسم سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباطا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار « العصر الخالى » الزمن الماضى الذاهب فى القدم « وهل يعمن من كان أحدث عهده – البيت » قال البطليوسى : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة ، والوجه عندى أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهى : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم المغير لرسومه « كأن قلوب الطير رطباً ويابساً – البيت » هذا البيت فى وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ، والعناب – بضم العين وتشديد النون مفتوحة – ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المخضوبة بالحناء ، وشبه به ههنا القلوب الرطبة من الطير الذى صادته العقاب ، =

وقولك : « أَتَيْتَ هِنْداً مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملا آخر عَرَضَ له مانع[1]، نحو « لأصْبِرُ مُحْتَسِبا » و « لأعْتَكِفَنَّ صَائما » فإن ما فى حَيِّزِ لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

= والحشف : ضرب من ردىء التمر، شبه به الجاف من قلوب الطير، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير ، وأنك تجد عند عشها قلوبا كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال رطباً فهو كالعناب ، وبعضها قد جف فهو كالحشف البالى .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطبا » حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ويابساً » الواو حرف عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف حال من قلوب الطير، وهو مضاف ووكر من «وكرها» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « العناب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف عطف ، الحشف : معطوف على العناب «البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطبا ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل فى الحالين وصاحبهما هو قوله « كأن » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز فى مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .

ولا يخفى عليك أن جمع التكسير يجوز فى الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛ فلا اعتراض على قوله « رطبا ويابسا » .

(١) اللام التى فى « لأصبر محتسبا » هى لام الابتداء ، واللام التى فى « لأعتكفن صائما » هى لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه يجب أن يكون كل منهما فى أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول ما اتصلا به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما فى شىء قبلهما ، =

ويُسْتَثْنَى من أفعل التفضيل ما كان عاملا فى حالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَيِ المعنى أو مختلفين ، وأحَدُهُما مُفَضَّل على الآخر ؛ فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ ، كـ « هٰذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً » ، وقولك : « زَيْدٌ مُفْرَداً أنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً »[1] .

ويستثنى من المضمَّنِ معنى الفعل دون حُرُوفه : أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة تَوَسُّطُ الحال بين المُخْبَرِ عنه والمُخْبَرِ به ، كقوله :

= فأصبر وأصوم كل واحد منهما فعل متصرف كان يصح أن يتقدم الحال عليهما ، لكن لما اتصلت بالأول لام الابتداء وبالثانى لام القسم عرض لكل منهما عارض هو اقتران الأول بلام الابتداء واقتران الثانى بلام القسم ، فمنعه هذا العارض من تقدم أحد معمولاته عليه .

(١) هذا التقدير الذى ذكره المؤلف هو تقدير سيبويه ، وتوضيحه فى المثال الأول أن قولهم « بسرا » حال من الضمير المستتر فى « أطيب » على أنه فاعل ، وقولهم « رطبا » حال من الضمير المجرور فى « منه » وهذا الجار والمجرور متعلق بأطيب ؛ فيكون صاحبا الحالين من معمولات أفعل التفضيل ، وكأن قائل هذا الكلام قد قال : هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا ، وقد ارتضى هذا التقدير المازنى وأبو على الفارسى فى التذكرة وابن كيسان وابن جنى .

وذهب المبرد والزجاج وابن السراج وأبو سعيد السيرافى ــ ووافقهم أبو على الفارسى فى الحلبيات ــ إلى أن الناصب لهذين الحالين هو « كان » محذوفة قبل كل حال من الحالين ، وهى تامة مسبوقة بإذ أو بإذا ، وصاحب الحالين هو الضميران المستتران فى كان ، وتقدير الكلام : هذا إذا كان (أى وجد) بسرا أطيب منه إذا كان رطبا .

وذكر أبو حيان أن بعض النحاة الذين جروا على هذا التقدير جعلوا « كان » المقدرة ناقصة ؛ فيكون الاسمان المنصوبان خبرين لها ، والتقدير هو التقدير .

٢٧٥ — بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ
لَدَيْكُمْ . . . . . .

٢٧٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْرَا

اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادى ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الموالاة والمناصرة ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاذ « عاذ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « بادى » حال من الضمير المستقر فى خبر المبتدأ الذى هو قوله « لديكم » الآتى ، وبادى مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « نصراً » معطوف على قوله ولاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادى ذلة » فإنه — على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الفراء والأخفش — حال صاحبه الضمير المستقر فى خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : (مَا فِي بُطُونِ هٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا)(١) ، وكقراءة الحسن : (وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)(٢) ، وهو قولُ الأخفشِ ، وتبعه الناظمُ .

= «هو» ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذى هو قوله «لديكم» وفى هذا الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادى ذلة » الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن فى الظرف ، وتقدير الكلام : عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادى ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو « لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعا للأخفش إلى جواز ذلك فى سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذى خرجاها عليه ، ولا يخفى عليك أنك لو جعلت « بادى ذلة» حالا من «هو» على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ لم يكن فى البيت شاهد لهما على ما ذهبا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة فى قوله (ما فى بطون هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة ــ جمع جنين ــ ولذلك جاء الحال منها بلفظ المؤنث ، فإن التاء فى (خالصة) على هذا الإعراب ــ تاء التأنيث ، وإذا كان الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن فى هذا الجار والمجرور، فى أفصح كلام ، وأصل ترتيب النظم : ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها ــ أى الأجنة ــ خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصرى بنصب (مطويات) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور وهو (بيمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو (السموات) والعامل فى الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على العامل فيه الذى هو الجار والمجرور فى أفصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحقُّ أن البيت ضرورة ، وأن « خَالِصَةً »[١] و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولانِ لصلة « ما » ، و لـ « قَبْضَتِهِ » ، وأن « السَّمٰوَاتُ » عطف على ضمير مستترٍ في « قَبْضَتِهِ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمولُ الحالِ ، لا عاملها[٢] .

* * *

(١) التلاوة فى الآية الأولى (وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرىء فى هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو (لذكورنا) الواقع خبرا للمبتدأ الذى هو الاسم الموصول فى (ما فى بطون) .

وجمهور البصريين يردون هذا الإعراب الذى لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا (ما) اسما موصولا مبتدأ ، و (فى بطون هذه الأنعام) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع صلة ، و (لذكورنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة فى الآية الثانية (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذى أقره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) خبر هذا المبتدأ ، وفى (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : (يوم القيامة) وقوله سبحانه : (مطويات) حال من السموات ، و (بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « وبيمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبه الحال بالخبر والنعت[1] جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ، فالأولُ ، كقوله :

٢٧٦ — عَلَيَّ إذَا مَا جِئْتُ لَيْـــلَى بِخُفْيَةٍ
زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

---

(١) قد عرفت فى مواضع كثيرة أن الشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارنى خالد الـكريم المهذب » فلما أشبه الحال الخبر فى المعنى ، وأشبه النعت فى كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها» نقول : لـما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل فى كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا ـ ومنه المصدر ـ إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك فى الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله فى النعت « زيد الأســد مقبل » أى : زيد الشجاع ، ومثاله فى الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتـــدأ اسم جثة كما علمت ، فـكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لـكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك «سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا ».

وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك «جاء على لا فرحا ولا أسوان»

٢٧٦ ــ أنشد ابن الأعرابى هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم ليلى فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابى مع بيت آخر يقع تالياً له ، وهو قوله :

شَــكُوراً لِرَبِّى حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا ... وَرُؤْيَتُهَا قَدْ تَسْقِنِى السُّمَّ صَافِيَا

اللغة : «خفية» بضم الخاء أو كسرها ـ مصدر خفى إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)(١) .

والثانى : إن اتَّحَدَ لَفْظُه ومعناهُ ثُنِّيَ أو جمع(٢)، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ

= بفتح فسكون ـ أى : يمشى على رجليه ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً » أى : غير منتعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل وفاعل « ليلى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بخفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت ليلى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر « زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء المتكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبها ياء المتكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد هو ياء المتكلم المجرورة محلا بعلى ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيهما قوله حافيا .

(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفا بالواو على الأول ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بيانا صريحا هل التثنية والجمع واجبان حين يتحد لفظ الحالين ومعناهما أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفريق ، قال : « وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؟ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبا راكبا » .

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ)[1] ، الأصلُ دائبةً ودائباً ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)[2] ، وإن اختلف فُرِّقَ بغير عطف[3] ، كـ « لَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً » ، ويقدر الأول للثانى وبالعكس ، قال :

٢٧٧ — * عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى *

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر — عند التثنية أو الجمع — اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم « القمرين » فى تثنية الشمس والقمر ، وكقولهم « الأبوين » فى تثنية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان ، نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا — والمصعد زيد — وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبها ، اهـ . وقوله « وذلك أنه لما كانت — إلخ » تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجنب صاحبها ، وقوله « وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون — إلخ » بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف فى المغنى . وإذا أمن اللبس كان جائزا .

٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا * =

وقد تأتى على الترتيب إن أُمِنَ اللَّبْسُ(١)، كقوله :

= اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من « عناه الأمر يعنيه » بالتضعيف - أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت » يريد زاد مابه من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد «سلوانا» سلوا ونسيانا .

الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وذات مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ، إذا اعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبها - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف مالو أتى بهما على ترتيب صاحبيهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبى .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبها ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين لثانى الصاحبين وثانى الحالين لأول الصاحبين ، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى =

٢٧٨ — * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِى تَجُرُّ وَرَاءنَا *

= علم البديع نوع يسمى اللف والنشر، وهو: أن تذكر متعددا ثم تذكر ما لكل واحد منهما — وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثانى للثانى أحسن من جعل الأول للثانى وجعل الثانى للأول ، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذى هو أول الأمور الملفوفة ، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثانى الأمور المنشورة وهو راجع لثانى الأمور الملفوفة وهو النهار ، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة فى تفضيل رد الأول والثانى من الرديفين على هذا الوجه ؟

والجواب عن هذا أن نقول لك : إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثانى الصاحبين عند انعدام القرينة التى ترد كل حال إلى صاحبها ، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه ، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما ، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين ، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما ، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة فى اللف والنشر ، فاستوى نظر النحويين مع نظرهم .

٢٧٨ - هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة ، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ *

اللغة : « المرط » بكسر الميم وسكون الراء المهملة — كساء من خز أو صوف ، و « المرحل » — بالحاء المهملة مشددة — الذى فيه علم : أى خطوط .

الإعراب : « خرجت » خرج : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « بها » جار ومجرور متعلق بخرج « أمشى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم =

ومنع الفارسيُّ وجماعة(١) النوعَ الأولَ ، فقدّرُوا نحو قوله « حافيا » صفة

= وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى قوله « خرجت » السابق « تجر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة فى قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أثرينا » أثرى : مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أمشى تجر » فإنهما جملتان كل منهما فى محل نصب حال ، فأما قوله « أمشى » فصاحبها تاء المتكلم فى قوله « خرجت » وأما قوله « تجر » فصاحبها هاء الغائبة فى قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً فى ذلك على قيام القرينة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشى » مذكر ، وقوله « تجر » مؤنث ، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ ، فَأَصَابُوا مَغْنَماً

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابنى » وهو أول الصاحبين فى الذكر ، وقوله « منجديه » وهو ثانى الحالين فى الذكر حال من « أخويه » وهو ثانى الصاحبين فى الذكر ، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى .

(١) ممن منع ذلك ابن عصفور — ونسب أبو حيان هذا الرأى إلى كثير من المحققين — وعلة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أى : فكما أنه لا يجوز فى العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد فى زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لكن فى مسألة أفعل التفضيل الذى يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجْلَان » وَسَلَّموا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ، نحو « هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً »(١) .

* * *

= التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ ، وهذا كاف في التسويغ ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيده ظاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانيا نعتا للحال الأول ، فيكون — على هذا — قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ « رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء المتكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلان صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنين .

وقال ابن الناظم : إن قياسهم الحال على الظرف مما لا مبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ونحو قولك « افعل هذا إما راضياً وإما ساخطا » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي أَلاَّ يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكِ إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيَا

طارقا : آتيا في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلا ، ومغاديا : آتيا في وقت الغداة . =

فصل : الحال ضربان :

مُؤَسِّسَة ، وهى : التى لا يُسْتَفَاد معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً » وقد مَضَتْ .

ومُؤَكِّدَة(١) : إما لعاملها لفظاً ومعنًى ، نحو (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)(٢) ، وقوله :

٢٧٩ — * أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ *

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لاخائفاً ولا غاضباً »
ولا يجىء الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل مجيئه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ العِدَى لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَـكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدِيعَةِ وَالْمَـكْرِ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لايستفاد معناها من الكلام المتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها — هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والمبرد والسهيلى إلى أن الحال لاتكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما ظنه الجمهور مؤكدة لعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالْزَمْ تَوَقِّىَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ *

اللغة : « أصخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاستماع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعا ، وقال الشاعر :

يُصِيخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةَ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ =

. . . .

= « أبدى » أظهر واعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصحته ، ونصحت له ، والثانى أكثر ، وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم) وفى قصيدة بشر بن عوانة المذكورة فى مقامات بديع الزمان الهمذانى :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَالَيْثُ غَيْرِى طَعَامًا إِنَّ لَحْمِى كَانَ مُرًّا

« توقى » هو مصدر « توقى الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من باب ضرب يضرب – جعل بعضه فى بعض « الجد » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين – اللهو والاشتغال بما لايفيد .

الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال صاحبه الضمير المستتر فى أصخ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصخ « أبدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقى » مفعول به لالزم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى أيضاً من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط . =

أو معنى فقط نحو (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً)(١)، (وَلَّى مُدْبِراً)(٢) .
وإما لصاحبها(٣)، نحو (لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)(٤).
وإما لمَضْمُونِ(٥) جملةٍ معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

= الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر فى أصخ ، على ما علمت فى إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدا لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة فى أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسهيلى ينكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، فنى مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعاً مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة ــ وهى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) يؤولون قوله سبحانه : (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولا) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثاً حسناً بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والمبرد والسهيلى .

ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى : (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) وقوله جلت كلمته : (وأزلفنا الجنة للمتقين غير بعيـــد) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا =

. . . .

إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر فى الجملة جامدا » ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثانى الذى هو الكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبرا عنه بالخبر) هو الممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد للازم ذلك ، قال : « والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا، وهو العطف والحنو » والذى دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للمؤكد فى المعنى ، والذى دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعتراضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله فى المفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هى التى تجىء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما (يريد أنهما جامدان) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروفا ، وهو الحق بينا ، ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفى التنزيل : (وهو الحق مصدقا لما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجىء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما فخر كقوله : * أنا ابن دارة معروفا بها نسبى * وكقوله : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة : وهى معمولة لمحذوف وجوبًا ، تقديرُهُ أَحُقُّهُ(١) ونحوه .

***

فصل : تقع الحال اسْمًا مُفْرَدًا كما مَضَى .

وظَرْفًا كـ « رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجاراً ومجروراً نحو (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)(٢)، ويتعلقان بمستقر أو اسْتَقَرَّ محذوفين وجوبًا .

وجملةً بثلاثة شروط :

أَحَدُهَا : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قال فى قوله :

= أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو أنا الحجاج سفاكا للدماء ، أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و (هذه ناقة الله لكم آية) وهو الحق بيناً ، فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها نسبى » وقولك : كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبيناً لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى الكل حالا مؤكدة وإن لم يكن القسم الأول (أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ، لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزمخشرى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله سبحانه : (هذه ناقة الله لكم آية) كما حمل غيره عليه قوله : (وهو الحق مصدقا لما بين يديه) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

٢٨٠ــ * اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ *

٢٨٠ ــ نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد فى التعريف به عن ذلك ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه ، وهما :

اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ　　فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا
أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ　　فِى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً ــ مثال فرح يفرح فرحا ــ إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر ــ بوزن فرح ــ وضجور ــ بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهى كالعاهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشىء ــ مبنياً للمجهول ــ يؤاف فهو مئوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هى حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف فى محل جزم بلا الناهية ، والصحيح أن الواو فى قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

. . . .

= فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذى هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء ـ وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب فى الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس فى الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ـ إلى أن « لا » فى قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة فى محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط فى جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلا .

والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمرة بعد واو المعية .

ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التى بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل معاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذى ينظر بالآية الكريمة التى عطف فيها جملة (ولا تشركوا به شيئاً) التى هى جملة ناهية على جملة (واعبدوا الله) التى هى جملة أمر .

فإن قلت : ألستم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف فى صحة مجىء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنبارى ، فلماذا لم يصح مجىء الحال جملة طلبية ؟ =

إنّ « لا » ناهية والواو للحال ، والصوابُ أنها عاطفة مثل (وَاعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً)[1] .

= قلت : الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال فى هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين المنعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيدا للعامل فى صاحب الحال حملوه على النعت فى هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرفه هذا .

والخلاصة أن الأمين الحلى ادعى فى قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة فى المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هى الواو التى بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هى نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك فى ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأنا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهى معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التى هى قوله اطلب .

بقى أن نقول لك : إنه قد ورد فى الحديث النبوى ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك فى حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس اخبر تقله » إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « اخبر تقله » فى محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثانى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر فى محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية فى كل منهما فى محل نصب مقول لقول محذوف هو الذى يقع حالا ، وتقدير الكلام فى الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم اخبر تقله ، وتقديره فى الحديث الثانى : لاتبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشترى.

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أعرب (سَيَهْدِينِ) من قوله تعالى : (إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ)[1] حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)[2] ، أو بالضمير فقط ، نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)[3] ، أى : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)[4] .

وتجبُ الواوُ قبل « قد »[5] داخلَةً على مضارع ، نحو (لِمَ تُؤْذُونَنِي

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب فى كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب فى الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالا من غير « قد » والواو جميعا فى أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك »

والخلاصة أن الجملة الفعلية التى فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) وقوله جل شأنه (ونذرهم فى طغيانهم يعمهون) وقوله جلت كلمته (ولا تمنن تستكثر) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِى ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وقول الآخر : =

. . . .

= وَلَقَدْ أَغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى أَحْوَذِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ

ولا يجوز فى هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو . فإن جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقد الواقعة حالا قد ربطها الواو ـ نحو قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

ونحو بيت عنترة الآتى فى كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو مؤول بأحد التأويلات التى ذكرها المؤلف فى تخريج بيت عنترة وسنوضحها لك فى شرحه إن شاء الله تعالى . وتارة تجب مع هذا المضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقد .

والموضع الثانى الذى تجب فيه الواو جملة الحال التى ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) .

بقى الكلام على الفعل الماضى المثبت الذى تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن هذه الجملة بقد ، أم أن اقترانها بقد جائز غير واجب ، وقد اختلف النحاة فى ذلك .

فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى المثبت الواقع حالا بقد ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال ـ سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن ـ فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال ـ بأن كان الرابط هو الواو وحدها ـ وجب اقترانه بقد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجىء الماضى المثبت حالا إلا مع قد ، سواء أكان الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير والواو جميعا ، فإن وجدت « قد » فى اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .

واختار مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذى تنصره الأدلة ، فقد جاء فى جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضى المثبت الواقع حالا بقد ، وجاء فى جملة صالحة من الشواهد مجىء الماضى المثبت حالا من غير أن يقترن بقد ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الشواهد الكثيرة » اهـ كلامه . =

. . . .

= ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران الماضى المثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها – ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها بعضها الآخر – .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرىء القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَظِيفُ وَسَاقُهَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

ومنه قول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

ومنه قول الراعى :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لاَ نَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

ومنه قول امرىء القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً : عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

ومن مجىء الماضى المثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبى صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العنبرى ، ويقال : هو أبو محلم السعدى :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبَعْلِيَ هٰذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟

وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى فى رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحْتَنِي وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ

وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) جعلوا جملة «حصرت صدورهم» حالا من واو الجماعة فى «جاءوكم» وهى جملة ماضوية غير=

وَقَدْ تَعْلَمُونَ)(١).

وتمتنع فى سبع صُوَر :

إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)(٢).

الثانية : المؤكِّدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)(٣).

الثالثة : الماضى التالى إلاّ ، نحو (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)(٤).

= مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا) جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة فى قوله سبحانه « قالوا » .

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال فى القرآن الكريم الذى هو أفصح كلام ؛ فمن اللجاجة أن ننكره ، أو نتلمس له تخريجا آخر ، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التى أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهو اسم الفاعل من القيلولة ، وهى النوم فى نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو فى هذه المسألة كراهية اجتماع حرفى عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو فى هذه الصورة لأن التوكيد لايدخل عليه حرف العطف ، لئلا يتوهم أنه من عطف الشىء على نفسه ، لأنك تعلم أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو فى هذه المسألة هو اختيار ابن مالك ، واختار شارح الأب أنه يجوز اقتران الفعل الماضى الواقع حالا بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا ، فقد وردت مقترنة بالواو فى نحو قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) وأيضا فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو فى قول الشاعر :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلاّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

الرابعة : الماضي المَتْلُوُّ بأوْ ، نحو « لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أوْ مَكَثَ » .

الخامسة : المضارع المنفى بلا ، نحو (وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللهِ)[1] .

السادسة : المضارعُ المنفىُّ بما ، كقوله :

٢٨١ — * عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ *

---

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المقترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافقه ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفى بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمى :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لِأَبْ

الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى فى ذيل الأمالى (ص١٢٧) لمالك بن أخى ربيع الأسدى :

أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الْوَعِيدُ

محل الشاهد قوله « ولا ينهنهنى الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد فى شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طويل البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا *

اللغة : « عهدتك » معناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شبيبة » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسمانى مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة — هو وصف من الصبابة ، وهى رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من مصدر « تيمه العشق » بتضعيف الياء المثناة — إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع المُثْبَتُ ، كقوله تعالى : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)[1] .

وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولا به فى قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «شبيبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تصبو «فما» الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شىء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتى ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلا باللام فى قوله « لك » السابق « متيما » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً فى محل نصب حال من كاف المخاطب فى قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفى بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة المدثر ، والمراد بالمضارع المثبت فى هذه المسألة هو الذى لم يقترن بقد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقد تجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله) .

٢٨٢ — * عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها فى أماكن مختلفة ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ *

اللغة : « علقتها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد منى .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم نائب فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مفعول ثان مبنى على السكون فى محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قعدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع فى تأويل الماضى ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عبلة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة الفعل المضارع المؤول بالماضى مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستئنافية التى لا محل لها من الإعراب وهى قوله « علقتها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى قوله «علقتها» السابق «زعما» يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعما «لعمر» اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له =

. . . .

=من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أبيك قسمى ، أو لعمر أبيك ما أقسم به ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم فى أحد الوجهين «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم « بمزعم » الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع « زعم » أن يكون مبتدأ ، وجملة « ليس بمزعم » فى محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » وبيان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا فى هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة « أقتل قومها » من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى قوله « علقتها » وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبات من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان :

أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست فى محل نصب حال ، بل هى فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب على الحال ، كما ذكرناه فى الإعراب .

التوجيه الثانى : أن تكون الواو للعطف لا للحال ، والفعل المضارع مؤول بالماضى ، أى علقتها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجانى .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت فى كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فقيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضى ، وقيل : واوُ الحال والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف ، أى : وأنا أَقْتُلُ[1] .

***

فصل : وقد يُحْذَف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىٍّ ، كقولك لقاصد السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مَأْجُوراً » أو مَقَالى[2] ، نحو (بَلَى قَادِرِينَ)[3] (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً)[4] بإضمار : تسافر ، ورجعت ، ونجمعها ، وصَلُّوا .

ووُجُوباً قياساً فى أربع صُوَر : نحو « ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً » ، ونحو « زَيْدٌ

---

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، وممتنع ، وذلك فى سبعة مواضع ، وجائز ، وذلك فيما عدا ذلك .

(٢) للدليل المقالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل : كيف جئت ، فتقول فى جوابه : راكبا ، ومنها أن يقع فى جواب نفى ، كأن يقول لك قائل : ما سافرت ، فتقول فى جوابه : بلى مصطحبا أسرتى ، ومنه قوله تعالى : (بلى قادرين) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) أى فإن خفتم فصلوا رجالا أو ركبانا ، فهذه مواضع جواز حذف عامل الحال ، وسيذكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقى مواضع امتناع حذف عامل الحال ، وتتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال معنويا كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يجز حذفه ، لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالحمل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لابالتقديم عليه ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا » وقد مَضَتَا(١) ، والتى يُبَيِّنُ بها ازديادٌ أو نَقْصٌ بتدريج ، كـ « تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِداً » ، و « اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً » ، وما ذُكِرَ لتوبيخ ، نحو « أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و «أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى» أى : أتُوجَدُ ، وأتَتَحَوَّلُ .

وسماعا فى غير ذلك ، نحو « هَنِيئًا لَكَ » أى : ثبت لك الخير هنيئا ، أو أَهْنَأَكَ هَنِيئًا(٢) .

***

(١) الصورة الأولى هى الحال التى تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثالها الذى ذكره المؤلف تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، وقد تقدم شرح ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية هى الحال المؤكدة لمضمون جملة ، وقد مضى الكلام عليها فى هذا الباب قريبا .

(٢) الأصل فى الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ، ولهذا اضطروا فى باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف المشهور ، فقالوا : الفضلة ما يجىء بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التى يتألف أصل الكلام منها ، كالفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجىء فى هذه المنزلة ، وذلك أعم من أن يكون المعنى المقصود للمتكلم مفتقرا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرا إلى ذكرها .

ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تتميما لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل : كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكبا ، أو تقول : جئت ماشيا ، وقد علمت قريبا أنه يجوز لك فى هذا المثال أن تذكر العامل فى الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف العامل فتقول : راكبا ، أو تقول : ماشيا .

الموضع الثانى : أن يكون الكلام نهيا ، وتكون الحال هى المقصودة بالنهى ، وذلك كقوله تعالى : (ولا تمش فى الأرض مرحا) وقوله تعالى : (ولا تقربوا =

هذا باب التمييز(١)

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى مِنْ ، مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ(٢) .

= الصلاة وأنتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهيا عن المشى فى الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد المرح فى الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر فى الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالنهى .

الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورا فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومن ذلك قول عدى بن الرعلاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الميت من يعيش » ولم تزد على ذلك كان كلاما باطلا ؛ لأنك حكمت على الشىء بضده ، فلما زدت عليه « كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء » صح المعنى .

* * *

(١) التمييز فى اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو فى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة ـ إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم: جنس فى التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نخرج بالفصل الأول نحو[١] « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » .

وقد مضى أن قوله :

* صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو *[٢] [٦٣]

محمولٌ على زيادة « أل » .

وبالثانى الحالُ فإنه بمعنى فى حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو[٣] « لاَ رَجُلَ » ونحو :

= الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذ أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت العصفور فوق الغصن » ويكون جارا ومجرورا نحو « رأيت الهلال فى وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمفعول به ، وقد بين فى باب الصفة المشبهة معنى كونه مشبها بالمفعول به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد فى باب المعرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد بمن التى يكون التمييز على معناها من البيانية، وضابطها: أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أن من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية ، والاسم الثانى المنصوب فى « أستغفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا فى التعريف لاختلاف معنى من التى يكون التمييز على معناها ومعنى من فى هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستغفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثى يتعدى لواحد ، والسين والتاء =

٢٨٣ — * أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

= المزيدتين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المنصوب الثانى فى «أستغفر الله ذنبا» على معنى من أصالة ، ومما ينبغى أن تتنبه له أن معنى قولهم فى تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جيء به لتبيين جنس المميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن « من » مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد فى كل أنواع التمييز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالعَمَلُ *

اللغة : « أستغفر » أطلب المغفرة ، فالسين والتاء فى هذه الكلمة للطلب « ذنبا » الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : « الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه » اه ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى ، فإذا نفد المعدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده « الوجه » القصد والتوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل »

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم « ذنباً » مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « محصيه » محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و « العباد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هى فى الأول للاستغراق ، وفى الثانى للابتداء .

وحُكْمُ التمييز النصبُ ، والناصبُ لمبين الاسم هو ذلك الاسمُ المبهمُ[1] ،

= «والعمل» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنباً » فإن المؤلف وجماعة من النحاة ذكروا أن قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض الذى هو « من » ومع أن انتصابه على معنى « من » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة فى جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله «ذنباً» منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله «أستغفر» معنى أستتيب ؛ فهو حينئذ شبيه بقولك : «اخترت الرجال محمداً» أى : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) .

لكن الذى رجحه كثير من العلماء أن « أستغفر » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذنباً » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال المؤلف فى مغنى اللبيب : « وقد ينقل (الصوغ على زنة استفعل) ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النحاة فى أن ناصب التمييز المبين لإبهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم المبين الذى فسره التمييز ، وإنما يختلفون فى توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد فى نحو قولك : « اشتريت رطلا زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل المفرد فى نحو قولك : « زيد ضارب عمرا » وفى نحو قولك : «اشتريت عشرين ثوبا» أشبه اسم الفاعل المجموع فى نحو قولك: « هؤلاء الضاربون عمرا » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الفاعل المذكور فى ثلاثة أشياء : كون كل واحد منهما اسما ، مشتملا على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفردا أو =

كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه[١]، كـ « طَابَ نَفْسًا » ، و « هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً » ، وعُلِمَ بذلك بُطْلَانُ عموم قوله[٢] :

=النون التى تشبه التنوين وهى نون التثنية والجمع ،وكون كل واحد من الاسم الجامد واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشىء إذا أشبه الشىء جاز أن يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هولاء .

وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب فى التمييز هو أنه أشبه أفعل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمدا على نفى أو شبه نفى ، ثم إنه يعمل فى السببى نحو « زيد ضارب ابنه » وفى الأجنبى نحو « زيد ضارب عمرا » ، وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا فى السببى نحو « زيد حسن وجهه » ثم إنها ترفع الظاهر نحو « زيد حسن وجهه » وترفع الضمير نحو « زيد حسن » ورابعها أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا فى مسألة الكحل ، وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميرا مستترا فى حين أن أفعل التفضيل يتحمله .

(١) اختلف النحاة فى ناصب تمييز النسبة ، فذهب سيبويه والمازنى والمبرد إلى أن الناصب له هو المسند فى الجملة سواء أكان هذا المسند فعلا كما فى قولك : « طاب محمد نفساً » أم كان وصفا كما فى قولك : زيد كريم خلقاً » ومنه مثال المؤلف « هو طيب أبوة »

وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التى انتصب التمييز عن تمامها ، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأى هو الذى اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ، وحجتهم فى ذلك أنه قد لا يكون فى الجملة المميزة فعل ولا وصف كما لو قلت : « هذا أخوك إخلاصا » أو قلت : « هذا أبوك عطفا » فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .

(٢) هذا من كلام ابن مالك فى الألفية .

* يُنْصَبُ تَمييزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ *(١)

* * *

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)(٢) .

والثانى : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٍ أَرْضًا » أو كَيْلٌ ، كـ « قَفِيزٍ بُرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلاً » وهو تثنية مَنًا ـ كَعَصًا ـ ويقال فيه : مَنٌّ ـ بالتشديد ـ وتثنيته مَنَّانِ .

---

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ـ من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسره » صحيحا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز المفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون فى هذا موافقا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيا فى أحد كتبه ويرى فى المسألة نفسها رأيا آخر فى كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه فى الألفية على ذلك أن عباراته فى النظم تدل على أنه يرى فى هذه المسألة رأى سيبويه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصبن بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز فى نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفعل التفضيل الذى اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

فإنه يدل على أنه يختار هنا فى الألفية مذهب سيبويه ، لهذا كان للمؤلف الحق فى الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هى المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبا به لأنه الذى يصح أن يكون عاملا .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يُشْبِه المقدار ، نحو (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً)[1] ، و « نِحْيٌ سَمْناً » (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً)[2] ، وحُمل على هذا « إنَّ لَنَا غَيْرَهَا إبِلاً » .

والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيداً » ، فإن الخاتم فرعُ الحديدِ ، ومثله « بَابٌ سَاجاً » و « جُبَّةٌ خَزّاً » وقيل : إنه حال[3] .

والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)[4] ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً)[5] .

ولك فى تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم ، كـ « شِبْرِ أَرْضٍ » و « قَفِيزِ بُرٍّ » و « مَنَوَىْ عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عدداً ، كـ « عِشْرِينَ دِرْهَماً » أو مضافاً ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَداً)[6] ، و (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً)[7] .

* * *

---

(١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٣) مذهب المبرد ـ وعليه ابن مالك ، والمؤلف ههنا تابع له ـ أن نحو قولك : « لى خاتم حديدا » إذا نصبت « حديدا » تمييز ، وذلك راجح على كونه حالا ؛ من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل فى الحال أن يكون مشتقا ومنتقلا على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالا للزم مخالفة الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدا ، والثانى : جعله لازما ، والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيبويه أن هذا الاسم المنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزا إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدا منهما .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النسبة الواقعُ بعد ما يُفيد التعجب ، نحو « أَكْرِمْ بِهِ أَبًا » ، و « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلاً » ، و « لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » ، والواقعُ بعد اسم التفضيل ، وَشَرْطُ نصب هذا كونُهُ فاعلا معنًى ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً » بخلاف « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وإنما جاز « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلاً » لتعذر إضافة أفْعَلَ مرتين .

***

فصل : ويجوز جر التمييز بِمِنْ ، كـ « رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ » إلا فى ثلاث مسائل :

إحداها : تمييز العدد ، كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .

الثانية : التمييز المحوّل عن المفعول ، كـ « غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا » ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بخلاف « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً » .

الثالثة : ما كان فاعلا فى المعنى إن كان مُحَوَّلا عن الفاعل صناعةً ، كـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أو عن مضاف غيره ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً » إذ أصله « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بخلاف « لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » .

٢٨٤ — و * ... ... أَبْرَحْتِ جَارَا *

---

٢٨٤ — هذه قطعة من بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معد يكرب الكندى ، وهو بتمامه هكذا :

أَقُولُ لَمَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيـــلُ : أَبْرَحْتِ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتِ جَارَا

وكثير من النحاة يغيرون فى رواية هذا البيت ، ويروونه هكذا :

تَقُولُ ابْنَتِى حِينَ جَدَّ الرَّحِيـــلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارَا

وليس كما يروونه ، ولكنه كما رويناه أولا عن ديوان الأعشى ميمون .

اللغة : « جد الرحيل » معناه اشتد وأمعن فيه ، و « أبرحت » معناه عظمت ، وقيل : أعجبت ، وقيل : اخترت « ربا » إذا فسرت أبرحت بعظمت فالرب هو الملك =

. . . .

= الذى يقصده الشاعر بسفره ليمدحه،ويكون نصب رب حينئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت ـ على هذا ـ فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير المؤنث فى قوله : « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيافة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عَلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ بِزَيَّافَةٍ تَسْتَخِفُّ الضِّفَارَا

(العلوق ـ بفتح العين المهملة ـ يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترأم الولد ، وهى أيضا المرأة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيافة ـ بفتح الزاى وتشديد المثناة ـ الناقة المسرعة أو المتبخترة فى مشيها ، والضفار ـ بكسر الضاد المعجمة ـ جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة: لا تستعظمى ما تلاقينه من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها «أبرحت» أبرح: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من =

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمَتْ فارسا وَعَظُمَتِ جاراً ، إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » يجوز « نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :

٢٨٥ — * فنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

* * *

= الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت — كما فسره المؤلف — بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزا منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولا به منصوبا بالفتحة الظاهرة أيضا ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » فى محل نصب مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان على الاختلاف فى تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » فى محل نصب معطوفة بالواو على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقته تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب هذه فى حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، ألا ترى أنه فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛ لأنهما وإن كانا فى المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ — اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبى بكر بن الأسود الليثى ، وقال آخرون : هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الخير ، والشاهد من كلة فى رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، ونحن نذكر لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله : =

. . . .

= فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ
تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ *

اللغة : « فدعنى » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور فى الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرىء فى قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرنى » والفعلان بمعنى ترك ، وروى « ذرينى أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبوح ، والصبوح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحا ، ويقابله الغبوق - بفتح الغين المعجمة وضم الباء - وهو شربها فى الغداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب فى الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به ، وروى « ولم يعدل سواه » كما رأيت ، وفى هذه الرواية حذف ، فإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعنى لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون المعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن مجيء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (بربهم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الذين كفروا ربهم وجحدوه يميلون وينحرفون عن إفراد الله تعالى بالوحدانية « تهام » هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياسا على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضا عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهيع .

فصل(١): لا يتقدَّمُ التمييزُ على عامله إذا كان اسْمًا ، كـ « رِطْلٍ زَيْتًا »

= الإعراب : « تخبره » تخبر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواه » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تهام » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل فى المعنى ، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر فى هذا الموضوع يشتمل على مبحثين : الأول فى الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثانى فى الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فتقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثانى فمذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسما كما فى تمييز المفرد أم كان فعلا كما فى تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل التعجب فى نحو « ما أحسنه رجلا » أم كان متصرفا نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما فى غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له . =

أو فعلاً جامداً ، نحو « ما أَحْسَنَهُ رَجُلاً » وَنَدَرَ تَقَدُّمه على المتصرف كقوله :

٢٨٦ — * أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى *

وقاس على ذلك المازنيُّ والمبردُ والكسائيُّ .

* * *

= وذهب المازنى والكسائى والمبرد والجرمى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا ، وارتضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس ، أما السماع فقوله * أنفسا تطيب . . . البيت * وسيأتى مع نظائره ، وأما القياس فإن التمييز — وهو منصوب — كالمفعول به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، ولم يعبئوا بأصله ، ولم يبالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا *

اللغة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء يناله نيلا ومنالا » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم — جمع منية ، والمنية — بضم فسكون — اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت .

الإعراب : « أنفسا » الهمزة حرف استفهام توبيخى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نفسا : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و« المنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و« المنون » مضاف إليه مجرور =

. . . .

= بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى المنون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله «أنفسا» فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله «تطيب» لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائى والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول المجنون ــ وقيل : أعشى همدان ، وقيل : المخبل السعدى ــ :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

وقول الآخر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فِى إِبْعَادِىَ الأَمَلاَ وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

تم ــ بحمد الله تعالى وتوفيقه ــ الجزء الثانى من كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام الأنصارى ، مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك» ويليه ــ إن شاء الله تعالى ــ الجزء الثالث ، وأوله «باب حروف الجر» نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه ــ جلت قدرته ــ ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

فهرس

الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصارى
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك »

تمت فهرس الجزء الثانى من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب
عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الثالث

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص . ب : ٨٣٥٥

المكتبة العصريّة
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب حروف الجر[1]

وهي عشرون حرفاً[2]، ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء — وهي: خَلاَ، وعَدَا، وحَاشَا — وثلاثة شَاذَّةٌ:

---

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها، وذلك كما سموا حروفا أخرى بالنواصب، وسموا نوعا آخر من الحروف بالجوازم، والكوفيون يسمونها «حروف الإضافة» أحيانا، ويسمونها «حروف الصفات» أحيانا أخرى، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها.

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع، والجر هو الخاص بالأسماء، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة «لولا» فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته.

وبيان ذلك أن «لولا» الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي:

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان:

فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى ... لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة) ونحو قوله سبحانه (لولا أن تفندون) ونحو قول نصيب:

أحدها : « مَتَى » فى لُغة هُذَيل ، وهى بمعنى مِنْ الابتدائية ، سُمِعَ من بعضهم « أخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ » وقال :

٢٨٧ — * مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ *

= والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلى وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شبها من الحرف الأصلى وأخذ شبها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحدمنها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد فى عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلى أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى يصف سحاباً ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ *

اللغة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة — بضم اللام وتشديد الجيم — وهى معظم الماء « نئيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » ترفع : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى السحائب المذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لجج » مجرور بمتى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من =

والثانى : « لَعَلّ » فى لُغة عُقَيْل ، قال :

٢٨٨ — * لَعَلّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا *

=الإعراب ، هن: ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نشيج» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية لجج . أو فى محل نصب حال من لجج ؛ لأنه ــ وإن كان نكرة ــ قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .

٢٨٨ ـ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* بِشَيْء أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ *

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشرى : هو فى هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشىء ، ولكن الظاهر أنه فى هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى: (فلعلك باخع نفسك) اهـ كلام الدنوشرى «إن» يجوز فى همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه بدل من شىء المجرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملتها فى مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين ــ هو فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل ــ والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى اتحد مسلكاها واختلط أحدهما بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « بشىء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، شىء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولهم فى لامها الأولى الإثباتُ والحذفُ(١)، وفى الثانية الفتحُ والكسرُ .

= حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بدل من شىء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .

ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوى :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،
لَعَلَّ أَبِى المِغْـــوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهده كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذى سبق شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر ؛ وهو خالد بن جعفر :

لَعَــلَّ اللهِ يُمْـكِنُنِى عَلَيْهَا ... جِهَاراً مِنْ زُهَــيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

وأما حذف لامها الأولى فمن شواهده قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا ... تُدِلْنَنَا اللَّمَّــةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

والذى نريد أن ننبهك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التى يجر الاسم بعدها كما استظهره العليمى اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت فى لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأضبط بن قريع السعدى :

لاَ تُهِينَ الفَقِــيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقول نافع بن سعد الطائى :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأمْرِ بَعْدَمَا ... يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وقول العجير السلولى :

لَكَ الْخَــيْرُ ، عَلِّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً
تَمُرُّ ، وَسِهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْــلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كَىْ » وإنما تجر ثلاثةً :

أَحَدُها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِـلّةِ الشىء : « كَيْمَهْ »(١) ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهْ » .

الثانى : « ما » المصدرية وَصِلَتُهَا كقوله :

= وقول أم الحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الأَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفَهَا ... سَتَرْمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

وقول رؤبة بن العجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

(١) ودهب الكوفيون فى هذه العبارة إلى أن « كى » هى المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مه » التى بعدها مؤلفة من «ما» التى هى اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية فى محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائلا قد قال لك : جئت ، فقلت له : كى تفعل ماذا ؟

وهذا تكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يجيزه جمهرة النحاة ، الأول: أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرى فهو كى ، وأما صلته فهى المضارع الذى التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثانى : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية فى غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا فى حالة الجر نحو قوله تعالى : (عم يتساءلون) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير فى كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لمه » كثيراً فى الموضع الذى استعملوا فيه « كيمه » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن فى « كيمه » وضع حرف وهو كى فى موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — * يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافّةٌ .

---

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابغة ، ثم منهم من يقول : النابغة الذبيانى ، ومنهم من يقول : النابغة الجعدى ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

المعنى : يريد أنه لا بد للانسان من أحد وصفين يتصف به : فإما أن يكون نافعاً يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتنالهم معرته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا فى محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من =

الثالث : « أن » المصدرية وَصِلَتُهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي » إذا قدرت « أنْ » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :

٢٩٠ — * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا *

= الإعراب ، وما : حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفتى للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى .

الشاهد فيه : دخول « كي » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخفش ، وهي عند غيره كافة لكي عن عمل النصب في الفعل المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كي » على الثاني .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وقيل : لحسان بن ثابت الأنصاري ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا *

وأول القصيدة التي منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمُتَرَبَّعَا ... كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ الْكِتَابَ الْمُرَجَّعَا

مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِبَثْنَةَ أَصْبَحَتْ ... مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنَ الْحَيِّ بَلْقَعَا

اللغة : « عرفت مصيف الحي ــ البيت » المصيف : مكان نزول القوم في الصيف والمتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت الكف الكتاب المرجعا » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم في الصيف وآثار نزولهم في الربيع قد امحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذي روجع في القراءة مرة بعد مرة =

. . . .

= «معارف أطلال البيت» المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر — بفتح فسكون — الموحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الخالى الذى لا أنيس به «فقالت : أكل الناس أصبحت — البيت» مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما ، وتغر : مضارع غررته — من باب نصر — إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فمعناهما واحد .

الإعراب : «فقالت» الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود للخود المذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد «أكل» الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثان لمانح تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و «الناس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أصبحت» أصبح : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبنى على الفتح فى محل رفع «مانحا» خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ ففيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثانى «لسانك» لسان : مفعول أول لمانح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «كيما» كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العينى أنه حرف كاف لكى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره «أن» حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تغر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وتخدع» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تغر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور =

وَالأوْلَى أن تقدر « كى » مصدرية فتقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو (لِكَيْلاَ تَأْسَوْا)[1] .

= بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمانع . وتقدير الكلام : مانحا لما لك كل الناس للنفع والضر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفا مصدريا ، والثانى : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة ؛ وأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد . وهذا ممنوع ، وأما الثانى فلأن ظهور الشيء فى بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس فى قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ ... وَقَالَ : ألاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إلَى هِنْدِ

قضوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحياناً ، ونحو ذلك كثير فى تعليلاتهم .

ومثل بيت الشاهد فى ظهور « أن » المصدرية بعد كى قول الشاعر :

أرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاء بَلْقَعِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَرَى لِيَ عَثْرَةً
وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلِ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولا أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوبا بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فرددناه إلى أمه كى تقر عينها ولا تحزن) وقوله سبحانه : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) ، ومن ذلك قول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ =

. . . .

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن الفعل المضارع قد جاء فى فصيح الـكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كى المسبوقة بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التى تلاها المؤلف (لـكى لا تأسوا على ما فاتـكم) ، وقوله تعالى : (لـكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم) ، وقوله سبحانه : (ومنـكم من يرد إلى أرذل العمر لـكى لا يعلم من بعد علم شيئاً) ، ومنه قول عمر بن أبى ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا
لِـكَىْ يَعْلَمُوا أَنَّ الهوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء فى قليل من كلام العرب مجىء المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما فى الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناها فى شرحه ، وورد عنهم فى قليل من كلامهم مجىء المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَىْ لِتَقْضِينِى رُقَيَّـةُ مَا وَعَدَتْـنِى غَيْرَ مُخْتَلَسِ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون فى الناصب للمضارع فى كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب المضارع فى جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تـكن فهى مقدرة ، والسر فى هذا أن الأخفش يرى أن « كى » لا تـكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما فى الآية الـكريمة (لـكى لا يعلم) وكما فى قول عمر : * لـكى يعلموا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كى » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كى كما فى قول ابن قيس الرقيات : * كى لتقضينى رقية * كانت اللام بدلا من كى التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع فى كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة فى الـكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تـكن مذكورة فهى مقدرة ، والسر فى ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة . =

. . . .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع فى جميع هذه الوجوه هو كى نفسها ، والسر فى هذا أنهم يرون أن كى لا تكون إلا حرفا مصدريا ناصبا للمضارع مذكورا أو مقدرا ، فإن ذكرت « أن » بعد كى كما فى قول جميل : * لكيما أن تغر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلا من كى ، وإن ذكرت اللام بعد كى كما فى قول ابن قيس الرقيات : * كى لتقضينى رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا فى قول العرب : « كيمه » إن ثمة نعلا مضارعا محذوفا ، وهو منصوب بكى ، و «مه» عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر ، وكأن قائلا قد قال لك : جئتك ، فقلت له : كى تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغى لك أن تقرهم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدرى الذى هو كى ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية فى غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجيز جمهور النحاة ارتكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كى » تكون أحياناً حرف جر دالا على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدريا ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثانى كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذى التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كى » تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ، ولا تحتمل غير هذا الوجه ، فى حالة واحدة ، وهى أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لكى لا يكون على المؤمنين حرج) وقول عمر بن أبى ربيعة :

* لكى يعلموا أن الهوى *

وتكون كى عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتمل غير ذلك فى حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما فى قول ابن قيس الرقيات : * كى لتقضينى رقية * فكى حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدرة بعدهما وهى الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كى ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما فى قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ : * كيما أن تغر وتخدعا * . =

والأَرْبَعَةَ عَشَرَ الباقية قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وإِلَى ، وعَنْ ، وعَلَى ، وفي ، والباء ، واللام ، نحو (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ)[١] (إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ)[٢] (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ)[٣] (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)[٤] (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ)[٥] (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)[٦] (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ)[٧] (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ)[٨] (آمِنُوا بِاللهِ)[٩] (وَآمِنُوا بِهِ)[١٠] (لِلّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ)[١١] (لَهُ مَا فِي السَّمٰوَاتِ)[١٢] .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتنقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَام :

مالا يختصُّ بظاهرٍ بعينه ، وهو : حَتَّى ، والكافُ ، والواوُ ، وقد تدخل الكاف فى الضرورة على الضمير ، كقول العجاج :

= وتكون كى محتملة للوجهين فى حالتين ، إحداهما أن تذكر فى الكلام وحدها فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما فى قوله تعالى : (كى تقر عينها) وكما فى قول النابغة : * كى أسائلها * والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر : * لكيما أن تطير * فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

(١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
(٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
(٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
(٧) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
(٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .
(١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
(١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
(١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

٢٩١ — * وَأُمِّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للعجاج بن رؤبة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَّى الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا *

اللغة : الضمير المستتر فى « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم أوعال » هضبة معروفة «شمالا» أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كثباً » ــ بفتح الكاف والثاء جميعاً ــ أى قريباً « كها » يريد مثل الذنابات فى البعد ؛ فالكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به لخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كثبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت «أم أوعال» بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . =

وقول الآخر :

٢٩٢ — * كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ *

= الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذى وقع فى هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها .

قال الأعلم فى شرح الشاهد الذى نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها فى معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اه .

وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشىء إلى أصله ؛ فالكاف فى موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتى بمثل ، وأبو العباس — فيما حكاه لنا على بن سليمان — يجيز الإضمار فى هذا على القياس ؛ لأن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كأنت ، وأنا كإياك ، ورد أبو العباس ذلك » اه .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة — سوى ما ذكره المؤلف — قول أبى محمد اليزيدى اللغوى النحوى مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسى :

شَكَوْتُمْ إلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ وَنَشْكُو إلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا
فَلَوْلاَ المُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلاَ البَلاَء لَكَانُوا كَنَا

وقول الآخر :

لاَ تَلُمْنِي فَإنَّنِي كَكَ فِيهَا إنَّنَا فِي المَلاَمِ مُشْتَرِكَانِ

٢٩٢ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حماراً وحشياً وأتنا وحشيات ، وجعله بعلهن وهن حلائله ، والبعل : الزوج ، والحلائل — بالحاء المهملة — جمع حليلة ، وهى الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

* فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ * =

وما يختصُّ بالزمان ، وهو : مُذْ ، ومُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنِ أن الله خَلَقَهُ، أي : مُذْ زَمَنِ خَلْقِ الله إياه .

وما يختصُّ بالنكرات ، وهو رُبَّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبَةٍ مُلاَزِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :

٢٩٣ — * رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا *

= الإعراب : « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به لترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى الحمار الوحشي الموصوف في هذه الأبيات مبني على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعلا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذي سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكتفي بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى علمية فقوله « حاظلا » مفعول ثان لترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف .

٢٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا *

اللغة : «فتية» — بكسر الفاء وسكون التاء — جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

. . . .

= الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم «دعوت» أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى   فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أي يكسبه ويخلفه « دائباً » يريد مداوما على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا ثابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز لضمير الغيبة المجرور محلا برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائباً » حال من ضمير المتكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لواو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميرا مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختصُّ بالله ورَبٌّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم ، وهو التاء ، نحو (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ)[1] و « تَرَبِّ الكَعْبَةِ » و « تَرَبِّي لأفعَلَنَّ » وَنَدَرَ « تَالرَّحْمٰنِ » و « تَحَيَاتِكَ » .

* * *

فصل : فى ذكر معانى الحروف .

لـ « مِنْ » سبعةُ مَعَانٍ :

أحدها : التبعيض ، نحو (حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)[2]، ولهذا قرىء : (بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)[3] .

والثانى : بيان الجنس[4]، نحو (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)[5].

والثالث : : ابتداء الغايَةِ المكانية باتفاق ، نحو (مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ)[6]، والزمانية خلافاً لأكثر البصريين[7]، ولنا قوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التى لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط إبهامهما ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما ننسخ من آية) (مهما تأتنا به من آية) ، وقد تقع بعد غيرهما نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس) ونحو الآية التى ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها فى « من » الثانية ، فأما الأولى فقيل : إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجىء « من » لبيان الجنس ، وقالوا : من فى (من سندس) وفى (من ذهب) للتبعيض .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو فى مجىء « من » لابتداء الغاية =

يَوْمٍ)(١)، والحديثُ « فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ »(٢)، وقول الشاعر :

٢٩٤ — * تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمنعونه ، وأما ورودها لابتداء الغاية فى المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية فى الزمان بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) وبالحديث الذى ذكره المؤلف ، وببيت النابغة الذى ذكره أيضاً ، وسيأتى القول عليه ، وبقول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

وزعم البصريون أن « من » فى الآية الأولى لابتداء الغاية فى الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » فى الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافا فى الكلام لتكون « من » لابتداء الغاية فى الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا فى بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليمة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * وستأتى للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن، ومما أولوها به تقدير مضاف ليكون « من » لابتداء الغاية فى الأحداث ، أى : من مرور حجج ومرور دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجج ومرور دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف فى المغنى اختيار مذهب البصريين ، خلافا لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى فى الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن أنس .

٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى يمدح به عمرو بن الحارث الأعرج أحد الملوك الغسانيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ *

اللغة : « تخيرن » – بالبناء للمجهول – معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة فى بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ويوم حليمة : هو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة – بكسر الحاء المهملة – بعرب العراق ، إلى الحارث الغسانى ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليمة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً – أى اختبرن وابتلين وامتحن ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقالهن وشدة فتكهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهى الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » فى قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به فى باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبنى على الفتح فى محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليمة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له =

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه[١] ، وهى

=من الإعراب « جربن» جرب : فعل ماض مبنى للمجهول،مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبنى على الفتح فى محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية فى زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ورده البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أى : من استمرار يوم حليمة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولا أن « من » التى تدل على التنصيص على العموم هى التى يكون مدخولها لفظا غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءنى من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفى مجيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءنى رجل بل رجلان » فلما وجدت «من» امتنع عليك أن تفهم أن المنفى مجيئه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التى تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهى التى يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ــ وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب ــ نحو « ما جاءنى من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما فى هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التى تزاد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزاد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتى ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثانى : تزاد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما اتهم من أحد بهذه التهمة »فأحد : نائب فاعل اتهم المبنى للمجهول، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نَفْىٌ ، أو نَهْىٌ ، أو استفهام[١]

= الموضع الثالث : تزاد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) فخالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزاد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) فحرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزاد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : (هل تحس منهم من أحد) ، فأحد : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزاد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .

الموضع السابع : تزاد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزاد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الموضع التاسع : تزاد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط فى مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفى أو استفهام أو نهى .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة فى الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفى ولا نهى ولا استفهام فى كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث فخل عنى » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهى محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » فى العبارة =

. . . .

الأولى فاعل ، و « حديث » فى العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين فى واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذى دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل فى كل منهما ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى الكائن - من مطر . وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى الكائن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذى دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع فى جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائلا قد قال : هل كان من مطر ! فقيل له : قد كان من مطر ، وكأن قائلا قد قال : هل كان من حديث ! فقيل له : قد كان من حديث ، وهذا تكلف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائى وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفى ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا فى أحد مواقع الإعراب التى فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا فى غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه فى قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) زعموا أن « من » فى هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة فى الآية الكريمة لكى يتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعا) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هى ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيآتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيآتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن « من » فى الآيتين الكريمتين =

بهـل(١)، وأن يكون مجرورُهَا نكرةً ، وأن يكون إما فاعلا ، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ)(٢) أو مفعولا ، نحو (هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ)(٣) أو مبتدأ ،

زائدة ، بل هى أصلية ، ومعناها التبعيض ، وبدل لصحة ذلك أنك لو قلت : يغفر لكم بعض ذنوبكم ، ويكفر عنكم بعض سيآتكم ؛ لكان معنى صحيحا لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعا) قلنا : المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى ، فإن الذى يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شىء منها ، فأما غفران بعضها دون بعض فلا يناقضه، وما الذى ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر فى ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب ، وعمل آخر من أعمال البر . أو العمل الأول نفسه فى ظرف آخر مقتضيا عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها ، بل هذا الذى نذهب إليه أولى بأن نأخذ به ، لأن أعمال البر ليست كلها سواء ، ولا ظروف المكلفين سواء .

(١) جعل الفارسى الشرط كالنفى ، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء ، فذكر فى الآية الكريمة فاعل يأتيهم ، وهو نكرة مسبوق بحرف النفى الذى هو ما ، وقال بعض العلماء : إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع ، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة فى الموقع الذى اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل فى الكلام لتعدية معانى الأفعال إلى الأسماء ، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب ؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها فى غير المحل الذى تعود العرب استعمالها فيه .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم ، ومن المفعول الذى تزاد معه من : المفعول المطلق ، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ)(١) .

والخامس : معنى البَدَل ، نحو (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ)(٢).

والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ؟)(٣) (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)(٤) .

والسابعُ : التعليلُ ، كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)(٥) ، وقال الفرزدق :

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ(٦) *

* * *

= فى الكتاب من شىء) وقوله سبحانه (وما يضرونك من شىء) فجعل « شىء » فى الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفى الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجىء من للبدل ، وقال : إن التقدير فى الآية الكريمة : أرضيتم الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور — وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال البصريون : هى فى الآيتين لبيان الجنس كما فى قوله تعالى (ما ننسخ من آية) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلة يقولها الفرزدق فى مدح زين العابدين على بن الحسين بن =

وللَّامِ اثنا عَشَرَ مَعْنًى :

أحدها : الملك ، نحو (لِلَّهِ مَا فِى السَّمٰوَاتِ)[1] .

والثانى : شِبْهُ الملك ، وَيُعَبَّر عنه بالاختصاص[2]، نحو « السَّرْجُ للدَّابَّةِ » .

والثالث : التعدية ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو » .

والرابع : التعليلُ ، كقوله :

* وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ[3] *

والخامس : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو قوله :

٢٩٥ — * مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ *

= على بن أبى طالب ، وقد مضى ذكره فى باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وماذكره المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ *

الشاهد هنا فى قوله « من مهابته » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .

هذا ، وقد زاد قوم على معانى من التى ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كعن نحو قوله تعالى (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) أى عن ذكر الله ، وتاسعا وهو الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أى إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى (ونصرناه من القوم) أى عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معانى أخر لم نجد بدا من تركها ، لما فى كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٢٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل للناكثين » و « العذاب للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريباً فى باب المفعول له (ش ٢٥٣) فارجع إليه هناك .

٢٩٥ ــ هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة ، وقد روى =

. . . .

= أبو الفرج الأصبهانى فى كتابه الأغانى (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد فى ضمن أبيات لابن ميادة يقولها فى عبد الواحد هذا ، وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَأَهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا   نَضُرَ الْحِجَازُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ

إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً   بِمُتَوَّجٍ حُلْوِ الشَّمَائِلِ مَاجِدِ

وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ *

اللغة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعنى امتدت سلطتك فى هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانيها وهو رجل من العمالقة ، وقد ورد هذا الاسم فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو فى جميع الأصول التى وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحمى ، وذكر العينى وحده أنه بمعنى عدى ،وكأنه قرأه بالزاى «معاهد » بفتح الهاء أو كسرها ــ اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنى : يقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانك بعهد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «ما» اسم موصول مفعول به لملك ، مبنى على السكون فى محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى كما جاء فى =

وأما (رَدِفَ لَكُمْ)(١) ، فالظاهر أنه ضُمِّنَ معنى اقترب ؛ فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)(٢) .

= الآية الكريمة فإنه علم على مدينة معينة كما علمت فى لغة البيت ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبيانى فى قوله « يوم حليمة » فى الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب صفة الملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لايدل على معنى ، مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقد أجرى العطف ههنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لمسلم» فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن «أجار» يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذى ذهب إلى أن اللام فى قوله تعالى (ردف لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترب فى قوله تعالى (اقترب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التى فى قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أصل الكلام : يا بؤس الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذى تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة فى انجرار مادخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذى نرجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للعدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لايعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذى ضَعُفَ : إما بكونه فَرْعاً فى العمل[١]، نحو (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ)[٢] (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[٣]، وَإِمَّا بِتَأَخُّرِهِ عَنِ المَعْمُولِ ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[٤] ، وليست التقويةُ زائدةً محضة ، ولا مُعَدِّيةً محضة ، بل هى بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو (كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى)[٥] .

والثامن : القَسَم ، نحو « لِلّهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلُ »[٦] .

والتاسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لِلّهِ دَرُّكَ ! »[٧] .

والعاشر : الصَّيْرُورَة ، نحو :

---

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على خالد » واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى فى أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك « زيد معطى للدراهم » وأمثلة المبالغة ، ومن أمثلته الآية الثانية فى أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتختص اللام المستعملة فى الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر ذلك أنها تأتى خلفا للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هى الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه فى باب التعجب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء ؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

٢٩٦ — * لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَكُلُّكُمُ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ *

اللغة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد لد ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضى من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة فى باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى فى سورة الصمد (لم يلد) وقول الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ   وَلَمْ تَجِدِى مِنْ أَنْ تُقِرِّى بِهِ بُدًّا

ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما فى بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بخمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب — بفتح الخاء المعجمة — هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر — بوزن فرح يفرح — إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « للموت » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا «وابنوا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب . الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا «فكلكم» الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له =

والحادى عشر : البَعْدِية ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[(١)] ، أى : بَعْدَهُ .

= من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير ، وجملة يصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المآل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .

هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجىء اللام للصيرورة ، وزعم أنها لاتنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر فى جعلهم اللام فى هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً

أى بعد طول اجتماع .

والثانى عشر : الاستعلاء ، نحو (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ)[١] أى : عليها[٢] .

* * *

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »[٣] .

والثانى : التَّعْدِية ، نحو (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ)[٤] أى : أذْهَبَهُ .

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجىء اللام بمعنى على قول جابر بن حنى بن حارثة التغلبى :

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ انْثَنَى لَهُ ... فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى فى قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام (فلما أسلما وتله للجبين) وتله : كبه وصرعه ، يعنى ـ والله أعلم ـ فلما انقادا جميعا لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كببته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التى يصنع بها الفعل ، نحو «نجرت بالقدوم» ألا ترى أن القلم فى مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدوم آلة للنجارة ؟ وهل الباء فى البسملة من هذا القبيل مجازا ؟ قولان ذكرهما الزمخشرى ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازا ، لأن الفعل لايتأتى على أتم وجه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثانى أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشيا من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازا .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرىء فى هذه الآية (أذهب الله نورهم) وبهذه الآية الكريمة رد العلماء على المبرد والسهيلى اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقا . وحاصله أنك إذا عديت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحبا لمدخول الباء ، ولا يلزم ذلك فى التعدية بالهمزة ، فإذا قلت «ذهبت بزيد» كنت مصاحبا لزيد فى الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « بِعْتُكَ هٰذَا بِهٰذَا »[١] .

والرابع : الإلْصَاقُ ، نحو « أمْسَكْتُ بِزَيْدٍ »[٢] .

(١) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعواض والأثمان حسا أو معنى ، فأما التى دخلت على العوض حسا فمثل قولك « بعتك هذا الثوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والثمن ، وأما التى دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله ، أو بضعفه » .

فإن قلت : فإنى أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباسا ، فافرق لى بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : انظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيته قد يعطى بعوض وقد يعطى مجانا فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لابد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن مايعطى بعوض لايمنع العقل جواز إعطائه مجانا ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء فى قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء فى قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجانا فضلا من الله وإحسانا ، والحديث يدل على أن العمل ليس سببا موجبا لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لاتعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولا أن الإلصاق أصل معانى الباء ، وباقى ما يذكر من معانى الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : « وإنما هى للالصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقى ، وإما مجازى ، وأن الإلصاق الحقيقى على ضربين ، الأول ما لايصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه ـ وهو الباء ـ نحو قولك « سطوت بزيد » فإن « سطا » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثانى ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول جئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت بزيد » فإن هذا الفعل الذى هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعيض[١] ، نحو (عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ)[٢] ، أى : منها .

والسادس : المُصَاحَبَة ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ)[٣] ، أى : معه .

والسابع : المُجَاوَزة ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً)[٤] ، أى : عنه .

والثامن : الظَّرْفية ، نحو (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ)[٥] ، أى : فيه ، ونحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)[٦] .

والتاسع : البَدَلُ ، كقول بعضهم : « مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالعَقَبَةِ » أى : بَدَلَهَا .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ)[٧] ، أى : على قنطار .

= إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت بزيد » يدل على أنك قبضت على شىء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعته من التصرف ، فالباء جعلت الكلام نصا فى المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجىء الباء للتبعيض الأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك ، واستدلوا بالآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وبقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا بنى الشافعى مذهبه فى أن الواجب فى الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٣٤ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عَشَرَ : السببية ، نحو (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ)[١] .

والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)[٢] ، ونحو (وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[٣] ، ونحو « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ، ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ »[٤] .

* * *

ولـ « في » ستةُ مَعَانٍ :

(١) الظرفية حقيقةً مكانيَّةً أو زمانيةً ، نحو (فِي أَدْنَى الأَرْضِ)[٥] ، ونحو (فِي بِضْعِ سِنِينَ)[٦] .

أو مجازية ، نحو (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ)[٧] .

(٢) والسببية ، نحو (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[٨] .

---

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به

(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس

(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى يكون الظرف والمظروف فيها من الذوات ، وإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله تعالى : (ولكم فى القصاص حياة) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من أسماء الذات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى كهذه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث الإفك ، والحديث والكلام لا يمسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث والكلام سبب لمس العذاب الأليم .

(٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)[١] .

(٤) والاستعلاء ، نحو (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[٢] .

(٥) والمُقَايَسَة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)[٣] ،

(٦) وبمعنى الباء ، نحو :

٢٩٧ — * بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى *

* * *

(١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء هم الكوفيون وتبعهم القتبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن المصلوب على الجذع بظرفية المظروف في الظرف .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .

٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل ، فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ *

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر — بوزن جعفر — وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولكل حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

ولـ « عَلَى » أربعةُ مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء[١]، نحو (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ)[٢] .

والثانى : الظَّرْفِية ، نحو (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ)[٣]، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المُجاوَزَة ، كقوله :

= الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و« الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن يمنعه من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر نونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصيرون وطعن مضاف ، و « الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والكلى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الكلى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسين والتاء للتوكيد ، وليسا دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) وقوله سبحانه : (وإنك لعلى خلق عظيم) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

٢٩٨ — * إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ *

أى : عنى .

---

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القحيف العقيلى ، يمدح حكيم بن المسيب القشيرى ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

اللغة : « قشير » — بضم القاف وفتح الشين — هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، بنصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وبنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَيُّهَا يَنْعَتُنِي تُبْصِرْنَنِي عَمْرَكُنَّ اللهَ أَمْ لاَ يَقْتَصِدْ

المعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعظيم الجدوى ، وهذا متصل المعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلاَ زَالَ غَضْبَانًا عَلَيَّ لِئَامُهَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ «بنو» يجوز عندقوم تأنيث الفعل المسند إليه ، وبنو مضاف و«قشير» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،وخبر المبتدأمحذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يمينى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبنى » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب=

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)(١) أى : مَعَ ظلمهم(٢).

***

= مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل فى « رضى » أن يتعدى بعن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّى كِرَامُ عَشِيرَتِى فَلَا زَالَ غَضْبَانًا عَلَىَّ لِئَامُهَا

وإنما عدى الشاعر فى بيت الشاهد « رضى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشىء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخريج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعداه تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اه .

وذهب ابن هشام فى مغنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمين ، لكنه جعل « رضى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقى من المعانى التى ذكروها لعلى ستة معان ،الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) أى لهدايته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عندنحو قوله سبحانه : (ولهم على ذنب) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إذا اكتالوا على الناس يستوفون) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق) أى حقيق بألا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالى : =

ولـ « عَنْ » أربعةُ معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة[1]، نحو « سِرْتُ عَنِ البَلَدِ » و «رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ».

والثانى : البَعْدِية ، نحو (طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ)[2]، أى : حالا بعد حال .

والثالث : ٱلاُسْتِعْلاَء ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)[3]، أى : عَلَى نفسه ، وكقول الشاعر :

٢٩٩ — لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ
عَنِّى . . . .

أى : عَلَىَّ .

= أَبَى اللهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه « على » ونص سيبويه على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما فى البيت بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

المعنى السادس أن تكون بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان يرتكب الآثام على أنه لايقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدمينة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ المُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْىَ يَشْفِى مِنَ الوَجْدِ
بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

(١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو « سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت فى المعانى نحو قوله تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدمامينى الآية الكريمة على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدوانى ، واسمه الحارث بن محرث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فلقب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره المؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ عَنِّى ، وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى =

. . . .

= اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل فى هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ، ولله درك ، ولله أبوك ، ولله ابن عمك ـ بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هى فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من « ل ى ه » ـ وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، بلام واحدة ـ وقد اختلف العلماء حينئذ فى الساقط من اللامات والباقى منها ؛ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هى اللام التى هى فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء الكلمة ، والباقية هى لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التى هى عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذى فى آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذا ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف فى قولهم « لهى أبوك » بمعنى لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هى الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المجرور مضمراً أو مستغاثاً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذى ليس مستغاثاً به ليست لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب ـ بفتح الحاء والسين جميعاً ـ كل ما يعده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان : صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان بيده جزاؤه « تخزونى » تسوسنى وتقهرنى .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المخاطب فاعله « فى حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور =

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِى آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)(١) ، أى : لأجْلِهِ(٢) .

* * *

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفى « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فتخزونى » الفاء حرف عطف ، تخزو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتخزو ، مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » فى قول الشاعر « لا أفضلت فى حسب عنى » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك فى كتابه مغنى اللبيب ، قال : « لأن المعروف أن يقال : أفضلت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت فى كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة فى كتابه أدب الكاتب .

وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجها آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ .

وفيه شاهد آخر ، وذلك فى قوله «لاه» لأن أصله « لله » فحذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إنما يتم على قول سيبويه الذى قدمنا بيانه فى لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشرى هذه الآية الكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقى من معانى « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه (وما ينطق عن الهوى) أى به . =

وللكاف أربعةُ مَعَانٍ أيضاً :

أحدها : التَّشْبِيه ، نحو (وَرْدَةً كَالدِّهَانِ)[١] .

والثانى : التعليل ، نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)[٢] أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصْبَحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ، أى : عليه[٣] ، وَجَعَلَ منه الأخفشُ قولَهُم : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على ما أنت عليه[٤] .

= الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى (لاتجزى نفس عن نفس شيئاً) أى بدل نفس ، وفى الحديث « صومى عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك «رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للظرفية ، نحو قول الشاعر .

وَآسِ سَرَاةَ الْحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ
وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَاً

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف فى هذه الآية الكريمة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه (واذكروه) طلب الهداية ، موضع الخاص ــ وهو طلب الذكر ــ موضع العام الذى هو طلب الهداية ، وكأنه قيل: فاهتدوا هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتى المؤلف فى فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر أن يذكر أن رؤبة سئل : كيف أصبحت ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف الجر وبقاء الاسم مجرورا ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف فى هذا الكلام للتشبيه ، وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة فى محل جر بالكاف التى بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لامحل لهامن =

والرابع : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[١]، أى : ليس شىء مثله[٢] .

* * *

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)[٣] ، ونحو (أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)[٤] ، ونحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ونحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[٥] .

وإنما يُجَرُّ بحتى فى الغالب آخِرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ ، كما مثلنا ؛ فلا يقال : « سَهِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا » .[٦]

* * *

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام: كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنت ، أى كن فيما يستقبل من الزمان مماثلا لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ماعرفعنك وفيه أعاريب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت » وممن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافى وابن الخبار والمؤلف فى المغنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة ــ ومنهم المؤلف فى المغنى ــ أن إلى تجىء بمعنى الفاء ــ وهو الترتيب ــ واستشهد على ذلك بقول الشاعر : =

ومعنى كي التعليلُ ، ومعنى الواو والتاء القَسَمُ ، ومعنى مُذْ ومُنْذُ ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

٣٠٠ — * أقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ *

= وَأنتِ الّتِي حَبّبْتِ شغبا إلى بَدَا إلَيّ وَأوْطَانِي بِلاَدٌ سِوَاهُمَا

شغبا وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التي حببت شغبا فبدا ، ويدل على أنه أراد الترتيب الذي تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتِ بِهٰذَا حَــلّةً بَعْدَ حَلّةٍ بِهٰذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلاَهُمَا

فإلى في قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى في قوله « إلى » لوصل حببت بياء المتكلم ، فالحرفان — وإن كانا بلفظ واحد — مختلفان في المعنى ، وبهذا قد يعتذر عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل المنع من تعلق الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى في المرتين ، أما إذا اختلف المعنى كما هنا فكأنه — بسبب اختلاف المعنى — حرفان — ولا مانع من تعلق حرفي جر مختلفي المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حالا من « شغبا » والتقدير : وأنت التي حببت شغبا مضافا إلى بدا ، وهذا هو التضمين في أحد صوره .

وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أي حببت شغبا مع بدا .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وقد تقدم ذكره في تعليقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّــةِ الْحِجْرِ *

اللغة : « قنة » — بضم القاف وتشديد النون — هي أعلى الجبل ، و « الحجر » بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم — منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى ، و « أقوين » أي خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة — بكسر الحاء المهملة فيهما — وهي السنة. =

وقوله :

٣٠١ — * وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ *

= الإعراب : « لمن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلى بأل الجنسية وجعلته كالنكرة ، وقنة مضاف و« الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « مذ » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حجج » مجرور بمذ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذحجج .

الشاهد فيه : قوله « مذحجج » وقوله « مذدهر » فإن الحجج جمع حجة وهى السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك فى الموضع الذى أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حجج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتى لابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينكر ثبوته بتة ، ومنهم من ينكر هذه الرواية التى رواها الكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذ حجج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

اللغة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلع فى طويلة امرىء القيس اللامية المعلقة ، وذلك قوله : =

والظرفيةُ إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلَى معاً إن كان معدوداً ، نحو « مُذْ يَوْمَيْنِ » .

* * *

= قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

«وربع» الربع – بفتح فسكون – المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره» والرسم – بفتح فسكون أيضاً – مابقى من آثار الديار لاصقا بالأرض ، وعفت: درست وانمحت معالمها ، والآثار : جمع أثر ، ويروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ، وهى العلامة التى بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن – بفتح الزاى والميم جميعا – وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان » الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « وربع » الواو حرف عطف ، ربع : معطوف على حبيب أيضا « عفت » عفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء للتأنيث « آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب العائد على الربع مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على الضم لامحل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان والمراد به الزمان الماضى ؛ فدلت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على أن « منذ » قد تكون لابتداء الغاية الزمانية .

ورُبَّ للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلا[1] ؛ فالأولُ كقوله عليه الصلاة[2] والسلام : « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثانى كقوله :

٣٠٢ — أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

***

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائما ، وهم أكثر النحاة ، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائما ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيهما للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى فى الآخرة من كان كاسيا فى الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرىء القيس :

أَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتَ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلا .

٣٠٢ — نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا فى التعريف به عن ذلك المقدار ، وذكر الفارسى أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقى امرأ القيس بن حجر فى بعض الفلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاياة .

وبعد هذا البيت قوله : =

. . . .

= وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لِأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

اللغة : « ألا رب مولود ـ البيت » أراد بالمولود الذى ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلمته التى ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ! ويروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذى لم يلده أبوان آدم أبا البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلده » هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التى هى عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كتف وفخذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانيها مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثانى للتخفيف « وذى شامة غراء فى حروجهه ـ البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكمال شبابه فى خمس وتسع — وذلك أربع عشرة ليلة — صيرورته بدراً ؛ لأنه فى ذلك الوقت فى غاية البهاء والنور كما أن الشاب فى غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ، ونقصان ذاته فى ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أنثى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه — بضم الحاء وتشديد الراء — ما بدا من الوجنة ، والمجللة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضى فيه ، والمقصود أنها لا تذهب فى وقت من الأوقات .

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد على المولود مبنى على الضم فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصـــل : من هذه الحروف ما لَفْظُه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والأسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الـكاف ، والأصَحُّ أنّ اسميتها مخصوصة بالشعر(١)، كقوله :

= مرفوع وعلامة رفعه ضمةظاهرة فى آخره ، والجملةمن ليس واسمهاوخبرها فى محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جعلت الجملة فى محل جر كنت قد أتبعت لفظ الموصوف، وإن جعلت الجملة فى محل رفع كنت قد أتبعت محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برب محذوف ، وتقدير الـكلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يلده » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة الـأتى بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم فى محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين بهذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام ! .

(١) ذكر المؤلف فى المغنى أن القول بأن اسمية الـكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم الفارسى والأخفش : يجوز أن تجعل الـكاف اسماً بمعنى مثل فى سعة الـكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الـكاف اسما بمعنى مثل خبرا عن المبتدأ مبنياً على الفتح فى محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشرى الضمير المجرور بفى من قوله تعالى : (إنى خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعا =

٣٠٣ — * يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ *

= إلى الكاف التى فى (كهيئة) وقدعلمنا أن الضمير لايرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشرى بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسما لسمع نحو «مررت بكالأسد» يعنى لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما نرويه لك من الشواهد .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد فى غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسمية عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثانى : أنه سمع فعلا دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج * يضحكن عن كالبرد المنهم * وما سنذكره من الشواهد فى شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتى بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلاَ تَلُمْنِي اليَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي
بِيضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ
* تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ *

اللغة : «أبو الصهباء» كنية رجل ، و «أقصى همى بيض» جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و «نعاج» جمع نعجة ، وبها تكنى العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة) و «جم» بضم الجيم — جمع جماء ، وهى التى لاقرن لها ، و «يضحكن عن كالبرد — البيت» البرد — بفتح الباء والراء جميعاً — حب الغمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له «حب المزن» أيضا «المنهم» الذائب ، قال الجوهرى «انهم البرد والشحم : ذاب» شبه ثغر النساء بالبرد الذائب فى الجلاء واللطافة «تحت عرانين أنوف شم» العرانين : جمع عرنين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم — بضم الشين وتشديد الميم — جمع أشم ، وهو وصف =

. . . .

= من الشمم ، والشمم ـ بفتح الشين والميم الأولى جميعا ـ ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان ثمة احديداب فهو القنا ، والأنف أقنى .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على النعاج فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هى متعلق الجار والمجرور فى قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بيضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المنهم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف فى هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذى هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة :

الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتى اسما بمعنى مثل .

الأمر الثانى : بعد اتفاقهم على مجىء الكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسى وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا فى نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه فى كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذى الرمة :

أَبِيتُ عَلَى مَىٍّ كَئِيباً ، وَبَعْلُهَا ... عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

فإن الكاف فى قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذى هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرىء القيس يصف فرساً :

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا ... تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِى =

والثانى والثالث : عَنْ وَعَلَى ، وذلك(١) إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بكابن المـاء » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الـكاف .

وقول الـكميت بن زيد الأسدى :

عَلَيْنَا كَالنِّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنَ المَاذِىِّ لَمْ تُوزِ المُتُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

وقول امرىء القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ المُغَلَّبِ

وقول الشاعر :

تَيَّمَ القَلْبَ حُبٌّ كَالبَدْرِ ، لاَ ، بَلْ
فَاقَ حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبّاً

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الـكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور فى محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلا أو مضافا إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الـكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فاعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى المسئول أن ينفعك به .

(١) قد تبع المؤلف ــ فى تحديد الموضع الذى تـكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما ــ ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميتهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميتهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » فى قوله :

* عَلَى عَنْ يَمِينِى مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً *

وسنذكره كاملا فى آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ الآتى .

٣٠٤ — * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطرى بن الفجاءة التميمى الخارجى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً *

اللغة : « دريئة » الدريئة — بفتح الدال — الغرض الذى ينصب ليتعلم عليه الرمى ، وتحتمل جملة « أرانى للرماح دريئة » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارسا شجاعا وأنه يصبر على الجلاد ويقيم فى معمعة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم الكماة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتترامى عليه نبالهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههناك . والمعنى الثانى : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برباطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يمينى » أراد من جهة يمينى .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أرانى — إلخ ، واللام واقعة فى جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أرانى » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتنى ولا أكرمتنى — بتاء المتكلم — وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسى ، وأكرمت نفسى ، كما قال أبو الطيب المتنبى :

وَأُكْرِمُ نَفْسِي إِنَّنِي إِنْ أَهَنْتُهَا وَحَقِّكَ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتى ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريئة » مفعول ثان لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أرانى للرماح دريئة » وكأنه قد قال : تجيئنى هذه الرماح =

وقوله :

٣٠٥ — * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا *

= من جهة يمينى تارة ، وعن مضاف ويمين من « يمينى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم « وأمامى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يمينى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يمينى » فإن عن فى هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت فى دخول من على عن قول مزاحم العقيلى يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتى رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما فى قول الشاعر الذى سبقت الإشارة إليه فى ص٥٦ .

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ

٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلى ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ *

اللغة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الغدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة — مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أى : تصوت ، و « قيض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة — هو القشر الأعلى للبيض ، و « بزيزاء » بزاءين بينهما ياء مثناة — بمعنى بيداء ، =

. . . .

= ويروى فى مكانه « ببيداء » ، وقوله : « مجهل » أى : قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المعنى : يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركة إياه ببيداء لا يهتدى فيها بعلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الأبيات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عليه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظمء : فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قيض » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » السابق « بزيزاء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وزيزاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُذْ ومُنْذُ ، وذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يَدْخُلاَ على اسم مرفوع ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ » ، أو « مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس، وقيل : ظَرْفَان ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة[1] .

= لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث الممدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » صفة لزيزاء مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعى ، وقيل : معناه عند ، وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) فى إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائليها ، ونحن نذكرها لك تفصيلا ، ونذكر لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول ــ وهو مذهب أبى العباس المبرد وأبى على الفارسى وابن السراج وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب ــ وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا كان الزمان حاضرا أو معدودا ، فإن كان الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة ، وهما على كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته منذ يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتى إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتى إياه يوم الجمعة .

القول الثانى ــ وهو مذهب الأخفش وأبى إسحاق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ــ وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدها مبتدأ مؤخر ، ومعناها بين وبين مضافين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد قلت : بينى وبين لقائه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل على عدم الأخذ به ، وأقل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن العرب لم يصرحوا بشىء من هذه المقدرات فى موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث ــ وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء =

والثانى : أن يَدْخُلاَ على الجملة ، فعليةً كانت ، وهو الغالب ، كقوله :

٣٠٦ — * ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ *

= والسهيلى — وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيته مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيته منذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع — وهو مذهب لبعض الكوفيين — وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التى هى حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة التى بمعنى الذى فى لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : «ما رأيته مذ يومان» فكأنك قد قلت : ما رأيته من ابتداء الوقت الذى هو يومان ، وإذا قلت : «ما رأيته منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيته من ابتداء الوقت الذى هو يوم الجمعة .

والخلاصة أن فى نحو قولك : « ما رأيته منذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذى ذهب إليه ، وننبهك الآن إلى أن ما عدا الرأى الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التكلف والتعسف فى التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأى الأول هو الرأى الذى نقره ونرى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ — هذا الشاهد من كلام للفرزدق ، يرثى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ *

اللغة : « ما زال مذ عقدت يداه إزاره » يروى فى مكان هذه العبارة « ما زال مذ شد الإزار بكفه » ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

. . . .

=أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان فى نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء فى هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد ألممنا بجملتها فى شرحنا على الأشمونى (١ / ٢٣٢) وقد رجحنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أيفع » وما قاله فى الصحاح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المغاوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل فى أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يداه » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فسما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة=

أو اسْمِيَّةً ، كقوله :

٣٠٧ — * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ *

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا فى قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .

وفى قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه فى باب العدد ، وذلك فى قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا *

اللغة : « يافع » هو الغلام الذى ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثى عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبى « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم ينبت فى وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم ينبت شعره فهو ثط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذى هو أبغى وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق(١) .

* **

= الجملة ، والتقدير : مذ زمن كونى يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون فى محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده فى محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذى هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما فى قول المؤلف : « وهما حينئذ ظرفان باتفاق » ، وسنفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء ـ وتبعهم المؤلف فى كتابه مغنى اللبيب ـ أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ ـ إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما فى الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما فى الشاهد رقم ٣٠٧ ـ يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر «مذ أنا يافع» : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يداه إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يداه إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام فى المغنى ، قال «الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية .... والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل: إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف فى أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لايقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقا عليه فى أوضح المسالك جعله المشهور فى مغنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضعيفا لا ينهض للاعتداد به فى مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة فى مذ ومنذ أهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر ! وفى المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لايتصرف وهو قول المالقى .

فصل : تُزَادُ كلمة « ما » بعد « مِنْ » و « عَنْ » والباء ؛ فلا تَكُفُّهُنَّ(١) عن عمل الجرِّ ، نحو (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ)(٣) (فَبِمَا نَقْضِهِمْ)(٤) وبعد « رُبَّ » والكافِ ؛ فيبقى العَمَلُ قليلا ، كقوله :

٣٠٨ — * رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ *

---

(١) ذكر ابن مالك أن « ما » قد تدخل على الباء فتكفها عن العمل ؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية فى قوله :

فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَاباً فَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

فى مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَىْءٍ مِثْلَ وَعْظٍ بِالصَّمْتِ إِذْ لاَ تُجِيبُ

وذكر ابن الشجرى أن « ما » قد تدخل على « من » فتكفها ، ولذا دخلت على الجملة الفعلية فى قول أبى حية النميرى :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِى اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

والجمهور يرون أن « ما » إذا دخلت على واحد من الحروف الثلاثة التى ذكرها المؤلف — وهى الباء ، ومن ، وعن — لم تكفه أصلا ، وهم يؤولون هذه الشواهد ونحوها على أن « ما » مصدرية ، والفعل بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالباء أو من ، فتقدير البيت الأول : فبرؤيتنا إياك ، وتقدير بيت أبى حية : وإنا لمن ضربنا الكبش .

وزاد جماعة أن « ما » تزاد بعد اللام أيضا فلا تكفها عن عمل الجر ، واستدلوا بقول الأعشى ميمون بن قيس :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَىْءٍ قَرَارَا

يريد : فإن لكل شىء قرارا .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٤) من الآية ١٣ من سورة المائدة ، ومن الآية ١٥٥ من سورة النساء .

٣٠٨ — هذا الشاهد من كلام عدى بن الرعلاء الغسانى ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله : =

. . . .

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ *

اللغة : « صقيل » أى مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقلت السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه ورآه فيها بحيرا الكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة المتعدد لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أماكن بصرى » والطعنة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جارومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث المدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » برب ، مع دخول « ما » عليها .

وقوله :

٣٠٩ — * كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

٣٠٩ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الهمدانى ، وماذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان فى الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها فى ذلك الموضع .

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * ومعنى الروايتين واحد .

والبيت المستشهد بعجزه من كلة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شىء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمراً وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم،وأول هذه الـكلمة قوله (كما فى أمالى أبى على القالى ٢/١٢٣ بولاق) :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لاَ تَعَرَّضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ

اللغة : « ننصر » نعين ونوازر « مولانا » المولى عدة معان ، ويرادمنه الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونـكون وإياه يداً على من ناوأه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لننصر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومولى مضاف، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعهالضمة الظاهرة ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «أنه» أن: حرف توكيدونصب مبنى على الفتح =

والغالبُ أن تَـكُفَّهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :

٣١٠ — * كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ *

= لامحل له من الإعراب، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبنى على الضم فى محل نصب « كما » الـكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وما: حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجروم » بالرفع ـ خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبنى للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجروم عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالـكاف مع اقترانها بما الـكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجروم » خبر بعد خبر كما علمت فى الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالـكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل الـكاف الجر ، بل قد يبقى هذا العمل كما فى هذا الشاهد .

٣١٠ — هذا الشاهد من كلام نهشل بن حرى، يرثى أخاه مالـكا ، وكان قد قتل فى جيش على يوم صفين ، وماذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ *

اللغة : أراد بعمرو عمرو بن معديكرب الزبيدى ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد» تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد ـ من باب نصر ـ ومجد يمجد مجادة فهو مجيد ـ من باب كرم ـ إذا كان ذا مجد ، والمجد ـ بفتح فسكون ـ العز والرفعة، ونيل الشرف، والـكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يخزنى » لم يوقعنى فى الخزاية ، والخزاية ـ بفتح الخاء والزاى جميعاً ـ ما يستحيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضحه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء ـ اليوم الذى يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستحى من ذكر هذا الأخ لـكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخزه فيه أنه لم ينـكل عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه . =

. . . .

= الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضمة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يخزني » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الهمزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله فى محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بيخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم فى محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذى هو تخن وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافة لها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنه مضاربه » فى محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك فى إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرَتْنَا العَامَ سَمْرَاءُ لَمْ نُبَلْ ... عَلَى جَدْبِنَا أَلاَّ يَصُوبَ رَبِيعُ

لَقَدْ عَلِمَتْ سَمْرَاءُ أَنَّ حَدِيثَهَا ... نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعُ

والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها « ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

ومن مجموع الشواهد (٣٠٩ ، ٣١٠ وما أنشدناه) تكمل الدلالة على أن اقتران « ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ — * رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَـــلَمٍ *

والغالِبُ على «رُبَّ» المـكفوفَةِ أن تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت(1).

---

٣١١ — هذا الشاهد من كلام جذيمة الأبرش ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ *

اللغة : « أوفيت » معناه نزلت ، و « علم » أى جبل ، و « شمالات » بفتح الشين ، جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم وجره ، ومهيء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أوفيت » أوفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتـكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « فى » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، « علم » مجرور بفى ، وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى « ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لامحل له من الإعراب، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتـكلم، وثوب مضاف وياء المتـكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث كف ما « رب » عن عمل الجر ، والدليل على أن « ما » كفتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبقت لها عملها لدخلت على الاسم فجرته .

(1) إنما غلب دخول « رب » المتصلة بما الـكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماض لأن أصل «رب» التقليل أو التـكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنَزَّلٍ منزلةَ الماضى لتحقُّقِ وُقُوعه ، نحو (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)(١) .

وَنَدَرَ دخولُهَا على الجملة الاسمية ، كقوله :

٣١٢ — * رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ *

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول ـ قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرمانى أن « رب » المكفوفة لاتدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت فى الظاهر على المضارع فإما أن يكون المضارع مؤولا بالماضى ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضى المقدر كما تسمعه فى الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل فى تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفى هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثانى : أنه لابد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف فى كتابه « مغنى اللبيب » فى مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى ، كقوله * ربما أوفيت فى علم * لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرمانى فى قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (ونفخ فى الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ ـ وهو « يود » ـ مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفارسى ، ولهذا قال فى قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شىء هو الجامل » اهـ .

٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبى دواد الإيادى ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله : =

حتى قال الفارسى[١]: يجب أن تُقدَّر « ما » اسْمًا مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شىء ، و « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شىء هو الجامِلُ المُؤبَّلُ .

* * *

* وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ *

اللغة : « الجامل » اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبل » المعد للقنية ، و «عناجيج» جمع عنجوج – بزنة عصفور – وهى الخيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم – جمع مهر – بضمها – وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « المؤبل » نعت للجامل مرفوع بالضمة الظاهرة «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عناجيج : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسى إلى أنه لايجوز دخول « رب » المكفوفة على الجملة الاسمية أصلا ، ولهذا اضطر إلى جعل «ما» – فى هذا البيت – نكرة بمعنى شىء مجرور المحل برب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شىء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفردا ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُحْذَف « رُبَّ » ويبقى عَمَلُهَا ، بعد الفاء كثيراً ، كقوله :

٣١٣ — * فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ *

= فإن قلت : فما منعكم أن تجعلوا — على قول أبي على الفارسى — قول الشاعر « الجامل المؤبل فيهم » جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله « فيهم » وهذه الجملة فى محل جر صفة لما .

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أنا لو ارتكبناه لكانت جملة النعت خالية مما يربطها بالمنعوت ، لكنا لما قدرنا الضمير الذى جعلناه مبتدأ كان هو العائد على المنعوت فربط جملة النعت بمنعوته .

٣١٣ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ *

اللغة : « طرقت » يريد زرتها ليلا ، والطروق : الإتيان فى الليل « مرضع » هى التى لها طفل ترضعه « تمائم » جمع تميمة ، وهى المعاذة التى كانوا يعلقونها على جبهة الصبى ، وكانوا يزعمون أنها تقيه من العين « محول » اسم فاعل من « أحول الصبى » إذا مر عليه من عمره حول ، وكنى بذى تمائم محول عن الصبى ، وكنى بألهيتها عن ابنها الصغير عن شغف من يزورها به وشدة ولوعها ، حتى إنها لتنسى من لم تجر عادة النساء بنسيانه ، وهو ابنها .

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مفعول به لطرقت الآتى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى تقتضيها رب المحذوفة والمقدرة بعد الفاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « حبلى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت المحل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التعذر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مرضع : معطوف على حبلى ، والرواية المشهورة فيه =

وبعد الواو أكثر[1] ، كقوله :

= بالجر فترجح فى حبلى اعتبار اللفظ ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز فى موضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتها » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ألهى : فعل ماض معطوف على طرقت ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبة العائد على المثل مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « عن » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ذى » مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تمائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذى تمائم ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «فمثلك» حيث جر «مثل» برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير.

ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة فى « جمهرة أشعار العرب » :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل فى النكرة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التى تعمل الخفض . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو واو العطف ، لأنها تقع فى أول الكلام كما ترى فى الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هى التى تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدرة ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هى عامل الجر لزم أن نقدر عاملا يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر برب لأنا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و« ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرُبَّ أَسِيلَةَ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

والذى ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها فى نحو «وليل» =

٣١٤ — * وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تجر برب محذوفة وليس فى الكلام عوض منها كما فى الشاهد رقم ٣١٦ الآتى ، وكما فى قول الشاعر :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

ورأينا العرب أيضاً تجر الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تجر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورها فى الكلام مع رب كما قلنا فى شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائبا عن رب وعوضا عنها لم يجز أن يظهر فى الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض .

٣١٤ — وهذا الشاهد — أيضاً — من كلام امرىء القيس من معلقته التى مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي *

اللغة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله وعظيم ما ينالك من المخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحدها سدل ، مثل ستر وستور « ليبتلى » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليرى ما عندى من الشجاعة والجرائية وعدم المبالاة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع .

الإعراب : «وليل» الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليل «سدوله» سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة =

. . . .

= «على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخى أيضا ، وأنواع مضاف و «الهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع، وهذا نظير قول قول الآخر : * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخى السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرىء القيس بن حجر فى المعلقة أيضا :

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لاَ يُرَامُ خِبَاؤُهَا ... تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

الشاهد فيه : قوله «وبيضة خدر» حيث جر بيضة برب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرىء القيس فى المعلقة أيضا :

وَقِرْبَةِ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا ... عَلَى كَاهِلٍ مِنِّى ذَلُولٍ مُرَحَّلِ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ ... بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِى كَالْخَلِيعِ الْمُعَيَّلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة» وقوله «واد» برب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

الشاهد فى قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة برب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائى :

وَلَيْلٍ بَهِيمٍ قَدْ تَسَرْبَلْتُ هَوْلَهُ ... إذَا اللَّيْلُ بِالنِّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد فى قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» برب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من أن تحصى الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — * بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ *

وبدونهنَّ أقلّ ، كقوله :

٣١٦ — * رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ *

---

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

اللغة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة — هى المفازة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفزع والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جبت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هياب ولا وجل .

الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى تقتضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مهمه » حيث جر « مهمه » برب المحذوفة بعد «بل» .

وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا (أنشد أوله ابن منظور فى ص ب ب) :

بَلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأَصْبَابْ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفٍ جَوَّابْ

وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقول سؤر الذئب (ورواه ابن منظور فى ح ج ف) .

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ *

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

=

. . . .

* كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ *

اللغة : « من جلله » قيل : معناه من عظمه فى نفسى ، وقيل : معناه من أجله .

الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى تقتضيها رب التى حذفت وبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل : مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة وقفت من الفعل وفاعله فى محل رفع صفة لرسم دار أو فى محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ الموصوف ، «كدت» كاد : فعل ماض دال على المقاربة مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسم كاد مبنى على الضم فى محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جلله » جلل : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة أقضى وفاعله فى محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » برب محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :

المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير فى كلام العرب ، وفيه خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه (ص ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير فى نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحْذَفُ غيرُ « رُبَّ » ويبقى عمله ، وهو ضربان :

(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رُؤْبة : « خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ » جوابًا لمن قال له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ[1] ؟

(٢) وَقِيَاسِيٌّ ، كقولك[2] : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكَمْ

---

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهدا على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو الشاهد رقم (٢٣٥) وقد ذكر المؤلف فى معانى الكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، يريد أصبحت على خير .

(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياسا فى ثلاثة عشر موضعا ، ذكر المؤلف رحمه الله منها ثلاثة ، وبقى عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم بدون عوض ، نحو « الله لأفعلن » .

الثانى : فى جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد » فى جواب من قال « بمن اهتديت » .

الثالث : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل بلو ، كقول الشاعر :

* مَتَى عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفا على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :

مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا وَلاَ حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

الخامس : أن يكون المجرور مقرونا بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جوابا لمن قال « اهتديت بزيد » .

السادس : أن يكون المجرور مسبوقا بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .

السابع : أن يكون المجرور مسبوقا بإن ، وفى الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقا ، إن على وإن عمرو » .

الثامن : لام التعليل إن جرت كى المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كى أتعلم » . =

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج فى تقديره[1] الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إنّ فى الدَّارِ زَيْداً وَالْحُجْرَةِ عَمْراً » أى : وفى الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قَدَّرَ العطف على معمولى عاملين[2]، وقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إلاّ صَالِحٍ

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتنسك » و « عجبت أنك مستمر فى ضلالك » .

العاشر : المعطوف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار عليه ، وهو الذى لم ينتقض نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازه سيبويه ولم يجزه جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقوله :

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا

ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك فى فصيح كلام العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده فى الفصيح ، الثانى : أنهم اشترطوا فى الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جر ؛ فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار لما بعدها .

(٢) العامل فى « الدار » هو فى ، والعامل فى «زيدا» هو إن ؛ لأن زيدا اسم إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن فى الدار زيدا والحجرة عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو – وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا، لعاملين مختلفين هما فى وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجيزه =

فَطَالِحٍ » حكاه يونس(١)، وتقديره : إلاّ أَمُرَّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ .

***

هذا باب الإضافة(٢)

= سيبويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلهذا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بفي وعمرا معطوفا على زيدا الواقع اسما لإن ، فاعرف هذا.

(١) وحكاه سيبويه « إلا صالحا فطالحا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا ، وحكاه أيضاً « إلا صالحا فطالح » بنصب الأول ورفع الثانى على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح .

(٢) الإضافة فى اللغة : مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر الكندى :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة فى اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسما ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين ، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا فى الأسماء ، والثانى أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافا .

والأصل أن المضاف إليه يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه فى المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها فى عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق فى التأويل باسم هو مصدر المسند أو الكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع ، وهى أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

. . . .

= الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إبهامها ومشابهتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، ولصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله سبحانه (وأخرجوهم من حيث أخرجوكم) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) .

الموضع الثالث : لفظ آية ـ بمعنى علامة ـ لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، ومما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن الصعق :

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى تَمِيماً بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وقول الآخر :

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَاماً

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذا إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسما بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنك تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ من الاسم(١) الذى تريد إضَافَتَهُ ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ ،

= مع ذلك أن الكثير فى كلامهم استعمالها بالواو فى الأحوال كلها على أنها مبنية ، وأيضا فهى فى حاجة إلى عائد من جملة الصلة إليها ، وليس فى « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميرا منصوبا بتسلم محذوفا منعك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن تجعله ضميرا مجرورا بباء حتى يصير التقدير « اذهب بذى تسلم به » منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار للموصول والجار للعائد ليس متحدا فى المادة ، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتحد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ مالا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور .

(١) الذى يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجبا ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون فى الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول: درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون فى الاسم الممنوع من الصرف كدراهم ودنانير ومصابيح ، تقول : دراهم زيد ، ودنانير بكر ، ومصابيح الطريق . وثانيها النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك فى موضعين ، أحدهما المثنى نحو « عصوان ، ورحيان ، ودرهمان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المعرفة ، وذلك فى الإضافة المحضة مطلقا ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما أو لم يكن واحدا منهما لكن كان المضاف إليه مقترنا بال صح أن تبقى ال فى المضاف نحو « المستوطنا عدن » و« الساكنا مصر » ونحو « الضاربو زيد ، والآخذو ماله » ونحو « الضارب الرجل » فأما إذا كان المضاف مفردا والمضاف إليه غير مقترن بأل فيجب حذف أل من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت « ساكن مصر وآخذ مالى » ولم يجز أن تقول « الساكن مصر ، والآخذ مالى » . =

كقولك فى ثوب ودَرَاهِمَ . « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « دَرَاهِمُهُ » ومن نُونٍ تَلِي علامَةَ الإعراب ، وهى نون التثنية وشبهها ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)[1]، و « هٰذَانِ ٱثْنَا زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكَّر السالم وشبهه ، نحو (وَالْمُقِيمِى الصَّلَاةِ)[2] و « عِشْرُو عَمْرٍو » ولا تحذف النون التى تليها علامَةُ الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و (شَيَاطِينُ الإِنْسِ)[3].

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف ، وفاقًا لسيبويه ، لا بمعنى اللام ، خلافًا للزجاج[4] .

* * *

= والضرب الثانى : ما يكون حذفه جائزا لا واجبا ، وذلك تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها فى لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى (وإقام الصلاة) وقال الشاعر :

إنَّ ٱلْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَٱنْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الّذِى وَعَدُوا

بحذف التاء من (إقامة) فى الآية الكريمة ، وحذف التاء من « عدة » فى البيت .

(١) من الآية ١ من سورة المسد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) فى هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجحه المتأخرون كما ترى فى كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذى عمل الجر فى المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميرا نحو درهمك وكتابى وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثانى : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلى وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج.

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا لا نجد لهذا الحرف الذى سنقدره متعلقا يتعلق به .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكْثَرِيّةٍ ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « فى » بِقِلّةٍ[١].

---

(١) اعلم أولا أن كون الإضافة تجىء على معنى أحد حروف ثلاثة ــ هى اللام ، ومن ، وفى ــ هو ما رآه ابن مالك تبعا لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا ، ولا هى على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » ــ وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من ــ هو على معنى اللام التى للاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذى هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى فى ، فالأقوال فى هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجىء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكرا إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت فى بيان عامل الجر فى المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك فى نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص فى نحو « لجام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطا عاما ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى فى أو على معنى من فهى على معنى اللام .

ويلى هذا النوع فى الكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا ــ وتبعهم المؤلف ــ لهذا النوع ضابطا مؤلفا من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثانى أن يكون المضاف إليه صالحا للإخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعدود نحو « ثلاثة أثواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

ويلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى فى ، وجعلوا لهذا النوع ضابطا ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف ، إما مكانا نحو قوله تعالى (ياصاحبى السجن) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتيل المعركة » وإما زمانا ، نحو قوله =

وَضَابِطُ التى بمعنى « فى » : أن يكون الثانى ظَرْفًا للأول ، نحو (مَكْرُ اللَّيْلِ)(١) و (يا صَاحِبَيِ السِّجْنِ)(٢) .

والتى بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمِ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن انتفى الشرطان معا ، نحو « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلاَمه » و « حَصِير المَسْجِدِ » و « قِنْدِيله » أو الأول فقط ، نحو « يَوْم الْخَمِيس » أو الثانى فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

* * *

فصل : والإضافة على ثلاثة أنْوَاعٍ :

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلاَم زَيْدٍ » وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة ، كـ « غُلاَم امْرَأَةٍ » ، وهذا النوع هو الغالب .

= تعالى (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كلمته (بل مكر الليل) وقولك «هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذى أحب أن أنبهك إليه هو أن الإضافة ـ عند القائلين بأنها على معنى حرف ـ قد يصلح فى بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلا قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولكون المضاف إليه فى كل منهما ظرفا للمضاف يصح أيضا أن تكون على معنى فى ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخَصُّصَ المضاف دون تعرفه[1] ، وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَغِّلاً فى الإبهام كغَيْر ومِثْل إذا أُرِيد بهما مُطْلَق المماثلة والمغايرة[2]، لا كَمَالُهُمَا ؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما فى نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة فى هذين النوعين مَعْنَوِيّة ؛ لأنها أفادت أمراً معنويا ، ومَحْضَة ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف[3] صفة

---

(١) المراد بالتخصص تقليل الشيوع ، ألا ترى أن كلة « غلام » وكلة « كتاب » عامتان بحيث يشمل الغلام غلام الرجل وغلام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرهما ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعين الذى تفيده الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعين الذى تفيده الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبى حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسيما ، وذلك لأن التعريف تخصيص ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » اهـ .

(٢) مما هو متوغل فى الإبهام فلا تفيده الإضافة تعريفا ولا تخصيصا : شبهك ، وتربك ، وضربك ، وخدنك ، وتحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط فى المضاف إضافة لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا أن يكون وصفا ، وأن يكون مشبها للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملا والمضاف إليه معموله .

فخرج باشتراط كونه وصفا المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة فى قول الشاعر :

إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ =

. . . .

= وخالف فى هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولا لأجله إضافته محضة ، خلافا للرياشي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته فى نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف فى هذا الكوفيون وابن السراج وأبو على الفارسى وأبو البقاء ، وخالف فيه من المتأخرين الجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيبويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة .

وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضى ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف فى هذا الكسائى ، وخلافه موضح فى باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضى » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالا ، وهى على التفصيل أكثر؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد — الآن ، أو غدا » أو معموله المضمر نحو « راجيك — الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منحار النوق ، وشراب العسل — الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظا ومعنى .

الثانى : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثيا نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبنى للمجهول فى المعنى دائما وفى اللفظ أحيانا .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهى لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و« عظيم الأمل » و « حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و « مستقيم الخلق » وهى تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تُشْبِه المضارعَ فى كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، وهذه الصفة ثلاثة أنْوَاعٍ : اسم فاعل ، كـ « ضَارِب زَيْدٍ » و « رَاجِينَا » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوب الْعَبْدِ » و « مُرَوَّع القَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَن الْوَجْهِ » و « عَظِيم الأمَلِ » و « قَلِيل الْحِيَلِ » .

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ النكرة به فى نحو (هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ)(١)، وَوُقُوعُهُ حالا فى نحو (ثَانِيَ عِطْفِهِ)(٢)، وقوله :

٣١٧ — * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً *

---

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ — هذا الشاهد من كلام أبى كبير الهذلى ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكلمة فى آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ *

اللغة : « أتت » الضمير المؤنث المستتر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير فى « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافى حديد القلب جرىء الجنان ، وقوله « مبطنا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدا » — بزنة عنق — معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقيل الكسلان ، أو الأحمق .

المعنى : يقول : إن هذا الفتى — الذى هو تأبط شرا — قد ولدته أمه ذكى القلب حديده ضامر البطن خميصه ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فأتت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخولُ « رُبَّ » عليه فى قوله :

٣١٨ — * يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *

= المسند إليه لا محل له من الإعراب «به» جار ومجرور متعلق بأبى «حوش» حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و «الفؤاد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « سهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون فى محل نصب « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ليل » فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و « الهوجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الهوجل » فى محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشبهة التى هى « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء فى قوله « به » وقد علمت أن الحال فى الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل فى أمثاله .

٣١٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصرانى التغلبى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا *

اللغة : « غابطنا » الغابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهى أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعلم : هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لبوعد وحرم « مباعدة » أراد بعدا عنكم « حرمانا » — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك « حرمت فلانا كذا أحرمه » — من باب ضرب — إذا منعته .

المعنى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطونى على محبتى لكم وولوعى بكم =

. . . .

= ويتمنون أن لو كانوا فى مكانى ؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أنى أنال منكم شيئاً من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حبالهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطونى ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا ـ إلخ « رب » حرف جر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «لو» حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كان» فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباعدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباعدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برب .

الشاهد فيه ؛ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، برب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفا ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضَارِبُ زَيْدٍ » : ضاربٌ زيداً ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفْعَ القُبْحِ .

أما التخفيفُ فبحذفِ التنوين الظاهر ، كما فى « ضَارِبِ زَيْدٍ » ، و « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنِ وَجْهِهِ » ، أو الْمُقَدَّر كما فى « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجِّ بَيْتِ اللهِ » ، أو نون التثنية ، كما فى « ضَارِبَا زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما فى « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وأمَّا رَفْعُ القُبْحِ ففى نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ فإن فى رفع « الْوَجْهِ » قُبْحَ خُلُوِّ الصفة من ضميرٍ يعود على الموصوف ، وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وصف المتعدِّى ، وفى الجر تخلصٌ منهما ، ومن ثَمَّ امتنع « الْحَسَن وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ الرفع ، ونحو « الْحَسَن وَجْهٍ » لانتفاء قُبْحَ النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز

وَتُسَمَّى الإضافة فى هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظيًّا ، وغير مَحْضَة ؛ لأنها فى تقدير الانفصال .

* * *

فصـــل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف فى خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بأل ، كـ « الْجَعْدِ الشَّعَرِ » وقوله :

٣١٩ — * شِفَاءٌ ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ *

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلى على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضافاً لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

٣٢٠ — * لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى *

= برأسه إلى سليمان ، والذى ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة : « أبأنا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالثأر . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش .

المعنى : يقول : أخذنا بثراتنا عند من كانت لنا عندهم ثارات ؛ وقتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولاعج أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ الثأر إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبأنا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلى » مفعول به لأباء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل لكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفا .

٣٢٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ * =

. . . .

= اللغة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أقفية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأسر » أصله « من الأسر » ، فحذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع فى كلامهم .

وانظر إلى قول أبى صخر الهذلى :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبى ربيعة :

نَجِيَّيْنِ نَقْضِى اللَّهْوَ فِى غَيْرِ مَأْثَمٍ ... وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ الْمَعَاطِسُ

أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبى ربيعة أيضاً :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لاَ أَنْسَ قَوْلَهَا ... لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ

أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن حبناء :

إِنِّى امْرُؤٌ حَنْظَلِيٌّ حِينَ تَنْسُبُنِى ... لاَ مِلْعَتِيكِ وَلاَ أَخْوَالِىَ الْعَوَقُ

أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصبع العدوانى :

أَجْمَلُ مَالِى دُونَ الدُّنَا غَرَضاً ... وَمَا وَهَى مِلْأُمُورِ فَانْصَدَعَا

أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبى الطيب المتنبى :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنِّ فِى زِىِّ نَاسٍ ... فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربى القديم ، ومن شعر الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على أنه سائغ غير منكر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم مقدر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أقفية » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على =

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

٣٢١ — * الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ *

= الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ملأسر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفنية العدى » حيث أضاف الاسم المقترن بأل، والذى جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .

٣٢١ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التى لم يتيسر لى الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* مِنِّى ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ *

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرها — المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده — من باب علم يعلم — إذا أحببته « المستحقة » التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح « صفوه » صفو الشىء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشىء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت — دون سائر الناس — التى تستوجبين خالص محبتى ولباب مودتى، بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبى بك ، وإنى لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافىء ذلك كله ؛ فلا مطمع لى فى شىء مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب : «الود» مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة «أنت» ضمير منفصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنًّى ، كقوله :

٣٢٢ — * إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ *

= مبتدأ ثان مبنى على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءا من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءا فهو مبنى على الكسر فى محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « منى » جار ومجرور يتعلق بقوله المستحقة « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هى أولى بالحكم الذى هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستحقة ؛ لكونه وصفا مع كون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٣٢٢ — وهذا الشاهد من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي *

اللغة : « يغنيا عنى » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتى « المستوطنا عدن » اللذان اتخذا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن — بفتح العين والدال جميعاً — بلد باليمن ، وذكر فى محيط الفيروزابادى أنها جزيرة باليمن « بغنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغنى — بوزن رضى يرضى .

المعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عنى ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتى ؛ فإننى دائم الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط . =

الخامسة : أن يكون جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعْرَب بحرفين ويَسْلَم فيه بناء الواحد وَيُخْتَمُ بنون زائدة تحذف للإضافة ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

٣٢٣ — * لَيْسَ الأَخِلاَّء بِالْمُصْغِى مَسَامِعِهِمْ *

= الإعراب · «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يغنيا» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا «المستوطنا» بدل من ألف الاثنين – تخريجا على اللغة الفصحى – مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فإننى» الفاء حرف واقع فى جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بياء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة «عنهما» جار ومجرور متعلق بغنى أيضا « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالا على مثنى :

وفى قوله « يغنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلونى البراغيث – وقد سبق ذكره أثناء شرحنا فى باب الفاعل .

٣٢٣ – لم أقف لهذا الشاهد أيضا على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِى رَحِمِ * =

. . . .

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفى القرآن الكريم (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو) « بالمصغى » المصغى : جمع مصغ ، وهو اسم الفاعل من « أصغى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » المسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصغون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحمهم ، ومحل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « بالمصغى » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، المصغى : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصغى السابق « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « ذوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم — الذى هو انتفاء الخلة عمن يصغى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء — من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصغى مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لكون المضاف جمع مذكر سالما .

وجَوَّزَ الفَرَّاء إضافةَ الوَصْفِ المحلّى بأل إلى المعارف كلها[١]، كـ « الضَّارِب زيدٍ » و « الضَّارِب هٰذَا » بخلاف « الضَّارِب رَجُلٍ » وقال المبرد والرمانى فى « الضَّارِبِكَ » و « ضَارِبِكَ »[٢]: موضِعُ الضمير خَفْض ، وقال الأخفش:

---

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو « الضارب زيد » أم كان اسم إشارة نحو « الضارب هذا » أم كان اسما موصولا نحو « الضارب الذى كان عندنا أمس » أم كان ضميرا نحو « الضاربك » أم كان مضافا إلى معرفة نحو « الضارب غلامك »

وحجة الفراء فى تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها ، زعم أنه لافرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها .

والجمهور يقتصرون فى هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لايجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة ، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه ، فإذا كان المضاف فى نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف ، وكنا أحرياء بمقتضى هذا الأصل ألا نجيز إضافة الاسم المحلى بأل لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف ، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلى بأل ، خروجا عن أصل القياس الذى أشرنا إليه ، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس ، فإنه لايجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة القائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لاينقاس » فافهم ذلك

ومما هو جدير بالذكر ههنا أن نحو « الضاربك » قد ورد عن العرب فاختلف النحاة فى تخريجه ، فخرجه الجمهور على أن الكاف التى هى ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به ، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون فى محل جر بإضافة الوصف إليها ، والثانى تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى .

(٢) تلخيص ما فى هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلى :

اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد محلى بأل نحو « الضاربك » وإما مفرد مجرد من أل نحو « ضاربك » وإما مثنى نحو « الضارباك » وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو « الضاربوك » والفرض أن المضاف إليه ضمير فى كل هذه الصور .

ثم اعلم أن للنحاة فى هذه المسأله ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول : =

. . . .

= القول الأول ـ وهو قول المبرد والمازنى والرمانى ـ حاصله أن الضمير فى موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم فى ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذى بعده مخفوضا بالإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم فى مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجموعا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة فى هذه المسألة .

والقول الثانى ـ وهو قول الأخفش وهشام ـ وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهما فى ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » فى ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثانى الخفض بالإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير فى موضع نصب أولى .

والقول الثالث ـ وهو قول سيبويه ـ حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » جئت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير فى محل جر بالإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بالإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير فى موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يجز فى الاسم الظاهر الجر بالإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف المحلى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة فى هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضارباك » أو « الضاربوك » جئت بالوصف مثنى أو مجموعا جاز الوجهان : كون الضمير فى محل جر بالإضافة ، وكونه فى محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضاربا زيد » جاز فى الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يجيز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب فى « الضاربك» مخفوض فى « ضاربك » ويجوز فى«الضَّارِبَاكَ » و« الضاربوكَ » الوجهان .

مسألة[1] : قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ،ويكون حذف نون المثنى أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز ـ مع ذلك ـ أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير فى نحو « الضارباك » وفى نحو «الضاربوك» فى محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره فى محل نصب ، لأن ذلك يقتضى أن يكون حذف النون للتخفيف لا للاضافة ، والأصل فى حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة أل ليس فى الكلام ضرورة تدعو إليه ، فلكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجىء يلجئنا إليه لم نجعله فى مكان الاعتبار .

(١) مجمل ماذكره المؤلف رحمه الله تعالى فى هذا الباب من الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها فى الفصل السابق أربعة : وهى التعريف كما فى نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما فى نحو «غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نكرة ، والتخفيف كما فى نحو « ضارب على» و «ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع القبح كما فى نحو «زيد الحسن الوجه» مما يكون المضاف صفة مشبهة، وذكر منها فى هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما فى نحو * إنارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كما فى نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقى عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية ـ وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفا ـ نحو قوله تعالى : (تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها) وكقول الراجز :

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ * =

وبالعكس ، وشَرْطُ ذلك فى الصورتين صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

ثانيها : المصدرية — وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا — كقوله جل ذكره : (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أىَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ ... وَأىُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِى غَرِيمُهَا

وكقول مجنون بنى عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

ثالثها : وجوب التصدير — وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام — نحو «غلام من عندك ؟» و «صبيحة أى يوم سفرك ؟» و « غلام أيهم أكرمت ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعها : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخريجات التى مر ذكرها :

* إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

بفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصيبكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .

الموضع الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خزى يومئذ) بفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهما والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصلياً كالماضى فى نحو قول النابغة .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالمضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمَا ... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

وسيأتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فمن الأول[1] قولهم : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءةُ بعضِهِمْ : (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)[2] ، وقوله :

٣٢٤ — * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

---

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث فى ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثلته قولهم «قطعت بعض أصابعه» وقراءة الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف هذين المثالين ، وقولهم «جدعت أنف هند» وقول الشاعر ، وينسب للمجنون :

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَـكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد بكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه فى المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا المضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تجد كل نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا فى المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة المصدر ، كإضافة طول إلى الليالى فى الشاهد رقم ٣٢٤ وكما فى قول ذى الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلى ، وهذا الذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، ورد فى كلمة له يتحسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب الكبر والشيخوخة ، وهى قوله :

أَصْبَحْتُ لاَ يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي ... مُنْفَهًّا أَرُوحُ مِثْلَ النِّقْضِ

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي =

. . . .

= اللغة : « لايحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قدميه لاتستطيعان حمل سائر جسده « منفها » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون القاف ـ الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرعت فى نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها » من باب نصر ـ ومعناه الهدم فى البناء وضد الإبرام فى الحبل والعهد، وكنى بإسراع الليالى فى ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتى عليه السن المعتاد فيه ذلك ، ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرعت » ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبوالنجم:

مَيَّزَ عَنْــهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ جَذْبُ اللّيَالِى أَبْطِئِى أوْ أَسْرِعِى

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلَتْ بِكِ الأيَّامُ ضَامَتْكِ ، وَالأيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهذلى :

عَجِبْتُ لِسَعْىِ الدَّهْرِ بَيْنِى وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرعت » أسرع : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى طول الليالى ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد ، وجملة أسرعت مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نقضى » نقض : مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع ، ونقض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرعت » حيث أعاد الضمير مؤنثاً فى قوله : «أسرعت» على مذكر وهو قوله : «طول » والذى جوز ذلك كون المرجع مضافا =

ومن الثانى قوله :

٣٢٥ — * إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالشىء الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ مَوْتَ أَبِى الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحمر ، وأنشده فى اللسان (ز ب ر) :

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيْفَاءَ لَيْسَ لِلُبِّهَا زَبْرُ

وقول الفرزدق همام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

٣٢٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه مصنوع ، وأنه لبعض المولدين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَعَقْلُ عَاصِى الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا *

اللغة : « إنارة » هو فى الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التى بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول — إذا ذهب نورها وزال ضوؤها باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع — بفتح الطاء وسكون الواو — أى الطاعة والانقياد ، والهوى — بفتح أوله مقصوراً — شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه الموبقة .

المعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة =

ويحتمله (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)(١) ، ولا يجوز « قَامَتْ

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ،وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنورا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاذ الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوغ هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لمرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكتسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت فى ذلك قول الآخر :

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـــرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِى

فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤية » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو قوله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء فى تخريج هذه الآية الكريمة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولا فى رسالة صنفها فى هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطى فى كتاب الأشباه والنظائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، وننسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وما لا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهرى ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامُ هِنْدٍ » ولا « قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ » لعدم صلاحِيَةِ المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ[1]، كـ « لَيْثُ أَسَدٍ » ولا موصوفٌ إلى

= المجازى ، فأما الذى يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثانى : أن تذكير قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .

والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره الفراء .

التخريج الرابع : ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربى قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشىء من التذكير أو التأنيث .

(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشىء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن فى ادعاء تعرفه بنفسه ، وفى دعوى تخصصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيص ، ومعنى كونه يتعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا مخصصة ، فلما كانت إضافة الشىء إلى نفسه توقع فى التناقض امتنع البصريون من قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشىء إلى نفسه التأويل فى المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشىء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذى ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون — من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفته ، كـ « رَجُل فَاضِلٍ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِل رَجُلٍ »
فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّل .

فمن الأول قولُهم : « جاءنى سَعِيدُ كُرْزٍ »[1]، وتأويلُه : أن يُرَادَ بالأول المُسَمَّى وبالثانى الاسْمُ ، أى : جاءنى مُسَمًّى هذا الاسم[2].

= وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة - ومتى ورد عن العرب فى الكلام المنثور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا - مع هذا السماع - طريقاً من القياس حاصله أن العرب قد جاء فى كلامها عطف الشىء على مرادفه ، كما فى قول الشاعر :

وَقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً

والأصل فى العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا فى العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحدا .

الأمر الثانى : أن ابن مالك قد اختار فى كتاب التسهيل مذهب الكوفيين فجوز ما منعه هنا من إضافة الشىء إلى ما اتحد به فى المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهى اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل من القسم الثالث الذى استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاى - هو هنا لقب ، وأصله بمعنى خرج الراعى الذى يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز الجعل : دحروجته .

(٢) اعلم أولا أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم قولهم : « جئت ذا صباح » و « ذهبت ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتا صاحب اسم هو صباح ، ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثانى بالاسم إنما يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافى مالا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ =

ومن الثانى[1] قولُهم : « حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ » ، و« صَلَاةُ الأولى » ، و « مَسْجِدُ الجامع » ، وتأويلُه : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى : حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع .

= كما لو قلت : « جاءنى سعيد كرز » أو قلت : « يا سعيد كرز » فإن المجىء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول : « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثا أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يوهم ذلك ، هم الذين قالوا : إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال : « ويرده النظر وقولهم هذا يحيى عينان » (انظر الجزء الأول ص ١٣٢) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل : حبة حمقاء ، وصلاة أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى ــ وهما دالان على ذات واحدة ــ كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، ــ وهو المضاف إليه ــ اسم عام يصلح لأن يكون موصوفا بالمضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول : حبة البقلة الحمقاء ، بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى : صلاة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتا للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث : مسجد المكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلا للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث[1] قولُهم : « جَرْدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحْقُ عِمَامَةٍ » ، وتأويلُه : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة .

***

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، كـ « غُلاَم » و « ثَوْب » .

ومنها ما يمتنع إضافتُه كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أيٍّ من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام[2] .

---

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها فى القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خائنة الأعين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخائنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا ... وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ ... يَوْماً سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَادْعِينَا

فإن أصل قوله فى البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله فى البيت الثانى : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا فى بيان النوع الثانى أن الصفة والموصوف بدل كل منهما على الذات، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظا عاما يصلح أن يكون موصوفا بالمضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التى لبيان الجنس ، فتقدير المثالين اللذين ذكرهما المؤلف : شىء جرد من جنس القطيفة ، وشىء سحق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح فى التأويل بالموصوف الذى أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذى تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بنيت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هى إليه .

ومنها ما هو واجبُ الإضافةِ إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قَطْعُه عن الإضافة فى اللفظ ، نحو « كلّ » و « بَعْض » و « أىّ » ، قال الله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)(١) و (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)(٢) و (أَيًّا مَا تَدْعُوا)(٣)، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَاف للظاهر

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبعضاً تجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ لجواز قطعهما فى اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة فى هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافا ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة؟ وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلىأنهما معرفتان بالإضافة المنويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أنهما نكرتان نظراً إلىحالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لاتكون سبباً فى التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال «خذ دينارا ونصفا وربعا» مثلا ، وهماحينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلامغيرمستقيمِمن وجهين: الأول : أنالعرب قدتقطع اللفظعن الإضافةوهىتريد المضاف إليه إذا كانلفظ المضاف مما لايتضح معناه إلا بالمضاف إليه، وقد تقطع اللفظعن الإضافة وهى لاتريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضحمعناه منغير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لايحذفونما يضافان إليه إلا وهميريدونه، ومن النوع الثانى لفظ نصف وربعفإنهمحين يحذفون المضاف إليه منهما لايلقون إليه بالا ، فمن أجل هذاكان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثانى أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظا فقالوا : مررت بكل قائما ، وأعرضت عن بعض جالسا ، والأصل فى صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كِلاَ » و « كِلْتَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُصَارَى » و « سِوَى » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولِي » و « أُولاَتِ » و « ذِي » و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ)[١] (وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ)[٢] (وَذَا النُّونِ)[٣] و (ذَاتَ بَهْجَةٍ)[٤] ، وما يختص بالمضمر ، وهو نوعان : ما يُضَاف لكل مضمر ، وهو « وَحْدَ » نحو : (إِذَا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ)[٥] ، وقوله :

٣٢٦ — * وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلٰهِي وَحْدَكَا *

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .
(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .
(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .
(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .
(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلٰهِي قَبْلَكَا *

اللغة : « لم يك شيء » قال العلامة يس : ذكر المصنف — يريد ابن هشام — في بحث لما من المغنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال * لم يك شيء يا إلهي معكا * وعنه أيضاً : وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان قبلك ، واعترض بأن هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذاك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذه مطلقا عنها : أي لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالمعنى لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم ، انتهى ، ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا ، فتدبر . =

. . . .

= قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل فى المنفى بلما أن يكون مستمراً إلى حال التكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقم زيد » دل هذا الكلام على انتفاء قيام زيد فى الزمان الماضى مستمرا إلى الوقت الذى تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول الممزق العبدى، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه فى رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

فإن معناه أنه لم يمزق فى الزمن الماضى وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منفى لم فإنه لايلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التكلم ، بل قد يكون النفى مستمراً إلى زمن التكلم كما فى قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منفى عن زكريا عليه الصلاة والسلام فى الزمن الماضى ومستمر الانتفاء عنه إلى وقت التكلم ، وقد يكون نفى مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئا مذكورا) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئاً ، هذه هى القاعدة الأصلية فى الكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل المنفى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمعنى عنده لم يكن شىء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شىء وحدث قبل زمن التكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل فى المغنى وقال فى شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد فى كان التى معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شىء من الأشياء فى الزمان الماضى قبلك ثم حدث شىء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئاً من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قيدا فى الفعل المنفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقاً عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيكون المعنى على الأول : لم يكن شىء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التكلم أو عنده شىء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى: لم يكن معك شىء أصلا فى الزمان الماضى ثم صار معك فى الوجود شىء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ — وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ
وَحْدِي . . . . . .

= الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضى مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفا ، والتقدير: كنت موجودا ، وجملة كان الثانية واسمها وخبرها أو هى وفاعلها فى محل جر بإضافة إذ إليها « إلهى » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا إلهى ، بدليل ذكر حرف النداء فى المرة الثانية فى قوله « لم يك شىء يا إلهى » «وحدكا» وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلا تاما وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله «وحدكا» حالا من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد — أو متوحد — كما مضى فى باب الحال « لم» حرف نفى وجزم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شىء » فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلهى » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المأتى بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قبلكا » قبل : ظرف متعلق بيك ؛ فإن جعلت يك فعلا ناقصاً فشىء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدكا » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .

٣٢٧ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزارى ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ ، وَلاَ أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا =

. . . .

= يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف الكبر ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه — إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثانى منهما جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مررت » مر : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر على آخره فى محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدى » وحد : حال من ضمير المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، ووحد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة «والمطرا» الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدى » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المتكلم .

فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التى تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه فى الآية مضاف إلى ضمير يستعمل فى الدلالة على الغائب ، وفى الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفى هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هى كل أنواع الضمير ، ولا فرق فى هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع .

واعلم أنهم اختلفوا فى لفظ «وحد» أهو مصدر أم هو ظرف، والذين قالوا هو =

وما يختصُّ بضمير المخاطَب ، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظاً ، ومعناها التَّـكْرَار ، وهى « لَبَّيْكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَعْدَيْكَ » بمعنى إسْعَاداً لك بعد إسْعَادٍ ، ولا تستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، و « حَنَانَيْكَ » بمعنى تَحَنُّناً عليك بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَالَيْكَ » بمعنى تَدَاوُلاً بعد تَدَاوُلٍ ، و « هَذَاذَيْكَ » ــ بذالين معجمتين ــ بمعنى إسْرَاعاً بعد إسْرَاعٍ ، قال :

= مصدر اختلفوا أله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، فمنهم من حكى « وحده يحده وحدا » مثل وصفه يصفه وصفا ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ، ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخؤولة والأبوة والبنوة ، وعبارة سيبويه التى أثرناها لك فى باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوحد ــ عنده ــ نائب مناب إيحاد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى فى حال انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف يكون انتصابه على الظرفية ، وأشبه الأقوال فى هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجىء الفعل إلا فى حكاية ضعيفة

ثم اعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجعلت « وحده » حالا ، فهل هو حال من الفاعل الذى هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر ؟ ذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به فى حال كونه منفردا ، وقد رجح العلماء ماذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطراده فى كل الأمثلة التى يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته ، وفى النفس من هذا الترجيح شىء ؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلها موحد ، وهذا لايتم إلا على المعنى الذى ذكره الخليل .

٣٢٨ — * ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا *

وعامِلُه وعامِلُ «لَبَّيْكَ» من معناها ، والبواقى من لفظهما .

وتجويزُ سيبويهِ فى «هَذَاذَيْكَ» فى البيت ، وفى «دَوَالَيْكَ» من قوله :

---

٣٢٨ — هذا الشاهد من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى ، والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* يُمْضِى إلَى عاصِى العُرُوقِ النَّحْضَا *

اللغة : «ضربا هذاذيك» أى : ضربا يهذ هذا ويهذ هذا ، وقيل فى تفسيره : يهذ هذا بعد هذ — أو معناه ضربا سريعا فيه إسراع بعد إسراع ، وقوله «وطعنا وخضا» أى : طعناً يصل إلى الجوف ، وإن لم ينفذ . وقيل : هو بعكس ذلك ، أى الطعن الذى لا يصل إلى الجوف ، ولعله من الأضداد ، أى الألفاظ التى يستعمل كل واحد منها فى معنيين متضادين ، وقيل : معنى وخض التحريض «عاصى العروق» العرق الذى يسيل ولا يرقأ ، ويجمع على عواص «النحضا» بفتح النون وسكون الحاء المهملة وآخره ضاد معجمة — هو اللحم المكتنز كلحم الفخذ ، كأن الطعن يمزق أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم التى يسيل منها الدم بلا انقطاع .

الإعراب : «ضربا» يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مفعولا به لفعل محذوف : أى نجزيهم ضربا . بدليل أن قبله * تجزيهم بالطعن فرضا فرضا * والثانى : أن يكون مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوف ، وتقديره : اضرب ضربا «هذاذيك» مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً أو أسرع إسراعا ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «وطعنا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وطعنا : معطوف على ضربا منصوب بالفتحة الظاهرة «وخضا» نعت لطعن منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «هذا ذيك» حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه : أى أسرع هذاذيك ، وليس يصح أن يكون حالا ، خلافا لسيبويه ، كما قال المؤلف ؛ لما سنذكره قريبا .

٣٢٩ — * دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لاَبِسِ *

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم عبد بنى الحسحاس ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ *

وأنشده سيبويه (١ / ١٧٥) ولـكنه روى عجزه هكذا :

* دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لاَبِسُ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصُّبَيْرِيَّاتِ وَسْطَ بُيُوتِنَا ظِبَاءٌ تَبَدَّتْ مِنْ خِلاَلِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءٍ مُنَيَّرٍ عَلَى طَفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا
يَكُنْ فِي بَنَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان فى الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثانى من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير فى بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المصغر ، صبير بن يربوع « المكانس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكنس فيه الظبى : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون — هى المرأة الناعمة « ممكورة » ممتلئة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تتزوج « إذا شق برد — إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد — بضم فسكون — هو الكساء إذا كان فيه وشى ، ودواليك : مأخوذ من مداولة الشىء ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشىء بينك وبين غيرك قال الأعلم : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة ، اهـ . وقال الجوهرى تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اهـ .

الإعراب : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب=

الحاليَّةَ بتقدير نفعلُه مُتَدَاوِلِينَ ، وهَاذِّينَ — أى مُسْرِعِين — ضعيفٌ (١)

« شق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضمة الظاهرة « شق » فعل ماض مبنى للمجهول أيضاً مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثانى « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « دواليك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « حتى » حرف ابتداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « كلنا » كل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دواليك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالا خلافا لسيبويه لما سنذكره .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف فى هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دواليك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجيزوا فى هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فمعنى « دواليك » تداولا بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذ ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب فى كل كلة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولا مطلقا كما قال الجمهور ، والوجه الثانى أن تكون حالا على التأويل بالمشتق ، وتقدير « دواليك » على هذا الوجه الثانى : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل، الأول أن يقع الحال معرفة لأنا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثانى أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالا ، ولم يرد فى كلام العرب وقوع هذا المصدر حالا ، ولكنا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولا مطلقا، بدليل مجيئه فى القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَـيْرُ كونه مفعولا مطلقاً .

وتجويزُ الأعْلَمِ(١) في هَذَاذَيْكَ في البيت الوَصْفِيَّةَ مردودٌ لذلك .

= قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذ قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالية لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأعلم الشنتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أومأ إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة ـ وإن كان ذلك شاذا ـ نحو « لبيه » وللاسم الظاهر نحو «لبى يدى مسور». وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني: أنا علمنا أن هذه الألفاظ مثناة لفظا ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دواليك» و «حنانيك» فحذفوا النون التي هي بدل في المثنى عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثنى عند الإضافة نحو قوله تعالى : (تبت يدا أبي لهب) ووجدناهم ـ مع ذلك ـ لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به المثنى في نحو « ذانك » و « تانك » فعلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف الملحقة به ، ولزم أن تكون الكاف حرفا ، كما علمنا من حذف النون من « دواليك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =

وقولُه فيه وفى أخواته : إن الـكاف لمجرد الخطاب مثلُها فى « ذلك » مردودٌ أيضاً ؛ لقولهم « حَنَانَيْهِ » و « لَبَّيْ زَيْدٍ » ولحذفهم النونَ لأجلها ، ولم يحذفوها فى « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلْحَقُ الأسماء التى لا تُشْبه الحرفَ .

وشَذّت إضافَةُ لَبَّيْ إلى ضمير الغائب فى نحو قوله :

= ومثل الضمائر فى نحو « إياك » ولم نجدهم ألحقوا هذه الـكاف باسم غير مشبه للحرف ، ولا شك أن « دواليك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئا يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الـكاف فى « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبنى على مذهب سيبويه وجماعة من البصريين والـكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك فى مباحث الضمير فى الجزء الأول من هذا الـكتاب (ص ٨٩ والتى بعدها) .

فإن قلت : فإذا كانت الـكاف فى « دواليك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هى أولا فى محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الـكاف فاعل المصدر فهى فى محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعول المصدر فهى فى محل نصب .

فإن قلت : وهل أعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الـكاف فى موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا نرى لك أن تطرد هذا الـكلام فى الـكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالـكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « لبيك وسعديك » إنما يريد إنى أجيبك إجابة متـكررة وأسعدك إسعادا متـكرراً ، فتـكون الـكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول لمخاطبه : تحنن على وارفق بى ، فالـكاف لفـاعل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أبَا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا   حَنَانَيْكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

٣٣٠ — * لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لى العثور على نسبته إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

اللغة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، وبيون — بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة — هى البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إنى لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعنى العراقيل مهما عظمت عن تلبية ندائك ؛ فلو أن بينى وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعاً إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب «لو» حرف شرط غيرجازم،مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «دعوتنى» دعا : فعل ماض مبنى فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « ودونى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «ذات» صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة فى جواب لو ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « لبيه » لبى . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أجبتك إجابة بعد إجابة ، والهاء التى هى ضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر «لمن» اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر فى نحو قوله :

٣٣١ — * فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ *

= من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعونى » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليدعو مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبيه » حيث أضيف فيه « لبى » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيبويه التى لم يعرفوا لها قائلا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابى من بنى أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشمونى (رقم ٦١٢) والذى ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَراً *

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثته « نابنى » نزل بى وأصابنى « مسور » — بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو — اسم رجل « لبى » أجاب بقوله لبيك « لبى يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذى نزل بى فلبانى ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ فى زَعْمِهِ أنه مفرد[١]، وأصله لَبًّا ، فَقُلِبَتْ ألفه ياء لأجل الضمير ، كما فى لَدَيْكَ وعَلَيْكَ ، وقولُ ابن الناظم إن خلاف يونس فى لَبَّيْك وأخواته وَهْمٌ[٢] .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

= «نابى» نابَ فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب «مسورا» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة ، ولبى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور « فلبى» الفاء عاطفة ، لبى : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و « يدى » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فلبى يدى » حيث أضاف « لبى » إلى الاسم الظاهر ، وهو قوله « يدى » ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن « لبى » اسم مفرد على وزن فعلى ـ بفتح فسكون ـ وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف « لدى » وألف « على» الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول « لديك » و « عليك » ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لكانت تبقى ألفا حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف « لدى » وألف « على » تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما فى قوله تعالى (وألفيا سيدها لدى الباب) وكما فى قوله سبحانه (وعليها وعلى الفلك) فلما وجدنا ياء «لبيك» على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف لدى وعلى ، ألا ترى أنك تقول فى إضافة المثنى « كتابيك » و « كتابى زيد» فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كهذا .

(٢) يعنى أن ابن الناظم وهم فى نسبة الخلاف فى هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛ لأن خلافه فى لبيك وحده .

« إذ »[1]، و « حَيْثُ » ، فأما إذْ فنحو (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)[2] (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً)[3]، وقد يُحْذَف ما أُضِيفت إليه للعلم به ؛ فَيُجَاء بالتنوين عِوَضاً منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)[4] ، وأما حيث فنحو « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » وربما أُضِيفت إلى المفرد ، كقوله :

٣٣٢ — * بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ *

ولا يُقَاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

---

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إذ فإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إذ إليها أن يكون خبر المبتدأ فعلا ماضيا ، لفظا كقوله تعالى (إذ كنتم قليلا) أو معنى كقوله سبحانه (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت) وقد اجتمع في قوله تعالى (إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذهما في الغار إذ يقول لصاحبه لاتحزن) إضافة إذ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماض، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعنهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث الكلى » أراد في أجوافهم ، فهو كناية عن موصوف ، كما في قول الآخر * بحيث يكون الخوف والوجد والحقد * أي في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لايبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف « بيض » جمع أبيض ، وأراد السيف « المواضي » جمع ماض ، وهو النافذ في ضريبته =

. . . .

= « حيث لى العمائم » العمائم : جمع عمامة ، وهى ما يعصب على الرأس ، وليها : لفها طاقة بعد طاقة ، والمراد بحيث لى العمائم الرأس ، وهو نظير ما سبق فى « حيث الكلى » .

الإعراب : «ونطعنهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نطعن: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بنطعن، وحيث مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجها آخر عند بيان الشاهد فى البيت « بعد » ظرف متعلق بنطعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من «ضربهم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ببيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف و « المواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «حيث» ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم فى محل نصب ، وحيث مضاف و «لى» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العمائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العمائم » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وفى صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف «حيث» إلى « الكلى » فإن زعمت أن قوله « الكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره « موجودة » مثلا ، وعلى هذا يكون « حيث» مضافا إلى هذه الجملة ، فإنى أقول لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت فى العجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ، والتزم أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال فى الصدر أقرب ؛ إذ لايلزم عليه تغيير فى ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لايجرى ما ذكرناه فى صدر البيت .

ومنها ما يختصُّ بالجمل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها[١]، نحو « لَمَّا جاءَنِي أَكْرَمْتُهُ » و « إذا » عند غير الأخفش والكوفيين[٢]، نحو (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء)[٣]، وأما نحو (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[٤]، فمثلُ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[٥]، وأما قولُه :

٣٣٣ — * إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ *

---

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو على الفارسى ، وأبو الفتح بن جنى ، والشيخ عبد القاهر الجرجانى . وجماعة ، وقالوا : هى ظرف ، ثم اختلفوا فى بيان ما هى بمعناه من الظروف، فقال قوم : هى بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هى بمعنى إذ ، وعبارة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضى كما أن إذ تختص بالماضى على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ النحاة سيبويه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .

(٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لاتختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) وقوله (إذا الشمس كورت) وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضى نحو قوله تعالى (وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه (إذا يتلى عليهم يخرون) وقد يكون الشرط بصيغة الماضى والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضى نحو قوله تعالى (وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا) وقد يكون الشرط بصيغة الماضى والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى فى باب الاشتغال الكلام على هذه الآية الكريمة وما ماثلها ، وسنتعرض لبعضه فى شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العينى هذا الشاهد إلى الفرزدق، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

. . . .

= وأنشده فى اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ *

اللغة : « باهلى » أراد رجلا منسوبا إلى باهلة ، وهى قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ : يَا بَاهِلِيُّ   عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هٰذَا النَّسَبْ

ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللهَ عَبْدٌ لَهُ   فَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَهْ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهى قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى ليقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ـ وهو الذى تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « باهلى » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف فى هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف فى هذا البيت كان واسمها كما فى البيت الآتى لكان قوله « باهلى » مبتدأ أول مرفوعا بالضمة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو ـ أى الحال والشأن ـ باهلى تحته حنظلية ، ويكون الفرق ـ على الوجه الأخير ـ بين هذا البيت والبيت الآتى : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن =

فعلى إضمار «كان» كما أضمرت هى وضمير الشأن فى قوله :

٣٣٤ - * ... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

= يقدر المحذوف كان وحدها ،والثانى أن يكون المحذوف كان مع اسمها، ولا يجوز فى البيت الآتى الوجه الأول لما سنذكره هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة فى أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حنظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظا أو تقديرا ، فباهلى : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحنظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، كما بينا فى إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلا لفعل محذوف كما كان ذلك فى قوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) لأن فى الآيتين فعلا متأخرا يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجودا فى هذا البيت ، فاعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف فى نسبته إلى قائله ؛ فقيل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالمجنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينة ، وقيل : هو للصمة بن عبد الله القشيرى ، وقد نسبه ابن جنى إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولى ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه مع بيت تال له هكذا :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِى بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيعُهَا =

. . . .

= اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعه : هى التوسل ابتغاء الخير ، والذى يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذى أراده من الشفاعة هو الأمر الذى حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف فى قوله تعالى : (وإنى مرسلة إليهم بهـدية) وكما فى قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ ، مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ
بِقَوْلٍ ، وَلاَ أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أراد بالرسول الرسالة التى يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاه » المنزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتكلم نائب فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلى » مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلى ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول نبىء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لـكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقـدير الـكلام : فهلا كان هو - أى الحال والشأن - نفس ليلى شفيعها ، ولا يجوز فى هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سنذكره فى بيان الاستشهاد بالبيت ، =

فصل : وما كان بمنزلة « إذْ » أو « إذَا » — فى كَوْنِهِ اسمَ زمانٍ مُبْهَم لما مضى أو لما يأتى(١) — فإنه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه ؛ فلذلك تقول :

=وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلى » فاعلا بفعل محذوف أى : فهلا شفعت نفس ليلى ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفيعها » خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى » فإن قوله « نفس ليلى » مبتدأ ، وقوله « شفيعها » خبر ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هى (أى : القصة) نفس ليلى شفيعها » وإنما لم نجعل « نفس ليلى » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك فى البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفيعها » اسم مفرد مرفوع لايصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ – وهو رفع الجزءين بكان – وهو وجه لايجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلى » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذى من أجله جوزنا فى البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثانى : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم نجوز فى هذا البيت إلا وجها واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسر فى هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التى لايليها إلا الفعل .

فإن قلت : فإنى أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيدمعناه ، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافيا للغرض المأتى به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « فى كونه اسم زمان مبهم لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضى ، وقوله « أو لما يأتى » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ،=

« جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجُ أَمِيراً » لأنه بمنزلة إذْ ، و « آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجُّ قَادِم » لأنه بمنزلة إذَا ، هذا قولُ سيبويه ، ووَافقه الناظم فى مُشْبِهِ إذْ دون مُشْبِهِ إذَا ؛ مُحْتَجًّا بقوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)[1] ، وقوله :

* وَكُنْ لِى شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ[2] *

ـــــــــــــــــــ

= فإن « إذا » اسم للزمان المبهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضى المبهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المبهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر فى الأمثلة التى ذكرها المؤلف ، وتفهم السر فى امتناع أن تقول : آتيك زمن الحجاج أمير ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .

(١) من الآية ١٣ من سورة الذاريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه (يوم هم بارزون) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مبهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية فى الآيتين الكريمتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذى يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المبهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضى » يريد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف الزمان الماضى المبهم ، لأنا نريد من الماضى ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبر عنه بالفعل الماضى أم عبر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق «إذ» فى المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسى ، وتقدم ذكره فى باب كان وأخواتها ، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

* بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ *

والاستشهاد به هنا فى قوله « يوم لاذو شفاعة بمغن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقُّقِ وُقُوعه منزلَةَ ما قد وقع ومضى .

* * *

فصل : ويجوز فى الزمان المحمول على « إذَا » أو « إذْ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء حَمْلاً عليهما[1] ، فإن كان ما وليه فِعْلاً مبنياً ، فالبناء أرْجَحُ للتناسب ، كقوله :

٣٣٥ — * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

= لا مهملة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيبويه لا يجيز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه فى تخريج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضى ، فصار «يوم» مشبها لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبها الحرف فى الافتقار المتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء فى ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظرا إلى ما هو الأصل فى الأسماء ، والثانى البناء على الفتح حملا على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة فى تعليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هى الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذى أوجب البناء لإذ ولإذا وللموصولات ، ولما كان هذا الافتقار عارضا وليس أصليا كما هو فى المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل فى الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنيا قوى الشبه فلهذا كان البناء فى هذه الحالة أرجح .

٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ؟ *

اللغة : « على حين » على ههنا بمعنى فى ، مثلها فى قوله تعالى : (على حين غفلة) « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لمته على فعله وأنت ساخط على ماكان منه ، والمشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ، والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والميل إلى الهوى « ألما » الهمزة فى هذه الكلمة للانكار ، ولما : حرف دال على النفى مثل لم ، لكن يتفارقان فى أن مدخول لما متوقع الحصول والأصل فى مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله «وزع يزع» مثل وضع يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويروى « ألما تصح والشيب وازع » بتاء المضارعة الدالة على الخطاب ، على الالتفات .

الإعراب : «على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بكفكفت المذكور فى بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسبلت ، أو برددنها «عاتبت» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به الإنكار مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفى وجزم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب» الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «وازع» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

٣٣٦ — * عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ *

= المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا فى « أصح » .

الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبنى على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريباً .

٣٣٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا *

اللغة : «لأجتذبن» هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، تقول : جذب الشىء يجذبه — من باب ضرب — واجتذبه ، وذلك إذا مده نحو نفسه « تحلما » التحلم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذى يتكلفه النزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصبين » فسره العينى والسيوطى على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصبيت فلاناً ، إذا عددته فى الصبيان ، وليس ذلك بشىء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعى الصبوة واللهو « حليم » الحليم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهن ، تصنعاً للعقل والحكمة ، فى الوقت الذى لهن فيه من المكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أجتذب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للتوكيد حرف مبنى على السكون لامحل له « منهن » من : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائبات مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب « قلبى » قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلا مُعْرَبًا أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين[(١)] وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ)[(٢)] بالفتح ، وقوله :

٣٣٧ — * عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ *

= بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب «يستصبين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «كل» مفعول به ليستصبى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبنى بسبب اتصاله بنون النسوة جاز فى المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصبين» فإن الرواية فى هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبنى لاتصاله بنون النسوة .

والفرق بين هذا البيت والذى قبله أن الفعل الذى أضيف «حين» هناك إلى جملته فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبنى بالأصالة ، والفعل الذى أضيف «حين» هنا إلى جملته فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبنى لا بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بنى بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين فى هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو على الفارسى ، وابن مالك ، وهو يقول فى هذا الصدد فى الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ، ومن بنى فلن يفندا

ومعنى «لن يفند» لن يغلط فى بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ — ولم أعثر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله : =

فصل : مما يلزم الإضافة * كِلاَ » و « كِلْتَا » ولا يُضَافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

\= * تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

اللغة : « التواصل » المواصلة وترك القطيعة والهجر « غير دان » ليس قريباً .

الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير: تذكر ما تذكره « من سليمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة . والمعنى : تذكر الذى تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح – وهى محل الاستشهاد – فهو مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و «دان» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل – إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، مع كونه مضافا إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد يبنى فى مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ، وهذا رد على البصريين الذين منعوا البناء فى هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزارى :

أَلَمْ تَعْلَمِى – يَا عَمْـرَكِ اللهَ – أَنَّـنِى
كَرِيمٌ ، عَلَى حِـينَ الـكِرَامُ قَلِيـلُ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التَّعْرِيفُ[1] ؛ فلا يجوز « كِلاَ رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للكوفيين .

والثانى : الدَّلاَلَةُ على اثنين [2] ، إما بالنص نحو « كِلاَهُمَا » و (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)[3] أو بالاشتراك نحو قوله :

٣٣٨ — * كِلاَنَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ *

---

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد مايضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لايجيزون توكيد النكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على توكيد مايضافان إليه ، وقد علمت فى باب المعرب والمبنى أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناها مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد فى الإفراد والتثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر ابن أبى طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا *

وقد روى ابن الأعرابى فى نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحى يقولها فى حارثة بن بدر ، وقد وقع فى هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَالْزَمْ فَضْلَ بُرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

وقد روى أبو على القالى فى ذيل أماليه كلة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزياداً أخويه ، ووقع فى هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّى لَعَفٌّ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِى احْتِمَالِيَا

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صَحّ قوله :

٣٣٩ — إنَّ لِلْخَـيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى   وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَـلْ

= بالمثنى، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخى : مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بغنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلانا » حيث أضيف لفظ « كلا » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : فهو يطلق على الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الزبعرى أحد شعراء قريش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .

اللغة : « المدى » غاية الشىء ومنتهاه « والوجه » الجهة « القبل » بفتحتين — المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشر : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء =

لأن « ذا » مُثَنّاة في المعنى مثلُها في قوله تعالى : (لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)[1] أى : وكِلاَ مَا ذُكِر ، وَبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة ؛ فلا يجوز « كِلاَ زَيْدٍ وَعَمْرو » فأما قولُه :

٣٤٠ — * كِلاَ أَخِى وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا *

فمن نَوَادر الضرورات .

* * *

= الساكنين منع من ظهورها التعذر « وكلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظا ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه مثنى فى المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر .

(١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ – لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ *

اللغة : « خليلى » الخليل : الصديق الذى يوادك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلالك « واجدى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم « عضدا » هو الذى يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه ، مجاز « إلمام » مصدر ألم – بتشديد الميم – أى : نزل ، والملمات : جمع ملمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر ، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقى ليجدان منى العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التى لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء ، وصحيح الوفاء . =

ومنها « أيٌّ » وتُضاف للنكرة مطلقاً ؛ نحو « أيّ رَجُلٍ » و « أيّ رَجُلَيْنِ » و « أيّ رِجَالٍ » وللمعرفة إذا كانت مثناة ، نحو (فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)[1] أو مجموعة نحو (أيُّكُمْ أحْسَنُ عَمَلاً)[2] ولا تضاف إليها مفردة

= الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وهو مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وخليلى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، خليل : معطوف على أخى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « واجدى » واجد : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عضدا » حال من ياء المتكلم فى « واجدى » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلمام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إلمام : معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الملمات » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلا أخى وخليلى » حيث أضاف لفظ « كلا » إلى متعدد مع التفرق بالعطف ، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر .

كِلاَ الضَّيْفَنِ المَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ
لَدَيَّ المُنَى وَالأمْنَ فى العُسْرِ وَاليُسْرِ

واشتراط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداهما على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت ، فأما [illegible] دلالة فمشكل غاية في الإشكال ، وقد أجازوا أن يقال « بين زيد وعمرو » كما أجازوا أن يقال « اشترك زيد وعمرو » ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه الكلام .

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك .

إلا إن كان بينهما جمعٌ مُقدَّر ، نحو « أيُّ زَيْدٍ أحْسَنُ » ؛ إذ المعنى أيُّ أجزاء زيدٍ أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو(١) كقوله :

٣٤١ — * أيِّي وَأيُّكَ فَارِسُ الأحْزَابِ *

إذ المعنى أيُّنا .

---

(١) ستكون « أى » فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى « أى » المكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به المؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل يشترط أن يكون أول لفظى « أى » مضافا إلى ضمير المتكلم كما فى البيت أولا يشترط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة – ومنهم السيوطى – إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير المتكلم كما فى البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان اسما ظاهرا نحو « أبى وأى زيد أفضل » وعلى هذا لا يصح أن يقال « أيك وأى زيد أعلم» ولا أن يقال «أى زيد وأى خالد أفضل» واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما وجب تكرار أى فى نحو « أبى وأيك » وفى نحو « أبى وأى زيد » لأن العطف على الضمير المجرور يكون بإعادة ما جر الضمير المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك.

٣٤١ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ *

اللغة : « خاليين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ، إذا كان فى مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب – وهو بكسر الحاء وسكون الزاى – الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراهما فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لايفرى أحد فريه .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من=

ولا تضاف « أيّ » الموصولة إلا إلى معرفة ، نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[1] ، خلافاً لابن عصفور ، ولا « أيّ » المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة كـ « مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أيِّ فَارِسٍ » و « بِزَيْدٍ أيَّ فَارِسٍ » .

= الإعراب، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقيتك » لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « خاليين » حال من تاء المتكلم وكاف المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الحالين واحداً ومعناهما واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً ـ ثنى الحال ، على ما عرفت فى مباحث تعدد الحال فى بابه « لتعلمن » اللام واقعة فى جواب القسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أبى » أى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وأيك » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أى : معطوف على أيي مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فارس » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أيي وأيك » حيث أضاف لفظ « أى » إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته لمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا)[١] (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ)[٢] (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ)[٣] وقولك « أَيَّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ »[٤] .

***

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن لفظ « أى » يأتى فى العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثانى الحالية ، والثالث الموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها فى هذه المعانى كلها على ضربين :

الضرب الأول : مايجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لايجوز قطعه فى اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما لايضاف إلا إلى النكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنكرة ووصف النكرة ومثله الحال لايكونان إلا نكرتين ، فمثال الوصفية « مررت بفارس أى فارس » بجر أى على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا « مررت بخالد أى فارس » بنصب أى على الحال .

والضرب الثانى : مايجوز قطعه فى اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى الذى ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها فى اللفظ عن الإضافة « أضرب أيا هو أفضل » .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيا يافتى ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النكرة وإلى المعرفة ، والسر فى ذلك أن أيا الاستفهامية وأيا الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُّ بستة أمور :

أحدها : أنها مُلاَزِمة لمبدأ الغايات ، فمن ثَمَّ يتعاقبَانِ في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً)[1] بخلاف نحو « جلستُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جلست لدنه » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمِنْ .

الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْس ؛ وبلغتهم قرىء (من لَدُنِهِ)[2] .

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

٣٤٢ — * لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ *

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة (أيما الأجلين قضيت) وإلى النكرة بقوله «أى رجل جاءك فأكرمه» ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أيكم يأتيني بعرشها) وإلى النكرة بقوله سبحانه (فبأى حديث بعد الله وآياته) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو على الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذى تبنى عليه لدن.

٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عميرين شيم ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* صَرِيعُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ *

اللغة : «صريع غوان» الغوانى : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غنى=

. . . .

= فلان بالمكان يغنى به ، على وزن رضى يرضى ، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسناء ، وكأنهم لحظوا أنها لاتبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجمالها عن التزين ، وقد لقب القطامى « صريع الغوانى » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالممزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ثم لقب مسلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغوانى » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ العَيْشُ إِلاَّ أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصِّبَا صَرِيعَ حُمَيَّا الكَأْسِ وَالأَعْيُنِ النُّجْلِ

« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن «وشقنه» بعثن الشوق لنفسه ، ويروى «راقهن رقنه» ومعناه أعجبهن وأعجبنه ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شيبه ، والذوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر .

الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك » الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بعجزه ، وهو قوله :

لِمُسْتَهْلَكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الهَوَى يَمُوتُ وَمِنْ طُولِ العِدَاتِ الكَوَاذِبِ

ومع ذلك يجوز فيه عربية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصريع مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقهن » شاق : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغوانى مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب «وشقنه» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغوانى مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدْوَةٍ »[1] فتنصبها: إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رَفْعها على إضمار « كان » تامةً ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال[2].

= «لدن» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب، وقد تنازع فيه كل من شاقهن وشقنه ، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة لدن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسود مضاف و « الذوائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المصدرية مقدرة بعدحتى وهى مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين وهما شاقهن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ
لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

(٢) حاصل ماذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة فى كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن ــ أنه يجوز فى لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفا مبنيا على السكون فى محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب فى استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فَضْلَةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ » ولا تقول « من لَدُنِ البَصْرَةِ » .

***

ومنها « مَعَ » وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماع ، مُعْرَب ، إلا فى لغة ربيعة وغَنْم فتُبنى على السكون كقوله :

= وأما رفع « غدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « غدوة » مرفوعا على أنه فاعل كان المقدرة ، أى لدن كانت غدوة — أى حدثت غدوة — وظاهر كلام ابن جنى أن الرافع لغدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريبا من ابن جنى الذى يقول : إن العامل فى المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدعو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به لايفترق كثيرا عن قول ابن جنى إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « غدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثانى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة غدوة .

فإن قلت : فكيف يكون غدوة منصوبا على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ غدوة مبينا لإبهام فى لدن ، ولا لإبهام فى نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع فى مفرد أو فى نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك أولا إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز فرارا مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزا حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ غدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتمام الاسم يكون بلحاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

٣٤٣ — * فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ *

٣٤٣ — هذا الشاهد قد نسبه الأعلم فى شرح شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعى ، ونسبه العينى إلى جرير من كلة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَامَا *

اللغة : « فريشى » الريش — بكسر الراء — اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفى القرآن الكريم (يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يوارى سوآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعانى فى هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوتى بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم « وهواى معكم » الهوى — بفتح أوله مقصوراً — الميل القلبى، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماماً » بكسر أوله — هو من قولهم « فلان يزورنا لماما » بمعنى أنه يزورنا فى بعض الأحايين ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هى زيارة الغب التى قيل فيها « زر غباً تزدد حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم ، وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندى من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتضادى بكم وارتكانى إليكم ، وإن تكن زيارتى إياكم ليست متصلة؛ لأنى لا أعول على المظاهر التى منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « منكم » من : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف، وإن : حرف شرط جازم =

. . . .

= يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كانت» كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه «زيارتكم» زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «لماما» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتى لماما فريشى منكم وهواى معكم ، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله «معكم» حيث وردت «مع» مبنية على السكون .

واعلم أن النحاة يختلفون فى ثلاثة مواضع تتعلق بمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أهى ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هى ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثانى أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثانى — وهو من توابع الموضع الأول — هل الألف فى «معا» منونة — بدل التنوين أم هى حرف من أصول الكلمة ؟ وللنحاة فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول «بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والخاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هى لام الكلمة كالألف فى فتى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولهما إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أهى معربة فى جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هى مبنية فى بعض لغاتها ؟ وللنحاة فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها معربة فى كل أحوالها وفى كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهى منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما فى بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيبويه رحمه الله ، والثانى أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائى ، واختاره المتأخرون من النحاة . =

وإذا لقى الساكنةَ ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَعَ القوم » ، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جاءوا معاً »[1].

* * *

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .

فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شبها معنويا لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررتم فى أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدى بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرفا كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفا كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعا أن يقولوا ببناء مع ، سواء فى ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شبها وضعيا ، فإنكم رجحتم أن حد الشبه الوضعى أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معا » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لكونها أشبهت الحرف شبها معنويا .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يغب عن أذهانهم ماذكرت، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوما منهم زعموا أنها مبنية فى حالة واحدة ، وهى أن يكون آخرها ساكنا، فقد ذهب الكسائى إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا فى تعليل إعرابها، فذكر الحفيد أنها معربة ــ ولو قلنا إنها ثنائية الوضع ــ لأنها فى أغلب أحوالها ملازمة للاضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تبن لدخول التنوين عليها فى نحو « جئنا معا » ولأنها تجر بمن فى نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضيا له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذى أعلمنا أن العرب تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الخنساء :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعاً ... فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزًّا =

ومنها « غيرُ » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده[١] ، وإذاوقع بعد «ليس» وعُلم المضاف إليه جاز ذكره كـ «قَبَضْتُ عَشْرَةً ليسَ غَيْرُهَا»[٢] وجاز حَذْفه لفظاً فيضمُّ بغير تنوين ، ثم اختلف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كَقَبْلُ فى الإبهام فهى اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كَكلّ وَبَعْض ، لا ظرف كقَبل وبعد ، فهى اسم لا خبر ، وجَوَّزَهما ابنُ خروف ، ويجوز الفتحُ قليلا مع التنوين ودونه ، فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين[٣].

* * *

= ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً

ومن ذلك قول متمم بن نويرة أيضاً :

يُذَكِّرْنَ ذَا البَثِّ الحزينَ بِبَثِّهِ ... إذَا حَنَّتِ الأولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعاً

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَىْ وَاحِدٍ ... نَرْمِى جَمِيعاً وَنُرَامِى مَعَا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من المشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لاتصح إرادتها ههنا ، لأن ماهية زيد ـ وهى الحيوان الناطق ـ هى حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفا لحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز فى « غير » فى هذا المثال الذى ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضممته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضا ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ماذكره المؤلف فى غير التى لم يذكر معها المضاف إليه نحو «قبضت =

. . . .

= عشرة ليس غير » أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعني أنك لاتقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول ـ وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى ـ فإن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف.

وأما على الاعتبار الثاني ـ وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا ـ فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين ـ وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول ـ وهو مذهب المبرد والجرمي وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه ـ وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبني على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني ـ وهو مذهب الأخفش ـ أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث ـ وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبنيا على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبنيا على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما.

وأما على الاعتبار الثالث ـ وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام =

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما فى ثلاث صُوَرٍ :

إحداها : أن يُصَرَّح بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » و « قبلَ العصرِ » و « مِنْ قَبْلِه » و « مِنْ بَعْدِه » .

الثانية : أن يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى ثُبوتُ لفظِه ، فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين كما لو ذُكر المضاف إليه ، كقوله :

٣٤٤ — * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ *

= فلا خلاف فى أن « غير » فى هذه الحال اسم معرب ، وفى أن حركته حركة إعراب ، وفى أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ، والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثانى من معمولى ليس محذوف .

بقى مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك : إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس غير » وقد صرح فى كتابه مغنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ، وبالغ فى بعض كتبه فى الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم له ، فإن ابن مالك حكى فى شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاه أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى فى شرح الكافية ، كما أقره المجد الفيروزآبادى فى كتابه « القاموس المحيط » (مادة غ ى ر) ومن شواهده قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ ، لاَغَيْرَ ، تُسْأَلُ

٣٤٤ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ، « مولى قرابة » للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة — بفتح القاف — مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

. . . .

= « عطفت » أمالت أو رققت «العواطف» جمع عاطفة ، وهى اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تسكن فى هذا الموضع سبباً فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير منون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه ، ويروى مولى منونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وما : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عطفت » عطف : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث «مولى» مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى كل مولى مبنى على الكسر فى محل جر بعلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالا من الضمير المجرور محلا بعلى ، وتقدير الكلام : فما عطفت العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطفت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلأنه معرب ، وأما ترك التنوين فلأن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : ومِنْ قَبلِ ذلكَ ، وقُرِىء (لِلّٰهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)[١] بالجر من غير تنوين ، أى من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده .

الثالثة : أن يُحْذَفَ ولا يُنْوَى شىء ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعَارِضه فى اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)[٢] بالجر والتنوين ، وقوله :

٣٤٥ — * فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً *

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ — نسب العينى هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ *

وقد روى الأشمونى فى باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف فى بعض كتبه كالقطر عجز البيت * أكاد أغص بالماء الفرات * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشمونى وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه — من أن الرواية « بالماء الحميم » — أن العلماء رووا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

أَلاَ أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ المَلاَمَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ القُصَيمَةِ وَالقَصِيمِ ؟
وَمَا بَرِحَتْ قَلُوصِي كُلَّ يَوْمٍ تَكِرُّ عَلَى المُخَالِفِ وَالمُقِيمِ
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة : « أبا حريث » هى كنية الربيع بن زياد العبسى ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستفاء سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، فحرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعا شتى ثم أغار بهم فاستاق نعما لهم ، وفى ذلك يقول هذه الكلمة « المليم » المليم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

. . . .

=إذا فعل ما يلام عليه « القصيمة » بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف ــ اسمان لموضعين « المخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للغارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من الغصص ، وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرىء ووقوفه فى الحلق ، واستعمل الغصص ههنا فى موضع الشرق « المـاء الحميم » هو الذى تشتهيه النفس ، ويطلق فى غير هذا الموضع على المـاء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتـكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة الماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بتة ؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجمهرة من النحاة هو تنوين التمـكين اللاحق للأسماء المعربة ، وقبلا عندهم نـكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان متقدم ، ولا ينوى تقدماً على شىء بعينه ، ولـكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شىء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

٣٤٦ — * فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا *

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يعرج على نسبته . وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَةٍ *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوءة — بفتح الهمزة — حى من اليمن أبوهم الأزد بن الغوث ، ويقال فيه الأسد بن الغوث ، وهم فرق ، ففرقة يقال لها: أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العينى وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واغترار بأن خفية — بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء — مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال فى الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية العينى .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما: حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « بعداً » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لذة » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خمراً » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . =

وهما نـكرتان فى هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوِّنَا ، ومعرفتان فى الوجهين قبله .

فإن نُوِىَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم[1] ، نحو (لِلَّهِ الأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظا وتقديرا ، وهو حينئذ نـكرة عند جمهرة النحاة ، على ما أشار إليه المؤلف فى الـكتاب ، وما بيناه فى شرح الشاهد السابق فى كلمة « قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولـكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقا بين نيته لفظا ونيته معنى ؟ فإن كنتم تجدون فارقا بين الصورتين فبينوه لى حتى أكون على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف إليه ملاحظا منظورا إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبرا عنه بلفظ أى لفظ كان ، نخصوص اللفظ غير ملتفت إليه نية ، أمانية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصودا بذاته ، بحيث لوجئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ المضاف إليه .

فإن قلت . فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب ؟ وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن إرادة معناه لم يكن حكمهما واحدا ، ولما كانت الإضافة القوية هى التى تعارض سبب البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التى تتضمن إرادة معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)[1] فى قراءة الجماعة .

* * *

ومنها « أوَّلُ » و « دُونَ » وأسماء الجهات كـ « يَمِين » و « شِمَال » و « وَرَاء » و « أَمَام » و « فَوْق » و « تحت » ، وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد ، تقول : « جاء القومُ وأخُوكَ خَلْفُ » أو « أمامُ » تريدخلفهم أو أمامَهم ، قال :

٣٤٧ — * لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى تميم ، ولم يعينوه ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَعَنَ الإلٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ *

اللغة : « لعن » اللعن : الطرد والإبعاد « تعلة » بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة ـ اسم رجل « يشن » مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم « شن الماء يشنه » إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه « يصب » وهما بمعنى واحد « من قدام » أى من أمامه .

الإعراب : « لعن » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « تعلة » مفعول به للعن منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مسافر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعناً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة « يشن » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب صفة للعن « عليه » جار ومجرور متعلق بيشن « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قدام » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

٣٤٨ — * عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّــةُ أَوَّلُ *

= الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالى (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ
لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

وقول الآخر :

لاَ يَحْمِلُ الفَارِسَ إِلاَّ المَلْبُونْ المَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونْ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لَأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشد أكثرها أبو تمام فى حماسته ، وأبو على القالى فى أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِنِّى أَخُوكَ الدَّائِمُ العَهْدِ لَمْ أَحُلْ
إِنَ ابْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنْزِلُ

اللغة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلا مضارعا مبدوءاً بهمزة المتكلم ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذى هو الخوف « تعدو » يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تغدو » بالغين المعجمة ، فهو مضارع غدا ، وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتعديه بعلى فى قوله « على أينا » والمنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشىء يمنيه ، إذا قدره وهيأ أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء فى وزنه خلاف طويل ؛ فقيل : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا ووأل ، وقيل : وزنه أفعل من آل =

وحكى أبو على « أُبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نية معنى المضاف إليه ، وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوَزْنِ والوَصْفِ .

* * *

ومنها « حَسْبُ » ولها استعمالان :

أحدها : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمالَ الصفاتِ ، فتكون

= يئول ؛ فأصله أأول . وقيل : وزنه أفعل من وأل يئل ؛ فأصله على هذا أوأل ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد بحث فى باب الإبدال من قسم الصرف .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمى « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أينا » أى : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو « تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « المنية » فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ، مبنى على الضم فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجه العلماء على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَعْتاً لنكرة ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أى : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ، كـ « هذَا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ » ، واستعمالَ الأسماء ، نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ)[1] (فإن حَسْبَكَ اللهُ)[2] « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ »[3] وبهذا[4] يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمُ فِعْل ، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق .

والثانى : أن تكون بمنزلة « لا غير » فى المعنى ؛ فتُسْتَعْمَل مُفْرَدة ، وهذه هى حَسْبُ المتقدمة ، ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدَّد لها إشرابها هذا المعنى ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، وبناؤها على الضم ، تقول « رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ » و « رأيتُ زيداً حَسْبُ » .

قال الجوهرى : كأنكَ قلت « حَسْبِى » أو « حَسْبُكَ » فأضمرت ذلك ولم

---

(١) من الآية ٨ من سورة المجادلة ، ويجوز فى هذه الآية الكريمة أن يكون حسبهم مبتدأ وجهنم خبره ، وأن يكون حسبهم خبرا مقدما وجهنم مبتدأ مؤخرا .

(٢) من الآية ٦٢ من سورة الأنفال ، ووقوع حسبك فى هذه الآية اسما لإن يؤيد أن حسبهم فى الآية السابقة مبتدأ لأن اسم إن الأصل فيه أن يكون مبتدأ .

(٣) الباء من « بحسبك » حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، ودرهم : خبر المبتدأ ، ولا يجوز العكس ؛ لأن « درهم » نكرة لامسوغ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لاجملة ولا شبه جملة .

(٤) المراد أن دخول إن على حسبك ودخول الباء الزائدة عليها فى « بحسبك درهم » وتأثر حسب بإن حتى نصبت وبالباء حتى جرت بدل على أن « حسب » ليست اسم فعل كما زعم من أراد المؤلف الرد عليه ، والسر فى ذلك أن أسماء الأفعال نابت عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل ، فيجب أن يكون النائب عن الفعل مثله فى عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حسب فى هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل .

تُنَوَّن ، انتهى . وتقول : « قبضتُ عشَرَةً فحسبُ » أى فحسبى ذلك .

واقتضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعرَب نصباً إذا نُـكِّرَتْ كقَبْلُ وَبَعْدُ .

قال أبو حيان : ولا وَجْهَ لنصبها ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها حالا إن كانت نـكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نـكرة قطْعَهاعن الإضافة اقتضى أن استعمالهاحينئذٍ منصوبةً شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً ، وكلاها ممنوع ، وإن أراد تنـكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنـكيرَ حينئذ ؛ لأنها لم تَرِدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِهِ فى تجويز انتصابها عَلَى الحالِ حينئذ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذكور فى كتاب الصِّحاح ، قال : تقول : « هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول فى المعرفة « هذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ » فتنصب حسبك على الحال ، انتهى . وأيضا فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأن مراده التنـكير الذى ذكره فى قَبْلُ وبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظا وتقديراً .

وأما « عَلُ » فإنها توافق « فَوْقَ » فى معناها ، وفى بنائها على الضم إذا كانت معرفة ، كقوله :

٣٤٩ — * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ *

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفى إعرابها إذا كانت نـكرة ، كقوله :

---

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام للفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الـكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ *

اللغة : « ثنية » بفتح الثاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة — وهى طريق العقبة ، وتجمع على ثنايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى =

٣٥٠ — * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ *

أى : من شىء عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلى ، وروى العينى عجز البيت:

* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ *

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «عليك» جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عل» مبنى على الضم فى محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من علهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى فى معلقته التى سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها فى عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فى وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

اللغة : «أغتدى» أراد أخرج وقت الغداة « وكناتها » الوكنات : جمع وكنة =

. . . .

= بواو مثلثة الحركات – وهى وكر الطائر وعشه « بمنجرد » المنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراد والتخلص ؛ فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها آبدة « مكر مفر » المكر – بكسر الميم وفتح الكاف – الذى يكر عليه فارسه ، والمفر – بكسر ففتح أيضا – الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « كجلمود صخر » الجلمود – بضم الجيم وسكون اللام – الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً «معاً» ظرف متعلق بمقبل مدبر «كجلمود» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كجلمود ، وجلمود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «حطه» حط : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جلمود صخر مفعول به لحط مبنى على الضم فى محل نصب « السيل» فاعل حط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بتة ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شىء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شىء أى شىء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفة عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شىء آخر ، ولهذا تجد المؤلف قال « أى من شىء عال » .

=

وَتُخَالِفُهَا فى أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بِمِنْ ، وأنها لا تستعمل مضافة ، كذا قال جماعة منهم ابن أبى الرَّبيع ، وهو الحق ، وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عِدَادِ هذه الألفاظ أنها يجوز إضافتها ، وقد صرح الجوهرى بذلك ، فقال : يقال « أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ » بكسر اللام — أى : من عالٍ — ومقتضى قوله[1] :

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا   قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أنها يجوز انتصابُهَا على الظرفية أو غيرها ، وما أَظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً .

وإنما بسطت القول قليلا فى شرح هاتين الكلمتين لأنى لم أر أحداً وَفَّاهُمَا حَقَّهما من الشرح ، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله .

* * *

فصل : يجوز أن يُحْذَفَ ما عُلِم من مُضَافٍ ومضافٍ إليه .

فإن كان المحذوفُ المضافَ[2] ؛ فالغالبُ أن يَخْلُفَه فى إعرابه المضافُ إليه ،

= وبهذا التقرير تعلم أن « عل » نكرة وأن التنوين إنما حذف للوقف ، وتعلم ما فى كلام العلامة الصبان من التهافت حيث زعم أن حذف التنوين كما يصلح أن يكون لأجل الوقف يصلح أن يكون لكون الشاعر قد نوى لفظ المضاف إليه ؛ لأن الشاعر لا يمكن أن يريد لفظ المضاف إليه ، وإلا فسد المعنى الذى قصد إليه ، فاعرف ذلك ، ولا تكن ممن يعرف الحق بنسبته إلى الرجال .

(١) هذا من كلام ابن مالك فى الألفية .

(٢) يشترط لجواز حذف المضاف شرطان ، أحدهما أن يقوم دليل يدل على المحذوف لئلا يقع اللبس ، فلو قلت «جلست زيدا» تريد جلست جلوس زيد، لم يصح ذلك ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ)(١) أى : أمْرُ رَبِّك ، ونحو (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)(٢)، أى : أهْلَ القرية .

وقد يبقى على جَرِّهِ ، وَشَرْطُ ذلك فى الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفاً على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ وَلاَ أخِيهِ يَقُولاَنِ ذَلِكَ » أى : ولا مِثْلُ أخيه ؛ بدليل قولهم « يقولان » بالتثنية(٣)، وقوله :

= لأنه ليس فى الكلام ما يدل على الجلوس المقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم الذى كان مجرورا ، والشرط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره برسول ، لأن الأمر من المعانى ، والمجىء لايتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى منزه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن فى الآية مضافا محذوفا استحالة سؤال القرية وهى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا مرسلا علاقته الحالية والمحلية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه لمضاف محذوف مماثل المذكور معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ، وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت المثنى — وهو جملة « يقولان ذلك » — خبرا عن المفرد — وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما فى الإعراب الأول الصحيح فإنك لم =

٣٥١ ـــ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

= تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر المثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت «مامثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك» لزمك أن تقدر « مثل» مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقى المضاف إليه على جره الذى كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف فى التقدير على مضاف آخر بمعناه .

٣٥١ ـــ هذا بيت من المتقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبى دواد الإيادى ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد ـ بتاءين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، ، والأخرى تاء التفعل ؛ فحذف إحدى التاءين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بدىء بتاءين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما ينبغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل ناراً ، وإنما الخليق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التى تشتعل للاكرام والضيافة .

الإعراب : « أ كل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله تحسبين الآتى تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « امرأ » مفعول ثان لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبنى على الكسر =

أى : وكلَّ نارٍ ؛ لئلا يلزم العطفُ على معمولَىْ عاملين(١) .

=لامحل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « نارا » معطوف على امرأ المنصوب الواقع مفعولا ثانياً لتحسبين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

الشاهد فيه : قوله « ونار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف يكون معطوفا على « كل » فى قوله « كل امرىء » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل محذوف ، والتقدير « وتحسبين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة فى محل جر صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسبن هذا التقدير عجيباً ؛ فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف ولو لم نقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرىء » المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرىء » معمول لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسبين » والعطف بهذه المثابة ممتنع على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازه العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف العطف نائبا عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لايقوى على أن ينوب مناب عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش والكسائى والفراء والزجاج إلى أن ذلك جائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا فى الثوانى مالم يغتفروا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءةُ ابنِ جمازٍ (وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ)[1] أي : عملَ الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضافُ .

وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارةً يزول من المضاف ما يستحقُّه من إعراب وتنوين وَيُبْنَى على الضم ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)[2]، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه ويُرَدُّ إليه تنوينُهُ ، وهو الغالب ، نحو (وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ)[3] (أَيّاً مَا تَدْعُوا)[4]، وتارةً يَبْقَى إعرابُهُ وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشَرْطُ ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضافٌ كقولهم « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ »[5] أو غَيْرُهُ ، كقوله :

---

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآيه ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخريج هذا المثال ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان .

المذهب الأول ــ وهو مذهب أبي العباس المبرد ، واختاره ابن مالك ــ وهو ماذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا المثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذى كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذى أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تاوينه لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذه المسألة ــ على هذا المذهب ــ شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ماحصل » فأعملوا فيه العامل الثاني لقربه من المعمول ، وحذفوا معمول العامل الأل لكونه فضلة على ماهو القاعدة الجارية في باب التنازع .

=

٣٥٢ — * بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ *

= والمذهب الثانى ـ وهو مذهب سيبويه والجمهور ـ وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع ـ ونصفه ـ ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل ـ وإنما حذفوا الضمير إصلاحا للفظ .

ولا شك أن مذهب أبى العباس المبرد أقرب مأخذا من مذهب سيبويه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت فى تخريج هذا المثال مسلك سيبويه كان عليك أن تعده من الضرورات التى لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ، لأن سيبويه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الفاصل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » وقول الفرزدق همام من ابن غالب ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٩٢) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقول الآخر :

سَقَى الأَرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا
فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلاَ نُقَاتِلُ بِالعِصِـــىِّ وَلاَ نُرَامِى بِالْحِجَارَهْ
إِلاَّ عُـــلاَلَةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحِ نَهْدِ الْجُزَارَهْ

٣٥٢ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرجز ، وصدره قوله :

* عَلَّقْتُ آمَالِى فَعَمَّتِ النِّعَمْ *

اللغة : « آمالى » الآمال : جمع أمل ـ بفتح الهمزة والميم جميعاً ، ومثل سبب وأسباب وجمل وأجمال وجبل وأجبال ـ والأمل : كل ما يطمع الإنسان فيه ويرجو =

. . . .

= تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعا « وبل الديم » الوبل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومثله الوابل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبها وابل فطل) والطل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائي والمقصود لتحقيق ما أؤمل تحقيقه رجلا يشبه المطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله «آمالي» آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أنفع» معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للوصفية ووزن الفعل «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير: بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه :

الأول : أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .

والثاني : أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هـذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلِ » بالخفض من غير تنوين ، وقراءة بعضهم[١] : (فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ)[٢] أى : فلا خوفُ شىء عليهم[٣] .

* * *

(١) هى قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ، أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف فى هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ، والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ، وذكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا ، وقد يكون سماعيا

فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعا فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقى صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد مثلوا لهذا بقول عمر بن أبى ربيعة :

لاَ تَلُمْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِي الَّذِي بِي ... إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

فقد أراد عمر أن يقول . لاتلمنى يا ابن أبى عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن يقول : ذلك ، وعتيق الذى كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف إليه الباقى غير صالح فى نفسه لأن ينسب إليه العامل الذى كان منسوبا قبل الحذف إلى المضاف ، وهذا الجنس يقع فى كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

. . . .

= ربك) فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المجىء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المكانية والانتقال مستحيلة .

الثانى : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولكن البر من آمن) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين فى الآيتين الكريمتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ *

الأصل : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان فى الموضع الثانى تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى: ولكن البر بر من آمن، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأشربوا فى قلوبهم العجل) الأصل : وأشربوا فى قلوبهم حب العجل .

والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

الأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم « زارنا طلوع الشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك « زرنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الخباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس» تريد جاء زيد وطلوع الشمس. =

. . . .

= والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدى سبا » يريدون : مثل أيدى سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى (تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه .

الحادى عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شىء إليه ، ومنه قول النابغة :

* وَلاَ يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ *

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى فى الكلام التفات إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى فى الكلام التفات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع فى كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه فى عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصيحة واردة فى أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى (واسأل القرية التى كنا فيها) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن الأهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ، وقد حذف الأهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه ـ وهو القرية ـ مقامه ، ولما أعيد الضمير فى قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقى النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه (أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج) فإن الأصل : أو كذى ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) فحذف المضاف وهو ذى ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقيل (يغشاه موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقيل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف فى عبارة ونظر فيه إلى الباقى فى عبارة أخرى من =

فصــــل : زَعَمَ كثيرٌ[1] من النحويين أنه لا يُفْصَل بين المتضايفين إلا فى الشعر ، والحقُّ أن مسائل الفصل سَبْعٌ ، منها ثلاث جائزة فى السَّعَة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، فحذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقى وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف فقيل (فجاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل فقيل : (أو هم قائلون) .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل فى السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذى يستفاد من كلام سيبويه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى فى عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عاملا كالمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضايفين مما يكثر دوره فى الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحجتهم فى هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهاك عبارة سيبويه التى يفهم منها هذا الكلام ، قال (١ / ٩٠) « ومما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

(ساتيدما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، ودر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، ودر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حية النميرى وهو الشاهد ٣٥٨ الآتى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس فى معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل » اهـ كلامه ، والعبارة الأخيرة فى كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو =

. . . .

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى فى ، ثم ينصب الاسم الذى بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك الشماخ فى قوله :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ

طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

فقد أضاف « طباخ » إلى « ساعات الكرى » على معنى فى ، ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل فى قوله :

وَكَرَّارِ خَلْفَ المُجْحَرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُهَا

فقد أضاف « كرار » إلى الظرف الذى هو « خلف المجحرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذى يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذى بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى أنه هل يجوز فى الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز فى سعة الكلام الفصل بين المتضايفين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، فالبصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يحتملونه ويعدونه ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنبارى فى الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَراً والمضاف إليه فاعلَه(١) ، والفاصل

= الجر » ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لايعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لاضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأثبات عمن شافهوهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المنثور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجري على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف قائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا المبحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلوا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قدامى البصريين إن هذه القراءة وهم من القارئ كقول الزمخشري في الكشاف « وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قدامى البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقارئ أن يتكر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)(١) ، وقول الشاعر :

٣٥٣ — * فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ *

وإما ظَرْفُه ، كقول بعضهم : « تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا » .

= قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحى ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشىء آخر أن النحاة الذين سوغوا هذا الفصل فى السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب فى كلامهم المنثور «ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها» وشىء ثالث أن العلة التى يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها فى المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذى حسن القول بجواز الفصل فى سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولا به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثانى أن هذا الفاصل ليس أجنبيا لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو جار ومجرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلته متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذى هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعثر له على قائل ، والذى أثره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً *

اللغة : « عتوا » ماض مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتا يعتو عتوا — مثل سما يسمو سموا — وعتيا أيضا ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها — الصلح « البغاث » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرها بزنة الكتاب وبضمها بزنة الغراب — طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر : =

. . . .

= بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ

« الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ففعلوا ذلك رأفة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل ـ وهو من كواسر الطير ـ طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » عتا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بعتوا « أجبناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رأفة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « فسقناهم » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به للمصدر الذى هو سوق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذى هو سوق وفاعله الذى هو الأجادل .

الشاهد فيه : قوله « سوق البغاث الأجادل » فإن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس فى أصل ديوانه :

وَحَلَقَ الْمَاذِيِّ كَالْقَوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدَ الدَّائِسِ

فإن قوله «دوس» مصدر وقع مفعولا مطلقاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذى هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وَصْفاً والمضاف إليه إما مفعوله(١) الأول ، والفاصلُ مفعولُه الثانى ، كقراءة بعضهم (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)(٢)، وقول الشاعر :

٣٥٤ — * وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ *

= ومثله قول الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله ــ وهو قوله « أبى مزادة » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكنا من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتى بالفاعل مرفوعا فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير فى وزن البيت ولا رويه .

(١) فى هذه العباره قلق ، وذلك لأنه لم يأت لإ ما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله، والفاصل إما مفعوله الثانى وإما ظرفه » فالتفصيل فى الفاصل وليس فى المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت فى هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل لبعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، ولبعض فروعها الآخر بالحديث النبوى ، فكانت أدلتها من الكلام المنثور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليلها قريب من تعليل المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلا فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى *

اللغة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يؤمك » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه . =

أو ظَرْفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : «هَلْ أَنتُمْ تَارِكُولِي صَاحِبِي»(١)، وقول الشاعر :

= الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر زال تقدم على اسمه «من» اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها مبنى على السكون فى محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «بالغنى» الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والغنى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوقن « وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « فضله » فضل : مفعول به لمانع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله — وهو منع — يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمدا حقه » وقد أضاف الشاعر هذا العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثانى وهو قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد — وهو ترك — وقد أضيف هذا الجمع إلى مفعوله — وهو «صاحبى» — وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لى» والدليل على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهى إنما تحذف فى السعة للاضافة ، ولو لم تكن الإضافة مقصودة لقيل « هل أنتم تاركون لى صاحبى » ومن العلماء من خرج هذا =

٣٥٥ — * كَنَاحِتٍ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ *

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون «صاحبي» مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حرا هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز فى سعة الكلام ، وقد عرفت ما فى هذا الزعم ، على أن الوجه الذى خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذى فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لايقع فى سعة الكلام، فلا ينبغى أن يخرج الحديث عليه .

٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التى أعيانى تطلاب قائلها ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي *

اللغة : « رشنى » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم يريشه » إذا ألزق عليه الريش وفى ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكنسة العطار .

المعنى : يقول لمخاطبه الذى يستجديه ويطلب عطاءه : اجزنى خيراً على مديحى إياك ولا تجعل سعيى إليك غير مجد على ولا عائد بالنجح ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلا لمن يسعى فى غير طائل .

الإعراب : « فرشنى » الفاء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أكونن » أكون : فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لامحل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ومدحتى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصِلُ قَسَماً(١)، كقولك « هٰذَا غُلاَمُ وَاللهِ زَيْدٍ » .

والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفَصْلُ بالأجنبيِّ ، ونعنى به معمولَ غـيرِ المضافِ ، فاعلا كان ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى هو صخرة « بمسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .

الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد » وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، فهذا كلام منثور ، وفى كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، فهذا عمدة الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر دوره فى الكلام ، حتى إنهم ليغتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد والله قام زيد » بل إنهم ليغتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومعموله كما فى قول الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضايفين بجملة القسم فى سعة الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، وشأن الموصول مع صلته كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَاكَ الّذِى ــ وَأَبِيكَ ــ يَعْرِفُ مَالِكاً
وَالحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

٣٥٦ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

٣٥٦ — هذا بيت من المنسرح ، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميرى .

اللغة : « أنجب » من قولهم : أنجب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً ، و « نجلاه » أى ولداه .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « نجلاه » نجل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهى حينئذ فاعل نعم مبنى على السكون فى محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذى نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فتكون تمييزا لفاعل نعم الذى هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، وتكون جملة « نجلا » من الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب صفة لما ، والرابط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ نجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفاصل بينهما أجنبى ليس معمولا للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا .

=

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — * تَسْقِى امْتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا *

أى : تَسْقِى نَدَى رِيقَتِهَا المِسْوَاكَ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ *

اللغة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به ها هنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء الفم ، والرصف — بالراء والصاد المهملتين — الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممتاحة : أى مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحا : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

. . . .

= في محل جر ، وقوله «المسواك» مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقتها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها، كما سيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و « المزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الرصف» فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقتها سقياً مشابها لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتي في بيان الاستشهاد إعراب آخر في العبارة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله « ندى المسواك ريقتها » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « ندى » والمضاف إليه وهو قوله « ريقتها » بأجنبي غير معمول المضاف وهو قوله « المسواك » فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولا أنه يجوز في قوله « تسقى ندى المسواك ريقتها » وجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله «ندى ريقتها» مفعولا ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المتجه ؛ فيكون — على هذا الوجه — قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .

الوجه الثاني : أن يكون قوله « ندى ريقتها » هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عامل الفاصل والمفصول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقتها المسواك ، وقد أنث الفعل مع أن الفاعل — وهو « ندى » — مذكر لكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث — وهو ريقتها — فاكتسب منه التأنيث .

أو ظَرْفاً ، كقوله :

٣٥٨ — كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً
يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

---

٣٥٨ — هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النميري . واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَحْبِيرِ الكِتَابِ بِكَفِّ يَوْماً *

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميقه ، وخص اليهودي لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يجعل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضمة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخط « يوماً » ظرف زمان منصوب بخط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث فصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنبى من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فإنه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى . =

الثانية : الفَصْلُ بفاعلِ المضافِ ، كقوله :

٣٥٩ — * وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْـدٌ صَبٍّ *

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لِلّٰهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا

فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف — وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .

ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

فإن قوله « أصوات » فى الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور — وهو قوله « من إيغالهن بنا » وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا .

ومثل ذلك قول درنا الجحدرية :

* هُمَا أَخَوَا فِى الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ *

فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخا له » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو قوله « فى الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب .

٣٥٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وصدره قوله .

* مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ *

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وهما بمعنى ، و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدمنا » فقدنا ، و « قهر » أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصبابة ، وهى رقة الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجا ينفع من برح به العشق ، وأنه كثيراً ما يغلب الحب على العاشق فيأخذ بنفسه وقلبه =

. . . .

= الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال: ما رأينا علاجا نافعاً للهوى «من» حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « عدمنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى من إضافة المصدر لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذى هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر ، والمضاف إليه ــ وهو صب ــ مفعول ذلك المصدر ، والفاصل ــ وهو وجد ــ هو فاعل المصدر .

فإن قلت : فى المسألة الأولى من مسائل الجواز فى السعة كان المضاف مصدرا وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة ابن عامر وكما فى الشاهد ٣٥٣ وفى هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلماذا كانت المسألة الأولى التى فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة فى حال السعة ، وكانت هذه المسألة التى هى إضافته إلى مفعوله غير جائزة فى السعة؟ .

قلت : فى المسألة الأولى ــ وهى إضافة المصدر إلى فاعله والفصل بينهما بالمفعول ــ أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السماع مصححا لهذا الفصل ، وفى هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفَصْلِ بالمفعول قولُه :

٣٦٠ — * فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ *

بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هِيَ .

= أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل فى الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلاخلاف فى جواز ذلك فى السعة مع كونه غير الأصل، وإن ذكر الفاعل فللنحاه فى هذه الصورة خلاف ،حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ،على ما سيأتى فى باب إعمال المصدر مفصلا، والأمر الثانى الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع فى مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها فى سعة الكلام ، فاعرف هذا .

٣٦٠ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ،فنى ذلك يقول القصيدة التى منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلاَ غَفَرَ الإِلٰهُ لِمُنْكِحِيهَا ذُنُوبَهُمُ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شىء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع فى جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ،وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهى من إضافة المصدر إلى مفعوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت «مطر» بالنصب كانت من =

والثالثة : الفَصْلُ بِنَعْتِ المضاف ، كقوله :

٣٦١ — * مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ *

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافا إلى الضمير ، بل يكون مضافا إلى « مطر » وتحتمل إضافته إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملا لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت « مطر » المجرور مفعول المصدر ، كما تحتمل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن أعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره « حرام» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ،وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « نكاحها مطر » وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدراً مضافاً إلى فاعله ومطرا مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هى ، وأما رواية الجر — وهى المرادة هنا — فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولا فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر فى هذه الرواية فاعلا فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم — لعنه الله — قد قتل على بن أبى طالب كرم الله وجهه ؛ فى مؤامرة اتفق فيها هو واثنان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : على ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج، وينيب عنه من يصلى بالناس فيقتل الخارجى نائبه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ *

اللغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه =

الرابعة : الفَصْلُ بالنداء(١) ، كقوله :

= الله ولعنه ! وهو الذى آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب وحرك لأجل التخلص من التقاء الساكنين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق ببل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافى يقع نعتاً لقوله « أبى طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى.

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبى » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنعت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى لأخيه كعب :

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَــيْرٍ مُنْقِذُ لَكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُـكَةٍ وَالْخُـلْدِ فِى سَقَرِ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالمنادى ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره فى الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما فى قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِى لاَ تَخُونُنِى نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ =

٣٦٢ — كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ
أى : كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام .

***

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بجملة النداء — وهى قوله «يا ذئب» وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزا فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزا فى السعة والفصل بالنداء مقصورا على ضرورة الشعر ، والسر فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب المنثور الفصل بالقسم كالعبارة التى أثرناها لك عن الكسائى والعبارة التى أثرناها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصلوه من قواعد ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « البرذون » — بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جردحل — ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » — بضم الدال — زين وحسن .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « برذون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبرذون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحمار « باللجام » جار ومجرور متعلق بدق ، وجملة دق من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار . =

فصل : فى أحكام المضاف للياء

يجب كَسْرُ آخره[١] كغُلاَمِي ، ويجوز فتح الياء وإسكانها[٢] .

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهى : المقصورُ كفَتَى وقَذَى ، والمنقوصُ كرَامٍ وقَاضٍ ، والمثنّى كابنَيْنِ وغُلاَمَيْنِ ، وجمعُ المذكَّر السالم كزَيْدِينَ وَمُسْلِمِينَ .

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح[٣] ، وَنَدَرَ

= الشاهد فيه : قوله « برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « برذون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو زيدا فإن قوله « برذون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافى أضيف إليه برذون على حـــد قوله * إن أباها وأبا أباها * ويكون قوله « زيد » بالجر بدلا من أبى عصام ، ولا شاهد فى البيت حينئذ . ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(١) المراد آخر المضاف إلى ياء المتكلم ، سواء أكان صحيحا كغلام وكتاب أم كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ، ونحو ظبى وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل فى كل مبنى أن يكون بناؤه على السكون ، والفتح هو الأصل الثانى ،لأن الأصل فى المبنى الذى وضع على حرف واحد أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح فى ياء المتكلم فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لايقبل الحركة ، ألاترى أن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف ، والألف لاتقبل الحركة بحال ، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام فى ياء المتكلم والحرف المدغم فى مثله لايقبل الحركة ؟

إسكانُها بعد الألف فى قراءة نافع (وَمَحْيَايْ)[١]، وكَسْرُهَا بعدها فى قراءة الأعمش والحسن (هِيَ عَصَايِ)[٢]، وهو مُطَّرِدٌ فى لغة بنى يَرْبُوعٍ فى الياء المضاف إليها جمعُ المذكَّر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِخِيِّ إنِّى)[٣] .

وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع فى ياء الإضافة كقَاضِيَّ، ورأيتُ ابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وَتُقْلَبُ واو الجمع ياء ثم تُدْغَمُ[٤]، كقوله :

٣٦٣ — * أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً *

---

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهى أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب ، وقد حكى هذه اللغة الفراء وقطرب ، وأجازها أبوعمرو بن العلاء ، ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون ، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول : جاء زيدى — بكسر الدال وتشديد الياء — وتقول : جاء مسلمى — بكسر الميم وتشديد الياء — والأصل الأصيل فيهما : جاء زيدون لى ومسلمون لى ، فلما أردت الإضافة حذفت اللام والنون فصارا : زيدوى ومسلموى،فاجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم ، ثم تقلب الضمة التى كانت على الحرف الذى قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى — واسمه خويلد بن خالد بن محرث — وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون فى عام واحد ، فقال فيهم مرثية يعدها بعض العلماء فى الذروة العليا من شعر الرثاء ، وماذكره المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لاَ تُقْلِعُ *

والشاهد الآتى بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً .

اللغة : « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمةٌ قلبت كسرةً ، كما فى بَنِيَّ ومُسْلِمِيَّ ، أو فتحةٌ أبقيَتْ كمُصْطَفَيَّ ، وتَسْلَمُ ألفُ التثنية كمُسْلِمَايَ ، وأجازت هُذَيْل فى ألف المقصور قَلْبَهَا ياء ، كقوله :

= والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء « وأعقبونى » خلفوا لى وأورثونى « حسرة » حزناً فى ألم ، ويروى فى مكانه « غصة » وهى بضم الغين المعجمة ـ الشجا وما اعترض فى الحلق فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالغيظ ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مثار الهموم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِى نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَا ... لِىَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِى إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ

لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا ، وحينئذ تثور أفكاره ، وتعود إليه أشجانه ، « عبرة » دمعة « لا تقلع » لا تنقطع .

الإعراب : «أودى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «وأعقبونى» الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « حسرة » مفعول ثان لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبرة ، والجملة فى محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هـذا الجمع لياء المتكلم ، للأسباب التى ذكرناها فى بيان لغة البيت .

٣٦٤ — * سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ *

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *

اللغة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلي ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أي سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى — بتشديد الياء — هواي بلغة هذيل ، وقوله « أعنقوا » أي ساروا السير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » — بالبناء للمجهول — أي : انتقصتهم المنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهواهم » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو واو الحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هواي » الألف ألف المقصور ، والياء ياء المتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يبقون ألفه على حالها فيقولون: فتاي ، وعصاي ، ورحاي ، وهواي ، قال شاعر الحماسة :

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ =

واتفق الجميع على ذلك فى عَلَىّ ولَدَىّ ، ولا يختصُّ بياء المتكلم ، بل هو عامٌّ فى كل ضمير ، نحو : عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ ، وَعَلَيْنا وَلَدَيْنا ، وكذا الحكم فى إلَىّ .

***

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الِاسْمُ الدالُّ(١) على مُجَرَّد الحَدَث إن كان عَلَماً ، كـ « فَجَارِ » و « حَمَادِ »

= إلا هذيلا ؛ فإنهم يقلبون الألف ياء ويدغمونها فى ياء المتكلم ، فيقولون فتى ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبى ذؤيب الذى أنشده المؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدرى فى قوله تعالى : (فمن اتبع هداى) وهذا القلب عند من ذكر جائز .

ومما جاء على هذا القلب قول أبى الأسود الدؤلى . فى أهل بيت رسول الله (مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨) :

أُحِبُّهُمُ لِحُبِّ اللهِ ، حَتّى أَجِيءَ - إذَا بُعِثْتُ - عَلَى هَوَيَّا

* * *

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدرا ، أما الثلاثة التى تسمى اسم مصدر فأولها: ما كان علما كفجار وحماد وبرة وسبحان، وثانيها: ما كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل- أما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك- وثالثها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثى مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فيهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .

وفى هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدث هو المصدر، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =

للفَجْرَة والحَمْدَة ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المُفَاعلة ، كـ « مَضْرَب » و « مَقْتَل » أو متجاوزاً فعلُه الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَث الثلاثى ، كـ « غُسْلٍ » و « وُضُوء » فى قولك « اغْتَسَلَ غُسْلاً » و « تَوَضَّأ وُضُوءاً » فإنهما بزنة القُرْب والدخول فى « قَرُبَ قُرْباً » و « دَخَلَ دُخُولاً » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر[1] .

وَيَعْمَل المصدرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إن كان يحلُّ محلَّه فعل[2]، إما مع « أنْ » ،

= يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثانى أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالا على الحدث بدون واسطة كما نقرره لك بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا.

الثانى : أنه جعل الاسم المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مصدرا ، ويسمونه المصدر الميمى ، والمؤلف هنا تابع لابن الناظم .

(١) اختلف العلماء فى مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل ، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من المتوضىء . وقال قوم : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبارة المؤلف تجرى على هذا القول ، إلا أن تتكلف التأويل الذى ذكرناه لك قريبا .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لكى تفهم كلام المؤلف على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول: أنك حين تستعمل المصدر فى كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث فى أحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت مايدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

. . . .

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث فى الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لاتصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضى تبقيه على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث فى الزمن الماضى ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن فى هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال فى الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث فى الزمن الماضى أو فى الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضى الفعل الماضى لأنه هو الذى يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائما ، وألزمتنى أن أقدر فى بعض الأحوال « ما » وفى بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل فى الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا فى الحالة التى يكون تقديرها غير ممكن ، وهى حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدوث فى الزمن الحاضر ، وشىء آخر وهو أنك إذا التزمت تقدير المصدر بما التبس على من يسمعك الأمر فى بعض الصور ، وهى الصورة التى تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذى يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جليا لا التباس فيه .

الأمر الثانى : أن اشتراط هذا الشرط الذى هو صلاحية المصدر لأن يحل محله الفعل مع أن أو معما إنما هو شرط فى عمله فى غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شىء ، لأنهما يكتفيان برائحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت =

كـ « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً أَمْسِ » و « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً غَداً » أى : أنْ ضَرَبته وأن تَضْربه ، وإما مع « ما » كـ « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً الآنَ » أى : ما تضربه ، ولا يجوز فى نحو « ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً » كونُ « زيداً » منصوباً بالمصدر ، لانتفاء هذا الشرط[1] .

= ضربا » لا يعمل ، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن، فإذا قلت «ضربت ضربا زيدا » فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا للمصدر ، وقد اختلفوا فى المصدر النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام فى القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضربا زيدا » فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفى هذا القدر من البيان والإيضاح كفاية ومقنع .

(١) السر فى عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدمى فأما الشرط الوجودى فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط وبينا لك فى مقالنا السابق متى تقدره حالا محل الفعل مع أن ، ومتى تقدره حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر فى ذلك .

وأما الشروط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها فى غير هذا الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مصغرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبنى ضريبك زيدا على أن يكون « زيدا » منصوبا بالمصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت « ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم يجز لك أن تجعل عمرا منصوبا بهو ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف فى هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا بورود ذلك فى قول زهير بن أبى سلمى : =

. . . .

= وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَاقَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن يكون عنها متعلقا بالضمير، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف، أو متعلق بالمرجم فى آخر البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أى وما هو مرجم عنها بالحديث المرجم .

الشرط الثالث : ألا يكون محدودا ، أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة ، فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :

يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِى هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ

حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فقد نصب قوله « عقابك » برهبة ، لأن التاء فى رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة ورغبة ، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء كالمجرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحـــدة ، ورحمة واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فأما قول الحطيئة :

أزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ وَلاَ يُرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

فإن ظاهره أن قوله « من نوالكم » متعلق بيأس الذى هو مصدر يئس ييأس — من باب علم يعلم — مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبينا » وقد وقع هذا الوصف قبل المعمول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعا فى الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول الشاعر : =

وعملُ المصدرِ مضافاً أكثرُ ، نحو (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[١]، ومُنَوَّناً أقْيَسُ ، نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً)[٢] ، وبأل قليلٌ[٣] ضعيفٌ ، كقوله :

= إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ

ويلحق بالنعت بقية التوابع كالتوكيد والعطف ، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برجعه لكونه قد فصل بينهما بخبر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هـذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجعه لقادر رجعه يوم تبلى ، والسر فى اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع فى العمل ، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .

الشرط السادس : ألا يتقدم على معموله ، فليس لك أن تقول « أعجبنى زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفا ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجز لك أن تقدره مصدرا ، ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء فى البسملة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدائى .

الشرط الثامن : ألا يكون مجموعا ، وخالف فى هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجا بقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الْمَجْدَ وَالفَنَعَا

فإن قوله «تجاربهم» جمع تجربة وهى مصدر جرب بالتضعيف وقد نصب به قوله «أبا»

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من أل ومن الإضافة ، ومقرون بأل . =

. . . .

= فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله فى هذه الحالة أكثر ورودا فى كلام من يحتج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين فى جواز إعمال هذا النوع من المصدر، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلى بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أبَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقد يحذف المفعول لكونه فضلة ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائى) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ

ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده فى قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل .

وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة فى حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ، وواحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمعموله ، نحو قولك « ضايقنى قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

=

. . . .

= بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شبها بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل فى حكم النكرة ، وأن الإضافة والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما ننبهك إليه أن تجويز إعمال المصدر المنكر عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة، ودليلهم على ذلك وروده فى أفصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل يدل عليه المصدر ، وهو تكلف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذى أنشدناه قريباً عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء ، وهوقوله:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ

فقد نصب قوله « إخا الذمام » بقوله « محافظة » وهو مصدر منون منكر .

وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة فى جواز إعماله ، ولهم فى ذلك أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شبهه من الفعل لكون أل من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء فى الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من المصدر هو وروده فى كلام العرب كما فى البيت رقم ٣٦٥ الذى أنشده المؤلف ، وكما فى قول الآخر ، وهو المرار الأسدى .

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا =

٣٦٥ – * ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءهُ *

= فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التأبين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيبويه .

القول الثانى : لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله فى كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبى على الفارسى ، وهو القول الثانى إلا أنه وضع فيه كلمة القبح فى مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين كما فى الشواهد التى سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التنوين » اهـ :

٣٦٥ – هذا الشاهد من أبيات سيبويه (٩٩/١) التى لم يعرفوا لها قائلا معيناً ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ *

اللغة : « النكاية » مصدر نكيت العدو ، أى أثرت فيه ونلت منه « يخال » يظن « يراخى » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية منصوب =

واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل(١) اتفاقًا ، وإن كان مِيمِيًّا فكالمصدر(٢) اتفاقًا ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «يخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة «يراخى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول به ليراخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يراخى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكاية أعداءه» حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو قوله «النكاية» فنصب به المفعول وهو قوله «أعداءه» . ونظيره قول الآخر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِـيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ودعوى أن ناصب المفعول فى هذه الحالة هو المصدر المقترن بأل قول سيبويه والخليل رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده: ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعداءه ونحوه منصوب على نزع الخافض ، والأصل عنده : ضعيف النكاية فى أعدائه ، ثم حذف حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كمحمد وسعيد — علمين على معينين — لا تعمل فى فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التى تقتضى هذا النوع من المعمولات .

(٢) إنما عمل المصدر المبدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر فى الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا» أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، لكن الأثبات من العلماء لم يحفظوا له شاهدا إلا فى حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجد فى الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير المبدوء بالميم مضافا لفاعله.

٣٦٦ — * أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً *

٣٦٦ — نسب جماعة منهم المؤلف فى المغنى تبعاً للحريرى فى درة الغواص هذا الشاهد إلى العرجى، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد المخزومى، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله :

* أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ *

وبعد هذا البيت قوله :

أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمُ فَلْيَهْنِهِ إِذْ جَاءَكِ السِّلْمُ

اللغة : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به حبيبته ، ويروى « أظليم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتمليح ، والهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و«مصابكم» مصدر ميمى بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدى أنه اسم مفعول ، وكان يوجب — بناء على هذا — رفع « رجل » وستعرف ذلك بوضوح فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « أظلوم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلته مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «مصابكم» مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمى إلى فاعله « رجلا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضى الذى هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم — فإنه مصدر ميمى للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كان غَيْرَهُما لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين ، وعليه قولُه :

٣٦٧ — * وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا *

= « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » فى آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ، وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير مرضى المبنى ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شييم — بزنة التصغير فيهما — من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّى ؟ *

اللغة : « أكفرا » الكفر — بضم الكاف — جحد النعمة التى أسديت إليك وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجبه الشكر ، وكان القطامى قد أسر فى حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ فنى ذلك يقول القصيدة التى منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب — وهى التى تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها سمنا ، ويروى « الرباعا » بالباء الموحدة ، وهى التى تنتج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أأجزيك جحداً لنعمتك ونكراناً لجميلك وأنت الذى مننت على بالحياة ووهبتنى العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تكتف بذلك وإنما زدت تفضلا وأربيت فى المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أكفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أأكفر كفرا « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف الذى عمل فى المصدر ، وبعد مضاف و« رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت » =

ويَكْثر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله ، ثم يأتى مفعولُه ، نحو (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ)[1]، ويقلُّ عَكْسُه ، كقوله :

٣٦٨ — * قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأَبَارِيقِ *

= مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح فى محل جر ؛وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية «المائة» مفعول به لعطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت المائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله «عطاء» إعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم ــ بتضعيف اللام ــ والمصدر هو التكليم ، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « هندا » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلاَ تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ

فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاشره يعاشره ،ومصدره المعاشرة، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل المصدر، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب،ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبلة الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ ــ هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدى ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله : =

. . . .

= * أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ *

اللغة : « تلادى » التلاد من المال كالتالد والتليد ، وهو المال القديم « نشب » النشب ــ بالشين معجمة ــ مالا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كالدور والضياع ونحوها « قرع القواقيز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أقرعه قرعا » ــ من باب فتح يفتح ــ إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقواقيز : جمع قاقوزة ــ بقافين وزاى ــ وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، ويروى القوارير ــ بقاف وراءين مهملتين ــ جمع قارورة وهى الزجاجة « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لامحل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «وما» الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لامحل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «قرع» فاعل أفنى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقرع مضاف و« القواقيز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأفواه مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله «قرع» إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّسَهَا الْقَنَا لَبِيقاً بِتَصْرِيفِ الْقَنَاةِ بَنَانِيَا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه لمفعوله وهو القناة ، ثم أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختصُّ بالشعر ، ورُدَّ بالحديث « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » أى : وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ ، نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ)[1] ، ونحو (لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)[2]، ولو ذُكِرَ لقيل : دعائى إياك ، ومن دعائه الخيرَ .

وتابعُ المجرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل[3] ؛ فيرفع كقوله :

٣٦٩ — * طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعا لابن مالك ــ من جواز الإتباع على المحل ــ هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتباع على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتباع على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ ــ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، يصف حمارا وحشيا وأتنه، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا *

اللغة : «تهجر» سار فى الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طالباً إياها طلبا مثل طلب المعقب ــ إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهجر » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر =

أو يُنْصَبُ كقوله :

٣٧٠ — * مَخَافَةَ الإفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا *

* * *

= «وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الأتن مفعول به لهاج مبنى على السكون فى محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بما دل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذى هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذى هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، و علامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذى هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذى هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا فى المعنى والمحل فأتبعه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلى من قصيدة يرثى فيها ابنه أثيلة :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْىَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فالمصدر ههنا — وهو قوله « مشى » — مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الهلوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفعه تبعاً لموضعه ، والفضل : هى التى تخلع ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً .

٣٧٠ — نسبوا هذا الشاهد فى كتاب سيبويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤبة بن العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبرى ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا *

اللغة . «داينت بها» أخذتها بدلا من دين لى عنده «الليان» بتشديد الياء واللام =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ .

فخرج بالحدوث نحو « أفْضَل » و « حَسَن » فإنهما إنما يَدُلاّنِ على الثبوت، وخرج بذكر فاعِلِهِ نحو « مَضْرُوب » و « قَامَ[1] » .

= مفتوحة ــ المطل ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه ــ على مثال رميته أرميه ــ ليا وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت فى قضائه .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « داينت » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل نصب خبر كان « بها » جار ومجرور متعلق بداين « حسانا » مفعول به لداين « مخافه » مفعول لأجله عامله داين أيضا ، وهو مضاف وقوله «الإفلاس» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذى هو نصب لكونه مفعولا للمصدر الذى هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس » الذى هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذى هو قوله « مخافة » إليه ، لكنه لما كان مفعولا به لذلك المصدر كان فى المعنى والمحل منصوباً ، فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

* * *

(١) اسم المفعول الذى أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على الفاعل، والفعل الذى أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلى ، ضرورة علم كل أحد بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفى دلالته على الفاعل نفى الدلالة الوضعية .

فإن كان صِلَةً لأل عَمِلَ مطلقاً(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين(٢) :

أحدهما : كونُه للحال أو الاستقبال(٣)، لا الماضى ، خلافاً للكسائى ، ولا حُجَّةَ له فى (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)(٤)، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى : يَبْسُط ذراعيه ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل وَقَلَّبْنَاهُمْ .

والثانى : اعتماده على استفهام أو نَفْىٍ أو مُخْبَرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ ، نحو « أضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً » ، و « ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ أبُوهُ عَمْراً » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أبُوهُ عَمْراً » .

والاعتمادُ على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو « مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أم مُكْرِمُهُ ؟ » أى : أمُهِينٌ ، ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)(٥)، أى : صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُه ، وقوله :

---

(١) المراد بالإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضى أم بمعنى غيره ، وسواء أكان معتمدا على شىء مما سيذكره فى النوع الثانى أم لم يكن معتمدا على شىء منها .

(٢) بقى شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغرا ، وألا يكون موصوفا ، وخالف الكسائى فيهما جميعاً .

(٣) السر فى اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضى فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائى ومن وافقه كهشام وأبى جعفر أن قوله سبحانه (باسط) بمعنى الماضى ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا : إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (باسط) ماضيا ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة النحل ، والتمثيل بالآية الكريمة فى هذا الموضع إما سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذى يشترط له =

٣٧١ — * كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا *

الاعتماد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه المفعول به ، أما رفعه الفاعل مطلقا فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس فى الآية مفعول به حتى نلتمس لاسم الفاعل الذى هو (مختلف) شيئا يعتمد عليه ، فاعرف ذلك وكن به حفياً والرأى الضعيف الذى أشرنا إليه هو أن الاعتماد على شيء مما ذكر شرط فى رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط فى نصبه المفعول به ، فأما رافعه الضمير المستتر فهو الذى لا يشترط له الاعتماد ، وفى الآية التى تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذى هو مختلف فاعلا هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لابد له — على هذا القول — من الاعتماد ، فلهذا قدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمدا عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ *

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضيره ضيراً ، ومعناه ضره أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاها الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل — هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأنثى تسمى أروية ، وحكى فى اللسان أنه يقال للأنثى : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون فى الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضعفك هوله ولا تنال منه منالا ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلى يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينكسر قرنه .

الإعراب : « كناطح » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كناطح وفى ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعِلٍ نَاطِحٍ ، ومنه « يَا طَالِعاً جَبَلاً » أى : يا رجلاً طالعاً ، وقولُ ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سَهْوٌ ؛ لأنه مختصٌّ بالاسم ؛ فكيف يكون مُقَرِّباً من الفعل ؟

* * *

فصل : تُحَوَّل[1] صيغةُ فاعلٍ للمبالغة والتكثير إلى : فَعَّال ، أو فَعُول ، أو مِفْعَال — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقِلَّةٍ ، فيعمل عَمَلَه بشروطه ، قال :

= فيرفع الفاعل دائما ، وينصب المفعول إن كان فعله متعديا واستكمل ماذكره المؤلف من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام لام كى مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناطح ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف لم : حرف نفى وجزم وقلب « يضرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترا فيه جوازا ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح » إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد فى الظاهر على شىء ، لكنه لما كان فى المعنى معتمدا ؛ لكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل « كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً وأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغ الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل ثلاثى متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ، وضريب ، وضرب .

و... و... ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثى نحو دراك ، ومعوان ، ومهوان ، ومعطاء ، ونذير ، ورهوق

٣٧٢ — * أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا *

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلاخ – بضم القاف وآخره خاء معجمة – بن حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا القُلاَخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلاَ أَخُو خَنَاثِيرَ أَقُودُ الجَمَلاَ

وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ *

اللغة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول : فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال – بكسر الجيم – جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « ولاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والمراد منه هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذى تصطك ركبتاه من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلاَ

منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و « الخوالف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

٣٧٣ — * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

= فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً لليس، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفا عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما فى قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا *

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله « لباسا» إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالها » لاعتماده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فَيَا لَرِزَامٍ رَشِّحُوا بِي مُقَدَّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَّاضاً إِلَيْهَا الْكَتَائِبَا

خواض : صيغة مبالغة لخائض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والكتائب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمدا على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومى ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللغة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لئلا تلزم إضافة الشىء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانها » جمع سمينة ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

المعنى : يصف أبا أمية الذى يرثيه بالجود والكرم فى وقت العسرة الذى تبين فيه الأنانية فى أكثر النفوس فتمسك عن معونة المحتاجين ، وتجمد الأيدى فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود، ولكنه يبذل بأوسع معانى البذل . =

وحكى سيبويه « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » وقال :

٣٧٤ — فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً . . . .

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضمة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إن: حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وقد وجدت فى شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروى آخر ، وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لتدرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا

فَتَاتَانِ فِى سَعْدِ السُّعُودِ وُلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقَيَا يَوْماً هَوَاناً وَلاَ نَحْسَا =

. . . .

= اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة ، وهى الجارية الحديثة السن ، والغلام فتى ، وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل فى هذه المادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى – مثل رضى يرضى – فهو فتى السن بين الفتاء – بالفتح والمد – « هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال ، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكماله .

الإعراب : « فتاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فتاتان ، أو أنتما فتاتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشبيهة » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شبيهة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبيهة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « البدرا » مفعول به لتشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تشبه وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى قوله « شبيهة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله «هلالا » ، واسم المبالغه هنا معتمد على مخبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة هلالا .

وقد أنشد سيبويه فى هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

جعل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعترضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيبويه – مع تسليمه بأنه ظرف زمان – أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

٣٧٥ — * أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي *

* * *

٣٧٥ — هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ *

اللغة : « مزقون » جمع مزق – بفتح فكسر – وهو صيغة المبالغة لمازق الذى هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل فى مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جحش « الكرملين » تثنية كزمل – بكسرتين بينهما سكون – وهو ماء بجبل من جبلى طيء « الفديد » الصوت .

المعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أنهم يثلبوننى وينالون منى ، ويقطعون عرضى شتما وسبابا ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرملين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتانى » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرض : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى « جحاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جحاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجحاش مضاف و« الكرملين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه فى محل نصب حال من جحاش الكرملين ، وتقدير الكلام : أتانى كونهم مزقين عرضى ، هم جحاش الكرملين حال كونها ذات فديد : أى صوت وصياح وجلبة . =

فصل : تَثْنِيَةُ اسمِ الفاعل وجَمْعُه وتثنيةُ أمثلةِ المبالغة وجَمْعُها كَمُفْرَدِهِنَّ في العَمَلِ والشُّرُوطِ ، قال الله تعالى : (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً)(١) ، وقال تعالى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ)(٢)، وقال : (خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ)(٣)، وقال الشاعر :

٣٧٦ — * وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع مزق – بفتح فكسر – ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده – وبالتالى إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضى » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن .

ومن إعمال فعل – بفتح فكسر – قول لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٧) :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

فقد نصب قوله « عضادة سمحج » بقوله « شنج » الذى هو صيغة مبالغة .

ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر – عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال – أو مثل له – بالبيت الأخير، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا *

اللغة : « الشاتمى عرضى » الشاتمى : مثنى شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله =

. . . .

= «شتم يشتم شتما» من باب نصر، والشتم: الرمى بالمكروه من القول، والعرض - بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألسن «والناذرين» أى اللذين أوجباعلى أنفسهما، يريد أنهما يتوعدانه حين يغيب عن وجوههما، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك.

الإعراب: «الشاتمى» نعت لابنى ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ

مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشاتمى مضاف وعرض من «عرضى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «ولم» الواو واو الحال، لم: حرف نفى وجزم وقلب «أشتمهما» أشتم: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال «والناذرين» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، الناذرين: معطوف على الشاتمى، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ألقهما» ألق: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجواب إذا على هذا محذوف، والأحسن أن تجعلها ظرفية لا غير، فلا جواب لها «دمى» دم: مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر.

الشاهد فيه: قوله «والناذرين دمى» حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله «الناذرين» - عمل المفرد؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «دمى» وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شىء مما ذكره المؤلف وأوضحناه فى شرح الشواهد السابقة.

وقال :

٣٧٧ — * غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ *

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى ، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ *

اللغة : « ثم زادوا ــ البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب، وأنهم ــ مع ما لهم من خصال الشرف ــ لايفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر ــ بضمتين ــ جمع غفور الذى هو مبالغة غافر ، وفخر ــ بضمتين أيضاً ــ جمع فخور الذى هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم ــ من الفجور ، والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضايفين : أى غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « فى » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام اللخمى جعل الجار والمجرور متعلقا بزادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « فى » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « ذنبهم » ذنب: مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « فخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف . =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله «غفر» فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده ، وبالتالى إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبى كبير الهذلى :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

الشاهد فى قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفرده عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلمته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير فى قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبِّ هٰذَا البَلَدِ المُحَرَّمِ وَالقَاطِنَاتِ البَيْتَ غَيْرِ الرُّيَّمِ

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعنى سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لكنا لا نعلم خلافا بين النحاة فى جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون فى جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا فى أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الأبيات المعروف قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذى عمل بسببه هو شبهه به فى المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه فى الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

. . . .

= والجمع ـ وخصوصا جمع التكسير ـ يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانت التثنية والجمع سببا واضحا للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، ومما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملا على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .

ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصغرا ، وألا يكون موصوفا ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب :

الأول ـ وهو رأى جمهور البصريين ـ أنه لا يجوز إعماله مطلقا ، نعنى سواء أ كان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره واردا ، مثل كميت الذى هو من جهة القياس تصغير أكمت أو كمتاء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأكمت ولا الكمتاء .

والقول الثانى ـ يجوز إعمال المصغر مطلقا ، وينسب إلى الكسائى ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً ـ وتمسك الكوفيون بأن السبب الذى من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعا نجيز عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر .

والثالث ـ وينسب إلى المتأخرين ـ التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضويرب وقويتل وسوير ـ تصغير ضارب وقاتل وسائر ـ لم يعمل .

وخلاصة القول فى عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة فى جواز إعماله ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول ـ وهو ما رآه جمهور البصريين من النحاة ـ أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقا ـ نعنى سواء أذكر المعمول فى الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، ـ وحاصله أن يتوسط المعمول بين اسم الفاعل ووصفه ـ أم ذكر المعمول بعدهما جميعا ، أم ذكر المعمول قبلهما جميعاً ـ وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفا لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه معمول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعى له . =

غُفُرٌ : جمع غفور ، وذنبَهُمْ : مفعوله .

* * *

فصل : يجوز فى الاسم الفَضْلَةِ الذى يَتْلُو الوصفَ العامِلَ أن يُنْصَب به ، وأن يُخْفَضَ بإضافته ، وقد قرىء (إنَّ اللهَ بَالِغُ أمْرِهِ)[1] ، و (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)[2] بالوجهين ، وأما ما عدا التالى[3] فيجب نَصْبُه نحو

= والمذهب الثانى — وينسب إلى الكسائى وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحيانا أخرى — وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا — سواء أتقدم المعمول أم تأخر أم توسط —

والقول الثالث — ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه — وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المعمول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المعمول ، وفى القرآن الكريم (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا) وآمين : جمع آم — بتشديد الميم — اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة يبتغون فضلا نعت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف فى المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المعمول عاملا محذوفا يفسره آمين تكلف لا داعى له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرىء فى هذه الآية الكريمة برفع (بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرىء برفع (بالغ) منونا ونصب (أمره) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد من ال وهو معتمد على المبتدأ الذى هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرىء فى هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرىء برفع كاشفات منونا ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذى هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من أل ، وقد اعتمد على المبتدأ الذى هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالى : يشمل شيئين ، أولهما المعمول المفصول من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور ؛ فالظرف نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً)(١) .

وإذا أُتبع المجرور فالوَجْهُ جَرُّ التابع على اللفظ ؛ فتقول « هٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ منون أو فعل اتفاقاً ، وبالعطف على المحل عند بعضهم(٢) ، وَيَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعلِ إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ ؛ فنصْبُ (الشمس) فى (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ)(٣) بإضمار جَعَلَ لا غير ، إلا إن قُدِّر (جاعل) على حكاية الحال .

* * *

= نحو قوله تعالى (إنى جاعل فى الأرض خليفة) ، وثانيهما المفعول الثانى والمفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل ينصب مفعولين أو ثلاثة وأضفته إلى الأول منهما ، نحو قولك « هو ظان زيد قائما » و « هذا معطى زيد درهما » و « هذا معلم زيد بكرا قائما » وقد اختلف النحاة فى ناصب هذا المنصوب ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذى يدل عليه ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواه مقتضى * كما اختلفوا فى الوجه الأحسن بالنسبة للمعمول التالى للعامل ، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام سيبويه أن النصب أعلى ، وذهب الكسائى إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى لأنه أخف .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة فى الكلمة السابقة .

(٢) من مجىء التابع منصوبا قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيبويه :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِى

فقد نصب « زناد راع » وهو معطوف على « وفضة » المجرور بإضافة « معلق » إليه ونظيره قول الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْعَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُكْرَمٍ »[١] .

ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعولِ ، وهو كاسم الفاعل ؛ فى أنه إن كان بأَلْ عَمِلَ مطلقاً[٢] ، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكَوْنِهِ للحال أو الاستقبال .

تقول « زَيْدٌ مُعْطًى أبُوهُ دِرْهَماً ، الآنَ أو غداً » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أبُوهُ دِرْهَماً » وتقول « الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِى »[٣] ، كما تقول « الّذِى يُعْطَى أوْ أُعْطِىَ » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أل ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفى : خبر .

وينفرد اسمُ المفعول[٤] عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

---

(١) إنما مثل ههنا بمثالين ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثى على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر فى المراد بالإطلاق ههنا ماذكرناه فى مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

(٤) فى هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لواحد ، وإما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذا من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ ــ فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، ونافذ القول » .

وإن كان مأخوذا من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا المنع مجمع عليه بين النحاة ، وفى كلام الشاطبى ما يفيد أن فيه خلافا .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذا من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة فى جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

فى المعنى ، وذلك بعد تَحْوِيل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف ، ونَصْب الاسم على التشبيه .

تقول « الوَرِع مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ » ، ثم تقول « الوَرِعُ مَحْمُودٌ المَقَاصِدَ » بالنصب ، ثم تقول « الوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ » بالجر .

* * *

هذا باب أبنية مَصَادِر الثلاثى

اعلم أن للفعل الثلاثى ثَلاَثَةَ أوزانٍ : فَعَلَ — بالفتح — ويكون مُتَعَدِّيا ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِراً ، كـ « قَعَدَ » ، وفَعِلَ — بالكسر — ويكون قاصراً ، كـ « سَلِمَ » ومتعدِّيا ، كـ « عَلِمَهُ » ، وفَعُلَ — بالضم — ولا يكون إلا قاصراً ، كـ « ظَرُفَ » .

فأمَّا فَعَلَ وفَعِلَ المتعدِّيان فقياسُ مصدرهما[٢] الفَعْلُ ؛ فالأول كالأَكْلِ والضَّرْبِ والرَّدِّ ، والثانى كالفَهْمِ والَّلثْمِ والأَمْنِ .

= ذلك مطلقا ، نعنى سواء أحذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقا لأبى على الفارسى أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبى الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر فى الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر :

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّمًا وَإنْ ظُلِمَا   وَلاَ الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا

وهذا البيت يصلح دليلا لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور .

(١) يشترط فى صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلى — وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثيا ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميما مضمومة — فإن كان على غير ذلك — بأن كان على زنة فعيل ، مثلا — لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء : =

. . . .

= الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثى المتعدى أن يكون على وزن فعل ــ بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدرا مسموعا عن العرب فإنك تأتى بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت ــ مع ذلك ــ مصدره ، وكان هذا المصدر الذى سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هــذا المصدر المسموع وتجىء بالمصدر على الوزن القياسى ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثى إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقى بالنا إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهى باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح ــ وثلاثتها لمفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، وسنترك باب حسب لأن الأفعال التى وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التى سنشير إليها .

الثانى : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثى المفتوح العين » وقوله « الثلاثى المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهى السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال المتعدى من مفتوح العين ــ وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت ــ أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبرا ، وكذلك بدأه يبدؤه بدءا ، وكفأه يكفؤه كفئا ، ومثال المضعف منه شده يشده شدا ومده يمده مدا وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعدا ووصفه يصفه وصفا ووزنه يزنه وزنا ، وكذلك وضعه يضعه وضعا ووجأه يجؤه وجئا ، ومثال الأجوف منه قاله يقوله قولا وصام رمضان يصومه صوما وسامه يسومه سوما ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلا . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض يدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رميا وسقاه يسقيه سقيا ، وكذلك نعى الميت ينعاه نعيا ورعاه يرعاه رعياً . =

. . . .

= ومثال المتعدى من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فهما ولثم فاها - بالثاء المثلثة - لثما ، ومثال المهموز منه أمن أمنا ووطىء وطئا ، ومثال المضعف منه مس الطيب مسا ، ومثال المثال منه وهم وهما ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال الناقص منه سليه سلوا (وأصل الياء فى سليه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت ياء كما حدث فى رضيه من الرضوان وفى شقى من الشقاوة) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثى المتعدى على أوزان كثيرة جدا غير فعل - بفتح اوله وسكون ثانيه - وقد يكون فى إحصائها لك فى هذا الوضع عسر ، فوق أن فى هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجىء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ، وقبل أن نسرد عليك هذه الأوزان وأمثلتها ننبهك إلى أنه ربما جاء الوزن الذى نذكره مع مجىء الوزن القياسى أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجىء الوزن القياسى

فأما الفعل الثلاثى المتعدى الذى على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الفاء وسكون العين - نحو كفر الصنيعة كفرا ، وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ، وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا .

(٣) وجاء على وزن فعلان - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون فى آخره - نحو غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صنيعه كفرانا .

(٤) وجاء على وزن فعلان - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون فى آخره - نحو حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلان - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون فى آخره - نحو لواه ليانا .

(٦) وجاء على فعالة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلأه كلاءة ، ورعاه يرعاه رعاية .

(٧) وجاء على فعالة - بضم أوله - نحو فجأه فجاءة . =

وأما فَعِلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعَلُ ، كالفَرَحِ والأَشَرِ والجَوَى والشَّلَلِ ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلاَيَةٍ فقياسُـهُ الفِعَالَةُ ، كوَلِيَ عليهم وِلاَيةً[1] .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفُعُولُ ، كالقُعُود والجُلُوس والخُرُوج ، إلا إن[2] دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاء والنِّفَارِ والجِمَاحِ والإِبَاقِ ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعَلاَنُ كالجَوَلاَنِ والغَلَيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال ــ بفتح أوله ــ نحو بلا الرجل يبلوه بلاء ، وقضى حقه قضاء .

(٩) وجاء على فعول ــ بضم أوله وثانيه ــ نحو جحده جحودا ، ودحره دحورا ، وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثى المتعدى الذى على وزن فعل ــ بفتح الفاء وكسر العين ــ فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلى :

(١) جاء على فعل ــ بكسر فسكون ــ نحو علمه علما وحفظه حفظا .

(٢) وجاء على فعول ــ بضم أوله وثانيه ــ نحو ركب الدابة ركوبا .

(٣) وجاء على فعلان ــ بكسر أوله وسكون ثانيه ــ نحو نسيه نسيانا .

(٤) وجاء على فعل ــ بضم فسكون ــ نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .

(٥) وجاء على فعالية ــ بفتح أوله ــ نحو كرهه كراهية .

* * *

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل ــ بفتح العين ــ وأما ولى فنادر وبقى أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعلة ــ بضم فسكون ــ كسمرة وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره يكون على فعولة ــ بضم أوله وثانيه ــ كاليبوسة ، وإلا إن كان علاجا ووصفه على زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول ــ بضم أوله وثانيه ــ نحو قدم من سفره قدوما وصعد فى الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقا ، وعسل بالشىء ــ بمعنى لزمه ــ عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل ــ بفتح العين ــ اللازم على غير الفعول كثيرا : من ذلك قام قياما ، وطغى طغيانا ، ولها لهوا ، وفسد فسادا ، وصلح صلاحا ، وبغى عليهم يبغى =

أو على داء فقياسُه الفُعَالُ كمَشَى بَطْنُهُ مُشاءً ، أو على سَيْرٍ فقياسُه الفَعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسُه الفُعَالُ أو الفَعِيلُ كالصُّرَاخِ والعُوَاء والصَّهِيلِ والنَّهِيقِ والزَّئِيرِ ، أو على حِرْفَةٍ أو وِلاَية فقياسُه الفِعَالَةُ كتَجَرَ تِجَارَةً ، وخَاطَ خِيَاطَةً ، وسَفَرَ بينهم سِفَارَةً ، إذا أصْلَحَ .

وأما فَعُلَ — بالضم — فقياسُ مصدَره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والسُّهُولَةِ والعُذُوبَةِ والمُلُوحَةِ ، والفَعَالَةُ كالبَلاَغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ .

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه فبابُه النَّقْلُ .

كقولهم فى فَعَلَ المتعــدِّى : جَحَدَهُ جُحُوداً ، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشُكْرَاناً ، وقالوا « جَحْداً » على القياس .

وفى فَعَلَ القاصِرِ : مَاتَ مَوْتاً ، وفَازَ فَوْزاً ، وحَكَمَ حُكْماً ، وشَاخَ شَيْخُوخَةً ، ونَمَّ نَمِيمَةً ، وذَهَبَ ذَهَاباً .

وفى فَعِلَ القاصِرِ : رَغِبَ رُغُوبَةً ، ورَضِيَ رِضاً ، وبَخِلَ بُخْلاً ، وسَخِطَ سُخْطاً — بضم أولها وسكون ثانيهما — وأما البَخَلُ والسَّخَطُ — بفتحتين — فعلى القياس كالرَّغَبِ .

وفى فَعُلَ نحو حَسُنَ حُسْناً ، وقَبُحَ قُبْحاً .

وذكر الزجاجىُّ وابن عصفور أن الفُعْلَ[1] قياسٌ فى مصدرِ فَعُلَ ، وهو خِلاَفُ ما قاله سيبويه .

* * *

= بغيا ، وماج البحر يموج موجا وموجانا ، ورجح الشئ يرجح — بتثليث عين مضارعه — رجوحا ورجحانا ورجحا — بضم أوله — ورزح الرجل رزحا ورزاحا ورزوحا : إذا سقط من الإعياء ، ورشح عرقه يرشح رشحا ورشحانا : ندى ، وفاحت ريحه تفوح وتفيح فوحا وفيحا وفوحانا وفؤوحا : تضوعت .

(١) وقع فى نسخة هذا المتن وفى نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعلة » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثى

لا بُدَّ لِكل فِعْلٍ غَيْرِ ثلاثى من مصدر مَقِيسٍ .

فقياسُ فَعَّلَ — بالتشديد — إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ كالتَّسْلِيم والتَّكْلِيم والتَّطْهِير ، ومُعْتَلُّهَا كذلك ، ولكن تُحْذَف ياءِ التفعيل وتُعَوَّضُ منها التاء ؛ فيصير وزنه تَفْعِلَة كالتَّوْصِيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ .

وقياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإِفْعَالُ كالإِكْرَام والإِحْسَان ، ومُعْتَلُّهَا كذلك ، ولكن تُنْقَلُ حركتُها إلى الفاء ، فتُقْلَبُ ألفاً ، ثم تحذف الألِفُ الثانية وتُعَوَّضُ عنها التاء ، كأَقَامَ إقَامَةً ، وأعَانَ إعَانَةً ، وقد تُحْذَف التاء نحو (وَإقَامِ الصَّلاَةِ)(١) .

وقياسُ ما أوَّلُه همزةُ وَصْلٍ أن تَكْسِرَ ثَالِثَهُ وتزيد قبل آخره ألفاً ، فينقلب مصدراً(٢) ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً ، واصْطَفَى اصْطِفَاء ، وانطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشمونى هذه العبارة فى تنبيهاته كعادته ، وقال فيها «أن الفعل كالحسن إلخ» فارجع إليها إن شئت ، ثم نقول : قد جاء الفعل — بضم الفاء وسكون العين — مصدرا لفعل — بضم العين — كثيرا ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ، وبعد — بضم العين ، إحدى لغتين فى هذا الفعل — بعدا ، وقرب قربا ، وعنف عنفا ، وخرق خرقا ، وحمق حمقا .

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيما إذا أضيف المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وكما فى الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيما إذا لم يضف المصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم : أجاب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيما يليها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق الساكن =

انْطِلَاقًا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، فإن كان استفعل مُعْتَلَّ العين عُمِلَ فيه ما عُمِلَ فى مصدر أفعل المعتلّ العين ؛ فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً (١) .

وقياسُ تَفَعْلَلَ وما كان على وَزْنِهِ أن يُضَمَّ رابعُه ؛ فيصير مصدراً ، كتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً ، وتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً ، وتَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِى والتَّدَانِى (٢) .

وقياسُ فَعْلَلَ وما أُلحق به فَعْلَلَةٌ كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً ، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً ، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً ، وفِعْلَالٌ — بالكسر — إن كان مضاعفاً كزِلْزَالٍ ووِسْوَاسٍ ، وهو فى غير المضاعف سماعى ، كسَرْهَفَ سِرْهَافاً ، ويجوز فتحُ أول المضاعف ، والأكثر أن يُعْنَى بالمفتوح اسمُ الفاعِلِ ، نحو (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ)(٣)، أى : المُوَسْوِسِ .

= فإنك لاتزيد ألفاً قبل آخره ولا تكسر ثالثه ؛ فتقول فى تطاير : اطاير يطاير اطايرا وتقول فى تطير : اطير يطير اطيرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلاخماسياً ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسياً ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزناً .

(١) وقد جاء فى كلمات على زنة مصدر الصحيح تنبيهاً على الأصل ، مثل قولهم : أغيمت السماء إغياما ، واستحوذ عليهم الشيطان استحواذاً .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقائها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء واواً لمناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدى إلى وجود مالانظير له فى كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ماقبلها فى آخر الاسم المعرب.

(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجىء المفتوح مصدراً قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِلْحَلْىِ وَسْوَاسًا إِذَا انْصَرَفَتْ
كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ

وقياسُ فاعَلَ كضارَبَ وخاصَمَ وقاتَلَ الفِعالُ والمُفاعَلَةُ ، ويمتنع الفِعالُ فيما فاؤه ياء ، نحو ياسَرَ ويامَنَ ، وشذّ ياوَمَهُ يِوَاماً .

وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَّبَ كِذّاباً ، وقوله :

٣٧٨ — * فَهْىَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *

---

٣٧٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ، وهو فى اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف ههنا إحدى الروايات فى بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

اللغة : « تنزى » — بضم حرف المضارعة وتشديد الزاى — أى : تحرك « شهلة » الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلىء ماء حركة ضعيفة فترفعه وتخفضه ، تحريكا مماثلا لتحريك المرأة العجوز صبيها عند ترقيصها إياه .

الإعراب : « هى » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « تنزيا » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضمة الظاهرة « صبياً » مفعول به لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزيا الذى هو مصدر ، وتقدير الكلام : تنزى دلوها تنزيا مشابها لتنزية شهلة صبياً .

الشاهد فيه : قوله « تنزيا » حيث ورد مصدر الفعل الذى بوزان فعل — بتضعيف العين — من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجىء من الصحيح اللام ، وذلك شاذ ، وإنما قياسه أن يجىء على تفعلة ؛ فيقال التنزية كما يقال التزكية والتوصية والتسمية والتعمية والترضية والتعدية .

وقولهم : تَحَمّلَ تَحَمُّلاً ، وتَرَامَى القَوْمُ رِمِّيًّا ، وحَوْقَلَ حِيقَالاً ، واقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً ، والقياسُ تَكْذِيباً ، وتَنْزِيَةً ، وتَحَمُّلاً ، وتَرَامِياً ، وحَوْقَلَةً ، واقْشِعْرَاراً .

* * *

فصل : ويُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثى بفَعْلَةٍ — بالفتح — كجَلَسَ جَلْسَةً ، ولَبِسَ لَبْسَةً[1] ، إلا إن كان بناء المصدر العام عليها ؛ فيدل على المرة منه بالوصف كرَحِمَ رَحْمَةً واحدةً .

ويُدَلُّ على الهيئة بفِعْلَةٍ — بالكسر — كالجِلْسَة والرِّكْبَة والقِتْلَة ، إلا إن كان بناء المصدر العامِّ عليها ؛ فيُدَلُّ على الهيئة بالصفة ونحوها ، كنَشَدَ الضالة نِشْدَةً عظيمةً[2] .

---

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة .

(٢) اعلم أولا أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالمشى والجلوس والقيام والوقوف أما الأفعال التى تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التى تدل على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجبن والبخل والكرم فلا يشتق من مصادرها اسم للمرة .

ثم اعلم ثانيا أنه لا فرق فى المصدر الذى تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين المصدر الخالى من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف الزيادة كالجلوس والقعود واللقاء والزفير، بل تأخذهما من المصدر الخالى من الزيادة بفتح أوله وزيادة تاء فى آخره حين تريد المرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء فى آخره حين تريد الهيئة ، وتأخذهما من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولا ثم بفتح أول الحروف الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية وزيادة التاء عند إرادة الهيئة . =

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كانْطِلاَقَةٍ واسْتِخْرَاجَةٍ ، فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف ، كإِقَامَة وَاحِدَة واسْتِقَامَة وَاحِدَة .

ولا يُبْنَى من غير الثلاثي مَصْدَرٌ للهيئة ، إلا ما شَذَّ من قولهم : اخْتَمَرَتْ خِمْرَةً ، وانْتَقَبَتْ نِقْبَةً ، وتَعَمَّمَ عِمَّةً ، وتَقَمَّصَ قِمْصَةً[1] .

* * *

= ثم اعلم ثالثا أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل أمره يأمره أمرا وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي ، وكذلك إن كان له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله مفتوحا كرحمة ورأفة وخشية دلت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن كان أوله مكسورا كذربة – وهي الحذق – وكنشدة دللت على المرة بفتح أوله وعلى الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموما نحو الكدرة والحمرة فتحت أوله عند إرادة المرة وكسرته عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالخمار – بكسر الخاء المعجمة – ومعنى انتقبت غطت وجهها بالنقاب – بكسر النون – وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن في مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافتعال والألف والسين والتاء في الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تحذف هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المُشَبَّهَات بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على فاعِلٍ بكثرة فى فَعَلَ — بالفتح — متعديا كان كضَرَبَه وقَتَلَه ، أو لازما كذَهَب وغَذَا — بالغين والذال المعجمتين — بمعنى سال[1] ، وفى فَعِلَ بالكسر متعديا كأَمِنَهُ وشَرِبَهُ ورَكِبَهُ ، ويقلُّ فى القاصر كسَلِمَ ، وفى فَعُلَ بالضم كفَرُهَ .

وإنما قياس الوصف من فَعِلَ اللازم : فَعِلٌ فى الأعْرَاضِ كفَرِحٍ وأَشِرٍ[2] ، وأفْعَلُ فى الألوان والخِلَق ، كأخْضَرَ وأسْوَدَ وأكْحَلَ[3] وألْمَى[4] وأعْوَرَ وأعْمَى ، وفَعْلاَنُ فيما دَلَّ على الامتلاء وحَرَارَة الباطن كشَبْعَان ورَيَّان وعَطْشَان[5] .

وقياسُ الوصف من فَعُلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيف وشَرِيف ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف فى هذا الفعل على معناه لأنه يأتى لازما ويأتى متعديا ، تقول « غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دما ، و « غذا البول » أى انقطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو فى كل هذه المعانى لازم ، وتقول « غذا الطعام الصبى » كما تقول « غذوت الصبى باللبن » فيكون متعديا ، واسم الفاعل منه فى الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذى الكلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمد النعمة والعافية .

(٣) الأكحل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألمى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَعْلٌ كَشَهْمٍ وضَخْمٍ، ودونهما أفْعَلُ كأخْطَب(١) إذا كان أحمر إلى الكُدْرَة، وفَعَلٌ كبَطَلٍ وحَسَنٍ، وفَعَالٌ — بالفتح — كجَبَان، وفُعَالٌ — بالضم — كشُجَاع، وفُعُل كجُنُب، وفِعْل كعِفْرٍ: أى شُجَاع ماكر.

وقد يَسْتَغْنُونَ عن صيغة فَاعِلٍ من فَعَل — بالفتح — بغيرها كشَيْخٍ وأشْيَب وطَيِّب وعَفِيفٍ(٢).

تنبيه(٣): جميعُ هذه الصفات صفاتٌ مُشَبَّهة؛ إلا فَاعِلاً كضَارِب وقَائِم،

---

(١) قال الشيخ خالد فى التصريح: إنه بالخاء والظاء المعجمتين، ولم أجد فيما بين يدى من معاجم اللغة — ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية — هذه المادة مطلقاً، ووجدت فى اللسان: «الخطبة — بالخاء المعجمة والطاء المهملة — الخضرة، وقيل: غبرة ترهقها خضرة، والفعل من ذلك كله خطب خطباً — مثل فرح فرحاً — فهو أخطب، وقيل: الأخطب الأخضر يخالطه سواد» اهـ؛ فلعل ما فى التصريح سبق قلم.

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التى ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شائخ ولا شائب ولا طايب ولا عاف، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا: مال يميل فهو مائل وأميل، فهذه ثلاثة أحوال.

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننبهك إليها:

الأول: أن الأصل فى صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل، وأن تكون دالة على الحدوث، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة، وأن تكون دالة على الثبوت، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة المشبهة؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار، والأصل طاهر قلبه وشاحطة داره، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، وحينئذ تكون اسم فاعل.

الأمر الثانى: هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه؟ على معنى أن ذلك لا يتأتى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى كما هو ظاهر عبارة=

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيف إلى مَرْفُوعِه ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت — كـ « طَاهِرِ القَلْبِ » ، و « شَاحِطِ الدَّارِ » أى : بعيدها — فَصِفَةٌ مشبهة أيضاً .

* * *

فصل : ويأتى وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكانَ حرفِ المُضَارعة ، وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ مطلقاً ، سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَلِق » و « مُسْتَخْرِج » أو مفتوحاً كـ « مُتَعَلِّم » و « مُتَدَحْرِج » .

* * *

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ المفعول من الثلاثى المجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوب »

= المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، ومما يدل على ذلك أن المؤلف نفسه قد مثل للصفة المشبهة (ص ٢٤٨) بمستقيم الرأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا أن ننبئك أنه تبين لنا بعد طويل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى : « ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث » اهـ كلامه .

و « مَقْصُود » و « مَمْرُور به[١] » ، ومنـــه مَبِيعٌ ، ومَقُولٌ ، ومَرْمِيٌّ ، إلا أنها غيرت[٢] .

ومن غيره بلفظِ مُضَارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وإن شئت فقل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو المـال مُسْتَخْرَجٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ به .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ « دَهِينٍ » و « كَحِيلٍ » و « جَرِيح » و « طَرِيح » ، ومَرْجِعُه إلى السماع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل ، نحو : قَدَرَ ورَحِمَ ؛ لقولهم : قَدِير ورَحِيم[٣] .

* * *

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدى بغير حاجة إلى ظرف أو جار ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فعليهما متعديان ، وجاء بالممرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيوع ــ على زنة مفعول ــ فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء . وأصل مقول مقوول ــ على زنة مفعول ــ فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الزائدة ، على ما نرجحه ، للتخلص من التقاء الساكنين ، وسيأتى فى باب الإبدال تتمة لهذا البحث . وأصل مرمى مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الميم كسرة لمناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للمنفى ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة

باسم الفاعل المتعدِّى إلى واحد

وهى : الصفةُ التى اُسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل فى المعنى ، كـ « حَسَنِ الوَجْهِ » و « نَقِيِّ الثَّغْرِ » و « طَاهِرِ العِرْضِ » .

فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛ لئلا تُوهِمَ الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللَّبْسِ لكنها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَاف لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين : أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشىء إلى نفسه . والثانى : أنهم يُؤَنِّثُونَ الصفة فى نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زيد حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يسند « الْحُسْنُ » إلى جملته مجازاً ، وقَبُحَ أن يقال « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَب أبوه لا يحسن أن تُسْنَدَ الكتابةُ إليه إلا بمجاز بعيد .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر فى معناها ، لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهَة ، وحينئذ فلا دَوْرَ فى التعريف المذكور كما تَوَهَّمَه ابنُ الناظمِ .

* * *

فصل : وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أُمُور :

أحدها : أنها تُصَاغ من اللازم دون المتعدِّى ، كـ « حَسَنٍ » و « جَمِيل » وهو يُصَاغ منهما ، كقَائِم وضَارِب .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيةً للمضارع فى تحركه وسكونه ، كـ «طَاهِرِ القَلْبِ» و « ضَامِرِ البَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأى » و « مُعْتَدِلِ القامَة » وَغَيْرَ مُجَارِية له ، وهو الغالبُ فى المبنية من الثلاثى كـ « حَسَن » ، و « جَمِيل » ، و « ضَخْم » ، و « مَلْآن » ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مُجَارِياً له .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو «زَيْداً أنَا ضَارِبُهُ» وامتنع فى نحو «زَيْدٌ أبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ» .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلا بضمير موصوفها ، إما لفظاً نحو « زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما مَعْنًى نحو « زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهُ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أل » خَلَفٌ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن الناظم : « إن جواز[1] نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ » مُبْطِلٌ لعموم قوله إن المعمول لا يكون

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زيد بك فرح » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم «فرح» صفة مشبهة ، وأن «بك» معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناظم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها ـ جار على عمومه ، وأن كل معمول لها ينبغى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناظم بأن قول والده والنحاة ليس جاريا على عمومه ، بل المراد معمول خاص ، وهو المعمول الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالحمل على الفعل المضارع ـ وهو الفاعل والمفعول ـ فأما غير ذلك من المعمولات ـ ومنها الجار والمجرور ـ فإنها تعمل =

إلا سبَبِيًّا مؤخراً» مردودٌ ؛ لأن المُرَادَ بالمعمول ما عملُهَا فيه لحقِّ الشَّبَهِ ، وإنما عملُهَا فى الظرف بما فيها من معنى الفعل ، وكذا عملها فى الحال ، وفى التمييز ، ونحو ذلك .

* * *

فصل : لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية ، وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ فى الصفة ، والخفضُ بالإضافة ، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكلٌّ من هذه الستة المعمول معه ستُّ حالاتٍ ؛ لأنه إما بأل ، كـ « الْوَجْه » ، أو مضاف لما فيه أل كـ « وَجْه الأبِ » ، أو مضاف للضمير كـ « وَجْهه » ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ « وَجْه أبيهِ » ، أو مجرد كـ « وَجْه » ، أو مضاف إلى المجرد كـ « وَجْه أبٍ » ؛ فالصور ستٌّ وثلاثون ، والممتنع منها أربعةٌ ، وهى : أن تكون الصفة بأل والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ « الحَسَن وَجْهِه » أو « وَجْهِ أبيهِ » أو « وَجْهٍ » أو « وَجْهِ أبٍ » .

* * *

= فيه بما تتضمنه من معنى الفعل ، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً ، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتفى بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالمتعدى والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل فى المعنى مثل « كأن » الدال على معنى أشبه ومثل « ما » الدال على معنى أنفى ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة - مع أنها كالفعل فى الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التَّعَجُّبِ (١)

وله عبارات كثيرة ، نحــو (كَيْفَ تَـكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)(٢)، « سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجَسُ » لِلهِ دَرُّهُ فَارِسًا !

والمُبَوَّبُ له منها فى النحو اثنتان :

إحداهما : ما أفْعَـلَهُ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْداً » .

---

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوى ، أما معناه الاصطلاحى فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » فقولنا « استعظام زيادة » كالجنس فى التعريف ، وقولنا « فى وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة فى وصف المفعول ، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذى يؤخـــذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنيا للمعلوم ، وقولنا فى التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف ، والثانى أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الـكلام ما يشمل الحقيقى والادعائى ، نعنى أن المتـكلم بعبارة التعجب إما أن يكون فى حقيقة الأمر وواقعه عالما أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدرك فيها أحد فى اعتقاده.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجمعوا على اسميتها ؛ لأن فى « أحْسَنَ » ضميراً يعود[1] عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها[2]، ثم قال سيبويه: هى نكرة تامّةٌ بمعنى شىء ، وابْتُدِىء بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبرٌ فموضعُهُ رَفْعٌ ، وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدها صِلَة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أى : شىء عظيم[3] .

---

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن فى أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتى فى أحسن » اهـ . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن فى « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو فاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر فى الفعل مثلا يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز فى الضمير المستتر فى أحسن ذلك ؛ والثانى : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر فى أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز فى باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر فى « أحسن » فاعرف ذلك .

(٢) روى عن الكسائى أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة فى أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدح فى الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لايصح أن يقال عن الكسائى قريع سيبويه ونديده : إن خلافه لايعبأ به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله فى إدعاء الإجماع ، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون فى هذا القول موافقا لسيبويه والجمهور .

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شىء ، والذى عرفته فى باب المبتدأ والخبر أنه لابد لحذف الخبر وجوبا من وجود أمرين: أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثانى أن يقوم =

وأما « أفْعَلَ » كأحْسَنَ فقال البصريون والكسائى : فِعْلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو « ما أفْقَرَنِى إلى رَحْمَةِ اللهِ تعالى » ففتحته بناء كالفتحة فى ضَرَبَ من « زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ؛ لقولهم « ما أُحَيْسِنَهُ »(١)، ففتحتُه إعرابٌ كالفتحة فى « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضى عندهم نَصْبَه ، و « أحْسَن » إنما هو فى المعنى وَصْفٌ لزيد ، لا لضمير « ما » ، و « زَيْدٌ » عندهم مُشَبَّه بالمفعول به(٢) .

= مقامه فى الكلام شىء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التى لاتصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يقم شىء فى مقام الخبر المحذوف وجوبا ، فخالف نظائره التى حذف فيها الخبر وجوبا .

وبقى قول لم يذكره المؤلف أيضا ـ وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين ـ وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر المبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالا إن «أحسن» اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالا إن «أحسن» فعل ماض تقع جملته خبرا كما يقول البصريون فى « أحسن » ورد عليهما أنهما جعلا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) .

(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أملح دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما ان يكون هو المبتدأ فى المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم فى أن الخبر فى هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفْعِلْ به ، نحو « أحْسِنْ بِزَيْدٍ » .

وأجمعوا على فعلية أفْعِلْ(١) ثم قال البصريون : لَفْظُه لفظُ الأمر ومعناه الخبر ، وهو فى الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كـ« أغَدَّ البعيرُ » أى : صار ذا غُدَّةٍ ، ثم غُيِّرَتِ الصيغة ، فَقَبُحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ، كـ« امْرُرْ بِزَيْدٍ » ولذلك التُزِمَتْ ، بخلافها فى (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً)(٢) ، فيجوز تركُها ، كقوله :

٢٧٩ — * كَفَى الشَّيْبُ وَالإسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً *

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المبتدأ فى الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أبا» فإن الأكرمية وقعت خبرا عن زيد وهى عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار بها عن زيد للملابسة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشىء العظيم الذى تعبر عنه ما ، وإنما هو من وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوى ، وهو الخلاف بينه وبين المبتدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على هذا المذهب ، وهذا كلام تمحلوه تمحلا فلا تركن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفى كلام ابن الأنبارى ما يدل على أن أفعل اسم ، قال المرادى : ولا وجه له » اهـ . وإنما قال النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة لايكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع — بفتح الهمزة وكسر الباء — فنادر لايجعل أصلا.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم — بضم السين وفتح الحاء المهملتين — ويقال حية — وهو عبد بنى الحسحاس ، بحاءين وسينين مهملات على زنة خلخال ، وماذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدره مع بيت يأتى بعده قوله :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيا كَفَى الشَّيْبُ ... ... =

. . . .

= جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَرَتْنَا عَلَاقَةٌ عَلَاقَةُ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وَبَادِيَا

اللغة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر وبالمصغر ، فأما شاهد تسميتهم بالمكبر فقول لقيط الإيادى :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَعَا هَاجَتْ لِيَ الْهَمَّ وَالْأَحْزَانَ وَالْوَجَعَا

وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فبيت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفرك وأعددته وهيأته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا « تجهزت للأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه الغدوة — بضم فسكون — والغداة — بالفتح — وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس، ويروى « غازيا » وليس بشىء « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « ودع » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام » الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء » جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كَيْسَان وابن خروف : لفظُهُ ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدية ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحُسْنِ ، وقال غيره : للمخاطَبِ ، وإنما الْتُزِم إفراده لأنه كلام جَرَى مَجْرَى المثل[1] .

* **

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين ـ بعد اتفاقهم على أن « أفعل » بقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل ـ اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماض دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك «أحسن بزيد» صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أي صار صاحب غدة ، وقولك « أورق الشجر » أي صار صاحب ورق ، وقولك « أبقلت الأرض » أي صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعدية كما في قولك « امرر بزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزمت زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظا ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل كجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهي للدلالة على التعدية ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبا في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان ـ وهو من نحاة الكوفة ـ إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل، وكأن الذي يقول « أحسن بزيد » قد قال : أحسن يأيها الحسن بزيد ، ولكون هذا الضمير عائدا على المصدر لم يقع مثنى ولا مجموعا لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتذروا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثا وقد يكون مثنى أو مجموعا ـ بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تتغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

=

. . . .

= فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجحه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نحاة الكوفة - ومن وافقه على أن أفعل فى نحو قولك « أحسن بزيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا المذهب أنه يلزم عليه محظور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه مايجب فى جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيما عدا ذلك ، أفلست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربى ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير فى كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثانى : أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا ، بل يكون آمرا غيره بالتعجب كما أن الذى يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هـــذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك فى قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن بزيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعده ضمير المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتنى - بتاء المتكلم - ولا يقال ضربتك - بتاء المخاطب ، إلا فى باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها فى كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَانِى الْغَوَانِى عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِى لِىَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

الخامس : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه ، ألا =

مسألة : ويجوز حَذْفُ المتعجَّبِ منه ، فى مِثْلِ « ما أحْسَنَهُ » إن دَلَّ عليه دليل(١)، كقوله :

= ترى أنك تقول فى الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن ، وأعن، لكنك تقول فى التعجب : أقوم بزيد ، وأبين به ، فتبقى الياء والواو .

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك ، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر فى الدلالة على الماضى ، ولا عهد لنا بذلك ، بل المعهود عكسه ، وهو استعمال صيغة الماضى فى الدلالة على الأمر ، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب .

والثانى : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة فى «أحسن بزيد» دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل ، فالحمل عليه حمل على القليل .

والثالث : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت فى الفاعل لزوما ، وزيادتها فى الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل .

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال فى الصحة والإعلال لجموده ولأنه أشبه الاسم ، ولا فى اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تتنبه له أن المتعجب منه محكوم عليه فى المعنى ، فهو من أجل ذلك شبيه بالمبتدأ ، فيجب له ما يجب المبتدأ ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص ، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدا » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة المخصوصة فنحو « ما أوثق رجلا يقر بالحق لذى الحق » ونحو « ما أسعد رجلا اتقى ربه » فإن كانت النكرة محضة لم يجز أن تقع متعجبا منه ، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص ، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلا » ولا أن تقول « ما أحسن رجلا من الناس » .

وبعد فاعلم أن لحذف المتعجب منه فى الصيغتين جميعاً شرطا يعمهما ، وهو: أن يدل عليه دليل ، بل هذا شرط عام فى كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعوت أو غيرهن ، ويشترط فى حذف المتعجب منه فى الصيغة الأولى -زيادة على ذلك-

. . . .

= أن يكون ضميرا كما فى بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذى أنشدناه معه ، وكما فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

يريد « وما كان أصبرها » ويشترط فى حـذف المتعجب منه فى الصيغة الثانية ـ زيادة على الشرط العام ـ ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعل المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أفليس علماء البصرة ـ وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا ـ قد ذهبوا إلى أن المتعجب منه ـ وهو مدخول الباء فى الصيغة الثانية ـ فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا فى مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟

فالجواب على ذلك أن الذى سهل حذف الفاعل فى هذا الباب شيئان :

أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه .

وهذا الذى قررناه لك موضحا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعل » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن فى فعل الأمر .

وذهب أبو على الفارسى ـ وهو على مذهب البصريين من أن « أفعل » فعل ماض جاء على صورة الأمر ـ إلى أن الضمير الذى كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هى التى حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير فى أفعل .

ولم يرتض ابن مالك هذا الذى ذهب إليه أبو على ، ورده بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما فى نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذى أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعزز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استتر فى الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثنى أو جمعا أو كان لمفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز فى شىء من ذلك .

٣٨٠ — * رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا *

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبى الحسنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ! يقوله من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللهُ عَنِّى وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة : « جزى » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه — من باب ضرب — جزاء — وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر المجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيرا ، وما فى بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغانم وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنترة بن شداد العبسى :

يُنْبِئْكِ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِى   أَغْشَى الْوَغَى وَأَعِفُّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

الإعراب : « جزى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بفضله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » تعجبية مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أعف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية « وأكرما » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أعف السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفى « أفْعِلْ بِهِ » إن كان أفعِلْ معطوفاً على آخَرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، نحو (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[1]، وأما قولُه :

٣٨١ — * حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ *

— أى : به — فشاذٌّ

* * *

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها» .

وقد سمى المؤلف تبعاً لابن مالك فى النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول «ويجوز حذف المتعجب منه فى مثل ما أحسنه — إلخ» وأن ابن مالك يقول:

* وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ *

والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد فى نحو « ما أحسن زيداً » ، وهو عفة ربيعة وكرمهم فى بيت الشاهد ؛ ففى الكلام تجوز .

ونظير البيت المستشهد بعجزه فى حذف المتعجب منه مع « أفعل » الماضى لفظا ومعنى بيت امرىء القيس الذى أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بنى سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللهُ فِيهِمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا !

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك؛ لأنه كان بهم حفياً : يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَعُدُوا لاَ يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوُّفَ أَهْلِ الغَائِبِ الْمُتَنَظَّرِ

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً . . . . . .

وهذان البيتان من كلة له عدتها سبعة وعشرون بيتا ، وهى موجودة فى ديوانه المطبوع فى مطبعة (جول كربونل) (ص ٦٣ — ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها — ومنها بيت الشاهد — فى كتابه « الحماسة » . =

. . . .

= اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون – إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذى يصفه ، وصارت أماكنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلق المنية – إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بكثير من الصفات فى أبيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب الملحقة باسم الإشارة هذا بالفتح فى عدة أصول منها كامل أبى العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والمنية : الموت ، وحميداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمد له الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقمنه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلا فقيراً ولكنه بعيد الهمة ساع فى معالى الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواه ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الحتف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمعته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الثناء الحسن . وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لامحل له من الإعراب « إن » حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يلق » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « المنية » مفعول به ليلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يلقها» يلق : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبنى =

مسألة : وكُلٌّ من هٰذين الفعلين ممنوعُ التَّصَرُّفِ ؛ فالأول نظير تَبَارَكَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ ، والثانى نظير هَبْ بمعنى اعْتَقِدْ ، وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ ، وَعِلَّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُمَا معنى حرف التعجب الذى كان يستحقُّ الوَضْعَ(١) .

* * *

= على السكون فى محل نصب «حميدا» حال من فاعل يلق الذى هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «وإن» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له الإعراب ، إن : حرف شرط جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يستغن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً «يوما» ظرف زمان متعلق بيستغنى منصوب بالفتحة الظاهرة «فأجدر» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جىء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التعجب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع معطوفة بالواو على جملتى الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعْزِزْ بِنَا وَأَكْفِ إِنْ دُعِينَا يَوْماً إِلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

المراد أعزز بنا وأكف بنا ، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما فى الآية الكريمة ، والحذف فى مثل هذه الحالة التى فى بيت الشاهد شاذ لايقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين — ومنهم المؤلف هنا — جمود فعلى التعجب بأنهما دلا على معنى من معانى الحرف ، غاية ما فى الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التعجب حرفا ، فهو نظير قولهم فى شبه الاسم للحرف فى المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معانى الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذى وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف «تضمنهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضع» على أن المؤلف قد ذكر فى باب حروف =

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدَّمَ عليهما معمولُهما ، وأن يُفصَل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا تقول : « مَا زَيْداً أحْسَنَ » ، ولا « بِزَيْدٍ أحْسِنْ » ، وإن قيل إن « بزيد » مفعول ، وكذلك لا تقول : « مَا أحْسَنَ يَا عَبْدَ اللهِ زَيْداً » ولا « أحْسِنْ لَوْلاَ بُخْلُه بِزَيْدٍ » .

واختلفوا فى الفَصْل بظرف أو مجرورٍ متعلِّقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ، كقولهم «مَا أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ ، وما أقْبَحَ به أن يَكْذِبَ » ، وقوله :

٣٨٢ — * وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ *

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معانى اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكرك بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه فى باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعلى التعجب بأنهما أشبها أفعل التفضيل شبها قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذى يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا ممن فاق نظراءه فى حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلى التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فكما تقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه » تقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدن لنا » حملا على ما هو جائز بغير نكير فى اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر — بفتح الحاء والجيم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

اللغة : « دار الحزم » أراد المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما «مادام حزمها» أراد مدة دوام الحزم فى الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

. . . .

= وأحج به ، وأقمن به ، وأخلق به ، وما أحراه أن يفعل ، وما أقمنه ، وما أحجاه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر « حالت » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أتحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول : إنه يقيم فى المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً فى عقباها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافا إليه ، وكان خبرها محذوفا ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جىء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبنى على السكون فى محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أتحولا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور لفظا بالباء ، وهو فى التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذى هو أحر . =

ولو تعلّقَ الظرفُ والجار والمجرور بمعمول فعلِ التعجب لم يَجُز الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أحْسَنَ مُعْتَكِفاً فِي المَسْجِدِ » ، و « أحْسِنْ بجالسٍ عِنْدَكَ » .

* * *

فصل : وإنما يُبْنَى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من الجِلْفِ والحِمار ، فلا يقال « مَا أجْلَفَه » ، ولا « مَا أحْمَرَه »(١) ، وَشَذَّ « مَا أذْرَعَ المَرْأةَ » أي :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التعجب الذي هو قوله « أحر » وبين معموله الذي هو قوله « بأن أتحولا » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَلِيلَيَّ مَا أحْرَى بِذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذي هو قوله « بذي اللب » بين فعل التعجب الذي هو قوله « أحرى » ومعموله الذي هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، والمعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون المتعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تكلف لا داعي له .

(١) الجلف — بكسر الجيم وسكون اللام — أصله الدن الفارغ ، وقد قالوا للرجل الجافي الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلا ، قال : « وقد جلف جلفا — كفرح فرحا — وجلافة » وعلى هذا يكون قولك « ما أجلفه » قياسيا ، وأما الحمار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلا في البلادة ، ولا فعل له ، فإذا قالوا « ما أحمره » فإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ بغير تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فى الغزل ، بَنَوْه من قولهم : امرأة ذَرَاعٌ[١] ، ومثله « ما أقمنه » و « مَا أَجْدَرَهُ بكذا »[٢] .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يبنيان من دَحْرَجَ وضَارَبَ واسْتَخْرَجَ[٣] ، إلا أَفْعَلَ ، فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النَّقل ، نحو « مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ » و « مَا أَقْفَرَ هٰذَا المَكَانَ » ، وَشَذَّ عَلَى هذين القولين « مَا أَعْطَاهُ للدَّرَاهِمِ » و « مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ » ، وعلى كل قول « مَا أَتْقَاهُ » و « مَا أَمْلَأَ القِرْبَةَ » لأنهما من اتّقى وامتلأت ، و « مَا أَخْصَرَهُ » لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتى[٤] .

(١) فى القاموس : « الذراع كسحاب الخفيفة اليدين فى الغزل » اهـ . وفى كتاب الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها فى العمل فهى ذراع » وعلى هذا الذى قاله ابن القطاع لايكون فى قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها فى العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به . وبنوا قولهم « ما أقمنه بكذا » من قولهم : هو قمين به ، بمعنى جدير وخليق وحقيق ، ولافعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لايبنى منه فعل التعجب بالفعل الرباعى الأصول كدحرج ، والثلاثى المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ، والمراد على كل حال كل ماليس ثلاثيا مجردا من الرباعى الأصول والمزيد فيه منه ومن الثلاثى المزيد بواحد او اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبن فعل التعجب من كل أولئك لأن بناءه منها يفوت المعنى المقصود من التعجب ، أما بناؤه من الرباعى فغير ممكن إلا بحذف حرف من أصوله ، ولايخفى عليك أنك لوحذفت حرفا من حروف دحرج فقلت « ما أدحره » مثلا لمات معنى الفعل بتة ، ولا يمكن بناؤه من الثلاثى المزيد فيه إلا بحذف مافيه من حروف الزيادة فتقول فى استغفر مثلا « ما أغفره » فيضيع معنى الطلب الذى تدل عليه حروف الزيادة .

(٤) القول بجواز بناء فعل التعجب من أفعل مطلقا هو قول سيبويه والمحققين من النحاة [illegible] ابن مالك فى التسهيل وشرحه ، والقول بعدم جوازه مطلقا هو قول =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو نِعْمَ وبِئْسَ[(١)] .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضُل ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو فَنِيَ ومَاتَ .

الخامس : أن لا يكون مبنيًّا للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضُرِبَ » ، وَشَذَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فُعِلَ نحو « عُنِيتُ بحاجَتِكَ » و « زُهِيَ علينا » فيجيز « مَا أَعْنَاه بحاجتك » و « مَا أَزْهَاه علينا »[(٢)] .

= المازنى والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت الهمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو أظلم الليل وأقفر المكان فتقول « ما أظلم الليل ، وما أقفر هذا المكان » هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأى الشاطبى

وكما اختلف النحاة فى بناء فعل التعجب من أفعل اختلفوا فى بنائه من كل ثلاثى مزيد إذا كان يجرى مجرى الثلاثى المجرد نحو اتقى وافتقر وامتلأ واستغنى ، فذهب ابن عصفور إلى المنع ، وهو عجيب منه مع قوله فى بنائه من أفعل بالتفصيل السابق ، وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف فى الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن طريقة الأفعال وذلك كنعم وبئس وعسى وليس ، والثانى أن تترك بعض صيغ الفعل استغناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويذر ، فإنهم لم يجيئوا لهذين الفعلين بصيغة الماضى استغناء بترك ، وهما باقيان على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) أنت تعرف أن الفعل المبنى للمجهول إما أن يكون له فعل مبنى للمعلوم كما هو الغالب فى الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبنى للمعلوم بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبنى للمجهول ، نحو قولهم : عنى فلان بحاجتى ، وزهى علينا .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبنى للمجهول إذا كان له فعل مبنى للمعلوم لا يبنى منه فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب من ضرب وقع عليه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسر فى ذلك المنع ـ عند التحقيق ـ =

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو كَانَ ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وصَارَ ، وكَادَ[1] .

السابع : أن يكون مُثْبَتاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنْفِى ، سواء كان ملازماً للنفى ، نحو « ما عَاجَ بالدَّوَاءِ » أى : ما انتفع به[2] ، أم غير ملازم كـ « مَا قَامَ زيد » .

= هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك فى لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل المبنى للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالا على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة فى هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة المبنى للمجهول فإن النحاة يختلفون فى جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فتقول «ما أعنى فلانا بحاجتى ، وما أزهى فلانا على أقرانه » وذلك لأنه لا يتصور اللبس فى مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبنى للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد فى أمثالهم « هو أزهى من ديك » و «أزهى من غراب» و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفضيل أخو التعجب وأن ما يشترط فى اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط فى اشتقاق صيغة التعجب ، فيكون مجىء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذنا بجواز مجىء صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيدا بالسماع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عاج بمعنى مال فقد استعمل مثبتا فقالوا « عاج فلان بمكان كذا يعوج » أى مال إليه ، كما ورد منفيا ، وقال جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

والسر فى عدم صحة التعجب من الفعل المنفى هو خوف اللبس ؛ فلو قلت «ما أضربه» تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف فى الفعل الملازم للنفى فيجوز لامتناع اللبس كما قيل فى الملازم للبناء للمجهول ، لكنا لم نطلع فى هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلِهِ على أفْعَلَ[1] فَعْلاَء ؛ فلا يُبنَيَان من نحو « عَرِجَ ، وشَهِلَ ، وخَضِرَ الزرع » .

* * *

فصل : وَيُتوَصَّل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصْفُه على أفْعَلَ فَعْلاَءَ بـ « ما أشَدَّ » ونَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بـ « أشْدِدْ » ونحوه ، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء ؛ فتقول « ما أشَدَّ ـ أو أعْظَمَ ـ دَحْرَجَتَهُ ، أو انْطِلاَقَهُ أوْ حُمْرَتَهُ » و « أشْدِدْ ـ أو أعْظِمْ ـ بِهَا » .

وكذا المنفى والمبنى للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلاً ، لا صريحاً ، نحو « ما أكْثَرَ أنْ لاَ يَقُومَ » و « ما أعْظَمَ ما ضُرِبَ » و « أشْدِدْ بهما » .

وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثانى ،

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل اسم فاعله على وزن أفعل هذا ـ وذلك فى مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على حلية نحو لمى فهو ألمى ـ ولهم فى ذلك ثلاث تعليلات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعانى هو افعل نحو احمر واخضر أو افعال نحو اخضار واحمار ، والفعل الثلاثى مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر فى منع جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .

الثانى : أن هذه المعانى تشبه الخلقة الثابتة وهى لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون الفعل دالا على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذى يدل على الوصف من هذه الأفعال وما أشبهها على وزن أفعل نحو أسود وأخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أفعل التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعلى التعجب على أفعل التفضيل .

* * *

تقولُ : « مَا أشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كانَ مُحْسِناً » ، و « أشْدِدْ — أو أكْثِرْ — بذلك » .

وأما الجامِدُ والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة .

* * *

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائى؛ بدليل « فَبِهَا وَنِعْمَتْ[1] » ، واسمان عند باقى الكوفيين ؛ بدليل[2] « ما هى بِنِعْمَ الْوَلَدُ[3] » ، جامدان ،

---

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذى والنسائى وأحمد وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » وأكثر أهل الحديث يروونه « فبهاء ونعمة » والبهاء — بفتح الباء ممدودا — بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء — أى حسن — ونعمة .

(٢) هذه كلمة لأعرابى يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه قال : « والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى طريقين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : * فعلان غير متصرفين * نعم وبئس ، إلخ ، وهى المشهورة فى كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائى إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد فى قوة قولك الممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلين مُعَرَّفَيْنِ بأل الجنسية ، نحو (نِعْمَ العَبْدُ)[١] ، و (بِئْسَ الشَّرَابُ)[٢] ، أو بالإضافة إلى ما قارنها ، نحو (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)[٣] ، (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)[٤] ، أو إلى مُضَافٍ لما قارنها ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك المذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى الممدوح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل فى قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل فى قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف الموصوف — وهو رجل — وأقيمت الصفة مقامه وهى جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذى كان للموصوف ، فنعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائى الذى تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة — وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله — اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائى والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهبا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولكان يصح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هى المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلان » اهـ بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

٣٨٣ — * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *

٣٨٣ — هذا الشاهد من كلام أبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ *

وهذا البيت فى ذكر زهير بن أبى أمية ، وهو ابن أخت أبى طالب ؛ لأن عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التى كتبتها قر لتقاطع آل النبى فى حديث معروف .

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الن جميعا فى كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبى أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبى طالب وعمة رسول الله صلى الله عليه و وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التى تعاهدت فيها قريش على مقا بنى هاشم وعلقوها فى الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بنى هاشم إلى حمل صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله و « حساما » أصل الحسام ـ بضم الحاء ـ السيف ، سمى بذلك لأنه يحسم الخ ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهى علاقة السيف ، وكان الأص يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهرى .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مض إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غي حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف إ والجملة من نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون م خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : الممدوح زهير « حساما » الرواية الصح فى هذه الكلمة بالنصب ، وهى حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتِرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بتمييز(١) ، نحو (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ

= العينى بالرفع ثم أعربها صفة لزهير ؛ ففيه خطأ من وجهين ؛ الأول: مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبات فى شعر أبى طالب وفى شواهد النحو ، والثانى : أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب ؛ لأن زهيرا علم فهو معرفة وحساما نكرة ، والمعرفة لا توصف بالنكرة ، فاعرف ذلك ، فإن صحت روايته لحسام : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هو حسام « مفردا » صفة لحسام « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « حمائل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ، ولكنه اضطر فجره بالكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمفرد .

الشاهد فيه : قوله « فنعم ابن أخت القوم » حيث أتى بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل .

(١) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل ، وبعضها يختص بالتمييز ، ونحن نبين لك ذلك تفصيلا .

أما الأحكام التى تختص بالفاعل فأربعة أحكام :

الأول : أن يكون هذا الفاعل ضميرا ، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو غالب لا لازم عند الكسائى والفراء ، وعندهما قد يكون الفاعل علما نحو « نعم رجلا زيد » و « نعم امرأ هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافا إلى علم نحو « نعم فتى غلام زيد » جعلا الاسم المرفوع بعد النكرة فى هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم ، وجعل الكسائى الاسم النكرة المنصوب حالا ، وجعله الفراء تمييزا والجمهور يجعلون فاعل نعم ضميرا مستترا ، والاسم المنكر المنصوب تمييزا مفسرا للفاعل ، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح ، وكأن الذى حمل الكسائى والفراء على ما ذهبا إليه فرارهما من عود الضمير المستتر فى نعم — فى قول الجمهور — على متأخر لفظا ورتبة

الثانى : أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقا ، نعنى أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع ، وهذا مذهب الجمهور أيضا ، وعللوه بأن العرب اكتفت بتثنية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع ، وذكر الكسائى أنه قد ورد عن العرب نحو « مررت بقوم نعموا قوما » وهذا عند الجمهور شاذ . =

. . . .

= الثالث : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده ، وقد سمع « نعم هم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت فتاة هند » و « بئست امرأة حمالة الحطب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استغناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فبها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .

وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .

الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذ بها القول .

الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجالا الزيدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بأل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأي وأفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليلة هند » لأن صاحبا وحليلة يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمرا هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام . =

بَدَلاً)(١)، وقوله :

٣٨٤ — * نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ *

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيبويه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبا إليه أنه قد ورد فى الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » والتقدير: فبالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ ـ ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبى سلمى المزنى ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس فى ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إلاّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا *

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وقد سمى العرب به ، وممدوح زهير بن أبى سلمى المزنى هو هرم بن سنان المرى ، وذكر هذا الاسم فى البيت هو الذى غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة فى مصر وفى أوربا فلم أجد هذا البيت فى واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروى « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرو ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع ـ بفتح الراء وسكون الواو ـ وهو الخوف والفزع ، وتقول : راعنى الشىء يروعنى ، مثل نابنى ينوبنى ، وروعنى ـ بتشديد الواو ـ وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : مدح هرما بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصرا له ، آخذا بيده حتى يصير فى بحبوحة من دهره . =

. . . .

= الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو «امرأ» تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وزعم الكسائى أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم فى مثل هذه العبارة، وعنده ـ على هذا ـ أن الاسم النكرة المنصوب حال ، ووافقه الفراء فى أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعرو مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآتى « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائبة فى حال من الأحوال إلا فى الحال التى يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن فى نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذى هو قوله « امرأ » .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ ... كِلاَهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ومثلهما قول الآخر :

لَنِعْمَ مَوْئِلاً المَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ ... بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيلاَءُ ذِي الإِحَنِ

ومثلهما قول الراجز :

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ ... بِئْسَ امْرَأً ، وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ

وفى عجز البيت الذى نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك فى قوله « إلا وكان » حيث جاء بواو الحال قبل الفعل الماضى الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كما فى قوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) .

وأجاز المبرد وابنُ السَّرّاج والفارسيُّ أن يُجْمَع بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله :

٣٨٥ — * نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ *

---

٣٨٥ — هذا الشاهد مما لم يتيسر لى الاطلاع على نسبته إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ *

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهى مؤنث الفتى ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَا ةِ الْخِدْرَ فِى الْيَوْمِ الْمَطِيرْ

وقال الآخر ، وسننشده مرة أخرى (ص ٣٧٩) :

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيماء » مصدر أومأ إلى الشىء ، إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسى وابن السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيبويه حالا من فاعل نعم ؛ فيكون حالا مؤكدا لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها فى محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التمنى ، ويجوز أن يكون حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بذلت » بذل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى هند « رد » مفعول به لبذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« التحية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن جعلتها حرف شرط فجملة بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها ؛ مثلا « نطقا » الأحسن فى هذه الكلمة =

ومنعه سيبويه وَالسِّيرَافِيُّ مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنًى زائداً جاز ، وإلاّ فلا ، كقوله :

* فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي (١) * [٢٨٥]

= أن تعرب منصوبا على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض بابا سماعيا ، وإنما اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو بإيماء » وقد ذكر العيني أن « نطقا » تمييز « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .

الشاهد فيه: قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة » وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .

ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

ومثله أيضا قوله :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وفي هذين البيتين تقدم المخصوص ــ وهو « فحلهم » في الأول و « زاد أبيك » في الثاني ــ على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس النعامة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل: لبجير بن عبد الله ابن سلمة الخير بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله:

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهدا على ظهور « من » مع التمييز ، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥) .

ومحل الشاهد ههنا قوله : « فنعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوبا إلى تهامة ، وتهامة : اسم ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز . =

واخْتُلِف فى كلة « ما »(١) بعد نِعْمَ وبِئْسَ ؛ فقيل : فاعل ؛ فهى مَعْرِفة

= ونظير هذا البيت فى دلالة التميز على معنى زائد عما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيا » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه فى الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول الكروس بن زيد أحد شعراء طيىء ، وقد سبق إنشاده (ص ٢٧٧) :

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى ... إِذَا الْمُرْضِعُ العَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شىء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد : أى ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شىء نحو أن تقول « صادقت عليا فنعما » أو تقول « اختبرت خالدا فبئسما » فللنحاة فيها قولان : أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهى فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فنعم الصديق واختبرت خالدا فبئس المختبر ، والقول الثانى أن « ما » نكرة تامة فهى تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فنعم صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا

وإن وقع بعدها اسم مفرد ، نحو قولك « صادقت عليا فنعما هو » ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعما هى » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » فللنحاة فيها فى هذه الحالة ثلاثة أقوال ، الأول أنها معرفة تامة فهى فاعل ، والثانى أنها نكرة تامة فهى تمييز ، والاسم الذى بعدها - على هذين القولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلة واحدة هى فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذى يليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعما يعظكم به » وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها موصولة معرفة فى موضع رفع على الفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثانى أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخفش والزجاج والفارسى أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هى المخصوص بالمدح أو بالذم وهى اسم موصول ، والفاعل ضمير =

ناقصة — أى : موصولة — فى نحو ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾(١) أى : نعم الذى يعظكم به ، ومعرفة تامة فى نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(٢) أى : فنعم الشىء هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

* * *

فصل : وَيُذْكَر المخصوصُ بالمدح أو الذم بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ ؛ فيقال « نِعْمَ الرَّجُلُ أبُو بَكْرٍ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ أبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خَبَرًا لمبتدأ واجبِ الحذف ، أى : الممدوحُ أبو بكرٍ ، والمذمومُ أبو لهب .

وقد يتقدَّمُ المخصوصُ ؛ فيتعين كونُهُ مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » .

وقد يتقدَّمُ ما يُشْعِر به فيحذف ، نحو ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾(٣) أى : هو ، وليس منه « العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى »(٤)، وإنما ذلك من التقدم .

* * *

فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالحٍ للتعجُّب منه ؛ فإنه يجوز استعماله على فَعُل — بضم العين — إما بالأصالة كـ « ظَرُفَ ، وشَرُفَ » أو بالتحويل كـ « ضَرُبَ » و « فَهُمَ » ثم يُجْرَى حينئذٍ مُجْرَى نِعْمَ وبِئْسَ : فى إفادة المدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن « ما » هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نر ذكرها تحاشيا للاطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفى حكم الفاعل ، وحُكْمِ المخصوص ، تقول فى المَدْحِ « فَهُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ، وفى الذم « خَبُثَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » .

ومن أمثلته « ساء » فإنه فى الأصل سَوَأَ بالفتح ؛ فحول إلى فَعُلَ ـ بالضم ـ فصار قاصراً ، ثم ضُمِّن معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا ، تقول « سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ » وفى التنزيل (وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً)(١) و (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)(٢) .

ولك فى فاعل فَعُلَ المذكورِ أن تأتى به اسماً ظاهراً مُجَرَّداً من أل ، وأن تَجُرَّهُ بالباء ، وأن تأتى به ضميراً مطابقاً ، نحو « فَهُمَ زَيْدٌ »(٣) ، وسُمِعَ « مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتاً » و « جُدْنَ أَبْيَاتاً » ، وقال :

٣٨٦ ــ * حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِى لاَ يُرَى *

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة بساء ونحوها يجرى فيها الخلاف التى ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيله فى « نعما » و « بئسما » فإن جعلت « ما » فى الآية الكريمة فاعلا فهى اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزا فهى نكرة ، والجملة بعدها فى محل نصب نعت ، والمخصوص بالذم ــ أو المدح ــ محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترنا بأل أو مضافا لما قارنها أو إلى مضاف إلى ماقارنها ومن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذى ذكره المؤلف من حكم هذه الأفعال هو فى أصله رأى الأخفش والمبرد ، وهو المشهور عن العلماء ، ولكن الدمامينى قد بحث أنه يلتزم فى فاعل ساء ما التزم فى فاعل بئس ، وجزم الشاطبى بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه مالزم فى فاعل نعم .

٣٨٦ ــ هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المديد ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ *

اللغة : « الزور » ــ بفتح فسكون ــ هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » ــ بفتح الصاد وسكون الفاء ــ أراد بها صفحة الوجه ، وهى جانبه « لمام » جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبنى على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لمام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التى تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزاد فى فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تزاد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء فى فاعل فعل التعجب واجبة . وهى هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل بزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة فى الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب بزيد » ولا يلزمك اختيار إحدى العبارتين . =

أصله « حَبُبَ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضمّ الحاء ؛ لأن فَعُل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتُهَا إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرْبَ الرَّجُلُ » و « ضُرْبَ » .

* **

فصل : وَيُقَال في المدح « حَبَّذَا » وفي الذم « لا حَبَّذَا » قال :

٣٨٧ — أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِى فِى الهَوَى   وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ

= وقد استعمل مجنون ليلى حب وأتى بفاعلها غير مقرون بالباء وأتى بالتمييز بعده فقال :

نُسَائِلُكُمْ هَلْ سَالَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا   وَحُبَّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا

٣٨٧ — هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتى بعده من الكلام مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله فى محل رفع خبر مقدم «عاذرى» عاذر : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهذا إعراب سيبويه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حبذا فعل ماض ، وعاذرى : فاعله مضافا لياء المتكلم ، وقال آخرون : حبذا مبتدأ ، وعاذرى : خبره مضافا لياء المتكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأقوال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتى قريباً « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «حبذا» حب : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبنى على =

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكِّبا وغُلِّبت الفِعْلِيَّةُ لتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : رُكِّبا وغُلِّبت الاسْمِيَّةُ لشَرَف الاسم فصار الجميع اسْماً مبتدأ وما بعده خبراً(١) .

= السكون في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم «الجاهل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذري » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كنزة تهجو مية ؛ وقيل : هو لذى الرمة غيلان بن عقبة :

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ ، غَيْرَ أَنَّهُ ... إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَحَبَّذَا هِيَا

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلاَحَةٍ ... وَتَحْتَ الثِّيَابِ الخِزْيُ لَوْ كَانَ بَادِيَا

وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المرار بن هماس الطائي في قوله :

أَلاَ حَبَّذَا ، لَوْلاَ الحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا ... مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيْسَ بِالمُتَقَارِبِ

وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر .

وقال العرجي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :

يَا حَبَّذَا تِلْكَ الحُمُولُ ، وَحَبَّذَا ... شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبَّذَا أَمْثَالُهُ

وقال جرير بن عطية بن الخطفي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ ... تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدما والاسم بعده مبتدأ مؤخراً ، وبقي وجه ، وهو أن يكون «حب» فعلا و«ذا» ملغاة ، والاسم بعده فاعلا ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال « حَبَّذَا الزَّيْدَانِ الهِنْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالهِنْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جَرَى مَجْرَى مثل ، كما فى قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » ، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها ، وقال ابن كَيْسَانَ : لأن المشار إليه مضاف محذوف ، أى : حَبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ(١) .

ولا يتقَدَّم المخصوص على « حَبَّذَا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل ، وقال ابن بابشاذ : لئلا يتوهم أن فى « حَبَّ » ضميراً ، وأن « ذا » مفعول(٢) .

= الوجه فى العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التى ذكرها المؤلف. ولكنه غيره فى التقدير ؛ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت «حبذا زيد» فلك فى هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه الإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلا ماضيا و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثانى : أن يكون « حبذا » برمتها فعلا و « زيد » فاعله . والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون « حبذا » فعلا وفاعلا و «زيد» مبتدأ خبره محذوف ، والخامس . أن يكون «حبذا» فعلا وفاعلا ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ماذكره ابن كيسان مسلما ؛ لأنه لو كان كما ذكر لظهر هذا المقدر فى بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى الشىء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ، والجملة خبر فيكون ما أشير إليه بذا غير زيد ، مع أنه كان نفس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم التزم تأخيره وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا التوهم الذى يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن «ذا» مفعول مقدم ، و «زيد» فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن جواز =

تنبيه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحبَّ هذه من باب فَعُلَ المتقدم ذكره ، ويجوز فى حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّذَا » ففتحُ الحاء واجبٌ إن جعلتهما كالكلمة الواحدة .

* * *

هذا باب أفْعَلِ التفضيل

إنما يُصَاغ أفْعَلُ التفضيلِ مما يُصَاغ منه فِعْلاَ التعجب ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبَهُ » و « أَعْلَمَهُ » و « أَفْضَلَهُ » وَشَذَّ بناؤه من وَصْفٍ لا فِعْلَ له كـ « هُوَ أَقْمَنُ به » أى :

= تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر فى معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم ونئس » من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا فى كلام المؤلف .

الثانى : أنه يجوز إعمال النواسخ فى مخصوص « نعم » نحو « نعم رجلا كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما فى جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثانى فى « حبذا » أسهل منه فى « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهى لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجح فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء فى القياس كثير فى الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه – عند جمهور البصريين – شاذ فى غاية الندرة .

* * *

أحقّ ، و « أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ »[1]، ومما زاد على ثلاثة كـ « هٰذَا الـكَلاَمُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفى أفعلَ المذاهبُ الثلاثة ، وسُمِعَ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلاَهُمْ لِلْمَعْرُوفِ » و « هٰذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِعْل المفعول كـ « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ » و « أَعْنَى بِحَاجَتِكَ » .

وما تُوُصِّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يُتَوَصَّل به إلى التفضيل . ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً » و « حُمْرَةً » .

* * *

فصل : ولاسم التفضيل ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكمان أحدهما : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ)[2] ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . الآية)[3] ، ومن ثمّ قيل فى « أُخَرَ » إنه معدول عن آخَرَ ، وفى قول ابن هانىء :

٣٨٨ — * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

---

(١) « شظاظ » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب — اسم رجل من بنى ضبة يضرب به المثل فى اللصوصية ، يقال « أسرق من شظاظ » و « ألص من شظاظ » ويقال أيضاً « ألص من سرحان » وهو الذئب ، و « ألص من فأرة » (انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام) .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ — ابن هانى : هو أبو نواس الحسن بن هانى ، والشاهد — كما قال =

. . . .

= المؤلف — من كلام أبى نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة : « وقاقعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشمونى (ش٣٧٧) وهو المطابق لما فى كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة — بضم الفاء وتشديد القاف — و نفقاقع : نفاخات الماء ،وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه، وورد فى كتب النحاة وفى ديوان أبى نواس فى القطعة السابعة من خمرياته التى طبعت فى أوربا (ص ٦) « من فواقعها » وهى جمع فاقعة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لاتثبت هذا اللفظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء — بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر فى الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبنى على االسكون لا محل له من الإعراب « فقاقعها » فقاقع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفقاقع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الخمر مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء در « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : فى قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثا مع كونه مجردا من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتى به مفردا ومذكرا فيقول : أصغر وأكبر ، وقد اعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لا أفعل تفضيل .

إنه لحن، والثاني: أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول[١]، وقد تحذفان[٢]

---

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و «من» الداخلة على المفضول بأحد شيئين: الأول: معمول أفعل التفضيل، نحو «على أحفظ للآداب من أبي بكر» والثاني «لو» ومدخولها نحو قول الشاعر:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف «من» ومجرورها — وهو المفضل عليه — في صيغة «أفعل» حينئذ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضي، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلالتها على التفضيل ظاهرة، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه، وإن لم تضف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين، الأول تقدير «من» ومجرورها، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوي الثبوت.

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس:

وَلاَ بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً ... وَلَوْ صَدَقُوا إِلاَّ الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول: إلا الذي فيك أفضل مما قالوه فيك ووصفوك به.

ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعائمه أعز الدعائم وأطولها، أو أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ ... صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك: عتيبة أفضل من الذين قتلوهم جميعا، بدليل قوله بعد ذلك:

فَخَرُوا بِمَقْتَلِهِ وَلاَ يُوفِي بِهِ ... مَثْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نُقَتِّلُ =

نحو ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[1]، وقد جاء الإثبات والحذف فى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[2] أى: منك.

وأكثر ما تحذف «مِنْ» إذا كان أفْعَلُ خبراً، وَيَقِلُّ إذا كان حالا، كقوله:

٣٨٩ — * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ *

= وانظر إلى قول الأحوص:

يَا دَارَ عَاتِكَةَ الَّتِي أَتعزَّلُ ... حَذَرَ العِدَى، وَبِكِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ

إِنِّي لَأَمْنَحُكِ الصُّدُودَ، وَإِنَّنِي ... قَسَماً إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ

وعمدة هذه المسألة قولنا فى الأذان «الله أكبر، الله أكبر» فإن المراد بهذه العبارة: الله أكبر من كل كبير.

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التى لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥)، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَظَلَّ فُؤَادِى فِى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ *

اللغة: «دنوت» ماض من الدنو، تقول: دنا يدنو دنواً — بوزن سما يسمو سمواً — ومعناه قرب «خلناك» حسبناك وظننناك «أجملا» أكثر جمالا وبهاء ورواء منظر وحسن صورة «ظل» أراد أنه استمر «مضللا» غير مهتد إلى وجه الصواب.

الإعراب: «دنوت» دنا: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع «وقد» الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «خلناك» خال: فعل ماض بمعنى ظن مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونا: فاعله مبنى على السكون فى محل رفع، وكاف المخاطبة مفعوله الأول مبنى على الكسر فى محل نصب «كالبدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أي : دَنَوْتِ أَجْمَلَ من البدر ، أو صفة كقوله :

٣٩٠ — * تَرَوَّحِي أَجْـــدَرَ أَنْ تَقِيلِي *

أي : تَرَوَّحى وَائْتِي مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلى فيه .

= مفعول ثان لخال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه فى محل نصب حال «أجملا» حال من تاء المخاطبة التى هى فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدر «فظل» الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «فؤادى» فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «فى» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «هواك» هوى : مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضلل الآتى ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر «مضللا» خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «دنوت كالبدر أجملا» حيث حذف «من» التى تجر المفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت ــ وقد خلناك كالبدر ــ أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل فى دنوت ، وجملة «وقد خلناك كالبدر» اعتراضية .

٣٩٠ — هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* غَداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ *

وكان أحيحة مثريا ، له نخيل كثير فى يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان ــ مع ذلك ــ يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه «التمرة إلى التمرة تمر» يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب «الذود إلى الذود إبل» وهو يخاطب نخله بالرجز الذى منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فساده . =

. . . .

= اللغة : « تروحى » اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الرواح المقابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير فى وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم يقفوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأَبَّرِى يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ ... تَأَبَّرِى مِنْ حَنَذٍ فَشُولِى

إِذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ ... تَرَوَّحِى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِى

غَداً بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيلِ ... وَمَشْرَبٍ يَشْرَبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أول هذا الرجز الذى ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنخل لأدركوا وجه الصواب . ومعنى « تروحى » على هذا ارتفعى وطولى ، من قولهم « تروح النبت » إذا طال وسمق « أجدر » معناه أحق وأقمن وأحرى وأخلق « تقيلى » أصله من القيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها فى هذا الوقت متصفة بما يأتى بعده « بجنبى بارد ظليل » أراد مكانا لائقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومى فى « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : ف ح ل) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلعها وألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفحاحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «أجدر» أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولا به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من =

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورِها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو « أنتَ مِمَّنْ أفْضَلُ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أنتَ مِنْ غُلَامِ مَنْ أفْضَل » ، وقد تتقدم فى غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ *

وهو ضرورة

= الإعراب «تقيلى» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع . وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أجدر بقيلولتك والجار والمجرور متعلق بأجدر «غداً» ظرف زمان منصوب بقوله تقيلى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بجنبى» جار ومجرور متعلق بقوله تقيلى أيضاً ، وجنبى مضاف و «بارد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمحذوف أى بمكان بارد ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه «ظليل» صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أجدر أن تقيلى» حيث حذف «من» الجارة المفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام «تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه» كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و«أن» المصدرية مع معمولها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى إعراب البيت .

٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً *

اللغة : «سايرت» سارت مع الظعائن «ظعينة» بفتح الظاء المعجمة — المرأة مطلقا ، وأصلها المرأة إذا كانت فى الهودج على نية السفر ، ويروى «ظعائنا» ، يريد أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنها وتفوقها فى الملاحة عمن تسايرهن .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب «سايرت»ساير : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف =

الحالة الثانية : أن يكون بأل ؛ فيجب له حكمان ؛ أحدهما : أن يكون مُطابِقاً لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الأفْضَلُ » و « هِنْدٌ الفُضْلَى » و « الزَّيْدَانِ الأفْضَلاَنِ » و « الزَّيْدُونَ الأفْضَلُونَ » و « الهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ » أو « الفُضَّلُ » .

= دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضمة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تلك » تى : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأملح الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر المبتدأ الذى هو أسماء ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أملح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أملح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ ، وَأنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق فى بعض تخريجاته :

فَقَالَتْ لَنَا : أهْلاً وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابى من طيىء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا) :

وَأشْنَبُ بَرَّاقُ الثَّنَايَا غُرُوبُهُ
مِنَ البَرَدِ الوَسْمِيِّ أصْفَى وَأبْرَدُ

والثانى : ألاّ يُؤْتَى معه بِمِن(١)، فأما قولُ الأعشى :

٣٩٢ — * وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

(١) إنما وجب فى المجرد عن أل والإضافة ذكر « من » جارة المفضول عليه للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأل ؛ لأن المفضول مذكور صراحة فى حالة الإضافة ، وهو فى حال الاقتران بأل فى حكم المذكور ؛ لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم أن أل الداخلة على أفعل التفضيل لاتكون إلا للعهد .

٣٩٢ — الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل،وذلك فى المنافرة التى وقعت بينهما ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ *

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون بالحصى ، وبه يحصون المعدود ، وقد اشتقوا منه فعلا لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، يريدون عددت « العزة » القوة والغلبة . قال الدماميني : « فسر الجوهرى العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جملها خلاف الذلة » قال أبو رجاء : وأنت لو تدبرت المعنى الذى استدرك به الدماميني واختاره للعزة فى بيت الشاهد وجدته لازما من لوازم القوة والغلبة وليس شيئا مستقلا عنهما « للكاثر » الكاثر : يجوز أن يكون بمعنى الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم — من باب نصر — إذا غلبتهم فى الكثرة » قال فى القاموس : وكاثروهم فكثروهم غالبوهم فى الكثرة فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر لامحل له من الإعراب، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » =

فَخُرِّجَ على زيادة « أل » أو على أنها متعلقة بأكثر نكرة محذوفاً مُبْدَلاً من أكثر المذكور .

الثالثة : أن يكون مُضَافاً[1]، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران :

= جار ومجرور الظاهر أنه متعلق بالأكثر المذكور، وعليه يكون قد جمع بين أل ومن الداخلة على المفضول ، ولم يرتض ذلك جماعة من النحاة ، وخرجوه على وجوه أخرى سنشير إليها فى بيان الاستشهاد بالبيت «حصى» تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «وإنما» الواو عاطفة ، إنما: أداة حصر «العزة» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » حيث يدل ظاهره على أن الشاعر قد جمع بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين « من » الداخلة على المفضول عليه ، وإنما سبيل « من » أن تأتى مع أفعل التفضيل المنكر ، ولذلك خرج العلماء هذا البيت على واحد من ثلاثة أوجه :

الأول : أن « من » هذه ليست متعلقة بأفعل التفضيل الذى معنا ، وإنما هى متعلقة بأفعل آخر منكر محذوف ، أى : ولست بالأكثر أكثر منهم .

الثانى : أن « أل » هذه زائدة زيادتها فى التمييز والحال ونحوها ، فيكون أفعل التفضيل نكرة .

الثالث : أن « من » فى هذا البيت ليست متعلقة بالأكثر الذى هو أفعل التفضيل وتحت هذا قولان : أحدهما أنها مع مجرورها متعلقان بليس لما فيه من معنى الفعل وهو النفى ، ذكر ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وثانيهما أنهما يتعلقان بمحذوف يقع حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصى.

ولئن سلم ظاهر هذا البيت فإنه شاذ ليس على النهج الذى يجرى عليه سائر كلام العرب.

(١) ويتصل بهذا الموضع أنك إذا أردت أن تعطف على المضاف إليه فإن كان المضاف إليه المعطوف عليه نكرة لزمك شيآن ، الأول أن تأتى بأفعل التفضيل المعطوف مفردا مذكرا ، والثانى أن تأتى بضمير مفرد مذكر تضيف أفعل إليه، فتقول «هند أفضل فتاة وأعقله، والزيدان أفضل رجلين وأعلمه ، والزيدون أفضل رجال وأشجعه» وإن كان المضاف إليه معرفة فإنك تثنى هذا الضمير وتجمعه طبقاً المعطوف عليه ، تقول « هند أفضل النساء وأعقلهن » وسيبويه يجيز هذا كما يجيز إفراد الضمير حينئذ .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرَّدَ ؛ لاستوائهما في التنكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَّيْدَانِ أفضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَّيْدُونَ أفضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أفضَلُ امْرَأَةٍ » فأما (وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)[1] فالتقدير : أوَّلَ فريقٍ كافرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أُوِّلَ أفْعَلُ بما لا تفضيلَ فيه وَجَبَتِ المطابقةُ ، كقولهم « النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ » أى : عَادِلاَهُمْ ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاضَلة جازت المُطابقة ، كقوله تعالى : (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا)[2] (هُمْ أَرَاذِلُنَا)[3]، وتركُهَا كقوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)[4] ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبه ، فإن قُدِّر « أكابر » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرد .

* * *

مسألة : يرفع أفْعَلُ التفضيل الضميرَ المستتر في كل لغة ، نحو « زَيْدٌ أفضَلُ » ، والضميرَ المنفصلَ والاسمَ الظاهر في لغة قليلة ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ مِنْهُ أبُوهُ » أو « أنت »[5]، وَيَطَّرِدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ ،

---

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد – كما رفعهما اسم الفاعل في نحو : أقائم أبوك ، وما واف بعهدى أنتما – لأن شبه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من أل والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيًّا ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « ما رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكحلُ كَحُسْنِهِ فى عَيْنِ زيد » ، والأصلُ أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أوّلُهما للموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مَثَّلْنَا ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : « مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافًا أو مضافين ، وقد لا يُؤْتَى بعد المرفوع بشيء ؛ فتقول « ما رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ » وقالوا : « ما أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الجميلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصلُ « ما أَحَدٌ أَحْسَنُ به الجميلُ مِنْ حُسْنِ الجميل بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ (١)

والأصلُ « مِنْ وِلاَيَةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصِّدِّيقِ » ثم « مِنَ الصِّدِّيقِ » .

* * *

= النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيثه ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزلته عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص – كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله – فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابرا كما في مسألة الكحل عمل فيهما .

(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

* * *

هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها[1] في الإعراب خمسةٌ : النعتُ ، والتوكيدُ ، وعطف البيان ، والنَّسَقُ ، والبدل .

---

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً.

ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلو حامض » .

ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشتق أو ما في قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيبويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في المبدل منه ، وينسب هذا إلى سيبويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعت — عند الناظم — هو « التابع الذى يُكَمِّلُ متبوعَهُ ، بدَلاَلَته على مَعْنًى فيه ، أو فيما يَتَعَلَّقُ به » .

فخرجَ بقيد التكميل النَّسَقُ والبدلُ ، وبقيد الدَّلاَلَة المذكورة البيانُ والتوكيدُ .

والمراد بالمكمل المُوَضِّحُ للمعرفة ، كـ « جاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ » أو « التَّاجِرُ أبُوهُ » والمخصِّصُ للنكرة ، كـ « جاءَنِى رَجُلٌ تاجِرٌ » أو « تاجِرٌ أبُوهُ »(١) .

= البدل هو العامل فى المبدل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل فى المبدل منه استقلالا وفى البدل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل فى المعطوف عليه لكنه عمل فى المعطوف بواسطة الحرف العاطف . وقال قوم : العامل فى عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولا أن الأغراض التى يأتى لها النعت فى الكلام كثيرة ، وأن الذى يعنينا أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .

الأول : الإيضاح ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالدا ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدر أى الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتا يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلا ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال فى المعارف » .

الثانى : التخصيص ، وفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد مبهم من أفراد يصدق لفظ النكرة على كل واحد منهم ، فرجل يدل على واحد من أفراد الذكور البالغين من بنى آدم . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدر السامع أى أفراد هذا الجنس قد زار ... لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءنى رجل عالم » لم يتضح المراد اتضاحا كاملا . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسر قوم التخصيص بأنه « تقليل الاشتراك فى النكرات » . =

. . . .

= الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .
الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» .
الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين » .
السادس : الترحم ، نحو « اللهم إنى عبدك المسكين » .
السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة ».
الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النحاة يفسرون قولهم فى تعريف النعت « المتمم لمتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام » وممن اختار هذا التفسير الأشمونى ، وهو تفسير شامل لكل المعانى التى يرد لها النعت من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثانى حاصله أن معنى المتمم لمتبوعه الموضح له فى المعارف والمخصص له فى النكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم- إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعت ــ على تفسير المتمم بهذا التفسير ــ غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد المعرف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير .

ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح فى المعارف والتخصيص فى النكرات هما أشهر الأغراض التى يأتى لها النعت ، وما عداهما من الأغراض التى ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين الغرضين ، فاقتصار من عناهم المؤلف على هذين الغرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتى له النعت من أغراض، وكل ما عداهما ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض وأعرفها ، وما عداهما لكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشمله التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعت الذى لا يجوز أن يجهله أحد ، فهذا الجواب ــ عند التحقيق ــ بيان لما يراد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة ، =

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النعت ؛ فإن النعت قد يكون لمجرّدِ المدح ، كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[1] أو لمجرّدِ الذم ، نحو « أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترحُّم ، نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ » أو للتوكيد ، نحو (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[2] .

* * *

فصل : وتَجِبُ مُوَافَقَةُ النعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أَوْجُهِ الإعراب الثلاثة ، ومن التعريف والتنكير[3] .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يجامعهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح فى المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيده مع المدح أو مع الذم ـ إلخ ، وكذلك التخصيص فى النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان) وجعل « الأوليان » وهو معرف بأل نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفا بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبيانى :

فَبِتُّ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

فجعل ناقعاً نعتاً للسم ، مع أن الأول نكرة والثانى معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثانى ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهبا إليه غير مسلم لهما ، وما مثلا به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلا من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : هما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلا من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور خبراً أول مقدما عليه . =

تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ الفَاضِلُ » و « رَأَيْتُ زَيْداً الفَاضِلَ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإنْ رَفَعَ الوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ المُسْتَتِرَ وَافَقَهُ فيها ، كـ « جاءتني امْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، ورَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، ورِجَالٌ كِرَامٌ » وكذلك « جاءتني امْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الأبِ » أو « كَرِيمَةٌ أَباً » و « جاءني رَجُلَانِ كَرِيمَا الأبِ » أو « كَرِيمَانِ أَباً » و « جاءني رِجَالٌ كِرَامُ الأبِ » أو « كِرَامٌ أَباً » ؛ لأن الوصف فى ذلك كله رافعٌ ضميرِ الموصوفِ المُسْتَتِرَ .

وإن رفع الظاهرَ أو الضميرَ البارزَ أُعْطِيَ حكمَ الفعل، ولم يُعْتَبر حالُ الموصوف.

= ويستثنى – عند كثير من النحاة – الاسم المحلى بال الجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعته بالنكرة – وسيذكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل فى قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثمتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لايقر ذلك يجعل جملة « يسبنى » حالا ، لكن المعنى يأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جحر ضب خرب » برفع جحر وجر خرب مع أن الثانى نعت للأول .

فالجواب أن خربا وإن كان مجرورا فى اللفظ مرفوع فى التقدير، فأنت تقول فى إعرابه : مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ماثبت من وجوب تشاركهما فى الإعراب .

فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت فى إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتا فى صناعة الإعراب إلا مجازا باعتبار ما كان، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتى بيانه .

تقول: « مَرَرْتُ بِرجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » و « بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتْ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول: « مَرَرْتُ بِرجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ آبَاؤُهُمْ » ومَنْ قال: « قَامُوا آبَاؤُهُمْ » قال « قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ » وجمعُ التكسير أفصحُ من الإفراد، كـ « قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ » .

* * *

فصل: والأشياء التي يُنْعت بها أربعةٌ:

أحدها: المشتق[1]، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حَسَنٍ » و « أَفْضَلَ » .

الثاني: الجامدُ المشبه المشتق في المعنى[2]، كاسم الإشارة، و « ذي »

(١) المراد بالمشتق هنا: مادل على حدث وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدها ، فالذى اتصف بالفعل أوقام به هو اسم الفاعل من اللازم، والذى وقع منه الفعل هو اسم الفاعل من المتعدى، والذى وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل: أمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فعيل بمعنى مفعول وأفعل التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا بجواز اشتقاقه منه.

فشمل المشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة، وفعيلا بمعنى مفعول.

وعلى هذا لايشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أومكانه أو آلته- وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة- فإن هذه الثلاثة لاينعت بشىء منها.

(٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه المشتق ثلاثة أشياء، وهى على التفصيل الذى نذكره لك:

الأول: اسم الإشارة، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه فى قوة قولك: مررت بزيد الحاضر، أو المشار إليه. فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه، أما اسم الإشارة للمكان كهنا وثمت فإنه لايقع بنفسه=

. . . .

= نعتا ، لكونه ظرفا ، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتا ، نحو قولك «رأيت رجلا هنا» و «تعرفت إلى رجل ثمت» التقدير : رأيت رجلا كائنا هنا ، وتعرفت إلى رجل كائن ثمت .

الثانى «ذو» بمعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك «هذا رجل ذو مال» ويلحق به فروعه ، وهى «ذوا» و «ذوى» فى المثنى المذكر ، و «ذوو» «وذوى» فى جمع المذكر ، و «ذات» فى المفردة المؤنثة ، و «ذاتا» و «ذاتى» فى المثنى المؤنث ، و «ذوات» فى جمع المؤنث ، وفى القرآن الكريم (وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتى أكل خمط) .

الثالث : الاسم المنسوب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أكان بزيادة الياء المشددة نحو «هذا رجل دمشقى» أم كان بمجيئه على صيغة فعال أو نحوها نحو «هذا رجل تمار» .

وقد بقى من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى ، وهى :

الأول : «ذو» الموصولة الطائية التى بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك «جاءنى الرجل ذو تحدثت إليه» أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء الموصولة المبدوأة بهمزة الوصل كالذى والتى ، أما غير المبدوءة بالهمزة أصلا كمن وما أو المبدوأة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعتا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك «اشتريت الأثواب الثلاثة» ونحو «خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة» فإنها فى معنى المعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ «أى» بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، نحو قولك «اتخذت صاحبا أى صاحب» أو «اتخذت صاحبا أى صديق» .

الخامس : لفظ «رجل» بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ «صدق» أو لفظ «سوء» نحو قولك «هذا رجل رجل صدق» وقولك «هذا رجل رجل سوء» .

السادس : لفظ «كل» أو لفظ «جد» بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ =

بمعنى صاحب ، وأسماء النَّسَبِ ، تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا » و « بِرَجُلٍ ذِى مالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضِرُ ، وصَاحِبُ مَالٍ ، ومنسوبٌ إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللنعت بها ثَلاَثَةُ شروطٍ : شرطٌ فى المنعوت ، وهو أن يكون نكرةً إما لفظاً ومَعْنًى نحو (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إلى اللّٰهِ)[1] أو مَعْنًى لا لفظاً ، وهو المُعَرَّفُ بأل الجنسية ، كقوله :

٣٩٣ — * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى *

= « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جد وفى » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم — من جهة وقوعه نعتا أو منعوتا — إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعتا حينا ويقع منعوتا حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعتا أن تقول «رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتا أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم مقترن بأل

الثانى : ما لا يقع نعتا ولا يقع منعوتا أصلا ، وذلك الضمير مطلقا ، نعنى سواء أكان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتا أحيانا ولا يقع نعتا أصلا ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتا أن تقول « مررت بزيد العاقل » .

الرابع : ما يقع نعتا أحيانا ولا يقع منعوتا أصلا ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعتا أن تقول « لقيت رجلا أى رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد فى كتاب سيبويه =

. . . .

= إلى رجل من بنى سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعى فى كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي *

ونسبها إلى شمير بن عمرو الحنفى (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليبسك سنة ١٩٠٤ م) .

اللغة : « اللئيم » هو الشحيح الدنىء النفس الخبيث الطباع « يعنينى » يقصدنى ، وهو مبنى للمعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم يهتم فإنه مبنى للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « اللئيم » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبنى » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « ثمت » ثم : حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لايعنينى » لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبنى ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللئيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه ــ وإن كان معرفة فى اللفظ ــ نكرة فى المعنى ؛ =

وشرطان فى الجملة(١) ؛ أَحَدُهما : أن تـكون مشتملة على ضمير يَرْبِطُها بالموصوف ، إما ملفوظٍ به كما تَقَدَّم ، أو مُقَدَّرٍ كقوله تعالى : (وَاتَّقُو يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً)(٢) أى : لا تجزى فيه(٣) ، والثانى : أن

= لأن « أل » المقترنة به جنسية ، وزعم ابن عقيل أنه يجوز فى هذا البيت أن تـكون الجملة حالا كالأصل فى الجمل الواقعة بعد المعرفة ، والمعنى يأبى ذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به فى حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللئيم الذى من ديدنه وشيمته وسجيته أنه يقع فيه .

وقد علمت مما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك فى شرح التسهيل جواز أن تـكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل الجنسية نظرا إلى معناه وذلك لأن لفظه معرفة بسبب دخول أل عليه ، ومعناه كمعنى النـكرة من قبل أنه لا يقصد به فرد معين ، واختار أبو حيان فى الارتشاف أنه لا يجوز أن تـكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل العهدية فى كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب أل الجنسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقى شرط فى النـكرة التى توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تـكون هذه النـكرة المنعوتة مذكورة ، فلا يجوز حذفها إلا فى الحالة التى سيذكرها المؤلف فى حذف المنعوت ـ وهى أن تـكون النـكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بفى ـ وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تـكون النـكرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى

فإن قوما جعلوا « جلا » جملة صفة لموصوف محذوف . والتقدير : أنا ابن رجل جلا ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلا » إما أن يكون مصدرا وأصله ممدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلا ماضيا فيه ضمير مستتر ، وقد سمى به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ماذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التى تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، وأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف فى موضعه ما يربطها بالمبتدأ ، كما ذكر أنه =

تكون خَبَرِيَّةً ، أى : مُحْتَمِلَةً للصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ولا « بِعْتُكَهُ » قاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفا مقدرا ، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول فى حذف هذا العائد مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، ولم يفصل هذا التفصيل فى رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولا أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ، وأن حذف الرابط من جملة النعت كثير فى ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصله ــ قبل الحذف ــ مرفوعا ، كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظا برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره فى محل رفع نعت لقتل ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوبا كقول الشاعر :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

فإن جملة « حميت » من الفعل والفاعل فى محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمستباح ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجرورا بواحد من حرفين وهما فى ومن ، فأما الذى أصله مجرور بفى فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التى تلاها المؤلف (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) أى لا تجزى فيه ، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بفى ، نحو « رأيت رجلا رغبت فيه » وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت يوما مبارك » أى صمت يوما منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك « عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ — * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *

أى : جَاءُوا بِلَبَنٍ مخلوط بالماء مَقُولٍ عند رؤيته هذا الكلام .

---

٣٩٤ — هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلا حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكى لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ *

اللغة : « بمذق » المذق — بفتح الميم وسكون الذال المعجمة — اللبن المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال للبن: مذيق ، على فعيل بمعنى مفعول ، ولكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبن مذق » ثم كثر ذلك فى كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضى أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبنى على الضم فى محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهى قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للنكرة التى هى قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذى يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاءوا بمذق مثل الذئب ، هل =

. . . .

= رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحا به فى نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفى الحديث « كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإنى أجد النعت يشارك خبر المبتدأ فى كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يجيزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولا له ، ولم يخالف فى ذلك إلا ابن الأنبارى ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والتزموا — حين تقع فى بعض الكلام إنشائية — تقدير قول يجعلونه هو النعت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولة له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا النعت كالخبر فى هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة لم يغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولا إلى الاستعمال العربى فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية فى كثير من كلامهم ، كجملة « نعم ، وبئس » تقع خبرا مقدما عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبرا ، وكل من جملتى نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا — بعد هذا السماع المطرد — إلى السر فى وقوع الخبر جملة إنشائية وفى عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا فى طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النعت ما يؤيد ذلك ، وبيان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شىء كان مجهولا له لشىء معلوم له أما الشىء الذى كان مجهولا للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشىء الذى كان متصورا للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال فى مجارى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شىء معلوم له لشىء معلوم له أيضاً ، لأنه لافائدة فى ذلك ، كما أن محالا فى مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شىء مجهول له لشىء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لابد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجمل الإنشائية كالجمل الخبرية فى أن كلا منهما فى قوة النكرة ، أما المتكلم بالنعت فإنه يريد توضيح المنعوت أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشىء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر(١)، قالوا « هٰذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، ورِضاً ، وزَوْرٌ ، وفِطْرٌ » وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق ، أى : عَادِل ، ومَرْضِيّ ، وزَائِر ، ومُفْطِر ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كذا ، ولهذا التُزِمَ

= فى ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشىء مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شىء غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضحة أو مخصصة ، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثاً عن شىء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ، فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتا .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ، فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النعت والمنعوت على معناه الأصلى كنت قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لايجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون جميعا للتخلص من هذا الذى لايجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على الذات — وهو ذو التى بمعنى صاحب — وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا النعت بالمصدر رجوعا إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع عن العرب فإنا نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتا كثيرا ، ولهذا تجد ابن مالك يقول فى الألفية * ونعتوا بمصدر كثيرا * وباستقراء كلام العرب تتبين لنا ظاهرتان : أما الأولى فإنا نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطا ، منها أن يكون مصدرا لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدرا ميميا كمضرب وكمنصر ، والظاهرة الثانية أنا نجدهم حين استعملوا المصدر نعتا يلتزمون الإتيان به مفردا مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ، وهذه امرأة عدل — إلخ ، والسر فى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر كما علمت لايثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافا محذوفا ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه .

إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بذو(١) .

* * *

فصل : وإذا تَعَدَّدت النعوتُ ؛ فإن اتَّحَدَ معنى النعت اسْتُغْنِى بالتثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جاءَنِي رَجُلاَنِ فَاضِلاَنِ » و « رِجَالٌ فُضَلاَء » وإن اختلف وَجَبَ التفريقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ — * عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ *

(١) هذان تأويلان ، وبقى تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والمنعوت على حالهما ، وإرادة المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .

٣٩٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيبويه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللغة : « الربع » المنزل « المسلوب » الذى قد ذهب ولم يبق من آثاره شىء « البالى » الذى قد ذهبت عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذى هو بكيت ومعموله الذى هو قوله « على ربعين » فإنه جار ومجرور متعلق ببكيت « مسلوب » نعت لربعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربعين مسلوب وبال » حيث عطف ثانى النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا فى المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ » .

وإذا تَعَدَّدَت النعوتُ واتحد لفظ النعت ؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع مطلقاً كـ « جاء زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرٌو الظَّرِيفَانِ » و « هٰذَا زَيْدٌ وَذَاكَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ » و « رَأَيْتُ زَيْداً وَأَبْصَرْتُ خَالِداً الشَّاعِرَيْنِ » ، وَخَصَّ بعضُهم جَوَازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعلَيْ فعلين أو خَبَرَيْ مبتدأين .

وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جاء زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْراً الفَاضِلَيْنِ » ، أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جاء زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرٌو الـكَاتِبَانِ » أو العمل فقط كـ « هٰذَا مُؤْلِمُ زَيْدٍ ومُوجِعٌ عَمْراً الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ القَطْعُ .

* * *

فصل : وإذا تـكَرَّرَت النعوتُ لواحد ؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جازَ إتباعُها ، وقَطْعُها ، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتْبَعِ ، وذلك كقول خِرْنِقَ :

٣٩٦ - لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
الـنَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

---

٣٩٦ — هذان بيتان من الـكامل تقولهما الخرنق — بكسر الخاء والنون بينهما راء ساكنة — وهي أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المعروف لأمه . وهي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة . والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولهما في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد ، وكان قد قتل هو وجماعة من قومه في يوم قلاب .

اللغة : « لا يبعدن » أرادت لا يهلـكن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ، أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفي الـكتاب الـكريم : (ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود) « سم العداة » العداة — بوزن قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذي هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سم الأعداء =

. . . .

=أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم «وآفة الجزر» آفة الشيء في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالذبح للضيفان ، وصفتهم أولا بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم « معاقد » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاقد الأزر الكناية عن عفتهم وتنزههم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولا لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيوف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقاة الأبطال ، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتنزه عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « الذين » صفة لقومي مبني على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نعتاً لقومي المرفوع تقديراً بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم=

ويجوز فيه رَفْعُ « النازلين » و « الطيبين » على الإتباع لـ « قومى » ، أو على القطع بإضمار « هُمْ » ، ونصبُهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورَفْعُ الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

وإن لم يُعْرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتباعُها كلها ، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكَاتِبِ » إذا كان هذا المَوْصُوفُ يُشَارِكه فى اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولا به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير: أمدح أو أعنى النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروى بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمل الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومى ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين » بالياء جاز فى هذا أن يكون معطوفا على « النازلين » والقاعدة التى لا يجوز لك البراح عنها هى أنك إذا اتبعت الأول جاز لك فى التالى الإتباع والقطع بالرفع أو بالنصب ، وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك فى التالى إلا القطع بالرفع أو بالنصب ، فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثانى كقطع الأول ، بل يجوز التوافق والتخالف ، وقولها « معاقد » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون » صفة مشبهة ، ومعاقد مضاف و « الأزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون . . . والطيبون » فإنهما كما ذكر المؤلف نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتباع ، ويجوز فيهما القطع ، ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير فعل يكونان مفعولين له . وقد رويا بالنصب كما رويا بالرفع فدلت الروايتان على جواز الإتباع والقطع على ما ذكرنا فى الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوْجُهُ الثلاثة .

وإن كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباعُ ، وجاز فى الباقى القَطْعُ ، كقوله :

٣٩٧ — وَيَأْوِى إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

---

٣٩٧ — هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبى عائذ الهذلى ، يصف صياداً .

اللغة : « يأوى » الأصل فى هذه المادة معنى سكن ونزل بمحله ، وتقول : أوى فلان إلى فلان ، تريد أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ، يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن الشاعر هنا يأوى معنى يرجع ويؤوب ويعود كما فى قول الحطيئة :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَـكَاعِ

« عطل » بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً — جمع عاطل ، وهى المرأة التى لا حلى لها « شعثاً » جمع شعثاء ، وهى المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مراضيع » جمع مرضع ، وهى المرأة التى لها ولد ترضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول مراضع — بغير ياء — إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن المفرد مرضاع فهذه الياء منقلبة عن الألف التى فى المفرد « السعالى » جمع سعلاة — بكسر السين وسكون العين — وهى الغول التى تتراءى فى الفلوات لبعض الأعراب فى صور تزعجهم ، وقد جرى بينهم الغول والسعلاة مجرى المثل ، يضربونه لكل ما يهولهم ويفظعهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسعى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه يوغل فى اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن فى حالة بؤس واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن يشبهن الغيلان .

الإعراب : « ويأوى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، يأوى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَل النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولا لفعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْح أو ذم أو ترحُّم وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمدُ للهِ الحميدُ » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)[1] بالنصب بإضمار « أذُمُّ » .

وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ » بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

* * *

فصل : ويجوز بكثرةٍ حذفُ المنعوت إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذى يصفه « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثا ، أو أصف ، أوأذكر ، أو نحو ذلك « مراضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثانى وهو شعث فقد روى مجروراً وهى رواية سيبويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب فى أولها الإتباع ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع .

فإن قلت : فلماذا جز فيما عدا الأول من نعوت النكرة الإتباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع فى نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه ؟

فالجواب أن نذلك على أن المقصود من نعت النكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعت الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العامل نحو ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾(١) أي : دُرُوعاً سَابِغَاتٍ ، أو بعضَ اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بِمِنْ أو في(٢) .

---

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أبياتا من الشعر ، وخرجوها على حذف المنعوت وبقاء النعت ، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم ، لاجرم حكموا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الكميت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ وَالحَصَى
لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام « من بين من أثرى ومن أقتر » أي من بين رجل أثرى ورجل أقتر ، فحذف المنعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما ــ وهو جملة « أثرى » وجملة « أقتر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
* تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ *

قالوا : تقدير الكلام « ترمي بكفي رجل كان من أرمى البشر » فحذف المنعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذي هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جمال بني أقيش » فحذف المنعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تخريج هذا البيت على المطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جمال بني أقيش جمل يقعقع بين رجليه بشن ، ليكون المنعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يقعقع » وجملة يقعقع صفة لجمل .

فالأول كقولهم : « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أى : مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ ، ومِنَّا فريقٌ أقامَ .

والثانى كقوله :

٣٩٨ — لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ
يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيسَمِ

---

٣٩٨ — هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحمانى — بحاء مهملة مكسورة وميم مشددة — ووقع فى نسخ التصريح « أبو الأسود الجمالى » وهو تحريف شنيع ، وقد نسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربعى ، وهو راجز إسلامى كان معاصرا للعجاج وحميد الأرقط .

اللغة : « لم تيثم » معناه لم تقع فى الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة فى اللغة المشهورة « تأثم » بوزن تعلم مضارع أثم — بوزن علم — فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تئثم » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبير ، فى ذئب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب — بفتح أوله وثانيه — كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آبائه « ميسم » بكسر الميم بعدها ياء مثناة ساكنة ثم سين مفتوحة — هى الوسامة والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبت ياء كما فى ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفى « فى » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفى ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ما فى قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حسب » مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله « لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْثَمْ » فحذف الموصوف وهو « أحد » ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدلَ الهمزة ياء ، وقَدَّمَ جواب لو فاصلا بين الخبر المُقَدَّمِ ، وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو « أحد » المحذوف .

* * *

= متعلق بقوله يفضل « وميسم » الواو حرف عطف ، ميسم : معطوف على حسب ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما في قومها يفضلها » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة « يفضلها » وأصل الكلام : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير .

قال الفراء : « ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن ؛ فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وذلك أن من بعض لما هي منه ؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك ، قال الله تعالى : (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال : (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأتك به ، وقد قالها الشاعر في في ، ولست أشتهيها ، قال * لو قلت ما في قومها . . . البيت * وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من ، وأنه بعض ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذاك ، وأنت تريد : في الدار من يقول ، إنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك » اه كلامه بحروفه .

وقال سيبويه في باب حذف المستثنى استخفافا ، مانصه « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب مايعني ، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بني أقيش * أي كأنك جمل من جمال بني أقيش ، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيثم ــ البيت * » .

ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)(١)
أى : كلَّ سفينةٍ صالحةٍ ، وقول الشاعر :

٣٩٩ — * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ *

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ — هذا لشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمى يخاطب به النبى صلى عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشراف العر من المؤلفة قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس وعيينة بن حص الفزارى ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففى ذلك يقول العباس:

أَتَجْعَلُ نَهْبِى وَنَهْبَ العُبَيْــدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالأَقْرَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

وما ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* وَقَدْ كُنْتُ فِى الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

اللغة : « نهبى » النهب — بفتح فسكون — هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الـ بمعنى المخلوق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر — ا فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به ع بن حصن الفزارى « والأقرع » أراد به الأقرع بن حابس « حصن » هو أبو ع « حابس » هو أبو الأقرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى يفضا عليه « فى مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتنافر فذكر كل واحد مئ مآثره لم يكن لأحدهما مأثرة تفوق مآثر أبيه مرداس .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ف الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطا وهو يدعى أن هذه الغنائم التى وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحد أ بالتفضيل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فكأنه يقول : إنى أنا وفرسى العبيد أص هذه الغنائم التى أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم فى غنمها كبير فضا فكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذى لم يعط شيئاً جزيلا ولم يمنع بالمرة ، وإذا فهمت

. . . .

= هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده فى كلام العليمى من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « فى مجمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « فى الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرإ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيما ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف النعت ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيما . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذى قدرناه لأمرين ؛ الأول: أنه =

. . . .

= يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه، و أنه يخالف قوله « ولم أمنع » إذ لو كان لم يعط شيئا مطلقا لـكان قد منع ، ولو إن فى قوله « ولم أمنع » حذف المنعوت والنعت جميعاً لم تـكن قد أبعدت ، الـكلام عليه : فلم أعط شيئاً عظيما ولم أمنع الشىء الحقير .

ونريد أن ننبهك هنا إلى أن متقدمى النحاة لم يكونوا يشترطون — لا فى النعت ، ولا فى حذف المنعوت — إلا أن يكون المحذوف معلوما يدركه المخاطب ، نص عليه ، وقد أثرنا لك (فى ص٣٢١) عبارة سيبويه فى حذف المنعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هى التخفيف وعلم المخاطب مايعنيه المتكلم ، ونحن هنا نذ عبارة جار الله الزمخشرى لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره ، فحينئذ يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُ

وقوله :

رَبَّاءُ شَمَّاءُ لاَ يَأْوِى لِقُلَّتِهَا إلاَّ السَّحَابُ وَإلاَّ الأَوْبُ وَالسَّبَ

وقوله عز وجل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع قول النابغة : * كأنك من جمال بنى أقيش *

أى جمل من جمالهم ، وقال : * لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضا أى ما فى قومها أحد يفضلها ، ومنه قوله :

* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا *

أى رجل جلا ، وقوله :

* ترمى بكفى كان من أرمى البشر *

أى بكفى رجل ، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما خق رأيته فى حال كذا وكذا ، يريد ما منهما واحد مات ، وقد يبلغ من الظهو يطرحونه رأسا ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والرا والأورق ، والأطلس » اهـ كلامه بحروفه ، وهو صتريح فى أن المدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئاً طَائِلاً ، وقوله :

٤٠٠ — * مُهَفْهَفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ *

---

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

اللغة : « أسيلة الخدين » هى الناعمتهما فى استرسال وطول « المهفهفة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .

المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين فى استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكتنزته ، وبأن لها شعراً سابغاً أسود وعنقاً طويلا ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهفهفة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحا ؛ لأن لكل أحد شعراً وعنقا ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنعوت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير فى كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرىء القيس : =

أي : فَرْعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ(*) .

* * *

= وَفَرْعٍ يَزِينُ المَـتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ   أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ
غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلاَ   تَضِلُّ العِقَاصُ فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ

ويصفون الجيد بالطول ، كقول امرىء القيس أيضاً :

وَجِيدٍ كَجِيدِ الرِّئْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ   إِذَا هِيَ نَصَّــتْهُ وَلاَ بِمُعَطَّلِ

وربما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ   بَعِيدَةِ مَهْوَى القُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع الناس كذلك، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ، وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لـكلامك معنى مقبول.

(*) خاتمة ـ إذا تـكررت النعوت لمنعوت واحد ، فإما أن تكون هذه النعوت مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يجز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك «هذا زيد الشجاع الجرىء الفاتك» ونحو « لقيت رجلا فصيحا مفوها ذرب اللسان » وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز؛ لما في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحتى ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع والفصيح والـكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلحَارِثِ الـــصَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ

وإن كانت النعوت جملا فللنحاة فيها اختلاف، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز =

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظيٌّ وسيأتى ، ومعنويٌّ وله سبعة ألفاظ(١) :

الأول والثانى : النَّفْسُ والعَيْنُ ، ويُؤَكَّد بهما لرفع المجاز عن الذات(٢) ،

= عطف بعضها على بعض كالمفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم يوجبون العطف فى الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك فى علوم اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المنعوت فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين .

فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المنعوت المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد» ومنه قول الله تعالى (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .

وإن كانا نكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المنعوت المتأخر ، ومن ذلك قول الشاعر :

لِمَيَّـةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وإذا اختلفت النعوت فكان بعضها مفردا و بعضها ظرفا وبعضها جملة ، فالأكثر أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة ، نحو قولك « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

***

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوى محصورة لم يحتج النحاة إلى تعريفه ، لكن يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثتهم » أو يقال « أما القوم فقد زارونى ثلاثتهم » برفع ثلاثتهم فى المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة ــ حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوى ـ لفظ « ثلاثة »وأخواته ، وعلى هذا يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم ـ حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوى ـ إنما يذكرون الألفاظ التى اشتهر استعمالها فى هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا فى التوكيد المعنوى ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز فى كل واحد منهما نصب « ثلاثتهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صنيع المؤلف أنه قد أراد من قوله « المجاز عن الذات » =

تقول « جاء الخَلِيفَةُ » فيحتمل أن الجائى خَبَرُهُ أو ثَقَلُه ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمالُ .

ويجب اتصالها بضمير مُطَابِقٍ للمؤكَّدِ ، وأن يكون لفظهما طِبْقَهُ فى الإفراد والجمع ، وأما فى التثنية فالأصحُّ جَمْعُهما على أفْعُل ، ويترجَّح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وغَيْرُه بعكس ذلك .

والألفاظ الباقية : كِلاَ وكِلْتَا للمثنى ، وكُلٌّ وجميع وعامَّةٌ لغيره .

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكَّدِ ؛ فليس منه (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الأَرْضِ جَمِيعاً)[1]، خلافاً لمن وَهِمَ ، ولا قراءةُ بعضهم : (إِنَّا كُلاًّ فِيهَا)[2]، خلافاً للفراء والزمخشرى ، بل « جميعاً » حالٌ ، و « كُلاًّ » بَدَلٌ ، ويجوز كونُه حالا من ضمير الظرف .

ويُؤَكَّدُ بهنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ؛ فمن ثَمَّ جاز « جاءنِى الزيْدَانِ كِلاَهُمَا » و « المرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا

= استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة فى غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره فى التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثانى أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلى ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارنى الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالكلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملابسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة فى غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن الكلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلى ولكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارنى رسول الخلفية » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ)[١] بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، وجاز « جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ » و « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ » وامتنع « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ »[٢] .

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالد » فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة فى ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالد » ولا تقول « جاء زيد وخالد نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالد أنفسهما – أو نفساهما » ووجه ماذهب إليه هشام مازعمه من أنك حين عطفت الاسم الثانى على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت فى الأمر ولم تغلط فى ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل فى معناه الذى وضع له ، فلم يكن ثمة مجال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضى الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ماذهب إليه الرضى أنه لا تلازم بين العطف والتروى فى الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شىء لم يحتج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت فى نسبة الضرب إلى زيد . أو ربما غلطت فى ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اهـ كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظى يجب ألا تظن الحكم الذى يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظى ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف فى صدر كلامه قال « إذا عطفت على شىء لم يحتج إلى تأكيد » ولم يقيده بلفظى ولا معنوى ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عمومه ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٌ ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ — فَدَاكَ حَيُّ خَـولاَنْ   جَمِيعُهُمْ وَهَمْـدَانْ

٤٠١ — هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ   وَالأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ

اللغة : « فداك » يجوز فى هذه الـكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتـكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يفديه ــ مثل رمى الشىء يرميه ــ ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبيانى :

مَهْلاً فِدَاءٌ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ   وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ

« خولان » بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو ــ قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً ــ قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّاباً عَلَى بَابِ جَنَّةٍ   لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلاَمِ

« قحطان » بفتح فسكون ــ هو أبو العرب اليمانية « عدنان » بفتح فسكون ــ أبو عرب الحجاز .

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه لاينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وهمدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على خولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الـكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامّة ، والتاء فيها بمنزلتها فى النافلة ؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر(١)؛ فتقول « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ عَامَّتَهُ » كما قال الله تعالى : (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً)(٢) .

* * *

فصل : ويجوز — إذا أريد تقوية التوكيد — أن تُتْبِعَ كُلَّهُ بأجمع ، وكُلَّهَا بجَمْعَاء ، وكلهم بأجمعين ، وكلهن بجُمَع ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)(٣) .

---

(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول أن ابن مالك يقول فى الألفية :

واستعملوا أيضاً ككل فاعله   من عم فى التوكيد ، مثل النافلة

وقد ذكر ابنه فى شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ فى هذا الباب زائد على ماذكره النحاة ؛ فإن أكثرهم أغفل ذكره ، فكما أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » فى ألفاظ التوكيد زيادة على ماذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء فى « عامة » مثل التاء فى لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكا على النحاة .

الأمر الثانى : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع ومجيئه توكيدا هو مذهب سيبويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى « عامتهم » فى قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ بدل بعض من كل ، ويكون ذكره فى الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيبويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يُؤكَّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)(١)، (لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)(٢)، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناء بـكلاَ وكلتا ، كما استغنوا بتثنية سِيٍّ عن تثنية سَوَاء ، وأجاز الكوفيون والأخفشُ ذلك ؛ فتقول « جاءني الزيدان أَجْمَعَانِ » و « الهندان جَمْعَاوَانِ » .

وإذا لم يُفِدْ توكيدُ النكرة لم يَجُزْ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصُلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكَّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعاً كُلَّهُ » وقوله :

٤٠٢ — * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

---

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* لَـكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ *

وهكذا يروى النحاة عجز البيت ، والصواب أنه بنصب « رجب » لأنه من قصيدة منصوبة الروى ، ومطلعها :

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبدل للمعنى الأول قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضى) .

صَرِيعُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

« حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناظم تبعاً لوالده « يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛ لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجبا ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا ، ولـكن الشاعر يتمنى أن تـكون شهوره كلها رجبا. =

. . . .

= ومما يسأل عنه ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد برجب – ومثله صفر – معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان .

ويسأل – بعد ذلك – عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا فى بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر المقترنين بأل ، كما أن « سحر » المراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، والمسلك الثانى أن المانع من الصرف لرجب ولصفر هو العلمية والتأنيث المعنوى لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله فى محل رفع خبر لكن «يا» حرف نداء والمنادى محذوف ، أو حرف تنبيه «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحول مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « رجب » خبر ليت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب – كما قلنا فى مطلع الكلام على هذا الشاهد – أنه بنصب « رجبا » فإما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التى تنصب بليت وأخواتها الجزءين ، وإما أن يكون « رجبا » مفعولا به لفعل محذوف تقع جملته خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجبا .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التى هى قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

. . . .

= الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين، وهو المرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة — وهى التى تدل على مدة معلومة المقدار — نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثانى النكرة غير المحدودة — وهى التى تصلح للقليل وللكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف فى أنه لايجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة فى توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتا كله » لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت المستشهد به ، وكقول الراجز :

* قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا *

وكقول الراجز الآخر :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا *

وثانيهما حصول الفائدة ، أفلست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز فى استعمال لفظ اليوم فاستعمله فى أكثر ما يدل عليه من الزمن أو فى أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » فقد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؟ ففى قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك «صمت شهرا كله» فقد رفع بلفظ «كله» احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على =

ومَنْ أنشد « شهر » مكان حول فقد حَرَّفه ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

***

فصل : وإذا أُكِّد ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل ، نحو « قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ » بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ »(١) فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ » ، و « مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ »(٢) ، و « قَامُـــوا كُلُّهُمْ »(٣) ، فالضمير جائز لا واجب .

***

= الكل وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصا فى مقصوده غير محتمل إلا وجها واحدا ، قال ابن مالك فى تأييد مذهب الكوفيين فى هذه المسألة « فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ــ ثم ذكر ما أثرناه لك آنفا من الشواهد » اهـ كلامه .

(١) المؤكد فى هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيد بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد فى هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه فى أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفى المثال الثانى مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لايلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لايمتنع توكيده ،فيجوز أن تقول « ضربتهم هم أنفسهم » وأن تقول « مررت بهم هم أنفسهم » كما قلت « ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم » .

(٣) التوكيد فى هذا المثال بلفظ « كل » لا بالنفس أو العين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضا ، فيجوز أن تقول « قاموا هم كلهم » كما قلت « قاموا كلهم » .

وأما التوكيد اللفظى فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف[1] ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)[2] ، ونحو (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)[3] ، وتأتى بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً » ثلاثَ مَرَّاتٍ ، ويجب التركُ عند إيهام التعدد ، نحو « ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :

٤٠٣ — * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ *

---

(١) نص أبو حيان فى الارتشاف على أن حرف العطف الذى يعطف الجملة المؤكدة على الجملة قبلها هو « ثم » ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم يمثل ابن مالك فى شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه « ثم » لكن المحقق الرضى صرح بأن الفاء مثل ثم فى هذا الموضع .

(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى : (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب ـ هو أن تدفع الحق ولا تذعن له مع أنه واضح جلى ، وهو أيضا الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون إلا اعتراضا ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة مبالغة من قولهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

المعنى : يحذر الشاعر من المماراة ، ويبين أن المماراة تكون سببا لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلا مرفوعاً جاز أن يُؤَكَّدَ به كلُّ ضمير متصل(١)، نحو « قُمْتَ أنْتَ » و « أكْرَمْتُكَ أنتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أنتَ » .

= ووقوع الناس تحت غوائله ، وقد أظهر فى مقام الإضمار فى قوله « وللشر جالب » مبالغة فى التنفير منه بذكر اللفظ الممقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف مبنى على السكون فى محل نصب والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على نزع الخافض عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل فى « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلا « فإنه » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور متعلق بقوله دعاء الآتى « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « وللشر » الواو حرف عطف ، وللشر : جار ومجرور متعلق بجالب الآتى « جالب » معطوف بالواو على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه العبارة من التوكيد اللفظى الواقع فى الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة « إياك » وهى ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليمى تورك على هذا الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لابد له من فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد تؤكد الجملة بأكملها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول : جاء جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة مفعول فقد تؤكده وحده فتقول : ضرب على خالدا خالدا .

(١) أما فى حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير المرفوع ضميرا آخر مرفوعا ، وغاية ما فى الباب أن الضمير الواقع تأكيدا منفصل ، إذ ليس له عامل ملفوظ به حتى تمكن أن يجىء متصلا ، وأما فى حالة النصب نحو « أكرمتك أنت » =

وإن كان ضميراً متصلا وُصِلَ بما وُصِلَ به المؤكَّد ، نحو « عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ »(١) .

وإن كان فعلا أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :

٤٠٤ — * لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا *

= فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون فى محل رفع توكيدا للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز فى هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمتك إياك ، ورأيته إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجىء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قولك « أكرمتك إياك : وأكرمته إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلا ، لا توكيدا ، فاعرف ذلك.

(١) لم يمثل المؤلف فى هذا الموضع إلا للضمير المجرور نحو « عجبت منك منك » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيدا للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد المتكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يبتعد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا *

وقد ورد هذا العجز فى كلام لكثير عزة ، وهاك البيت الذى ورد فيه :

لاَ تَغْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون الثاء المثلثة — هى بثينة محبوبة جميل بن معمر العذرى، وقد تصرف فى اسمها تمليحا « مواثقا » جمع موثق — بفتح الميم وسكون الواو وكسر الثاء المثلثة — وهو العهد ، وأراد أنهما تواصيا على المحافظة على المحبة =

وإنْ كان غَيْرَ جوابىٍّ وجب أمران : أن يُفْصَل بينهما ، وأن يُعَاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)(١) ، وأن يُعَاد هو أو ضميره

= وكتمان ما بينهما من علاقة « عهودا » جمع عهد - بفتح العين وسكون الهاء - وهو بمعنى الموثق والميثاق .

المعنى : يقول : إنى لا أستبيح لنفسى أن أذيع حبى بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتى بها ؛ لأنى مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شىء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للا الأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « مواثقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يمنعه التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « مواثقاً » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظى للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشىء مما يجب الفصل به فى توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جير ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المضرس بن ربعى :

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فأن المفتوحة الهمزة فى « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « إنَّ زَيْداً إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ » أو « إنَّ زَيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ » وهو الأوْلى(١)، وَشَذَّ اتِّصَال الحرفين كقوله :

٤٠٥ — * إنَّ إنَّ الـكَرِيمَ يَحْـلُمُ مَالَمْ *

= لأن المفتوحة الهمزة الأولى فى « أنـكم إذا متم » وقد فصل بين التأكيد والمؤكد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصل — وهو الـكاف والميم — فتحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « إن زيدا إن زيدا قائم » التـكرار لفظا ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثانى أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثانى غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذى استعمله القرآن الـكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى (ففى رحمة الله هم فيها خالدون) فإن « فى » الثانية فى قوله سبحانه (فيها) توكيد لفى الأولى فى قوله (فى رحمة الله) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكدا لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيدا للجار ، والمجرور الذى هو الضمير تأكيدا المجرور الذى هو الاسم الظاهر ، وذلك لايجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف توكيدا للأقوى.

٤٠٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيما *

اللغة : « الـكريم » المراد به ههنا الذى يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « يحلم » مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والتعقل « أجاره » الذى جعله فى جواره ونصب عليه حمايته « ضيما » ماض مبنى لما لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بخس الحق والتعدى على صاحبه ، تقول : ضامه يضيمه ضيما ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبى الـكريم النفس الطيب الخلق لايزال يستعمل الأناة والتؤدة فى أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذى دخل فى جواره واستظل بحمايته قد بخس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش . =

. . . .

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى «الكريم» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ،فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنها صالحة لأن تلى العامل «يحلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ،وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن «ما» مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لم» حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » يرى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلم، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبنى على السكون فى محل نصب «أجاره» أجار : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجار مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ضيما » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للاطلاق،والجملة من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليرى ، وجملة « قد ضيم » فى محل نصب مفعولا ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظياً بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .

وفى قوله « يرين » توكيد المضارع المنفى بلم كما فى قول الراجز يصف وطب لبن ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتى .

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وأسْهَلُ منه قولُه :

٤٠٦ — * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ *

---

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب العجلى، ومنهم من ينسبه إلى خطام المجاشعى يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ *

اللغة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق ـ بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا ـ الرقبة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل ـ حبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض .

المعنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستحثوها للسير فأسرعت وجدت فى السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها فى قوة واحدة فتساوت وتجاورت حتى ليخالها من ينظر إليها فى هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بحبل.

الإعراب : « حتى » حرف غاية وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب «وكأن» توكيد للأول «وأعناقها» أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «مشددات» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التى هى حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولها ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف فى الشذوذ من قول الشاعر فى الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز فى هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشىء أصلا .

لأن المؤكَّد حَرْفَان ؛ فلم يَتَّصِل لفظٌ بمثله ، وأشَذُّ منه قوله :

٤٠٧ — * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاء *

لِسُكُونِ الحرف على حرف واحد .

---

٤٠٧ — هذا الشاهد من كلام لمسلم بن معبد الوالبى ، وقال الشيخ خالد «لرجل من بنى أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادى فى شرح الشاهد (١٣٤) من الخزانة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَـا بِى *

قال البغدادى : قال أبو محمد الأسود الأعرابى فى ضالة الأديب : كان السبب فى هذه القصيدة أن مسلما كان غائباً فكتبت إبله للمصدق ـ أى لعامل الزكاة ـ وكان رقيع ، وهو عمارة بن عبيد الوالبى ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيعا أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيع وابن عمه فقال :

بَكَتْ إبِلِي ، وَحُقَّ لَهَا البُكَاء وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالعَدَاء

اللغة : « يلفى » مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم « ألفى » ومعناه وجد « لما بى » أراد للذى بى من الموجدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذى بهم من الحقد والضغينة وحسيكة الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « لما بى » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، =

. . . .

=لا : حرف زائد لتأكيد النفي «للما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على الكسر لامحل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو « للما » معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو « لما بي » وقوله « أبداً » ظرف زمان منصوب بيلفى « دواء » نائب فاعل يلفى مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « للما » فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لفظيا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ماتقتضيه العربية لقال « لما لما بهم » وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز « وكأن وكأن » أخف في الشذوذ مما في « إن إن » فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في « وكأن وكأن » لوجود فاصل ما بين الحرفين ــ وهو الواو العاطفة ــ وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول ، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بتة ، ولكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالقائم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله « للما بهم » فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لايقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف « الشذوذ الأخف » فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل ــ تبعا لابن عصفور ــ أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلجاء ، والزمخشري يقرر في « المفصل » أنه جائز لاضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وأسْهَلُ منه قولُه :

٤٠٨ — * فَأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *

لأن المؤكَّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

* * *

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر . وما أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا *

اللغة : « لا يسألنه عن بما به » أراد أن الغوانى لما رأين رأسه قد وخطه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكترثن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراد استفل ونزل

المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بقوة الشباب وميعته ، فذكر أن الغوانى لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرن يعبأن به أو يبالينه .

الإعراب : « فأصبح » الفاء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يسألنه » يسأل : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظى لعن ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التى بمعنى عن والمتصلة فى اللفظ بـ«ما» الموصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا فى شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن الحرف المؤكد ليس =

هذا باب العطف(١)

وهو ضربان : عَطْفُ نَسَقٍ ، وسيأتى ، وعَطْفُ بَيَانٍ(٢)، وهو « التَّابِعُ الْمُشْبِهُ للصفة فى تَوْضِيحِ مَتْبُوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة »(٣)،

= من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو فى هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذى فى قول الشاعر فى البيت السابق « للما بهم » ووجه كون هذا أهون فى الشذوذ من ذاك من ناحيتين ؛ الأولى: أن الحرف المؤكد فى البيت السابق موضوع على حرف هجائى واحد وهو اللام، وهو فى هذا البيت موضوع على حرفين هجائيين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد فى البيت السابق بلفظ واحد ، وهما فى هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا فى المعنى

* * *

(١) العطف فى الأصل مصدر قولك « عطفت الشىء » إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أى كفئه ومساويه فى الشجاعة — أى التفت إليه ، وفى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف .

وأنت خبير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لهما تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لابد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمى هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثانى تكرار للفظ الأول ، لأن الثانى يشبه أن يكون مرادفا للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثانى لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس فى التعريف يشمل جميع التوابع ، وقوله « المشبه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « فى توضيح متبوعه — إلخ » فصل ثان =

والأول مُتَّفَقٌ عليه[1]، كقوله :

٤٠٩ — * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

= يخرج به بقية التوابع ـ وهى التوكيد وعطف النسق والبدل ـ فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالا ، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجرى فى المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابى جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

اللغة : « أبو حفص » كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص فى الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بابنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بحذف تاء حفصة فى غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابى « نقب » بفتح النون والقاف جميعا ـ هو الجرح يكون فى ظهر البعير أو خفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضمة ، وسكن لأجل الوقف .

=

والثانى أثبتَه الكوفيون وجماعة[1] وجوّزوا أن يكون منه (أوْ كفّارةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ)[2] فيمن نوّنَ كفارة ، ونحو (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)[3] ، والباقون[4] يُوجِبُونَ فى ذلك البَدَلِيَّةَ ، ويَخُصُّون عطف البيان بالمعارف[5] .

ويُوَافِق متبوعَهُ فى أربعة من عشرة : أوْجُهِ الإعرابِ الثلاثة والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن ، وقولُ الزمخشرى إن (مَقَامُ إبْرَاهِيمَ)[6] عطفٌ على (آياتٌ بَيِّنَاتٌ) مُخَالِفٌ لإجماعهم[7]، وقولُه وقولُ الجُرْجَانى

= الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان فى المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن الكنية يجوز تقدمها على الاسم .

(١) منهم الفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هـذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوبين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائما ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول مجهولا مثله ، وليس الذى ذهبوا إليه جاريا على إطلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز فى هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بيانا لقوله (آيات بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التطابق بين البيان والمبين ، وفى هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع . =

يُشْتَرط كونُه أوضحَ من متبوعه مخالفٌ لقول سيبويه فى « يا هذا ذا الجُمَّة » إن « ذا الجمة » عطفُ بيانٍ مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

* * *

ويَصِحُّ فى عطف البيان أن يُعْرَبَ[١] بَدَلَ كُلٍّ ، إلا إنِ امتنع الاستغناء

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم اشترطوا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وقوله (آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر فى الآية إلا واحد ، فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، لكنه ليس بدل كل من كل حتى يلزم ماذكره المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما صرح به البيضاوى ، ولا يلزم فى بدل البعض من كل شىء مما ذكرتم ، وقيل: إنا نلتزم أن يكون بدل كل من كل ، ونتأول فى (مقام إبراهيم) بأنه مفرد فى اللفظ ، ولكن له جهات متعددة تجعله فى حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم فى الصخرة الصماء ، وغوصه فيها إلى الكعبين ، وكونها قد خصت بذلك من بين الصخور ، وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا إلا على التأويل الذى ذكره البيضاوى ؛ فيتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها مقام إبراهيم .

(١) محصل المسألة أنه قد يتحتم كون التابع بيانا ، وذلك فى الصورتين اللتين ذكرهما المؤلف . وقد يتحتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثانى إعراب ليس على لفظ الأول ولا محله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثانى ، وكذا فيما إذا كان الثانى غير مطابق للمتبوع ، مثل قول الله تعالى : (لقد كان لسبأ فى مسكنهم آية جنتان) وقوله تعالى : (إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة) . ويجوز فيما عدا ذلك الأمران ، لكن يترجح البيان على البدل ؛ فتحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا » أو إحلاله محلّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَارِثُ » وقوله :

٤١٠ — * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً *

---

٤١٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلمته التي منها هذا الشاهد يقولها في مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرواها ابن هشام في السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاق) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، ويروى النحاة عجزه هكذا :

* أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْباً *

وقد رواه في السيرة هكذا :

* فِدًى لَكُمَا لاَ تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْباً *

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من قريش « أعيذكما بالله » أراد ألجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحصنكما بالله وأجعلكما في كنفه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : «أيا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أخوينا» منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « عبد » عطف بيان على أخوينا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبدشمس ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيذكما » أعيذ : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به « بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيذ « أن » حرف مصدري ونصب « تحدثا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله «حربا» مفعول به لتحدثا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيذ ، وتقدير الكلام : أعيذكما بالله من إحداثكما حربا . =

وقوله :

٤١١ — * أَنَا ٱبْنُ ٱلتَّارِكِ ٱلْبَكْرِيِّ بِشْرٍ *

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفا عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ إذ لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلا ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية فى البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان ييسر عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلا أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلا صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح فى المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوبا ؛ فلما لم يتم جعل « نوفلا » بدلا التزمنا فى عبد شمس ألا يكون بدلا أيضا .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسى ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى ، وكان مقتل بشر فى يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَيْهِ ٱلطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا *

ويروى بعض العلماء « تركبه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكرى » هو المنسوب إلى بكر بن وائل ، وهى قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وتترقب خروج روحه « وقوعا » يقال : هو =

. . . .

= جمع واقع الذى هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ، وقيل : هو مصدر ذلك الفعل .

المعنى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح الشاهد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكرى مجندلا فى العراء وقد وقعت عليه الطير تنتظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف إليه ، وساغت إضافة الاسم المحلى بأل لكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم فاعل ، ولكون المضاف إليه مقترنا بأل « بشر » عطف بيان على البكرى مجرور بالكسرة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى على الضم فى محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقب .

الشاهد فيه : قوله « البكرى بشر » حيث يتعين فى بشر أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم فى باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى مذهبه يجوز أن يكون قوله « بشر » فى هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير مقبول ، ولذلك قال الناظم : * وليس أن يبدل بالمرضى *

* * *

وتجوز البَدَلِيَّـةُ فى هذا عند الفَرَّاء ؛ لإجازته « الضَّارِبُ زَيْدٍ » ، وليس بمَرْضِيٍّ .

***

هذا باب عطف النسق (١)

وهو « تابع يَتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه أحَدُ الأحْرُفِ الآتى ذِكْرُهَا » (٢).

وهى نوعان : ما يقتضى التَّشْرِيكَ فى اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والغرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، فاعلم أن النسق ــ بفتح النون والسين جميعاً ــ وصف كبطل وحسن ، يقال « ثغر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظما ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق ــ بفتح النون وسكون السين ــ فهو مصدر قولك « نسقت الـكلام » إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل النحاة فى تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعا ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد ــ فى قصدهم ــ هو علامات الإعراب التى يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب الشركة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس فى التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأحرف بالآتى ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت الغضنفر أى الأسد » فإن « أى » فى هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس فى العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب الـكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فمدخولهـا عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »[١]، وإمَّا مُقَيَّداً ، وهو « أو » و « أم »[٢] ؛ فشرطُهُما أن لا يَقْتَضِيا إضراباً ، وما يقتضى التشريكَ فى اللفظ دون المعنى ، إما لكونه يُثبِت لما بعده ما انْتَفَى عمَّا قبله ، وهو « بَلْ » عند الجميع ، و « لَكِنْ » عند سيبويه وموافقيه[٣]، وإما لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « لَيْسَ » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ — * إنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ *

* * *

(١) خالف فى « حتى » الكوفيون ؛ فعندهم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائما ، ويقدرون لما بعده عاملا مثل العامل فيما قبله تتم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استفهام كالهمزة ، فإذا قلت « أقادم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفا على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقادم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر فى النصب والجر عاملا مناسبا .

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتى الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك فى التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسى وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانيها ــ وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش ــ هى عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هى عاطفة تقدمتها الواو أو لم تتقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ ــ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ * =

. . . .

= اللغة : « أقرضت قرضا » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفا أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافىء هذا المعروف بصنع معروف مثله أو خير منه « الفتى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفتى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل الهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرضا » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفتى » فاعل يجزى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزاء الذى ثبت لما قبله وهو الفتى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول نفيل بن حبيب الخثعمى ، على ما ذكره ابن هشام فى السيرة : =

فصل : أما الواو فلِمُطْلَقِ الجمع[١] ؛ فَتَعْطِفُ متأخِّراً فى الحكم ، نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ)[٢] ومتقدِّماً ، نحو (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)[٣] ومُصَاحِباً ، نحو (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)[٤].

وتنفرد الواو[٥] بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى الكلامُ به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلٰهُ الطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ

وهو بيت يقوله نفيل فى قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا مجىء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العينى بقوله « ليس الجمل مجزيا » وليس هـــذا التقدير بشىء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، فقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليسه الفتى » والتحقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازيا ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله فى بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولى ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف فى ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثعلب والربعى والفراء والكسائى وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما فى الكتاب ــ وهو أنها لمطلق الجمع ــ المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، فإبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحا سابق فى الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير المخاطب وهو الكاف المجرور محلا بإلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق فى وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذى هو الهاء عطف مصاحب فى الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها : =

. . . .

= الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سببي منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثاني أجنبي ، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد .

الثاني : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) في بعض التفاسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناَ

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقي معموله ، نحو قوله تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان) ونحو قول الشاعر .

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدًا *

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسيذكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) .

الخامس : جواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) في قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهي والنفي أو ما هو في تأويل النفي، فالأول نحو قوله تعالى(لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد) والثاني نحو قوله سبحانه(فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)والثالث نحو قوله جلت كلمته (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويغلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقة بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما العذاب وإما الساعة) ونحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

. . . .

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .

العاشر : عطف النعوت المتفرقة نحو قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وَمَا بُكَى رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن يثنى قول الفرزدق :

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ بَعْدَهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين — بالتثنية — ومثال ما كان حقه الجمع قول أبى نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح) ويجوز أن يكون بحتى نحو قولك « مات الناس حتى الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جئت بالواو لم تجز الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الموضع نقد حاصله أن الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله وسقياها) ونحو قولك « المروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّى وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « اصْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » إذ الاختصامُ والتضاربُ والاصطفافُ وَالبَيْنِيَّةُ من المعانى النِّسْبِيَّة التى لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً ، ومِنْ هُنَا قال الأصمعى : الصوابُ أن يقال :

٤١٣ — * بَيْنَ الدَّخُـــولِ وَحَوْمَلِ *

بالواو ؛ وَحُجَّة الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمَل ؛ فهو بمنزلة « اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فالعمرون » .

* * *

٤١٣ — هذه كلة من بيت من الطويل لامرىء القيس بن حجر الكندى هو مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللغة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من عادة العرب أن يسيروا فى رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب اثنين ، وقيل : الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل الكلمة فى الوصل كما يعاملها فى الوقف « نبك » مضارع مجزوم فى جواب الأمر من البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يمد ويقصر « ذكرى » بكسر الذال وسكون الكاف — مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فعيل بمعنى مفعول « سقط اللوى » السقط — بتثليث السين وسكون القاف — منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى — بكسر أوله مقصوراً — رمل يتلوى وينحنى « الدخول » بفتح الدال — اسم موضع « حومل » بزنة جوهر — اسم موضع أيضا

المعنى : خاطب رفيقيه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألف هواه ومربع لهوه يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل . =

. . . .

= الإعراب : « قفا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نبك » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بنبك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « فحومل » الفاء حرف عطف، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول فحومل» ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعى أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهى أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهى لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء» ومثال الثانى « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهى : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل فى المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ فى الزمن ، وأن الأصل فى وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد فعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه «بين» من الإضافة إلى متعدد، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه «بين» مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعى يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل ».

وقد عنى العلماء بتصحيح عبارة امرىء القيس ؛ فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها فى هذا الموضع جزئى مشخص، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان، فكأنه =

وأما الفاء فللترتيب والتَّعْقِيب ، نحـو (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)(١)، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبُّب إن كان المعطوف جملة ، نحو (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)(٢)، واعْتُرِض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا)(٣) ، ونحو « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديثَ ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثـانى بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)(٤)، والجواب أن التقدير: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فجعله غُثَاء ، أو بأن الفاء نابت عن ثمَّ كما جاء عكسه وسيأتى .

وتختصُّ الفاء بأنها تَعْطِف على الصِّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونُهُ صِلَةً لخلوه من العائد ، نحو « اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

= قال « بين أماكن – أو أجزاء – الدخول » ثم عطف عليه اسما آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأماكن – أو أجزاء – حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصحح لك القاعدتين جميعا ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرىء القيس فإنا نراه تخريجا لا ينبغى أن تأخذ به ، وقد تكرر فى شعر امرىء القيس أيضا مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هٰذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلٍ ... دَوَارِسَ بَيْنَ يَذْبُلٍ فَرُقَانِ

وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّيَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا ... بِالْمَلَا بَيْنَ تَغْلَمَيْنِ فَرِيمِ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثلُ ذلك جارٍ في والصفة والحال ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْ مُخْضَرَّةً)(١)، وقوله :

٤١٤ — وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً
فَيَبْدُو . . . .

***

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ — هذا الشاهد من كلام ذى الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذ المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

اللغة : « إنسان عيني » هو مثال العين ، وهى النقطة السوداء التى تبدو لا وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر

الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عيني » مضاف إل وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تار مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضار وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيني « وتارات » ال عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيني .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التى تصلح لأن تكون خبرا عن المبتدأ ، وهى « فيبدو » ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو قوله « إنسان عيني عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « ثُمَّ » فللتَّرْتيب والتَّرَاخِى ، نحو (ثُمَّ أَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)(١)، وقد تُوضَعُ موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ — * جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ *

* * *

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ — هذا الشاهد من كلام أبى دواد ، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن الحجاج ، الإيادى ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وماذكره المؤلف ههنا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ *

اللغة : « الردينى » الرمح المنسوب إلى ردينة ، قال الجوهرى:هى امرأة اشتهرت بصنعها « العجاج » التراب الذى تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع أنبوبة ، وهى مابين كل عقدتين من القصبة .

الإعراب : « كهز » الكاف حرف جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » فى بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَّمَ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَابِيُّهُ وَاجْلَعَبْ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبابا مماثلا لهز الردينى . وهز مضاف ، والردينى مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة « جرى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هز الردينى « فى » حرف جر«الأنابيب» مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف

=

وأما « حَتَّى » فالعطفُ بها قليلٌ ، والـكوفيون يُنكرونه ، وشروطُهُ أربعة أُمُور :

أحدها : كون المعطوف اسماً(١) .

= الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » فى هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء فى معناها ؛ ألا ترى أن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الـكلام على أن الاهتزاز يجرى فى أنابيب الرمح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفى « مغنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه ، قاله فى المغنى ، واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة ، ا هـ .

وملخص اعتراض قريب المؤلف : أن المقام لواو العطف التى تقتضى الجمع مطلقا وليس المقام للفاء التى تقتضى أن يحصل الهز أولا فى الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب فى الرمح .

وحاصل الجواب أنا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط فى الفاء يحصل فى لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدنوشرى فى فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف ــ من أن المعطوف بحتى لا يجوز أن يكون فعلا ــ هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل فى حتى أن تـكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى لحتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف فى هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقاسها على غيرها من حروف العطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارسا » أو قلت « بخل على زيد بكل شىء حتى منعنى دانقا » جاز فى هذين المثالين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يمنعون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى لحتى بمصدر مجرور بها .

والثانى : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّــاسُ حَتَّى أَنَا » ذكرهُ الْخَضْرَاوِىُّ(١) .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق(٢)، نحو « أَكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْــــلَهُ أَلْقَاهَا

(١) قال ابن هشام المؤلف فى مغنى اللبيب عن هذا الشرط الذى ذكره ابن هشام الخضراوى « ولم أقف عليه لغيره » والذى ذكره ابن هشام الخضراوى — من أنه يشترط فى الاسم المعطوف بحتى أن يكون ظاهرا لاضميرا — له وجه ، فقد علمت أن الأصل فى حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل ، وأنت تعلم أنْ حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضا كل واحد من ثلاثة أنواع .
الأول : أن يكون جزءا من كل نحو « أكلت السمكة حتى رأسها » .
الثانى : أن يكون فردا من جمع نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » .
الثالث : أن يكون نوعا من جنس نحو « أعجبنى التمر حتى البرنى » .

٤١٦ — هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما ذكره أبو على الفارسى ، أن هذا البيت من كلام أبى مروان النحوى ، يقوله فى قصة المتلمس ، وفراره من عمرو بن هند ، فى قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشىء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة » هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقا « رحله » الرحل — بفتح الراء وسكون الحاء — المتاع « والزاد » كل شىء يستصحبه المسافر معه ليبلغه مقصده « نعله » النعل : اسم لما يلبس فى الرجل . =

. . . .

= الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتلمس المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كى » حرف تعليل وجر « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كى التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نعله » نعل ـ بالنصب ـ مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى: فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفا على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » توكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز فى « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذى يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » وبرفعه أيضا ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحتى ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هى حرف ابتداء ، لجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله «حتى نعله» واعلم أولا أن هذه الكلمة ـ وهى «نعله» ـ تروى بالرفع وبالجر وبالنصب، كما ذكرنا فى إعراب البيت، فأما رواية الرفع فتخرج على أن «حتى» ابتدائية و «نعله» مبتدأ ، وجملة «ألقاها» فى محل رفع خبر المبتدأ، وأما رواية الجر =

فيمن نصب « نَعْلَه » ، فإنّ ما قبلها فى تأويل ألقى ما يُثْقِلُه ، أو شبهها بالبعض ، كقولك « أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلاَمُهَا » ويمتنع « حَتَّى وَلَدُهَا » وضَابِطُ ذلك أنه إنْ حَسُنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى .

والرابع : كونه غاية فى زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فُلاَنٌ يَهَبُ الأَعْدَادَ الكَثِيرَةَ حَتَّى الأُلُوفَ » أو مَعْنَوِيَة ، نحو « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأنبياء ، أو الملوكُ » ، أو فى نَقْصٍ كذلك ، نحو « المُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ » ، ونحو « غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ ، أو النِّسَاء »(١) .

* * *

= فتخرج على أن «حتى» حرف غاية وجر ، و «نعله» مجرور بحتى ومضاف إليه ، وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعله » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، كما قلناه فى إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذى سوغ عطف « نعله » على ما قبله ــ مع أنه يشترط فى العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه ــ هو التأويل فى المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإن ما قبلها فى تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته فى الانفلات والهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقا وإما تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكنه ليس دالا على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن العجم ليس من جنس العرب ، ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء فى وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا فى الأطراف عاليها وسافلها ، ولو قلت « زارنى القوم حتى زيد » ولم يكن زيد متميزا بفضل أو منفردا بخسيسة لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص .

وأما « أمْ » فضربان : منقطعة وستأتى ، ومتصلة وهى المَسْبُوقة إمَّا بهمزة التسوية ، وهى الداخلة على جملة فى محلّ المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[1] ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ — * أَمَوْتِى نَاء أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِــعُ *

---

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية الكريمة فى وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَاء عَلَيْكَ اليَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى
بِخَرْقَاء أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر :

مَا أُبَالِى أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

٤١٧ — لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل هذا الشاهد ، لكن صدره الذى ستسمعه يشبه كلام متمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ فَقْدِىَ مَالِــكاً *

اللغة : « لست أبالى » يريد أنه لا يعبأ ولا يكترث « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى — من باب فتح يفتح — إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أبالى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالى ، وبعد مضاف وفقد من « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقوله أبالى ، وقد علق هذا الفعل عن =

. . . .

= العمل فى اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبنى على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت فى وقوع الاسميتين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتى :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .

ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللهُ أَمْرَهُمْ —
عَلَيْنَا : أَدَثْرٌ مَالُهُمْ أَمْ أَصَارِمُ

أى : أمالهم كثير أم مالهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما فى الآيتين الكريمتين اللتين تلاهما المؤلف ، أو بعد « ما أبالى » كما فى البيت المستشهد به ، وكما فى قول الآخر :

مَا أُبَالِى أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

أو بعد « ما أدرى » كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَا أَدْرِى ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف فى مغنى اللبيب (١٧/١ بتحقيقنا) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى فترد لثمانية معان =

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)[(١)] ، وإمَّا بهمزة يُطْلب بها وبأم التَّعْيينُ ، وتقع بين مفردين متوسِّطٍ بينهما مالا يُسْأل عنه ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ)[(٢)] أو متأخراً عنهما ، نحو (وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)[(٣)] وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ — * فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ *

=أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوهن» اه ومما أشار إليه بنحوهن « لاأعلم » فى نحو قولك « لا أعلم أجاءك رسولى أم ضل الطريق » .

(١) من الآيه ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال فى هذه الآية الكريمة عن المحكوم عليه ــ وهو أنتم والسماء ــ وقد توسط بينهما المحكوم به ــ وهو أشد خلقا ــ وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الهمزة ــ وهو أنتم ــ والثانى بعد أم ــ وهو السماء ــ ليفهم السامع من أول الأمر الشىء الذى يطلب المتكلم منه تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة المعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أأنتم أم السماء أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال فى هذه الآية الكريمة عن المحكوم به ــ وهو قريب وبعيد ــ وقد تأخر عنهما المحكوم عليه ــ وهو ما توعدون » فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب » خبر مقدم ، و « بعيد » معطوف عليه بأم ، و « ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة «توعدون» لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون «قريب» مبتدأ، و «بعيد» معطوفا عليه ، و « ما » اسما موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد خبر المبتدأ .

٤١٨ — هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل ، ويقال: زياد بن منقذ ، العدوى=

. . . .

= التيمى ، من كلة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقَيَّةُ شُعْثاً بَعْدَ مَا هَجَعُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْسَاغِهَا الْخَدَمُ

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ . . .

اللغة : « أهى » هو هنا بسكون الهاء إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جنى : سكن أول هى لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للهمزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون الهمزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفاؤه ولام الابتداء ؛ فإنهن لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث ، من السرى – بضم السين – وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للاشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء المهملة واللام – مايراه الإنسان فى النوم .

الإعراب : «فقلت» الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، «أهى» الهمزة للاستفهام ، هى : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «سرت» سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هى سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب بقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة . وستعرف فى بيان الاستشهاد السر فى جعلنا « هى » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولماذا لم نجعلها على الظاهر اسمية بأن نعرب « هى » مبتدأ وجملة « سرت » بعده فى محل رفع خبر المبتدأ . =

لأن الأرْجَحَ كونُ « هى » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله(١):

٤١٩ — * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ *

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هى سرت أم عادنى ، وإنما كان قوله « هى » فاعلا لفعل محذوف على الأرجح لكون الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التى تدل عليها الأسماء فقليل ، والقليل لا يحمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداها اسمية والأخرى فعلية ، فمن مجىء أولاها اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا) ومن مجىء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد — وذلك هو أحوال الذوات التى تعبر عنها الأفعال — فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ — هذا الشاهد قد نسبه سيبويه فى كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعفر التميمى ، ونسبه جماعة منهم المبرد فى الكامل(ج١ ص ٣٨٤) إلى اللعين المنقرى وما ذكره المؤلف فى هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا *

اللغة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك «أدرى» أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الدراية والعلم بالأنساب «شميث» هو بثاء مثلثة فى آخره ، ويقع فى كثير من الأصول «شعيب» بباء موحدة فى آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم — بفتح فسكون — اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر — بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر — حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ « أَشُعَيْثٌ » فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

= الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمى «ما» حرف نفى «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «داريا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهى عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدرى يأتى بعد « شعيث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و «سهم» مضاف إليه مجرور بالكسرة «أم» حرف عطف «شعيث» مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « منقر» مضاف إليه ، وجملة «شعيث ابن سهم» من المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل فى اللفظ بحرف استفهام مقدر . وأصل الكلام: ما أدرى أشعيث ابن سهم ، وجملة « شعيث ابن منقر » من المبتدأ وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله «شعيث ابن سهم » مبتدأ وخبر . وكذلك قوله « شعيث ابن منقر » ؛ فالتردد فى نسب هذا الشخص لا فى ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن فى هذا الموضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافا إلى علم والثانى أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفى البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسى خلافا للأعلم الذى خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا

يريد أكذبتك عينك أم رأيت ؟ ولأبى عبيدة فى هذا البيت توجيه آخر سنذكره لك فيما يلى ونرده .

ومن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة : =

وَالْمُنْقَطِعَة هي الخالية من ذلك[١]، ولا يُفارِقها معنى الإضراب[٢]، وقد

= فَوَاللهِ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ ؟

أراد « أبسبع رمين الجمر أم بثمان » ومنه قول عمر أيضاً :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَاب

أراد « ثم قالوا أتحبها » ومن ذلك قول الكميت بن زيد الأسدى :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ

وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت منقطعة ـ والحالة هذه ـ لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

(٢) هذا الذى جرى عليه المؤلف ـ من أن أم المنقطعة داله على الإضراب دائما، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقى أو الإنكارى ـ هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة فى هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن «أم» المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا فى كل مثال ، فلا تكون فى مثال ما للاضراب وحده ، ولا تكون فى مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثانى : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب فى كل مثال ، وقد تدل ـ مع دلالتها على الإضراب ـ على الاستفهام الحقيقى أو الإنكارى، وقد لا تدل على الاستفهام أصلا ، ولا تأتى للدلالة على الاستفهام وحده فى مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبى عبيدة ، وحاصله أن «أم» المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريبا

ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين فى مجىء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف فى تسميتها ، هل تسمى منقطعة أولا ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقيًّا نحو « إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ »(١) أى : بل أهِىَ شاء ، وإنما قَدَّرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكاريًّا ، كقوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ)(٢) أى : أَلَهُ البناتُ ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)(٣) أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب قولهم «شاء» خبرا لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن «أم» المنقطعة لاتقع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد «أم» المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم فى هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن « أم » المنقطعة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن «أم» يحتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : أإن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون «أم» منقطعة وعلى هذا يكون قولهم «شاء» مفعولا لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب دائما ، فلو لم تكن فى هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب المحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريبا أن مذهب جمهور البصريين أن «أم» المنقطعة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن «أم» هذه تدل على الإضراب دائما ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لاتدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبى عبيدة الذى ذهب إلى أن «أم» هذه قد تدل على الاستفهام فى بعض الأمثلة ولاتدل على الإضراب .

=

٤٢٠ — * هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ *

إذ لا معنى للاستفهام .

* * *

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف – وهي قوله تعالى (أم هل تستوى الظلمات والنور) تدل لمذهب الكوفيين الذى اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن «أم» خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) فلو كان فى «أم» معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخلا على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

ومما استدل به أبو عبيدة على أن «أم» قد تدل فى بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

جعل «أم» منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت فى غلس الظلام خيالا من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ؟ وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى (أم تريدون أن تسألوا رسولكم) .

٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلاَ لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي ... لَثَمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكِ وَالْفَمِ
وَلَيْتَ طَهُورِي كَانَ رِيقَكِ كُلَّهُ ... وَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاشِكِ وَالدَّمِ
وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي ... هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ . . .

اللغة : «سليمى» اسم امرأة «المنام» النوم «ضجيعتى» مشاركتى فى المضجع، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «سليمى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما « أوْ » فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو « تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أوْ أُخْتَهَا » أو للإباحة ، نحو « جَالِسِ العُلَمَاء أو الزُّهَّاد » والفَرْقُ بينهما امْتِنَاعُ الجمع بين المتعاطفين فى التخيير ، وَجَوَازُهُ فى الإباحة .

= على الألف «فى المنام» جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعى الآتى «ضجيعى» ضجيعة : خبر ليت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «هنالك» هنا : اسم إشارة لمكان النوم ، مبنى على السكون فى محل نصب بضجيعى ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبنى على السكون لا محل له الإعراب «فى جنة» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : بل ليت سليمى ضجيعى فى جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «فى جهنم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل ليت سليمى ضجيعى فى جهنم . تمنى أولا أن تكون ضجيعته فى موضع رقاده ، ثم أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته فى الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته فى جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أتى المؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» المنقطعة التى بمعنى بل قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلا ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله « أم فى جنة أم فى جهنم » الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التمنى على ما قررناه فى أواخر إعراب البيت.

قال الشيخ خالد: ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أن أم أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك . وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين ، فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة فى قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

قال أبو عبيدة : « إن المعنى هل رأيت » اهـ كلامه بحروفه ، بعد تقويم تحريفه ، وقال الدنوشرى عن البيت الذى استدل به لمجىء أم المنقطعة للاستفهام ليس غير ما نصه : « هذا قول أبى عبيدة فقط كما فى المغنى » ، وقد ذكرنا لك التخريج الذى يخرجه عن الدلالة على ما ذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج «أم» عن أن تكون منقطعة .

وبعد الخبر للشك[١]، نحو (لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[٢] أو للإبهام، نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٣] وللتفصيل، نحو (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى)[٤] أو للتقسيم، نحو « الكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » وللإضراب عند الكوفيين وأبي عليّ[٥]، حكى الفَرَّاء

---

(١) اعلم أولا أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإبهام، فيفهم من هذا الصنيع أن التشكيك والإبهام بمعنى واحد، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإبهام، فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصا، وهو الحق، فأما الشك فهو كون المتكلم نفسه واقعا في الشك والتردد، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشك والتردد، وأما الإبهام فهو أن يكون المتكلم عالما بحقيقة الأمر غير شاك ولا متردد فيه، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل لما يلقى إليه من الكلام، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر، وانظر إلى الآية الكريمة (وإنا أو إياكم — الآية) تجد المتكلم عالما علم اليقين أن من عبد الله تعالى وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذى يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره هو الذى يكون فى ضلال مبين، ومع ذلك لم يورد الكلام فى صورة الخبر القاطع بما يعلمه، بل أورده فى صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمله على سماع الكلام وتفهمه.

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة.

(٥) وممن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جنى، وهؤلاء ذهبوا إلى أنها تفيد الإضراب مطلقا، نعنى سواء أكان المتقدم عليها خبرا مثبتا أو منفيا أم كان المتقدم عليها أمرا أو نهيا، وسواء أعيد معها العامل فى الكلام المتقدم عليها أم لم يعد، تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدو لك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن الكلام الأول وإثبات ما بعد أو، ونسب ابن عصفور القول بإفادة «أو» للاضراب إلى سيبويه لكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط فى إفادتها الإضراب شرطين : =

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلاَ تَبْرَحِ اليَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين(١)، وذلك عند أمن اللبس ، كقوله :

٤٢١ — * ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ *

* * *

= الأول : أن يتقدمها نفى أو نهى .

الثانى : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقم بكر أو لا يقم خالد » .

(١) ووافق الكوفيين على صحة مجىء أو بمعنى الواو — وهو مطلق الجمع — الأخفش والجرمى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .

٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللغة : « الصريخ » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين فى بيت الشاهد ، ويطلق الصريخ أيضاً على المغيث ، كما فى قوله تعالى : (فلا صريخ لهم) أى لا مغيث « مهره » — بضم فسكون — أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهره ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجىء باللجام ليلجم الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم فى إجابة الصريخ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد للأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين ملجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصريخ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا اليها « رأيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، =

وزعم أكْثَرُ النحويين(١) أن « إما » الثانية فى الطَّلَبِ والخَبَرِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «ما» زائدة «بين» ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » فى هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى فى بيت امرىء القيس (ش ٤١٣) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظا ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذى هو أحد الشيئين أو الأشياء لـكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو فى هذ البيت على معناها الأصلى - وهو الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الـكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تـكلف لا موجب له .

ومن شواهد مجىء أو بمعنى الواو قول امرىء القيس :

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِـــوَاء أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

والـكلام فى بيان الشاهد فى بيت امرىء القيس هذا مثل الـكلام فى البيت الذى أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بنى أسد :

إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

وجه الدلالة أنه ثنى « خويربين » ولو كانت أو لأحد الشيئين لقال « خويربا » فجاء به مفردا .

(١) تتلخص المباحث المتعلقة بإما فى خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة « إما » ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها . =

. . . .

= البحث الثانى : الغالب فى « إما » هذه تكرارها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى فى الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت » وقرأ أبى (وإنا أو إياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

المعنى : تلم إما بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبقى وإما يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

البحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إما » لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتى لما تأتى له أو من المعانى المشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

البحث الرابع : اختلف النحاة فى « إما » هذه أمركبة أم بسيطة ، فذكر سيبويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة ــ أى عدم التركيب ــ هى الأصل .

البحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن « إما » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إما هندا وإما أختها » ونحو « قام إما زيد وإما عمرو » واختلفوا فى « إما » الثانية ، فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التى قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبى على الفارسى وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإما دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإبهام ، فإما مثل أو فى الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها فى عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أن « إما » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْداً وَإِمَّا أُخْتَهَا » و « جاءنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو » ـ بمنزلة « أوْ » في العَطْف والمعنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَان وبَرْهَانَ : هي مثلُها في المعنى فقط ، وَيُؤَيِّدُهُ قولُهم : إنها مُجامعة للواو لزوماً ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قولُه :

٤٢٣ ــ * أَيْمَا إِلَى جَنَّـــةٍ أَيْمَا نَارِ *

فشاذ ، وكذلك فَتْحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى .

* * *

= وخلاصة هذا المبحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إما » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لابد منه أن نلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاختار أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو على ومن معه تجريد « إما » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ ــ نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص، والصواب أنه لسعد بن قرط ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابنا عاقا شريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا *

اللغة : « شالت نعامتها » هذه كناية من كنايات العرب معناها « ماتت » وأصل شالت بمعنى ارتفعت ، والنعامة ــ بفتح النون بزنة السحابة ــ باطن القدم ، ويقال : النعامة هي هنا النعش « أيما » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبنى تميم ومن ذكرنا معهم فى « إما » .

المعنى : تمنى أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالى ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « ليت » كثير فى العربية وفى أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : (يا ليت قومى يعلمون) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب : =

وأما « لَـكِنْ »(١) فعاطفة خلافاً ليونس ، وإنما تعطف بشروط : إفرادِ

= يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كافة له عن عمل النصب والرفع «أمنا» أم – بالرفع – مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وأم مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « نعامتها » نعامة : فاعل شالت ، وضمير الغائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ، وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعامتها » فى محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجىء « أما » عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل ذلك لغة لجماعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة فى مجىء « لكن » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها بعد ، ونذكر – مع ذلك – محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترز منها . وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبدا ، وأنها تكون حرف استدراك فى كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قولهم «ما مررت برجل صالح لكن طالح » بجر طالح . وإن لم تذكر معها الواو فهى حرف دال على الاستدراك وما بعدها معمول لمحذوف نحو « ماقام زيد لكن عمرو » فعمرو فى هذا المثال فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما قام زيد لكن قام عمرو ، ونحو «ما مررت برجل صالح لكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح ، ولظهور هذا المقدر ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله فى هذا الكلام ، ووافق ابن مالك فى كتاب التسهيل يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

=

. . . .

= وجملة الشروط التى اشترطها الجمهور لصحة مجىء لكن حرف عطف ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد ولكن عمرو » كانت الواو هى العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا كان مفردا فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه فى الإثبات والنفى ، وعلى هذا يقدر للمعطوف عامل مثبت من جنس العامل فى المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، فتقدير المثال الذى ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ، ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف عليه إثباتا أو نفيا خاص بما إذا لم يذكر فى الكلام ما يدل على المخالفة، وفى هذه الصورة التى نتحدث عنها قد ذكر فى الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأى يكون «عمرو» فى المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان الرأيان يجريان فى قوله تعالى (ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل (رسول الله) خبرا لكان محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المثبتة على جملة كان المنفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو المعطوف عليه فى الإثبات والنفى فى مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على (أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثانى : أن تسبق لكن بنفى أو بنهى ، فمثال النفى « ما قام زيد لكن عمرو » ومثال النهى « لا يقم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ، ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند الكوفيين معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفى ولا نهى ، وعند البصريين أن « عمرو » فى هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف =

معطوفها ، وأن تُسْبَق بنفى أو نهى ، وأن لا تقترن بالواو ، نحو « مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » ونحو « لاَ يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو » وهى حرف ابتداء إنْ تَلَتْهَا جملة ، كقوله :

٤٢٣ — إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِى الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

= مفرد على مفرد لعدم تقدم النفى أو النهى ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلا بفعل محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما يجوز أن يكون « عمرو » فى المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جىء به لإفادة مجرد الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهى حرف ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خبير — بعد مابيناه لك فى شرح الشرط الثانى — أن وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزءى الجملة جميعا كما فى بيت زهير الذى أنشده المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزءين وتقدير الآخر كالذى ذكرناه لك فى شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .

٤٢٣ — هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوى .

اللغة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهى الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب وفى ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، والمعنى أنه رجل يملك نفسه حال الغضب ، أو أنه لا نغدر ولا يخون « وقائعه » جمع وقيعة ، وهى إنزال الشر بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و« ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث الممدودة « لا » حرف نفى « تخشى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف « بوادرة » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل المبنى للمجهول مع نائب =

أو تَلَتْ واواً ، نحو (وَلٰكِنْ رَسُولَ اللهِ)[١] أى : ولكن كان رسول الله ، وليس المنصوب معطوفاً بالواو ؛ لأن مُتَعَاطِفَيِ الواو المفردين لا يختلفان بالسَّلْبِ والإيجاب ، أو سُبِقَت بإيجاب ، نحو « قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ » ، ولا يجوز « لَكِنْ عَمْرٌو » على أنه معطوف ، خلافاً للكوفيين .

***

وأما « بَلْ » فَيُعْطَف بها بشرطين : إفرادِ معطوفها[٢] ، وأن تُسْبَق

= فاعله فى محل رفع خبر إن «لكن» حرف ابتداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «وقائعه» وقائع: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ووقائع مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه «فى» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الحرب» مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتى، أو بمحذوف حال من وقائعه ، أو من الضمير المستتر فى تنتظر العائد إلى وقائعه « تنتظر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائعه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجىء « لكن » حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها فى ص ٣٨٤ .

(٢) فإن وقع بعد «بل» جملة لم تكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إبطاليا ، أى الدلالة على أن ماقيل قبلها كلام باطل، وذلك نحو قوله تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا ، سبحانه ، بل عباد مكرمون) ونحو قوله سبحانه (أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق) وقد يكون هذا الإضراب انتقاليا، أى لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر، نحو قوله تعالى (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى، بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو قوله جل ذكره (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم فى غمرة من هذا) .

وقد تزاد «لا» قبل بل بعد الإيجاب؛ للدلالة على توكيد الإضراب، نحو قول الشاعر: =

بإيجاب أو أمر أو نفى أو نهى ، ومعناها بعد الأوَّلَيْنِ سَلْبُ الحكم عما قبلها وجَعْلُه لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » و « لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » وبعد الأخيرَيْنِ تَقْرِيرُ حكم ما قبلها وَجَعْلُ ضِدِّهِ لما بعدها[1] كما أن لكن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعٍ بَلْ فِي أَرْضٍ لاَ يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لاَ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً »[2] على معنى

= وَجْهُكَ البَدْرُ، لاَ ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

وقد تزاد « لا » قبل « بل » بعد النفى لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرْتُكِ، لاَ ، بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَى أَجَلِ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لاتزاد قبل بل بعد النفى . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن تكون « بل » بعد النفى والنهى ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « مازيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبى العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذى حكيناه عن الجمهور ، والثانى أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشىء ، لا بانتفاء القيام ولا ثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذى كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ماعمل ليس أن يكون النفى باقيا ، فلو أنك قلت «مازيد قائما بل قاعد » فإن جريت فى هذا الكلام على مذهب الجمهور الذى يفيد أن القعود ثابت لا منفى لم يجز لك أن تنصب «قاعد» على أنه خبر ما النافية ، لفوات شرط عملها الذى ذكرناه ، وإن جريت فى هذا المثال على مذهب المبرد كان فى أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان فى الوجه الثانى الذى يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفى عن زيد كان لك أن تنصب «قاعدا» على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفى حينئذ باق ، فتقول « ما زيد قائما بل قاعدا » .

بل ما هو قاعداً ، ومَذْهَبُ الجمهور أنها لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » و « اضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً » .

* * *

وأما « لاَ » فَيُعْطَفُ بها(١) بشروطٍ : إفرادِ معطوفها ،وأن تُسْبَقَ بإيجابٍ أو أمْرٍ اتفاقاً ، كـ « هٰذَا زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو » ، و « اُضْرِبْ زَيْداً لاَ عَمْراً » ، أو نداء ، خلافاً لابن سَعْدَان ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لاَ ابْنَ عَمِّي » وأن لا يَصْدُقَ أحَدُ متعاطفيها على الآخر ، نَصَّ عليه السُّهَيْلِي ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ امْرَأَةٌ » .

وقال الزجَّاجِيُّ : وأن لا يكون المعطوفُ عليهمعمولَ فعلٍ ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو » ويردُّه قولُه :

٤٢٤ — * عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ *

* * *

(١) بقي مما لم يذكره من شروط كون «لا» عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترن بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبرا أو حالا .

فإن اقترنت «لا» بعاطف نحو قولك «جاء زيد لا بل عمرو» كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذى أدى ما أريد من العطف ، وكانت «لا» غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خبرا أو حالا فإن «لا» ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالد لاشجاع ولا كريم » ونحو «جاء زيد لا ضاحكا ولا رضى النفس » .

٤٢٤ — هذا الشاهد من كلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ * =

فصل : يُعْطَف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المُتَّصِل المنصوب بلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « إِيَّاكَ وَالأَسَدَ » ونحو (جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ)(١) .

= اللغة : «دثار» بكسر الدال ، بزنة كتاب ـ اسم رجل كان راعياً لامرىء القيس ، وهو دثار بن فقعس بن طريف ، أحد بنى أسد «حلقت» بتضعيف اللام ـ ارتفعت ، تقول : حلق الطائر فى الجو ، إذا ارتفع «لبونه» بفتح اللام ـ الإبل ذوات اللبن ، «عقاب» بضم العين المهملة بزنة غراب ـ طائر من الكواسر «تنوفى» هو بفتح التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة ـ اسم موضع فى جبال طيىء ، وكانوا قد أغاروا على إبل امرىء القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ، ورواه أبو عبيدة تنوفى ـ بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة ـ ورواه أبو حاتم تنوفى ـ بفتح الفاء بعدها ألف مقصورة ـ و « القواعل » بالقاف المثناة ـ موضع مما يلى تنوفى .

المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت فهو يقول : كأن عقابا قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى ـ وهو جبل معروف بعلوه الشاهق ـ فلا يقدر أحد على الوصول إليها.

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «دثاراً» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة «حلقت» حلق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بلبونه» الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الراعى دثار مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بقوله حلقت «عقاب» فاعل حلقت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و «تنوفى» مضاف إليه ، وجملة حلقت وفاعله فى محل رفع خبر كأن «لا» حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عقاب » معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف و « القواعل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : أن « لا » العاطفة قد عطفت قوله « عقاب القواعل » على قوله «عقاب تنوفى» والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله «حلقت» لأنه فاعله، وفيه رد على الزجاجى الذى اشترط أن يكون المعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضى .

(١) من الآية ٣٨ من سورة المرسلات .

ولا يَحْسُن العَطْفُ على الضمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)(٢) ، أو وجود فاصلٍ أيِّ فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع ، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)(٣)، أو فَصْلٍ بـ « لا » بين العاطف والمعطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)(٤) ، وقد اجتمع الفَصْلَانِ في نحو (مَالَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)(٥) ، وَيَضْعُفُ بدون ذلك ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ » أي : مُسْتَوٍ هُوَ وَالعَدَمُ ، وهو فاشٍ في الشعر ، كقوله :

٤٢٥ — * مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا *

---

(١) مثال توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل — توكيده توكيدا معنوياً بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوى التى عرفتها فى باب التوكيد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ ... بِرُؤْيَتِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَا

الشاهد فيه : قوله « ومن يليكم » فإنه معطوف على تاء المخاطبين فى قوله « ذعرتم » وهذه التاء نائب فاعل ؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله « أجمعون » .

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآيه ٣٣ من سورة الرعد

(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام

٤٢٥ — هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطية ، يهجو فيه الأخطل التغلبى وقومه، وقد استشهد به المبرد لهذه المسألة فى الكامل (ج١/١٨٩وج٢/٣٩ طبع الخيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة : « رجا » تقول : رجا فلان الأمر الفلانى يرجوه رجاء ، إذا أمل حصوله « سفاهة رأيه » ضعف رأيه وفساده .

المعنى : هجا الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شىء لم تجر العادة المطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره . =

. . . .

= الإعراب : «رجا» فعل ماض «الأخيطل» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر «سفاهة» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة ، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ما» نكرة بمعنى شيء أو اسم موصول بمعنى الذى مفعول به لرجا مبنى على السكون فى محل نصب «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخيطل «وأب» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب «لينالا» اللام لام الجحود حرف مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر يكن . وجملة يكن واسمه وخبره فى محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء ، أو لا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذى ، والعائد للموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينال ، وتقدير الكلام : رجا الأخيطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينالاه ، أو الذى لم يكن هو وأبوه لينالاه .

الشاهد فيه : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع — وهو قوله « أب » — على الضمير المرفوع المستتر فى «يكن» الذى هو اسم يكن ، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء .

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

ومثلهما قول الراعى النميرى :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً ... دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

ومحل الشاهد فيه قوله « لحقنا والجياد » حيث عطف قوله « الجياد » على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلا فى قوله « لحقنا » .

وهذا كثير فى الشعر دون النثر على ما قال المؤلف ، وقال أبو العباس المبرد : « والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد ؛ لاحتمال الشعر مالا يحسن فى الكلام ، =

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)[١] (قَالُوا نَعْبُدُ إِلٰهَكَ وَإِلٰهَ آبَائِكَ)[٢] وليس بلازمٍ وفاقاً ليونُسَ والأخفَشِ والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)[٣]، وحكايةِ قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[٤]

قال عمر بن أبي ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير : (وأنشد البيت) فهذا كثير» اهـ .

قال أبو سعيد السيرافي «لاخلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين: لايجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا» اهـ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

* ما لم يكن وأب له لينالا *

وقال :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادى *

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه» اهـ ببعض إيضاح .

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عُطِف عليه (كفر) ولا يُعْطَف على المصدر حتى تكمل معمولاته[1] .

***

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فقد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب المتصل فى قوله « بك » من غير إعادة الجار للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .

ونظيره قول الراجز :

آبَكَ أَيِّهْ بِي أَوْ مُصَدَّرِ ... مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

فقد عطف قوله «مصدر» على ضمير المتكلم المتصل المجرور محلا بالباء فى قوله « بى » من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « أيه بى أو بمصدر » .

ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمى :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فقد عطف قوله « الكعب » على الضمير المتصل المجرور بإضافة بين إليه ، من غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .

ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِي ... أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فقد عطف «سوى» على الضمير المجرور بفى من غير إعادة الجار ، ولو أعاده لقال « أفيها كان حتفى أم فى سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آى القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) زعموا أن (المسجد الحرام) معطوف على الضمير المجرور بالباء فى (به) ومن ذلك قول الله تعالى (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) زعموا أن قوله سبحانه (ومن لستم) معطوف على الضمير المجرور باللام فى قوله (لكم) والآيتان تحتملان غير ما ذكروه ، فلا تكون واحدة منهما دليلا ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

ويُعْطَف الفعلُ على الفعل بشرط اتّحاد زمانيهما ، سواء اتّحد نوعاهما ، نحو (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ)(١)، ونحو (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ)(٢) أم اختلفا، نحو (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)(٣)، ونحو (تَبَارَكَ الَّذِى إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكَ)(٤) الآيَةَ .

ويُعْطَف الفعل على الاسم المُشْبِهِ له فى المعنى ، نحو (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ)(٥)، ونحو (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)(٦)، ويجوز العكس كقوله :

٤٢٦ — * أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ *

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .
(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان
(٥) من الآيتين ٣، ٤ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشماخ ابن ضرار الغطفانى الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة فى ديوان الشماخ (ص٩٨–١١٨) وقبل هذا الكلام قوله :

يَا لَيْتَنِى عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجِ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجِ

اللغة : « غير حارج » أى غير آثم ولا واقع فى الحرج « قد حبا » تقول : حبا يحبو حبوا ، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بصدره « دارج » اسم الفاعل من قولهم « درج الصبى أو الشيخ » إذا مشى أحدهما مشيا متقارب الخطو .

الإعراب : «أم» بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذى هو مفعول به لقوله علقت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و «صبى» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «قد» حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حبا» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صبى ، وجملة حبا وفاعله فى محل جر صفة لصبى «أو» حرف عطف «دارج» معطوف على حبا ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لكونه كما علمت صفة لصبى. وفى هذا =

وجَعَلَ منه الناظِمُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ)(١) وقدّرَ الزمخشريُّ عطفَ « مُخْرِج » على « فَالِق » .

* * *

فصل : تختصُّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثالُه فى الفاء (أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ)(٢) أى : فضرب فانبجست ، وهذا الفعلُ المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثالُه فى الواو قولُه :

= شىء من التساهل ؛ لأن الذى هو فى محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قبل محل الشاهد * يارب بيضاء من العواهج * وجعل قوله « أم صبى » بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه، ولكنك قد عرفت الصواب

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل وهو قوله « حبا » كما علمت فى إعراب البيت .

ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ فِى أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

وصف رجلا يعقر إبله للضيفان ، ومحل الشاهد قوله « وجائر » فإنه اسم فاعل فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لعضب .

ونظيره قول النابغة الذبيانى كما أنشده النحاة :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمُجْرٍ عَطَاءٍ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

فإن قوله « ومجر عطاء » معطوف على قوله « يبير عدوه » وكان من حقه أن يقول « ومجريا عطاء » وذلك لأن قوله « يبير عدوه » جملة فى محل نصب مفعول به لألفى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه فى الإعراب ، إلا أنه عامل « مجر عطاء » فى حال النصب كما يعامل فى حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر فى العربية ، والأدباء يروونه « ومجر عطاء يستحق المعابرا » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٤٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً
أَبُو حَجَرٍ إِلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

أى : بين الخير وبينى، وقولُهم: « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى: والناقةُ[1].

٤٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلة للنابغة الذبيانى يرثى فيها أبا حجر النعمان بن الحارث بن أبى شمر الغسانى .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفى الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سالما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليال » اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « راكب الناقة » مبتدأ ، وطليحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالمثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : راكب الناقة والناقة طليحان ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : راكب الناقة أحد طليحين ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » الفاء والواو فى جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا =

وتختصُّ الواو بجواز عَطْفِها عاملاً قد حذف وبقى معموله(١)، مرفوعاً كان نحو (اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)(٢) أى : وليسكن زَوْجُك ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ)(٣) أى : وَأَلِفُوا الإيمانَ ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُلُّ سَوْدَاء تَمْرَةً وَلاَ بَيْضَاء شَحْمَةً » أى : ولا كلّ بيضاء .

وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود فى الكلام لئلا يلزم فى الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل ، وفى الثالث العَطْفُ على معمولَىْ عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

* * *

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلاً وَسَهْلاً » جواباً لمن قال له : مَرْحَباً ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلا ، والثانى نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا)(٤) أى : أنهملكم فنضرب ،

= وتقدير الكلام : فما أدرى أرشد طلابها أم غى ، فحذف أم ومعطوفها لانفهام ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبى ذؤيب أيضا :

وَقَالَ صِحَابِى : قَدْ غُبِنْتَ ، وَخِلْتُنِى
غُبِنْتُ ، فَمَا أَدْرِى أَشَكْلُكُمْ شَكْلِى ؟

وتقدير الكلام : فما أدرى أشكلكم شكلى أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك فى الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر فى هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ)[1] أى : أعَمُوا فلم يَرَوْا[2] .

* * *

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف فى بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر فى مغنى اللبيب ما يفهم منه أن « ثم » مثل الفاء والواو ، وإنه قال فى قوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) : إن (جعل منها) معطوف بثم على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » المتصلة مثل الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر فى اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع ثم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك فى التسهيل « ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثانى : قولهم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهى عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهى عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهى عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل فى الجميع واحدا يعمها — وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا — فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه — وكأنه قيل : قابلت مرحبا — أى ترحيبا — ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا — فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام =

هذا باب البدل(١)

وهو(٢): « التابعُ ، المقصودُ بالحكم ، بلا وَاسِطَة » .

= عليكم » فإن الواو فى الجواب كالواو الواقعة فى أول العبارة السابقة ، فهى لعطف كلام المتكلم المجيب على كلام المخاطب البادىء .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) بقوله : أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين فى مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشرى وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهى الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم) والفاء نحو (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) وثم نحو (أثم إذا ما وقع آمنتم به) .

وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك ، فقال الزمخشرى : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن لهمزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهملكم فنضرب عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أأنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلى ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة فى الآية الأولى : وأكلما جاءكم رسول ، وأصلها فى الآية الثانية : فأنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها فى الآية الثالثة : ثم أإذا ما وقع آمنتم به .

* **

(١) هذه هى تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البدل فى اللغة هو العوض ، وهو فى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذى يقصده المتكلم من الإتيان فى كلامه بالبدل بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطىء ويمهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ماقبله ، ألا ترى أنك حين تقول «سمعت أبا الأنوار =

تخرج بالفصـل الأول النعتُ والبيانُ والتأكيدُ ؛ فإنها مُكَمِّلاتٌ للمقصود بالحكم .

وأما النَّسَق فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو » و « مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » أو « لٰكِنْ عَمْرٌو » أما الأول فواضح[1] ؛ لأن الحكم السابق مَنْفِيٌّ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفى المجىء ، والمقصود به إنما هو الأول[2] .

النوع الثانى : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فَيَصْدُق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود[3] ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو » .

= محمداً » أو تقول « أعجبنى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثانى مقصودا لك بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحا بنسبته إلى الاسم الأول ، فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر فى قولهم « البدل فى حكم تكرير العامل » .

(١) وبيان ذلك أن الحكم فى المثال الأول هو إثبات المجىء لزيد ، وهذا الحكم منفى عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفى يثبت لهما نقيض الحكم السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك «ماجاء زيد بل عمرو» معناه أن عدم المجىء ثابت لزيد وأن عمرا ثبت له المجىء ، عند غير المبرد كما علمت مما تقدم ، وكذلك شأن مثال لكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن المشار إليه مقصود بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يمتنع أن يكون مقصودا بالحكم ؛ فيجوز أن يكون هو أيضا مقصودا بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة تدل على شيئين ؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم ، والثانى أن غيره يمتنع أن يكون مقصودا بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعتُ والتوكيدُ والبيانُ .

النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف ببَلْ بعد الإثبات ، نحو « جاءنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » .

وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . وسَلِمَ الحدُّ بذلك للبدل .

وإذا تأمَّلْتَ ما ذكرتهُ فى تفسير هذا الحد وما ذكرهُ الناظم وابنه ومَنْ قَلَّدَهُما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمَعْزِلٍ .

وأقسام البدل أربعة[1] :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشىء مما هو طِبْقُ معناه ، نحو (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)[2]، وَسَمَّاهُ الناظم البَدَلَ المُطَابِقَ ؛ لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ)[3] فيمن قرأ بالجرِّ ، وإنما يُطْلَقُ « كلّ » على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

---

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « بدل كل من بعض » واستدلوا له بقول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « أعظما » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض طلحة ، قال السيوطى : «وقد وجدت له شاهدا فى التنزيل ، وهوقوله تعالى (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بدل من (الجنة) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والمفرد جزء إذ هو واحد منه ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخارى عن أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن فى الجنة صبرت . فقال النبى « جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة » اهـ .

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بَعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ « أكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ ، أو نِصْفَهُ ، أو ثُلُثَيْهِ » .

ولا بُدَّ من اتّصاله بضمير يرجع على المبدَل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)(١) أو مُقدَّر ، كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)(٢) أي : منهم .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدلُ شيء من شيء يشتمل عامله(٣) على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، كـ « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، أو حُسْنُه » و « سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، أو فَرَسُهُ » .

---

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و (كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم وصموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف النحاة في بدل الاشتمال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البدل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتمل هو الثاني ؛ واختار المؤلف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأي المبرد والسيرا في وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأي الحقيق بالقبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البدل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة واقعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأي دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون ردا للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون ردا للقول الثاني

وأَمْرُه في الضمير كأمر بدل البعض ؛ فمثالُ المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة ، وقولُه تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[١] ، ومثالُ المُقَدَّر قولُه تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ)[٢] أى : النار فيه ، وقيل : الأصل « ناره » ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البدل المُبَايِن ، وهو ثلاثة أقسام ؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدم فى الحدّ :

ثم الأولُ إن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سَبَقَ إليه اللسانُ فهو بَدَلُ الغلط ، أى : بدلٌ عن اللفظ الذى هو غَلَطٌ ، لا أن البدل نَفْسَه هو الغلط كما قد يُتَوَهَّمُ .

وإن كان مقصوداً ؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ فبدلُ نِسْيَانٍ ، أى : بدلُ شىء ذُكِرَ نسياناً .

وقد ظهر أن الغلط متعلِّق باللسان ، والنسيان متعلق بالجَنَان[٣] ، والناظم وكثير من النحويين لم يُفرِّقوا بينهما فَسَمَّوُا النوعين بدلَ غلط .

وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب ، ويُسَمَّى أيضاً بدل البَدَاء[٤] .

وقولُ الناظم : « خُذْ نَبْلاً مُدًى » يحتمل الثلاثة ، وذلك باختلاف

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٤ من سورة البروج .
(٣) الجنان — بفتح الجيم ، بزنة سحاب — هو القلب .
(٤) البداء — بفتح الباء وبالدال المهملة — هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهراً ، والمراد أن يظهر لك الصواب بعد خفاء حاله عليك .

التقادير ، وذلك لأن النَّبْل اسمُ جَمْعٍ للسِّهامِ ، والمُدَى : جمع مُــدْيَة ، وهى السكِّينُ .

فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَى فسبقهُ لسانُهُ إلى النَّبْل فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ النَّبْل ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن الصواب الأمر بأخذ المُدَى فبدل نسيان .

وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدَى وجعل الأول فى حكم المتروك فبدل إضْرَابٍ وَبَدَاء .

والأحْسَن فيهنّ أن يؤتى ببل .

***

فصل : يُبْدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .

ولا يُبْدَلُ المضمَرُ من المضمر ، ونحوُ « قُمتَ أنتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أنتَ » توكيدٌ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند الـكوفيين والناظم(1) .

---

(1) اعلم أن العرب يقولون فى حال الرفع « قمت أنت » ولا يقولون غير ذلك ، ويقولون فى حال النصب « رأيتك أنت » أحيانا ، وأحيانا أخرى يقولون « رأيتك إياك » ويقولون فى حالة الجر « مررت بك إياك » فى بعض الأحيان ، وفى أخرى يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .

ثم اعلم أن النحاة يختلفون فى تخريج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك هذا الاختلاف بيانا شافيا فنقول :

اتفق البصريون والـكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثانى توكيد للضمير الأول ، واختلفوا فى عبارتى النصب وعبارتى الجر ، فذهب الـكوفيون إلى أن الضمير الثانى فى العبارات الأربع توكيد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك فى عبارة=

ولا يُبْدَلُ مضمر من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسموع .

ويجوز عكسه : مطلقاً[١] إن كان الضميرُ لغائبٍ ، نحو (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[٢] فى أحد الأوْجُه[٣]، أو كان لحاضرٍ بشرط أن يكون بَدَلَ بعضٍ ، كـ « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)[٤]، أو بدل اشتمال ، كـ « أَعْجَبْتَنِي كَلامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثانى مرفوعا منفصلا نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقا للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأى ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول الكوفيين عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيدا ، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل » .

وذهب البصريون إلى أنه إذا جىء بالضمير الثانى منفصلا مرفوعا نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثانى توكيدا للأول ، وإذا جىء بالضمير الثانى موافقا للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثانى بدلا من الأول .

(١) المراد بالإطلاق فى هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفى الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول فى محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون (أسروا) فعلا والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهى اللغة المعروفة بلغة « أكلونى البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك فى باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل. =

٤٢٨ — * بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا *

= ونظير الآية الكريمة فى إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي ، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فإن قوله « رجلى » بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة مفعولا به فى قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلمة لأبى ليلى النابغة الجعدى ، أنشدها بين يدى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم ، والذى أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَراً *

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر وعلو المنزلة « مجدنا » المجد — بفتح الميم وسكون الجيم — كرم الآباء « سناؤنا » السناء — بفتح أوله ممدوداً — الشرف والرفعة وعلو المنزلة « لنرجو » أى نترقب ونأمل « مظهر » مصدر ميمى أو اسم مكان — ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم — مع كل ذلك — يترقبون منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبى صلى الله عليه وسلم حين سمع هـذا البيت بدت على وجهه الـكراهية ثم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يارسول الله، فقال« إن شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماض وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد : بدل اشتمال من فاعل بلغ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه « وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لنرجو » اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَلَ كلٍّ مفيدٍ للإحاطة ، نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)(١).
ويمتنع إن لم يُفِدْ ؛ خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز « رَأَيْتُكَ زَيْداً » ، و « رَأَيْتَنِي عَمْراً »(٢) .

***

فصل : يُبْدَل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ؛ فالاسم كما تقدم ، والفعل كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ)(٣) ، والجملة

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة فى محل رفع خبر إن « فوق » ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه ، وفوق مضاف واسم الإشارة فى قوله « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهراً » مفعول به لنرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مجدنا وسناؤنا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع فاعلا فى « بلغنا » ، وهو بدل اشتمال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن « زيدا » بدل من الكاف المنصوبة المحل فى « رأيتك » وخرج المثال الثانى على أن « عمرا » بدل من الياء المنصوبة المحل فى « رأيتنى » ويؤيد الذى ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائى عن بعض العرب أنه قال « إلى أبى عبد الله » بإبدال « أبى عبد الله » من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى فى قوله « إلى » كما يؤيده قول الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاَ

محل الاستدلال قوله « بكم قريش » فإن قوله « قريش » بالجر بدل من كاف المخاطب فى قوله « بكم » والأخفش تابع للكوفيين فيما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قولك « إن تصل تسجد لله يرحمك » فتسجد بدل من تصل ، وهو بدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال بدل الاشتمال فيه قول الراجز :

كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ)[1] ، وقد تُبْدَل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ — إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما .

* * *

= إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فإن الأخذ كرها والمجىء طائعا من صفات المبايعة ، ومثال بدل الغلط فيه قولك « إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل البعض من الكل فى الجمل ، ومثال بدل الاشتمال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِى السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإن قوله « لاتقيمن عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيدا له لأنه ليس بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتمال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفرزدق ، وذكروا بعده بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمِلُ نَصَّ الْعِيسِ حَتَّى يَكُفَّنِى غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْحَدَثَانِ

ومعنى بيت الشاهد أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النكرة أعرب حالا «حاجة» مفعول به =

. . . .

= لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة «وبالشام» الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق «أخرى» معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام «كيف» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبنى على السكون فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله «كيف يلتقيان» فإن هذه الجملة — فيما ذكر النحاة — بدل من قوله «حاجة» وقوله «أخرى» فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال: أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقاؤهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جنى ، وتبعه من جاء بعده عليه .

وقال الدمامينى : ويحتمل أن يكون قوله «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه البابة كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذى هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح فى إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النحاة يصرحون فى بيت الفرزدق بأن جملة «كيف يلتقيان» بدل كل من المفرد الذى قبلها وما عطف عليه ، وممن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تعذر التقاء الحاجتين — وهو المعنى الذى ذكروا أن الجملة تؤديه — ليس هو نفس الحاجتين ولا مرادفا لهما ، فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتمال، ثم رأيت السيوطى فى الهمع =

فصل : وإذا أبدل اسمٌ من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزَيْداً أَمْ عَمْراً » و « مَا صَنَعْتَ أَخَيْراً أَمْ شَرًّا » ، والثانى نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعْ إِنْ خَيْراً وَإِنْ شَرًّا تُجْزَ بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرْ إِنْ غَداً وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ » .

***

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتمال ، ورأيت ابن هشام فى المغنى (٢٠٧/١ بتحقيقنا) بنص فى الآيتين الكريمتين اللتين أثرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتمال من المفرد قبلها ، فلله مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن نقول لك : نص أبو حيان فى تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قيما) على أن (قيما) بدل من جملة (لم يجعل له عوجا) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيما ، فاعرف ذلك .

قد تم ـ بمعونة الله تعالى وحسن إمداده ـ مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصارى ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الثالث

من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام

مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك»

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

الجزء الرابع

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص . ب : ٨٣٥٥

المكتبة العصريّة
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب النداء[1]

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء ـ بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون ـ أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى ـ من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لـكى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة.

وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول ـ وهو رأى الجمهور ـ أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الـكلام بين العوض والمعوض منه.

والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأنا لم نعهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسى ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا الرأى أن حرف النداء قد يحذف من الـكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر . =

الفصل الأول

فى الأحْرُفِ التى يُنَبَّهُ بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأحْرُف ثمانية : الهمزة(1)،

= والقول الرابع : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو على الفارسى ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدعو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما فى سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متحملة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضا لو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هى والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد فى رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إياك » فلم يجيئوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا .

فقد تبين لك أن القول الذى تنصره الأدلة هو قول الجمهور — واختاره ابن مالك — إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمر إضمارا واجبا ، وإن المنادى ضرب من المفعول به

(1) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن الخباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثانى : أن ابن مالك ذكر فى شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل فى كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطى أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف .

ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، فى جاهليتها =

. . . .

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرىء القيس بن حجر الكندى في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰـذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضا :

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هٰهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ومن ذلك قول المثقب العبدى ، وهو من شعر المفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْـلَ بَيْنِكِ مَتِّعِينِي
وَمَنْعُـكِ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِينِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

ومن ذلك قول بديع الزمان الهمذانى فى القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتِ بِبَطْنِ خَبْتٍ وَقَدْ لاَقَى الهِزَبْرُ أَخَاكِ بِشْرَا

ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبنى .

أَلُبْنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكِ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ

ومن ذلك قول أبى نواس :

أَجَارَةَ بَيْتَيْنَا أَبُوكِ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكِ عَسِيرُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبَنِي غُدَانَةَ إِنَّنِي حَرَّرْتُكُمْ فَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جِعَالِ

ومن ذلك قوله أيضاً فى عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعَبْدَ اللهِ أَنْتَ أَحَقُّ مَاشٍ وَسَاعٍ بِالْجَمَاهِيرِ الْكِبَارِ =

وأى[١] ـ مقصورتين ، وممدودتين ـ ويا[٢] ، وأيا[٣] ،

= ومن ذلك قول امرىء القيس فى المعلقة أيضا :

أصاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ

وأنشده سيبويه (١ / ٣٣٥) « أحار ترى برقا » .

ومن ذلك قول أبى العلاء :

أَبَنَاتِ الهَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْ نَ قَلِيلَ العَـزَاءِ بِالإِسْعَادِ

ومن ذلك قول ذى الرمة :

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى ـ بفتح الهمزة وسكون الياء ـ فقال المبرد والجزولى : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كيا ، وقيل : هى لنداء المتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمَعِى ـ أَىْ عَبْدَ ـ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَـــامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هى للبعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان : هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وذكر ابن الخباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام فى المغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ =

وهيا[١]، ووا[٢] .

= وقول المجنون قيس بن الملوح :

أيَا شِبْهَ لَيْلَى لاَ تُرَاعِى فَإِنَّنِى ... لَكِ اليَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ

وقول الآخر :

أيَا جَبَلَىْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا ... نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَىَّ نَسِيمُهَا

وقول ليلى بنت طريف :

أيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقاً ... كَأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف فى هاء « هيا » فقيل : هى أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لايدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال لغوى ، والإبدال التصريفى هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .

ومن شواهد النداء بهيا قول الشاعر :

* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِىَ اليَوْمَ عِنْدَكُمْ *

وقول الآخر :

وَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا ... وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبَّا

(٢) ذكر ابن عصفور « وا » فى حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

* وَافَقْعَسَا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ *

والجمهور على أن « وا » حرف لايستعمل فى غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل فى غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام فى مغنى اللبيب « وا على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى » اهـ .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف المنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثانى: أن يكون بعدحرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =

. . . .

= تعالى (ألا يا اسجدوا) فى قراءة الكسائى بتخفيف « ألا » وهى – على هذا – حرف تنبيه ، ومثال الدعاء قول ذى الرمة :

أَلاَ يَا أَسْلَمِى يَا دَارَ مَىَّ عَلَى الْبِلَى
وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنفاً أَنْتَ حَامِلُه يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ونظيره قول الآخر :

أَلاَ يَا أَسْلَمِى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالعِقْدِ
وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

وزعم بعض النحاة أن « يا » فى هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس ثمة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على « يا » فى بعض هذه الشواهد « ألا » وقد علمنا أن « ألا » حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت « يا » حرف تنبيه أيضا للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، وذلك لا يجوز ، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك فى أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب) وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماؤه (يا مالك ليقض علينا ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل الدعاء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استئناسا بما كثر استعماله فى مثل هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء – الذى هو يا – مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده « ليت » نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا – يا ليتنا نرد ولا نكذب – يا ليت قومى يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا =

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنْزِلَةَ البعيدِ ؛ فله بقية الأحْرُف كما أنها للبعيد الحقيقى .

وَأَعَمُّها « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتتعين فى نداء اسم الله تعالى(١)، وفى باب الاستغاثة(١) ، نحو « يَاللهِ لِلمُسْلِمِينَ » وتتعين هى أو « وا » فى باب النُّدْبَةِ ، و « وا » أكثر استعمالاً منها فى ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث — « ليت » و « رب » و « حبذا » — لأنا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهن ، فلو قدرنا منادى فى هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عادتهم باستعماله .

(١) نحو « ياالله » وبقى مما تتعين «يا» فى ندائه لفظ « أى » نحو « يأيها النبى » ولفظ « أية » نحو « يأيتها النفس المطمئنة »

٤٣٠ — هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثانى ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهى :

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . . الخ

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

اللغة : «حملت» بالبناء للمجهول مع تشديد الميم — أى كلفت « أمراً عظيما » أراد =

ويجوز حذف(١) الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا)(٢) (سَنَفْرُغُ

= به مشاق الخلافة وإقامة العدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفشا الجور «اصطبرت» بالغت فى الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول «أمراً» مفعول ثان لحمل «عظيما» صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء عاطفة ، واصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف ، وقمت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء وندبة « عمرا » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المـــأتى بها لمناسبة ألف الندبة .

الشاهد فيه : قوله «ياعمرا» حيث استعمل « يا » فى الندبة لوضوح الأمر ؛ لأن المقام للتفجع والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات فى رثاء ميت ، وليس يطلب إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف الندبة فى آخره دليل آخر على أنه أراد الندبة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء لقال «ياعمر» ببنائه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا يدلان على أن المتكلم أراد الندبة .

(١) اعلم أولا أنه لايقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «يا» بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة فى هذا الموضوع للاشارة إلى أنه لافرق بين أن يكون المنـادى الذى حذف معـه الحرف مفردا كالآية الأولى ، وأن يكون شبيهـا بالمفرد – وقيل هو شبيه بالمضـاف – كالآية الثـانية ، وأن يكون مضافا كالآية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» فى الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها ، والوجه الثانى اعتبار « عباد الله» مفعولا به عامله أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَـكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ)[١] (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ)[٢]، إلا فى ثمان مسائل : المندوبِ نحو « يا عُمَرَا » ، والمستغاثِ نحو « يالله » ، والمنادى البعيد ؛ لأن المراد فيهن إطالةُ الصَّوْتِ ، والحذفُ ينافيه ، واسمِ الجنس غير المعَيَّنِ ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي » ، والمضمر[٣] ، ونداؤه شاذ ، ويأتى على صيغتى المنصوب والمرفوع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »[٤] ، وقول الآخر :

٤٣١ — * يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا *

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول « يا أنا » ولا « يا إياى » كما لا تقول « ياهو » ولا « يا إياه » واختلفوا فى ضمير المخاطب ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلا ، واختاره أبو حيان ، والثانى أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول ، وكان الأحوص البربوعى قد وفدهو وابنه على معاوية ، فقام الابن فخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فكفه ابنه قائلا « ياهذا قد كفيتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعا للعينى ، والصواب أنه لسالم بن دارة يقوله فى مربن واقع ، وأن صحة إنشاده هكذا :

يَا مُرُّ يَا ابْنَ وَاقِـعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

ولعل ماوقع للشيخ خالد هذا البيت سبق قلم سببه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحوص :

اللغة : « يا أبجر » أصل الأبجر المنتفخ البطن ، وقد يكون سمى به ، ولكن الصواب فى الإنشاد كما قلنا هو « يا مربن واقع » فلا تعن نفسك بالبحث عمن سمى أبجر « طلقت » فارقت حلائلك « عام جعتا » يريد فى الوقت الذى وقعت المجاعة فيه ، =

واسمِ الله تعالى إذا لم يُعَوَّض فى آخره الميمُ المُشَدَّدَة ، وأجازه بعضهم ، وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْت :

٤٣٣ — رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلٰهاً غَـيْرَكَ اللهُ ثَانِياً

= وهذا من الذم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسئولية وألا يسعى لهن لجلب رزقهن .

الإعراب : «يا» حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبجر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « بن» نعت لأبجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو تابع له بالنظر لمحله ، وابن مضاف و «أبجر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما مع العلمية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة «يا» حرف نداء «أنتا» أنت : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره مانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ، والألف للاطلاق «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «طلقت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « عام » ظرف زمان منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جعتا » فعل ماض وفاعله ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله «ياأنتا» حيث نادى الضمير الذى يستعمل فى مواطن الرفع .

وإنما جىء بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .

٤٣٣ — هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبى الصلت بن أبى ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ الكتب فى الجاهلية وطمع فى النبوة فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن فى نسخ المتن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد فى عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على أنه من المتن هكذا :

* أَدِينُ إِلٰهاً غَيْرَكَ اللهُ رَاضِياً * =

. . . .

= اللغة : « أدين » أى أتخذه ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و «راضيا» حال من فاعل «رضيت» أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « قم قائما » أو هو حال من فاعل «أدين» هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروى فى كلة عدتها سبعة عشر بيتا ، وروايته كما فى رواية المؤلف هكذا:

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللهُ ثَانِيَا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق برضى «اللهم» الله : منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ياألله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم معوض بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لايجمع بينهما إلا شذوذا «ربا» حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة «فلن» الفاء حرف تفريع ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال «أرى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثان لأرى إن اعتبرتها علمية « إلها » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله «ثانيا» صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «الله» الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يختم بالميم المشددة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بندائك ، ومتى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شىء عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به الميم المشددة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى، وقد علم أنه لايجوز =

واسمِ الإشارة ، واسمِ الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما[1] ، احتجُّوا بقوله :

= أن يجمع بين العوض والمعوض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعا : وذلك إذا لم تلحقه الميم المشددة ، والثانى أن يكون الحذف واجبا ، وذلك فيما إذا ألحقت به الميم المشددة ، فإن ذكرت حرف النداء فى الحالة الأولى أو حذفته فى الحالة الثانية ، كما فى بيت الشاهد ، كنت مخالفا للقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد فى قوله « اللهم » فى صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

(١) اختلف الكوفيون والبصريون فى اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودى وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجز حذفه إلا فى ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده فى السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه فى الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم ياهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حجر » أى ثوبى ياحجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنوا أبا الطيب المتنبى فى البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك فى هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد فى النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لذى الرمة ، غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكُنَّ يَا أَطْلَالَ مَيَّ بِشَارِعٍ   عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُنَّ سَلَامُ

وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا عجز البيت ، وصدره قوله :

* إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللغة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصا من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكن » من قوله « عليكن ياأطلال مى » — « هملت عينى » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو — هى حرقة فى القلب من ألم الحب « غرام » الغرام — بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب — أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلذ شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » همل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عينى » عين : فاعل همل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبى » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثلك » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «هذا» حيث نادى اسم الإشارة، وحذف معه حرف النداء =

. . . .

= وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، وبقول الآخر :

ذَا ، ارْعِوَاء ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـــرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

فإنه أراد يا هذا ارعو ارعواء ـ إلخ ، فحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :

إِنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فَبِهِمْ هٰذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ

فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومى ، فبهم اعتصم يا هذا ـ إلخ ، وعليه جاء قول المتنبي :

هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كامنا من الحب عندنا .

فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟

فالجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل به كاف الخطاب ، واختلفوا فى جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب ـ نحو ذاك ، وذاك ـ والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .

فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا بكاف الخطاب ؟

فالجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالمشار إليه واحد ، والمخاطب بهذه الإشارة واحد آخر ؛ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره ؛ فلما لزم هذا التناقض بسبب النداء امتنع فى هذه الحال ، وكل الشواهد التى سمعتها ـ وإن كانت شاذة من ناحية أخرى عند البصريين ـ ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .

فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

فالجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم الجنس إذا نودى ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع فى الذكر بين العوض والمعوض؛ وكذلك لا يجمع بينهما فى الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس جرى مجراه فى ذلك :

وقولهم « أطْرِقْ كَرَا »(١) و « افْتَدِ مَخْنُوقُ »(٢) و « أَصْبِحْ لَيْلُ »(٣) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

* * *

الفصل الثانى

فى أقسام المنادى، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يا زَيْدُ »(٤)، أو عارضاً فى النداء بسبب القَصْد والإقبال ، نحو « يا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتمامه « إن النعام فى القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك ــ وهو النعام ــ قد صيد ، فكرا : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذى قبلها، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمه.

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة ثم هو يبخل بأن يفتدى نفسه بشىء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشىء ، أى لتذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلا منك .

(٤) اختلف النحاة فى الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد =

تريد به مُعَيَّناً(١) .

والثانى : الإفراد ، ونعنى به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل فى ذلك المركبُ المَزْجِىُّ ، والمثنى ، والمجموع ، نحو « يا مَعْدِى كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنيًّا قبل النداء ، كـ « سِيبَوَيْهِ » و « حَذَامِ » فى لغة أهل الحجاز قُدِّرَت فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك فى تابعه ؛ فتقول : « يا سيبويهِ العالمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل فى تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الفَاضِلُ » والمحكىُّ كالمبنى تقول « يا تَأَبَّطَ شَرًّا المِقْدَامُ » أو « المِقْدَامَ » .

الثانى : ما يجب نَصْبُه ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبه » وقول الأعمى : « يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى » وقول الشاعر :

٤٣٤ — * فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ *

= النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا ألله » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناظم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال .

٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت فى شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم الكلاب الثانى ، والبيت بتمامه قوله : =

. . . .

= فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضابىء البرجمى ، وبيته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ أُمَامَةَ عَنِّى وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الريب المازنى ، وبيته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ بَنِى مَازِنٍ وَالرَّيْبِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « راكباً » الراكب اسم الفاعل من « رَكِب فلان » وهو فى الأصل صالح للاطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملا أم ناقة أم غيرهن، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « راكب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض ـ بفتح العين بزنة رسول ـ اسم لمكة والمدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهى جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهى أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « راكبا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ندامای » ندامى : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندامى =

وعن المازنى أنه أحَالَ وجودَ هذا القسم(١) .

الثانى : المضاف ، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير مَحْضَة ، نحو «يا حَسَنَ الْوَجْهِ» وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة(٢).

الثالث : الشَّبِيهُ بالمضاف ، وهو : ما اتَّصَلَ به شىء من تمام معناه(٣)، نحو

= «أن» مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف «لا» نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب ببلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذىلايقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على على أن ما ذهب إليه المازنى من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه فى كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لايقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روينا من الأبيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمى أو المتردى فى هوة « يا رجلا خذ بيدى » فإنه لا يريد أن ينادى رجلا معينا ليأخذبيده ، وإنما يريد رجلا أى رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا ، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المازنى أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين فى النكرة ضرورة أو شاذا ، وقد بينالك فى شرح الشاهد ٤٣٤ أن ما ادعاه المازنى غير سديد ، وأن الصواب فى كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثانى أن السر فى بناء المنادى مشابهته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجد فيهما اتصل بالمنادى =

. . . .

= مرفوعا به نحو « ياحسنا وجهه » و « يا مرضيا خلقه » و « يابديعا نظمه » والثانى : منها تجد ما اتصل بالمنادى منصوبا به نحو « ياطالعا جبلا » و « يا قاضيا حاجات إخوانه » و « يا مؤديا واجبه » والثالث منها تجد ما اتصل بالمنادى مجرورا بحرف جر متعلق به نحو « يارفيقا بالعباد » و « ياقانعا بما قسم الله له » و « يا مقدرا للعواقب » و « ياحاملا لأعباء العشيرة » والرابع منها تجد ما اتصل بالمنادى معطوفا عليه نحو « يا ثلاثة وثلاثين » إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر فى هذا الأخير تفصيلا .

ومما ينبغى أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :

الأول : الاسم المفرد المنكر الموصوف نحو قولك « يارجلا فاضلا » ونحو « يارحلا يجبر الكسير » إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة والموصوف جميعا .

الثانى : الوصف المقترن بجملة نحو « يا عظيما يرجى لكل عظيم » و « يالطيفا لم يزل » و « ياحليما لا يعجل » و « ياكريما يعطى الجزيل » و « ياجوادا لايبخل » وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هى فى محل نصب حال من ضمير مستتر فى الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسر فى هذا أن هذا الوصف صار معرفة بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر فى الوصف هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبه ، وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان فى الجملة ضمير يراد به المنادى جاز أن يؤتى به ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول « ياجوادا جوده من غير من ولا مسألة » أو تقول « ياجوادا جودك من غير من ولا مسألة » وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما فى الأمثلة التى ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ بتاء المضارعة فتقول « يا عظيما ترجى لكل عظيم » و « يالطيفا لم تزل » .

هذا الذى قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو يخالف رأى ابن مالك الذى جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .

وسيأتى فى شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) تخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد، فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَناً وَجْهُهُ » و « يا طَالِعاً جَبَلاً » و « يا رَفِيقاً بِالعِبَادِ » و « يا ثَلاثَةً وَثَلاثِين » فيمن سَمَّيته بذلك ، ويمتنع إدخالُ « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُها ؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضممت الأول وَعَرَّفْتَ الثانى بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أُعيدت معه « يا » فيجب ضمه وتجريده من أل ، وَمَنَع ابن خروف إعادة « يا » وتخييرُهُ فى إلحاق أل مردودٌ .

والثالث : ما يجوز ضَمُّه وفَتْحُه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون عَلَماً مفرداً موصوفاً بابنٍ متصل به مضافٍ إلى عَلَمٍ(١) ، نحو « يا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ » والمختارُ عند البصريين — غير المبرد — الفتحُ ، ومنه قوله :

٤٣٥ — * يا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ *

---

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذى أضيف « ابن » إليه مذكرا نحو « يا زيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثا نحو « ياعمرو بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثانى محل خلاف بينهم .

٤٣٥ — قد اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهرى إلى رؤبة ابن العجاج ، ونسبه الأعلم فى شرح شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بنى الحرماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدى ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ *

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات فى كتاب « المعارف » (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازى ، وتجد ترجمة له فى كتاب « المؤتلف والمختلف » (ص ١٧٠) . =

ويتعين الضَّمُّ فى نحو « يا رَجُلُ ابْنَ عَمْرو » و « يا زَيْدُ ابْنَ أَخِينا » ؛ لانتفاء عَلَمِيَّة المنادى فى الأولى ، وعَلَمِيَّة المضاف إليه فى الثانية ، وفى نحو « يا زَيْدُ الفَاضِلَ ابن عَمْرو » لوجود الفصل ، وفى نحو « يا زَيْدُ الفَاضِلَ » لأن الصفة غير « ابن » ولم يَشْتَرِط ذلك الـكوفيون ، وأنشدوا :

٤٣٦ — * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا *

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالسيل الذى ينزل شديداً فيـكتسح كل شىء أمامه « سرادق المجد » السرادق ــ بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة ــ أصله الخباء الذى يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر فى سيادة ، وقد جعل المجدذا سرادق على سبيل الاستعارة بالـكناية ، وإضافة السرادق إليه تخييل ، والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للممدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فى قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حكم » منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم فى محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على الفتح للاتباع فى محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الإتباع فى محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ياحكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريبا)

٤٣٦ ــ هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْـكَرْتَ الأَصَادِقَ وَالبِلَادَا =

بفتح « عُمَر » ، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصف بابْنٍ ، نحو « يا هِنْدُ ابنة عمرو » ولا أثَرَ للوصف ببنت ، فنحوُ « يا هِنْدُ بِنْتَ عَمْرٍو » واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَمَا كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى *

اللغه : « ابن سعدى » يروى فى مكانه « وابن أروى » أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار؛ لأنه آثر رفيقا له بالماء الذى كان نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى «ابن أروى» فقد قال العلماء : عنى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : « ما » حرف نفى يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز أن تكون تميمية مهملة « كعب » اسم ما على الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما تميمية مهملة «منك» جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمر » منادى مبنى على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتباع « الجواد » نعت لعمر على اللفظ . والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا عمر الجوادا » فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وبفتح الجواد ، بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله « يا عمرا » تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالمندوب وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لا حركة العامل ، وهذا بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكَرَّر مضافًا ، نحو « يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ »[1] ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَمْتَه فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أعْنِى[2] ، وإن فَتَحْتَه فقال سيبويه : مضافٌ لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعاً
وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم — وكان يتيما فى حجره — يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفى :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ ... لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْأَةٍ عُمَرُ

(٢) إذا ضممت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلا منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافا .

وقد اعترض قوم من العلماء — وهو أبو حيان — الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيدا معنويا للاسم الأول ؛ لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

=

الثانى ، والثانى مُقْحَم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لمحذوفٍ مُمَاثِلٍ لما أُضِيف إليه الثانى ، وقال الفراء : الِاسْمَانِ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أُضِيفا(١) .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبنى على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمؤكد فى المعنى إجمالا وتفصيلا ، والثانى أنه يجب اتفاقهما فى جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين، بل يكفى اتفاقهما فى المعنى الإجمالى كما يكفى اتفاقهما فى مطلق التعريف وجنسه ، ولا يلزم اتفاقهما فى جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثانى توكيدا للأول .

(١) اعلم أولا أن المنادى المكرر قد يكون علما نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يا زيد زيد اليعملات » وقد يكون وصفا نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « ياعظيم عظيم الخلق » و « ياشريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يارجل رجل المروأة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز فى المنادى المنكرر الضم والنصب إذا كان علما كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب فى الاسم الثانى منهما النصب ويجوز فى الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون فى ثانى الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون فى أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثانى « ياصاحبا صاحب بكر » وأما اسم الجنس نحو « يارجل رجل الملمات » فأوجبوا فى أول الاسمين الضم وأوجبوا فى ثانى الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب فى هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول .

ثم نقول : حكى المؤلف فى إعراب نحو « ياسعد سعد الأوس » – إن فتحت الاسم الأول – أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلا واضحا ، فنقول :

الرأى الأول – وهو رأى شيخ النحاة سيبويه رحمه الله – وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثانى ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثانى مقحم – أى زائد بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

. . . .

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل،أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم ، والأصل أن الأسماء لاتزاد ، والثانى أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد علمت فى باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر ، وذلك قبيح غاية فى القبح ، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثانى من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثانى غير مضاف .

الرأى الثانى ـ وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد ـ وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثانى ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، والاسم الثانى مضاف للاسم الذى بعده ، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبته مع الثانى ، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد ، وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف ، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول على المحذوف .

الرأى الثالث ـ وهو رأى الفراء ـ وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثانى ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء فى مذهب سيبويه من القول بزيادة الاسم وما جاء فى رأى المبرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له فى العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ، فإنك تعلم أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ، وفى قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثانى منهما .

الرأى الرابع ـ وهو رأى الأعلم الشنتمرى شارح شواهد سيبويه ـ وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر ، فهما مبنيان على فتح الجزءين ، وقد صارا كلة واحدة ، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبنيا على فتح الجزءين فى محل نصب لكونه مضافا .

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تتبين لك الحقائق الآتية : =

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضمّ إذا اضطر الشاعرُ إلى تنوينه ، كقوله :

٤٣٧ — * سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف .

الحقيقة الثانية أن رأى سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد فى بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبى العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل فى أمر واحد . وأن رأى الفراء قد خالف الأصل فى أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه ، ومثله رأى الأعلم .

وبعد ، فقد نظرنا فى هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول المرعية هو رأى أبى العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد فى هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، وكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد فى باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة؛ لأن وزن البيت لايتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا: سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها «يا» حرف نداء =

وقوله :

٤٣٨ — * أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً *

= مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب، وجملة النداء لامحل لها معترضة « السلام » اسم ليس مرفوع بالضمة .

الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِى فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندى وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعْدُكُمُ خِلاَبَا وَمَنَّيْتِ الْمَوَاعِدَ وَالْكِذَابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَاباً *

اللغة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد أنه نزل به « شعبى » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منيعة متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من الغربة ؛ وهى الابتعاد عن الأهل والوطن والصيرورة فى قوم لاقرابة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لئيما دنيئا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته فى موضع اسمه شعبى ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاغتراب ، ومن عادة الغريب أن يكون ضعيفا لاحول له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه أن يبنيه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ، وفيه وجه آخر سنذكره لك فى بيان الاستشهاد به «حل» فعل ماض مبنى على الفتح لا =

. . . .

= محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد «فى» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «شعبى» مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بحل «غريبا» حال من فاعل حل منصوب بالفتحة الظاهرة «ألؤما» الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : أتلؤم لؤما «لا» نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لامحل له «أبا» اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة «لك» اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبنى على الفتح فى محل جر «واغترابا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، واغترابا : معطوف على قوله لؤما ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أعبدا» فإن قوما من النحاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن الشاعر لما اضطر إلى تنوين المنادى الذى يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع التنوين تشبيها له بالنكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَـكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

ومثل ذلك قول توبة بن الحمير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْساً نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك فى أنواع المنادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من النحاة جعلوا المنادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و«عبدا» فى بيت الشاهد موصوف بجملة «حل فى شعبى غريبا» فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو الأصل كقولهم «ياعظيما يرجى لكل عظيم» ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .

وسيبويه رحمه الله جوز فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور فى قول النحاة ، والثانى =

واختار الخليل وسيبويه الضمّ ، وأبو عَمْرٍو وعيسى النصبَ ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه فى العَلَم ، وأبا عمرو وعيسى فى اسم الجنس .

* * *

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا فى أربع صُوَر :

إحداها : اسم الله تعالى ، أجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يا ألله » بإثبات الألفين ، و « يَا لله » بحذفهما ، و « يَاللهِ » بحذف الثانية فقط ، والأكْثَرُ أن يحذف حرف النداء ويُعَوَّض عنه الميم المشددة ؛ فتقول « اللّهُمَّ » وقد يجمع بينهما فى الضرورة النادرة ، كقوله :

٤٣٩ — * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا *

= أن تكون الهمزة للاستفهام، وعبدا : حال من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام أنفخر فى حال عبودية .

٤٣٩ — نسبوا هذا الشاهد إلى أبى خراش الهذلى، قاله العينى : وقيل : هو لأمية بن أبى الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا *

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والدال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذى يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحدوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « ألما » ألم : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضى المذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضى المذكور وفاعله المستتر فيه لامحل لها من الإعراب مفسرة « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجُمَلُ الْمَحْكِيَّة ، نحو « يا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّيَ بذلك ، نَصَّ على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى ، وصَوَّبه الناظم(١) .

الثالثة : اسم الجنس الْمُشَبَّهُ به ، كقولك « يا الْخَلِيفَةُ هَيْبَةً » نَصَّ على ذلك ابن سَعْدَان .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — * عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِى *

ولا يجوز ذلك فى النثر ، خلافاً للبغداديين .

***

= وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع فى الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجملة النداء فى محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التى تأتى فى الكلام عوضا عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المقترن بأل مع صلته قول الشاعر :

مِنَ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلاَ عَدْنَانُ *

اللغة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم — وهو الذى ألبس التاج « العلا » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضممت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذى هو أبو عرب الحجاز . =

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المَبْنِيِّ ، وأحكامه

وأقْسَامُهُ أربعة :

أحدها : ما يجب نَصْبُه مراعاةً لمحلِّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛

أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب « يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعا له على لفظ المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتباعا له على محل المنعوت «والذى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذى: اسم موصول معطوف على المتوج مبنى على السكون فى محل رفع أو نصب «عرفت» عرف: فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله عرف « بيت » مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عدنان» فاعل عرف مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التى للنداء على الاسم المقترن بأل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالسماع ، أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل ، وأما السماع فهذا الشاهد ونحوه .

ونظير هذا البيت فى اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا

الثانى : أن يكون مضافاً مجرَّداً من أل(١)، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو» و « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ » و « يا تميمُ كُلَّهُمْ ، أو كُلَّكُمْ »(٢).

الثانى : ما يجب رَفْعُهُ مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعت « أىّ » و « أيّة » ونعت اسم الإشارة إذا كان اسمُ الإشارة وُصْلَةً لندائه ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)(٣) (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)(٤)، وقولك « يا هٰذَا الرَّجُلُ »(٥) إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين ـ منهم الكسائى والفراء والطوال ـ أنه يجوز نصبه تبعا لمحل المنادى ورفعه تبعا للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب فجاز مراعاتها ، وحكوا ذلك فى النعت والتوكيد ، ولم يحكوه فى عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافا وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجىء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجىء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران فى قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمَهْدِى الْخَنَا مِنْ كَلاَمِهِ ... كَأَنَّكَ يَضْغُو نِى فى إِزَارِكَ خِرْنِقُ

فجاء بضمير الغيبة فى قوله « من كلامه » وبضمير الخطاب فى قوله « من إزارك ».

وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا تميم كلكم » فإن رفعت كلكم فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصبته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة فى الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعتا لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلا منه ، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق فى حين يشترط فى عطف البيان أن يكون جامدا ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين فى حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أوّلاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أيّ وأية فى هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَأَيُّهٰذَا الرَّجُلُ »(١) .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُه ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ المقرونُ بأل ، نحو « يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ » .

والثانى : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بألْ ، نحو « يا زَيْدُ الحَسَنُ » و « الحَسَنَ » و « يا غُلاَمُ بِشْرٌ » و « بِشْراً » و « يا تَمِيمُ أجْمَعُونَ » و « أجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يا جِبَالُ

= من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو فى قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح فى الاسم الواحد أن يكون نعتا وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى نقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيبويه فى « يا هذا ذا الجمة » على ما سبق ذكره فى بابه ، وأما عن الوجه الآخر فإنا إذا قدرناه نعتا جعلناه مؤولا بالمشتق ، وهو فى قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المحلى بأل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و(يا أيتها النفس المطمئنة)

الثانى : الاسم الموصول المقترن بأل ، نحو (يأيها الذى نزل عليه الذكر) ونحو قولك « يأيتها التى قامت » .

الثالث : اسم الإشارة الخالى من كاف الخطاب ، نحو قولك « يا أيهذا الرجل » أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتا لأى ، خلافا لابن كيسان .

ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلاَ أَيُّهٰذَا المَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِى كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَىَّ عَاهِدُ

أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)(١)، قرأه السبعةُ بالنصب ، واختاره أبو عَمْرو وعيسى ، وقُرِىء بالرفع ، واختــارهُ الخليل وسيبويه ، وقَدَّرُوا النصبَ بالعطف على (فَضْلاً) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً)(١)، وقال المبرد : إن كانت أل للتعريف مثلها فى « الطير » فالمختار النصب ، أو لغيره مثلها فى « اليَسَع » فالمختار الرفع .

والرابع : ما يُعْطَى تابعاً ما يستحقّه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل والمنسوق المجرد من أل ، وذلك لأن البدل فى نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ؛ تقول « يا زَيْدُ بِشْرُ » بالضمّ ، وكذلك « يا زَيْدُ وَبِشْرُ » وتقول « يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللهِ » وكذلك « يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللهِ » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب .

* * *

الفصل الرابع
فى المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُغة واحدة ، وهو المعتلُّ ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ، نحو « يا فَتَايَ » و « يا قَاضِيَّ »(٢) .

والثانى : ما فيه لُغتان ، وهو الوَصْفُ المُشْبِهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يا مُكْرِمِي » و « يا ضَارِبِي » .

---

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء المتكلم المتصلة بالاسم المعتل ـ مقصورا كان أو منقوصا ـ لئلا يلتقى ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضمة؛ لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لُغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غُلاَمِى » فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)(١) ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يَا عِبَادِى لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)(٢)، أو مفتوحة ، نحو (يَا عِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا)(٣)، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً ، نحو (يَا حَسْرَتَا)(٤)، وأجاز الأخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

٤٤١ — * بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ أنِّى *

---

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

تَاَنتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

وقول تأبط شرا :

فَأَصْبَحْتُ وَالغُولُ لِى جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلاَ

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد نسبه إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى *

اللغة : « براجع » هو اسم فاعل فعله رجع يرجع — من باب ضرب — تقول : رجعت الشىء أرجعه ، وفى القرآن الكريم : (فإن رجعك الله إلى طائفة منهم)وهو أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : «ولست بمدرك» اسم فاعل من «أدرك الشىء» بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «براجع» الباء زائدة ،وراجع : خبر ليس«ما» اسم موصول مفعول به لراجع «فات» فعل ماض =

أصله بقولى يَا لَهفَا ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بنيَّتها ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يا أمُّ لاَ تَفْعَلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إلَيَّ)[1].

الرابع : ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ ، وهو الأب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُعَوَّضَ تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها وهو الأكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الأقْيَسُ ، أو تَضُمَّها على التشبيه بنحو ثُبَـةٍ وهِبَةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِىءَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف فقيل « يا أبَتَا »[2] و « يا أُمَّتَا » وهو كقوله :

= فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولا لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « بليت» الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء «ولا» مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه ـ معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقدقلبت ياء المتكلم ألفاً وقلبت ـ مع ذلك ـ الكسرة التى كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفا ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ونظيره قول الآخر :

=

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا(١) * [٤٣٩]

وسبيلُ ذلك الشعرُ ، ولا يجوز تعويضُ تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا فى النداء ، فلا يجوز « جاءنى أَبَتُ » ولا « رَأَيتُ أُمَّتَ » .

والدليلُ على أن التاء فى « يا أبتِ » و « يا أُمَّتِ » عِوَضٌ من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان(٢)، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها فى الوقف هاء .

* * *

= يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِــــذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك فى ديوانه :

أَيَا أَبَتَا لاَ تَرِمْ عِنْــدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أبانا فلا رمت من عندنا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبى خراش الهــذلى أو لأمية ابن أبى الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يا أبتا » فإن فى كل منهما جمعاً بين العوض والمعوض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذى هو التاء والمعوض منه الذى هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجرى على رأى ابن جنى ، لأنه هو الذى يرى أن هذه الألف هى ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هى الألف التى أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والمنادى البعيد ، وعليه لا يكون فى الكلام جمع بين العوض والمعوض منه ، فلا يكون ذلك شبيها بالذى أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَادُمْتَ عَائِشَا

فنى ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوض منه بغير تردد .

(٢) قد اجتمعت التاء والياء فى قول الشاعر : =

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابْنَ أخِي » و « يا ابْنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحا للتركيب المزجى[1] ، وقد قُرِىء (قَالَ ابْنَ أمَّ)[2] بالوجهين ، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلا فى الضرورة ، كقوله :

٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي *

= أيا أبتي لاَ زِلتَ فِينا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ ما دُمْتَ عَائِشَا

وقد اختلف النحاة فى ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء المتكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول فى السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين فى تخريج فتح الجزءين فى قولك «يا ابن أم » و«ياابن عم» والمذكور في الكتاب هو تخريج سيبويه والبصريين ، وفى هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب ياء المتكلم ألفا ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وبقيت الفتحة التى قبلها دليلا عليها ، وهذا تخريج الكسائى والفراء وأبى عبيدة ، ويحكى عن الأخفش أيضاً .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبى زبيد الطائى ، واسمه حرملة بن المنذر ، من كلمة يرثى فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ *

وأول الكلمة التى منها هذا البيت قوله :

إنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ وَضَلاَلٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من «أمى» مضاف إليه مجرور =

وقال :

٤٤٣ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي *

* * *

=بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتنى » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمى » حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ
مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي
* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي *

اللغة : « لا تلومى » مضارع من اللوم وهو العتاب فى تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجعى » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هى فيه من اللجاجة فى اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من «عما» مضاف إليه مجرور=

هذا باب فى ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلُ » و « فُلةُ » بمعنى رَجُل وامْرَأة ، وقال ابن مالك وجماعة : بمعنى زيد وهند ونحوهما ، وهو وَهَمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة(1) ، وأما قوله :

= بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً فى مثل هذا الموضع « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلومى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « واهجعى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اهجعى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

(1) اختلف النحاة فى « فل ، وفلة » المستعملين فى النداء ، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أنهما كلمتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل – عند هؤلاء – فلى – بياء بعد اللام – فحذفت اللام اعتباطا : أى لغير علة تصريفية ، كما حذفت لام « يد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو فى الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر يدا على « يدية » برد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التى قبل الآخر ، فصارا فل وفلة ، فإذا صغرت فل – على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفى الكلمتين لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم فى التأنيث فلة ، والثالث أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله – وهو فلان وفلانة – غير مختص بالنداء .

ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف – فى ذاته – للأسباب التى ذكرناها يصح أن يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

٤٤٤ — * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ *

فقال ابن مالك : هو فُلُ الخاصُّ بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

٤٤٥ — * دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أي : دَرَسَ المَنَازِلُ .

---

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ *

اللغة : اللجة — بفتح اللام — الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فجرها بحرف الجر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله « فلان » فرخمه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي ، وأما فل الخاص بالنداء فأصله « فلي » فحذفت لامه كما حذفت لام يدودم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

. . . .

= سيبويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ *

اللغة : « المنا » أراد المنازل ، فرخم فى غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس المنازل : عفاؤها وانمحاؤها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « المنا » فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها الراهنة « بمتالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الفاء حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادمت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تقادم « فالسوبان » الفاء حرف عطف ، السوبان : معطوف على الحبس ، مجرور بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « المنا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله «المنازل» فرخمه فى غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لاترخيم فيه ، وأن المنا بمعنى المحاذى ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان المحاذى لمتالع فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قول الأكثرين وللقول الثانى أبو عبيد البكرى فى كتابه اللآلى شرح أمالى القالى (انظره ج ١ ص ١٤) .

ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَأَنَّ إِبْرِيقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومُ

أراد بسبائب الكتان ، فحذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها « لُؤْمَانُ » بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللُّؤْم ، و « نَوْمَانُ » بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النَّوْم ، وفُعَلُ كغُدَر وفُسَق ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفور كونه قياسياً ، وابنُ مالك كَوْنَه سَمَاعِيًّا ، وفَعَالِ كفَسَاقِ وخَبَاثِ ، سَبًّا المؤنث ، وأمَّا قوله :

٤٤٦ — * إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ *

---

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الحطيئة ، لكن نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) — وتبعه التبريزي — إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي *

اللغة : « أطوف » مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن السكيت والتبريزي « أطود » بالدال المهملة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف « آوى » مضارع « أوى فلان إلى منزله يأوى » مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه « قعيدته » قعيدة البيت — بفتح القاف — المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت « لكاع » بفتح أوله وثانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما — لئيمة ، ومثله اللكيعة .

المعنى : هجا زوجته ووصفها بأنها لئيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « بيت » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « قعيدته » قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لكاع » ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر =

فاستعمله خبراً ضرورةً ، وينقاس هذا وفَعَالِ بمعنى الأمر كنَزَالِ من كل فعل ، ثلاثى ، تام ، مُتَصَرِّف ، فخرج نحو : دَحْرَجَ ، وكَانَ ، ونِعْمَ ، وبئس ، والمبرد لا يقيس فيهما .

* * *

هذا باب الاستغاثة(١)

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ منادى وجب كونُ الحرف «يا» وكَوْنُهَا مذكورةً ، وغلب جَرُّه بلام واجبة الفتح ، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : «يَا لَلّهِ» وقول الشاعر :

٤٤٧ — * يَا لَقَوْمِى وَيَا لَأمْثَالِ قَوْمِى *

= فى محل جر صفة لبيت ، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لما سنذكره ، وسنذكر فى بيان الاستشهاد وجها آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للمبتدأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولا لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها يالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت فى مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال «لكاع» مفعولا به ، وذلك فى قول سعد بن عبادة سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) « ولكنى قد تعجبت ، أنى لو وجدت لكاعا قد تفخذها رجل — الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروها أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة وفى القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث .

ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميرا ، تقول « يالك لى » تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِى ازْدِيَادِ *

اللغة : «يا لقومى» جرى الاستعمال العربى على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه =

إلا إن كان مَعْطُوفًا ولم تُعَدْ معه « يا » فتكسر(١)، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائمًا(٢)، كقوله « يا للهِ لِلْمُسْلِمِينَ » وقول الشاعر :

= ورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والطغيان « فى ازدياد » يريد أنه يزيد يوما بعد يوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقومى » هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهى حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قومى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هى الداخلة على المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف فى متعلق الجار والمجرور فى هذا الموضع ؛ فقيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أدعو ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذى نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « فى ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « يا لقومى ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به فى الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثانى فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا .

ونظير هذا البيت قول أبى حية النميرى :

يَا لَقَوْمٍ وَيَا لَلنَّاسِ كُلِّهِمُ وَيَا لَغَائِبِهِمْ يَوْمًا وَمَنْ شَهِدَا

(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء المتكلم نحو « يالى » ، ومنه قول المتنبى :

فَيَاشَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَادَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

فإن كان ضميرا غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرىء القيس :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو « يا لبكر لى » .

٤٤٨ — * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

ويجوز أن لا يُبْدَأ المستغاث باللام ؛ فالأكْثَرُ حينئذٍ أن يختم بالألف[1]، كقوله :

---

٤٤٨ — هذا الشاهد من الشواهد التى لم يتيسر لى الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله :

* يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى — من باب فتح يفتح — ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين «الشبان» جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب — بفتح العين والجيم جميعا — تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف فى المتعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هى لام المستغاث به ، وهى حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر «يا» مع العاطف «للعجب» اللام مكسورة، وهى لام المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذى نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثانى فى قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التى يختم بها المستغاث عوض عن اللام التى كان حقه أن يبدأ بها، ومن أجل أنها عوض من اللام لايجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لايجمع بين العوض =

٤٤٩ — * يا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ *

=والمعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعا واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما فى الذكر .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فإحداهن ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « يالزيد » والثانية ماختم المستغاث فيها بالألف نحو « يازيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « ياقوم » وأما التى نصوا على عدم جوازها فهى ماجمع فيها بين اللام والألف نحو « يالزيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ *

اللغة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل — بفتح الهمزة والميم جميعاً — وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة — مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاى — المنعة والقوة « غنى » بكسر الغين المعجمة ، مقصوراً — الثراء وكثرة المال « فاقة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب — الحقارة والذلة .

الإعراب : «يا» حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيدا » مستغاث به مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأتى بها لمناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثة المفتوحة التى تلحق المستغاث به كما فى الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلا فيما سبق ، وفى آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و«عز» مضاف إليه مجرور بالكسرة=

وقد يَخْلُو منهما ، كقوله :

٤٥٠ — * أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ *

=الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «بعد» ظرف زمان منصوب بنيل أو بآمل ، وبعد مضاف و «فاقة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على «فاقة» مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيدا» حيث جاء بالمستغاث به مختتما بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التى تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التى لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلِلْغَفَلاَتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ *

اللغة : «ياقومى» ارجع فى فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ «للعجب العجيب» ارجع فى فهم معنى العجب إلى شرح الشاهدرقم ٤٤٨ «وللغفلات» الغفلات: جمع غفلة ، وهى مصدر «غفل فلان عن شأن كذا» إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه «تعرض له» تنزل به «الأريب» العاقل .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شىء منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يا» حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «قوم» مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه «للعجب» اللام المكسورة هى لام المستغاث لأجله ، وهى حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذى نابت عنه«يا»أو بمحذوف حال ، على ما بيناه فى الشواهد السابقة «العجيب» نعت للعجب مجرور بالكسرة=

ويجوز نداء المتعجَّب منه(١) ؛ فَيُعامل مُعامَلَةَ المستغاثِ ، كقولهم : « يا لَلْمَاء » و « يا لَلدَّوَاهِي » إذا تَعَجَّبُوا من كثرتهما(٢) .

* * *

= الظاهرة «وللغفلات» الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والغفلات : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من الغفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « ياقوم » حيث جاء المستغاث به خاليا من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضا على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره.

(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمرا يعده عظيما لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه ، نحو « ياللماء » و « ياللعشب » و « ياللدواهي » و « ياللمصيبة » .

الثاني : أن يرى أمرا يعده عظيما لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه ، نحو « ياللعلماء » و « ياللأهل الحجى » و « ياللأرباب المروءة والنجدة » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يختم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول امرىء القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي   فَيَا عَجَبَا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وقول الراجز :

يَا عَجَبَا مِنْ هٰـــذِهِ الْفَلِيقَهْ   هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ

والصورة الثانية: ما لم يبدأ باللام ولم يختم بالألف ، نحو « ياعجب » وبذلك يتم شبه المتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب النُّدْبَةِ

حُكْمُ المندوب — وهو المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه[1] — حكم المنادى؛ فَيُضَمُّ فى نحو «وَا زَيْدَا» وينصب فى نحو «وَا أميرَ المؤمنين» إلا أنه لا يكون نكرة كرجل[2]، ولا مبهماً كأى واسم الإشارة والموصول[3]؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهذا التعريف قاصر؛ لأنه يشمل مالا يسمى مندوبا فى الاصطلاح، وذلك نحو قولك «تفجعت على زيد» و «أنا متفجع على زيد» و «توجعت من صداع رأسى» و «أنامتوجع من جرح بقدمى» وكان عليه أن يزيد فى التعريف قوله «بوا أو بيا» حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحا هى «نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا».

والتفجع: هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث.

ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكما، فأما التفجع حقيقة فكما يكون فى رثاء الميت كبيت جرير فى عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٤٣٠ الذى سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكما فكقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب العرب «واعمراه، واعمراه».

والمتوجع منه قد يكون محل الألم، وقد يكون سبب الألم، فأما محل الألم فمثل قولك «وارأساه» و «وارجلاه» ومنه قول المجنون:

فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وأما سبب الألم فمثل قولك «وامصيبتاه» ومنه قول ابن قيس الرقيات:

تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَا رَزِيَّتِيَهْ

(٢) زعم الرياشى أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك بأنه قدورد فى الحديث «واجبلاه» وأنكر الجمهور ذلك، وقالوا: إن صح الحديث فهو نادر.

(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كالذى والتى مطلقا، واختلفوا فى جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقا أيضا، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف، فقد اختار فى هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين.

إلا ما صِلَتُه مشهورة فيندب ، نحو « وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » فإنه بمنزلة « وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهْ » إلا أن الغالب أن يختم بالألف ، كقوله :

* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[1] * [٤٣٠]

ويُحْذَف لهذه الألف ما قبلها : من ألفٍ نحو « وَامُوسَاهْ » أو تنوين[2] فى صلةٍ نحو « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » أو فى مضافٍ إليه نحو « وَا غُلَامَ زَيْدَاهْ » أو فى محكيٍّ نحو « وَاقَامَ زَيْدَاهْ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

---

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وقد تقدم ذكره فى أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناه على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه الألف نفسها هى التى سوغت له استعمال « يا » فى الندبة لكونها قد بينت أنه مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف ـ من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب بألف الندبة ـ هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هى التخلص من التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فى ندبة المنون وجهان، أما أولهما فحذف التنوين كمذهب البصريين ، وأما الثانى فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة فيقال فى ندبة غلام زيد «واغلام زيدناه» وإما بالكسر على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال «واغلام زيدنيه»

وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التى تقتضيها الإضافة فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيديه » .

نحو « وَازَيْدَاهْ » أو كسرة نحو « وَاعَبْدَ الْمَلِكَاهْ » و « وَاحَذَامَاهْ » فإن أوقع حذفُ الكسرة أو الضمة فى لَبْسٍ أُبْقِيَا ، وجُعِلت الألفُ ياء بعد الكسرة ، نحو « وَا غُلَامَكِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَا غُلَامَهُو » أو « وَاغُلَامَكُمُو » ولك فى الوقف[1] زيادةُ هاءِ السَّكْتِ بعد أحْرُف المد .

* * *

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لُغة من قال « يا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدَا » بالألف ، أو « يا عَبْدِى » بالإسكان ، يقال « وَاعَبْدَا » وعلى لُغة من قال « يا عَبْدِيَ » بالفتح ، أو « يا عَبْدِى » بالإسكان ، يقال « وَاعَبْدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وباجتلابه على الثانى ، وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتحُ رأىُ سيبويه ، والحذفُ رأىُ المبرد .

وإذا قيل « يا غُلَامَ غُلَامِي » لم يجز فى الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إليها غير منادى .

* * *

(١) وقد زادوا — فى النداء وفى الندبة — الهاء فى الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول المجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَتِي   لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

ومن ذلك قول الراجز :

وَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ   إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

وقد وقع من ذلك فى شعر المتنبى .

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ   وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

هذا باب الترخيم(١)

يجوز ترخيم المنادى — أي : حَذْفُ آخره تخفيفاً — وذلك بشرط كونِهِ معرفةً(٢)، غيرَ مستغاثٍ(٣)، ولا مندوب ، ولا ذى إضافة ، ولا ذى إسناد ؛ فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمى « يا إنْسَانًا خُذْ بِيَدِى » وقولُكَ « يا جَعْفَر » و « وَاجَعْفَرَاه » و « يا أَمِيرَ المؤمنين » و « يا تَأَبَّطَ شَرًّا » .

---

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتليين ، يقال «صوت رخيم» أى سهل لين، وقال الشاعر :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِى لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ

وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ،وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلا فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير المنادى — إلخ» والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجردا من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم مختوما بالتاء صح ترخيمه إن كان علما لمؤنث أو لمذكر كفاطمة وحمزة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالنكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٤٥٢ الآتى قريبا ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشىء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها ، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ — * أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ *

= فإنه أراد «يا مالك» فرخمه بحذف آخره وهو حرف الكاف،وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحوص الكلابي:

تَمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ أَعَامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وممن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ، وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاثة كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداهما استعمال الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة : « لاتبعد » أراد لاتهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم « ابن الأمة ، ما الأمه » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبني على السكون لامحل له من الإعراب « تبعد » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه « سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو « داعي » فاعل سيدعو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابنُ مالكٍ أنه قد يُرَخَّم ذو الإسناد ، وأن عَمْراً نَقَلَ ذلك(١) ، وعَمْرو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسِيبَوَيْهِ لَقَبه ، وكنيته أبو بِشْرٍ .

= معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم ، وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزنى :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ، وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا ، وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم المركب الإضافى بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول عدى بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً   فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك فى الألفية :

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلّْ   تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

وقال فى شرح التسهيل « ونص – يعنى سيبويه – فى باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول فى تأبط شرا : ياتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال : « ولا خلاف فى النسب إليه » وحاصل الحديث فى هذا الموضوع أن لسيبويه نصين متعارضين فى ترخيم العلم المحكى الذى أصله جملة ، نص يقتضى منع ترخيمه ، وقد ورد هذا النص فى باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ، وقد ورد هذا النص فى باب النسب ، ويسميه سيبويه باب الإضافة ، وهو « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه =

ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً[1] ؛ فتقول فى هِبَة عَلَمًا « يا هِبَ » وفى جارية لمعيَّنة « يا جارِىَ » قال :

٤٥٢ — * جَارِىَ لاَ تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى *

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك فى تأبط شرا : تأبطى ، ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : ياتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك يفرده فى الإضافة — يعنى فى النسب » اهـ ، والذى يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده دليلا على تجويز ترخيمه ، فكم من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها ضعيفة لا تجرى على المهيع المطرد فى كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى فى ذى التاء كونه علما مثل فاطمة وكونه نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن يكون على أقل من الثلاثة كهبة علما ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث فى قول امرىء القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰـــذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر فى قول عنترة :

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِى لَبَانِ الأَدْهَمِ

٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى *

وقد أنشده الجوهرى فى الصحاح (ع ذر) منسوبا إليه ، وقال عقيب إنشاده « يريد يا جارية ، فرخم » اهـ .

اللغة : « لا تستنكرى » لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره « العذير » الحال التى يحاولها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهرى .

الإعراب : « جارى » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ، فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهى « تستنكرى » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء اشتُرِط لجواز ترخيمه : كونُه علما[1]، زائداً على

= بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « عذيرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت فى إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف فى جوازه ، فضلا عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التى لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من الكثرة بحيث يجوز لكل واحد فى كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك فى قوله :

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثرا ونظما ، فأما فى النثر فقد قال العرب « ياشا ادجنى » يريدون ياشاة ادجنى ، أى أقيمى ولا تبرحى ، وأما فى النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه فى مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيبويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر فى حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها فى الشعر كثيرا وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك فى حارث قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالأَحْلاَمِ

وقول امرىء القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

ومن ذلك فى عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَا جَمِيعاً إِنْ بَدَا لَكُمُ وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ

ومن ذلك فى مالك قول الأنصارى .

* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا * =

. . . .

= وقال فى آخر كلامه « وهو فى الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخمته فى النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان فى هذه الثلاثة أكثر » هـ .

الأمر الثانى : قد ورد فى كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » رخموه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي

ومن ذلك قول خزز بن لوذان السدوسى :

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ ... وَالرَّحْلِ ذِي الأَنْسَاعِ وَالْحِلْسِ

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلاً ، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَا صَاحِ ... وَلاَ تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِي

وفى كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمى :

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ ... رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَاقَرَى فِي الْعِلاَبِ

وسار على هذا النهج أبو العلاء المعرى فى قوله :

صَاحِ هٰذِي قُبُورُنَا تَمْلَأُ الرُّحْـبَ ... فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادِ ؟

وفى كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث كما فى الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء

وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحملوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء فأجازه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور فى ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء — غير ما ذكرنا — قولهم فى مثل =

ثلاثة ، كـ « جَعْفَر » و « سُعَاد » ، ولا يجوز ذلك فى نحو إنسان لمعين ، ولا فى نحو زيد ، ولا فى نحو حَـكَم ، وقيل : يجوز فى مُحَرَّك الوسط دون ساكنِهِ ، وقيل : يجوز فيهما[1] .

* * *

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره فى الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان ــ بكسر أولهما وسكون ثانيهما ــ والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والقبج ــ بفتح أولهما وثانيهما جميعا ــ قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى ، إن النعام فى القرى » فإذا سمعها تلبد فى الأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد ، اهـ بمعناه رخموا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التى قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون فى ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقى من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا فى رحى وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال فى نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما فى هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذى ذهب إلى أن ترخيم الثلاثى المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر فى مواضع منها فى باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثانى متحركه ، ومنها فى باب النسب فإنهم يفرقون بين حبلى ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثى مطلقا ــ أى سواء أكان محرك الوسط أم ساكنه ــ فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمَّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سُعَا » ، وقراءة بعضهم (يا مَالِ)(١) .

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر من أحْرُفِ اللين ، ساكناً ، زائداً ، مكَمِّلاً أربعةً فصاعِداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً ، وذلك نحو : مَرْوَان وسَلْمَان وأسْمَاء ومَنْصُور ومِسْكِين عَلَمًا ، قال :

٤٥٣ — * يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ *

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرْجُو الْحِبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ *

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بحذف حرفين « مطيتى » المطية : الراحلة ، مأخوذ من المطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع فى سيرها ، أو من المطا وهو الظهر ؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة الكتاب — العطاء « ربها » صاحبها «لم ييأس» لم يقطع الأمل فى أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقداً بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرخم مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له « مطيتى » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقال :

٤٥٤ — * يَا أَسْمُ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يا مروان » فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسنذكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتى .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨) إلى لبيد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمى ، وزعم أنه لأبى زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر ، ولكنى اطلعت على هذا الشاهد فى ديوان لبيد المطبوع فى ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلاً حِينَ تَسْأَلُهُ وَلاَ تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكُثُرُ

يَا أَسْمَ صَبْراً . . . . . . إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

اللغة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا فى المنقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التى فى أول الكلمة أصلية أى ليست منقلبة عن حرف علة وهى همزة أفعال ، وأما الهمزة التى فى آخر الكلمة فهى على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماو ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وسماء ، ثم قلبت الواو التى فى أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه فى هذه الكلمة ، وسيأتى تفصيل هذا فى باب الإبدال «حدث» بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النازلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارىء من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقى يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : اصبرى صبرا « على » حرف جر « ما » اسم موصول مبنى =

بخلاف نحو « شَمْأَلٍ » عَلَماً ؛ فإن زائده — وهو الهمزة — غيرُ حرفِ لين ، ونحو « هَبَيَّخٍ(١) ، وقَنَوَّر(٢) » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو « مُخْتَار ، ومُنْقَاد » علمين ؛ لأصالة الألِفَيْن ، ونحو « سَعِيد وثَمُود وعِمَاد » ؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان(٣) ، وبخلاف نحو « فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْق »

= على السكون فى محل جر بعلى «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن «ملقى» خبر إن «ومنتظر» الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧)

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاَ تَدِينُهَا *

أراد « يانعمان » فحذف النون والألف التى قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَازِلَةٌ أَسْمَاءُ أَمْ غَيْرُ نَازِلَهْ أَبِينِى لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَهْ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى منى

(١) الهبيخ — بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل — الغلام الممتلىء الجسم التار ، والجارية هبيخة — بالتاء — والياء المشددة زائدة للالحاق بسفرجل .

(٢) القنور — بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً — الضخم الرأس ، تقول: بغير قنور ، ويقال : القنور هو الشرس الصعب فى كل شىء .

(٣) والأصل الذى يجرى عليه كلامهم أن يرخموا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٣٦) :

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِى وَبَعْدَ التَّصَافِى وَالشَّبَابِ الْمُكَرَّمِ

يريد « لميس » فحذف السين ووفر ماقبلها فأبقاه على حاله .

عَلَمًا ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلافَ فى نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنَ » علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفَيُونَ » و «مُصْطَفَيِينَ» فالحركة المجانسة مُقَدَّرة .

وإما كلمة برأسها ، وذلك فى المركب المَزْجِيِّ ، تقول فى معديكَرِبَ : « يَا مَعْدِى » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك فى « اثنا عشر » تقول « يا اثْنَ » ؛ لأن عَشَرَ فى موضع النونْ ؛ فنزلت هى والألف منزلَةَ الزيادة فى « اثنان » عَلَمًا .

* * *

فصل : الأكثر أن يُنْوَى المحذوفُ فلا يُغَيَّر ما بقى ؛ تقول فى جعفر : « يا جَعْفَ » بالفتح ، وفى حَارِثٍ : « يا حَارِ(١) » بالكسر ، وفى منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن مخزم :

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِى بْنَ مُخَزِّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّى حَلِيفُ صُدَاءِ

يريد « يايزيد » فحذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِى وَلاَ مَلِكُ

ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالأَحْلاَمِ

ومن ذلك قول امرىء القيس فى رواية سيبويه :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ

ومثله قولهم فى ترخيم مالك « يامال » وفى ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها فى نحو قول الأسود بن يعفر :

وَهٰذَا رِدَائِى عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِى نَفْسِى أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ

يريد « يامالك بن حنظلة » فحذف الكاف من مالك وحذف التاء من «حنظلة» وليس منادى .

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفى هِرَقْلَ « يا هِرَقْ » بالسكون ، وفى ثَمُود ، وعَلاَوَة ، وكَرَوَان : « يا ثمُو ، ويا عَلاَ ، ويا كَرَوَ » .

ويجوز أن لا يُنْوَى فيجعل الباقى كأنه آخِرُ الأسم فى أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَعْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرَقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمِى » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول فى جِرْوٍ ، ودَلْوٍ : الأجْرِى ، والأدْلِى ؛ لأنه ليس فى العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو » وبالمعرب الْمَبْنِيُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحوُ « دَلْو وغَزْو » ، وباللزوم نحو « هٰذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلاَء » بإبدال الواو همزةً ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كِسَاء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فى العصَا .

* * *

فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام :

منها أنه لا يُشْتَرَط لترخيمه عَلَمِية ولا زيادة على الثلاثة كما مَرَّ .

وأنه إذا حُذِفت منه التاء تَوَفَّر من الحذف ، ولم يَسْتَتْبِع حذفُهَا حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول فى عَقَنْباة : « يا عَقَنْبا » .

وأنه لا يُرَخَّم إلا على نية المحذوف ، تقول فى مُسْلِمة ، وحَارِثة ، وحَفْصَة : « يا مُسْلِمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ جاز ، كما فى نحو هُمَزَة ، ومَسْلمة .

ونداؤه مرخماً أكثرُ من ندائه تامًّا ، كقوله :

٤٥٥ — * أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ *

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة التى قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى *

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل فى عمله » من باب فتح – إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل — مثل فرح — إذا تقدم فى الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبى « الصرم » الهجر .

الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنه قال. تمهلى تمهلا واتركى بعض هذا التدلل ، وبعض مضاف واسم الإشارة فى « هذا » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم بإن ، وتاء المخاطبة اسم كان مبنى على الكسر فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمعت » فعل وفاعل « صرمى » صرم : مفعول به لأزمعت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب خبر كان « فأجملى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أجملى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالتاء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .

ومن ذلك قول القطامى :

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

يريد « ياضباعة » فحذف التاء .

ومثله قول هدبة بن الخشرم : =

لـكن يُشاركه فى هذا مالِك وعامِر وحارث[١] .

* * *

فصل : ويجوز ترخيمُ غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك فى الضرورة .

الثانى : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز فى نحو « الغلام[٢] » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ، كقوله :

= * عُوجِى عَلَيْنَا وَارْبَعِى يَا فَاطِمَا *

يريد « يافاطمة » فحذف التاء .

ومثله قول ابن الخرع :

كَادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةُ أَوْلَى فَزَارَا

يريد « أولى يافزارة » فحذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكرى :

* لَيْسَ هٰذَا مِنْكِ مَاوِىَّ بِحُرّْ *

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منكرا ولا شاذا ولا قليلا فى ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجىء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبيانى :

كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الكَوَاكِبِ

(١) قد أثرنا لك قريبا عبارة سيبويه التى ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف فى ذكر الأسماء التى لازمت النداء (ص٤٣ من هذا الجزء) أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

* دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٨) :

* أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى * =

٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ *

= والتخريج الذى استشهد المؤلف ببيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم المقترن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتى بعده قوله :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مَالٍ . . . .

إِذَا الْبَازِلُ الْكَوْمَاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً   تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبَسْبِسِ بِالسَّحَرْ

اللغة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفى القاموس « عشا النار وإليها عشوا — بالفتح — وعشوا — بزنة علو وسمو — رآها ليلا من بعيد فقصدها مستضيئاً » اهـ . وأخطأ الأعلم ومن تبعه فى تفسير « تعشو » فى بيت الشاهد بتسير فى الظلام « الخصر » بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة — شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : «لنعم» اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للفتى أو فى محل نصب حال منه «إلى» حرف جر «ضوء» مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن» صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطراراً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » الواو عاطفة ، الخصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله «بن مال» حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله «بن مالك» =

ولا يمتنع على لُغة مَنْ ينتظر المحذوفَ ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — * وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا *

* * *

= ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذى أنشدناه لك فى شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل فى هذا الموضع نحو قول رؤبة :

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي

يريد « يا أم حمزة » فحذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا *

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها فى وقت الضحى « حبالكم » الحبال — بكسر أوله — جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر فى أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع المكان » أى بعد بعداً سحيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم فى غير النداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها فى بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع فى غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

. . . .

= على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك رد على المبرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقى بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجرى حركات الإعراب على آخر مابقى منها .

ومثل هذا البيت فى كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةً أُثَالاَ

أراد « وآونة أثالة » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ *

أراد « ليس حى بخالد على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التى فى آخر « بخال » هى الكسرة التى كانت قبل الحذف، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « إن ابن حارثة » .

ومن الحذف فى غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد « كنواحى ريش حمامة » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشى الحارثى (وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق فى باب كان وأخواتها) :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ
وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد ولكن اسقنى ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنصوب على الاختصاص[١]

وهو : أسم معمول لأخُصُّ واجبَ الحذفِ[٢] .

---

(١) الاختصاص فى اللغة : مصدر قولك « اختصصت فلانا بكذا » تريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره ، وهو فى اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل فى صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر فى الخبر قياسا فى نحو « أجمل بذى المروءة » وهى صيغة من صيغتى التعجب ، وقد مضى القول فيها فى باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر فى الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيره .

والباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثه أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لما فى الصدور » .

الثانى : التواضع ، نحو «أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله» ونحو «أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره فى نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيبويه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناظم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفرلنا مختصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا فى الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون فى محل نصب على =

فإن كان « أَيُّهَا » أو « أَيَّتُهَا » استعملا كما يستعملان فى النداء ؛ فَيُضَمَّان ويُوصَفَان لزوماً باسم لازم الرفع محـلَّى بأل ، نحو « أنَا أفعَلُ كَذَا أيُّها الرَّجُلُ » و « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ »(١) .

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائما ، بل قد تـكون الجملة حالا ، وقد تـكون لا محل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلى .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » ـ ويستعمل هذا اللفظ فى المذكر مفردا أو مثنى أو جمعا ـ أو بلفظ « أيتها » ويستعمل فى المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا أيضا ـ كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسما مبنيا على الضم ، ومحله نصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو ـ على ذلك ـ مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تـكون فى محل نصب على الحال ، وقد تـكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما فى نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة ـ وهى « أخص العرب » لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذى هو « نحن » والخبر الذى هو « أقرى الناس للضيف » .

وفى هذه المسألة مذهبان آخران .

المذهب الأول ـ وهو ما ذهب إليه الأخفش ـ وخلاصته أن كلا من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أفقه منك ياعمر » .

والمذهب الثانى ـ وهو ما ذهب إليه السيرافى ـ وخلاصته أن كلا من « أيها » و «أيتها» فى الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فى نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثانى أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره فى المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص ـ إلخ » وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيها .

وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ »

* * *

وَيُفَارِق المنادى فى أحكام[1] :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً .

الثانى : أنه لا يقع فى أول الـكلام ، بل فى أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » فى الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » فى المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ، والغالبُ كونُه ضميرَ تكلمٍ ، وقد يكون ضميرَ خطابٍ كقول بعضهم « بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقلُّ كونُهُ عَلَمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً ، كما فى هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كقولهم : « نَحْنُ العُرْبَ أقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

* * *

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه فى ثلاثة أمور :
الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للمتكلم واحدا أو مثنى أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعداها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثانى : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر .

كذا قال النحاة ، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين يغنى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع فى معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ، فإنك لا تجد بأسا فى أن تقول لمن تحدثه وهو مصغ إليك « قد كان كذا وكذا يافلان » فعبارة « يافلان » فى هذه الحال واقعة فى موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير (١)

وهو : تَنْبِيهُ المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه .

(١) التحذير فى اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الذال - كذا ، أو حذرته من كذا » أى خوفته ، فالتحذير فى اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين ، وفى القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذى ذكره المؤلف فى بيان معنى التحذير وأنه «تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه» أشبه بالمعنى اللغوى ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحى ، وليس التحذير فى الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحا بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادرا من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيسا ، بل هو شاذ فى الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك فى هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول «إياك والأسد» أو تخفضه بمن فتقول «إياك من التوانى» أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيبويه وجماعة ، وسنقرره لك قريبا - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عطف فقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِــرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا ... وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافا إلى ضمير المحذر المخاطب ، ولك فى هذا الوجه أن تجىء بما ذكر من غير عطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذُكِرَ المحذّر بلفظ « إيّا » فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْته ، أم لم تعطف ولم تكرر ، تقول : « إيَّاكَ وَالأسَدَ » الأصل « احْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِكَ وَالأسَدَ » ، ثم حُـذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ » والأصل « بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الأسَدِ » ، ثم حُذِف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إياكَ الأسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى ، وهو رأيُ ابن الناظم ، ولا خلاف فى جواز « إيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من[1] .

= الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكررا أو معطوفا عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتوانى » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولا أن النحاة يختلفون فى نحو قولك « إياك الأسد » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل فى الأسد غير العامل فى إياك ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل فى المحذر غير العامل فى المحذر منه ، وذهب ابن الناظم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إياك الأسد » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إياك من الأسد » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذى كان مجرورا بها فتقول « إياك الأسد » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل فى إياك فعلا يتعدى إلى مفعول واحد ـ يعنى =

ولا تكون « إيّا » في هذا الباب لمتكلم ، وَشَذَّ قولُ عُمَرَ رضي الله عنه « لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ ، وَإِيَّاىَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ » وأصله إيّاى باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذورَ ومن الثانى المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قولُ بعضهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ » والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثانى : إقامة الضمير وهو « إيّا » مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمر .

وإن ذكر المحذّرُ بغير لفظ « إيّا » أو اُقْتُصِرَ على ذكر المحذّر منه ، فإنما يجب الحذفُ إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو « نَفْسَكَ نَفْسَكَ »

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيبويه ــ لم يجز لك نصب الاسم الذى كان مجرورا بها ، فتقول « إياك الأسد » لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجرورا شاذ ، وتخريج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إياك فعلا يتعدى إلى اثنين بنفسه ــ يعنى كما هو تقدير ابن الناظم ــ جاز .

فإن كان المحذر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول « إياك من أن تفعل القبيح » جاز لك أن تحذف « من » سواء أقدرت العامل فعلا يتعدى لاثنين أم قدرته فعلا يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا لواحد فلأن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل « أن » جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل « إياك الأسد » على أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل « إيا » غير عامل « الأسد » والثانى أن يكون عاملهما واحدا ونقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام « إياك من الأسد » فحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذى كان مجرورا ، فإن التزامه تحكم .

والثانى نحو « الأَسَدَ الأَسَدَ » و (نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا)[1]، وفى غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — * خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ *

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمى ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ *

اللغة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المكارم والمحامد تسلكها ولست من أهلها « المنار » هى علامات توضع فى الطريق يهتدى بها السالكون، وفى الحديث : « إن للاسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال العينى — وتبعه الصبان والشيخ خالد — إن المنار حدود الأرضين ، وليس بشىء « وابرز » اظهر « برزة » اسم أم عمر بن لجأ الذى يهجوه « اضطرك القدر » ألجأك المقدور الذى لايغالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به «لمن» اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بخل « يبنى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « المنار » مفعول به ليبنى « به » جار ومجرور متعلق بيبنى ، وجملة يبنى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول «وابرز» الواو عاطفة ، وابرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ببرزة » جار ومجرور متعلق بابرز « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بابرز « اضطرك » اضطر : فعل ماض . وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » فى التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه — وهو قوله « الطريق» — وهذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعلم : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اهـ .

هذا باب الإغراء(١)

وهو : تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله .

وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التحذير الذى لم يُذْكَر فيه « إيَّا » ؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلا فى عطف أو تكرار ، كقولك « المُرُوءةَ وَالنَّجْدَةَ » بتقدير الزم ، وقوله :

٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ *

---

(١) الإغراء فى اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه فى مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحا بأنه «اسم منصوب بالزم محذوفا وجوبا».

٤٥٩ — نسب الأعلم (ج ١ ص ١٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشى ، والصواب أنه لمسكين الدارمى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعٍ إلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ *

اللغة : « أخاك » لايلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعلم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندى ؛ لقوله بعد ذلك :

وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ المَرْءِ ، فَاعْلَمْ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ البَازِى بِغَيْرِ جَنَاحِ ؟

فيكون قد أوصى أولا على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهى تمد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامرى :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِىَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن شواهد مدها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب . =

ويقال : « الصَّلاَةَ جَامِعَةً » فتنصب « الصلاة » بتقــدير احْضُرُوا ، و « جامعةً »(١) على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز .

***

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الـكلام : الزم أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » توكيد لفظى للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم إن ، وهو مضاف وضمير الغائب فى « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذى لا أخاه موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » جار ومجرور متعلق بساع « بغير » جار ومجرور متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة فى هذا التركيب ونحوه منهم أبوعلى الفارسى وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهرة.

الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب فى مثل هذا بعامل واجب الحذف ، لـكونه مكرراً .

(١) يجوز فى هذه العبارة ــ وهى قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه :

الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .

الوجه الثانى : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثانى خبرا عنه.

الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثانى ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، وأما نصب الثانى فعلى أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، وكأنك قد قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثانى ، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء ، نعنى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثانى فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهى جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال(١)

اسمُ الفعلِ : ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ « شَتَّانَ » و « صَهْ » و « أَوَّهْ »(٢) .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها — وهو الأفعال أنفسها على أرجح المذاهب — أن المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ ، والسر فى هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل « أف » فكأنه قال : أتضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً شديدا ، وإن قال « واها » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبحثان يجمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك — مع ذلك — رأى المؤلف فى كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللنحاة فى ذلك آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والمنتهى بالنون ، وهذا الاسم يدل على لفظ افترق الدال على الحدث —وهو الافتراق— والزمان : الذى هو الماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هى منها ، وهذه الألفاظ تدل على معانى الأفعال وهى الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيبويه ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ، وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم =

والمرادُ بالاستعمالِ كونُهُ عاملاً غيرَ معمول ؛ فخرجَتِ المصادرُ والصفات في نحو « ضَرْباً زَيْداً » و « أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

ووُرُودُه بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى اسْكُتْ وانْكَفِفْ واسْتَجِبْ ، ونَزَالِ ، وبابه[1] ، وبمعنى الماضى والمضارع

= يكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضى والمضارع والأمر ، والجهة الثانية: أن المصادر النائبة عن الأفعال معربة نحو قولك « ضربا زيدا » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية.

الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة فى العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لاينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كه وصه ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لاتتصل به نون التوكيد .

المبحث الثانى : ويتضمن القول فى هذه الأسماء ، ألها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لامحل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعانى الأفعال ــ وإن خالف فى بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثانى : أنها فى محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازنى ، وهو مبنى على أنها نائبة عن المصادر .

القول الثالث : أنها فى محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما فى قولك « أقائم زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيا على القول بأنها دالة على معانى الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة فى اسم الفعل ، أينقاس فى بعض الأبواب أم لاينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لاينقاس فى شىء أصلا ، وأنه يجب أن يقتصر منه على ماسمع من العرب، لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليلٌ ، كـ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افْتَرَقَ وَبَعُدَ ، و « أَوَّهْ » و « أُفٍّ » بمعنى أتَوَجَّعُ وأتَضَجَّرُ ، و « وَا » و « وَىْ » و « وَاهاً » بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : (وَىْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْـكَافِرُونَ)[1] أى : أَعْجَبُ لعدم فَلاَحِ الـكافرين ، وقول الشاعر :

٤٦٠ — * وَا بِأَبِى أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ *

= المبرد إلى أن باب نزال قياسى ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .

والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسى ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشىء من هذه الشروط فهو شاذ .

فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزيدا فيه لم يبن منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل ، وجعل « دراك » مقيسا ، وجعل هذا نظير إجازة سيبويه ومتابعيه قياس فعل التعجب من أفعل ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج » وجعل قرقار قياسا فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .

وإن كان الفعل جامدا كنعم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبن منه ، فلا يقال « نعام » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبن منه ، فلا يقال « كوان » .

ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الـكسر فى لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر فى باب المعرب والمبنى من أنه أشبه الحرف شبها استعماليا ، وأما كون بنائه على حركة فللتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهى ساكنة ، وأما كون هـذه الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد يفتحون آخره إتباعا لحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بنى تميم ، ولم يعين أحد — ممن اطلعنا على كلامه — اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : =

وقول الآخر:

٤٦١ — * وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً *

* * *

كأنّمَا ذرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أوْ زَنْجَبِيلٌ ، وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

اللغة : « وا » اسم معناه أعجب « فوك » أى فمك « الأشنب » وصف من الشنب — بفتح الشين والنون جميعاً — وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب : « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأبى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع « وفوك » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « الأشنب » نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العينى إلى أن الواو فى « وفوك » للاستئناف ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة « ذر » فعل ماض مبنى للمجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل ذر ، والجملة من ذر ونائب فاعله فى محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العينى ، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح ، وهو وجه مليح لابأس به .

الشاهد فيه : قوله « وا » فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى يروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا
بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فصل : اسمُ الفعل ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كشَتَّان وصَهْ ووَىْ(١) .

الثانى : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمْ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)(٢) أى : الزَمُوا شأنَ أنفسكم(٣) ، و « دُونَكَ زيداً » بمعنى خُذْه ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة توكيد للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداها على الأخرى بثم كما هو الأصل فى توكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون) « واها » توكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من توكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » فى المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفى مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بتثليث السين بمعنى سرع ، وفى المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » فى نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهيأت ، وذكروا منه أيضا « لعا » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة فى الكاف المتصلة بعلى ، فقال ابن بابشاذ : هى حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هى ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هى فى محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائى : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو اللزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ ... أَحَداً إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

ونوزع فى هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة . =

بمعنى اثْبُتْ ، و « أَمَامَكَ » بمعنى تَقَدَّمْ ، و « وَرَاءَكَ » بمعنى تَأَخَّرْ ، و « إِلَيْكَ » بمعنى تَنَحَّ ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر اسْتُعْمِلَ فعلُه ، ومصدر أُهْمِل فعلُه ؛ فالأول نحو « رُوَيْدَ زَيْداً » فإنهم قالوا : أَرْوَدَهُ إِرْوَاداً ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صَغَّرُوا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَام فعله ، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله ؛ فقالوا « رُوَيْدَ زَيْدٍ » وتارة مُنَوَّناً ناصباً للمفعول ؛ فقالوا « رُوَيْداً زَيْداً » ثم إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله ؛ فقالوا « رُوَيْدَ زَيْداً »[١] ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونُهُ مبنيًّا ، والدليلُ على بنائه كونُه غيرَ مُنَوَّن ، والثانى قولهم « بَلْهَ زَيْداً »[٢] ، فإنه فى الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادفٍ لدَعْ واتْرُكْ ، يقال « بَلْهَ زَيْدٍ » بالإضافة إلى المفعول كما يقال « تَرْكَ زَيْدٍ » ثم قيل « بَلْهَ زَيْداً »[٢] بنصب المفعول وبناء « بَلْهَ » على أنه اسمُ فعلٍ .

* * *

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه ؛ تقول « هَيْهَاتَ نَجْدٌ » كما تقول « بَعُدَتْ نَجْدٌ » قال :

---

(١) من كلام العرب الذى جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا ثَدْىُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَـكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَيَامِنُ

(٢) من كلام العرب الذى جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك فى إحدى روايتيه وتقدم إنشاده فى باب المفعول المطلق :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :

تَمْشِى القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا مَشْىَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

٤٦٢ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « تَرَاكِ زَيْداً » كما تقول : « أُتْرُكْ زَيْداً » .

وقد يكون اسمُ الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوْجُهٍ باعتبارها ، قالوا « حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ » بمعنى ائت الثريدَ ، و « حَيَّهَلْ عَلَى الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلْ بِعُمَرَ » أي : أسْرِعُوا بذكره .

---

٤٦٢ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفى ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ *

ويروى « أيهات » في المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضى « ومن » الواو حرف عطف، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لخل ، أو فى محل نصب حال منه لأنه تخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذى هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال فى قوله « وهيهات خل » .

ولا يجوز تقديمُ معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائى ، وأما (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ)(١)، وقوله :

٤٦٣ — * يَأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا *

فمؤوّلان(٢) .

* * *

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وقد نسبه الشيخ خالد لجارية من بنى مازن ، والصواب ماقدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتا أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا *

اللغة : « المائح » هو بالهمزة المنقلبة عن الياء ـ الذى ينزل فى جوف البئر ليملأ الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماح يميح ميحاً » فأما الذى يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو ماتح ـ بالتاء المثناة من فوق ـ « دلوى » الدلو: معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب، وها : حرف تنبيه « المائح » نعت لأى باعتبار لفظه مرفوع بالضمة الظاهرة «دلوى» يحتمل وجوها من الإعراب، أحدها : أن يكون مبتدأ، و«دونكا» اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وله مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونكه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها : أن يكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذى بعده، وكأنه قال: خذ دلوى دونكا.

الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح , خلافا للكسائى الذى زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدما .

(٢) مما تأولوهما به أن المعمول ـ وهو «كتاب الله» فى الآية ، و «دلوى» فى =

فصل : وما نُوِّنَ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد الْتُزِمَ ذلك فى « وَاهاً » و « وَيْهاً » كما الْتُزِمَ تنكيرُ نحو : أحدٍ وعَرِيبٍ ودَيَّارٍ(١) .

وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة ، وقد الْتُزِمَ ذلك فى « نَزَالِ » و « تَرَاكِ » وبابهما ، كما الْتُزِمَ التعريفُ فى المُضْمَرَات والإشارات والموصولات .

= بيت الشاهد — ليس معمولا لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما — وفى كل ما جاء مماثلا لهما — فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ فنى الآية تقديره « الزموا كتاب الله عليكم » وفى البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل — كما لا يعمل متأخراً — لا يعمل محذوفا ، وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب كتاب الله عليكم ، ومما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة فى محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير « دلوى دونكه » كما تقول : دلوى خذه ، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة — معناه أحد ، وقد وقع فى قوله تعالى (لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا) وعريب — بفتح العين ، بوزن أمير — بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع فى قول عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبُ *

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفا للأول ، وهذا هو الذى يستعمل فى العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون مرادفا للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد فى قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفا لإنسان ، ومنه الوارد فى قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن يكون اسما عاما فى جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال فى النفى ، ومنه قوله تعالى : (مامنكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفى يلازم التنكير فلا يستعمل معرفا إلا شذوذا !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيَيْن ، وقد جاء على ذلك : صَهْ ومَهْ وإيهِ ، وألفاظٌ أخَرُ ، كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

* * *

هذا باب أسماء الأصوات

وهى نوعان ؛ أحدهما : ما خُوطِبَ به مالا يَعْقِلُ مما يُشْبه اسم الفعل ، كقولهم فى دعاء الإبل لتشرب « جِىْءْ جِىْءْ » مهموزَيْن[1] ، وفى دعاء الضأن « حَاحَا »[2] ، والمعز « عَاعَا » غير مهموزين ، والفِعْلُ منهما حَاحَيْتُ وعاعَيْتُ ، والمصدر حَيْحَاء وعَيْعَاء ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنْزُ هٰذَا شَجَرٌ وَمَاء   عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِى العَيْعَاء

---

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلا فقالوا : جأجأت بالإبل ، إذا دعوها لتشرب ، ثم لما كثر ذلك سموا الشراب جيئاً ، كما سموا البغل عدس فيما سننشدك إياه ، (ص ٩٢ الآتية) قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الهِىءِ   وَلاَ الجِىءِ امْتِدَاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .

(٢) الذى فى صحاح الجوهرى « وحاء : زجر للابل ، بنى على الكسر لا لتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حاء وعاء ، أبو زيد : يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حيحاء وحيحاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

اللغة : « عاعيت » الأصل فى هذه الكلمة قولهم فى دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمى » أو « صحت بغنمى ، وأكثرت من ذلك » والمستعمل من ذلك ما جاء فى هذا البيت ، وهو قولهم « عاعيت » وقد علم أن الألف لاتكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة فى الفعل ، إلا أن تكون زائدة كما فى قاتلت وضاربت ، وقد ذهب سيبويه ـ تبعاً للخليل ـ إلى أن أصل عاعيت : =

وفى زَجْر البغل « عَدَسْ » قال :

* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ (١) *

= عيعيت – بوزن دعدعت ودحرجت – فقلبت الياء الأولى المفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاء بجزء العلة ، كما قالوا « طائى » فى طيء ، قال سيبويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلا أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيحاء والعيعاء – بالفتح – كما قالوا : الحاحاة والعاعاة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت » اهـ كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولا ، وذهب المازنى إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيبويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، فقلبت الواو الأولى ألفا لانفتاح ما قبلها ، كما ذكر سيبويه فى الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيبويه والخليل فى هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عنز » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر المبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعنى » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « العيعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعنى » شرطها ، وجوابها محذوف : أى لو ينفعنى العيعاء لأكثرت منه .

الشاهد فيه : أنشده المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذى هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أى : صوت وصحت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر فى البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداهما فى باب الموصول ، والثانية فى باب الحال ، وذكرنا نسبته وسببه فى الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك . والذى ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذى هو قوله : =

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفِعْلِ » احترازٌ من نحو قوله :

٤٦٥ — * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ *

= * أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

والشاهد فيه ههنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما فى قول الراجز :

* إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ *

والدليل على أن « عدس » فى هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذى هو على ، واسم الصوت لا يعمل فى شىء ولا يعمل فيه شىء ، وستقف على هذا الحكم فى كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، من قصيدة له مشهورة معدودة فى المعلقات ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

* أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ *

اللغة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً — اسما موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء — بفتح القاف — أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد — الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي *

الثانى : ما حُكِى به صوتٌ ، كـ « غَاقْ » لحكاية صَوْت الغُرَاب ، و « طَاقْ » لصوت الضَّرْب ، و « طَقْ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبْ » لصوت وقع السيف على الضريبة .

والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة فى أنهما لا عاملة ، ولا معمولة ،

---

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة التى تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها فى عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام « بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندى بأحسن حالا منك ، لأن تباريح الهوى وآلام العشق لا تفارقنى ليلا ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه «أيها» أى : منادى بحرف نداء محذوف وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً للفظها مرفوع بالضمة الظاهرة «الطويل» نعت لليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هى لام الكلمة ، أما الياء الموجودة فهى ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بصبح » جار ومجرور متعلق بانجل « وما » الواو واو الحال ، ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ، مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ، وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة فى أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك فى أوائل الكتاب(١) .

***

هذا باب نونى التوكيد(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلةٌ ، وخفيفةٌ ، نحو (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)(٣) .

ويُؤَكَّد بهما الأمْرُ مطلقاً ، ولا يُؤَكَّدُ بهما الماضى مطلقاً(٤) .

---

(١) مضى ذلك فى باب المعرب والمبنى ، عند القول على المبنى من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف فى سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .

(٢) اختلف النحاة فى هذين النونين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعا عن الآخر ، وهذا الرأى هو الصواب ، ويدل له أن بعض الأحكام التى تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفا فى الوقف نحو (وليكونا) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما فى قول الأضبط بن قريع الذى يأتى استشهاد المؤلف به * لا تهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الخفيفة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هى الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد فى اللفظ وهو ظاهر وفى المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والخالى من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هى الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحلات التى لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لننبهك إلى هذا .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولا أن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائما ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضى لفظا ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فإما أن يكون مستقبلا معنى ، وإما أن يكون البيت شاذا .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيدُه بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثْبَتاً ، مُسْتَقْبَلاً ، جواباً لقَسَم ، غير مفصول من لامــه بفاصل ، نحو (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)(١) ، ولا يجوز توكيدُه بهما إن كان مَنْفِيًّا ، نحو (تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ)(٣) ، وقول الشاعر :

٤٦٧ — * يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ *

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ *

اللغة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض ـ بضم فسكون ـ ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .

المعنى : يحلف أنه يمقت من يقول ويعد ولا يفى ، والعبارة العالية فى هذا المعنى قول الله تعالى : (لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) ومثل بيت الشاهد فى المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَالاَ يَفْعَلُ

الإعراب : « يمينا » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام : أقسم يميناً « لأبغض » اللام واقعة فى جواب القسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =

أو كان مفصولا من اللام مثل (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ)(١) ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)(٢).

* * *

والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإنْ المؤكَّدةِ بما ، نحو (وَإِمَّا تَخَافَنَّ)(٣) (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ)(٤) (فَإِمَّا تَرَيِنَّ)(٥).

ومِنْ تَرْكِ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرىء » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرىء « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لكل امرىء « ولا » الواو عاطفة، لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرىء ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكده بالنون مع كونه فعلا مضارعا مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .

فإن قلت : فلماذا لاتؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟

فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان فى إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية فى ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِى أَسْلَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلاَ

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ — * يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ *

وهو قليلٌ ، وقيل : يختص بالضرورة(١) .

٤٦٨ — هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي *

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » فحذف ياء المتكلم ، وهي المضاف إليه ، وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما » مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان لتجد ، وغير مضاف و « ذي » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية « عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيمي » شيم : مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وشيم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن المؤكدة بما الزائدة كما أكد في الآيات التي تلاها المؤلف ، وترك التأكيد في هذه الحالة — عند قوم من النحاة — قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة يختلفون في ترك التوكيد بعد « إما » أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إما » واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيبويه — وتبعه على ذلك أبو علي الفارسي وكثير — إلى أن =

. . . .

= توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل.

وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول، وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد، من ذلك بيت الشاهد، ومن ذلك قول امرىء القيس:

فَإِمَّا تَرَيْنِي لاَ أُغَمِّضُ سَاعَةً ... مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ أَنْ أَنَامَ فَأَنْعَسَا

فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ ... وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضا:

فَإِمَّا تَرَيْنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ ... عَلَى حَرَجٍ كَالقَرِّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي

فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ ... وَعَانٍ فَكَكْتُ الغُلَّ عَنْهُ فَفَدَّانِي

ومن ذلك ما رواه السكرى لامرىء القيس أيضا:

فَإِمَّا تَرَيْنِيَ بِي عِـــلَّةٌ ... كَأَنِّي نَكِيبٌ مِنَ النِّقْرِسِ

ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي:

إِمَّا تَرَيْنَا وَقَدْ خَفَّتْ مَجَالِسُنَا ... وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْتُوبُ

ومن ذلك قول الشاعر، وقد مضى ذكره في باب الفاعل:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـــةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومن ذلك قول الشاعر:

فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً ... عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلاَ أَتَنَعَّلُ

ومن ذلك قول حسان:

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ ... شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُمْحِلِ

ومن ذلك قول رؤبة:

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ ... قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي

وعليه جاء قول ابن دريد:

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ ... طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب[1]، كقوله تعالى : (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً)[2]، وقول الشاعر :

٤٦٩ — * هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ *

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهي النهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والاستفهام ، فأما النهي فشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

وهو الشاهد (رقم٣٩٦) الذى مضى فى باب النعت ، وأما التحضيض فشاهده البيت(رقم ٤٦٩) الذى أنشده المؤلف هنا ، وأما التمنى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « ترياني » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة التمنى وهى ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة الاستفهام وهى الهمزة ، وسترد عليك كل هذه الأبيات مشروحة.

وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت حقيقتهما مختلفة نوع اختلاف.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ *

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحثه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنن » أصلها تمنينن فلما حذفت نون الرفع لما سنذكره التقى ساكنان ، فحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تنعمين وتجودين وتتكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا ـ اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام.

=

وقول الآخر :

٤٧٠ — * فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي *

= المعنى : يحث محبوبته على أن تعده بالوصال وعدا لا تخلفه ، ويذكرها بما كان منها فى هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تحضيض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للفصل المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين فى المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « بوعد » جار ومجرور متعلق بتمنين « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن « فى أيام » جار ومجرور متعلق بعهدتك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكده لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التحضيض الذى هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمنينن » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة تخلصا من توالى الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ — ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لِكَىْ تَعْلَمِى أَنِّى امْرُؤٌ بِكِ هَائِمٌ *

اللغة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التى يلتقى فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه فى هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنترة بن شداد العبسى: =

وقوله :

٤٧١ — * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً *

* * *

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ وَالرِّمَاحُ نَوَاهِلٌ مِنِّي وَبِيضُ الهِنْدِ تَقْطُرُ مِنْ دَمِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف المخاطبة اسمه مبنى على الـكسر فى محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله تريننى الآتى ، ويوم مضاف و « الملتقى » مضاف إليه «تريننى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « لـكى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع مادخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى .

الشاهد فيه : قوله « تريننى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمنى وهى قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيبويه التى كانت مجهولة، ولـكنى رأيته قد نسب فى النسخة المطبوعة فى مصر من كتاب سيبويه(١٥١/٢) إلى المقنع، وقد نسبه الشنقيطى الـكبير إلى امرىء القيس بن حجر الـكندى ، وذكر القصيدة التى منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الـكامل ، وصدره قوله :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ *

اللغة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلىء » فعل أمر ماضيه « حلأ » بتضعيف اللام ـ أى : منع وطرد ، خفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانـكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التى هى أصل فى نحو «وف وعدك» =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة

= و « زك مالك » كذا قيل ،والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من التحلية وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شىء « كندة » بكسر الكاف وسكون النون — اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلا » أى جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطيمة » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لحل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «مدحه» مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على ما ارتضيناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أفبعد » الهمزة للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف وتقدير الكلام : أتعتد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبيلا » مفعول به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادُ الْبِلاَ دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

حيث أكد « يمنعنى » بالنون الثقيلة لوقوعه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

فإن قوله « نفعلا » مؤكد بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ، وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوقف.

التى لم تُسْبَقْ بإنْ ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ لّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً)(١)، وكقولهم :

٤٧٢ — * وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا *

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة فى تأكيد المضارع المنفى بلا قول النابغة الذبيانى يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغٍ عَمْرَو بْنَ هِنْدٍ آيَةً وَمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الإِنْذَارِ
لاَ أَعْرِفَنَّكَ مُعْرِضاً لِرِمَاحِنَا فِى جُفِّ تَغْلِبَ وَارِدِى الأَمْرَارِ

وقول الآخر :

لاَ أُلْفِيَنَّكَ بَعْدَ المَوْتِ تَنْدُبُنِى وَقَبْلَ مَوْتِى مَا زَوَّدْتَنِى زَادِى

وجعل المؤلف فى كتابه مغنى اللبيب توكيد المضارع المنفى بلا شاذا ، وذكر فى الآية الكريمة التى تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لاتصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لاتقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » فى الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذا ، وهذا كلام لانقره عليه لوقوعه فى القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفى قول الآخر :

فَلاَ الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا وَلاَ الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجىء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا فى بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقدوقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيماً ، وَيُقْتَطُّ الزِّنَادُ مِنَ الزَّنْدِ *

اللغة : « عضة » بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة ـ شجرة ذات شوك من =

. . . .

=أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل فى لامها ؛ فقيل: لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم « عضهته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هى لامها ، وقد أشبعنا القول فى هذه المذاهب والاستدلال لها فى شرحنا على الأشمونى « شكيرها » الشكير ـ بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير ـ ما ينبت حول الشجرة ، وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح ـ إذا أنبتت الشكير حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بقوله سرق الآتى « مات » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتى «ميت» فاعل مات ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن: فاعل سرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله ينبتن الآتى « ما » زائدة « ينبتن » ينبت : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل ينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما ينبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو « ينبت » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم فى المثل « بعين ماأرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفى عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إنى أراك بعين بصيرة .

ومثله قولهم فى مثل آخر «بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصيبه الإعياء ، أى لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم فى مثل آخر « بألم ما تختتنه » وأصله خطاب لامرأة ، و « تختتنه » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأصله الختان ، والهاء فى آخره هاء السكت ، والمثل يضرب=

وقال :

٤٧٣ — * قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ *

* * *

= لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكى سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب (٢/١٥٣) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائى الجواد المعروف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا *

وقبل هذا البيت قوله :

أَهِنْ لِلَّذِى تَهْوَى التِّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مُتَّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمَا

الإعراب : « قليلا » نعت لمنعوت محذوف يقع مفعولا مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمدنك » الآتى ، وتقدير الكلام : يحمدك حمداً قليلا ، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمدنك الآتى لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفا فيتسع فيه مالا يتسع فى غيره « به » جار ومجرور متعلق بيحمد الآتى « ما » زائدة « يحمدنك » يحمد : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبنى على الفتح فى محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضمة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بيحمد مبنى على السكون فى محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وتاء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أى تجمعه « مغنما » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمدنك » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يحمد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير «إمّا» كقوله :

٤٧٤ — * يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا *

= أن «ما» هنا زائدة وهي على معنى النفي، وقال الدماميني: ولا أدرى الوجه الذى عين ذلك .

وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لإن قليلا، وهو تابع لابن مالك فى هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل فى ذاته ، لأن ابن مالك صرح فى بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ، فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك فى اختياراته .

الأمر الثانى : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمل ما التى تقع بعد رب ، وقد صرح ابن مالك فى شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما المتصلة برب شاذ ، ووجهه أن الفعل الواقع بعد «ربما» ماضى المعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى الاستقبال ، فهما كالمتناقضين ، وكلام سيبويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد ربما ، فقد حكى قول العرب «ربما يقولن ذلك» وقد ورد فى قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبى حيان الفقعسى ، يصف جبلا عمه الخصب وحفه النبات، وهو تابع فى ذلك للعينى التابع للأعلم الشنتمرى، والذى عليه الناس أنه لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وأنه يصف وطب اللبن ، وأبو الصمعاء شاعر مخضرم ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا *

اللغة : «يحسبه» يخاله ويظنه «الجاهل» الذى لا يعلم حقيقة حاله «شيخاً» أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين «معمما» لابساً العمامة . =

وكقوله :

٤٧٥ — * مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِ *

***

= المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسيه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسى .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبنى على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعلما » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثان ليحسب « على » حرف جر « كرسيه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صفة لشيخ .

الشاهد فيه : قوله « لم يعلمن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفى الذى هو لم ، وقد نبهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٥) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَا رَبُّ أَنْ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابُهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترثى أباها ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَبَداً ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِى * =

. . . .

= اللغة : « تثقف » معناه تجد « آئب » اسم فاعل فعله آب يؤوب بمعنى رجع يرجع.

المعنى : إن من نلقاه منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « نثقفن » نثقف : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بنثقف « فليس » الفاء واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ، آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من نثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو نثقف بالنون الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرع ، وهو من شواهد سيبويه (٢/١٥٢) :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ... وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا للوقف .

ومثله قول الآخر :

نَبَتُّمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الثَّرَى ... حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكده بالنون الخفيفة وقلبها ألفا للوقف ، بعد « متى » .

ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن يكون الفعل شرطا كما في بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما في هذين البيتين اللذين أنشدناهما .

فصــــل
فى حكم آخر المؤكَّد

اعلم أن هنا أصلين يُسْتثنى من كل منهما مسألة :

الأصل الأول : أن آخِرَ المؤكَّد يُفتح[1]، تقول «لِتَضْرِبَنَّ» و «اُضْرِبَنَّ» ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسْنَداً إلى ضمير ذى لِين ؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركةٍ تجانس ذلك اللينَ ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللِّينَ يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول : « اُضْرِبُنَّ يا قَوْمِ » بضم الباء ، و « اُضْرِبِنَّ يا هِنْدُ » بكسرها ، والأصل : اضْرِبُونَّ ، واضْرِبِينَّ ، ثم حُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » فإنك تحذف آخر الفعلِ وتُثْبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول « يا قَوْمِ اُخْشَوُنَّ » و «يا هِنْدُ اخْشَيِنَّ» فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحْذِف آخِرَه ، بل تقلبه ياء ؛ فتقول « لَيَخْشَيَنَّ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيَنَّ يا زَيْدُ » و « لَتَخْشَيَانِّ يا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشَيْنَانِّ يا هِنْدَات » .

* * *

(١) اختلف النحاة فى الفتحة التى قبل نون التوكيد المؤكد بها الفعل المضارع نحو لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى وابن السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندهما مبنى على الفتح ، وذلك لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيبويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل — مضارعا كان أو أمرا — مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت الحركة هى الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى « لا تلعبن » مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام :

أحَدُها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قُوماً » و « اقْعُدَا » ؛ لئلا يلتقى ساكنان[١]، وعن يونس والكوفيين إجازته[٢]، ثم صَرَّحَ الفارسى فى الحجة بأن يونس يُبْقِى النونَ ساكنةً ، وَنَظَّرَ ذلك بقراءة نافع (وَمَحْيَاىْ)[٣] وذكر الناظمُ أنه يكسرُ النونَ ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَدَمِّرَانِّهِمْ

(١) الساكنان هما الألف التى قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حينئذ على حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعا مرفوعا حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضا ، لكن حذفها حينئذ للفرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف ــ سواء أكانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد ــ بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغما فى مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأسا ، فقد جاء فى أمثالهم قولهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا المثل يبقون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك فى قول أوس بن حجر :

وَازْدَحَمَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ بِأَقْــوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (محياى ومماتى) بسكون ياء المتكلم مع سكون الألف قبلها ، فى الوصل فضلا عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) بقلب الهمزة الثانية من (أأنذرتهم) ألفا ساكنة مع سكون النون التى بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميع فى (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغما فى مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصدده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيراً)(١)، وجَوزهُ في قراءة ابن ذَكْوَانَ (وَلاَ تَتَّبِعَانِ)(٢) بتخفيف النون .
وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً ، ويجب كسرُهَا ، كقراءة باقي السبعة : (وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)(٢) .

الثانى : أنها لا تُؤَكِّد الفعلَ المسندَ إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يُؤْتَى بعد فاعله بألفٍ فاصلةٍ بين النُّونَيْنَ قصداً للتخفيف ؛ فيقال « اضْرِبْنَانِّ » وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف ، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسرها(٣) .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

٤٧٦ ـــ لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أصله « لاَ تُهِينَنْ » .

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان ، وتوجيه هذه القراءة على أن الألف ضمير الاثنين ، والنون للتوكيد .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جعلنا الواو حرف عطف و « لا » بعدها حرف نهى ، فتكون الألف ضمير الاثنين والنون للتوكيد ، فإن جعلت لا نافية والواو للحال كانت النون علامة على رفع الفعل المسند لألف الاثنين ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٣) اعلم أن التقاء الساكنين يغتفر في العربية بشرطين ؛ أولهما : أن يكون أول الساكنين حرف لين كالألف ، وكالواو المفتوح ما قبلها أو المضموم ما قبلها ، وكالياء المفتوح ما قبلها أو المكسور ما قبلها ، وثانيهما : أن يكون ثاني الساكنين مدغما في مثله ، فإذا علمت هذا تبين لك السر الذي اعتمد عليه البصريون في جواز وقوع النون الشديدة بعد الألف ، وعدم جواز وقوع الخفيفة في هذا الموضع .

٤٧٦ ـــ هذا الشاهد من كلمة للأضبط بن قريع السعدى ، قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ؛ والذى ذكره المؤلف من هذه الكلمة بيت من المنسرح قد حذف من أول جزئه الأول سبب خفيف ، فآخر الشطر الأول « أن » ولا تلتفت إلى ما قيل سوى هذا ؛ فإن أول الكلمة قوله : =

. . . .

= لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَهْ وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لاَ فَلاَحَ مَعَهْ

اللغة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله فى اللغة الذى انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذى لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة « علك » هى لغة فى لعلك ، وقد تقدم فى أوائل حروف الجر بيانها وذكر أصحابها « تركع » أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مغايرة لها « رفعه » أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا تحتقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدرى ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالا سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالا حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفقير » مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة « علك » عل : حرف ترج ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « أن » حرف مصدرى ونصب « تركع » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يوما » ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التى سبق بيانها (فى ص٣١٢ من الجزء الثالث) « والدهر » الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « رفعه » رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب العائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى فى الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا)(١) (وَلَيَكُونًا)(٢)، وقول الشاعر :

٤٧٧ — * وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا *

= من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام فى « الفقير » لأن الألف التى بينهما ألف الوصل فلا حركة لها عند الوصل ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلا على تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التى هى لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التى كان مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا *

اللغة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء — جمع ميتة ، وهى الحيوان المأكول الذى فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقربنها » أراد لاتطعمها ؛ فبالغ فى ذلك بالنهى عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التى رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف عطف، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ماذكرناه من الخلاف فى شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الحالتين الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات =

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفت ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبُنْ يا قَوْمِ » و « اضْرِبِنْ يا هِنْدُ » والأصلُ : اضْرِبُونْ واضْرِبِينْ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حذفْتَ النون لشبهها بالتنوين في نحو « جاء زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

* * *

هذا باب مالا ينصرف

الاسم إنْ أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مر ، وَسُمِّيَ غير متمكن ، وإلاّ أُعرب ، ثم المعرب إنْ أَشْبَهَ الفعلَ مُنِع الصرف كما سيأتي ، وَسُمِّيَ غير أمكن ، وإلاّ صُرِفَ ، وَسُمِّيَ أَمْكَنَ[1] .

= مفعول به مبني على السكون في محل نصب «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نهي «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الشيطان» مفعول به لتعبد «والله» الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه يدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا: إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرْفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أَمْكَنَ ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف وللفعل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .

وقد عُلِم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسْلِمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينُهُ لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

* * *

= من جهة كونه مأخوذا ومشتقا من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبنى عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركبا من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبنى عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل وأما أن فى معنى الفعل ـ وهو الحدث ـ دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بد له من محدث يحدثه وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسما ، فكان الفعل محتاجا إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين.

ثم اعلم أن للفعل أحكاما منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين العلتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مرارا أن الشىء إذا أشبه الشىء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علة واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ ـ بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قويا ، ومتى وجدت العلتان اللتان ترجع إحداهما لمعناه والأخرى للفظه قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صَرْفُه لعلة واحدة[١]، وهو شيئان :

أحدهما : ما فيه ألفُ التأنيثِ مطلقاً ، أى مقصورةً كانت أو ممدودةً ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكَرِيَّاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كـ « جَرْحَى » و « أنصِبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « حَمْرَاء » .

والثانى : الجمع المُوَازن لِفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ[٢]، كـ « دَرَاهم » و « دنانير ».

(١) إنما كانت العلة الواحدة فى هذين الشيئين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التأنيث لها جهتان ، أولاها الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والمؤنث فرع عن المذكر ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكرا ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل — وهو مايسميه النحاة صيغة منتهى الجموع — فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لاتجد فى العربية اسما مفردا مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرهما من المفردات عنق ، ونحو حمر وصفر فإن نظيرهما من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالته على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) المراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءا بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والمراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، سواء أكان مبدوءا بالميم نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان مَفَاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً ؛ فتنقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُنَوَّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَدَارَى » ، والغالبُ أن تبقى كسرته ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أجْرِىَ فى الرفع والجر مُجْرَى قاضٍ وسارٍ فى حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)(١) (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)(٢) ، وفى النصب مُجْرَى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِىَ)(٣) .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد(٤) ؛ فقيل : إنه أعجمى حُمِلَ عَلَى مُوَازنه من العربى ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالة ، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب من يصرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك .

وإن سُمِّىَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمى مثل سَرَاوِيل وشَرَاحِيل

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء فى لفظ « سراويل » أمفرد أعجمى هو قد جاء على وزن الجمع العربى أم هو عربى ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سروالة ، وأنشد دليلا على ذلك قول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ويقال : مفرده سروال - بدون تاء - وممن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحريرى .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمى جاء على زنة الجمع العربى فعامله العرب معاملة الجمع تبعا للفظه

والذى صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم نقلة أثبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم فى هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذى استشهدوا به مصنوع .

أو لفظٍ أُرْتُجِلَ للعلمية مثل كُشَاجِمٍ[١]، مُنع الصرفَ .

* * *

النوع الثانى : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،

أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً ، وهو ما وُضع صفة ، وهو إما مَزِيدٌ فى آخره ألف ونون ، أو مُوَازِن للفعل ، أو مَعْدُول .

أما ذو الزيادتين فهو فَعْلَان بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ، كـ « سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَحْيَانَ »[٢] بخلاف نحو : مَصَّان للئيم ، وسَيْفَان للطويل ، وأَلْيَان لكبير الألْيَة ، ونَدْمَان : من المنادمة لا مِنَ النَّدَم ؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانة .

وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلُ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاء كـ « أَحْمَر » ، أو فُعْلَى كـ « أَفْضَل » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْمَر » و « آدَر » ، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ فى نحو « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » لأنه وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَت لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ، وإنما منع بعضهم صرفَ باب أَبْطَح وأَدْهَم للقيد وأَسْوَد وأَرْقَم للحَيَّة — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعلان الذى جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهى زيادة الألف والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهى الوصفية لأنها فرع الجمود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعلان الذى لا مؤنث له كلحيان فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى ، وحكى قوم أن من العرب من يصرف هـذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لهـا من الاسْمِيَّة ، وربما اعتدَّ بعضُهم باسميتها فَصَرَفَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأَخْيَلٌ لطائر ذي خِيلَانٍ ، وأَفْعًى للحَيَّة(١) ، فإنها أسماء فى الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت فى لُغة الأَكْثَرِ ، وبعضُهم يمنع صرفها لِلَمْح معنى الصفة فيها ، وهى القوة والتلون والإيذاء ، قال :

٤٧٨ — * فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا *

---

(١) اختلف النحاة فى أصل « أفعى » فذهب أبو على الفارسى إلى أن أصل مادتها (ى ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أيفع ، فأخرت الياء التى هى فاء الـكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جنى إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأخرت الواو التى هى عين الـكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل «الأفعوان» فلا تقديم ولا تأخير فى حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجرى كلام المؤلف.

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامى عمير بن شييم ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ *

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلى ، وهو المنسوب إلى عقيل ـ بضم العين ، بزنة التصغير ـ وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاءه إياهم فى الحرب « فراخ » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصورا ـ جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الـكواسر التى تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر فى هذا البيت بنى عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند=

وقال :

٤٧٩ — * فَمَا طَائِرِى يَوْماً عَلَيْكِ بِأَخْيَلاَ *

* * *

= الأنماء فى معارك الحرب ، وشبههم بالفراخ من جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « العقيليين » اسم كأن ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكأن لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيليين مفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « أجدل » مفعول به للاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو مختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم فى الأصل وفى الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذى من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهى القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* ذَرِينِى وَعِلْمِى بِالأُمُورِ وَشِيمَتِى *

وقبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكِ الْخَيْرُ غُضِّى اللَّوْمَ عَنِّى ؛ فَإِنَّنِى أُحِبُّ مِنَ الأَخْلاَقِ مَا كَانَ أَجْمَلاَ

اللغة : « ذرينى » اتركينى ودعينى ، والمستعمل من هذه المادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) والأمر كما فى قوله سبحانه : =

. . . .

=(ذرنى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أماتته العرب « وعلمى بالأمور» أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمتى » خلقى وسجيتى وطبيعتى ، وتجمع على شيم – بكسر الشين وفتح الياء المثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) « بأخيلا » الأخيل – بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة – اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق – بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى – وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الخال الذى هو نقطة سوداء تكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرينى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو واو المعية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالأمور » جار ومجرور متعلق بعلم « وشيمتى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفى « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضا لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهملة، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف – وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل – فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدْل فنوعان :

أحدهما : مُوَازن فُعَال ومَفْعَل ، من الواحد إلى الأربعة باتّفاق ، وفي الباقي على الأصَحّ(١) ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً ؛ فأصلُ « جاء القَوْمُ أُحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً ، نحو (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)(٢) أو أحوالا ، نحو (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)(٣) أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

---

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أهما مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما مفعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من الخمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضا على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين ـ فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ ... طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا

(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لنجدته جماعات وآحادا : أي واحدا واحدا) .

وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره راكب وركبان وصاحب وصحبان ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .

وربما استعملت هذه المعدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ... ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا

(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثانى : « أُخَرُ » فى نحو « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » لأنها جمع الأُخْرَى ، والأخرى أنثى آخَر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخَرُ من باب اسم التفضيل ، واسمُ التفضيل قياسُه أن يكون فى حال تجرُّده من ألْ والإضافة مفرداً مذكراً ، نحو (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا)[1] ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبَّ إِلَيْكُمْ)[2] فكان القياسُ أن يقال « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ آخَرَ » و « بِنِسَاء آخَرَ » و « بِرِجَالٍ آخَرَ » و « بِرَجُلَيْنِ آخَرَ » ولكنهم قالوا : أُخْرَى ، وأُخَرَ ، وآخَرُونَ ، وآخَرَان ، قال الله تعالى : (فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى)[3] (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[4] (وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا)[5] (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ)[6] .

وإنما خصَّ النحويون أُخَرَ بالذكر لأن فى أُخْرَى ألفَ التأنيث ، وهى أَوْضَحُ من العَدْل ، وآخَرُونَ وآخَرَانِ مُعْرَبَان بالحروف فلا مَدْخَلَ لهما فى هذا الباب ، وأما آخَرُ فلا عَدْلَ فيه ، وإنما العَدْلُ فى فروعه ، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخِرة ، نحو (وَقَالَتْ أُولاَهُمْ لِأُخْرَاهُمْ)[7] ، جُمِعت على أُخَرٍ مصروفاً ؛ لأنَّ مذكرها آخِرٌ — بالكسر — بدليل

---

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف
(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة
(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة
(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة
(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة
(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى)[١] (ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ)[٢]، فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيء من هـذه الأنواع بقى على منع الصرف ؛ لأن الصفة لَمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية[٣] .

* * *

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف – من أنه إذا سمى بواحد من الثلاثة التى هى الوصف المزيد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ، فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعا من الصرف – هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلا من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باق بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ، فالعلتان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشبعان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سمى بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل كمثنى وثلاث انصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعللوا مقالتهم هذه بأن معنى مثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سمى به صار معناه الذات المعينة ، فزال معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسى فى هذه المسألة روايتان ، إحداهما كمذهب الأخفش وأبى العباس ، والثانية كمذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتحلفه التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعا » اهـ .

ومما يحتج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ، خصوصا إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة وينصرف وهو معرفة ، وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثانى : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرةً ، وهو سبعة :

أحدها : العَلَمُ المركب تركيبَ المَزْجِ كـ « بَعْلَبَكّ » و « حَضْرَمَوْتَ » وقد يضاف أول جُزْءَيْهِ إلى ثانيهما ، وقد يُبْنَيَان على الفتح ، وعلى اللغات الثلاث فإن كان آخِرُ الأولِ معتلا كـ « مَعْدِيكَرِبَ » و « قَالِي قَلاَ » وجب سكونه مطلقاً .

الثانى : العَلَمُ ذو الزيادتين كـ « مَرْوَانَ ، وعِمْرَانَ ، وعُثْمَانَ ، وغَطَفَانَ ، وأَصْبِهَانَ » .

الثالث : العَلَمُ المؤنث ، ويتحتَّم مَنْعُه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَةَ » و « طَلْحَةَ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْنَبَ » و « سُعَادَ » ، أو مُحَرَّكَ الوسط كـ « سَقَرَ » و « لَظَى » ، أو أعجميًّا كـ « مَاهَ » و « جُورَ » ، أو منقولا من المذكَّر إلى المؤنث كـ « زَيْدَ » — اسمَ امرأةٍ — ويجوز فى نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرفُ وتركُه[1] ، وهو أَوْلَى ، والزجَّاج يُوجِبُه ، وقال عيسى وَالْجَرْمِيُّ والمبرد فى نحو « زيد » — اسمَ امرأةٍ — إنه كهند .

الرابع : العَلَمُ الأعجمىُّ ، إن كانت علميته فى اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة كـ « إِبْرَاهِيمَ » و « إِسْمَاعِيلَ » وإذا سُمِّىَ بنحو « لِجَامٍ » و « فِرِنْد »[2] صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحوُ « نُوحٍ » و « لُوطٍ » و « شَتَرَ »[3] مصروفة ، وقيل : الساكنُ الوسطِ ذو وجهين ، والمُحَرَّكَةُ مُتَحَتِّمُ المنع .

---

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِى الْعُلَبِ

فقد صرف « دعد » فى المرة الأولى ، ومنع صرفه فى المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال أبو منصور الجواليقى فى كتاب المعرب : هو فارسى معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والتاء جميعا — اسم لقلعة من أعمال أران ، وأران — بفتح =

الخامس : العَلَمُ المُوَازن للفعل ، والمعتبَرُ من وَزْن الفعل أنْوَاعٌ :

أحدها : الوزن الذى يَخُصُّ الفعلَ كـ « خَضَّمَ » لمكان ، و « شَمَّرَ » لفرس ، و« دُئِل » لقبيلة ، وكـ« انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .

الثانى : الوزن الذى به الفعلُ أَوْلَى ؛ لكونه غالباً فيه كـ « إِثْمِد » و « إِصْبَع » و « أُبْلُم » أعلاماً ؛ فإن وجود مُوَازنها فى الفعل أكْثَرُ كالأمر من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالثُ : الوزنُ الذى به الفعلُ أَوْلَى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ فى الفعل ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وأَكْلُب ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهى فى مُوَازنهما من الفعل نحو أَذْهَبُ وأَكْتُبُ دالة على المتكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج بالأول نحو « امْرُؤ » علماً ؛ فإنه فى النصب نظير اذْهَب ، وفى الجر نظير اضْرِبْ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثانى نحو « رُدَّ » و « قِيلَ » و « بِيعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفْلٍ ودِيكٍ فوجب صرفها ، ولو سميت بضُرْبَ مخففا من ضُرِبَ انصرف اتِّفَاقاً ، ولو سميت بضُرِبَ ثم خَفَّفْتَه انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخَالَفَهُ المبردُ لأنه تغيير عارض ، وبالثالث نحو « أُلْبُبٍ » — بالضم — جمعَ لُبٍّ علماً ؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلَ بالفك ، قاله أبو الحسن ، وخُولف لوجود الموازنة .

= الهمزة وتشديد الراء — إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدنوشرى صرف « شتر » ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم المؤنث الأعجمى إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزْنٌ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ ، وتَضَارَبَ ، ودَحْرَجَ ، أعلاماً ، واحتجَّ بقوله :

٤٨٠ — * أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا *

---

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحى ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللغة : « جلا » اختلف فى هذه الكلمة : أهى من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهى باقية على فعليتها ، وفى الفعل ضمير مستتر ، وجملته صفة لموصوف محذوف ، أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين ؛ أحدهما : أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمى بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهى الموضع فى أعلى الجبل ، وكنى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد ويذلل عظائم الأمور ، أو عن كونه جلداً صبوراً على الملمات والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن مافيه من الأعاريب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافه محذوف ، كما ظهر فى التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وزعم أن العلم إذا كان منقولا من فعل كان ممنوعا من الصرف مطلقا ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ « جَلاَ » من قولك « زَيْدٌ جَلاَ » ؛ ففيه ضمير ، وهو من باب الحكايات ، كقوله :

* نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ(١) * [٣٨]

وأن يكون ليس بعَلَم ، بل صفة لمحذوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلاَ الأُمُورَ .

السادس : العَلَمُ المختومُ بألف الإلحاق المقصورة ، كـ « عَلْقَى » ، و « أرْطَى » عَلَمين .

السابع : المعرفة المعدولة ، وهى خمسة أنواع :

أحدها : فُعَل فى التوكيد ، وهى : جُمَعُ ، وكُتَعُ ، وَبُصَعُ ، وَبُتَعُ ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلاَوَات ، فإن مُفْرَدَاتها : جَمْعَاء ، وكَتْعاء ، وبَصْعَاء ، وبَتْعَاء ، وإنما قياسُ فَعْلاَء إذا كان اسما أن يُجْمَع على فَعْلاَوَات كصَحْرَاء وصَحْرَاوَات .

--- والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركا بين الاسم والفعل أوهما فيه سواء لم يكن ممنوعا من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل أن تكون — مع تسليم علميتها — منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علما بل هى فعل ماض باق على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم (وهو الشاهد رقم ٣٨) والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يزيد » فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ، ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولكان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثانى : سَحَرُ إذا أُريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مبنى لتضمنه معنى اللام .

وَاحْتَرَزَ بالقيد الأول من المبهم ، نحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)[1] ، وبالثانى من المعين المستعمل غيرَ ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفُه بأل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ ، أو سَحَرَه » .

الثالث : فُعَلُ علماً لمذكر ؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلّة ظاهرة غير العلمية ، نحو « عُمَر » و « زُفَر » و « زُحَل » و « جُمَح »[2] ؛ فإنهم قَدَّرُوه مَعْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقلّ بمَنْع الصرف مع أن صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل ، كـ « غُدَر ، وفُسَق » ، وكـ « جُمَع ، وكُتَع » ، وكـ « أُخَرَ » .

وأما « طُوًى » فمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طَاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكلفه ، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظا ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وجشم ، وجمح ، ودلف ، وثعل ، وهبل ، وجحا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلع ، وكلها بضم الأول . وفتح الثانى ، كما أن كلها ليس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدروا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر ، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تكفى فى منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فَعَالِ عَلَمًا لمؤنث ، كـ « حَذَامِ » و « قَطَامِ » فى لُغة تميم ؛ فإنهم يمنعون صَرْفَه ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كـ « زَيْنَب » فإن خُتِمَ بالراء كـ « سَفَارِ » اسماً لماء ، وكـ « وَبَارِ » اسماً لقبيلةٍ — بَنَوْهُ على الكسر ، إلا قليلا منهم ، وقد اجتمعت اللغتان فى قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْـرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

---

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين فى القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ المَنَايَا طَسْمًا فَلَمْ يُنْجِهِ الحِذَارُ
وَحَلَّ بِالحَىِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَوٍّ أَتَتْ عَلَيْهِمْ وَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِى نَائِحَةٌ عُقْبُهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّ دَهْـرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وثمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إرما » مفعول به أول لتروا « وعادا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار =

وأهْلُ الحجاز يَبْنُون الباب كله على الكسر؛ تشبيهاً له بنزَال ، كقوله :

٤٨٢ — إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

= ومجرور متعلق بقوله أودى «الليل» فاعل أودى «والنهار» معطوف عليه «ومر» الواو حرف عطف ، مر : فعل ماض «دهر» فاعل مر «على» حرف جر «وبار» مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء حرف عطف ، هلك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «جهرة» مفعول مطلق لفعل محذوف ، نظير قولهم : قعد فلان القرفصاء ، والعيني يعربه حالا ، نظير قولهم: طلع زيد بغتة «وبار» فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله «وبار» في آخر الشطر الأول من البيت الثاني ، وفي قافية ذلك البيت ؛ فإنه في الموضع الأول بناه على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر بني تميم ، ثم أعربه في الموضع الثاني إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضمة لما اضطر إلى ذلك.

وزعم قوم أن الثانية ليست علما ، بل هي فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة معطوفة بالواو على جملة هلكت ، ومن حقها على هذا أن ترسم هكذا «فهلكت جهرة وباروا» .

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام : امرأته ، قاله ابن منظور في لسان العرب (مادة رقش) .

اللغة : «حذام» اسم امرأة ، قال السيوطي : هي حذام بنت الريان بن جسر بن تميم ، ويقال : هي امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت مبني على الكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «فإن» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن «ما» اسم موصول خبر إن «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث «حذام» فاعل قالت ، =

الخامس : « أَمْسِ » مُرَاداً به اليومُ الذى يليه يومُك ، ولم يُضَفْ ولم يُقْرَن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَعْدُول عن الأَمْسِ ، كقوله :

٤٨٣ — * لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا *

= مبنى على الـكسر فى محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبنى على الـكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلا ، وقد دلت قوافى القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف علىٰ نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْسَا *

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إنى رأيت » « عجبا » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزا » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التى هرمت وشاخت « السعالى » جمع سعلاة — بكسر السين وسكون العين — وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على ألسنة العامة فى مصر .

ورواية الأعلم * عجائزا مثل الأفاعى خمسا *

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتـكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «رأيت» فعل وفاعل « عجبا » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة فى جواب قسم =

وجمهورُهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع، كقوله :

٤٨٤ — اعْتَصِمْ بالرَّجاء إنْ عَنَّ بَاسُ ... وَتَنَاسَ الَّذِى تَضَمَّنَ أَمْسُ

= مقدر، والتقدير : والله لقد رأيت، وقد : حرف تحقيق، ورأيت : فعل وفاعل، وعجبا : مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذى لا ينصرف فى أحواله كلها

ومن الناس من قال : إن « أمسا » فى البيت فعل ماض، والتقدير « مذ أمسى المساء » وأنت خبير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين، وهو بيت من الخفيف .

اللغة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكذا، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة، والمراد هنا الأمر بالثقة، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء » هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه « عن » ظهر، ويروى فى مكانه « عز » بالزاى، ومعناه قهر وغلب، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ فَأَضْحَتْ ... تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

« بأس » بالباء الموحدة — أى شدة ومشقة، ويقع فى بعض الأمهات « يأس » بالمثناة التحتية « تناس » معناه تغافل، ولا تلق بالا له .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « بأس » فاعل عن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة، تناس : فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذى » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونه على الكسر مطلقاً ، على تقـديره مُضَمَّناً معنى اللام ، قال :

٤٨٥ — * وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ *

والقَوَافِي مجرورة .

= صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس تضمنه أمس .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أمس » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ فدل ذلك على أن قوما من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .

٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف نجران ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون فى محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجملة يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، وجملة أعلم وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف وقضاء من « قضائه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير الغائب العائد إلى أمس مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أمس » فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أمس » فإنه مكسور مع أنه فى مكان المرفوع لكونه فاعلا ؛ فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأَمْسِ يوماً من الأيام الماضية مُبْهَماً ، أو عرّفته بالإضافة ، أو بالأداة فهو مُعْرَبٌ إجماعاً ، وإن استعملت المجرَّدَ المرادَ به معينٌ ظرفاً فهو مَبْنِي إجماعاً .

* * *

فصل : يَعْرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب(١) :

الأول : أن يكون أحَدُ سَبَبَيْهِ العلميةَ ثم ينكَّرُ ؛ تقول « رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعُمَرٍ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمٍ وَمَعْدِيكَرِبٍ وَأَرطًى » .

ويستثنى من ذلكَ ما كان صفة قبل العلمية ، كـ « أَحْمَر » و « سَكْرَان » فسيبويه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ ، وخَالَفَهُ الأخفَشُ فى الحواشى ، ووَافَقَهُ فى الأوسط(٢) .

الثانى : التصغير المُزِيلُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْد » و « عُمَيْر » فى أحمد وعمر ، وعكْسُ ذلك نحو « تِحْلِىء » عَلَماً ؛ فإنه ينصرفُ مُكَبَّراً ولا ينصرف مُصَغراً ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير(٣) .

---

(١) فى هذه المسالة قولان آخران غير القول الذى اختاره المؤلف والذى حاصله أنه لا يجوز صرف الاسم الذى اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذى اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقا ، أى وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو لم يوجد ، وأما القول الثانى فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذى على صيغة منتهى الجموع — وهو المعبر عنه بالجمع الذى لا نظير له فى الآحاد — فى الاختيار مطلقا : أى وجد أحد الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا فى الاسم الذى اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه الوصفية فسمى به ، وبينا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تحيلىء » على وزن تدحرج مضارع دحرج .

الثالث : إرادةُ التناسب ، كقراءة نافع والكسائى (سَلاَسِلاً)(١) ، و (قَوَارِيراً)(٢)، وقراءة الأعمش (وَلاَ يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً)(٣).

الرابع : الضرورة ، كقوله :

٤٨٦ — * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة التى من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِى *

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ أصله المنزل تقصر فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخــدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها لاتبرحه ، ويكنون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج لحاجة من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر الهودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير ـ هو لقب فاطمة ابنة عمه ، وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذى مضى فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة ـ بفتح الواو وسكون الياء ـ وهى العذاب الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ، أى ماشياً على رجليه ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهوقوله فى بيت سابق على بيت الشاهد * ويوم عقرت للعذارى مطيق * « دخلت » فعل وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و« عنيزة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطِّرَادُ ذلك فى لُغة[1] .

وأجاز الكوفيون[2] والأخفَشُ والفارسيُّ للمضطرِّ أن يمنعَ صرفَ المنصرفِ ، وأباه سائرُ البصريين ، واحْتُجَّ عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الأزَارِقَ بِالكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُور

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك فى الكلام .

***

= إليها « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الويلات » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبنى على الفتح فى محل نصب « مرجلى » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنيزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علما لمؤنث

(١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض — وهو من شيوخ الكوفيين — علماء البصرة فى هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو على الفارسى — وهما من شيوخ البصريين — علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه فى هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد بيت من الكامل من كلام الأخطل التغلبى النصرانى ، من كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبيرد .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرقى ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا فى جمع أشعرى أشاعرة وفى جمع مهلبى مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء فى الجمع عوضا عن ياء النسبة ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكتائب » الكتائب : جمع كتيبة ، =

. . . .

وهى الفصيلة من الجيش ، وتطلق الكتيبة على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تغتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشبيب بن يزيد بن نعيم الشيبانى ، كان رأساً من رؤوس الخوارج فى عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفى ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابْنِ مَرْوَانَ وَابْنِهِ
وَعَمْرٍو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبُ
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « الأزارق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله فى محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّادَ فِيهَا وَالِدٌ حَدِبُ

فمنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فقد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لايوجد فيه غير العلمية .

فصل : المنقوص المستحِقُّ لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً وجراً ، ونُوِّنَ باتِّفاق ، كـ « جَوَارٍ » و « أُعَيْمٍ » ، وكذا إن كان عَلَماً كـ « قَاضٍ » عَلَمَ امْرَأَةٍ ، وكـ « يَرْمِي » عَلَماً ، خلافاً ليونس وعيسى والكسائي(١) ؛ فإنهم يُثْبِتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحةً جَرًّا كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

٤٨٨ — * قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

فقد منع « زوبر » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريعي :

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .

وقد قال ابن هشام المؤلف في منع صرف المنصرف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اه .

(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .

٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا *

اللغة : « يعيليا » تصغير يعلى علم رجل «خلقا» بفتح الخاء واللام جميعاً — أراد به رث الهيئة « مقلوليا » هو المتجافي المنكمش .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجبت » عجب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « مني » جار ومجرور متعلق بعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر «يعيليا» مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله فى غير العلم :

٤٨٩ — * وَلَـكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

* * *

= نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بعجب « رأتنى » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية ـ وهو الأظهر ـ فهذا حال من ياء المتكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يعيليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبدالله بن أبى إسحاق النحوى الحضرمى بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتنى فلحنت أيضاً ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ *

اللغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ والموالى فى نظر العرب من الخسة والضعة بحيث لا يرونهم فى مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبدالله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لامحل لها من الإعراب «هجوته» هجا : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائب =

هذا باب إعراب الفِعْلِ

رافعُ المضارع تجرُّده من الناصب والجازم وِفَاقاً للفَرَّاء ، لا حُلُولُه محلَّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلاَّ تَفْعَلُ »(١) .

***

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر « عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مواليا » حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم فى حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

***

(١) اعلم أولا أن النحويين جميعا متفقون على أن الأصل فى الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل فى نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل فى نوعه ، وقد عللوا بناء ما جاء مبنيا من الأسماء بأنه أشبه الحرف فى لفظه أو فى معناه أو فى استعماله ، على ما علمت فى باب المعرب والمبنى أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل فى الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعانى المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتمل معانى متعددة ، ولا يتأتى لك تمييز معنى من هذه المعانى إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلا عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون مراد المتكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

. . . .

= المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التى تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعانى، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه فى الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعانى عن أخويه بشىء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر وترك هذا الكلام بتة، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل فى الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا فى الأصل فى الأفعال ما هو؟ فقال البصريون: الأصل فى الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضى ولا عن علة بناء فعل الأمر الذى يقولون هم ببنائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ما هو الأصل فى نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل فى الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذى يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ما هو الأصل فى نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضى لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل فى نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل فى نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعانى المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضربوا لذلك مثلا عبارة «لا تعن بالجفاء وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

. . . .

= كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعل واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما ، مستقلا إما الأول وإما الثانى فلا يريد أن ينهاه عنه ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء فى هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثانى وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعانى من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين ـ وهما « تعن » و « تمدح » ـ مجزومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهى المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعل كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثانى منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثانى معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثانى فلم يتعلق النهى به ، وإذا جاء بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثانى مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثانى ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثانى الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثانى ، فلما كانت المعانى المختلفة التى تفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا فى الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا فى الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال فى شأن هذا التوجيه الذى تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ماهى عليه كأن تقول فى العبارة التى شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهى عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهى عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت =

. . . .

= النهي عن الأول وإباحة الثاني قلت «لا تعن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح.

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشيء إذا شابه الشيء شبها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع ـ لما أشبهه شبها قويا ـ هذا الحكم .

فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبرا نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يجود » والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو « جاءنا الذي قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذي يقوم أبوه » ونحو « جاء الذي يقوم » والاسم يقع حالا نحو « جاء زيد راكبا » والفعل المضارع يقع حالا نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .

الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين؟ .

قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلست أنكر شيئا منه ، وخاصة لأني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

. . . .

= على الاسم، ويجعلون توارد المعانى المختلفة المحتاجة فى التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس ، وقد علمنا أن وجود العلة فى الفرع ــ وهو هنا الفعل ــ يجب أن يكون مثل وجودها فى الأصل ــ وهو هنا الاسم ــ فإذا ضعف وجود العلة فى الفرع عن وجودها فى الأصل كان قياسا مع الفارق ، وهو لا يجوز ، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب فى الفعل المضارع هى مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه ، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية فى إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه فى كلام البصريين عن ذكره فى كلام الكوفيين ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم : أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به ، ألست ترى أنك لو قلت « يحضر محمد» كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين ، فإذا قلت « سيحضر على » أو « سوف يحضر خالد » أو «ليحضرن محمد» تخصص ــ بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد ــ بالزمان المستقبل ، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثانى يشمل كل كتاب ، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل ، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا .

الوجه الرابع منها : أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التى تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم ، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر ، تقول « إن محمدا ليضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا لضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لاضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل المضارع تقترن به هذه اللام ولا تقترن بأخويه الماضى والأمر، ووجدنا الأصل فى هذه اللام أن تقترن بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضى ولا الأمر .

الوجه الخامس منها : أن الفعل المضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات وسكنات متوافقة ، فضارب يجرى فى الحركات والسكون على ما يجرى عليه يضرب ، ومستغفر يجرى كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعنى بذلك أن الحرف المتحرك فى اسم الفاعل يقابله =

. . . .

= حرف متحرك فى الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة فى الفعل المضارع هى نفس الحركة التى فى اسم الفاعل، ولا يقدح فى ذلك نحو يقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثانى من المضارع متحركا فى حين أن ثانى حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثانى من المضارع ساكن أيضا إلا أنه تحرك لعلة تصريفية .

وإذا علمت أن النحاة كلهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضا أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظا نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمرا » أو تقديرا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » أو محلا نحو « يسعين » من قولك « ليسعين محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون فى بيان العامل الذى عمل فيه الرفع، ولهم فى هذا الموضوع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك — مع كل قول — ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول — وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك — وحاصله أن الذى يرفع المضارع لفظا أو تقديرا أو محلا هو تجرده من الناصب والجازم، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجودا وعدما، نعنى أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة، نعنى أننا نستدل به على أن الأمر الذى يدور معه الحكم وجودا وعدما علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدمى، والرفع أمر وجودى، والأمر العدمى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطىء، وذلك لأن المعترض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، =

. . . .

= وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عدميا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدمى لا يكون علة فى الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عدميا مطلقا ، لكن إذا كان عدميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وههنا التجرد من قبيل العدمى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى — وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج — وحاصله أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » فى قولك « زيد يقوم » قد حل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، وبيان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « مالزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلوله محل الاسم أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث — وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج — وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعته — أى مشابهته — للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعترض عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصحح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل فى الأفعال الإعراب . =

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »(١) ، ولا تقتضى تأبيدَ النفى

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أنيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشىء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزر عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله «وهى لنفى سيفعل» أن لن تدل على نفى الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع الذى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفى لن للفعل فى الزمان المستقبل على ضربين ، لأنه إما ان يكون لهذا النفى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فإن نفى البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) فإن نفى براحه الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفى لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والمحال لا يقع ، فإنه لو وقع لانقلب ممكنا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيدَه ، خلافاً للزمخشرى[1] ، ولا تقعُ دُعَائِيَّـــةً ، خلافاً لابن

(١) ادعى جار الله الزمخشرى دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها فى كتابه الأنموذج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأبيد النفى ، وأنه لا غاية له ينتهى إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفى لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفا ، ويكون نفى لن نوعا واحدا ، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأبيد النفى فى كل مثال ترد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضا ، وقد ذكر فى القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها فى قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسيا) إذ كيف ينفى تكليمها إنسيا نفيا مستمرا لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم فى أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثانى أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأبيد النفى لكان ذكر لفظ (أبدا) معها تكرارا لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبدا معها فى القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى (ولن يتمنوه أبدا) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأبيد النفى لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلت كلته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأبيد النفى بقوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلى كما قلناه فى أول كلامنا ، وكلامه فى دلالة لن وضعا ، ولئن سلمنا جدلا دلالتها على تأبيد النفى فى هذه الآية بمعونة العقل فإنا لا نسلم أنها فى كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى لموسى (لن ترانى) أن لن تدل على تأكيد النفى ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما يحتمل أن يكون المراد به نفى الفعل فى جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفى الفعل فى بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل «قم» فقلت له «لن أقوم» صلح =

السَّرَّاج[١]، وليس أصلُها « لا » فأبدلت الألف نوناً ، خلافاً للفَرَّاء ، ولا « لا أنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائى .

* * *

الثانى : « كَيْ » المصدرية ، فأما التعليلية فجارةٌ والناصب بعدها « أنْ » مُضْمَرَةً[٢]، وقد تَظْهر فى الشعر ، وتتعيَّن المصدريةُ إن سبقتها اللام ، نحو

= ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام فى جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام فى بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت «لا أقوم» لكان صالحا لذلك أيضا من غير أن يدل على تأبيد أو تأكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أى أن الفعل الذى يليها يكون مقصودا به الدعاء ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لايتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغى أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفى المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرما شكرا لتلك النعمة التى أنعم بها عليه .

وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار فى كتابه مغنى اللبيب أن لن تأتى للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن فى صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفى المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبرا أو إنشاء ، ولم يكتف بنفى هذا القول فى كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لايزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك.

(٢) قد أخبرتك فى مطلع باب حروف الجر (٢ص١٤ وما بعدها) أن الأخفش يرى أن كى لا تكون إلا حرف جر دالا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت فى الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن =

(لِكَيْلاَ تَأْسَوْا)(١) والتعليليةُ إن تأخَّرَت عنها اللامُ أو أنْ ، نحو قوله :

٤٩٠ — كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّـةُ مَا وَعَدَتْنِي غَـيْرَ مُخْتَلَسِ

= الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفا مصدريا ، وأنه إذا وقع في الكلام «أن» بعد كي كما في قول جميل بن معمر * لكيما أن تغر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضا ، وكانت أن بدلا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . * كي لتقضيني رقية بعض ما * كانت كي مصدرية ناصبة المضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب « كيمه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ — هذا الشاهد بيت من المديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيَّـةَ فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ
كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّـةُ مَا وَعَدَتْنِي . . . البيت ، وبعده
حُـــلْوَةَ إذْ تُــكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونَ بِاللَّقَسِ

اللغة : « لتقضيني » لتوفي لي بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرأ ذمته منه « مختلس » ذكر العيني والبغدادي أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطفاً ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهبا إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه المادة

الإعراب : « كي » حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لتقضيني » اللام للتعليل مؤكدة لكي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقوله :

٤٩١ — * ... كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا *

= تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثانى محذوف وتقدير الكلام : لتقضيني الذى وعدتنيه « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مختلس » مضاف إليه، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضيني » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وقول الآخر * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يختل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى، وليس بصحيح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

اللغة : « مانحا » اسم فاعل من المنح، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما « تغر » مضارع غررته تغره — من باب مد — إذا خدعته وزينت له غير الزين « تخدع » تفسير لتغر ، ومعناهما واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله =

. . . .

= «لسانك» لسان : مفعول أول لمانح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كيما» كي : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف أو حرف مصدري ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدري ونصب «تغر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتخدعا» الواو حرف عطف ، تخدع : معطوف على تغر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح ، والتقدير : أأصبحت مانحا لسانك كل الناس للغرور .

الشاهد فيه : قوله «كيما أن تغر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كي — في هذه العبارة — يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام ، نحو قولك: جئت كي أتعلم ؛ وظهور أن بعد كي يعين أن تكون كي حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدريا ؛ وقد علم أن «أن» حرف مصدري لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكي ؛ والتأسيس — أي كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر — أولى من التأكيد .

والحاصل أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كي وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كي لا يكون دولة) وبذكرها مسبوقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكي لا تأسوا على ما فاتكم) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبوقة باللام وبعدها أن المصدرية كما في البيت الشاهد رقم ٤٩٢ الآتي وما سنذكره معه من الشواهد .

والثاني: أن العلماء — ونعني بهم هنا سيبويه وجمهور البصريين — يرون أن كي إذا نصبت المضارع فهي مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كي» قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون — مع كل هذا — أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم يكن التأكيد أمراً لا مندوحة عنه فحينئذ يصار إليه . =

ويجوز الأمْرَانِ في نحو (كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً)(١)، وقوله :

٤٩٢ — * أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *

* * *

= وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكى أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كى » مصدرية ؛ لأنك لوجعلت « كى » تعليلية لصرت إلى التأكيد ولك معدل عنه .

وإذا قلت « كيما أن تغر وتخدعا » تعين أن تكون كى حرف تعليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لوجعلت كى حرفا مصدريا لصرت إلى التأكيد ولك عنه معدل .

فإذا قلت « جئت كى أتعلم » جاز أن تكون كى مصدرية ولام التعليل قبلها مقدرة ، وجاز أن تكون كى حرف تعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها .

وإذا قلت « لكيما أن تطير » جاز أن تكون كى مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كى حرف تعليل فتكون هى مؤكدة للام .

وإنما رضيت بالتأكيد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كى تكون مصدرية لاغير فى موضع واحد وتكون تعليلية لا غير فى موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين فى موضعين .

(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاء بَلْقَعِ *

اللغة : « تطير » تذهب بسرعة « بقربتى » القربة — بكسر القاف وسكون الراء — جلد الماعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذى تخرق « بيداء » هى الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أى يهلك « بلقع » بزنة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : «أردت» أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكيما » اللام =

الثالث : « أنْ » فى نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)[1] (وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ

= حرف تعليل وجر، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة اللام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفا مصدريا فأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقربتى » الباء حرف جر ، قربة : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقربة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتتركها » الفاء حرف عطف ، تترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القربة مفعول به « شنا » حال من المفعول أو مفعول ثان لتترك « ببيداء » جار ومجرور متعلق بتترك « بلقع » صفة لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « لكيما أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التى يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِىَ عَثْرَةً
وَمَنْ ذَا الَّذِى يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع فى أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) وقول العرب فى مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » وقولهم فى مثل آخر « أن ترد الماء بماء أكيس » والتقدير فى الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفى المثل الأول : سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك إياه ، وفى المثل الثانى: ورودك الماء بماء =

يَغْفِرَ لِي)[١]، وبعضُهُمْ يُهْمِلها حَمْلاً على « ما » أخْتِهَا ، أى : المصدرية ، كقراءة ابن مُحَيْصِنٍ (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)[٢]، وكقوله :

٤٩٣ — * أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *

= أكيس، أى أكثر دلالةعلى العقل، وتقع أن فى وسط الكلام فيكون المصدر فاعلا نحو قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) التقدير : ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم ، أو يكون المصدر مفعولا به نحو قوله تعالى (فأردت أن أعيبها) التقدير : فأردت عيبها ، أو يكون المصدر مجرورا بالإضافة نحو قوله تعالى (من قبل أن يأتى يوم لابيع فيه) التقدير : من قبل إتيان يوم ، أو يكون مجرورا بحرف الجر نحو قول الراجز :

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِى كَرَأْسِ الأَصْلَعِ *

التقدير : من رؤيتها رأسى — إلخ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن هذه على أن أصلها (لمن أراد أن يتموا الرضاعة) فهو منصوب بحذف النون ، والجمع بالنظر إلى معنى « من » وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين ، لفظا ، ثم استتبع ذلك فى الكتابة ، وهو تكلف .

٤٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مِنِّى السَّلاَمَ ، وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا *

اللغة : « تقرآن » يقال : قرأت السلام على زيد أقرؤه ، قراءة ، تريد أنك قلت له اقرأ السلام على فلان ، أى اتله أو أعده عليه « السلام » هو التحية مطلقاً ، سواء أكانت من لفظ السلام أم من غير لفظه « ويحكما » هو مصدر معناه « رحمة لكما » وانتصابه بفعل من معناه « ألا تشعرا أحداً » أى لا تعلما بما حملتكما من السلام عليها أحداً .

الإعراب : « أن » حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب =

وتأتى « أنْ » مُفَسِّرَة ، وزائدة ، وَمُخَفَّفَةً من أنّ ؛ فلا تنصب المضارع .
فالمُفَسِّرَة هى : المَسْبُوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه(١)، نحو (فَأَوْحَيْنَا

= «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بعلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث ، أو لكونه مختتما بألف التأنيث الممدودة ، « ويحكما » ويح : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه ، أى رحمتكما رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرآن « السلام » مفعول به لقوله تقرآن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفى « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «أحداً» مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرآن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهمل جميعهم «ما» المصدرية لاستوائهما فى الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها فى عجز البيت الذى رويناه ، وذلك فى نظرنا قادح فى صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد فى هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هى المصدرية الناصبة المضارع ، ولكنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة، لأن جملة خبر أن المخففة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقد أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التى سبق بيانها والاستشهاد لكل منها فى باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر فى هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذا من هذه الناحية أيضا .

(١) جملة ما يشترط لتحقق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فتقول : =

. . . .

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفردا لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وأن في هذه الآية مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو (آخر دعواهم) .

الشرط الثانى : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لايقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، واجاز جار الله الزمخشرى في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها باقيا على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لاتكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلى ، فإن خرج عن معناه الأصلى جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجدا أن ذهبا » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بتة فتقول « اشتريت عسجدا ذهباً » ويكون الاسم الثانى بدلا أو عطف بيان ، والثانى أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجدا أى ذهبا » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن افعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء الملفوظ بها أو المقدرة . =

إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ)[1] (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[2] .

والزائدة هى : التالية لـ « لَمَّا » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)[3] ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

* كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[4] *

= هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا فى تعليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيرا لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية ومابعدها ليس تفسيرا لما قبلها .

والصحيح فى هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين؛ لأنه إما أن يكون تفسيرا لنفس الفعل السابق وبيانا له نحو قولك « أمرته أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيرا وبيانا لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيرا وبيانا لقولك كتبت إليه ، ولكنه بيان للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء فى نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبينا الاختلاف الذى نشير إليه بياناً لا تحتاج معه إلى الإعادة ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *

والشاهد فيه ههنا قوله « كأن ظبية » فيمن رواه بجر ظبية ، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواه بالنصب فعلى أن « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعاريب وقد ذكرناها هناك .

أو بين القَسَم ولو(1)، كقوله :

٤٩٤ — * فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ *

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزاد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون، وزاد فى غير هذا الكتاب موضعا رابعا ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :

فَأُمْهِلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِى يَدٍ فِى لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا فى هذا البيت ، وزعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التى تضاف إليها ، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لاتقع بعد حتى .

والصواب أن «إذا» فى هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلا مقدرا تضاف هى إلى جملته ، والتقدير : فأمهله حتى إذا يقال فيه كأنه — إلخ .

وقد ذكر الأخفش أنها تزاد فى غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : (ومالنا ألا نتوكل على الله) زعم أن «أن» زائدة وأن تقدير الكلام : ومالنا لا نتوكل على الله ، لئلا يقع المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن «أن» فى الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدرا ، والأصل : ومالنا فى ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياسى سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بنى عامر بن ذهل وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٥) ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

لَعَمْرِى لَئِنْ جَدَّتْ عَدَاوَةُ بَيْنِنَا لَيُنْتَحَيَنْ مِنِّى عَلَى الْعَظْمِ مِيسَمُ

فَأُقْسِمُ أنْ . . . . لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب : «أقسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو «وأنتم» الواو حرف عطف . أنتم:معطوف على =

والمُخَفَّفَة من أنَّ هي : الواقعة بعد عِلْمٍ ، نحو (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)(١)، ونحو (أفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لاَ يَرْجِعُ)(٢)، أو بعد ظَنٍّ ، نحو (وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونُ)(٣)، ويجوز فى تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الأرْجَحُ ، ولذلك أجمعوا عليه فى (أحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا)(٤)، واختلفوا فى (وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ)(٣) ، فقَرَأَهُ غيرُ أبى عمرو وَالأخَوَيْن بالنصب(٥) .

* * *

= نا فى قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلا « لكان » اللام واقعة فى جواب لو ، وكان: فعل ماض يجوز أن يكون تاما بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور فى الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور فى هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموقع مع حذف فعل القسم كما فى قول الشاعر :

أمَا وَاللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

والتقدير : أقسم والله لو كنت حرا لعرفت لى منزلتى ، مثلا .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والكسائى ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى بالرفع =

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جــوَابٍ وجزاء[(١)] ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أُمُور :

= وههنا أمران تنبهك إليهما ، الأول : مذهب سيبويه والجمهور – وحاصله أن المعول عليه فى اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جىء بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جىء بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبرة باللفظ ، فكلما كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيبويه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيبويه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إذن » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بعضا ، ونحن نذكر لك هــذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلاف الأول : أهى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك – على وجه الإجمال – قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتنى أكرمك ، فجملة زرتنى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومدخولها فى تأويل مصدر =

. . . .

= يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الذال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - ثم حذفت الجملة التى تضاف إليها إذ ، وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الذال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتكهنات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخليق بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الذال - و « أن » المصدرية ، نقلت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذفت الهمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذا وأن ، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف من إذا للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تهافته - يدل على أنهما يريان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمر بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيكون للخليل =

. . . .

= رأيان فى « إذن » والقول الثانى أن إذن هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .

الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيبويه : هى حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت فى أوله أو فى وسطه أوفى آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيبويه ، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا فى كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لايفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقديفارقها ، فهى دالة على الجواب والجزاء فى الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل « إنى أحبك » فقلت له « إذن أظنك صادقا » فإن هذا الكلام الذى أجبت به لادلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : فى بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن نتعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتمم كلامه فى حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استكملت «إذن» الشروط التى ذكرها النحاة استقراء من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لايجوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لاينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا ؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء فى هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لغتهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيبويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفى ، وخالف فى ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحدمنهم رفع الفعل المضارع بعد « إذن» =

أحَدُها : أن تتَصَدَّرَ ، فإن وقعت حَشْواً أهملت ، كقوله :

٤٩٥ — * وَأمْـكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا *

= متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها — مع ذلك كله — لغة نادرة جداً .

٤٩٥ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أمكنني منها» أي جعلني متمكنا منها «لا أقيلها» لا أتركها ولا أردها ، وهي بالقاف المثناة ، ويروى «لا أفيلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفيل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «لي» جار ومجرور متعلق بعاد «عبد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاد أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكنني» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بأمكن «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أقيلها» أقيل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبني على السكون في محل نصب . =

وأما قولُه :

٤٩٦ — * إنِّى إذَنْ أَهْلِكَ أوْ أطِيرَا *

فضرورةٌ ، أو الخَبَرُ محذوفٌ ، أى : إنى لا أستطيع ذلك .

= الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن فى هذا البيت قد وقعت فى حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة فى صدر جملتها .

ومما ينبغى أن تتنبه له أن « إذن » تقع حشوا فى ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زيد إذن يكرمك » جوابا لمن قال لك : سأزوركم اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إن تزرنا إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أكان القسم مذكورا نحو أن تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفا ، نحو أن تقول « لئن زرتنى إذن أكرمك » فإذن واقعة فى جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد فى البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها » هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو المتقدم فى الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا *

اللغة : « لاتتركنى » يريد : لاتصيرنى بهذه المنزلة ، ونظيره قول النابغة الذبيانى فى اعتذاراته للملك النعمان :

فَلاَ تَتْرُكَنِّى بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِى إلَى النَّاسِ مَطْلِىٌّ بِهِ القَارُ أجْرَبُ

« شطيرا » الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب فى الوزن والمعنى « أهلك » أموت « أطير » معناه الأصلى أذهب بعيداً . =

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب(١)، وقد قرىء (وَ إِذَنْ

= الإعراب : « لا » حرف نهى « تتركنى » تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول أول لتترك مبنى على السكون فى محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إنى » إن : حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أطيرا» فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إنى إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هى مسبوقة بقوله إنى، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن فى حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهى هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما فى البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام .

وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن «إذن» وما بعدها جملة فى محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر «إن» محذوف ، و «إذن» واقعة فى صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إنى لا أستطيع ذلك، أو قال : انى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : اذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قلت : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع «اذن» بعد واو العطف وفائه ، أو تستوى حروف العطف كلها فى ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم، وذلك لأنه يقول «وانصب وارفعا * إذا « إذن »من بعد عطف وقعا » وعلى ذلك لو قلت «أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء» جاز فى « أقاتل » =

لاَ يَلْبَثُوا)[1] (فَإِذاً لاَ يُؤْتُوا)[2]، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .

الثانى : أن يكون مستقبَلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً لمن قال « أنَا أُحِبُّ زيداً » .

الثالث : أن يَتَّصِلاَ ، أو يَفْصِل بينهما القَسَمُ[3]، كقوله :

٤٩٧ — * إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *

* * *

= النصب والرفع ، ولكن عبارة ابن هشام هنا خصت هذا الحكم بفاء العطف وواوه وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل المضارع الذى يلى «إذن» المسبوقة بثم أو غيرها من حروف العطوف :

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .

(٣) أجاز ابن هشام فى مغنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازه الكسائى وهشام مع الفصل بمعمول الفعل ، إلا أن الكسائى يرجح النصب وهشاما يرجح الرفع .

٤٩٧ — قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور فى ديوانه بيتاً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ *

اللغة : « نرميهم » أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم ونقذفهم ، وأراد نصيبهم « يشيب » يروى هذا الفعل بتاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروى بالياء ، والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها تصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : (يوما يجعل الولدان شيبا ، السماء منفطر به) .

الإعراب : «إذن» حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، =

. . . .

= «والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرمى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «بحرب» جار ومجرور متعلق بنرمى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به فى محـــل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو نرمى بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك الفاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما فى جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التى يتركب منها الكلام مؤكد له ، والثانى أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذى حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذى حكى عن الكسائى من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالنداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللا قريبة من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرةً وُجُوبًا فى خَمْسَةِ مواضع :

أحدها : بعد اللام إن سُبقت بكَوْن ناقص ماض منفى(١)، نحو (وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ)(٢) (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)(٣) ، وَتُسَمَّى هذه اللامُ لامَ الْجُحُودِ .

الثانى : بعد « أو » إذا صَلَحَ فى موضعها « حَتَّى »(٤)، نحو « لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، وكقوله :

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوبا — هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا — مع ذلك — بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا — مع ذلك — إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوفة ، وأن المحذوفة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريدا لفعل القبيح ، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذى يقدرونه حيث يقول :

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ... وَلَكِنَّ الْمُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد «أو» هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن «أو» تقع فى كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها فى الشك والتردد نحو أن تقول «سأزور محمدا أو أبعث إليه رسولا» فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

. . . .

=للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها فى أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثانى مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام فى حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت — مع ذلك — شاك فى حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين فى اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان فى الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذى أسلفت لك ، ونظر النحاة فى العامل الذى اقتضى النصب فى الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائى وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون « أو » لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوى ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوى ، وجعلوا ما بعد «أو» فى تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفا بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها ، فإذا قلت « لألزمنك أو تقضينى حقى » كان التقدير عندهم : ليكونن لزوم منى لك أو قضاء لحقى منك ، فوفروا لأو معناها الأصلى .

ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهى حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارتان سواء . أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التى يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهى زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول « لأطيعن الله أو يغفر لى ذنبى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون « أو » بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها=

٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى *

= نحو أن تقول «لأنتظرن محمدا أو يجيء» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمدا إلى أن يجيء ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التى يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأقتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها فى جميع الأزمنة ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاثة التى ذكرناها نحو مثالهم المشهور ، وهو «لألزمنك أو تقضينى حقى» فإن ما بعد أو فى هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لألزمنك كى تقضينى حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهى إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمنك إلى أن تقضينى حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها فى الأزمنة المستقبلة بدليل أنه يصح لك أن تقول : لألزمنك إلا أن تقضينى حقى ، أى ليكونن لزومى إياك مستمرا فى جميع أوقات المستقبل وينقطع فى الزمن الذى تقضينى فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التى بمعنى إلى وأو التى بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقضى شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقضى دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فاعرف هذا كله والله ينفعك به .

٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ *

اللغة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا منقاداً لك بعد إباء وشماس ، أو إذا عددته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذى يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية — بضم الميم فيهما — وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل — بزنة جبل وأجبال — وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى يثبت على المكاره ولا تخور عزائمه للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محل له من الإعراب ، وفاعله =

أو « إلاّ » نحو « لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ » ، وقوله :

٤٩٩ — * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا *

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل . وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « أو » حرف معناه إلى مبنى على السكون لامحل له « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المنى » مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفى « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقادت «إلا» أداة حصر « لصابر » جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التى بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص ٤٢٨) والذى أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

• وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ •

اللغة : « غمزت » لينت «قناة» القناة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديدا إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف ـ بكسر الثاء المثلثة ، بزنة الكتاب ـ أداة تقوم بها الرماح وتعدل « كسرت كعوبها » الكعوب : جمع كعب ـ بفتح فسكون ـ وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان « غمزت » فعل ماض وفاعله « قناة » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القناة مضاف إليه ، والجملة لامحل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى »(١) إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم ، نحو

= جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها فى محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التى بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تستقيم بأن المضمرة وجوباً بعد أو التى بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد فى الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هى حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما فى الآية الكريمة أو متصلا بآخره ، وهى فى هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثانى : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله فى إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب فى هذا الاستعمال أن يكون التالى لها اسما ظاهرا ، كما يجب فى هذا الاسم أن يكون بعضا مما قبلها تحقيقا أو تأويلا ، وأن يكون غاية فى زيادة أو نقص إما حسا وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى فى باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية فى باب حروف العطف (٢ / ٣٦٤) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وكقول الفرزدق :

فَوَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

وإما الجمل الفعلية التى فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت فى أبناء جفنة :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ ... لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجمل الفعلية التى فعلها ماض ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقالوا) . =

. . . .

= وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هـذه فى قول امرىء القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فى رواية من رفع « تـكل » فى هذا البيت ، وحتى هذه حرف ابتداء ، أى أنها حرف يبتدأ به الـكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الـكوفيون والبصريون فى ناصب المضارع بعدها ، فقال الـكوفيون: حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الـكافر حتى يؤمن » فالـكوفيون يقولون فى إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الـكوفيون فاحتجوا لمـا ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كى » فى نحو قولنا « أطع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الـكلام : أطع الله كى تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما فى قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الـكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشىء إذا قام مقام شىء أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدى حتى مؤدى كى أو إلى أن ؛ وقد اتفقنا على أن كى تنصب المضارع بنفسها كما اتفقنا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فـكذلك ما أدى مؤداها ووقع موقعها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت فى كلام العرب حرف جر تعمل فى الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينـكم لم يجز أن تـكون — مع ذلك — من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تـكون عوامل فى الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تـكون عوامل فى الأسماء ، وإنما قلنا إن العامل فى الفعل المضارع النصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لنبقيها على =

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)[١]، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[٢] .

ويُرْفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالا مُسَبَّبًا فَضْلَةً ، نحو « مَرِضَ زيد حَتَّى لا يرجونه » ومنه (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)[٢] فى قراءة نافع ؛ لأنه مُؤَوَّل بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن» المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحتى .

وبقى مما يتعلق بحتى التى ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شىء منه .

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التى ينتصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كى . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلمتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لكى ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثا لحتى هذه ، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

كما خرج أتباعه عليه قول امرىء القيس :

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاً حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلاَ

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب فى مثل « لَأَسِيرَنَّ حَتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » و « مَا سِرْتُ حتى أَدْخُلَهَا » و « أَسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا » لانتفاء السببية ؛ بخلاف « أَيُّهُمْ سَارَ حتى يَدْخُلُهَا » فإن السير ثابت ، وإنما الشك فى الفاعل ، وفى نحو « سَيْرِى حتى أَدْخُلُهَا » لعدم الفَضْلِيَّةِ ، وكذلك « كَانَ سَيْرِى أَمْسِ حتى أَدْخُلُهَا » إن قُدِّرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

* * *

الرابع والخامس : بعد فاء السببية[1] وواو المعيَّة ، مَسْبُوقَيْنِ

---

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببيه لأنها تدل على أن ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها ، وسميت الواو المذكورة فى هذا البحث واو المعية لأنها بمعنى مع : أى أن حصول ما قبلها وما بعدها فى وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه .

هذا ، واعلم أن للنحاة فى ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببيه أو واو المعية خلافا ، وأن لهم فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثانى أن ناصب المضارع فى هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسهما ، وهذا قول أبى عمر الجرمى ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق فى بيان مذاهب النحاة فى هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلتا الحكايتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذى أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب فى هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفى ، وما هو الجواب ليس واحدا من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت « زرنى فأكرمك » كان ما قبل الفاء أمرا ، ولم يكن ما بعد الفاء أمرا ، وكذلك لو قلت « لا تجهل علينا فنعاقبك » كان ما قبل الفاء نهيا ، ولم يكن ما بعدها نهيا ، وكذلك الباقى ، فلما لم يكن ما بعدها =

بنفى أو طلب مَحْضَيْن ، نحو (لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[١] (وَلَمَّا يَعْلَمِ

= موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب فى هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأنا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب فى الفعل المضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب فى ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل فى حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل منهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القبيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل فى عوامل النصب فى الفعل ، وجاز أن تعمل «أن» المصدرية النصب فى هذا الموضع وهى محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها ومومئة إليها ، فكأنها موجودة فى الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب وهى مضمرة بعده ، مثل لام كى ولام الجحود وحتى وأو

فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب فى الفعل ، بل هو الذى دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل فى حكم الأول.

وهذا القدر من البيان كاف لأننا نبنى كلا منا فى مثل هذه المباحث على الاختصار.

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفى يأتى على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافى فيها حرفا من أحرف النفى كلا وما ، نحو قوله تعالى (لايقضى عليهم فيموتوا) ونحو قولك « ما تزورنا فنتحدث إليك » .

الصورة الثانية : ما يكون النافى فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافى فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفى فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفى ، نحو قولك « قلما تزورنا فتثلج صدورنا » . =

. . . .

= والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم يذكرون أن الترجى لا طلب فيه لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون فى الاستفهام التقريرى : أيأخذ حكم النفى فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك فى الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فا جواب نفى أوطلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريرى يأخذ حكم النفى فينصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه ، وقد صرح صاحب الهمع بذلك حيث يقول « لافرق فى النفى بين كونه محضا نحو (لايقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن نقض بإلا نحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ، ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريرى يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريرى يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة فى جواب نفى ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتنى فأحسن إليك » إما ان تريد الاستفهام الحقيقى عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقى لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أتيتنى فأحسنت إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده ؟) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(١) (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)(٢) (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ)(٣) (وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ

= أضربت زيداً ، ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » اهـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفى فأوجبوا ألا ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه — أن المضارع قد جاء منصوبا فى مثل هذه الحالة ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفى ، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة ، والثانى : أنه واقع فى جواب الاستفهام لا النفى ، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفى التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى ».

ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع المقترن بواو المعية إلا فى جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتمنى ، والنفى، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة، وقال أبو حيان «ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجى،فينبغى ألا يقدم على ذلك إلا بسماع » اهـ .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناق سيرى عنقا فسيحا * البيت رقم ٥٠١ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

ألا ترى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء — وهو قوله « فأستريحا » — من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، فما تنكر أن يكون الشاعر الذى استدللتم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[1]، وقوله :

٥٠٠ — * لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبى الأسود الدؤلى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) وقد نسبه قوم إلى المتوكل الكنانى (انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وهو فى كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ *

ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغانى (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تنه « وتأتى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «عار» يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ،وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جارا ومجرورا متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماض وفاعله، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «وتأتى» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تأتى بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية فى جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وقوله :

٥٠٢ — * فَقُلْتُ أُدْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى *

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلى يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللغة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من المطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف فى الشعر العربى « سيرى » أمر من السير وهو المشى « عنقاً » بفتح العين المهملة والنون جميعاً ـ ضرب من السير السريع « فسيحا » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموى المعروف « نستريح » أراد نلقى عنا متاعب السفر ولا نحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « سيرى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيرى « فسيحا » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فنستريحا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فنستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ـ الذى هو نستريح ـ بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيبان ، ونسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعلم فى شرحه : « ويروى للحطيئة » ونسبه قوم إلى

. . . .

=ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، وهو موجود فى زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً ؛ والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ *

ويروى فى بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدره بيتان ، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِى لَمَّا اشْتَكَيْنَا سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ

سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَمَرِ ابْنِ بَدْرٍ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الحَصَانِ

اللغة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الندى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،وفاعله ضمير مستترفيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع – إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية فى جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه * فقلت ادعى وأدع فإن .. * على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع – إلخ وسيأتى بحث ذلك فى مباحث جوازم المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفى فى قوله تعالى : (وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ)[١] الآيَةَ ؛ لأن (فَتَطْرُدَهُمْ) جــوابُ النفى ، و (فتكون) جوابُ النهى .

واحترز بتقييد النفى والطلب بمحضين من النفى التالى تقريراً ، والمَتْلُوِّ بنفى، والمنتقض بإلاّ[٢]، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِى فَأُحْسِنُ إليك » إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقى ، ونحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إلاّ وَتُحَدِّثُنَا » .

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل[٣]، وبما لَفْظُه الخبَرُ ، وسيأتى .

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفى بكونه محضا ، الأول ما كان النفى واقعا بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا فى هــذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثانى ما وقع بعد أداة النفى فيه ما يدل على النفى نحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفى ، ونفى النفى إثبات ، فـكأن قائل ذلك قد قال: أنت تأتينا فتحدثنا، والثالث ما انتقض فيه النفى بإلا نحو « ماتأتينا إلا وتحدثنا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفى بما ، فيكون ما بعدها مثبتا ، والمراد انتقاض النفى بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت فى المثال ، فإذا كان انتقاض النفى بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوبا فى جواب النفى ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِى نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ إلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَعْرَفُ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفى بكونه محضا بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفى فى أول الـكلام بإلا ، نحو قولك « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » لأن الـكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هــذا المثال فى قوله المؤلف « والمنتقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت فى الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضا ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسَّبَبية والواو بالمعيَّة من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستئنافيتين ، نحو (وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)(١) ، فإنهما للعطف ، وقوله :

٥٠٣ — * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاء فَيَنْطِقُ *

= محضا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالمصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جنى وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كنزال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .

(١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاء سَمْلَقُ *

اللغة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب ـ الخالى الذى لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أى يهلك « سملق » بزنة جعفر ـ الأرض التى لا تنبت شيئاً .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطفُ يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب[1] .

= بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح فى محل نصب « بيداء » فاعل تخبر مرفوع بالضمة الظاهرة « سملق » نعت لبيداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة مابعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل، أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ماقبلها إن كان مرفوعا كان مابعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ماقبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان مابعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان مابعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية ــ من حيث هى دالة على السببية ــ تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ماقبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب فى حصول مابعدها وأن مابعدها نتيجة ما قبلها ومترتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفى ولا فى الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع المقترن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع مابعدها عما قبلها وبناءه على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة ــ عند البصريين ــ والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متصيد مما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية الكريمة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون . =

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » بالرفع إذا نهيته عن الأول فقط ، فإن قدّرت النهيَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

* * *

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِد معنى الجزاء جُزم الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر ، لا للطلب لتضمُّنه معنى الشرط خلافاً لزاعمى ذلك(١)، نحو (قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز فى الآية الكريمة التى تلوناها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لايشارك ما قبلها فى الانتفاء كما كان فى الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستئناف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا تزورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفى ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف .

هذا هو الحق فى هذه المسألة فاعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ماعداه .

(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسببا عن الطلب المتقدم ومترتبا عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لابد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثانى : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث: أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فحينئذ يكون هذا الفعل المضارع مجزوما ، وفى جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلى ، فإن اختل شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوما .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتل) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بحذف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندى : =

. . . .

= قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ومن أمثلته قولك « ائتنى أكرمك » وقولك « هل تأتينى أحدثك » وقولك « لا تكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب ـ بأن كان نفيا نحو « ما تزورنا تحدثنا » أو كان خبرا مثبتا نحو « أنت تزورنا تحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع لا يكون متسببا عن الخبر المثبت ولا عن المنفى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو « زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقعا بعد فاء السببية فى جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولكن لم يقصد الجزاء ارتفع الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة . فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) فقد تقدم الطلب وهو هب ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثنى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملته حالا من هذه المعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَحَتْفُ كُلِّ امْرِىءٍ يَجْرِى بِمِقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره : « زرنى إن تزرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، وصححه المتأخرون .

والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، =

أَتْلُ)(١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي)(٢) فى قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَّرَهُ صفة لوليًّا لا جوابًا لِهَبْ ، كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَم .

وشَرَطَ غيرُ الكسائىّ لصحة الجزم بعد النهى صِحَّةَ وقوع « إنْ لا » فى موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ » بالجزم ، ووجب الرفع فى نحو « لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأْكُلُكَ » ، وأما « فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزمُ على الإبدال لا الجواب .

* * *

وَأَلْحَقَ الكسائىُّ فى جواز النصب بالأمر ما دَلَّ على معناه : من اسم فعل ، نحو « نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيَنَامَ النَّاسُ » ولا خلاف فى جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

٥٠٤ — * مَكَانَكِ تُحْمَدِى أوْ تَسْتَرِيحِى *

= وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام فى كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به فى نحو « ضربا زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبى سعيد السيرافى وأبى على الفارسى .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجى ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله : =

. . . .

= * وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ *

وقبل البيت المستشهد هنا بعجزه قوله :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت فى البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو نحوهما « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تثورى « تحمدى » يحمدك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوالجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همتى وبلائى فى أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى «وجاشت» الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتى، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افعل ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعل فعل الأمر .

وقولهم «اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ» أى لِيَتَّقِ اللهَ وَلْيَفْعَلْ[1]

وَأَلْحَقَ الفَرَّاء الترجِّيَ بالتمنى بدليل قراءة حفص (فَأَطَّلِعَ)[2] بالنصب .

* * *

فصل : ويُنْصَبُ بـ « أَنْ » مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يَسْبقها كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفى ، ولم يقترن الفعل بلا ، نحو (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ)[3] (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ)[4] .

فإن سُبقت بالكَوْنِ المذكور وجب إضمار « أنْ » كما مر[5] .

---

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يثب» بعده ، والمضارع إنما يجزم فى جواب الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التى لم يسبقها الكون الماضى المنفى هى لام التعليل ـ وقد يعبر عنها بلام كى ، واللام التى سبقها الكون الماضى المنفى هى لام الجحود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هى لام الجحود نحو قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم) .

الحالة الثانية: وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة) .

والحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هى لام التعليل نحو قوله تعالى (وأمرنا لنسلم) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه (وأمرت لأن أكون) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازا هو قول جمهور البصريين ، وفى المسألة ثلاثة أقوال أخرى : =

وإن قُرِن الفعلُ بلا نافية أو مؤكِّدة وجب إظهارُها ، نحو (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)(١) (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)(٢) .

والأربعة الباقية : أوْ ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس فى تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً)(٣) فى قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على (وَحْياً) ، وقوله :

٥٠٥ — * وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو (وأمرت لأن أكون) فأن مؤكدة للام .

والقول الثانى : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما فى الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ، إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معا إذ لا يعمل عاملان فى معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد فى القرآن الكريم ، وهذا قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام، وليس هو أن مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كى مضمرة ، بدليل أن كلا من أن وكى يظهر بعد اللام فى بعض التراكيب ، فإظهار أن كما فى قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كى كما فى قوله سبحانه (لكى لا تأسوا) وهذا قول السيرافى وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت — فيما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ونقلها =

. . . .

=إلى الحاضرة وهى أم ولده يزيد ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

ورواية سيبويه وجماعة فى صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .

اللغة : «ولبس» اللبس — بضم اللام وسكون الباء الموحدة—استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيىء له «عباءة» هى بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة — كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تقر عينى » أصل معناه تثبت وتبرد، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقرق فيها من دمع المسرة، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجرى فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف — بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد الفاء— وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عينى » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و « الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تقر بأن مضمرة بعد الواو ؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق، فتكون قد عطفت اسما على اسم، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة صلة لأل لم يجز نصب المضارع ، كالمثال الذى ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » فى قوة قولك « الذى يطير » ، والسر فى ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذى يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

٥٠٦ — * لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ *

---

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ *

اللغة : « توقع معتر » توقع الشىء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره راء مشددة - الذى يتعرض لك من ذوى الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه ،وفى القرآن الكريم : (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد فى بيت الشاهد الذى يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذى ترضى نفسه عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق العد « ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل — من باب فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وفقر ، وقرأه العينى بكسر التاء وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ خالد ، وليس من الصواب فى قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود «فأرضيه» الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى المعتر مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « ما » حرف نفى « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كان « إترابا » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا . =

وقوله :

٥٠٧ — * إنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ *

= الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التى تقدمها اسم صريح ليس فى تأويل الفعل ، وهو قوله « توقع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ *

اللغة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر ـ هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدى التميمى ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، وسميت الدية عقلا لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل : أى يربطونها « الثور » هو فحل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى فى الحيوان (١/١٨) وبين معناه .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلى » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بقوله يضرب « عافت » =

وتقول : « الطائر فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ » بالرفع وجوباً ؛ لأن الاسم في تأويل الفعل ، أي : الذي يطير[1] .

= عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عافت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله «أعقل» بأن المضمرة جوازاً بعد ثم التي عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح في الاسمية ليس في تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلي » .

(١) اعلم أولا أن المراد بالاسم الذي ليس في تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذي لاتشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا مثل « لبس » في الشاهد ٥٠٥ و « توقع » في الشاهد ٥٠٦ و « قتل » في الشاهد ٥٠٧ ، وقد يكون اسما علما كما تقول « لولا زيد ويحسن إليك لهلكت » فيحسن : منصوب بأن مضمرة جوازا ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير : لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك ويعطف عليك لم تكن شيئا » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوأَكَ عَلْقَمَا

فأسوأك : منصوب بأن مضمرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا رجال من رزام وآل سبيع أو إساءتي إياك ، وعلقم : منادى مرخم بحذف التاء وقد عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد الفاء والواو قد يكون إضمارا جائزا وقد يكون إضمارا واجبا ، وذلك لأن الفاء قد تكون فاء السببية وقد تكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون واو العطف . فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن بعدها واجبا ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزا ، ويلحق بهما في هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت في الشاهد ٥٠٦ العطف بثم ، ورأيت في البيت الذي رويناه لك في مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنْصَبُ بـ « أَنْ » مضمرة فى غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ، كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »[1]، وقول آخر : « خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »[2] ، وقراءة بعضهم .(بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وبنصبه ، وأتى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة فى غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها فى وجوب إضمارها وجوازه ، والذى سهل حذفها وجود «أن» أخرى فى قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :

ألاَ أيُّهذَا الزَّاجِرِى أحْضُرَ الْوَغَى ... وَأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِى

الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذى سهل حذفها وجودها فى قوله « وأن أشهد اللذات » .

(٢) ليس فى هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة ـ وهو « يأخذك » ـ ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائى (سيبويه ١/١٥٥) :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَـــةَ وَاجِدٍ
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَ مَا كِدْتُ أفْعَلَهْ

وحمل العلماء الآية الكريمة التى تلاها المؤلف على ذلك ، كما حملوا عليه قوله تعالى (تأمرونى أعبد) بنصب أعبد فى قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدمغ) فى الآية الأولى ونصب (أعبد) فى الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .

هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها فى غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياسا على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة فى الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف « أن » المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر «أن» لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما فى المثل « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضا . =

الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ)(١) .

* * *

فصل : وجازمُ الفعل نوعانِ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نَهْياً كانت نحو (لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ)(٢) ، أو دُعاء نحو (لاَ تُؤَاخِذْنَا)(٣) ، وجَزْمُهَا فِعْلَيِ المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ ، كقوله :

٥٠٨ — * لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا *

= وذهب جماعة من متأخرى النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » فى غير المواضع العشرة السابق بيانها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، ويروى عجزه هكذا :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ *

ويروى عجزه هكذا :

* مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ *

اللغة : « ربربا » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهملة والواو — « مدامعها » المدامع : جمع مدمع — بفتح الميمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أماكن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » =

. . . .

= جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور، وهو رحل الناقة بأداته، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهي « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ربربا» مفعول به لأعرف « حورا » نعت لربرب منصوب بالفتحة الظاهرة «مدامعها» مدامع فاعل بحور مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومدامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الربرب مضاف إليه « مردفات » حال من ربرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «على» حرف جر «أعقاب» مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أكوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا المتكلم ، وهو مبني للمعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل «لا» نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن «لا» ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ

وقال :

٥٠٩ — * إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ *

---

٥٠٩ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قوم إلى الوليد بن عقبة ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ *

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبى سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » فى قوله « فلا نعد » تحتمل النهى والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخرج « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجملة لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل المتكلم المبنى للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

ويكثر « لاَ أُخْرَجْ » و « لاَ نُخْرَجْ » لأن المنهىّ غيرُ المتكلم[١] .

واللام الطلبية ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)[٢] ، أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)[٣] ، وجزمُها فِعْلَي المتكلم مبنيين للفاعل قليل ، نحو « قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُم » و (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)[٤] ، وأقلُّ منه جزمُها فعل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)[٥] فى قراءة[٦] ، ونحو « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[٧] ، والأكثرُ الاستغناء عن هذا بفعل الأمر[٨] .

و « لَمْ » و « لَمَّا » ، ويشتركان فى : الحرفية ، والنفى ، والجزم ، والقلب للمضى[٩] .

---

(١) وذلك لأن الأصل « لايخرجنى أحد » ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد وياء المتكلم مفعول به ، فحذف الفاعل ، وبنى الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلا ، فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة يونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبى ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ لِتُقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده فى الحديث الصحيح وفى قراءة جماعة من أعلام الصحابة .

(٩) بقى مما تشترك فيه لم ولما شيأن : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد « لَمْ » بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)[١] ، وبجواز انقطاع نفى منفيها ، ومن ثَمَّ جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع فى « لَمَّا »[٢] .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها ، كـ « قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا » أى : ولما أدْخُلْهَا ، فأما قوله :

٥١٠ — * يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ *

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسر فى أن « لم » تلى حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفى الفعل الماضى غير المقترن بقد ، يقول لك القائل « قام زيد » فتقول « لم يقم » ولما لنفى الفعل الماضى المقترن بقد ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول «لما يقم» وحرف الشرط لايدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لايدخل فى الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفى ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى تكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشىء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وجد فى بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولاريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون » كان كلاما صحيحا سائغا ، لأن نفى حصول الشىء فى الزمن الماضى واستمرار هذا النفى إلى زمن التكلم لاينافى ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن المستقبل الذى تنبىء عنه السين فى « سيكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا *

. . . .

= اللغة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالعين المهملة والزاى فى كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعثر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادى يقول « يوم الأعازب لم أقف عليه فى كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأغارب» بالغين المعجمة والراء المهملة ـ ولم أعرف مأتاه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التى » اسم موصول نعت للوديعة مبنى على السكون فى محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لامحل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه« إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قول الآخر :

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِى غَنَمْ   فِى كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِى الفَمِ فَقَمْ

* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ * =

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)(١) (وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)(٢) ، ومن ثم امتنع « لما يجتمع الضدان »(٣) .

* * *

وجازمٌ لفعلين(٤) ، وهو أربعة أنواع :

حرفٌ باتفاق ، وهو « إنْ » .

= الأصل « أجلح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » فحذف للعلم بالمحذوف ، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ
فَقُلْنَ لَهَا : قُومِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمِ

أراد أن يقول : فقامت ولم تكد تقوم ، فحذف للعلم بالمحذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترن بقد، وأنت لو قلت « لم يحضر علي » ــ وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر علي » ــ لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر علي » وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر علي » ففي الإثبات ما يدل على توقع الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لايجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبدي ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك في التسهيل،كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجازما،وينسب لسيبويه القول بأن الأداة جزمت الشرط ،وهي مع الشرط جزما الجواب،وهذا خلاف لاطائل تحته .

وحرفٌ على الأصح ، وهو « إذْ ماَ »[1] .

واسمٌ باتفاق ، وهو : مَنْ ، وماَ ، ومَتَى ، وأىٌّ ، وأَيْنَ ، وأَيَّانَ ، وأَنَّى ، وحَيْثُما .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْماَ »[2] .

وكلٌّ منهنّ يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ، ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)[3] ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)[4] ، وماضياً فمضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن « إذما » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى وابن السراج إلى أن « إذ ما » اسم شرط ، وهو ظرف زمان مثل متى ، وحجة هؤلاء أن « إذ » قبل اقترانها بما كانت اسما ، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

فإن قال أنصار سيبويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان الماضى ، فلما اقترنت بها ما وصارت شرطا صارت دالة على الزمان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم » أو « لما » جعلت كل واحدة منهما زمنه ماضيا ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلى وابن يسعون إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها فى نحو قوله تعالى (مهما تأتنا به من آية) وقـــد علمنا أن الضمير لايعود إلا على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)[١] وعكسه، وهو قليل، نحو «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»، ومنه (وَإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)[٢] لأن تابع الجواب جواب[٣]، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خصُّوا هذا النوع بالضرورة[٤].

ورَفْعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفى بـ «لم» قوىٌّ[٥]، كقوله:

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهده الصريحة قول الشاعر وهو قعنب بن أم صاحب:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب فى مغنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة، وهذا هو مذهب الجمهور، وتابع هنا ابن مالك والفراء فى أنه جائز فى سعة الكلام، وهو الحق، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره المؤلف، وروى قول عائشة رضى الله عنها «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق» وقد وردت أبيات كثيرة، منها ما ذكرنا من قبل، ومنها قول الآخر:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر:

إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَا كُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إرْهَابَا

وغير ذلك من الشواهد كثير، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء فى هذه الحالة أحسن من جزمه، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً، ثم هذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب، والمرفوع المذكور دليله، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى فى حذف ما علم من الجواب، وكأن تقدير الكلام فى بيت الشاهد الآتى: يقول لا غائب مالى إن أتاه خليل يقل ذلك، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى =

٥١١— وَإنْ أتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

= محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب وفى هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب فجىء به مرفوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ — هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) .

اللغة : «خليل» هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة — بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام — وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها «مسألة» يروى فى مكانه «مسغبة» وهى أحد مصادر « سغب فلان » من باب فرح — إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا متربة) «لا غائب مالى» يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه «حرم» أراد به الممنوع المحروم من النجح، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قمن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأتى ، ويوم مضاف و« مسألة » أو «مسغبة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالى» مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدما ، ومالى : مبتدأ مؤخرا ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «حرم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٥/٢٠٦) .

ونحو « إنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومُ » ورَفْعُ الجواب في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

٥١٢ — * ... مَنْ يَأتِهَا لاَ يَضِيرُهَا *

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل يصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئا ، والبيت بتمامه هكذا :

فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

اللغة : « تحمل » هو مثل تكلف وزنا ومعنى ، أي أجهد نفسك وتكلف الحمل « طوقك » طوق الإنسان — بفتح الطاء وسكون الواو — طاقته وقدرته « مطبعة » بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة — أي قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ، قاله الأعلم ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فكنى عن امتلائها بقوله « مطبعة » ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاؤه « لا يضيرها » مضارع ضاره يضيره ضيرا ، مثل باعه يبيعه بيعا — أي ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جمل يجيء ذكره قبل بيت الشاهد « فوق » ظرف متعلق بتحمل ، وهو مضاف وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية اسم إن مبني على السكون في محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « يأتها » يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية التي يصفها مفعول به مبني على السكون في محل نصب « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعا لجمهور النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَـكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ)[١] .

* * *

فصل[٢] : وكلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُه شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، وذلك الجملةُ

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط فى الشرط ستة أمور :

الأول : أن يكون فعلا غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تـكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بيناها فى باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى نحو « إن قام زيد أمس قمت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن — أو فيما بعد — أنى كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثانى من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبيا ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » ناهية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » .

والثالث : ألا يكون فعلا جامدا كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائما » .

والرابع : ألا يقترن بقد ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » .

والخامس : ألا يكون منفيا بحرف نفى غير لم ولا ، فإن كان منفيا بما أو بلن أو بلما لم يجز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن ما نافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما آمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترنا بحرف تنفيس — وهو السين وسوف — فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .

وهذه المواضع نفسها هى التى إن وقعت جوابا اقترنت جملة الجواب بالفاء .

الاسمية نحو (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(١)، والطلبية نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي)(٢)، وقد اجتمعتا فى قوله : (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ)(٣)، والتى فعلها جامد ، نحو (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي)(٤)، أو مقرون بقد ، نحو (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ)(٥)، أو تنفيس ، نحو (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ)(٦)، أو « لن » نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ)(٧)، أو « ما » نحو (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ)(٨)، وقد تحذف فى الضرورة ، كقوله :

٥١٣ — * مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام
(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران
(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران
(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف
(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف
(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة
(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران
(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقيل : إنه لكعب بن مالك ، وكلاهما أنصارى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ *

ويروى * . . . عند الله سيان *

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَىِّ وَالصِّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا

= من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جوابا للشرط على ما عرفت فى إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاه جمهرة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فالله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبنى على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذى بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذى ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه ورد فى هذا الشاهد، وفى الحديث الذى رواه البخارى « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر فى « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفى الشاهد الآتى .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يزل» فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُغْنِيَ « إذا » الفُجَائية عن الفاء إن كانت الأداة[1] « إنْ »

= فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « ينقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر يزل « للغى » جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد « والصبا » الواو حرف عطف ، والصبا : معطوف على الغى مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادما الآتى أو بقوله سيلفى السابق ، وطول مضاف و « السلامة » مضاف إليه « نادما » مفعول ثان لقوله سيلفى ، وجملة المضارع المبنى للمجهول ومفعوليه فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلفى » حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية ـ بدلا من الفاء التى هى الأصل لكونها دالة على السببية ـ متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هى « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثانى : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يقم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية ـ بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصر فى أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر فى أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن المؤكدة نحو « إن =

والجوابُ جملةً اسميَّة غير طلبية ، نحو (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)(١) .

* * *

فصل : وإذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارع مَقْرُون بالفاء أو الواو فلك جَزْمُه بالعطف ، ورَفْعُه على الاستئناف ، ونَصْبُه بأن مضمرة وُجُوباً ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)(٢) بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِىء بهن أيضاً فى قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوَجْهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

= محمدا يصل رحمه » فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترن بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدا يصل رحمه » .

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) ، وقوله سبحانه : (إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) .

وقد اختلف النحاة فى جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع بينهما؛ لوروده فى القرآن الكريم ، فى قوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) وبقول الزمخشرى « إذا هذه هى الفجائية ، وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اهـ كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٥ — * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *

* * *

فصل : ويجوز حَذْفُ ما عُلِمَ من شَرْطٍ إن كانت الأداة « إنْ »(1) مقرونة بـ « لا » كقوله :

---

٥١٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ *

اللغة : « يقترب منا » أراد ينزل فى جوارنا ويستظل بحمايتنا « يخضع » أراد : يكون خاضعاً لنا ، منقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذى نراه ، غير محارب لنا ولا مناوىء « نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ، ونحفظه من كل الطوارق والعاديات « لايخش » لايخاف « ظلما » انتقاصاً من حقه « هضما » غمطا لما وجب له .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجىء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قول زهير وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِى مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

(1) كلام المؤلف صريح فى أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هى إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ — * وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ *

أى : وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع فى غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطا ثالثا وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم «سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تعبأ به» أى: ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف، وفى القرآن الكريم (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله سبحانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خبير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفا فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْراً بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجُ إِلاَّ فِى الصِّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندرككم تؤخذوا قسرا ، أو متى تثقفوا تؤخذوا قسرا ، وليست أداة الشرط هى إن، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد الوضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ *

اللغة : « طلقها » أمر من التطليق ، وهو فصم عروة الزواج وحل العصمة « كفء » هو بضم الكاف وسكون الفاء ــ المساوى المماثل فى الحسب وغيره مما =

وما عُلم من جواب ، نحو (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا)[١] الآية .

= تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعل » مضارع علا ، مثل سما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » المفرق ـ بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً ـ وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع ـ السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فلست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتى « بكفء » الباء حرف جر زائد ، كفء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثانى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهى مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها فى بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التى أومأنا إليها وقدمنا بيانها هى ما اشترطه جمهرة النحاة ، واعتبروا ماجاء مخالفا لها شاذا ، إلا ما كان كالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنهم زعموا أن ماحذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلا ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو فى قوله تعالى (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أوكلم به الموتى) أى لكان هذا القرآن ، مثلا .

ويجب حذفُ الجوابِ[(١)] إن كان الدالُّ عليه ما تقدَّم مما هو جواب في المعنى[(٢)]،

---

(١) بقى مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معا وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ، فحذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن . وقد ورد ذلك أيضا فى قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب المرء تصادفه منيته، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى أينما، هذا وقد اجتمع فى جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك فى الحديث فى شأن اللقطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » فالمحذوف من الجملة الأولى جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها فأدها إليه ، وإلا يجىء فاستمتع بها ، وفى هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلبية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يجمل بك أن تعرفها فى تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن المواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون المتقدم جملة اسمية ، نحو « أنت ظالم إن آذيتنى » فإن تقدير هذا الكلام : أنت ظالم إن آذيتنى فأنت ظالم ، وإنما لم يجعلوا الجملة المتقدمة هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف فى الأخير بيناه لك فيما مضى .

الموضع الثانى : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم وقد اقترنت بالفاء ، نحو قولك « فلم تقم بواجبك إن فعلت هذا » ولا يكون الكلام المتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب المنفى بلم لا يقترن بالفاء .

الموضع الثالث: أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو=

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جواب قَسَمٍ سابق ، نحو (لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالْجِنُّ)[1] .

كما يجب إغناء جوابِ الشرطِ عن جواب قَسَم تأخَّرَ عنه ، نحو « إنْ تَقُمْ وَاللهِ أَقُمْ » .

= قولك «أقوم إن قمت» ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان جوابا لانجزم ، والفرض أنه مرفوع .

الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف — من أن المتقدم هو دليل جواب الشرط وليس هو الجواب نفسه — هو مذهب جمهور البصريين ، وحجتهم في ذلك أن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول لأنها لاتناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يؤتى بها خلفا عن العمل ، وليس مع التقديم عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن الزمخشري جوز في قوله تعالى (فلم تقتلوهم) أن تكون هذه الجملة جوابا لشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع المتقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر معهم — من حيث المعنى — دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالك ، ونشرحه لك في مثال الموضع الأول وهو قولك « أنت ظالم إن آذيتني » فإن معناه على تقدير البصريين أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازما بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ، وفرق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تَقَدَّمَهُمَا ذو خَبَرٍ جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك[1]، نحو « زَيْدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما خلافاً له وللفرّاء ، وقولُه :

٥١٧ — لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً
أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

ضرورةٌ ، أو اللامُ زائدةٌ .

---

(١) لابن مالك فى هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره فى كتابيه التسهيل والكافية، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط — نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفا لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده — على هذا الرأى — أن تجىء بالجواب للقسم ، وتجعل جواب الشرط محذوفا ، والرأى الثانى ، وذكره فى الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجىء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجىء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفا لدلالة جواب القسم عليه ، فتقول فى المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضبن لغضبه كثير من الناس» ولكن الأرجح هو أن تجىء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح فى هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مخل بالجملة التى هو منها ، لأن الكلام لايتم إلا بالجواب ، أما القسم فلأنه يتم بدونه كلام مفيد ، و إنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ — هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بنى عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللغة : « حدثته » بالبناء للمجهول — أخبرت به «صادقا» مطابقا للواقع «أصم» أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « باديا » بارزا ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفى بالصوم فى ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم. =

. . . .

= المعنى : يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمامين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديد الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ما » اسم موصول بمعنى الذى اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « حدثته » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبنى على الضم فى محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام: إن كان الذى حدثته واقعاً ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون « فى نهار » جار ومجرور متعلق بقوله أصم، ونهار مضاف و « القيظ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « للشمس » جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتى « باديا » حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخراً عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندهما أن اللام فى قوله « لئن » هى اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله « أصم » جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقيل « لأصومن » .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ ـ كما فى هذا البيت ـ وجب كون الجواب المتقدم منهما، وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب ـ على قولهم ـ أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ماصنعه الشاعر.

ولهم فى الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هى زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِف الجوابُ اشْتُرِط في غير الضرورة مُضِيُّ الشرط ؛ فلا يجوز « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » ولا « وَاللهِ إِنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ »[1] .

* * *

فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[2] :

أحدها : أن تكون مصدرية[3] ؛ فَتُرَادِف « أَنْ » وأَكْثَرُ وقوعها

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام ــ وهو قوله « ليعلم ربي » ــ وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط ــ وهو قوله « تك » ــ فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين معدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول: التمني، وسيشير إليه المؤلف في آخر الفصل، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) ومن أمثلته قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأيوساً من إتيانه أو متعسرا إتيانه عادة ، الثاني: العرض نحو «لو تنزل عندنا فتصيب خيراً» ، الثالث : التحضيض، نحو «لو تأمر فتطاع» الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جوابا كما في قوله تعالى (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد « وَدَّ »(١) نحو (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ)(٢) أو « يَوَدُّ » نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)(٣)، ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ(٤) :

= بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على « أن » فى نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى ؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله ، والخطب فى ذلك يسير ؛ فإنا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له ، وتقدير ذلك فى الآية والله أعلم : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه ، وممن ذكر « لو » المصدرية الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك وابن هشام .

(١) عبارة ابن مالك فى التسهيل عند ذكر الموصولات الحرفية (ص ١٤) « ومنها لو التالية غالبا مفهم تمن » اهـ ، وذكر شراح التسهيل فى شرح هذه العبارة أن مفهم التمنى يشمل: أحب ، واختار ، وتمنى، وود ، ويود ، لكن السماع عن العرب إنما ثبت فى ود ويود ، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمنى مما لا تقوم عليه حجة ، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفا لتمنى ، ولا لازما لمعناه ، فكم من الأشياء التى يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها: إما لكونه حاصلا عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوما له من العوارض التى تمنع تمنيه .

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى ، وقيل : هو من قول القطامى :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّى ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وقول امرئ القيس :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِى

فإن « لو » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، وهذا المصدر فى بيت الأعشى خبر كان ، والتقدير ، وكان الحزم عجلتهم ، وهو فى بيت امرىء القيس بدل اشتمال من ياء المتكلم المجرورة محلا بعلى ، والتقدير : على حراصا على إسرار مقتلى .

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنَّ الفَـــتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

---

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيلة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللغة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعى المن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يغيظه غيظا » إذا أغضبه وأحنقه وأثاره « المحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » فى محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى شىء ضرك فى المن ، أو أى شىء كان ضرك فى المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » فى محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر، وتجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها رعاية للاختصار « وربما » الواو واو الحال ، رب : =

وإذا وليها الماضى بقى على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تخلّص للاستقبال ، كما أنّ « أن » المصدريّةَ كذلك .

الثانى : أن تكون للتعليق فى المستقبل ؛ فترادف « إنْ » كقوله :

٥١٩ — * وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

= حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفتى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المغيظ » خبر المبتدأ « المحنق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المغيظ وهو المحنق .

الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ماذكرناه فى إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطا وجوابا ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شىء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق فى هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشرى ، ونص عبارته « ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا » اهـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبى صخر الهذلى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقِى . . . .

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تتقابل وتجتمع « أصداؤنا » الأصداء : جمع صدى — بفتح الصاد مقصورا كما فى البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يجيبك إذا كنت على =

. . . .

= شط نهر أو فوق جبل أو في بيت خال «رمسينا» الرمس - بفتح فسكون - القبر «سبسب» بسينين وباءين - الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف «رمة» الرمة - بكسر الراء وتشديد الميم - العظم البالي ، وفي القرآن (قال من يحيي العظام وهي رميم) «يهش» من الهشاشة وهي الارتياح وخفة السرور «يطرب» يظهر الفرح والاستبشار .

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة «تلتقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «أصداؤنا» فاعل تلتقي ومضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بقوله تلتقي ، وبعد مضاف وموت من «موتنا» مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه «ومن» الواو واو الحال ، من حرف جر «دون» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف و «رمسينا» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «من الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبسب الآتي ، وأصله صفة له على ماتقدم مراراً فلما تقدم عليه أعرب حالا ، «سبسب» مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر في محل نصب حال «لظل» اللام واقعة في جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص «صدى» اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من «صوتي» مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وإن» الواو عاطفة على محذوف : أي إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هي واو الحال ، وعلى الأول تكون «إن» شرطية ، وهي على الثاني زائدة للمبالغة «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «رمة» خبر كان «لصوت» جار ومجرور متعلق بقوله يهش الآتي ، وصوت مضاف و «صدى» مضاف إليه ، وهو مضاف و «ليلى» مضاف إليه «يهش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صدى صوتي ، والجملة في محل نصب خبر ظل «ويطرب» معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله «لو تلتقي» حيث وردت لو شرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب - وهو قوله «لظل صدى صوتي ... إلخ» - وقد وقع بعد «لو» في هذه العبارة الفعل المضارع الذي هو قوله «تلتقي» وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل المضارع شرطا للو قليل ، ولكنه ورد به السماع عن العرب فقبله النحاة ، ونص عبارته =

. . . .

= « ويقل * إيلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل تتضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :

اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضربين ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربيها عن شرطها في الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها « لو الامتناعية » وهي التي تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك « لوزارني على لأكرمته » فقد علقت إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضي أموراً .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى، نحو«لوزرتني أمس لأكرمتك» أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك « لو لم تسيء إلى لأحسنت إليك » فإنك تعلم أن الفعل المضارع المجزوم بلم ماضي المعنى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه ــ أي عدم حصوله ــ إذ لو قدر الشرط حاصلا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولو حصلا لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائما كما لزم في شرطها ، بل ينظر فيه فإما أن يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذي لاسبب له سواه ، نحو قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم«لوكانت الشمس موجودة كان النهار موجودا » وتكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدهذه الأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصوله امتناع الجواب، لأن عدم السبب المعين لايلزمه عدم المسبب، إذ يجوز أن يكون المسبب حاصلا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب المعين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « نعم العبد صهيب ، لولم يخف الله لم يعصه » .

=

. . . .

= ولا تكون لو فى هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول المعربين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها فى جميع صورها ، بل هو معناها فى بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثانى من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نعنى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن «إن» الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لاتجزم ، ولكن « إن» تجزم ، وفى هذه الحال لايقع بعد «لو» إلا الفعل المستقبل فى اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُونَ إلاَّ مُظْهِراً   خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

أو الفعل المستقبل فى المعنى دون اللفظ – بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع – ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر فى الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى مضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقل إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقل مجىء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يليها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناظم أن «لو» الشرطية لا تجىء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ،ولا تجىء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناظم « وعندى أن لو لاتكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماض أُوِّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا)[١]، أو مضارعُ تخلَّص للاستقبال ، كما فى « إنِ » الشرطية .

الثالثُ : أن تكون للتعليق فى الماضى ، وهو أغلبُ أقسام لَوْ ، وتقتضى امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلوبين ، لا جوابها خلافاً للمعربين[٢]، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزمَ امتناعُه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)[٣]، وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو « لو كانت الشَّمْسُ طالعةَ كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وَلِيَهَا مضارعُ أُوِّلَ بالماضى ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)[٤] .

= من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق فى المستقبل، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضى من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هى الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله سبحانه (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا السائل ولو جاء على فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

فإن هذه الأفعال التالية للوفى هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها بماضى المعنى وإن كان لفظها ماضيا .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون فى الإعراب « لو حرف امتناع لامتناع » : أى حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائما لزم أن يكون امتناع الجواب دائما .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات.

وتختصُّ « لو » مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

٥٢٠ — * أَخِلاَّىَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ *

---

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام الغطمش الضبى ، وهو من شعراء الحماسة لأبى تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللهِ أَشْكُو لاَ إِلَى النَّاسِ أَنَّنِي
أَرَى الأَرْضَ تَبْقَى وَالأَخِلاَّءَ تَذْهَبُ

أَخِلاَّىَ لَوْ . . . .
عَتَبْتُ ، وَلٰكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللغة : «أخلاى» الخليل ـ بفتح الخاء ـ الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلالاء ـ بلامين أولاهما مكسورة ـ فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الحاء ، بزنة الكتاب ـ الموت «عتبت» لمت وسخطت «معتب» مصدر ميمى معناه العتاب.

الإعراب : «أخلاى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلاى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه « أصابكم » أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لامحل لها تفسيرية « عتبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لامحل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفى «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لو غير الحمام » حيث ولى «لو» الشرطية فى هذه العبارة الاسم المرفوع ، وهذا عند جمهور البصريين فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونظيره قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) وقوله سبحانه : (وإن أحد من المشركين استجارك) وقال جماعة من النحاة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندى فى «لو» =

وكثيراً « أنّ » وصلتُها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)(١)، فقال سيبويه وجمهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خَبَرَ له ، وقيل : له خبر محذوف(٢)، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثَبَتَ مقدراً كما قال الجميع في « ما » وصلتِها في « لاَ أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً » .

= وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور، أما في «إذا» و«إن» فمذهب الجمهور أرجح عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي بنينا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد اسما مرفوعا ولي إن أو إذا الشرطيتين إلا وبعده فعل ، فعلمنا أن هذا الفعل لم يلتزم ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم ذكروا بعده اسما مرفوعا ولم يذكروا بعده فعلا ، وذلك كما في قول عدي بن زيد العبادي :

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَـاءِ اعْتِصَارْ

فعلمنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن نقدر فعلا في بيت عدي الذي أنشدناه وندعي أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً في التخريج؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ،ونصرنا غيره حيث وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو علي الفارسي بيت عدي بن زيد الذي أنشدناه على أن «حلقي» فاعل بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله «شرق» خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو شرق حلقي هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقي » مبتدأ و « شرق » خبره ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة هي واسمها الذي هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أي الحال والشأن) حلقي شرق ، وفي كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ، فقال ابن عصفور: يقدر مؤخرا عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ، ويشهد لهذا =

وجوابُ « لو » إمَّا ماضٍ مَعْنًى ، نحو « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » أو وضعاً ، وهو إما مُثْبَتٌ فاقترانُه باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا)[1] أَكْثَرُ من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا)[2] ، وإمَّا منفى فالأمر بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ)[3] ، وقوله :

٥٢١ — * وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا *

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخرا عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما فى قول الشاعر :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ ، وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

فيحمل هذا الموضع على ذاك ، وقال قوم : يقدم الخبر فى التقدير عن أن واسمها وخبرها ، فيقال : التقدير فى الآية الكريمة : ولو ثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت المبتدأ الذى هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لا لتبست أن المؤكدة بأن التى بمعنى لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) حيث قدم الخبر — وهو آية لهم — على أن واسمها وخبرها التى تؤول بمصدر يقع مبتدأ لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلٰكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِى *

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم « نعطى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وهو المفعول الأول لنعطى « الخيار » مفعول ثان لنعطى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لما » اللام واقعة فى جواب لو ، وما : حرف نفى « افترقنا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجاب بجملة اسمية ، نحو (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)[١] ، وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جوابٌ لقَسَمٍ مُقَدَّر ، وإنَّ « لو » في الوجهين للتمني فلا جواب لها .

* * *

فصل في أمّا

وهي حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً ، وتفصيلٍ غالباً .

يدلُّ على الأول مجيءُ الفاء[٢] بعدها .

= آخره ، وثنا : عليه ، والجملة لامحل لها جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « خيار » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و « الليالي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « لما افترقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضياً منفيا بما واقترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطى الخيار ما افترقنا » كما قال الله تعالى : (ولو شاء ربك مافعلوه) .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم) ووجه دلالة مجيء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لمعناه أن الفاء لا يخلو حالها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون هذه الفاء عاطفة لأنها داخلة على خبر المبتدأ ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه ، كما لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام الفصيح في السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن « أما » التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراء مواقعها ، نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)(١) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)(٢) (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)(٣) الآيات ، ومنه (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)(٤) الآية ، وَقَسِيمُهُ في المعنى قولُه تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)(٥) الآيةَ ؛ فالوقف دونه ، والمعنى : وأمَّا الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .

ومِنْ تَخلُّفِ التفصيل قولُك «أمَّا زَيْدٌ فمنطلقٌ»(٦).

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرفٌ يعطى الكلام فَضْلَ توكيدٍ ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أنه لا مَحالَةَ ذاهب قلت « أمَّا زيد فذاهب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أداة شرط وجملته ، ولهذا تُؤَوَّل بمهما يكن من شيء ، ولا بدَّ من فاء تالية لتاليها ، إلا إنْ دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام في غير هذا الكتاب أن يكون هذا المثال ونحوه لاتدل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل، غاية ما في الباب أن قسيم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به المتكلم إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعا أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد أما ، فإذا كنت تجادل في على وخالد أيهما الخطيب المفوه مثلا فقلت « أما على فخطيب مفوه » فتقدير الكلام : أما على فخطيب مفوه ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فاعرف ذلك وتفطن له .

بالمَقُول ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)(١)، أي : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تُحْذَف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

٥٢٢ — * فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

---

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومي . وهو مما هجا به بني أسيد ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالفِرَارِ ، وَأَنْتُمُ قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ
فَأَمَّا القِتَالُ . . . . وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

اللغة : «قمدون» جمع قمد — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل — هو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى «سودان» جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، قاله البغدادي «عراض» جمع عرض — بالضم — وهو الناحية «المواكب» يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من النـــاس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء «المراكب» وفسروه بنفس الذي فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل للزينة خاصة .

المعنى : يهجو بني أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لاتقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لايقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانتساب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ، وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوي السيادة .

الإعراب : «أما» حرف شرط وتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل =

أو نُدُورٍ(١)، نحو « أمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ »(٢).

* * *

= محذوف تقع جملته خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا ، وقيل : إن «سيرا» هو اسم لكن ، وخبرها هو المحذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ولكن لكم سيرا «فى» حرف جر «عراض» مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بسير ، وعراض مضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب « أما » مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك ضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذى ربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو العموم ، بحيث يكون المبتدأ فردا مما تدل الجملة عليه ، وقد مضى بيانه فى باب المبتدأ والخبر .

(١) قال المؤلف فى المغنى : « وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لاتحذف فى غير الضرورة أصلا ، وأن الجواب فى هذه الآية (هى الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل : فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول ، وأن ما بينهما اعتراض » اهـ

(٢) قد بينالك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هى الفاء التى تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب ، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط ، فأنت تقول « إن يزرنى خالد فذلك فضل منه » وتقول « حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا » إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما ، ولهذا سر يجب أن تتنبه له ، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط ، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا » وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله « أما كمهما يك من شىء » ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرنوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا « أما فزيد منطلق » مثلا كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط ، فرأوا ذلك قبيحا ، =

فصل فى لَوْلاَ ولَوْ مَا(١)

لـ « لَوْلاَ » و « لَوْمَا » وجهان :

= فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر ، وباستقراء الاستعمال العربى تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك « أما زيد فمنطلق » .

الثانى : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك « أما فى الدار فزيد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك « أما اليوم فزيد مسافر » .

* * *

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر فى شأن لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق الكوفيين والبصريين على أن « لولا » فى الوجه الأول مركبة من « لو » الامتناعية و « لا » النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب، وحكى قوم فى ذلك خلافا .

الأمر الثانى : اختلف النحاة فى العامل فى الاسم المرفوع الواقع بعد « لولا » هذه، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول: أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيبويه ومن تابعه.

القول الثانى : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، وينقل عنه أنه علل هذا [illegible] بالأسماء ، وأنت خبير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع فى الاسم ، لما [illegible] أن حق [illegible] بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل ، فأصل قولك « لولا زيد لأكرمتك » هو لولا امتنع زيد لأكرمتك، وقد حكى الفراء هذا =

أحدهما : أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختصَّان بالجمل الإسْمِيَّة ، نحو (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[1] .

والثانى : أن يَدُلاَّ على التحضيض ؛ فيختصَّان بالفعلية ، نحو (لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ)[2] (لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ)[3]؛ ويساويهما فى التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلاَّ ، وأَلاَ ، وأَلاَّ ، وقد يَلِى حرفَ التحضيض اسمٌ مُعَلَّق بفعلٍ : إما مضمرٍ ، نحو « فَهَلاَّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ » أى :

= الرأى بقوله «وقال بعضهم» ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء ــ منهم ابن هشام ــ عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى اختاره المؤلف تبعا لابن مالك ــ من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ ــ قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول فيحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن لم تدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على لهلك عمر» وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى(لولا أن من الله علينا لخسف بنا) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها المؤلف، وقد يكون ضميرا متصلا نحو«لولاى» و «لولاك» و«لولاه»وأنكر أبو العباس المبرد مجيئه ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطلع باب حروف الجر .

الأمر الخامس : القول بأن لولا ولوما يشتركان فى مجىء كل منهما لهذين المعنيين هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم المالقى أن « لوما » لا تأتى حرف امتناع وإنما تأتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

فَهَلاَّ تَزَوَّجْتَ بِكْراً ، ومُظْهَرٍ مُؤَخَّرٍ ، نحو (وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)(١) أى : هَلاَّ قلتم إذ سمعتموه .

* * *

باب الإخبار بالذى وفُرُوعه ، وبالألف واللام

ويسميه بعضُهم بابَ السَّبْك ، وهو بابٌ وَضَعَــهُ النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القــواعد التصريفية ، والــكلامُ فيه فى فصلين :

الفصل الأول
فى بيان حقيقته

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذى ؟ فاعمِدْ إلى ذلك الــكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد فى إفراده وتذكيره ، وهو الذى ، الثانى : أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجعل فى مكانه الذى نَقَلْته عنه ضميراً مطابقاً له فى معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذى هو منطلق زَيْدٌ » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة صلة للذى ، والعائد منها الضميرُ الذى جعلته خَلَفاً عن زَيْدٍ الذى هو الآن كمال الــكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاه أن زيداً مُخْبَر به ، لا عنه ، وأن الذى بالعكس ، وذلك خلافُ ظَاهِرِ السؤال ؛ فوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أَخْبِرْ عن مُسَمَّى زيد فى حال تعبيرك عنه بالذى .

---

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول فى نحو « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن التاء بالذى — « الَّذِى بَلَّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « اللَّذَانِ بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمْرِينَ قلت : « الَّذِينَ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِى بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ » فَتُقَدِّم الضميرَ وَتَصِلُه ؛ لأنه إذا أَمْكَنَ الوَصْلُ لم يجز العدولُ إلى الفَصْلِ ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثانى

فى شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذى » أو أحد فروعه اشْتُرِطَ للمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عن « أيهم » من قولك « أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذى هو فى الدار أَيُّهُمْ ؛ فتزيل الاستفهامَ عن صَدْرِيَّتِه[1] ، وكذا القولُ فى جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكم الخبرية ، وما التعجبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شىء منها ؛ لما ذكرنا .

وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُه التأخيرَ ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَر عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفُهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِى قَامَ أَنَا » .

---

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع فى هذا ونحوه أن تخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أيهم الذى هو فى الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذى مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذى خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثانى : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت فى « جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً » : الذى جاء زَيْدٌ إيَّاهُ ضَاحِكٌ — لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجبُ التنكير ، وكذا القول فى تحوه ، وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلا للاستغناء عنه بالأجنبى ؛ فلا يخبر عن الهاء من نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ؛ لأنها لا يُسْتَغْنى عنها بالأجنبى كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الَّذِى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصلُ الآنَ خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذى كان متصلا ففصلته وأخَّرْتَهُ ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً الخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصولُ بلا عائدٍ ، وإن قَدَّرْتَه عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلا للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ « حَتَّى » أو بـ « مُذْ » أو « مُنْذُ » لأنهنَّ لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعى إقامةَ ضميرٍ مُقَامَ المخبَر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ من عَمْرٍو الكَرِيمِ » جاز الإخبار عن « زيد » وامتنع الإخبار عن الباقى ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخرْتَ ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز ، فتقول فى الإخبار عن المتضايفين « الَّذِى سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ » وكذا الباقى[1] .

---

(١) فتقول فى الإخبار عن المصدر ومعموله « الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم » فيكون فى سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب خبر عن الذى ، ومن عمرو : متعلق بقرب ، وتقول فى الإخبار عن الموصوف وصفته « الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز وروده فى الإثبات ، فلا يُخْـبَر عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءنى أحد » لأنه لو قيل : « الذى ما جاءنى أحَدٌ » لزم وقوع « أحد » فى الإيجاب .

السادس : كونه فى جملة خبرية ، فلا يُخْـبَر عن الاسم فى مثل « اضرب زيداً » لأن الطلب لا يقع صِلَةً .

السابع : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو » بخلاف « إنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو » .

* * *

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةُ أُمُور : هذه السبعة ، وثلاثة أُخَر ، وهى : أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مُقَدَّماً ؛ فلا يُخْـبَر بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عَسَى زيدٌ أن يَقُوم » ولا من قولك « ما زال زَيْدٌ عالمـاً » .

ويُخْـبَر عن كُلٍّ من الفاعلِ والمفعول فى نحو قولك : « وَقَى اللهُ البَطَلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِى البَطَلَ اللهُ » و « الوَاقِيهِ اللهُ البَطَلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحْذَف إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

* مَا الْمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عاقِبَةٍ(١) * [٥٨]

* * *

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذى أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ * =

فصل : وإذا رَفَعَتْ صلةُ « أل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أل » استتر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم « المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أنا » ففي « المبلغ » ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أل » للمتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعَتْ صِلَةُ « أل » ضميراً لغير « أل » وجب بُرُوزُه وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين : « المُبَلِّغُ أنا مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « المُبَلِّغُ أنا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ » وعن الرسالة « المُبَلِّغُهَا أنا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ » وذلك لأن التبليغ فعلُ المتكلمِ ، و « أل » فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفْسُ الخبرِ الذى أخّرته .

* * *

هذا باب العدد(١)

اعلم أن الواحد والاثنين يُخَالفان الثلاثةَ والعشرةَ وما بينهما في حكمين :

= والشاهد فيه هنا وهناك قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة « أل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن يكون متصلا ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلا أو وصفاً لا حرفا ، الثالث : أن يكون في غير صلة « أل » .

* * *

(١) العدد ـ بوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما ـ في اللغة : اسم المعدود ومنه قوله تعالى (فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا) وأما العد ـ بتشديد الدال ، مدغما ـ فهو مصدر « عده يعده » مثل مده يمده مدا ، وشده يشده شدا ، وقال الله تعالى (لقد أحصاهم وعدهم عدا) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلا تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُذَكَّرَان مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ، وأثنان ، وَيؤنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنتان ، والثلاثةُ وأخواتُها تجْرِى على العكس من ذلك[1] ، تقول : ثَلاَثَةُ رِجَالٍ ، بالتاء ، وثلاثُ إماء ، بتركها ، قال الله تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)[2] .

والثانى : أنهما لا يُجْمَع بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدُ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنَ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيد الجِنْسِيَّةَ والوَحْدَة ، وقولك « رَجُلاَنِ » يُفيد الجنسية وَشَفْعَ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما[3] ،

= والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالاثنان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المعقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على المعدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفـاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر فى ذكر التاء فى الثلاثة والعشرة وما بينهما فى عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا فى الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا «ثلاثة رجال» فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنا رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » للعلة التى ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جىء بالمعدود موصوفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفى التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراد إثبات الإلهية .

وأما البواقى فلا تستفاد العدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجِنْسَ دون العِدَّةِ ، فإن قصدت الإفادتين جَمَعْتَ بين الـكلمتين(١) .

* * *

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذى يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولـكنك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب فى هذه الحالة أن تأتى باللفظ مقرونا بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفا ، ويجب — مع ذلك — أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول «ثلاثة نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولـكنك لا تذكر معها المعدود الذى تريده ، ولك فى هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتى بها كما لو ذكرت المعدود تماما: بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكرا ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثا ، فتقول «صمت خمسة» وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعا » وأنت تريد ليالى ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثانى أن تأتى بها موافقه المعدود فى التذكير والتأنيث: بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسا » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقى الدين السبكى هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياما ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذى أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفى هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفا للمعدود فى التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبحذف التاء مع المؤنث ، فتقول «ثلاثة رجال» وتقول « خمس نساء» وعلى هذا ورد قوله تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) .

=

فصل(١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس(٢) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاذ بها قاعدتان: الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه، فتقول تطبيقا لها « عندي رجال ثلاثة» و « عندي فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث، فتقول تطبيقا لها «عندي رجال ثلاث» و« عندي فتيات ثلاثة » فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعي الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكر وتذكر العدد مع المعدود المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكر وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون: وخمسون، وستون، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون.

الضرب الثاني ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة ــ إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد المركب، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر، وأربعة عشر ــ إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد المعطوف ، وهو أحـــد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفردا منصوبا مع العشرين والتسعين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوبا ، وتسعون رجلا ، وأحد عشر كوكبا ، وتسعة عشر يوما ، وتسعة وتسعون جملا » ويكون التمييز مفردا مجرورا بالإضافة مع المائة والألف ،تقول «مائة ثوب، وألف دينار» ويكون التمييز إما مجرورا بمن أو بالإضافة إن كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجرورا بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعا ــ على التفصيل الذي ذكره المؤلف ــ مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .

(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعي هو اللفظ الدال على جمع، وله واحد من لفظه ، =

كـ « شَجَرٍ » و « تمر » ، أو اسمَ جمعٍ[1] كـ « قَوْم » و « رَهْط » خُفِضَ بمِنْ ، تقول : « ثَلاَثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشَرَةٌ مِنَ القَوْمِ » قال الله تعالى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)[2] ، وقد يخفض بإضافة العدد ، نحو (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)[3] ، وفى الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » وقال الشاعر :

٥٢٣ — * ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ *

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء فى المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء فى الدال على الجمع نحو كمأة وكمء ، وهذا نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومى وزنج وزنجى وعجم وعجمى .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالبا وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ، وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، وصحب ، وسفر » لأنها ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا ومسافرا ، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة فى هذه الأوزان التى رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الحطيئة ، ويقولون : إن سببه أنه كان فى سفر ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فسرح إبله ثم افتقد منها ناقة ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذِئْبُ القَفْرِ أَمْ ذِئْبٌ أَنِيسٌ أَصَابَ البَكْرَ أَمْ حَدَثُ اللَّيَالِى
ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ . . . . لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى =

. . . .

= اللغة : « ذود » بفتح الذال وسكون الواو وآخره دال مهملة ـ يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفى أمثالهم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التى قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيتين.

الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والعينى يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أى : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيالى » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده فى قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب .

أولها القول بجوازه فى السعة على قلة ، وهو الذى يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد يخفض بإضافة العدد » وهو تابع فى ذلك لابن عصفور.

وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا فى القليل ـ نحو ذود ونفر ورهط ـ جاز أن يضاف العدد إليه كما فى الآية الكريمة (وكان فى المدينة تسعة رهط) وكما فى الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل فى القليل وفى الكثير ـ نحو قوم ونسوة ـ لم يجز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو على الفارسى ، وعزاه إلى أبى عثمان المازنى ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن العلة فى ذلك هى أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال =

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُعْتَبَرُ التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالها ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما ، فتقول « ثَلاثَةٌ مِنَ الغَنَم » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلاثٌ مِنَ البَطِّ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلاثَةٌ مِنَ البَقَرِ » أو « ثلاث » لأن فى البقر لغتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى: (إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا)(١) وقرىء (تَشَابَهَتْ)(٢) .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذا .

(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .

ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثا مستقلا لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكرا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكرا فى بعض العبارات ومؤنثاً فى بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذى يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكرا لا غير اعتبرته مذكرا وجئت معه باسم العدد مقرونا بالتاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد فى القرآن الكريم (إذ نفشت فيه غنم القوم) فأنث الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

. . . .

إليه مؤنثا لاغير اعتبرته مؤنثاوجئت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف ، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤنثا فى أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين ، وساغ لك أن تأتى معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤنثا ، وبالتاء على اعتباره مذكرا ، ومن هذا النوع البقر . فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا فى قراءة الجماعة فى قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤنثا فى القراءة الأخرى (تشابهت) .

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذى ذكره وشرحناه لك فى اسم الجنس ، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر ، وحاصله أنه إن كان يستعمل فى العقلاء ــ وذلك مثل القوم والنفر والرهط ــ جعلناه فى حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقرونا بالتاء ، وفى القرآن الكريم (وكان فى المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل فى غير العقلاء ــ مثل الجامل لجماعة الجمال ، والباقر لجماعة البقر ــ جعلناه فى حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خاليا من التاء فقلنا « ثلاث من الباقر » .

ونحن لانقر هذا التفصيل الذى ذكره ابن عصفور ، أما أولا فلأن « النسوة ، والنساء ، والجماعة » ثلاثتها من أسماء الجموع التى تستعمل فى العقلاء ، وهى لاتعامل فى كلام العرب معاملة المذكرين ، وأما ثانياً فلأنه جعل « الجامل » الذى هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل ، وقد عامله العرب معاملة المذكر ، وذلك فى قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام فى اسم الجمع على ما قاله المؤلف ، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر ، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة ، ومن جائز التذكير منه بقروغنم .

وهذا الذى قررناه ــ من أن العبرة فى اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيرا وتأنيثا ، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما ــ مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه ــ بألا يذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُعْتَبران مع الجمع بحال مفرده ؛ فلذلك تقول : « ثَلاَثَةَ إصْطَبْلاَتٍ » و « ثَلاَثَةُ حَمَّامَاتٍ » بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ، ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين[1] .

ولا يُعْتَبر من حال الواحد حالُ لفظه حتى يقال « ثلاثُ طلحاتٍ » بترك التاء ، ولا حالُ معناه حتى يقال « ثَلاَثُ أَشْخُصٍ » بتركها تريد نسوة ، بل

= من البقر ، أو ثلاثة من البقر » ونحو « ثلاث من البط » ونحو « ثلاثة من الرطب » أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخرا نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكرا جيء باسم العدد مقرونا بالتاء فتقول « ثلاثة ذكور من البط » ونحو « ثلاث سنبلات من القمح » وابن مالك يجعل الوصف المتأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البدل كالنعت .

(١) هذا الذى اختاره المؤلف - من أن العبرة مع الجمع بحال مفرده ، فإذا كان المفرد مذكرا جيء باسم العدد مقرونا بالتاء نحو « ثلاثة حمامات ، وثلاثة اصطبلات » لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول « ثلاث حمامات وثلاث إصطبلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالما - هو مذهب البصريين من النحاة ، وقد خالف فى ذلك البغداديون والكسائى ، فأجازوا مراعاة حال أيهما شئت : حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات » وأن تقول « ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال المفرد ، والثانى بمراعاة حال الجمع ، وقد حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال فى كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع .

ونريد أن ننبهك إلى أن الكلام يتصور فى جمع يخالف مفرده فى التذكير والتأنيث ، وذلك يتحقق فى جمع المؤنث السالم الذى مفرده مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع والمفرد فى التأنيث نحو « سحابة وسحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت تقول « ثلاث سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا يقتضى خلاف ما اقتضاه مفرده .

يُنْظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره ؛ فيعكس حكمه فى العدد ، فكما تقول « طَلْحَةُ حَضَرَ » و « هِنْدٌ شَخْصٌ جَمِيل » بالتذكير فيهما تقول « ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ » و « ثَلَاثَةُ أَشْخُصٍ » بالتاء فيهما ، فأما قوله :

٥٢٤ — * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ *

فضرورة ، والذى سَهَّل ذلك قولُه « كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ » فاتصل باللفظ ما يُعَضِّد المعنى المراد ، ومع ذلك فليس بقياس ، خلافاً للناظم .

---

٥٢٤ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، من قصيدته الرائية المشهورة ، وسيذكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى فى هذا الباب (ص ٢٥٨) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى *

اللغة : « مجنى » المجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — أصله الترس ، ويجمع على مجان ، وأراد ههنا ما يتقى به الكاشحين والرقباء «أتقى» أحذر وأجانب وأجافى وأجعل بينى وبينهم وقاية « شخوص » جمع شخص ، والأصل فيه الشبح يرى من بعيد ، وأراد هنا الإنسان ، وكأنه قد قال : كان ما أتقى به الرقباء ثلاثة أناسى « كاعبان » مثنى كاعب ، وهى الجارية حين يبدو ثديها . تقول : كعبت الجارية تكعب — من باب قتل — فهى كاعب ، وكعاب ، إذا صارت كذلك « ومعصر » بضم الميم وسكون العين وكسر الصاد — الجارية متى دخلت فى عصر شبابها .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « مجنى » مجن : خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، ومجن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «دون» ظرف متعلق بمجن أو بمحذوف حال منه ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أتقى» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كنت ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها من الإعراب صلة من الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بأتقى محذوف ، والتقدير : دون الذى كنت أتقيه « ثلاث » اسم كان فى أول البيت تأخر عن خبره ، وهو مضاف =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويّ ، لا حالها ، قال الله تعالى : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)(١) أى : عَشْرُ حَسَنَات أمثالها ، ولولا ذلك لقيل (عشرة) لأن المِثْل مذكر ، وتقول : « عِنْدِى ثَلاَثَةُ رَبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثلاثةُ دَوَابّ » بالتاء إذا قصدوا ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة فى الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أحْمِرَةٍ دَوَابّ ، وسمع « ثلاثُ دَوَابّ ذُكُور » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

* * *

فصل : الأَعْدَادُ التى تُضَاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان :

أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون : جمعاً ، مكسّراً ، من أبنية القلة ، نحو « ثلاثةُ أفْلُسٍ » و « أربعةُ أعْبُدٍ » و (سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)(٢) وقد يتخلّف كلُّ واحد من هذه الأمور الثلاثة .

فيضاف للمفرد(٣)، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثلاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ

=و«شخوص» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «كاعبان» بدل من ثلاث مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث شخوص » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ فى عدده حال مفرده ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغى أن يقول « ثلاثة شخوص » كما يقول « ثلاثة كواكب » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه فى كلامنا الماضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يجيز مراعاة المعنى.

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) ومما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تسعة رهط » و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير فى هذا النوع أن يجر المعدود بمن .

مِائَةٍ »(١)، وشذَّ فى الضرورة قوله :

٥٢٥ — * ثَلاَثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا *

وَيُضَاف لجمع التصحيح فى مسألتين(٢) :

---

(١) السر فى إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المـائة جمع فى المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فـكانت الإضافة إلى لفظ المـائة كالاضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، التميمى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رِدَائِى ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله «وفى» الآتى «وفى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر «بها» جار ومجرور متعلق بقوله وفى« ردائى » رداء : فاعل وفى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جلت ، ووجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول «ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله«مئين» على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التى هى العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(٢) وبقى مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى: أن يكون جمع التـكسير غير قياسى وقد مثلوا لذلك بقولك« ثلاث سعادات» =

إحداهما : أن يُهمَلَ تكسيرُ الكلمةِ ، نحو (سَبْعُ سَمٰوَاتٍ)(١) ، و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)(٢) .

والثانية : أن يُجَاور ما أهمل تكسيره ، نحو (سَبْعَ سُنْبُلاَتٍ)(٣)، فإنه فى التنزيل مجاور لـ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)(٢) .

وَيُضَاف لبناء الكثرة فى مسألتين :

إحداهما : أن يُهمَلَ بناء القلّةِ ، نحو « ثلاثُ جَوَارٍ » و « أربعةُ رِجَالٍ » و « خمسةُ دَرَاهِمَ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلّةٍ ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك منزلة المعدوم ؛ فالأول نحو (ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ)(٤) ؛ فإن جَمْع قَرْء بالفتح على أقْرَاء شاذ ، والثانى نحو « ثَلاَثَةُ شُسُوعٍ » فإن أشْسَاعاً قليل الاستعمال .

* * *

= جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاس إلا فى نحو سحابة وكتيبة مما هو مؤنث بتاء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شىء نحو عجوز وعجائز حفظ ولم يقس عليه، ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو قوله تعالى (فى تسع آيات) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس كثيرا فى استعمالهم ، فلهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثانى : المـائة والألف ، وحَقُّهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو (مِائَةَ جَلْدَةٍ)[1] و (أَلْفَ سَنَةٍ)[2] .

وقد تُضاف المـائة إلى جمع كقراءة الأخوين[3] (ثَلاَثَ مِائَةِ سِنِينَ)[4] ، وقد تُمَيَّز بمفرد منصوب ، كقوله :

٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً *

***

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائى ، كما نبهنا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزارى أحد الشعراء المعمرين وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه فى المرة الأولى للربيع وفى المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل من الإعراب « اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاء » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذاذة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية . =

فصل : إذا تَجَاوَزْتَ العشرة جئت بكلمتين : الأولى النَّيِّفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها فى التذكير والتأنيث بما ثَبَتَ لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتى بأَحَدٍ وإحْدَى مكان واحد وواحدة ، وتَبْنِى الجميع على الفتح ، إلا « اثنين » و « اثنتين » فتُعْرِبُهُما كالمثنى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقلُّ حَذْفُها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وتَرْجِع بها إلى القياس التذكير مع المذكَّر والتأنيث مع المؤنث ، وَتبْنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها فى لغة الحجازيين وكسرتها فى لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً » بتذكيرهما ، و « ثَلاَثَةَ عَشَرَ عَبْداً » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتأنيثهما ، و « ثلاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا جاوزت التسعة عشر فى التذكير والتسع عشرة فى التأنيث اسْتَوَى لفظ المذكَّر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْداً » و « ثَلاَثُونَ أَمَةً » .

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب[1] ، نحو (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

= الشاهد فيه : قوله « مائتين عاما » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول « مائتى عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغى أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما) وبقول ابن مسعود « قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْكَبًا)(١) (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)(٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)(٣) (إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)(٤) ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا)(٥) ، فـ (أسباطًا) بدل من (اثنتى عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتى عشرة فِرْقَةً ، ولو كان (أسباطًا) تمييزاً لذُكِّرَ العددان ؛ لأن السِّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر (أممًا) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحه ذكر « كاعبان ومعصر » فى قوله :

= بوجوه من الإعزاب ، منها ما قاله الشلوبين وابن أبى الربيع ، وحاصله أن (أسباطا) ليس تمييزا لأنه جمع ولأن مفرده مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثنى عشر » بترك التاء فى اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثنين يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أسباطا) تمييز يخالف الاستعمال العربى من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذى يذكر عن الشلوبين ، وجعل (أسباطا) تمييزا ، واعتذر عن تأنيث لفظى العدد فى الآية بأن جعل (أمما) نعتا لأسباط ، والأمم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أمما) جامد ، فكيف يقع نعتا ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصا من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء فى هذا الفرع ، ومما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أسباطا) نعت لمنعوت محذوف و (أمما) نعت لأسباط ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة أسباطا أمما ، وفى هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ[(١)] * [٥٢٣]

***

فصل : ويجوز[(٢)] فى العدد المركب — غير « اثْنَىْ عشر » و « اثنتى

---

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أتقِى *

وارجع إلى شرحه فى ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف فى هذا الفصل أن العدد المركب ـ وهو أحد عشر وأخواته ـ ما عدا « اثنا عشر » فى المذكر ، و « اثنتا عشرة » فى المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه ـ أى ما لكه وشبهه ، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حالته التى كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزءين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبنى على فتح الجزءين فى محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة فى البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبنى قد يضاف كما فى إضافة « كم » إلى مميزها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه فى استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور فى الاستعمال العربى .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجى ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثانى بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشرُ زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلبكُّ ، وتقول « اشتريت أحد عشرَ زيد» بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلبكَّ ، وتقول « بحثت عن أحد عشرِ زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت فى بعلبكَّ ، إلا أن « بعلبك» ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة » — أن يضاف إلى مُسْتَحِقٍّ المعدود ؛ فيستغنى عن التمييز ، نحو « هٰذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ » ويجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزءين .

وحكى سيبويه الإعرابَ فى آخر الثانى كما فى بعلبك ، وقال : هى لغة رديئة .

وحكى الكوفيون وَجْهاً ثالثاً ، وهو أن يضاف الأول إلى الثانى كما فى عبد الله ، نحو « ما فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ » .

وأجازوا أيضاً هذا الوَجْهَ دون إضافة(1) استدلالا بقوله :

٥٢٧ — كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

* * *

= هذه اللغة ابن عصفور ، وزعم أنها اللغة الفصحى ، وقال الأخفش : إنها لغة حسنة ، وقال سيبويه : هى لغة رديئة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافى ، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجر الجزء الثانى بالإضافة ، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام زيد ، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأخفش عن أبى فقعس الأسدى وابن الهيثم العقيلى .

(1) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتضايفين لا يجوز فى غير حال إضافة العدد إلى مستحقه ، وأن الإجماع منعقد على ذلك ، وفى دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن الكوفيين حكوه عن العرب فى غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى نفيع بن طارق .

اللغة : « كلف » فعل ماض مبنى للمجهول من التكليف وهو تحميل ما فيه كلفة ومشقة « عنائه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد ؛ تقول « عنى فلان يعنى » من باب رضى — عناء ، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر ، وفى القرآن (غلبت علينا شقوتنا) . =

فصل : ويجوز أن تَصُوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسمَ فاعلٍ . كما تَصُوغه من فَعَل ؛ فتقول : ثانٍ ، وثالِثٌ ، ورابع – إلى العاشر[1] .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثان لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددى إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددى ، من غير أن يكون العدد مضافا إلى مستحقه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازه الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف، فقول ابن مالك فى التسهيل «ولا يجوز بإجماع: ثمانى عشرة – أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى – إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقا ، نعنى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلا .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقا من مصدر « ثلثت الاثنين أثلثهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلا ، ومصدرا ، قال الجوهرى فى الصحاح : « عشرت القوم أعشرهم عشرا ، إذا صرت عاشرهم » اهـ . =

كما تقول: ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، فقيل : واحد وواحدة .

ولك في اسم الفاعل المذكور أن تستعمله – بحسب المعنى الذي تريده – على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الاتِّصَافَ بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

٥٢٨ — * لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ *

= وفي هذا يقول ابن مالك في شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم ، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر ، وهي مصادر ثلثت الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث في كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلا أنه واحد من هذه العدة – وهو الوجهان الأول والثاني في كلام المؤلف – فهو مشتق من اسم العدد الذي هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلا ولا مصدرا بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التي ليست بمصادر ، وهو وارد في كلام العرب كثيرا ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستحجر الطين ، وقالوا : استتيست الشاة ، كما قالو « تربت يداك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا *

اللغة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنؤى والأثافي ، والأماكن التي كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها . =

الثانى : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بعضُ تلك العِدَّةِ المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بعضُ جماعةٍ منحصرة فى خمسة . ويجب حينئذ إضافتُهُ إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى: (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ)(١) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)(٢)، وزعم الأخْفَشُ وقُطْرُبٌ والكسائى وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ونَصْبُه إياه ، كما يجوز فى « ضَارِب زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز فى « ثان » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هٰذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » أى : جاعل الثلاثةِ بنفسه أربعةً ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)(٣)، ويجوز حينئذٍ إضافتُهُ وإعماله ، كما يجوز الوجهان فى جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِداً » وأجازه بعضُهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرفتها » الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله « لستة » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و« أعوام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدة ، وهذا فى الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الاتِّصَاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِىَ عَشَرَ » بتذكيرها ، و « حَادِيَةَ عَشْرَةَ » بتأنيثهما ، وكذا تصنع في البواقى : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث ، فتقول « الْجُزْء الْخَامِسَ عَشَرَ » و «الْمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ »

وحيث استعملت الواحدَ أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءهما إلى مَوْطِنِ لامهما فتصيرها ياء ، فتقول : حادٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر ، ولك فى هذه الحالة ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فتقول «ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ» .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والنَّيِّفَ من الثانى ، ولك فى هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السِّكِّيت وابنُ كَيْسَان ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذف من الثانى فبقى البناء بحاله ، ولا يُقَاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليلَ حينئذٍ على أن هذين الأسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنُه هذا الاستعمالَ

الثالثَ ، بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشْتُقَّ منه الوصف ، فتقول « رَابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيبُ الثانى فى موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيفَ من الثانى للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه العقد بالواو .

***

هذا باب كنايات العدد

وهى ثلاثة : كَمْ ، وكأيٍّ ، وكَذَا .

أما « كَمْ » فتنقسم إلى : استفهامية بمعنى أىِّ عَدَدٍ ، وخبرية بمعنى كثير[1] .

ويشتركان فى خمسة أمور[2] : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

---

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشىء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جوابا

(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت تقول ، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل قهرت

الثانى : أنهما مبنيان ، لشبههما الحرف فى الوضع على حرفين ، أو فى المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام فى المعنى ، والخبرية تشبه رب فى الدلالة على التكثير

=

. . . .

= الثالث : أن بناءهما على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول فى الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفى الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز

الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صمت » ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيبويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداهما العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع فى مواقع الإعراب التى يقع فيها الآخر .

فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون فى محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثانى نحو « كم يوما صمت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو فى محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو فى محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :

الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل فى دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدهما فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل فى ملكك » . =

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التَّصْدِير ، والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك فى هذا الأمر » ،

الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبى وقد استوفى مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع عمرو داره بشهادته » .

ويجب فى الصورة الخامسة أن يكون المفعول الذى نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن كان المفعول الذى نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته » وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم » مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده .

فتلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون فى محل جر ألبتة فى صورتين : أن يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون فى محل نصب فى ثلاث صور : أن تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون فى محل رفع مبتدأ فى خمس صور : أن يقع بعدها فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببيها ، أو رافع لأجنبى وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون محتملة الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية فى صورة واحدة ، وهى أن يليها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة صورة ، وقد عرفتها فى بيان واضح وتفصيل حاصر ، فكن منها على ثبت ، والله يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً[1] :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيَّز بمنصوب مفرد ، نحو « كَمْ عَبْداً

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لايكون إلا مفردا نحو قولك « كم كتابا قرأت » هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهبان آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهودا لك » والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك « كم غلمانا لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ، والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون: ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط.

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم قرشا ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجيزوا جره مطلقا ، وفي هذا مذهبان آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبهها بهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغني

. . . .

= شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن فى موضع سنذكره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضى نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضى لعدم دلالتها على التكثير فى الراجح ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتريه » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها فى السعة نحو قولك « كم فى دارك رجلا؟ » أما تمييز كم الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا فى الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليلهم مبنى على ماذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا ... إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخِرِّيتُ ذُو الْجَلَدِ

وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلاَ ... وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ مجيئه مجرورا والفاصل ظرف كما فى البيت =

. . . .

=الأول من الأبيات التى أنشدناها فى الاستدلال لمذهب الكوفيين كما شذ مجيئه مجرورا والفاصل جار ومجرور كما فى البيتين الثانى والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامى :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ   مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من المفاعيل لم يجز جره لما سبق ولم يجز نصبه لئلا يتوهم أنه مفعول لذلك الفعل الفاصل ، بل يجب جره بمن — وهذا هو الموضع الذى أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨)— وفى هذا الموضع تشترك كم الاستفهامية والخبرية فى الحكم، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (وكم أهلكنا من قرية) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات : إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتهن يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجحا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعى جوابا ممن يخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود فى جواب الاستفهامية أن يجىء على حسب موضعها هى من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فتقول « ثلاثون دينارا » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فتقول « ثلاثين دينارا » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت =

مَلَكْتَ » ويجوز جره بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَّتْ كم بحرف ، نحو « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيَّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ رِجَالٍ جَاءوكَ » و « كم امْرَأَةٍ جاءتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثانى : أن الخبرية تختص بالماضى كرُبَّ ، لا يجوز « كم غلمان سأملكهم » ، كما لا يجوز « رُبَّ غلمان سأملكهم » ويجوز « كَمْ عَبْداً سَتَشْتَرِيه » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعى جواباً من مخاطَبِهِ .

والرابع : أنه يتوجَّه إليه التصديق والتكذيبُ .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثلاثون » ويقال « كم مَالُكَ أعِشْرُونَ أم ثلاثون ؟ » .

تنبيه : يروى قولُ الفرزدق :

= هذا الثوب » فتقول « بثلاثين دينارا » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعا فى جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس ــ أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقا ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لاتدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كم كتاب عندى ثلاثون بل أربعون » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن بهمزة الاستفهام فتقول « كم كتابا عندك أثلاثون أم أربعون » وهذا ظاهر العلة إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ — كَمْ عَمَّـةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

٥٢٩ — هذا بيت من الـكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .

اللغة : « فدعاء » هى وصف الأنثى من الفدع — بفتح الفاء والدال جميعاً — وهى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زيغ فى القدم بينها وبين الساق « عشارى » العشار — بكسر العين — جمع عشراء — بضم ففتح — وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروى « عمة » و « خالة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فـكم يجوز أن تـكون خبرية ويجوز أن تـكون استفهامية تهـكمية ، وهى على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتى وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتى أيضا ، فهى مبنية على السكون فى محل نصب ، وتمييزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوبا إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولا مطلقا ، وعلى هذه الوجوه فى كم تـكون « عمة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « وخالة » معطوف على عمة مرفوع بالضمة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عمة المذكورة معها ، وتقدير الـكلام : كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد مثل ما أثبت فى الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشارى » عشار : مفعول به لحلب ، وياء المتـكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عمة وخالة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمة » تمييزا لها و « خالة » معطوفا على عمة . وإن جررت « عمة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفا على عمة ، =

بجر «عمة» و «خالة» على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تميما تجيز نصبَ مميز الخبرية مفرداً[1]، وقيل : على الاستفهام التهكمى ، وعليهما فهى

= وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشارى » فى محل رفع خبر المبتدأ،سواء أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى فى كلة «عمة» و «خالة» على ثلاثة أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك كله فى الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامى الذى أنشدناه من قبل (ص ٢٦٩) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب «فضلا» بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجز أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال ضميرا مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر «فضل» على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن «من» ظهرت جارة للتمييز مع الفصل نحو (وكم أهلكنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا) .

ورواه قوم برفع «فضل» على أنه فاعل نالنى .

(١) قال الرضى : «وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا ، اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اهـ فيجوز — على هذا — أن يكون «عمة» منصوبا مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكاها الرضى صراحة وأومأ إليها المؤلف ههنا هى التى اعتمدها الذين أجازوا فى تمييز كم الخبرية النصب ، أى فجره عندهم على لغة أكثر العرب ، ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حلبت » خبر ، والتاء للجماعة لأنهما عمات وخالات ، وبرفعهما على الابتداء . و « حَلَبَتْ » خبر للعمة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقيل « قد حلبتا » والتاء في « حلبت » للوَحْدَةِ ؛ لأنهما عمة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصْبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أي : كم حَلْبَةً أو وقتاً .

* * *

وأما « كأيِّنْ » فبمنزلة « كَمْ »(1) الخبرية : في إفادة التكثير ، وفي لزوم

---

(١) يقال « كأى » بفتح الكاف والهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة – ويقال « كائن » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة .

وقد جعل المؤلف كأين مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع في كلام ابن مالك في قوله « ككم كأى » على أن المشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأشموني في ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كأى » تكون خبرية وتكون استفهامية – على ما نبينه لك فيما بعد، في الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كأى وكم – وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يترجح عنده ، فاعرف ذلك .

واعلم أن « كأى » توافق « كم » في خمسة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كأى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثا عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلأنها أشبهت الحرف شبها معنويا كالذى قلناه في كم .

الثاني : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبنى على الوجه الثاني .

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ؛ وخبرية بمعنى كثير ، وهذا =

. . . .

= مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا له بقول أبى بن كعب لابن مسعود « كأى تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ » فأجابه بقوله « ثلاثا وسبعين » وجمهور النحاة على أن « كأى » نوع واحد ، وهو الخبرية التى بمعنى كثير ؛ ولا يقولون بمجيئها استفهامية بمعنى أى عدد

ثم اعلم أن « كأى » تخالف « كم » فى خمسة أمور أيضاً .

الأول : أن الراجح عند النحاة فى كأى أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة، والراجح عندهم أيضاً أن كم بسيطة ، وقد ذهب أبو حيان ـ تبعا لقوم ـ إلى أن « كأى » بسيطة غير مركبة ، وذهب الكسائى والفراء إلى أن « كم » مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وأن ألف « ما » حذفت عند التركيب كما تحذف فى نحو « بم » و « لم » و « عم » و « فيم » ثم سكنت الميم للتخفيف .

الثانى : أن تمييز « كأى » يكثر مجيئه مجرورا بمن ، وإذا لم يجر بمن كان منصوبا ، فأما تمييز كم فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٦٩) الصور التى يجىء عليها ، وعرفت أن الأكثر فى تمييز كم الخبرية المتصل بها أن يكون مجرورا مفردا أو جمعا ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كأى لا يكون إلا مجرورا بمن ، وهو محجوج بوروده منصوبا فى البيت رقم ٥٣٠ وما أنشدناه معه .

الثالث : أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن « كأى » لا يدخل عليها حرف الجر، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كأى بحرف الجر ، وأنه يجوز لك أن تقول : بكأى تبيع هذا الثوب ، أما كم فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع .

الرابع : أن جمهور النحاة على أن « كأى » نوع واحد ، وهو الخبرية التى بمعنى كثير ، ولا تكون استفهامية ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية ، وقد مضى ذكر ذلك فى وجوه الاتفاق .

الخامس : أن تمييز « كأى » لم يجىء إلا مفردا كما فى قوله تعالى (وكأى من نبى) وقوله سبحانه (وكأى من دابة) وقوله جل ذكره (وكأى من آية) وقوله (وكأى من قرية هى أشد قوة من قريتك) وقوله (وكأى من قرية أهلكناها) وقوله جل ذكره (وكأى من قرية أمليت لها وهى ظالمة ثم أخذتها) وقوله تعالت كلماته (وكأى =

. . . .

= من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا) أما تمييز كم الخبرية فقد جاء مفردا مثل قوله تعالى (وكم من ملك فى السموات لاتغنى شفاعتهم شيئا) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبى فى الأولين) وجاء جمعا نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادَا

ثم اعلم أن « كأى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معينا أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبرا للمبتدأ أن يكون خبرا لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكأى) أن خبرها لايقع مفردا » وتوسع تلميذه السيوطى فى الهمع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كأى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع ، نحو (وكأى من نبى قتل معه ربيون) ونحو (وكأى من آية فى السموات والأرض يمرون عليها) » اهـ كلامه .

لكن بالتأمل فى استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى فى كلام السيوطى . وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما فى الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما فى أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) فى قوله تعالى (وكأى من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها) إذا جعلت جملة (الله يرزقها) هى الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما فى قول الشاعر :

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً ، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كأى » مفعولا به ، كقولك « كأى رجلا رأيت » فإن كأى فى هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كأين تقع استفهامية ، وهو قول أبى بن كعب « كأى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كأى مفعول ثان لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محتملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولا به كما فى قوله تعالى (وكأى من قرية أهلكناها) فإن كأى فى هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره =

التصدير ، وفى انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)(١)، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ — أُطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ
آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

= المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور — نحو قولهم « بكأى تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لاتقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه المؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز فى هذه الآية أن يكون قوله سبحانه (لاتحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدأ ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطماعية فى نيل الشىء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشىء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناة هنا كثير « آلما » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم ألما » من باب تعب يتعب تعبا — وهو أحد الأفعال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هيىء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « آلما » منصوب على التمييز لكأى « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كَذَا »(١) فيكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب فى تمييزها النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك تقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَماً » .

* * *

= يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه يعود إلى آلم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب فاعله وما تعلق به فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كأى ، وكأنه قال : كثير من الآلمين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلما » فإنه تمييز لقوله « كأى » وقد ورد فى هذا البيت منصوبا فدل على أن تمييز « كأى » كما يكون مجرورا بمن فى نحو قوله تعالى : (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما فى هذا البيت ، وهذا بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذى لا يكون ــ عند الجمهور ــ منصوبا .

ونظيره قول الآخر :

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً ، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمُ

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتى لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال فلان كذا » وجاء فى الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا » وقال السيوطى « الذى شهد به الاستقراء وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لامن كلام المخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم فى أربعة أمور ، وهى : الاسمية ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كأى فى هذه الأربعة وفى خامس وهو أن كلا من كأى وكذا مركب ، أما كأى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النحاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا » الإشارية .

ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » فى أربعة أمور :

. . . .

= الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأى على الصحيح .

والثانى : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع فى حشو الكلام ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب فى تمييز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا بمن اتفاقا ، وفى هذا خالفت كأى أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكنى بها عن جميع أنواع العدد ، وهى تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكنى بها عنه ، فإذا كنى بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها جمعا مجرورا ، فتقول « معى كذا دراهم » كما تقول ؟ معى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ، وإذا كنى بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى بتمييزها مفردا منصوبا، فتقول « معى كذا كذا درهما » كما تقول « معى أحد عشر درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كنى بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا درهما » كما تقول « معى عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كنى بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثانى على الأول وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا وكذا درهما » كما تقول « معى واحد وعشرون درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كنى بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فتقول « عندى كذا درهم » كما تقول « عندى مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم فى باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندى كذا دراهم » اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندى كذا كذا درهما » اعتبر مقرا بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له =

هذا باب الحكاية(١)

= عندى كذا درهم » اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجيئون بتمييز كذا مفردا منصوبا فى ثلاث صور ، ومفردا مجرورا فى صورة واحدة ، وجمعا مجرورا فى صورة واحدة ، وأن مثلها فى هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد .

الوجه الرابع ، مما تخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير فى كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإفراد ، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف ، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف ، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وفى ذلك يقول ابن مالك فى التسهيل « وقل ورود كذا مفردا ، ومكررا بلا واو » اهـ ، وقال مرة أخرى « وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اهـ ، وهو ما قررناه لك فى شرح مذهب الكوفيين ، وواضح أنه يريد بالمفرد ماليس مكررا ، ولم يذكر ابن مالك فى عبارته الأخيرة ما يكنى به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه ، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب فى التمييز ، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثانى ، وقد أطلت عليك ، والله أعلى وأعلم .

* * *

(١) يقال : حاكيته أحاكيه ، وشابهته أشابهه ، وشاكلته أشاكله ، وشاكهته أشاكهه ، وماثلته أماثله ، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد ، فالحكاية ـ ومثلها المحاكاة ـ فى اللغة : المشابهة ، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما ـ وهو الحكاية ـ وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه ، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذى سمعته على هيئته الإعرابية التى وقعت فى كلام المتكلم من غير أن تغير فيه ، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذى وقع فى كلامه ولم تورد اللفظ نفسه .

حكاية الجُمَلِ (١) مُطّردة بعد القَوْلِ ، نحو (قَالَ إنِّى عَبْدُ اللهِ)(٢)، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول فى حكاية « زَيْدٌ قائم » : « قَالَ عَمْرٌو قائمٌ زيد » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصحّ(٣) .

وحكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرَشِيًّا » رَدًّا على من قال « إنَّ فِى الدَّارِ قُرَشِيًّا » .

وأما فى الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرةً والسؤال بأىّ أو بِمَنْ حُكى فى لفظ « أىّ » وفى لفظ « مَنْ » ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

---

(١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهى مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التى تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أم يقولون إن إبراهيم) وقوله سبحانه (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) .

والثانى : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون فى الأعلام ؛ لكثرة دورانها فى كلامهم، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمدا» فتقول«من محمدا»فمن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ومحمدا : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالمحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به فى كلامك على إعرابه الذى جاء فى كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال المفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ماقال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيآتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهى حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التى قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نبهتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس ألفاظ المتكلم ولكنك غيرت فى ترتيبها أو فى هيآتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكيا اللفظ، فى حين أن النحاة يعتبرونك فى هذه الحالة حاكيا للمعنى ، فاعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلاً ، وَامْرَأَةً ، وَغُلاَمَيْنِ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنِينَ ، وَبَنَاتٍ » : أَيًّا ، وَأَيَّةً ، وَأَيَّيْنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ ، وكذلك تقول فى « مَنْ » إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه[1] .

أحدها : أن أيًّا عامة فى السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كما مَثَّلْنَا ، وعن غيره كقول القائل : « رأيت حماراً » أو « حمارين » و « مَنْ » خاصة بالعاقل .

---

(١) الفرق بين «من» و«أى» فى باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار ، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل .

الوجه الأول : أن « من » خاصة بالسؤال عن العقلاء ، فإذا قال لك قائل « زارنى زيد أمس » قلت : منو ، أو قلت : من زيد ، وإذا قال لك « لقيت زيدا أمس » قلت: منا ، أو قلت : من زيدا ؟ وإذا قال لك « تحدثت مع زيد أمس حديثا طويلا » قلت : منى ، أو قلت : من زيد ، والأول فيما ذكرناه من مقولك فى الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن ، والثانى فى كل مثال هو حكاية العلم ، أما « أى » فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن ، ويسأل بها عن غير العقلاء ، فإذا قال لك قائل « كان مع زيد كتاب حسن» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أى ؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتابا جيدا» قلت: أى كتاب؟ أو قلت : أيا ؟ وإذا قال لك « لقد وجدت هذا الرأى فى كتاب معتمد عند العلماء» قلت: أى كتاب ؟ ، أو قلت: أى ، ولا تسأل فى شىء من ذلك بمن .

الوجه الثاني : أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف ، فإذا قال لك قائل « زارنى أمس رجلان » قلت «منان» بسكون النون واقفا ، وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وكذلك إذا قال « سرت مع رجلين » ويغتفر فى هذه الحال التقاء الساكنين لأنه مغتفر فى الوقف ، فإن أبيت إلا الوصل قلت فى كل الصور « من يافتى » أو قلت «من هو» أو «من هما» أو « من هم » أما الحكاية بأى فلا تختص بالوقف ، بل تجوز الحكاية بها فى الوصل وفى الوقف جميعا ، فإذا قال لك قائل «زارنى رجلان» جاز أن تقول « أيان» أو تقول « أيان هما » أو « أيان يافتى » ولهذا كانت الحكاية بمن فى الوصل فى الشاهد رقم ٥٣١ على غير المنهج القويم ، وكان على الشاعر أن يقول « من أنتم » .

الوجه الثالث : أن الحكاية بأى خاصة بالنكرات كرجل وفتاة، فإذا قال قائل =

. . . .

= « زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتنى فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هى ، وتقول فى حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول فى حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول فى حكاية المثنى المؤنث «أيتان » رفعا ، و « أيتين » نصبا أوجرا ، وتقول فى حكاية الجمع المؤنث «أيات» برفع التاء فى الرفع وبكسرها فى الجر والنصب، هذه هى اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفى لغة أخرى تقول فى حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو مجموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول فى حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما «من» فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل «لقيت رجلا قلت: منا ، وإذا قال لك «جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتنى فتاة حديثا قيما » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتنى فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت «منتين» والأجود إسكان النون التى قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتنى أمس فتيات » قلت «منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هى اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ،وفيه لغة أخرى وهى أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول فى الرفع « منو » وفى النصب « منا » وفى الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع :أن«من» يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه ؛ فتقول «منو» و « منا » و« منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها . =

الثانى : أن الحكاية فى « أىّ » عامة فى الوقف والوصل . يقال : « جَاءَنِى رَجُلَانِ » فتقول : « أَيَّانْ » أو « أَيَّانِ يَا هٰذَا » والحكايةُ فى « مَنْ » خاصةٌ بالوقف، تقول « مَنَانْ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هٰذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قولُه :

٥٣١ — * أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ *

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح حين تقول « أية » أو « أيتان » أو « أيتين » أو أيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « من » إن قلت « منه » أو قلت « منتان » أو « منتين » أو قلت «منات» فيجوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر فى الإفراد الفتح لأنك حين تقول «منت» ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التى قبلها التقى ساكنان ، ولما كان التقاء الساكنين مغتفرا فى الوقف لم يجب الفتح ،ولكنه يترجح ، والأشهر فى التثنية السكون ،ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر فى كلامهم من الإسكان — مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا — لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذى لحقته ، وإنما هى إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفطن لهذا .

٥٣١ — هذا الشاهد من كلام شمير — بالشين المعجمة ، وقيل: بالمهملة — بن الحارث الضبى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٢)ولم ينسبه ، ولا نسبة الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقد ذكره أبو زيد فى نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد فى كتاب سيبويه ، وقد روى عجزه هكذا :

* فَقَالُوا : الْجِنُّ ! قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا ! *

وقد رواه أبو زيد — بهذه القافية — هكذا :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ ؟ قَالُوا :
سَرَاةُ الْجِنِّ ! قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا !

وتروى قافيته « عموا صباحا » فى أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الغسانى .

اللغة: «أتوا» أراد حضروا وجاءوا «نارى» أراد النار التى أوقدها لترشد السائرين =

. . . .

=إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماؤهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا فى قحط أو مجاعة ليراها السائر فى الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائى أنه قال :

أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَيْلٌ قَرُّ   وَالرِّيحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرُّ
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ   إِنْ جَلَبَتْ ضَيْفاً فَأَنْتَ حُرُّ

وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى يَفَاعٍ   إِذَا النِّيرَانُ أُلْبِسَتِ الْقِنَاعَا

« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليقة خلاف الإنس ، سموا بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سموا « الجنين » لكونه مستترا فى بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبستان لكون ما فيه من الشجر الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع فى اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٤٩ الذى مضى فى باب الموصول .

الإعراب : « أتوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « نارى » نار : مفعول به لأتوا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فقلت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن الجن « قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما » منصوب على الظرفية بعم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر فى الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدهذه الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو=

فنادِرٌ فى الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .

الثالث : أن « أيًّا » يُحْكَى فيها حركاتُ الإعرابِ غير مُشْبَعَةٍ ؛ فتقول « أىٌّ » و « أيًّا » و « أىٍّ » ويجب فى « مَنْ » الإشباعُ ؛ فتقول « مَنُو » و « مَنَا » و « مَنِي » .

الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث فى « أىّ » واجبُ الفتح ، تقول « أيّةٌ » و « أيَّتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان فى « مَنْ » تقول : « مَنَهْ » و « مَنْت » و « مَنْتَانِ » و « مَنَتَانِ » والأرجح الفتحُ فى المفرد ، والإسكان فى التثنية .

وإن كان المسئول عنه عَلَماً لمن يَعْقِل ، غير مقرون بتابع ، وأداةُ السؤال « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالحجازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون « مَنْ زيداً » لمن قال : « رأيتُ زيداً » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال : « مررت بزيد » وتبطل الحكاية فى نحو « ومن زيد » لأجل العاطف ، وفى نحو « مَنْ غُلاَمُ زيد » لانتفاء العلمية ، وفى نحو « مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ » لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلا بعلم كـ « رأيت

= والنون فى حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بمن فى حال الوصل لم يختلف لفظ « من » فى إفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل تقول ، من أنت ، ومن أنتما ، ومن أنتم ، والوجه الثانى أنه حرك هذه النون بالفتح مع أن النون حين تزاد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من أوجه الشذوذ هو أنه حكى ضميراً محذوفا ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا نارى فقالوا أتينا فقلت منون أنتم ، فمنون حكاية للضمير فى قولهم « أتينا » وهذا الضمير معرفة والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو فى « أتوا نارى » وليس بشىء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا نارى » تصوير وإخبار بالذى وقع منهم ، والحكاية إنما هى أن تعيد كلام غيرك ، لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زَيد بن عمرو » أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجوز فيهما الحكاية ، على خلاف في الثانية .

* * *

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامَتْ » وإما ألف مفردة كـ « حُبْلَى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمْرَاء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنَّثُوا أسماء كثيرة بتاء مُقَدَّرة ، ويُسْتَدَل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)(١) (حَتَّى تَضَعَ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا)(٢) (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)(٣) وبالإشارة إليها ، نحو (هٰذِهِ جَهَنَّمُ)(٤) وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عُيَيْنَةُ » و « أُذَيْنَةُ » أو فعله ، نحو (وَلَمَّا فَصَلَتِ العِيرُ)(٥) وبسقوطها من عدده ، كقوله :

٥٣٢ — * وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

* * *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .
(٢) من الآية ٤ من سورة محمد
(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال
(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس
(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوسا عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله .

فصل : الغالبُ فى التاء أن تكون لفَصْل صفة المؤنث من صفة المذكَّر ، كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء فى خمسة أوزان :

أحدها : فَعُول بمعنى فاعل كـ « رَجُل صَبُور » و « امْرَأة صَبُور » ومنه (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا)[1] أصله بَغُويًا ثم أدغم ، وأما قولهم «امرأة مَلُولَة» فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُولَة » ، وأما « امرأة عَدُوَّة » فشاذ محمول على صَدِيقَة ، ولو كان فَعُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَمَلٌ رَكُوبٌ » و « ناقَةٌ ركوب »[2] .

= * أَرْمِى عَلَيْهَا وَهْىَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *

اللغة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل : بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .

الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «أجمع» توكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و «أذرع» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرعا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ، والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر .

(١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .

(٢) جعل ابن مالك فى التسهيل عدم لحاق التاء فى الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبًا.

والثانى : فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيح » و « امرأة جَرِيح » وشذ « مِلْحفة جَدِيدة » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امرأة رَحِيمَة » و « ظَرِيفَة » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةِ بنى فلان » ألحقت التاء خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث : مِفْعَال كَمِنْحَار ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع : مِفْعِيل كَمِعْطِير ، وَشَذَّ « امرأة مِسْكِينَة » وسمع « مِسْكِين » على القياس .

والخامس : مِفْعَلٌ كَمِغْشَمٍ [١] ، وَمِدْعَسٍ [٢] .

* * *

وتأتى التاء لفَصْلِ الواحد من الجنس كثيراً كتَمْرَة ، ولعَكْسه فى جَبْأَة [٣] وكَمْأَة ، خَاصَّةً ، وعوضاً من فاء كعِدَةٍ ، أو من لام كسَنَة ، أو من زائد لمعنًى كأشْعَثِيّ وأشَاعِثَةٍ ، أو من زائد لغير معنى ، كزِنْدِيق وزَنَادِقَة ، وللتعريب كمَوَازِجَة ، وللمبالغة كرَاوِيَة ، ولتأكيدها كنَسَّابَة ، ولتأكيد التأنيث كنَعْجَة .

(١) المغشم ـ بزنة منبر ـ الذى يركب رأسه فلا يثنيه شىء عما يريده ويهواه ، قال أبو كبير الهذلى يصف تأبط شراً :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلاَمِ بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الفِتْيَانِ غَيْرِ مُهَبَّلِ

(٢) المدعس ـ بزنة منبر ـ الرمح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون ـ الطعن

(٣) الجبأة ، الكمأة الحمراء ، والواحد جبء ـ بغير تاء ـ والأكثر فى اسم الجنس الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقر وكلمة وكلم ونبقة ونبق وسدرة وسدر . وقد جاء هذا اللفظ والكم والكمأة على عكس ما ذكرنا ، وقال الجوهرى : « مثاله فقع وفقعة ، وغرد وغردة » اه . والغرد ـ بكسر فسكون ـ ضرب من الكمأة : والغردة : جمعه ، والفقع ـ بفتح فسكون ، أو بكسر فسكون ـ ضرب من الكمأة البيضاء الرخوة ، والفقعة : جمعه ، وعلى هذا تكون الألفاظ أربعة ، لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفي التأنيث أَوْزَانٌ نادرة ، ولا نتعرض لها في هذا المختصر ، وأَوْزَانٌ مشهورة .

فمشهورُ أوزانِ المقصورة اثْنَا عَشَرَ :

أحدها : فُعَلَى — بضم الأول وفتح الثاني — كأُرَبَى للداهية ، وأُدَمَى وَشُعَبَى ، لموضعين ، قال :

* أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً(١) * [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويَرِد عليه أُرَنَى — بالنون — لحبٍّ يُجَبَّنُ به اللبن ، وجُنَفَى لموضع ، وجُعَبَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عَدَّ الناظم لفُعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثاني : فُعْلَى — بضم الأول وسكون الثاني — اسماً كان كبُهْمَى ، أو صفةً كحُبْلَى وطُولَى ، أو مصدراً كرُجْعَى .

الثالث : فَعَلَى — بفتحتين — اسماً كان كبَرَدَى لنهر بدمشق ، أو مصدراً كمَرَطَى لمشية ، أو صفة كحَيَدَى .

الرابع : فَعْلَى — بفتح أوله وسكون ثانيه — بشرط أن يكون إما جمعاً كقَتْلَى وجَرْحَى ، أو مصدراً كدَعْوَى ، أو صفة كسَكْرَى وسَيْفَى مُؤَنَّثَيْ سَكْرَان وسَيْفَان للطويل .

فإن كان فَعْلَى اسماً كأَرْطَى وعَلْقَى ففي ألفه وجهان .

---

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب المنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا *

الخامس : فُعَالَى ـ بضم أوله ـ كحُبَارَى وسُمَانى لطائرين ، وفى الصحاح أن ألف حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف .

والسادس : فُعَّلَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهَى للباطل .

السابع : فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ـ كسِبَطْرَى ودِفَقَّى لضربين من المشى .

الثامن : فِعْلَى ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ إما مصدراً كذِكْرَى، أو جمعاً وذلك « حِجْلَى » جمعاً للحَجَل ـ بفتحتين ـ اسماً لطائر ، و « ظِرْبَى » ـ بالظاء المشالة ـ جمعاً لظَرِبَان ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ اسماً لدويبة ، ولا ثالث لهما فى الجموع[1] .

التاسع : فِعِّيلَى ـ بكسر أوله وثانيه مشدداً ـ نحو « حِثِّيثَى » و « خِلِّيفَى » وحكى الكسائى : هو من خِصِّيصَاء قومه ـ بالمد ـ وهو شاذ .

العاشر : فُعُلَّى ـ بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككُفُرَّى لوعاء الطَّلْع ، و « حُذُرَّى » و « بُذُرَّى » من الحذر والتبذير .

الحادى عشر : فُعَّيْلَى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ـ كخُلَّيْطَى للاختلاط ، و « قُبَّيْطَى » للناطف[2] .

---

(١) روى أن أبا على الفارسى سأل المتنبى يوما ـ وكان المتنبى تلميذه ـ كم لنا من الجموع على زنة فعلى ؟ فأجاب المتنبى على الفور : حجلى وظربى ؛ وأن أبا على بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثا .

(٢) الناطف : ضرب من الحلواء ؛ سمى بذلك لأنه ينطف أى يستقطر قبل خثورته

الثانى عشر : فُعَّالَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو «شُقَّارَى» و«خُبَّازَى» لنبتين ، و « خُضَّارَى » لطائر .

تنبيه : نحو : جُنَدَبَى ، وَخِلِّيفَى ، وَخُلَّيْطَى ، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة ، بدليل : عُرَوَاء ، وَفِخِّيرَاء ، وَدُخَيْلاَء[1] .

* * *

ومشهورُ أوْزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ :

أحدها : فَعْلاَء ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ اسْماً كان كصَحْرَاء ، أو مصدراً كرَغْبَاء ، أو صفة كحَمْرَاء ، و « دِيمَةٌ هَطْلاَء » أو جمعاً فى المعنى كطَرْفَاء .

والثانى والثالث والرابع : أفْعَلاَء ـ بفتح العين ـ وأفْعِلاَء ـ بكسرها ـ وأفْعُلاَء ـ بضمها ـ كقولهم : يوم الأرْبِعَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .

الخامس : فَعْلَلاَء ، كعَقْرَبَاء لمكان .

السادس : فِعَالاَء ـ بكسر الفاء ـ كقِصَاصَاء للقصاص .

السابع : فُعْلُلاَء ـ بضم الأول والثالث ـ كقُرْفُصَاء .

الثامن : فَاعُولاَء ـ بضم الثالث ـ كعَاشُورَاء .

التاسع : فَاعِلاَء ـ بكسر الثالث ـ كقَاصِعَاء ، لأحد جِحَرَة اليربوع .

العاشر : فِعْلِيَاء ـ بكسر الأول وسكون الثانى ـ نحو : كِبْرِيَاء .

الحادى عشر : مَفْعُولاَء ، كمَشْيُوخَاء .

الثانى عشر : فَعَالاَء ـ بفتح أوله وثانيه ـ نحو : بَرَاسَاء ، بمعنى الناس ، يقال : ما أدرى أىُّ البَرَاسَاء هو ، وبَرَاكَاء ، بمعنى البُرُوك .

(١) العرواء ـ بضم أوله ـ قوة الحمى فى أول مسها ورعدتها ، والفخيراء ـ بكسر أوله وتشديد ثانيه ـ الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلاَء ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ نحو : قَرِيثَاء وكَرِيثاء ، نوعان من البُسْرِ .

الرابع عشر : فَعُولاَء ـ بفتح أوله وضم ثانيه ـ نحو : دَبُوقَاء .

الخامس عشر : فَعَلاَء ـ بفتحتين ـ كَخَفَقَاء لموضع ، قاله ابنُ الناظم ، وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأَثَاء للأمة ، وقَرَمَاء لموضع ، وعلى هذا فعدُّ الناظم لذلك فى المشهور مشكلٌ ، وفى المحكم أن جَنَفَى بالجيم والنون والفاء والقَصْرِ موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فِعَلاَء ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ نحو : سِيَرَاء .

السابع عشر : فُعَلاَء ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ كخُيَلاَء .

* * *

هذا باب المقصور والممدود

قَصْرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان : قياسيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ، وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا فى ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالألف ثَلاَثَةُ أقْسَامٍ :

أحدها : ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتحُ ما قبل آخره ، وهذا النوع مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرَ فَعِلَ اللازم ، نحو : جَوِيَ جَوًى ، وهَوِيَ هَوًى ، وعَمِيَ عَمًى ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحاً ، وأَشِرَ أَشَراً .

قال ابنُ عُصْفور وغيره : وَشَذَّ الغِرَاء بالمَدِّ مَصْدَرَ غَرِيَ ، وأنشدوا :

٥٣٣ ــ إِذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَى
غِــــرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِــعُ نُهَّــلُ

---

٥٣٣ ــ هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عُبَيدة حكى غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاء ، أى وَالَيْتُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسى كما سيأتى ، لأن غاريت غِراء مثلُ قاتلت قتالا ، وغاريت : فاعَلْتُ من غَرِيتُ به ، وأنشد « أَسْلُو » بدل « مَهْلاً » و « فَاضَتْ » بدل « غَارَتْ » و « حُفَّل » بدل « نُهَّل » .

ومنها : فِعَلٌ ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ جمعاً لفِعْلة ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ نحو فِرْيَة وفِرًى ، ومِرْيَة ومِرًى ، فإن نظيره قِرْبَة وقِرَب .

ومنها : فُعَلٌ ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ جمعاً لفُعْلة ـ بضم أوله وسكون

=رقم ٤٥٥ السابق فى باب الترخيم «غارت العين بالبكى» والت بين الدمع وأرسلته متتابعا ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين فصار « غارت » ويروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا زاد عن ارتفاع الشاطىء فسال على الوادى « غراء » هو مصدر بمعنى التابعة والولاء « مدتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحده ناهل .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «قلت» فعل وفاعل «مهلا» مفعول مطلق لفعل محذوف «غارت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «العين» فاعل غار «بالبكى» جار ومجرور متعلق بغار ، وجملة «قلت» فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلا » فى محل نصب مقول القول « غراء » مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت « نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح الغين المعجمة ، وذكر أنه مصدر غرى بالشىء ـ مثل فرح ـ فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال : إن مده شاذ وقياسه القصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة أن الرواية بكسر الغين المعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك يكون مده قياسيا .

ثانيه ـ نحو : دُمْيَةٍ ودُمًى ، ومُدْية ومُدًى ، وزُبْيَة وزُبًى ، وكُسْوَة وكُسًى ، فإن نظيره : حُجَّة وحُجَجٌ ، وقُرْبَة وقُرَبٌ .

ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُعْطًى ومُسْتَدْعًى ، فإن نظيره مُكْرَم ومُسْتَخْرَج .

* * *

الثانى : أن يكون له نظير من الصحيح يجبُ قبلَ آخره ألفٌ . وهذا النوع ممدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدراً لأفْعَلَ أو لفِعْل أوّلُه همزةُ وَصْلٍ كأعْطَى إعْطَاء ، وارْتَأَى ارْتِئَاء ، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاء ، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً ، واكْتَسَب اكْتِسَاباً . واسْتَخْرج اسْتِخْراجاً .

ومنها : أن يكون مفرداً لأفْعِلَة . نحو : كِسَاء وأكْسِيَة . ورِدَاء وأرْدِيَة . فإن نظيره حِمَار وأحْمِرَة ، وسِلاَح وأسْلِحَة ، ومن ثَمَّ قال الأخفشُ : أرْحِيَةٌ وأقْفِيَةٌ من كلام المولّدين ؛ لأن رَحًى وقَفًى مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ — * فى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أنْدِيَةٍ *

والمفرد نَدًى ـ بالقصر ـ فضرورة . وقيل : جُمع نَدًى على نِدَاء كجَمَل وجِمَال ، ثم جُمع نِدَاء على أندية ، ويُبْعدهُ أنه لم يُسْمَع نِدَاء جمعاً .

---

٥٣٤ — هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمى ، وهو من شعراء الحماسة ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ فى ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا *

اللغة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الميم مخففة ـ اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أندية » جمع ندى ـ بفتح النون مقصوراً ـ وهو البلل الكثير « ظلمائها » الظلماء ـ بفتح الظاء وسكون =

ومنها: أن يكون مصدراً لفَعَلَ — بالتخفيف — دَالاً على صوت، كالرُّغاء والثُّغاء، فإن نظيرهُ الصُّرَاخ، أو على دَاء، نحو المُشاء، فإن نظيره الدُّوَار والزُّكَام.

* * *

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنما يُدْرَك قَصْره ومَدُّه بالسماع.

فمن المقصور سماعاً: الفَتَى وَاحِد الفِتْيَان، والسَّنَا الضوء، والثَّرَى التراب، والحِجَا العقل.

ومن الممدود سماعاً: الفَتَاء لِحَدَاثة السِّن، والسَّنَاء للشرف، والثَّرَاء لكثرة المال، والحِذَاء للنعل.

* * *

مسألة: أجمعوا على [جواز] قَصْر الممدود للضرورة، كقوله:

= اللام — الظلام «طنبا» هو بضم الطاء والنون جميعاً — الحبل الذى تشد به الخيمة، وجمعه أطناب، بزنة عنق وأعناق.

الإعراب: «فى ليلة» جار ومجرور متعلق بقوله «ضمى» فى بيت سابق على بيت الشاهد «من» حرف جر «جمادى» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة «ذات» صفة ثانية لليلة، وذات مضاف و «أندية» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لا» نافية «يبصر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الكلب» فاعل يبصر «فى» حرف جر «ظلمائها» ظلماء: مجرور بفى، وظلماء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه «الطنبا» مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة فى محل جر صفة ثالثة لليلة.

الشاهد فيه: قوله «أندية» فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا فى لغة البيت، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثه حرف مد مثل حمار وأحمرة، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان ممدوداً قياسياً؛ لأن حرف العلة يقع فى المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقة بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً، والجمع القياسى لهذا المفرد أنداء.

٥٣٥ — * لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعاَ وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ *

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمِ *

---

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَوْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ *

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون — اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون— هو المسن من الجمال «ودبر» مثل فرح— أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب — إذا أصابته الدبرة وهى — بفتحات — قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرحل ونحوه ، وتجمع على دبر — بفتح الدال والباء — وأدبر البعير أيضا .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفا « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَهُمْ مِثْلُ النَّاسِ الَّذِى يَعْرِفُونَهُ *

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاراً يجعلهم يضربون بهم المثل فى كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد الغدر ونقض العهود .

واختلفوا فى جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة ، فأجازهُ الـكوفيون ، متمسكين بنحو قوله :

٥٣٧ — * فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ *

وَمَنَعَهُ البصريون ، وقَدَّروا الغِنَاءَ فى البيت مصدراً لغَانَيْتُ لا مصدراً لغَنِيتُ ، وهو تَعَسُّفٌ .

* * *

= الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « الذى » اسم موصول صفة لمثل الناس مبنى على السكون فى محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ، قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَيُغْنِينِي الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى *

الإعراب : « سيغنينى » سيغنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل سيغنى مبنى على السكون فى محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من =

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنْوَاعٍ :

أحدها : الصحيح ، كرَجُل وامْرَأة .

الثانى : المُنَزَّلُ منزلة الصحيح ، كظَبْيٍ ودَلْوٍ .

الثالثُ : المعتلُّ المنقوص ، كالْقَاضِى .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغير فى التثنية ؛ تقول : « رَجُلاَن ، وامْرَأتَان ، وظَبْيَان ، ودَلْوَان ، والقَاضِيَانِ » وَشَذَّ فى أَلْيَة وخُصْيَة : أَلْيَان وخُصْيَان(١) ، وقيل : هما تثنية أَلْيٍ وخُصْيٍ .

= الإعراب صلة الذى «فلا» الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مهملة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ أو فى محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « غناء » معطوف على فقر ، أو لانافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولاغناء يدوم ، وتجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر الغين المعجمة ــ فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء ــ بفتح الغين بمعنى النفع ــ ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء فى فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما فى البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع فى البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذى هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

* * *

(١) وقد ورد من ذلك فى تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ =

الرابع : المعتلُّ المقصور ، وهو نوعان :

أحدهما : ما يجب قلبُ ألِفِهِ ياء ، وذلك فى ثلاث مسائل ؛ إحداها : أن تَتَجَاوَز ألفه ثلاثةَ أحْرُفٍ كحُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْهًى ومَلْهَيَان . وَشَذَّ قولهم فى تثنية قَهْقَرَى ، وخَوْزَلَى : قَهْقَرَانِ ، وخَوْزَلاَنِ ، بالحذف . الثانية : أن تكون ثالثةً مُبْدَلَةً من ياء كفَتًى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ)(١)، وَشَذَّ فى حِمًى حِمَوَانِ(٢)، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ وقد أُمِيلت كمَتَى ، لو سَمَّيْت بها قلت فى تثنيتها : مَتَيَان .

والثانى : ما يجب قلبُ ألِفِهِ واواً ، وذلك فى مسألتين ؛ إحداهما : أن تكون مُبْدَلَة من الواو ، كعَصًا ، وقَفًا ، ومَنًا ، وهو لُغة فى المَنِّ الذى يُوزَنُ به ، قال :

٥٣٨ — * عَصًا فِى رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدٍ *

= وقد ورد من ذلك فى تثنية ألية قول الراجز :

* تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ *

وقد ثنى عنترة ألية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك فى قوله :

مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حميت الحمى أحميه » من مثال رميت الشىء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبة لمعين ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِى *

اللغة : « أعددت » هيأت « العذال » جمع عاذل ، وهو اللائم المتسخط «منوا» مثنى منا ـ بزنة عصا ـ وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَذَّ قولهم فى رِضاً : رِضَيَانِ ، بالياء مع أنه من الرِّضْوَان . الثانية : أن تكون غير مُبْدَلة ولم تُمَلْ ، نحو لَدَى وإذا ، تقول إذا سَمَّيْتَ بهما ثم ثنيتهما : لَدَوَان ، وإذَوَان .

***

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامَةُ همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَّاء ووُضَّاء ، تقول : قُرَّاءانِ ووُضَّاءان ، والقُرَّاء : الناسك ، والوُضَّاء : الوَضِيء الوجه .

الثانى : ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً ، وهو ما همزته بَدَلٌ من ألف التأنيث ، كحَمْرَاء وحَمْرَاوَان ، وزعم السِّيرَافِيُّ أنه إذا كان قبل ألفه وَاوٌ وجَبَ تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع وَاوَانِ ليس بينهما إلا ألف ؛ فتقول فى عَشْوَاء : عَشْوَاءان ، بالهمز ، وَجَوَّز الكوفيون فى ذلك الوجهين .

= «من» بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا فى باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعذال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندى » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « فى » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بفى ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا ــ بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه فى لغة البيت ــ فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه فى التثنية واواً ؛ لأن هذه الألف فى المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

.ذّ حَمْرَايَان ، بقلب الهمزة ياء ، وقُرْفُصَان وخُنْفُسَان وعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدلٌ من أصلٍ ، نحو كِسَاء وحَيَاء ، أصلهما كِسَاوٌ وحَيَايٌ ، وَشَذَّ كِسَايَان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كعِلْبَاء وقُوبَاء[1] ، أصلهما عِلْبَاى وقُوبَاى ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقِرْطَاس وقُرْنَاس[2] ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الْجُزُولى أن الأرجح فى هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب فى عِلْبَاء أكثر منه فى كِسَاء .

* * *

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمعَ الذى على هِجَاءَيْن ، والجمعَ الذى على حَدِّ المثنى ، لأنه أعرب بحرفين ، وَسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتها ، فتقول « القَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألفُ المقصور دون فتحتها ، فتقول « الْمُوسَوْنَ » وفى التنزيل

(١) القوباء — بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح — داء يظهر فى الجسد يتقشر ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .

(٢) القرناس — بضم فسكون — شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضا الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ)(١) (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ)(٢)، وَيُعطَى الممدودُ حكمه فى التثنية ، فتقول فى وُضَّاء : وُضَّاؤُون ، بالتصحيح ، وفى حَمْرَاء علماً لمذكر(٣): حَمْرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاء وَكِسَاء علمين لمذكرين(٣) .

* * *

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسْلَم فى هذا الجمع ما سَلِمَ فى التثنية ، فتقول فى جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات » كما تقول فى تثنيتها : « هِنْدَان » إلا ما خُتِمَ بتاء التأنيث ، فإن تاءه تحذف فى الجمع وتسلم فى التثنية ، تقول فى جمع مُسْلِمَة : « مُسْلِمَات » وفى تثنيتها : « مُسْلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير فى التثنية ، تقول : « حُبْلَيَات » بالياء ، و « صَحْرَاوَات » بالواو ، كما تقول فى تثنيتهما : « حُبْلَيَان » و «صَحْرَاوَان» وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أجْرَيْتَ عليه بعد حذف التاء ما يستحقُّهُ لو كان آخراً فى أصل الوضع ، فتقول فى نحو ظَبْيَة وَغَزْوَة : « ظَبَيَات » و « غزَوَات » بسلامة الياء والواو ، وفى نحو مُصْطَفَاة وَفَتَاة : « مُصْطَفَيَات » و « فَتَيَات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ)(٤)

---

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفرده إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاما لمذكرين ؛ ليصح جمعها هذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفى نحو قَنَاة : « قَنَوَات » بالواو ، وفى نحو نَبَأَة : «نَبَأَات» و «نَبَاوَات» وفى نحو قُرَّاءة : « قُرَّاءات » بالهمز لا غير .

***

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ، غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتحُ عينه . نحو سَجْدَة ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)(١) . وقال الشاعر :

٥٣٩ — * بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *

---

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجى ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه ، والذى ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل الثقفى ، وقد ترجم له الباخرزى فى الدمية ، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ *

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على المليحة من النساء استعارة «القاع» الأرض السهلة المطمئنة التى انفرجت عنها الجبال والآكام .

الإعراب : «بالله» جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء « ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقال «ليلاى» ليلى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وليلى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلى » مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

وأما قولُه :

٥٤٠ — وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

= الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد: أحدها فى قوله «ليلاى» حيث أضاف العلم حين كان مشتركا بين عدة مسميات فأشبه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا، والثانى فى قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهى الباء تبعا لفتحة الفاء التى هى الظاء والثالث فى حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلاى منكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ — هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذرى ، من قصيدة رواها القالى فى ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول — أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة «زفرات» جمع زفرة ، وهى خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس «أطقتها» تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد «ومالى يدان» هذه كناية عن أنه لايطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبنى للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعله، وهو مفعوله الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل ، وهو مضاف و«الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به «وما» الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و «العشى» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور فى قوله «بزفرات العشى» يتعلق بقوله «يدان» لأنه فى معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله «زفرات» فى الموضعين ، حيث سكن العين — وهى الفاء — فى جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حَسَنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير. كقوله :

٥٤١ — * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ نَسْبَا *

وإن كان مضمومَ الفاء ـ نحو خُطْوَة وَجُمْل ـ أو مكسورَها ـ نحو كِسْرَة وَهِنْد ـ جاز لك فى عينه الفتحُ والإسكانُ مطلقاً ، والإتباعُ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْيَة وَزُبْيَة ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَة وَرِشْوَة. وَشَذَّ جِرِوَات ـ بالكسر ـ .

* * *

ويمتنع التغيير فى خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَات وَسُعَادَات ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثانى : نحو ضَخْمَات وَعَبْلَات ؛ لأنهما وَصْفَان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَات ـ بالفتح ـ ولا يقاس ، خلافاً لقُطْرب .

الثالث : نحو شَجَرَات وَثَمَرَات وَنَمِرَات ؛ لأنهنَّ مُحَرَّكَات الوسط .

---

٥٤١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسبا » حيث سكن السين وهى عين الكلمة فى المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا التسكين ضرورة .

نعم يجوز الإسكان فى نحو سَمُرَات وَنَمِرَات[(١)] كما كان جائزاً فى المفرد . لا أن ذلك حكم تجدَّدَ حالةَ الجمع .

الرابع : نحو جَوْزَات وَبَيْضَات ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى : (فِى رَوْضَاتِ الجَنَّات)[(٢)] ، وَهُذَيل تحرك نحو ذلك ، وعليه قراءة بعضهم : (ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)[(٣)] ، وقول الشاعر :

٥٤٢ — * أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

---

(١) وكذلك كل اسم ثلاثى مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر العربى ؛ فمن ذلك فى الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ
مِنَ الأُدْمِ دبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت عنه طويلا فى أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

اللغة : « أخو بيضات » أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ، وهى معروفة للحيوان ذى الريش « رائح » اسم الفاعل من راح يروح رواحا ، وهو السير وقت العشى ، والمراد به راجع إلى عشه الذى درج منه « متأوب » اسم الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل ،

الإعراب : «أخو» خبر مبتدأ محذوف، أى: هو أخو ، وأخو مضاف و« بيضات» =

واتفق جميعُ العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عِيرٍ - وهي الإبل التي تَحْمِلُ المِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كبِيعَةٍ وبيعات لخفَّةُ الإسكانُ ،

الخامس : نحو حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أَنْفَكَّ إدغامه ، فكان يثقل [فتضيع] فائدة الإدغام .

***

هذا باب جمع التكسير

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كصِنْوٍ وَصِنْوَان ، أو بنقص كتُخَمَة وَتُخَم ، أو بتبديل شَكْلٍ كأَسَد وَأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل ، أو بهن كغِلْمَان .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أفْعُلٌ كأكْلُبٍ ، وَأَفْعَالٌ كأحْمَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كأحْمِرَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كصِبْيَةٍ ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَغْنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأرْجُل وَأَعْنَاق وَأَفْئِدَة ، وقد يعكس كرِجَالٍ وَقُلوب وَصِرْدَان ، وليس منه ما مَثَّلَ به الناظم وابنه

= مضاف إليه «رائح» صفة لأخو بيضات ، أو خبر ثان للمبتدأ «متأوب» مثله «رفيق» مثله « بمسح » جار ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « المنكبين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله «بيضات» حيث فتح العين إتباعا لفتحة الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإتباع شاذ في لغة عامة العرب ، إلا هذيلا فإنهم يجيزون إتباع العين للفاء على أي حال ، نعني سواء أكانت العين حرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفا صحيحا .

من قولهم في جمع صَفَاة – وهي الصخرة الملساء – صُفِيٌّ ، لقولهم : أصْفَاء ، حكاه الجوهري وغيره .

الأوّل من أبنية القلة : أَفْعُلٌ – بضم العين – وهو جمع لنوعين :

أحدهما : فَعْلٌ ، اسماً ، صحيح العين ، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو ، نحو كَلْب ، وَظَبْي ، وَجَرْو ، بخلاف نحو ضَخْم فإنه صفة ، وإنما قالوا أعْبُدٌ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوْط وَبَيْت لاعتلال العين ، وَشَذّ قياساً أعْيُنٌ ، وقياساً وسماعاً أثْوُبٌ وَأَسْيُفٌ ، قال :

٥٤٣ – * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أثْوُبَا *

---

٥٤٣ – نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أشْيَبَا أمْلَحَ لاَ لَذًّا وَلاَ مُحَبَّبَا
أكْرَهَ جِلْبَابٍ إذَا تُجُلْبِبَا

اللغة : « قناعا أشيبا » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أي ليس لذيذاً .

الإعراب : « لكل » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوبا » مفعول به للبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثي مفتوح الأول ساكن الثاني ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم المذكور صحيح العين جمع على أفعل نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وربع وأربع ، وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — * كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ *

الثانى : الاسم ، الرباعى ، المؤنث ، الذى قبل آخره مدة ، كَعَنَاق ، وَذِرَاع ، وَعُقَاب ، وَيَمِين ، وَشَذَّ فى نحو شِهَابٍ وَغُرَابٍ من المذكر .

* * *

الثانى : أَفْعَالٌ ، وهو لاسم ثلاثى لا يستحق أَفْعُلَ : إما لأنه على فَعْل ، ولكنه معتل العين نحو ثَوْب وَسَيْف ، أو لأنه على غير فَعْل ، نحو جَمَلٍ ، وَنَمِر ، وَعَضُد ، وَحِمْل ، وَعِنَب ، وَإِبِل ، وَقُفْل ، وَعُنُق ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

* عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ *

اللغة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللمعان « يمانية » هى المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون فى النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمانٍ ، وهم يريدون يمنيا ، وفى الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَاىَ أَمَامِى لَيْسَ خَلْفِى مُعَرَّجٌ   وَشَوْقُ قَلُوصِى بِالْعَشِيِّ يَمَانِ

« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر » فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثى على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

فى فُعَل ـ بضم الأول وفتح الثانى ـ أن يجىء على فِعْلاَنٍ ـ كصُرَد ، وَجُرَذ ، وَنُغَر ، وَخُزَزٍ ـ وَشَذَّ نحو أرطاب ، كما شَذَّ فى فَعْل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو أَحْمَال ، وَأفْرَاخ ، وَأزْنَاد ، قال الله تعالى : (وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ)(١). وقال الحطيئة :

٥٤٥ — * مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ *

---

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الحطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَجَرُ *

اللغة : « لأفراخ » الأفراخ : جمع فرخ ـ بفتح الفاء وسكون الراء ـ وهو ولد الطائر ، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح الميم والراء جميعاً وآخره خاء معجمة ـ اسم واد كثير الشجر قريب من فدك ، واسم لواد آخر باليمامة ، والمراد هنا الثانى « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذى نبت عليه الزغب ـ بفتح الزاى والغين جميعاً ـ وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهى وعاء يكون فى أسفل عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر الفرخ وضعفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لأفراخ » جار ومجرور متعلق بتقول « بذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأفراخ ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة لأفراخ ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لاماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة . =

وقال آخر :

٥٤٦ — * وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادِهَا *

* * *

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثى صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس بن معد يكرب الكندى وهو من شواهد سيبويه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* وُجِدْتَ — إِذَا اصْطَلَحُوا — خَيْرَهُمْ *

ويروى فى الشاهد :

* وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *

اللغة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألفيت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهكذا ورد فى كتاب سيبويه والعينى ، ووقع فى بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند — بفتح الزاى وسكون النون — العود الذى تقتدح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زندة ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثى ، على زنة فعل =

الثالث : أَفْعِلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعى ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر ـ نحو طَعَام ، وَحِمَار ، وَغُرَاب ، وَرَغِيف ، وَعَمُود .

وَالتُزِم فى فَعَال ـ بالفتح ـ وَفِعَال ـ بالكسر ـ مُضَعَّفَىِ اللام أو مُعْتَلِّيها. فالأول كبَتَات وَزِمَام ، والثانى كقَبَاء وَإِنَاء .

* * *

الرابع : فِعْلَةٌ ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ وهو محفوظ [فى] نحو وَلَد وَفَتًى ، ونحو شَيْخ وَثَوْر ، ونحو ثِنًى(١) ، ونحو غَزَال ، ونحو غُلَام ، ونحو صَبِىّ وَخَصِىّ ، ولعدم اطِّرَاده قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

* * *

والأول من أبنيـة الكثرة : فُعْلٌ ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ وهو جمع لشيئين :

أحدهما : أَفْعَلُ مقابل فَعْلَاءَ كأَحْمَر ، أو ممتنعة مقابلتُه لها لمانع خَلْقِى نحو أَكْمَر وَآدَر ، بخلاف نحو آلَى لكبير الألية ؛ فإن المانع من ألياء تخلُّف الاستعمال .

والثانى : فَعْلَاء مقابلة أفعل كحمراء ، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خَلْقِى كرَتْقَاء وَعَفْلَاء ـ بالعين ـ بخلاف نحو عَجْزَاء لكبيرة العجز .

* * *

الثانى : فُعُلٌ ـ بضمتين ـ وهو مطرد فى شيئين : فى وصف على فَعُول بمعنى فاعل كصَبُور وَغَفُور ، وفى اسم ، رباعى ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غيرِ معتلة

= بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل فيقال أزند كما قالوا فلس وأفلس ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه فى الشاهد السابق .

(١) الثنى ـ بكسر ففتح ، بزنة رضا ـ الشىء الذى يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفاً ، نحو قَذَال وَأَتَان ، ونحو حِمَار وَذِرَاع ، ونحو قُرَاد وَكُرَاع ، ونحو قَضِيب وَكَثِيب ، ونحو عَمُود وَقَلُوص ، ونحو سَرِير وَذَلُول ، وخرج نحو كِسَاء وَقَبَاء لأجل اعتلال اللام ، ونحو هِلاَل وَسِنَان لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عِنَان وَعُنُنٌ ، وَحِجَاج وَحُجُجٌ ، ويحفظ فى نحو نَمِر ، وَخَشِن ، وَنَذِير ، وَصَحِيفة .

* * *

الثالث : فُعَلٌ — بضم أوله وفتح ثانيه — وهو مُطرد فى شيئين : فى اسم على فُعْلَة كقُرْبة وَغُرْفة وَمُدْية وَحُجَّة وَمُدَّة ، وفى الفُعْلَى أنثى أفْعَل كالكُبْرَى والصُّغْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ فى نحو بُهْمَة ، ونحو رُؤْيا ، ونحو نَوْبَة ، ونحو بَدْرَة ، وَلِحْيَة ، وَتُخَمَة .

* * *

الرابع : فِعَلٌ — بكسر أوّله وفتح ثانيه — وهو لاسم على فِعْلَة كحِجَّة ، وكِسْرَة ، وفِرْية ، وهى الكِذْبة ، ويحفظ فى فَعْلَة ، نحو حَاجَة ، ونحو ذِكْرَى ، وقَصْعَة ، وذِرْبة ، وهِدْم .

* * *

الخامس : فُعَلة — بضم أوّله وفتح ثانيه — وهو مطرد فى وصف لعاقل على فاعل معتل اللام كرَامٍ وقَاضٍ وغَازٍ .

* * *

السادس : فَعَلة — بفتحتين — وهو شائع فى وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كَامِلٍ وسَاحِرٍ وسَافِرٍ وبَارٍّ .

* * *

السابع : فَعْلَى — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهو لما دَلَّ على آفة من فَعِيل وَصْفاً للمفعول كجَرِيحٍ وأَسِيرٍ ، وحُمِلَ عليه ستة أوْزَان مما دلَّ على آفة :

من فَعِيل وَصْفاً للفاعل كمَرِيضٍ ، وفَعِل كزَمِنٍ ، وفاعِل كهالِكٍ ، وفَيْعِل كمَيِّتٍ(١)، وأفعل كأحمق ، وفَعْلان كسَكْرَان .

* * *

الثامن : فِعَلَة ــ بكسر أوله وفتح ثانيه ــ وهو كثير فى فُعْل أسماً ــ بضم الفاء ــ نحو قُرْط ودُرْج وكُوز ودُبٍّ ، وقليل فى اسم على فَعْل ــ بفتح الفاء ــ نحو غَرْد(٢)، أو بكسرها نحو قِرْد ، وَقَلَّ أيضاً فى نحو ذَكَرٍ وهادِرٍ(٣) .

* * *

التاسع : فُعَّل ــ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ــ وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضارب وصائم ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرَ فى نحو غازٍ وعافٍ ، كما نَدَرَ فى نحو خَرِيدَة ونُفَسَاء ورَجُل أعْزَل .

* * *

العاشر : فُعَّال ــ بضم أوله وتشديد ثانيه ــ وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائم وقائم وقارىء ، قيل : وَنَدَرَ فى فاعلة كقوله :

٥٤٧ ــ * وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّى غَيْرَ صُدَّادِ *

---

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء .

(٢) غرد ــ بفتح الغين وسكون الراء ــ ضرب من الكمأة ، والفراء هو الذى يرويه بفتح الغين، وغيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهرى فى الصحاح أن غردة ــ بكسر الغين وفتح الراء ــ جمع مكسور الغين

(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدرة ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ ــ هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شييم ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ *

اللغة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر ــ بزنة سبب وأسباب ــ ويراد بها=

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صادّة ، وفى المعتلّ ، كغُزّاء وسُرّاء[١] .

* * *

الحادى عشر : فِعَال ـ بكسر أوله ـ وهو لثَلاَثَةَ عَشَرَ وَزْناً :

الأول والثانى : فَعْل وفَعْلة ، اسمين أو وصفين ، نحو كَعْبٍ وقَصْعَةٍ وصَعْبٍ وخَدْلَةٍ ، وَنَدَرَ فى يائى الفاء ، نحو يَعْرٍ[٢] ، أو العين ، نحو ضَيْفٍ وضَيْعَةٍ .

= الأعين ، وفى القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان» جمع الشاب ، وهو الذى لايزال فى طراءة العمر وميعة السن « مائلة » اسم فاعل فعله « مال إليه يميل ميلا » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قيل ، وهو اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير للؤنثات مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتى «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» الواو واو الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اعتبرتها بصرية فهو مفعولها « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى «غير» مفعول ثان لأرى أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث فى قوله « أبصارهن » وفى قوله « أراهن » ، وقال المؤلف فى الحواشى « لا أعلم أحداً ذكر مجيئه فى فاعلة للمؤنث إلا فى هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمعى وابن الأعرابى » اهـ ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمعى قال بحضرة الرشيد ، إن « صداد » فى هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد الغوانى المحدث عنهن ، فخطأه ابن الأعرابى ، وذكر أن « صداد » هو جمع صاد المذكر وإن المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف هنها أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك فى جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من الغزو والسرى

(٢) اليعر ـ بفتح الياء وسكون العين المهملة ـ الجدى يوضع فى الزبية لاصطياد =

الثالث والرابع : فَعَل وفَعَلة غير معتلى اللام ولا مضعفيها ، لجمَل وجَبَل ، ورَقَبة وثَمَرَة .

الخامس والسادس : فِعْل كذِئْب وبِئْر ، وفُعْل كدُهْن ورُمْح .

السابع والثامن : فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثهُ ، كظَرِيف وكَرِيم وشَرِيف ، ومؤنثاتها .

والخمسة الباقية : فَعْلاَن صفة ومُؤَنَّثاه فَعْلَى وفَعْلاَنة ، وفُعْلاَن صفةً وأنثاه فُعْلاَنة ، كغَضْبَان وغَضْبَى ، ونَدْمَان ونَدْمَانة ، وخُمْصَان وخُمْصَانة .

والتزموا فى فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاوِيَّيِ العينين صحيحى اللامين ، كطَوِيل وطَوِيلة ، أن لا يُجْمَعَا إلاّ على فِعَال .

ويحفظ فِعَال فى نحو : رَاعٍ وقَائِمٍ وآمّ[1] ، ومؤنثاتهن ، وأعْجَف وجَوَاد وخَيِّر وبَطْحَاء وقَلُوص .

* * *

الثانى عشر : فُعُول ـ بضمتين ـ ويطرد فى أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِل ، نحو كَبِد ووَعِل ، وهو فيه كاللازم ، وجاء فى نحو نَمِر نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ ، قال :

٥٤٨ ــ * فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *

= الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطياد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جديا فيجىء الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هى الزبية ، وهذا الجدى هو البعر ، وبه يضرب المثل فى الذل فيقال : أذل من بعر

(١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ، (واجعلنا للمتقين إماما) قالوا : هو جمع آم

٥٤٨ ــ هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية ـ بالتصغير فى اسمه واسم أبيه ـ لربعى ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد فى اللسان عن ابن برى قبله :

=

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُور للضرورة(١)، وقالوا : أنْمَار .

= حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَسَمُرْ   فِي أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفِّ الْحُظُرْ

اللغة : « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود ـ بفتح فسكون ـ وأصله الجبل العالى ، وأرادهنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع جبل . والسمر ـ بفتح السين وضم الميم ـ جمع سمرة ، وهى شجرة عالية مرتفعة ، وتجمع جمع السلامة على سمرات كما فى قول امرىء القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا   لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ =

« عيائيل » جمع عيل ـ بفتح العين وتشديد الياء مكسورة ـ وهو واحد العيال ، والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب فى هذه الكلمة « غيائيل » جمع غيل ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس ـ وهو موضع الأسد « نمر » بضمتين ـ جمع نمر ـ بفتح فكسر ـ وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائيل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، والعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛ أولها أنه فعل بضمتين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمور على فعول ثم اقتطع بحذف الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد فى باب الإبدال فى قوله « عيائيل » حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها منفصلة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتى للمؤلف لاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأنا وجدناهم يحذفون واو «فعول» إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبى .

كَلَمْعِ أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ   يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطُبِ =

والثلاثة الباقية الاسمُ الثلاثى الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَعْب وَفَلْس ، ومكسورها نحو حِمْل وضِرْس ، ومضمومها نحو جُنْد وبُرْد ، إلا فى ثلاثة ؛ أحدها : معتلُّ العين كحُوت ، والثانى : معتلُّ اللام كمُدْى[1] ، وَشَذَّ فى نُؤْى نُؤِىّ ، قال :

٥٤٩ — * خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيَّا *

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو .
ومن ذلك قول الآخر .

إنَّ الّذِى قَضَى بِذَا قَاضٍ حَكَمْ أنْ تَرِدَ المَاءَ إذَا غَابَ النُّجُمْ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) المدى — بضم الميم وسكون الدال — مكيال ، وقال الجوهرى : هو القفيز الشامى ، وقال ابن الأعرابى : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ — هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضا) والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

* تُحَافِرُهَا كَأَشْرِبَةِ الإضِينَا *

اللغة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد « النؤى » جمع نؤى — بضم فسكون — وهى حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله المطر ، « الإضين » — بكسرة الهمزة والضاد المعجمة — جمع أضاة ، وهذا ملحق بجمع المذكر السالم لسكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نؤى نؤوى — بضم النون والهمزة بعدها واو — فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للمناسبة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو » حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر . =

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدٍّ » وَشَذَّ فى حُصٍّ – بالحاء المهملة ، وهو الوَرْسُ –(١) حُصُوص ، ويحفظ فى فَعَل ، كأَسَد ، وشَجَن ، ونَدَب ، وذَكَر .

* * *

الثالث عشر : فِعْلَان – بكسر أوله وسكون ثانيه – وَيَطَّرِد أيضاً فى أربعة : اسمٍ على فُعَال ، كغُلَام وغُرَاب ، أو على فُعَل ، كصُرَد(٢) وجُرَذ ، أو فُعْل واوىّ العين ، كحُوت وكُوز ، أو فَعَل ، كتَاج وسَاج وخَال وجَارٍ ونَارٍ وقَاعٍ ، وَقَلّ فى نحو صِنْو وخَرِب(٣) ، وغَزَال وصِوَار(٤) ، وحائِط وظَلِيم(٥) وخَرُوف .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « نؤيا » بضم النون والهمزة وتشديدالياء – فإنه جمع نؤى – بضم النون وسكون الهمزة ، بزنة قفل – وأصله نؤوى ، على فعول – بضم الفاء والعين – فاجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء ، فصار نؤيا ، فالنون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه فى لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فِيهَا ... إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

(٢) الصرد – بضم الصاد وفتح الراء المهملتين – طائر .

(٣) الخرب – بفتح الخاء وكسر الراء – ذكر الحبارى ، وسمى بذلك لأنه يسكن الخراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الخاء وسكون الراء .

(٤) الصوار – بكسر الصاد أو ضمها – القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ، وأصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم – بفتح الظاء – ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر فى ثلاثة : فى اسم على فَعْل ، كظَهْر وبَطْن ، أو فَعَل صحيح العين ، كذَكَر وجَذَع[1]، أو فَعِيل ، كقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب[2]، وَقَلَّ فى نحو رَاكِب وأسْوَد[3] وزُقَاق .

* * *

الخامس عشر : فُعَلاَء - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطَّرِد فى فَعِيل بمعنى فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيف وكَرِيم وبَخِيل ، وكثر فى فاعل دَالاًّ على معنى كالغريزة ، كعَاقِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشذ فُعَلاَء فى نحو جَبَان وخَلِيفة وسَمْحٍ ووَدُودٍ .

* * *

السادس عشر : أفْعِلاَء - بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعَلاَء ، فى المضعف ، كشَدِيد وعَزِيز ، وفى المعتل ، كوَلِيّ وغَنِيّ ، وشذ فى نحو نَصِيب وصَدِيق وهَيِّن .

* * *

السابع عشر : فَوَاعِل ، وَيَطَّرِد فى سبعة : فى فاعلة اسماً أو صفة ، كـ(نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[4]، وفى اسم على فَوْعَل ، كجَوْهَر وكَوْثَر ، أو فَوْعَلَةٍ ، كصَوْمَعَة وزَوْبَعَة ، أو فَاعَل - بالفتح - كخَاتَم وقَالَب ،

---

(١) الجذع - بفتح الجيم والدال جميعاً - الثنى من المعز .

(٢) الكثيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك فى قول الشاعر :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالفِرَارِ، وَأَنْتُمُ قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود ، فسودان جمع الجمع ؛ وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلا - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا كان صفة لايجمع على فعلان .

(٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أ. فَاعِلاَء ـ بالكسر ـ نحو قَاصِعَاء ورَاهِطَاء(١)، أو فاعل كجائز(٢) وكاهل، او ى وصف على فَاعِل لمؤنث كحائِضٍ وطالِقٍ، أو لغير عاقل، كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ وشد فوَارِس و نَوَاكِس وَسَوَابِق وهَوَالِك(٣).

***

الثامن عشر: فَعَائِل، وَيَطّرِد فى كل رباعى، مؤنث، ثالثه مَدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء، كسَحَابَة وصَحِيفَة وحَلُوبَة، أو بالمعنى، كشَمَال وعَجُوز وسَعِيد، علم امرأة.

***

التاسع عشر: فَعَالِى ـ بفتح أوله وكسر رابعه ـ وَيَطّرِد فى سبعة: فَعْلاَة كَمَوْمَاة(٤)، وفِعْلاَة كسِعْلاَة(٥)، وفِعْلِيَة كهِبْرِيَة(٦)، وفَعْلُوَة كعَرْقُوَة(٧)، وما حُذف أولُ زَائِدَيْهِ من نحو حَبَنْطَى(٨) وقَلَنْسُوَة، وفَعْلاَء

(١) القاصعاء والراهطاء: جحران من جحرة اليربوع، وله ثالث اسمه النافقاء، وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٢) الجائز ـ بالجيم وآخره زاى ـ اسم للخشبة المعترضة بين حائطين.

(٣) قد ورد النواكس فى قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

وورد الهوالك فى قول الآخر:

وَأَيْقَنْتُ أَنِّى عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ ... غَدَاتَئِذٍ أَوْ هَالِكٌ فِى الهَوَالِكِ

(٤) الموماة: الفلاة الواسعة التى لانبات فيها، وجمعها موام كجوار.

(٥) السعلاة ـ بكسر السين وسكون العين ـ الغول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْسَا *

(٦) الهبرية ـ بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء ـ ما يكون فى الشعر مثل نخالة الطحين، أو هو ما تطاير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٧) العرقوة: الخشبة التى توضع عرضا فى رأس الدلو.

(٨) الحبنطى: العظيم البطن.

اسماً كصَحْرَاء ، أو صفةً لا مذكَّر لها كعَذْرَاء ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كحُبْلَى ، أو إلحاق كذِفْرَى(١) .

* * *

تمامُ العشرين : فَعَالَى – بفتح أوله ورابعه – ويُشَارِكُ الفعالِى – بالكسر – فى صحراء وما ذكر بعده ، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالِى إلا وصف(٢) .

* * *

الحادى والعشرون : فَعَالِىّ – بالتشديد – وَيَطَّرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كبُخْتِىّ وكُرْسِىّ وقُمْرِىّ ، بخلاف نحو مِصْرِى وبَصْرِى ، وأما أنَاسِىُّ فجمع إنسان لا إنْسِىّ ، وأصله أنَاسِينُ فأبدلوا النون ياء ، كما قالوا : ظَرِبَان وظَرَابِىّ .

* * *

الثانى والعشرون : فَعَالِل ، وَيَطَّرد فى أربعة ، وهى : الرباعى والخماسى مجردين ومَزِيداً فيهما ؛ فالأول كجَعْفَر وزِبْرِج(٣) ، والثانى كسَفَرْجَل وجَحْمَرِش ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارِج وجَحَامِر ، وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التى تزاد : إما بكونه بلفظ أحدها كخَدَرْنَق(٤) ، أو بكونه من مَخْرَجه كفَرَزْدَق ، فإن الدال

---

(١) الذفرى : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للالحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولهما وسكون ثانيهما – نحو غضبان وغضبى وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعهما الفعالى – بضم الفاء وفتح اللام – نحو سكارى .

(٣) الزبرج – بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة – الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبى يصف السيوف

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسْجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسْجِ الْخَدَرْنَقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدَحْرِج ومُتَدَحْرِج ، والرابع نحو قِرْطَبُوس[1] وخَنْدَرِيس[2]، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحِّح ، نحو قِنْدِيل ، أو واواً أو ألفاً قلبا ياءين ، نحو عُصْفُور وسِرْدَاح[3] .

* * *

الثالث والعشرون : شبه فَعَالِلَ ، وَيَطَّرِد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم . ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كأَفْكَلٍ[4] ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَف وعَلْقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتُحْذَفُ زيادة من نحو مُنْطَلِق ، واثنتان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها فى « كنسج » والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم الداهية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٢) الخندريس : اسم من أسماء الخمر .

(٣) السرداح — بكسر السين وسكون الراء — المكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديح .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل ، وقد وقع فى جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدناها فيما سبق اغترارا بالنسخة التى شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن ، وبيان ذلك أن الذى يجمع على هذه الزنة من وزن أفعل هو ما كان اسما على أى وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأيلم وأيالم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفا ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو أحمر وحمراء وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر » و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصغرى والصغر والكبرى والكبر ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرِج ومُتَذَكِّر ، ويتعين إبقاء الفاضل كالميم مطلقاً ؛ فتقول فى مُنْطَلِق: مَطَالِق ، لا نَطَالِق ، وفى مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، لا سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ ، خلافاً للمبرد فى نحو مُقْعَنْسِس ، فإنه يقول : قَعَاسِس ، ترجيحاً لمماثل الأصل ، وكالهمزة والياء المصدرتين كأَلَنْدَد ويَلَنْدَد ؛ تقول : أَلَادّ ويَلَادّ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغنى حَذْفُهَا كياء حَيْزَبُون(١) ، تقول : حَزَابِينَ — بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة، وإذا كان أفعل التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة فإنه يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف : وحينئذ يجوز جمعه كما تجمع الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل — مقرونا بأل — يكون صحيحا .

ومما يدل على جواز جمع أفعل التفضيل المقرون بأل على أفاعل قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

وقد سلك أبو العلاء المعرى هذا المسلك فى قوله :

وَإِنِّى وَإِنْ كُنْتُ الأَخِيرَ زَمَانُهُ ... لَآتٍ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الأَوَائِلُ

وقد جمع المتنبى أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة فى قوله :

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِذَا الزَّمَنِ ... يَخْلُو مِنَ الهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الفِطَنِ

فإن جاءت صيغة أفعل المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة ولم تكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ ... كِرَاماً ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

فهذا الشاعر قد جمع « ألأم » على ألائم لأنه لم يرد به الأكثر لؤما ، وإنما أراد به معنى اللئيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذى هو جمع الكريم ، فافهم هذا وتفطن له .

(١) الحيزبون — بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاى — المرأة العجوز ، هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَازِيْن ـ بحذف الواو ـ لأن ذلك مُحْوِج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزيادتان فالحاذف مُخَيَّر ، نحو نونى سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفيهما ، تقول : سَرَانِد أو سَرَادٍ وعَلاَنِد أو عَلاَدٍ .

***

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل ، كفُلَيْس ، ودُرَيْهِم ، ودُنَيْنِير .

وذلك لأنه لا بُدَّ فى كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمِّ الأول ، وفتح الثانى ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقْتُصِرَ على ذلك وهى بنية فُعَيل كفُلَيْس ورُجَيْل ، ومِنْ ثَمَّ لم يكن نحو زُمَّيْل ولُغَّيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثانى غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسرُ ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرفٌ قبل الآخر لين فهى بنية فُعَيْعِل ، كقولك فى جعفر : جُعَيْفِر ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهى بنية فُعَيْعِيل ؛ لأن اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها للكسرة كقِنْدِيل وقُنَيْدِيل ، وإن كان وَاواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كعُصْفُور وعُصَيْفِير ، ومِصْبَاح ومُصَيْبِيح .

وَيُتَوَصَّلُ فى هذا الباب إلى مثالَىْ فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل بما يُتَوَصَّلُ به فى باب الجمع إلى مثالَىْ فَعَالِل وفَعَالِيل ؛ فتقول فى تصغير سَفَرْجَل وفَرَزْدَق

ومُسْتَخْرِج وألَنْدَد ويَلَنْدَد وحَيْزَبُون : سُفَيْرِج ، وفُرَيْزِد أو فُرَيْزِق ، ومُخَيْرِج ، وأُلَيْد ، ويُلَيْد ، وحُزَيْبِين ، وتقول فى سَرَنْدَى وعَلَنْدَى : سُرَيْنِد وعُلَيْنِد أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ .

ويجوز لك فى بابى التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِيج وسَفَارِيج ، بالتعويض ، وتقول فى تكسير احْرِنْجَام وتصغيره : حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم ، ولا يمكن التعويض لاشتغال محلِّه بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء فى البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما فخارجٌ عن القياس ، مثاله فى التكسير جمعُهم مكاناً على أمْكُنٍ ، ورَهْطاً وكُرَاعاً على أرَاهِط[1] وأكَارِع ، وباطلا وحديثاً على أباطيل وأحاديث ، ومثاله فى التصغير تصغيرهم مَغْرِباً وعِشاء على مُغَيْرِبَان وعُشَيَّان ، وإنْسَاناً ولَيْلَةً على أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة ، ورَجُلاً على رُوَيْجِل ، وصِبْيَة وغِلْمة وبَنُون على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون ، وعَشِيَّة على عُشَيْشِيَة .

* * *

فصل : واعلم أنه يُسْتَثْنى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة » أرْبَعُ مَسَائل :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهى نوعان : تاء كشُجَيْرَة ، وألف كحُبَيْلَى .

---

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الّتِي وَضَعَتْ أرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وقد قال قوم: إنهم جمعوا رهطا على أرهط كأفلس ثم جمعوا الأرهط على الأراهط.

الثانية : ما قبل المَدّة الزائدة قبل ألف التأنيث ، كحمْرَاء .

الثالثة : ما قبل ألف أفْعَال ، كأجْمَال وأفْرَاس .

الرابعة : ما قبل ألف فَعْلاَن الذى لا يُجْمع على فعَالين ، كسَكْرَان وعُثْمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ، أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَة وحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء وأُجَيْمَال وأُفَيْرَاس وسُكَيْرَان وعُثَيْمَان ، وتقول فى سِرْحَان وسُلْطَان : سُرَيْحِين وسُلَيْطِين ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحِين وسَلاَطِين .

* * *

فصل : وَيُسْتَثْنى أيضاً من قولنا « يُتَوَصَّلُ إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعل ومَفاعيل » ثمانى مسائل ، جاءت فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشىء قُدِّر انفصالُه عن البِنْية ، وقُدِّر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشىء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف : من ألف التأنيث ممدودةً كقُرْفُصَاء ، أو تائه كحَنْظَلَة ، أو علامة نسب كعَبْقَرِىّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَان ، وجُلْجُلاَن ، أو علامة تثنية كمُسْلِمَيْنِ ، أو علامة جمع تصحيح المذكَّر كجَعْفَرِينَ ، أو للمؤنث كمُسْلِمَات ، وكذلك عَجُز المضاف كامرىء القيس ، وعَجُز المركب كبَعْلَبَكّ .

فهذه كلها ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها ، وأما فى التكسير فإنك تحذف فتقول : قَرَافِص ، وحَنَاظِل ، وعَبَاقِر ، وزَعَافِر ، وجَلاَجِل ، ولو ساغ تكسيرُ البواقى لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكَسَّرُ بلا حذف كما فى التصغير ، تقول : أمَارِىءُ القيس ، كما تقول : أُمَيْرِىءُ القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخُصُّها ؛ فكان ينبغى للناظم أن لا يستثنيه .

* * *

فصل : وتثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة كلُغَّيْزَى . أو سابعة كبَرْدَرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مَدَّة كقَرْقَرَى ، فإن تقدمتها مَدَّةٌ حذفْتَ أيهما شئت كحُبَارَى وقُرَيْثَا ، تقول : حُبَيْرَى أو حُبَيِّر ، وقُرَيْثَا أو قُرَيِّث .

* * *

فصل : وإن كان ثانى المصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدْتَه إلى أصله ؛ فترد ثانى نحو « قِيمَة ، ودِيمَة ، وميزان ، وبَاب » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثانى نحو « مُوقِن ، ومُوسِر ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثانى نحو « مُتَّعد » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَيْعِد ، لا مُوَيْعِد ، خلافاً للزجاج والفارسى ، وبخلاف ثانى نحو « آدم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واواً كالألف الزائدة من نحو ضَارِب والمجهولة الأصل كصاب (١) ، وقالوا فى عِيدٍ : عُيَيْد ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عُود ، وهذا الحكم ثابتٌ فى التكسير الذى يتغير فيه الأول : كمَوَازِين ، وأَبْوَاب ، وأَنْيَاب ، وأَعْوَاد ؛ بخلاف نحو قِيَمٍ ودِيَمٍ (٢) .

* * *

(١) الصاب : عصارة شجر مر كريه المذاق .

(٢) لأن الكسرة التى كانت فى أول المفرد ـ وهو قيمة وديمة ـ لا تزال فى الجمع كما كانت ، وهى التى اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُغِّر ما حُذِف أحد أصوله وجب رَدُّ محذوفه ، إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُلْ وخُذْ ومُذْ ، أعلاماً ؛ وسَهٍ ويَدٍ وحِرٍ ؛ تقول : أُكَيْل وأُخَيْذ ، برَدِّ الفاء ، ومُنَيذ وسُتَيْهَة ، برَدِّ العين ، ويُدَيّة وحُرَيْح ، بردِّ اللام .

وإذا سُمِّي بما وُضِعَ ثُنائيًّا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ وبَلْ ، لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغَّر ؛ فيجب أن يضعف أو يُزَاد عليه ياء ؛ فيقال : هُلَيْل أو هُلَيّ ، وإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوْ وكَيْ وما ، أعلاماً : لَوٌّ وكَيٌّ ـ بالتشديد ـ وماء ـ بالمد ـ وذلك لأنك زدْتَ على الألف ألفاً فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوٍّ وحَيٍّ وماء ؛ فتقول : لُوَيٌّ ، كما تقول : دُوَيٌّ ، وأصلهما لُوَيْوٌ ودُوَيْوٌ[1] ، وتقول : كُيَيٌّ ـ بثلاث ياءات ـ كما تقول : حُيَيٌّ ، وتقول : مُوَيٌّ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مُوَيْه ، إلا أن هذا لامه هاء فَرُدَّ إليها .

* * *

فصل : وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لا يتأتّى في نحو جَعْفَر وسَفَرْجَل لتجرُّدهما ، ولا في نحو مُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجِم ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزِّنَة ، ولم يكن له إلا صيغتان وهما : فُعَيْلٌ كحُمَيْد في أَحْمَدَ وحَامِد ومَحْمُود وحَمْدُون وحَمْدَان ، وفُعَيْعِلٌ كقُرَيْطِس ، لا فُعَيْعِيل ؛ لأنه ذو زيادة .

* * *

فصل : وتلحق تاء التأنيث تصغيرَ مالا يلبس من مؤنث عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء .

فى الأصل وفى الحال ، نحو دَارٍ وسِنّ وعَيْن وأُذُن ، أو الأصل دون الحال ، نحو يَدٍ ، وكذا إن عرَضَتْ ثلاثيتُه بسبب التصغير ، كسَماء مُطلقاً ، وحَمْراء وحُبْلَى مُصَغَّرين تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء فيمن أنَّثهما لئلا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْس وسِتّ ، لئلا يلتبسا بالعدد المذكر ، وبخلاف نحو زينب وسُعَاد لتجاوُزهما للثلاثة ، وشذَّ تَرْكُ التاء فى تصغير حَرْب وعرَب ودِرْع ونَعْل ونحوهِنّ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ، واجتلابُهَا فى تصغير وَرَاء وأَمام وقُدَّام ، مع زيادتهن على الثلاثة .

***

فصل : ولا يُصَغَّر من غير المتمكن إلا أربعة : أفْعَلُ فى التعجب[1] ، والمركب المزجى ، كبَعْلَبَكّ وسِيبَوَيْهِ ، فى لُغة مَنْ بنَاهما ، وأمَّا من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرُهما تصغير المتمكن ، نحو ما أُحَيْسِنَه وبُعَيْلِبَكّ وسُيَيْبِوَيه ، واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه فى خمس كلمات ، وهى : ذا ، وتا ، وذان ، وتان ، وأولاء[1] ، والاسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً فى خمس كلمات ، وهى : الذى ، والتى ، وتثنيتهما ، وجمع الذى . وَيُوَافِقْنَ تصغيرَ المتمكن فى ثلاثة أُمُور : اجتلابِ الياء الساكنة ، والتزامِ كون ما قبلها مفتوحاً ، ولزومِ تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفنه فى ثلاثة أيضاً : بقاء أولها على حركته الأصلية ، وزيادةِ ألفٍ فى الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك فى ذا وتا ؛ تقول : ذَيّا وتَيّا ، والأصل ذُيَيّا وتُيَيّا فحذفت الياء الأولى ، وذَيّان وتَيّان ، وتقول : أُولَيّا ــ بالقصر فى لُغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمد فى لُغة مَنْ مد ــ وتقول :

---

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا(١) ، واللَّذَيَّانِ ، واللَّتَيَّانِ ، واللَّذَيُّون . وإذا أردت تصغير « اللاتى » صغرت التى فقلت : اللَّتَيَّا ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت : اللَّتَيَّات ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتى واللائى على الأصحّ .

ولا يُصَغَّر « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « تى » للاستغناء بتصغير تا ، خلافاً لابن مالك .

* * *

هذا باب النسب

إذا أردتَ النسب إلى شىء فلا بُدَّ لك من عملين فى آخره ؛ أحدهما : أن تزيد عليه ياء مشددة تَصِيرُ حرفَ إعْرَابِهِ ، والثانى : أن تكسره ؛ فتقول فى النسب إلى دِمَشْقَ : دِمَشْقِىٌّ .

ونحذف لهذه الياء أمور فى الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التى فى الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحْرُف فصاعداً ، سواء كانتا زائدتين ، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسى وشافعى؛ فتقول فى النسب إليهما : كُرْسِىّ وشافِعِىّ ، فيَتّحد لفظُ المنسوبِ ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا كان بَخَاتِىّ ـ علماً لرجل ـ غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثانى : نحو مَرْمِىّ ، أصله مَرْمُوىٌ ، ثم قلبت الواو ياء والضمة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتى .

كسرة وأدغمت الياء فى الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِىّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِى الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقلب الألف واواً ؛ فيقول : مَرْمَوِىٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فتقول فى أُمَيَّة : أُمَوِىّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردُّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فتقول فى طَىّ وحَىّ : طَوَوِىٌّ وحَيَوِىٌّ .

الثانى : تاء التأنيث ، تقول فى مَكَّة : مَكِّىٌّ ، وَقَوْلُ المتكلمين فى ذَات : ذَاتِى ، وَقَوْلُ العامة فى الْخَلِيفَة : خَلِيفَتِى — لحنٌ ، وصوابُهما : ذَوَوِى ، وخَلِيفِى .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحركا ثانى كلمتها ؛ فالأول يقع فى ألفِ التأنيث كحُبَارَى ، وألف الإلحاق كحَبَرْكَى(١) ، فإنه مُلْحَقٌ بسَفَرْجَل ، والألفِ المنقلبة عن أصل كمُصْطَفَى . والثانى لا يقع إلا فى ألف التأنيث كجَمَزَى . وأما الساكن ثانى كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، وَالأرْجَحُ فى التى للتأنيث كحُبْلَى الحذفُ ، وفى التى للإلحاق كعَلْقَى ، والمنقلبةِ عن أصْلٍ كمَلْهًى القلبُ ، والقلبُ فى نحو مَلْهًى خَيْرٌ منه فى نحو عَلْقَى ، والحذفُ بالعكس .

---

(١) الحبركى — بفتحتين فسكون ففتحة — القراد ، قالت الخنساء

وَلَسْتَ بِمُرْضَعٍ ثَدْيَىْ حَبَرْكَى   أَبُوهُ مِنْ بَنِى جُشَمَ بْنِ بَكْرِ

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ ، فأما الرابعة كقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة فى نحو مَسْعًى ومَلْهًى ، ولكن الحذفُ أرْجَحُ .

وليس فى الثالث من ألفِ المقصور ، كَفَتًى وعَصًى ، وياءِ المنقوص كعَمٍ وشَجٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : نَمِــلٍ كَنَمِرٍ ، وفُعِلٍ كدُئِلٍ ، وفِعِلٍ كإبِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكَّر ؛ فتقول فى زَيْدَان وزَيْدُون علمين معربين بالحروف : زَيْدِيّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنْسَب إلى مفردهما ، وَمَنْ أجْرَى زَيْدَان عَلَماً مجرى سَلْمَان وقال :

٥٥٠ — * ألاَ يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ *

---

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر ، وقال الشيخ خالد : «وهو لتميم بن أبى بن مقبل ، لا لخلف بن الأحمر ، خلافا للموضح » اﻫ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحمر » اﻫ ، والذى أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى المَلَوَانِ *

اللغة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالى سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف فى كلامهم اسم على فعلان — بفتح فضم — غيره » اﻫ . وهذا مبنى منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كتثنية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أجرى زَيْدُون عَلَمًا مجرى غِسْلِين قال : زَيْدِينِيٌّ ، ومن أجراه مجرى هرُون ومجرى عَرَبُون أو ألزمه الواوَ وفتحَ النون قال : زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو[1] تَمَرَات إن كان باقيًا على جمعيته فالنسب إلى مفرده ، فيقال : تَمْرِيٌّ بالإسكان ، وإن كان علمًا فمنْ حكى إعرابه نَسَبَ إليه على لفظه ، وَمَنْ مَنَعَ صرفه نَزَّل تاءه منزلة تاء مكة ، وألفَهُ منزلة ألف جَمَزَى ، لحذفهما وقال : تَمَرِيٌّ ، بالفتح . وأما نحو ضَخْمَات ففى ألفه : القلبُ ، والحذفُ ؛ لأنها كألفِ حُبْلَى ، وليس فى ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلا الحذفُ .

* * *

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضًا :

أحدها : الياء المكسُورة المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال فى طَيِّب وهَيِّن : طَيْبِيّ وهَيْنِيّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف نحو هَبَيِّخ لانفتاح الياء ، وبخلاف نحو مُهَيِّيم لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة .

= الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء « ديار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أمل « بالبلى » جار ومجرور متعلق بقوله أمل أيضاً « الملوان » فاعل أمل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه فى الأصل مثنى سبع ، ثم سمى به فصار علماً على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر فى موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علما ، ولو أنه عامله معاملة المثنيات نظراً إلى معناه الأصلى لأعربه هنا بالياء لأنه فى موضع الجر ، وعلى هذا فإنه ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى يرده إلى مفرده ثم ينسب إلى المفرد .

(١) لو قال « وأما جمع المؤنث فنحو تمرات . . . إلخ » لكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال فى طَيِّء : طَيْئِيّ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثانى : ياء فَعِيلَة كحَنِيفَة وصَحِيفَة ، تُحذف منه تاء التأنيث أولا ، ثُمَّ تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَنَفِيٌّ وصَحَفِيٌّ . وَشَذَّ قولهم فى السَّلِيقة[1] : سَلِيقى ، وفى عَمِيرة كلب : عَمِيرىّ .

ولا يجوز حذف الياء فى نحو طَوِيلة ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغيير ، ولا فى نحو جَلِيلَة ؛ لأن العين مضعفة فيلتقى بعد الحذف مِثْلَانِ فيثقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَة ، كجُهَيْنَة وقُرَيْظَة ، تحذف تاء التأنيث أولا ، ثم تحذف الياء ، فتقول : جُهَنِيٌّ وقُرَظِيٌّ ، وَشَذَّ قولهم فى رُدَيْنَة : رُدَيْنِي[2] ، ولا يجوز ذلك فى نحو قُلَيْلَة ، لأن العين مضعفة .

الرابع : واو فَعُولة كشَنُوءة ، تحذف تاء التأنيث ، ثم تحذف الواو ، ثم تقلب الضمة فتحة ، فتقول : شَنَئِي ، ولا يجوز ذلك فى قَوُولة ، لاعتلال العين ، ولا فى نحو مَلُولة ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيل المعتلّ اللام ، نحو غَنِيّ وعَلِيّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ .

---

(١) من ذلك قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهى امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء فُعَيْل المعتل اللام ، نحو قُصَىّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِىّ .

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إنما ذُكِرَا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان فَعِيل وفُعَيْل صحيحى اللام لم يحذف منهما شىء ، وَشَذَّ قولهم فى ثقيفٍ وقُرَيْش : ثَقَفِى وقُرَشِىّ .

* * *

فصل : حُكْمُ همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً كصَحْرَاوِىّ ، أو أصلا سلمت نحو قُرَّائى ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل فالوجهان . فتقول : كِسَائى وَكِسَاوِىّ ، وَعِلْبَاوِىّ وَعِلْبَائى .

* * *

فصل : يُنْسَب إلى صَدْر المركب إن كان التركيبُ إسناديا كتَأَبَّطِىّ وبَرَقِىّ ، فى تَأَبَّطَ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، أو مَزْجِيًّا كبَعْلِىّ ومَعْدِىّ أو مَعْدَوِىّ ، فى بَعْلَبَكّ ومَعْدِيكَرِب ، أو إضافيًّا كامْرِئِى ، [أ] و مَرَئِىّ ، فى امْرِىء القيس[1] إلا إن كان كُنْيَة كأبى بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صَدْرُهُ بعجزه ـ كابْنِ عُمَر وابن الزُّبَيْر ـ فإنك تَنْسُب إلى عَجُزِهِ ؛ فتقول :

---

(١) وعلى هذا جاء قول ذى الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرَئِىُّ لَغْواً كَمَا أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الْحُوَارَا

« بينها » الضمير راجع إلى بيوت المجد التى عددها فى بيتين سابقين ، و « المرئى المنسوب إلى امرىء القيس ، و « الحوار » بزنة غراب ـ الصغير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ فى ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضا :

إِذَا الْمَرَئِىُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بَكْرِىٌّ وكُلْثُومِى وعُمَرِى ، وربما أُلْحِق بهما ما خِيف فيه لَبْسٌ كقولهم فى عَبْد الأشهل : أشْهَلِى ، و[فى] عبد مناف : مَنَافِىّ(١) .

***

فصل : وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ لامه رَدَدْتَها وُجُوبًا فى مسألتين :

إحداهما : أن تكون العين معتلّةً كشَاةٍ ، أصْلُها شَوْهَة ، بدليل قولهم شِيَاه ، فتقول : شَاهِىٌّ ، وأبو الحسن يقول : شَوْهِى ، لأنه يردُّ السكلمة بعد رَدِّ محذوفها إلى سكونها الأصلى .

الثانية : أن تكون اللام قد رُدَّتْ فى تثنية كأبٍ وأبَوَان ، أو فى جمع تصحيح كسَنَةٍ وسَنَوَات أو سَنَهَات ، فتقول : أبَوِى وسَنَوِى أو سَنَهِى ، وتقول فى ذُو وذَاتٍ : ذَوَوِىٌّ ، لأمرين : اعتلال العين ، ورَدِّ اللام فى تثنية ذات ، نحو (ذَوَاتَا أفْنَان)(٢) ، وتقول فى أخت : أَخَوِى . كما تقول فى أخ . وتقول فى بِنْت : بَنَوِى ، كما تقول فى ابْنٍ ، إذا رددت محذوفَهُ ، لقولهم : أخَوَات وبَنَات ، بحذف التاء والردِّ فى صيغة المذكّر الأصلية ، وَسِرُّه أن الصيغة كلها للتأنيث ، فوجب ردها إلى صيغة المذكّر ، كما وجب حذف التاء فى مَكِّى وبَصْرِى ومُسْلمات . ويونس يقول فيهما : أُخْتِىٌّ وَبِنْتِىٌّ ، محتجاً بأن التاء لغير التأنيث ، لأن [ما] قبلها ساكن صحيح(٣) ، ولأنها لا تبدل

---

(١) وربما نحتوا من صدر المركب وعجزه اسما على مثال جعفر فنسبوا إليه ، قالوا فى النسب إلى عبد الدار وعبد القيس وامرىء القيس وعبد شمس: عبدرى ، وعبقسى ، ومرقسى ، وعبشمى ، ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى:

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٣) أى وتاء التأنيث ملتزم فتح ما قبلها إذا كان حرفا صحيحا كما فى فاطمة وحمزة ، بخلاف نحو فتاة وقناة .

فى الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عامَلوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث ، بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركُها فيما عدا ذلك ، نحو يَدٍ ، ودَمٍ ، وشَفَةٍ ، تقول : يَدَوِىٌّ أو يَدِىٌّ ، ودَمَوِىٌّ أو دَمِىٌّ ، وشَفِىٌّ أو شَفَهِىٌّ ، قاله الجوهرى وغيره ، وقولُ ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهى بالرد » لا يَدْفَع ما قلناه ، إن سلمناه ؛ فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ : شَفَوِى ، والصوابُ ما قَدَّمناه ، بدليل شَافَهْتُ وَالشِّفَاه .

وتقول فى ابن واسم : اُبْنِىٌّ وَاُسْمِىٌّ ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِى وَسَمَوِى ، بإسقاط الهمزة ؛ لئلا يُجْمع بين العِوَض والمعَوَّض منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفت فاؤُهُ أو عينه رَدَدْتَهُما وُجُوباً فى مسألة واحدة ، وهى : أن تكون اللام معتلّةً كيَرَى علماً ، وكشِيَةٍ ؛ فتقول فى يرى : يَرَئِىٌّ ، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه فى إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير يَرَأَى ، بوزن جَمَزَى ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبى الحسن يَرْئِىٌّ أو يَرْأَوِى ، كما تقول : مَلْهِىٌّ وَمَلْهَوِىٌّ ، وتقول فى شِيَة على قول سيبويه : وِشَوِى . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشِى ، بكسرتين كإبِلٍ ، فقُلِبت الثانية فتحةً كما تفعل فى إبِلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف واواً ، وعلى قول أبى الحسن : وِشْيِىٌّ .

ويمتنع الرد فى غير ذلك ، فتقول فى سَهٍ وَعِدَةٍ ، وأصْلُهما سَتَهٌ ووَعْد ، بدليل أسْتَاه والوَعْد : سِهِىٌّ لا سَتَهِىٌّ ، وعِدِىٌّ لا وَعْدِى ؛ لأن لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثُنائى الوَضْع معتلِّ الثانى ضَعَّفْتَه قبل النسب ، فتقول

فى لَوْ وكَىْ علمين : لَوّ وكَىّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول فى « لا » علما : لاءٌ ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوِّىٌّ ، وكَيَوِىٌّ ، ولائى أو لاوِى ، كما تقول فى النسب إلى الدَّوِّ والحَىِّ والكساء : دَوِّىٌّ ، وحَيَوِىٌّ ، وكِسَائىٌّ ، أو كِسَاوِىٌّ .

* * *

فصل : ويُنْسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أَشْبَهَتْ الواحدَ ، بكونها اسمَ جمعٍ كقَوْمِىّ ورَهْطِىّ ، أو اسمَ جنسٍ كشَجَرِىّ ، أو جمعَ تكسيرٍ لا واحد له كأبَابِيلِىّ ، أو جاريًا مَجْرَى العلم كأَنْصَارِى ، وأما نحو كِلاَب وأنمار ، عَلَمين ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسبُ إليه على لفظه من غير شُبْهة .

وفى غير ذلك يُرَدُّ المكَسَّر إلى مفرده ، ثم ينسب إليـــه ؛ فتقول فى النسب إلى فرائض وقبائل وحُمْر : فَرَضِىٌّ وقَبَلِىٌّ ، بفتح أولها وثانيهما ، وأَحْمَرِى وحَمْرَاوِى[1] .

* * *

فصل : وقد يستغنى عن ياءى النسب بصَوْغ المنسوب إليه على فَعَّال ، وذلك غالبٌ فى الحِرَف ، كبَزَّار ونَجَّار وعَوَّاج وعَطَّار ، وشذ قوله :

٥٥١ — * وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ *

---

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع حمراء كما عرفت فى باب جمع التكسير ، والنسب إلى أحمر أحمرى وإلى حمراء حمراوى بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

أى : بذى نَبْلٍ ، وحملَ عليه قومٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[1] ،

= * وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِى بِهِ *

اللغة : « يطعنى » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذممته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يجيز فتح العين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث دون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل – بفتح النون وسكون الباء – وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يبرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى» الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطعننى» الفاء فاء السببية ، يطعن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليطعن ، مبنى على السكون فى محل نصب « به» جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس» الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه : قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالتجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعلم « والمستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناه على فعال للمبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فَاعِلٍ أو على فَعِلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كتَامِرٍ ولاَبِنٍ وطَاعِمٍ وكَاسٍ(١) ، والثانى كطَعِمٍ ولَبِنٍ ونَهِرٍ ، قال :

٥٥٢ — * لَسْتُ بِلَيْلِيٌّ وَلٰكِنِّى نَهِرْ *

***

(١) وحمل على ذلك قول الحطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِى

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلٰكِنْ أَبْتَكِرْ *

اللغة : « بليلى » الليلى : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه ليس لصا ولا فاتكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء — المنسوب إلى النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو ممن يكدح لجلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملا عمله فى الوضح بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمله فى الظلام مستتراً عن أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه وانكشافه ، كما فسروا قول سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى » الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «نهر» فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر العين — ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل فى قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قَرَّرْنَاه فى هذا الباب فَشَاذٌّ ، كقولهم : أَمَوِىٌّ ، بالفتح ، وبِصْرِىٌّ ، بالكسر ، ودُهْرِىّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومَرْوَزِىّ ، بزيادة الزاى ، وبَدَوِىّ ، بحذف الألف ، وجَلُولِىّ وحَرُورِىٌّ ، بحذف الألف والهمزة(١) .

* * *

هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ فأرْجَحُ اللغات وأكْثَرُها أن يُحْذَفَ تنوينُهُ بعد الضمة والكسرة ، كـ « هٰذَا زَيْدْ » و « مَرَرْتُ بِزِيدْ » وأن يُبْدَلَ ألفاً بعد الفتحة : إعرابيةً كانت كـ « رأيتُ زَيْدَا » أو بنائيةً كـ « إيهاً » و « وَيْهاً »

وَشَبَّهُوا « إذَنْ » بالمُنَوَّنِ المنصوب ؛ فأبدلوا نونها فى الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابنُ عصفورٍ ، وإجماع القُرَّاء السبعة على خلافه .

وإذا وُقِفَ على هاء الضمير فإن كانت مفتوحةً ثبتت صِلَتُهَا ، وهى الألف ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مَرَرْتُ بِهَا » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صِلتها ، وهى الواو والياء ، كـ « رَأَيْتُهْ » و « مَرَرْتُ بِهْ » إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

(١) هما نسبتان إلى جلولاء وحروراء ، وهما اسمان لمكانين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم فى هذا المكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، ورواية الديوان :

=

وقوله :

٥٥٤ — تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَــةً عَنْ قِتَالِهِ
إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

= * وَبَلَدٍ عَامِيَــــةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التى يشق السير فيها ، سميت بذلك توهما أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أى انكفف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا ـ بفتح الراء مقصوراً ـ وهى الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار ـ بضم أوله ـ التراب ، والتشبيه فى البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سمائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة فى محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ فى كلام يأتى بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت فى كل واحد منهما الواو التى هى صلة الضمير المضموم فى الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير فى مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهـذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » فى هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره فى قوله : « قتاله » . =

وإذا وُقِف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون محذوفَ الفاء ، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هٰذَا يَفِي » و « هٰذَا يَعِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِي ويَوْعِي فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لامهما لـكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسمَ فَاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرْئِيٌ ، بوزن مُرْعِي ؛ فنُقِلت حركة عينه — وهي الهمزة — إلى الراء ، ثم أسقطت ، ولم يجز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّناً كان ، نحو (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً)[1] أو غير مُنَوَّن ، نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[2] .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولـكن الأرْجَحُ في المنوَّن الحذف ، نحو « هٰذَا قَاضْ » و « مَرَرْتُ بِقَاضْ » وقرأ ابن كثير

= الإعراب : « تجاوزت » فعل ماض وفاعله « هندا » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال: مجرور بعن وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، وقتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضا « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير للـكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والـكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[١] ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾[٢]، وَالأرْجَحُ في غير المنوَّن الإثباتُ كـ « هٰذَا القَاضِي » و « مَرَرْتُ بِالقَاضِي » .

* * *

فصل : ولك في الوقف على المحرَّك الذي ليس هاء التأنيث خمسةُ أَوْجُهٍ :

أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتعين ذلك في الوقف على تاء التأنيث .

والثاني : أن تقف بالرَّوْمِ ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز في الحركات كلها ، خلافاً للفرَّاء في مَنْعِهِ إياه في الفتحة ، وأكْثَرُ القراء على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختصُّ بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة بالشفتين إلى الحركة بُعَيْدَ الإسكان ، من غير تصويت ؛ فإنما يدركه البصير دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو « هٰذَا خَالِدّْ » و « هُوَ يَجْعَلّْ » وهو لُغة سَعْدِية ، وَشَرْطه خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون الموقوف عليه همزة ، كخَطَأ ورَشَأ ، ولا ياء كالقَاضِي ، ولا واواً كيَدْعُو ، ولا ألفاً كيَخْشَى ، ولا تالياً لسكون كزَيْدٍ وعَمْرو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم : ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾[٣]، وقوله :

---

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

٥٥٥ ــ * أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ *

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهى: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة ، وأن لا يؤدِّيَ النقلُ إلى بناء لا نظير له ؛ فلا يجوز النقل فى نحو « هذا جَعْفَرْ »

---

٥٥٥ ــ قد اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد : فقال الصغانى : هو لفدكى بن عبدالله المنقرى ، وقال ابن السيد : هو لعبد الله بن ماوية الطائى ، ونسبه سيبويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه . وهذا الذى أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز . وبعده قوله :

* وَجَاءتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ *

اللغة : « النقر » أصله بفتح النون وسكون القاف ــ صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به ، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس « النفر » بالفاء الموحدة ، والذى فى كتاب سيبويه هو ما قدمناه ، قال الأعلم ، « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف ، والنقر : صوت يسكن به الفرس عند احتمائه لشدة حركته ، أى : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اهـ كلامه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و « ماوية » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « إذ » ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه فى المعنى أنا الشجاع المقدام عند اشتداد الحرب « جد » فعل ماض « النقر » فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « النقر » فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية ، وهى الضمة هنا ، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها .

لتحرك ما قبله ، ولا فى نحو « إنسان » و « يَشُدّ » و « يقول » و « يَبِيع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسْتَثْقل الحركة عليهما ، ولا فى نحو « سَمِعْتُ العِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا فى نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس فى العربية فِعُل ــ بكسر أوله وضم ثانيه ــ .

ويختصُّ الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل فى نحو ﴿ لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ ﴾(١) وإن كانت الحركة فتحة ، وفى نحو « هذا رِدْءٌ » ، وإن أدّى النقلُ إلى صيغة فِعُلٍ ، ومَنْ لم يُثبت فى أوزان الاسم فُعِل ــ بضمة فكسرة ــ وزَعَم أن الدُّئِل منقولٌ عن الفعل لم يُجِزْ فى نحو « بِقُفْلٍ » النَّقْلَ ، ويجيزه فى نحو « بِبُطْءٍ » لأنه مهموز .

* * *

فصل : وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كثُمَّتَ ، أو فعل كقَامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأُخْتٍ وَبِنْتٍ .

وجاز إقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو ثَمَرَة وَشَجَرَة ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاة ومُسْلِمات . لكن الأرجح فى جمع التصحيح كمُسْلِمَات ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمى به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً ، فالأول أولَاتُ ، والثانى كعَرَفَات وَأَذْرِعَات ، والثالث كهَيْهَات ، فإنها فى التقدير جمع هَيْهية ثم سمى بها الفعلُ ــ الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كيفَ الإخْوَةُ وَالأخَوَاهْ » وقولهم : « دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ » وقرأ الكسائى والبزى ﴿ هَيْهَاهْ ﴾(٢) ، والأرجح فى غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل .   (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

ومن الوقف بتركه قراءةُ نافع ، وابن عامر ، وحمزة : (إِنَّ شَجَرَتْ)(١) ، وقال الشاعر :

٥٥٦ ــ واللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ   مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هـذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبى النجم العجلى ، الراجز المعروف .

اللغة : « الغلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجاك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف و « مسلمة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا « ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما: مصدرية أيضا «وبعدمت» مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من هذه الهاء تاء فى الوقف «كانت» كان: فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «نفوس» اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجاك بكفى مسلمة من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « أن » مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « أمت » مفعول ثان لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الغلصمة ، ومسلمة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل =

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

***

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المعلُّ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَغْزُهْ » و « لَمْ يَخْشَهْ » و « لَمْ يَرْمِهْ » ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّهْ)[1] ، أولأجل البناء ، نحو : « اغْزُهْ » و « اخْشَهْ » و « ارْمِهْ » ، ومنه : (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)[2] ، والهاء فى ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفعلُ قد بقى على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَعِى ، فإنك تقول « عِهْ » : قال الناظم : « وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو : يَعِهْ » اهـ . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)[3] ، (وَمَنْ تَقِ)[4] بترك الهاء .

الثانى : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَمجِىءَ مَ جِئْتَ ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية فى مثل « سألتُ عَمَّا سألتَ عنه » فإذا وَقَفْتَ عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة

= الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافى بقية الأبيات ، وقال ابن جنى : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبى على فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجَبَت إن كان الخافضُ اسماً كقولك فى «مجىء مَ جئت» و «اقتِضاء ما اقتضى» : مَجىء مَهْ ، وَاقْتِضَاء مَهْ ، وترجَّحَت إن كان حرفاً نحو (عَمَّ يَتَسَاءلُونَ)(١) وبها قرأ البزى .

الثالث : كلُّ مبنى على حركة بناء دائماً ، ولم يُشْبِه المعرب ، وذلك كياء المتكلم ، وكهِيَ وَهُوَ فيمن فتحهن ، وفى التنزيل : (ماهِيَهْ)(٢) و(ماليَهْ)(٣) و (سُلْطَانِيَهْ)(٤)، وقال الشاعر :

٥٥٧ — * فَمَا إنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ *

---

(١) من الآية ١ من سورة النبأ .
(٢) من الآية ١٠ من سورة القارعة .
(٣) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .
(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

٥٥٧ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصارى ، شاعر النبى صلى الله عليه وسلم ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إذَا ما تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلاَمُ *

اللغة : «ترعرع» تقول «ترعرع الصبى» أى تحرك ونشأ «الغلام» بضم الغين، بزنة الغراب — الصبى ، والأنثى غلامة ، وقال الشاعر يصف فرسا :

* تُهَــانُ لها الغُلاَمَةُ وَالغُلاَمُ *

ويجمع الغلام على غلمة وعلى غلمان ، مثل صبية ومثل صبيان «فما إن يقال له من هوه» يريد أنه لايسأله أحد عن نفسه ؛ لأنه يشتهر ويعرف شأنه .

الإعراب : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «ترعرع» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «فينا» جار ومجرور متعلق بقوله ترعرع «الغلام» فاعل ترعرع «فما» الفاء واقعة فى جواب إذا ، وما : حرف نفى «إن» زائدة «يقال» فعل مضارع مبنى للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بقوله يقال =

ولا تدخل فى نحو « جاءَ زَيْدٌ » لأنه مُعْرب ، ولا فى نحو « اضْرِبْ » و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا فى نحو « لا رَجُلَ » و « يا زيدُ » و « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » لأن بناءهن عارضٌ ، وشذ قوله :

٥٥٨ — * أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ *

= «من» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «هوه» هو: ضمير منفصل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء هى هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هوه » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيا على حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء — وهى الفتحة — بحالها ، نظير الإتيان بها فى قوله تعالى (سلطانيه) و«ماليه» وهذا إنما يجرى على لغة من بنى على الفتح ، فأما من لم يفتح فى ياء المتكلم مثلا فإنه يقف بالسكون ولا يأتى بهاء السكت ، إذ لا فائدة فى الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبه العينى لأبى ثروان ، ووقع خطأ فى التصريح « لأبى مروان » وقد ورد أيضا فى أرجوزة منسوبة لأبى الهجنجل . والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ *

اللغة : «لا أظلله» أصله لا أظلل فيه — بالبناء للمجهول — فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه المادة قولهم « رمضت قدم فلان » من باب فرح — إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أتعرض للشمس فى وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد — وتبعه الشيخ يس — هو بالبناء للمجهول كسابقيه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للمعلوم ، نظير ما فى قوله تعالى ، (وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى) .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، أى ياهؤلاء ، مثلا «رب» حرف تكثير وجر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على =

فَلَحِقَت ما بُنِيَ بناء عارضاً ؛ فإنّ « عَلُ » من باب « قبل وبعد » قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ، كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا وشرطاً .

* * *

مسألة : قد يُعطَى الوصلُ حُكْمَ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير في الشعر ؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)[1] (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ)[2] بإثبات هاء السكت في الدَّرْجِ ، ومن الثاني قولُه :

= آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظلله » أظلل : فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت .

الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة «عل» وهي كلمة مبنية بناء عارضا ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضمائر .

وهذا الذي قاله المؤلف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي علي الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو ــ بفتح العين وسكون اللام وآخرها واو ، كما جاء في قول الأعشى الباهلي يرثي أخاه لأمه المنتشر :

إنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لاَ أُسَرُّ بِهَا
مِنْ عَلْوَ لاَ عَجَبٌ مِنْهَا وَلاَ سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » رد لامها وقلبها هاء ووقف على هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

٥٥٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبيع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

إِنَّ الدَّبَى فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا

* أَوِ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما فى الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شىء من التغيير .

اللغة : « جدبا » هو القحط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الخصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبى » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفتى ــ وهو الجراد « المتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى مشياً فيه تؤدة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للحريق ، أو فى محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تسكن الباء حال الوقف واقعة فى الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول فى شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير فى الشعر ذائع فاش .

أصله القَصَبَ ـ بتخفيف الباء ـ فقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشدَّدَهَا ، على حد قولهم فى الوقف « هٰذَا خَالِدّ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإطلاق ، وهو الألف ، وبقى تضعيف الباء .

* * *

هذا باب الإمالة

وهىَ : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الـكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبْتَ إلى جهة الياء كالفَتَى ، وإلا فالمُمَال الفتحةُ وحدها كنِعْمَة وبِسَحَرٍ .

وللإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانع تُعَارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحُول بينها وبين المنع .

أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثالُه فى الأسماء الفتى والهدى ، ومثاله فى الأفعال هَدَى واشْتَرَى ، ولا يُمَال نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فَتَاة ونَوَاة ؛ لأن تاء التأنيث فى تقدير الانفصال .

الثانى : كونُ اليـاء تخلُفها فى بعض التصاريف كألف مَلْهَى وأرْطَى وحُبْلَى وغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم فى التثنية : مَلْهَيَان ، وأرْطَيَان ، وحُبْلَيَان ، وفى الجمع حُبْلَيَات ، وفى البناء للمفعول : غُزِيَ ، وعلى هذا فيشـكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف (تلا) فى (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا)(١) لمناسبة إمالة ألف (جَلاَّهَا)(٢) ، وقولُه وقولُ ابنِهِ : إن إمالة ألف (سَجَا)(٣) لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

إمالة (قَلَى)[1]، بل إمالتهما لقولك : قُلِيَ ، وسُجِيَ .

ويستثنى من ذلك ما رُجُوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصًا » و « قَفًا » إلى الياء فى قول هُذَيل إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم : عَصَىَّ و قَفَىَّ ، والثانى كرجوعها إليها إذا صُغِّرَا فقيل : عُصَيَّة وقُفَىّ ، أو جُمِعَا على فُعُول فقيل : عِصِىّ وقِفِىّ .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك فِلْتُ — بكسر الفاء — سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخَاف وكَاد ومَات فى لغة من قال مِتُّ بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وطَالَ ومَاتَ فى لغة الضم .

الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسايرته ، وقد أهمله الناظم والأكثرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كبَيَان ، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجادت يداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .

السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِم وكَاتِب .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شِمْلَال وسِرْدَاح ، أو بهذين وبالهاء ، نحو دِرْهَمَاك .

الثامن : إرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف فى كلمتها ، أو فى كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرأيت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

والثانى كقراءة أبى عمرو والأخوين (وَالضُّحَى)[١] بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضَّحْوَة لمناسبة (سَجَا)[٢] و (قَلَى)[٣] وما بعدهما .

* * *

وأما الموانع فثمانية أيضاً ، وهى : الراء ، وأحرف الاُستعلاء السبعة ، وهى الخاء ، والغين ، المعجمتان ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرْطُ المنع بالراء أمران : كونُهَا غيرَ مكسورةٍ ، واتِّصَالُهَا بالألف : إما قبلها نحو فِرَاش ورَاشِد ، أو بعدها ، نحو هذا حمار ، ورأيت حماراً ، وبعضُهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة .

وَشَرْطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِح وضَامِن وطَالِب وظَالِم وغَالِب وخَالِد وقَاسِم ، أو ينفصل بحرف نحو غنائم ، إلا إن كان مكسوراً ، نحو طِلَاب وغِلَاب وخِيَام وصِيَام ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ، وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاح وإِصْلَاح ومِطْوَاع ، ومِقْلَاة — وهى التى لا يعيش لها ولد[٤] — ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرْطُ المؤخر عنها كونُه : إما متصلا كسَاخِر ، وحَاطِب ، وحَافِل ، ونَاقِف ، أو منفصلا بحرف كنَافِق ، ونَافِخ ، ونَاعِق ، وبَالِغ ، أو بحرفين كمواثِيقَ ومناشِيطَ ، وبعضُهم يُميل هذا لتراخى الاستعلاء .

---

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ

وَشَرْطُ الإمالة التي يَكُفُّهَا المانع : أن لا يكون سببها كسرةً مقدرة ولا ياء مقدرة ؛ فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً فى نفس الألف أقوى من الظاهر ؛ لأنه إما متقدم عليها أو متأخر عنها ، فمن ثَمَّ أميل نحو خاف وطاب وحاق وزاغ .

* * *

مسألة : يُؤَثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلا ، ولا يؤثر سببها إلا متصلا ؛ فلا يُمَال نحو « أَتَى قَاسِمٌ » لوجود القاف ، ولا « لزيد مال » لانفصال السبب.

هذا ملخص كلام الناظم وابنه ، وعليهما اعتراض من وجهين :

أحدهما : أنهما مَثَّلاَ بـ « أتى قاسم » مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر فيها المانع ، والاستعلاء فى هذا النوع لو اتصل لم يؤثر ، والمثال الجيد « كتاب قاسم » .

والثانى : أن نصوص النحويين مخالفة لما ذكرا من الحكمين .

قال ابن عصفور فى مُقَرِّبه — بعد أن ذكر أسباب الإمالة — ما نصه : وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة ، نحو « لزيد مال » إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى . وقال أيضاً : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة ، نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التى هى صِلاَتُ الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قبل » انتهى ، ولولا ما فى شرح الكافية لحَمَلْتُ قوله فى النظم :

* وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ *

على هاتين الصورتين ؛ لإشعار « قد يفعل » فى عرف المصنفين بالتقليل .

* * *

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعا ، ولهذا أميل (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)(١) و (إِذْ هُمَا فِي الغَارِ)(٢) مع وجود الصاد والغين ، و (إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ)(٣) مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ القَرَارِ)(٤) مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة ، سمع سيبويه الإمالة فى قوله :

٥٦٠ — * عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرِ *

* * *

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .
(٣) من الآية ١٨ من سورة المطففين .
(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدبة بن خشرم العذرى ، يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعامى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة : « منهمر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل المطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفى القرآن الكريم : (ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر) « جون الرباب » الجون ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب ـ بفتح الراء ـ السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة فى محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بعن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « بمنهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » نعت أول لمنهمر ، =

فصل : تُمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرْطُها أن لا تكون فى حرف ، ولا فى اسم يُشْبهه ؛ فلا تُمَال « إلاّ » لأجل الكسرة ، ولا نحو « عَلَى » للرجوع إلى الياء فى نحو « عَلَيْكَ » و « عَلَيْهِ » ولا « إلَى » لاجتماع الأمرين فيها ، ويستثنى من ذلك « ها » و « نا » خاصة ؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا « مر بنا وبها » و « نظر إلينا وإليها » وأما إمالتهم « أنَّى » و « مَتَى » و « بَلَى » و « لا » فى قولهم « افْعَلْ هذا إمَّا لا » فَشَاذٌّ من وجهين : عدم التمكن ، وانتفاء السبب .

والثانى : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة فى غير ياء ، وكونهما متصلتين نحو « من الكبر » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « من عمرو » بخلاف نحو « أعوذ بالله من الغِيَرِ ، ومن قبح السَّيَرِ ، ومن غَيْرِكَ » واشتراط الناظم تَطَرُّفَ الراء مردودٌ بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك « رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا فى الوقف خاصة كرَحْمَة ونِعْمَة ؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : فى المخرج ، والمعنى ، والزيادة ،

= وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً « سكوب » نعت ثان لمنهمر .

الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة « قادر » فى هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجىء خبر عسى فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه فى باب أفعال المقاربة لذلك .

والتطرف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الـكسائى إمالة هاء السكت أيضاً ، نحو (كِتَابِيَهْ)[1] والصحيحُ المنعُ ، خلافاً لثعلب وابن الأنبارى .

* * *

هذا باب التصريف

وهو : تغييرٌ فى بِنْيَة الـكلمة لغرض معنوى أو لفظى ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثانى كتغيير قَوْلٍ وغَزْوٍ إلى قَالَ وغزَا ، ولهذين التغييرين أحكامٌ كالصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام عِلْمَ التصريف ، ولا يدخل التصريفُ فى الحروف ، ولا فيما أشْبَهَهَا وهى الأسماء المُتَوَغِّلَةُ فى البناء والأفعالُ الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كتاء قمت ، و « نا » من « قمنا » ، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذف بعضُه فيدخله التصريف ، نحو يَدٍ ودَمٍ فى الأسماء ، ونحو « قِ زَيْداً » و « قُمْ » و « بِعْ » فى الأفعال .

* * *

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأقَلُّه الثلاثىُّ كرجل ، وغايته الخماسىُّ كسَفَرْجَل ، وما بينهما الرباعىُّ كجَعْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاسْتِخْرَاجٍ ، وأمثلتهُ كثيرةٌ فى قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنيـة الثلاثى أحَدَ عَشَرَ ، والقسمة تقتضى اثنى عشر ؛ لأن الأول واجبُ الحركة ، والحركاتُ ثلاثٌ ، والثانى يكون محركاً وساكناً ؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول فى أربعة أحوال الثانى خرج من ذلك اثنا عشر ،

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلْسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حِبْرٌ ، عِنَبٌ ، إِبِلٌ ، قُفْلٌ ، صُرَدٌ ، دُئِلٌ ، عُنُق ، والمهمل منها فِعُلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسماء ذَاتِ الحِبُكِ)[1] بكسر الحاء وضم الباء، فقيل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للتاء من ذات ، والأصلُ (حُبُك) بضمتين وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبُكٌ — بضمتين — وَحِبِكٌ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمال فُعِلٍ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِمٍ بأنهما منقولان من الفعل ، واحتج المثبتون بوُعِل لغة في الوَعِل ، وإنما أُهمل أو قلّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول .

والرباعيُّ المجردُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعْفَرٍ ، ومكسورهما كزِبْرِج ، ومضمومهما كدُمْلُج ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كفِطَحْل ، ومكسور الأول مفتوح الثالث كدِرْهَم .

وزاد الأخفشُ والكوفيون مضمومَ الأول مفتوح الثالث كجُخْدَب ، والمختار أنه فرع من مضمومهما، ولم يُسْتَمع في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُخْدُبٍ ، وَطُحْلَبٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْثُنٍ وَبُرْجُد وَعُرْفُط إلا الضمُّ .

وللخماسي المجرد أربعة ، أمثلتها : سَفَرْجل ، جَحْمَرِشٌ ، قِرْطَعْبٌ ، قُذَعْمِلٌ .

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع فهو مُفَرّعٌ عنها ؛ إما بزيادة كمُنْطَلَق وَمُحْرَنْجِم ، أو بنقص أصل

---

(١) من الآية ٧ من سورة الذاريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كَبِدٍ وَدَمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « عُلَبِطٍ » أصله عُلاَبِطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثه فى نحو جُخْدَب ، وبكسر أوله فى نحو خِرْفَع ، وكتغيير مكسورهما بضم ثالثه فى زِئْبُر ، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْشُ فأعجميان .

* * *

فصـــــل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضَرَبَ ، وأكثره أربعة كدَحْرَج . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاسْتَخْرَج ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثى ثلاثة : كضَرَبَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ ، وأما نحو ضُرِبَ ـ بضم أوله وكسر ثانيه ـ فمن قال : « إنه وزن أصلى » مستدلا بأن نحو جُنَّ وبُهِتَ وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأُهْدِرَ ، وَأُولِعَ بكذا ، وَعُنِىَ بحاجتى ، بمعنى اعتنى[1] بها ، وَزُهِىَ علينا ، بمعنى تكَبَّرَ لم تستعمل إلا مبنية المفعول ـ عدَّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلا بترك الإدغام فى نحو : سُوِيرَ ، لم يعُدَّهُ .

وللرباعىُّ وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ ، ويأتى فى دُحْرِجَ ـ بالضم ـ الخلافُ فى فعل المفعول .

* * *

---

(١) أما « عنى فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصـــــل

في كيفية الوزن ، ويُسَمَّى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون فيقال في فَلْس: فَعْل ، وفي ضَرَبَ: فَعَل ، وكذلك في قامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما قَوَمَ وَشَدَدَ ، وفي عَلِمَ : فَعِل ، وكذلك في هابَ وَمَنَّ ، وفي ظَرُفَ : فَعُل ، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية في الرباعي ، فقلت في جعفر فَعْلَل ، وثانية وثالثة في الخماسي فقلت في جَحْمَرِش : فَعْلَلِل .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمَ ، وَبَيْطَر ، وَجَهْوَرَ : أَفْعَلَ وَفَيْعَلَ وَفَعْوَلَ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَادَّكَرَ ، لأن الأصل : اصْتَبَرَ وَاذْتَكَرَ ، وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل ، كقولك في حِلْتِيتٍ ، وَسُحْنُونٍ ، وَاغْدَوْدَنَ : فِعْلِيل ، وَفُعْلول ، وافْعَوْعَل .

وإذا كان في الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله في الميزان ، فتقول في نَاء: فَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفي الحادي : عالف ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يَهَبُ يَعَلُ ، وفي بِعْ : فِلْ ، وفي قاضٍ : فاعٍ .

* * *

فصـــــل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

الْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِى
لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى

وفى التعريفين نظر : أما الأول فلأن الواو من « كَوْكَبٍ » ، والنون من « قَرَنْفُل » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان .

وأما الثانى فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قالَ » واللام من «غَزَا» أصول مع سقوطهن فى « يَعِدُ » و « قُلْ » و « لَمْ يَغْزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار لأصْلٍ ، وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها ، وشَرْطُه أن يماثل اللام كَجَلْبَبَ وَجِلْبَابٍ أو العينَ : إما مع الاتصال كَقَتَّلَ ، أو مع الانفصال بزائد كَعَقَنْقَل ، أو تماثل الفاء والعين كَمَرْمَرِيس ، أو العينَ واللامَ كصَمَحْمَح ، وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقَرْقَفٍ وَسُنْدُس ، أو العينَ المفصولة بأصل كَحَدْرَدٍ — فأصلى .

وإذا بُنِىَ الرباعى من حرفين فإن لم يصحّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسِمْسِم ، وإن صح كَلَمْلَمَهُ وَلَمَّه ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثانى ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شىء ، وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثانى مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم فى بيت واحد أرْبَعَ مرات[1] قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعرى فى قوله « التناهى سمو » وقوله « تهاونى أسلم » وقد جمعها بعض النحاة فى قوله « اليوم تنساه » وقيل : إن هذا طيرة للمتعلمين .

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْئُول ، أَمَانٌ وَتَسْهِيل

فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين ، كضارب ، وعِمَاد ، وَغَضْبَى وَسُلاَمَى ، بخلاف نحو : قال وغزا .

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط ؛ أحدها : ما ذكر فى الألف . والثانى : أن لا تكون الكلمة من باب سمسم ، والثالث : أن لا تتصدَّرَ الواو مطلقاً ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع ، وذلك نحو صَيْرَف ، وَجَوْهَر ، وقضيب ، وعجوز ، وَحِذْرِيَة وَعَرْقُوَة ، بخلاف نحو بَيت ، وَسَوْط ، وَيُؤْيُؤ ، ووَعْوَعَة ، وورَنْتَل ، ويَسْتَعُور .

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً ، وهى : أن تتصدر ، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم فى الاشتقاق ، وذلك نحو مَسْجِد وَمَنْسِج ، بخلاف نحو ضِرْغَام ، وَمَهْد ، وَمَرْزَجُوش ، وَمِرْعِز ؛ فإنهم قالوا : « ثوبٌ مُمَرْعَزٌ » فأثبتوها فى الاشتقاق .

وتزاد الهمزة المصدَّرَة بالشرطين الأولين ، نحو أفْكَل وَأفْضَل ، بخلاف نحو كُنَأبيل وأكل وإِسْطَبْل .

وتزاد المتطرفة بشرطين ، وهما : أن تسبقها ألف ، وأن تُسْبق تلك الألف بأكثر من أصلين ، نحو حَمْرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء بخلاف نحو ماء وشاء وبناء وأبناء .

وتزاد النون متأخرة بالشرطين ، نحو عُثْمَان وَغَضْبَان ، بخلاف نحو أمَان وَسِنَان .

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كغَضَنْفَر وَعَقَنْقَل وَقَرَنْفَل وَحَبَنْطَى ووَرَنْتَل ، بخلاف عَنْبَر وَغُرْنَيق وَعَجَنَّس .

وتزاد مُصَدَّرَة فى المضارع .

وتزاد التاء فى التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم، والمطاوع كتعلّم وتَدَحْرج والاسْتِفْعَال والتّفعُّل والافْتِعَالِ وفروعهن .

وتزاد السين فى الاستفعال ، وأهملها الناظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمّهات وأهْرَاق ، وطَيْسَل للكثير ، بدليل سقوطها فى الأُمُومة والإراقة والطَّيْس[1].

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لِمَهْ » و « لم تَرَهْ » وللام بـ « ذلك » و « تلك » فمردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته ، إلا إن قامت حُجَّة على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة همزتَىْ شَمْأَل واحْبَنْطأ ، وميمى دُلاَمِص وابْنُم ، ونونى حَنْظَل وَسُنْبُل ، وتاءىْ مَلَكُوت وَعِفْرِيت ، وسينَىْ قُدْمُوس وَأَسْطاع ، لسقوطها فى الشمول والحَبَط والدلاصة والبنوة والملك والعَفر — بفتح أوله وهو التراب — والقدم والطاعة ، وفى قولهم « حَظِلَتِ الإبلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أَسْبَلَ الزرع » . وبزيادة نونى نَرْجِس وهُنْدَلِع ، وتاءى تَنْضُب وتُحَيِّب لانتفاء فَعْلِل وفُعْلَل وفَعْلُل وفُعْلِّل .

* * *

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

فصــــل

فى زيادة همزة الوصـل

وهى : همزة سابقة موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدَّرْج .

ولا تـكون فى مضارع مطلقاً ، ولاحرفٍ غير أل ، ولا فى ماض ثلاثى كأمَرَ وأخذ ، ولا رباعى كأكرم وأعطى ، بل فى الخماسى كانطلق ، والسداسى كاستخرج ، وفى أمرهما ، وأمر الثلاثى كاضْرِبْ ، ولا فى اسم إلا فى مصادر الخماسى والسداسى كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفى عشرة أسماء محفوظة ، وهى : اسْمٌ ، واُسْتٌ ، وابْنُمْ ، وابْنَة ، وامْرُؤ ، وامْرَأة ، واثنان ، واثْنَتَان ، وايمُن المخصوص بالقسم ؛ وينبغى أن يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وايمُ لغة فى ايمن ، فإن قالوا : هى أيمن فحذفت اللام قلنا : وابنم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبعُ حالات ، وجوب الفتح فى المبدوء بها أل ، ووجوبُ الضم فى نحو اُنْطُلِق وَاُسْتُخْرِج مبنيين للمفعول ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اُقْتُلْ ، اُكْتُب ، بخلاف امْشُوا اقْضُوا ، ورُجْحَان الضم على الـكسر فيما عَرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو اُغْزِى ، قاله ابن الناظم ، وفى تـكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضم الهمزة ، وفى التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّةِ ، ورُجْحَان الفتح على الـكسر فى ايمن وابْنُم ، ورجحانُ الـكسر على الضم فى كلمة اسم ، وجوازُ الضم والـكسر والإشمام فى نحو اختارَ وانْقَادَ مبنيين للمفعول ، ووجوب الـكسر فيما بقى ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا)(١) (اسْتَغْفَرْتَ لهم)(٢) وهو الأصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت فى الدَّرْج إلا ضرورة كقوله :

٥٦١ — * ألاَ لاَ أَرَى إثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً *

بل الوجه أن تُبْدَل ألفاً ، وقد تُسَهَّلُ مع القصر ، تقول « آلْحَسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجحاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .

٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى ومِنْ جُمْلِ *

اللغة : « شيمة » بكسر الشين — هى الخليقة والسجية والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم — بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات — أى صروف الدهر وأحداثه « جمل » بضم الجيم وسكون الميم — اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفى «أرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « اثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر «جمل» مجرور بمن، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق.

الشاهد فيه : قوله « إثنين» فإن الهمزة فى أوله فى أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط فى درج الكلام ، وقد أثبتها الشاعر فى هذا البيت فى درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

٥٦٢ — * أألْحَقَّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ *

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبه هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار التغلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ *

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب — أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتعذر عليكما الاجتماع والتلاقي « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواصر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى بِلَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أوْ يُرَاحُ
قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأضْحَتْ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

الإعراب : « أألحق » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماض معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفي الحق طيران قلبك . =

وقد قرىء بها فى نحو (آلذَّكَرَيْنِ)(١) (آلآن)(٢).

* * *

هذا باب الإبدال

الأَحْرُفُ التى تُبْدَل من غيرها إبدالا شائعاً لغـــير إدغام تسعة ، يجمعها « هَدَأْتُ مُوطِيًا » وخرج بقولنا « شَائعاً » نحو قولهم فى « أُصَيْلاَن » تصغير أصيل على غير قياس ، وفى « اضْطَجَع » ، وفى نحو «عَلِيّ» فى الوقف : أُصَيْلاَل وَالْطَجَع ، وَعَلِجّ ، قال :

٥٦٣ — * وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا *

= الشاهد فيه : قوله « أالحق » حيث نطق الشاعر بهمزة أل فى هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل فى مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ صفحة ٣٦٤) والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ *

اللغة : « أصيلالا » الأصيل ـ بفتح الهمزة ، بزنة الأمير ـ وقت العشى ، وقد جمعه الشاعر أولا على أصلان ، مثل رغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان ـ بضم الهمزة وفتح الصاد ـ ثم قلب النون فى آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى فى مكانه « أعيت » والمعنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جار ومجرور متعلق بوقف « أصيلالا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسائلها » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد =

وقال :

٥٦٤ — * مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *

= إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار « جوابا » جعله التبريزى مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن تجيب جوابا « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفى « بالربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أصيلالا » حيث أبدل الشاعر النون فى هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلانا ، وهو تصغير أصلان الذى هو جمع أصيل ، كما بيناه فى لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :

* وقفت فيها أصيلاكى أسائلها * ومنها أنه روى * وقفت فيها طويلا كى أسائلها *

وليس فى البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .

٥٦٤ — هذا الشاهد من كلام منظور بن حبة الأسدى ، يصف ذئباً ، والذى أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

يَا رُبَّ أَبَّازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعْ تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ

* لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ *

اللغة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء — أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذى يكثر القفز ، وأراد به ظبيا « العفر » بضم العين المهملة وسكون الفاء — جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذى لونه لون التراب « تقبض الذئب » جمع نفسه وتهيأ للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أرطاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالعناب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف — وهو ما اعوج وانحنى من الرمل « الطجع » اتكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حر جرف « أرطاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله =

وقال :

٥٦٥ ــ * خَالِى عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٌّ *

= مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطجع» الفاء حرف عطف ، الطجع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز .

الشاهد فيه : قوله « فالطجع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق ــ وهو الضاد ــ ثم أبدل الضاد لاما ، وهو إبدال شاذ ، والأصل الأصيل فى هذه الكلمة « اضتجع » فقلبت التاء طاء فصارت « اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت «فالطجع» ففى الكلمة إبدال قياسى وابدال شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ ــ نسب أبو على القالى هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يعين اسمه ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٨٨) وانظر أيضا كتابنا صفوة دروس التصريف (ق٤ص٤) والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ وَبِالْغَـــدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجِّ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ *

اللغة : « خالى » روى أبو على القالى فى مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف» مصغرا ــ اسم رجل ، ويروى فى مكانه « لقيط » « العشج » هو العشى ، وهو آخر النهار « كتل البرنج » الكتل ــ بضم ففتح ــ جمع كتلة ــ بضم فسكون ــ وهى اسم يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرنى ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال ــ الوتد « الصيصج » أراد به الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه .

الإعراب : «خالى» خال: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وخال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عويف » خبر المبتدأ « وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . =

وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة .

ومعنى « هدأت » سكنت ، و « مُوطيًا » من أوطأته جعلته وطيئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طويت دائمًا » ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عَدِّه إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد فى الوقف على نحو رَحْمَة ونِعْمَة ، وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم : هِيَّاكَ ، وَلَهِنَّكَ قائم ، وهَرَقْتُ الماء ، وهَرَدْتُ الشىء ، وهَرَحْتُ الدَّابة .

* * *

فصـــل
فى إبدال الهمـزة

تُبْدَلُ من الواو والياء فى أربع مسائل :

= الشاهد فيه : قوله « أبو علج » فإن أصله « أبو على » بياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء المشددة جيما ، وكذلك فى تتمة أبيات الشاهد فى قوله « بالعشج » وأصله « بالعشى » وفى قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفى قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفى كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء المشددة جيما ،وهو إبدال شاذ ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون هذا تميمى ، وقولهم : هذا علج ، يريدون هذا على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثنى من سمعهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تتطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِساء وسماء ودُعَاء ، ونحو بناء وَظِبَاء وَفِنَاء ، بخلاف نحو قاوَلَ وَبَايَعَ وَ إِدَاوَة وَهِدَاية ، ونحو غَزْو وَظَبْى ، ونحو واو وآى .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرَا كَسَكْرَى ، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعلٍ فعلٍ أُعِلَّتْ فيه ، نحو قائل وبائع ، بخلاف نحو عَيِنَ فهو عاين ، وعَوِرَ فهو عاوِرٌ .

الثالثة : أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعل ، وقد كانت مدة زائدة فى الواحد نحو عجائز وصحائف ، بخلاف قَسْوَرة وَقَسَاور ، وَمَعِيشة وَمَعَايش ، وشذ مُصِيبة ومَصَائب ، ومَنارة ومَنائر .

ويشارك الواوَ والياء فى هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادة وقلائد ، ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينَيْن بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنَيَائف جمع نَيِّف ، أو واوين كأوائل جمع أوّل ، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّد إذ أصله سَيْوِد ، وأما قوله :

٥٦٦ — * وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

---

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن المثنى الطهوى ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِى وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَنَى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَاغِرِى *

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ، فإنه يقال «كحل عينه» من باب قتل — وكحلها — بالتضعيف — إذا وضع فيها الكحل ،=

. . . .

= والكحل - بوزن القفل - غبرة حجر الإثمد ، أو غبرة حريق الشحم ، وإنما يوضع فى العين تزيينا لها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو مايسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَذًى بِعَيْنِكِ ، أَمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ
أَمْ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواوير » فيقلب ألف المفرد ياء فى الجمع لانكسار ماقبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التى انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ماقبلها .

المعنى : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ فمه من أسنانه ، وأصابت عينه الأقذاء .

الإعراب : « وكحل » الواو حرف عطف ، كحل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كحل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذى على هذه الحال أن تقلب ألفه فى الجمع ياء لانكسار ماقبلها حينئذ فيقال « عواوير » كما قالوا : قراطيس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالموجودة ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا فى جمع أول « أوائل » وأصله أواول ، وهذا حكم كل حرفى لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأيناه لم يقلب ثانى الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التى حذفها حكمها واعتبرها كالباقية فى اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعيل لا على زنة مفاعل التى يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار وهو الرَّمَد ، فهو مفاعيل كطواويس ، لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

* فِيهَا عَيَائِيـــلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *[1] [٥٤٨]

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مَفَاعِل ، لأن عيائيل جمع عَيِّل — بكسر الياء — واحد العِيَال ، والياء زائدة للإشباع مثلها فى قوله :

٥٦٧ — * ... ... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

فلذلك أُعِلَّ .

---

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعى ، وقد تقدم ذكره ، وهو الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه فى باب جمع التكسير ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْمِي قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَّاءَ تَمَّتْ فى نِيَافٍ مُشْمَخِرْ
حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرْ فى أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفِّ الحُظُرْ

٥٦٧ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة ، وقد ذكرناه فى أثناء كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ فى باب إعمال المصدر ، والذى أنشده المؤلف هنا قطعة من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وارجع إلى الموضع الذى أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدى الناقة التى يصفها « هاجرة » الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها ينفيها ، بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » مصدر نقد الدراهم ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صيرف بوزن جعفر ، وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة تاء فى آخره =

. . . .

= الدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« المهالبة » و« الأزارقة » (انظر شرح الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا الإشباع فى قول امرىء القيس :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ   عَلَى عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِىءُ شِيمَالِى

فإنه أراد « شمالى » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد فى قول الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ   وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ المَرَاجِيلُ

أراد « المراجل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعلم : « وصف ناقة بسرعة السير فى الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقعهما فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفى رديئها عن جيدها ، وخص الهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ، أى فإذا كانت قوية السير شديدته فى هذا الوقت فهى فى غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويدا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة التى يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى » حرف جر « كل » مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و « الصياريف » مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء .

ومن الناس من يروى فى هذا البيت « نفى الدراهيم » وهو جمع درهم ، وكان من =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع وَاوَانِ وكانت الأولى مُصَدَّرة والثانية إما متحركة، أو ساكنة متأصلة فى الواويَّة ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاصِلَة ووَاقِيَة ، تقول : أَوَاصِل وأَوَاقٍ ، وأصلهما وَوَاصِلُ ووَوَاقٍ(١)، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُولَى بواوين أولاها فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُوفِيَ ووُورِيَ فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فَاعَلَ ، وبخلاف نحو الوُولَى بواوين مُخَفَّفًا من الوُؤْلَى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأَوْأَلُ ، أَفْعَلَ من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِىّ ونَوَوِىّ ، المنسوب إلى هَوًى ونَوًى .

* * *

فصل

فى عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك فى بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة فى الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً .

= حقه أن يقال فيه « الدراهم » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشبع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك فى إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه فى لغة البيت من قول امرىء القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلهما قول عنترة بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

وخرج باشتراط العروض نحو المرآة وَالمَرَائِي ؛ فإن الهمزة موجودة فى المفرد لأن المرآة مِفْعَلَة من الرُّؤية ، فلا تغيير فى الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صَحَائف وعَجَائز ورَسَائل ؛ فلا تغير الهمزة فى شىء من ذلك أيضاً .

وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلبُ كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء فى ثلاث مسائل ، وهى : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن وَاو[1] ووَاواً فى مسألة واحدة ، وهى : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامه همزة خَطَايَا ، أصلها خطايِئ ـ بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ـ ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صحائف ، فصار خطائىء ـ بهمزتين ـ ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعدَ مكْسورةٍ ، فما ظنك بها بعد المكْسُورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة ، نحو مَدَارَى وعَذَارَى فى المَدَارِى والعَذَارِى ، قال :

٥٦٨ ـ * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِى *

---

(١) هذا هو الصواب ، وفى جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس فى معلقته ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَيَا عَجَبَاً مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ *

اللغة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعمد أخدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لاتقوى على مقاومة الذابح لها « للعذارى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيتى » المطية : كل ما يرتحله المسافر ، فعيلة من المطو وهو السير أو من المطاوهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

٥٦٩ — * تَضِلُّ المَدَارَى فِى مُثَنًّى وَمُرْسَلِ *

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للعذارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيتى » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للعذارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » فى جمع خطيئة : فإن أصله « خطايئ » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطائئ » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان فى آخر الكلمة وأولاها مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطائى » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل فى العذارى والمدارى والصحارى ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التى بعد ألف مفاعل فتحة فى جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا فى «العذارى» فى مثل هذا البيت وكما فعلوا فى مثل قول امرئ القيس * تضل المدارى . . . * وهو الشاهد الآتى رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لايحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفرده معتلا يكون سائغا من باب الأولى والأحق لثقل الكسرة على حروف العلة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس فى معلقته ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَى *

وهو فى وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا : =

. . . .

= * تَضِلُّ العِقَاصُ في مُثَنًّى وَمُرْسَلِ *

اللغة : «غدائره» الغدائر : جمع غديرة ، وهى الخصلة من الشعر «مستشزرات» يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشىء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشىء » تريد أنك رفعته ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلا للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تنافر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى مافوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شىء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ المِدْرَاةُ فى أكْنَافِهِ وَإذَا مَا أرْسَلَتْهُ يَعْتَفِرْ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقيصة ، وهو ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب، ويروى «يضل العقاص» بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب «مثنى » هو الشعر الذى فتل بعضه على بعض «ومرسل» أى مسرح غير مفتول ولا معقوص .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجعل بعضه معقوصا أى مضفوراً أى ملويا وبعضه مفتولا وبعضه مرسلا ، وإن المدارى تغيب فيما ثنى منه أوفتل ، أو إن الجزء المضفور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو المفتول ، وهذه أمارة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غدائره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .

الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها =

ففعلُ ذلك هنا أوْلىٰ ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خَطَاءا ـ بألفين بينهما همزة ـ والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شِبْهُ ثلاثِ ألفاتٍ ، فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قضايِي ـ بياءين الأولى ياء فَعِيلة ، والثانية لام قَضِيَّة ـ ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

ومثالُ ما لامه واو قلبت فى المفرد ياء مَطِيَّة ؛ فإن أصلها مَطِيوَة فَعِيلَة من المَطَا ، وهو الظَّهر ، ثم أبدلت الواوُ ياء ، ثم أدغمت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام فى سَيْوِد ومَيْوِت ؛ إذ قيل فيه : سَيِّد ومَيِّت ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايِوُ ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، كما فى الغَازِى والدَّاعِى ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزى ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال .

ومثالُ ما لامه واو سلمت فى الواحد هِرَاوَة وهَرَاوَى ، وذلك أنا قلبنا ألف هراوة فى الجمع همزةً على حد القلب فى رِسَالة ورَسَائل ، ثم أبدلنا الواو ياء

ـــ فانقلبت ألفا ، والاسم الذى فعل الشاعر هذا فى جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا فى جمع خطيئة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التى بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما ألمعنا إليه فى شرح الشاهد السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال أيضاً .

***

الباب الثانى

باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة

والذى يُبْدَلُ منهما أبداً هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط الثقل بالثانية حَصَلَ ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعدَ الفتحة ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضى الله تعالى عنها : « وكان يَأْمُرُنى أنْ آتَزِرَ » وهو بهمزة فألف ، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَذَّتْ قراءة بعضهم (إِئْلاَفِهِمْ)(١) بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أُوتِمِنَ ، وأجاز الكسائى أن يبتدأ « أُؤْتمن » بهمزتين ، نقله عنه ابنُ الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية نحو سَأَّل ولَآَّل ورآَّس . وإن كانتا فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول فى مثال قِمَطْر من قَرَأَ : قِرَأْىٌ ، وفى مثال سَفَرْجَل منه : قَرَأْ يَأ ـ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

---

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا فى الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبنى من قَرَأَ مثل جَعْفَرٍ أو زِبْرِجٍ أو بُرْثُنٍ ، وأمثلة المكسورة أن تبنى من أمّ مثل أُصْبِع — بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة — فتقول فى الأول : أَأْمِمٌ — بهمزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل فى الباقى أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين (أَئِمَّة)[1] بالتحقيق ، فما يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أَوُبٌّ ، جمع أَبٍّ وهو المَرْعَى ، وأن يبنى من أمّ مثل إِصْبُع — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أُبْلُم ؛ فتقول : إِوُمّ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أَأْبُبٌ على وزن أَفْلُس ، وأصل الثانى والثالث إِئْمُمٌ وأُأْمُمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين فى الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أُوَيْدِم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبنى من أمّ على وزن إِصْبَع — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزةَ مضارعة نحو أَؤُمُّ وأَئِنُّ مضارعى

---

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَيِمَّةُ وأَيَنَّةُ جاز فى الثانية التحقيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلم لدلالتها على مَعْنًى بهمزة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ)(١) .

* * *

فصل

فى إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففى مسألتين :

إحداهما : أن ينكسر ما قبلها كقولك فى مِصْبَاح : مَصَابِيح ، وفى مِفْتَاح : مَفَاتِيح ، وكذلك تصغيرهما .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك فى غُلَامٍ : غُلَيِّم .

وأما إبدالها من الواو ففى عَشْرِ مَسَائل:

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهى إما طَرَفٌ كرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ والغَازِى والدَّاعِى ، أو قبل تاء التأنيث كشَجِيَة ، وأَكْسِيَة ، وغَازِيَة ، وعُرَيْقِيَة فى تصغير عَرْقُوَة ، وَشَـذَّ سَوَاسِوَة فى جمع سواء ، ومَقَاتِوَة بمعنى خُدَّام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك فى مثال قَطِرَان من الغزو : غَزِيَان .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعل أُعِلَّتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيَام وقِيَام وانْقِيَاد واعْتِيَاد ، بخلاف نحو سِوَار وسِوَاك ؛ لانتفاء المصدرية ، ونحو لَاوَذَ لِوَاذاً وجَاوَرَ جِوَاراً ، لصحة عين الفعل ، وحَالَ حِوَلاً وعَادَ المريض عِوَداً ، لعدم الألف ، ورَاحَ رَوَاحاً لعدم الكسرة .

---

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: (جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَماً وَارْزُقُوهُمْ)[1] وقوله تعالى: (جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَماً لِلنَّاسِ)[2] فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء، وفى قراءة ابن عامر فى المائده.

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم: نارت الظبية نِوَاراً، بمعنى نَفَرَت، ولم يُسْمع له نظير.

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهى فى الواحد: إما مُعَلّة نحو دَارٍ وَدِيَارٍ، وَحِيلَة وَحِيَلٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ، وَقِيمَةٍ وَقِيَمٍ، وَقَامَةٍ وَقِيَمٍ؛ وشذ حاجة وحِوَج، وإما شبيهة بالمعلّة، وهى الساكنة. وشرط القلب فى هذه أن يكون بعدها فى الجمع ألف، كسَوْطٍ وسِيَاطٍ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كُوز وكِوَزَةٍ وَعَوْد — بفتح أوله؛ للمسن من الإبل — وعِوَدَة؛ وشذ قولهم ثِيَرَة وتصحح الواو إن تحركت فى الواحد نحو طَوِيل وطِوَال، وشذ قوله:

٥٧٠ — * وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجالِ طِيَالُهَا *

---

(١) من الآية ٥ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة.

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النبهانى الطائى أحد شعراء الحماسة، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَبَيَّنَ لِى أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ *

اللغة: «القماءة» بفتح القاف، وبوزن السحابة، قصر القامة «ذلة» بكسر الذال المعجمة وتشديد اللام، الضعة والهوان «أعزاء» جمع عزيز، وهو الوصف من العزة، وهى القوة والمنعة، وهى ضد الذلة «طيالها» جمع طويل، وأصله طوال، بالواو، فقلب الواو ياء لما سنذكره فى بيان الاستشهاد بالبيت. =

قيل : ومنه (الصَّافِنَاتُ الجِيَاد)(١) وقيل : جمع جَيِّد لا جَوَاد . أو أعلت لامه كجمع ريَّان وجوّ - بتشديد الواو - فيقال: رِوَاء وَجِوَاء ، بتصحيح العين ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبهما ، وهذا الموضع ليس محرراً فى الخلاصة ولا فى غيرها من كتب الناظم ، فتأمله .

الرابعة — أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ . وتقول فى اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمارة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهانته ، وأن الرجل العزيز القوى المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقماءة » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طيالها » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طيالها » فإن أصله طوالها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها ، نظير قلب الواو ياء فى جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التى فى المفردات التى ذكرناها إما معلة فى المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما فى قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإما ساكنة فى المفرد كما فى حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمعل ، لكن الواو فى « طويل » متحركة فهى قوية بالحركة ، فكان القياس ألا يقلبها فى الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب فى المفرد ولم تشبه المنقلب، لكنه قلبها فى هذه الكلمة شذوذاً .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

المفعول : مُعْطَيَان وَمُزَكَّيَان ، حملوا الماضى على المضارع ، واسمَ المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تَغَازَيْنَا وتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبتَ قبل مجىء التاء فى أوله — وهو غازَيْنَا وَدَاعَيْنَا — حملا على نُغَازِى وَنُدَاعِى ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرَة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَان وَمِيقَات ، بخلاف نحو صِوَان وَسِوَار وَاجْلِوَّاذ وَاعْلِوَّاط .

السادسة : أن تكون لاماً لفُعْلَى — بالضم — صفة نحو (إِنَّا زَيَّنَّا السماءَ الدُّنْيَا)[1] ، وقولك : للمتَّقِينَ الدَّرَجة العُلْيا ، وأما قول الحجازيين «القُصْوَى» فشاذ قياساً فصيح استعمالا ، نُبِّهَ به على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ والقَوَد .

فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير ، كقوله :

٥٧١ — * أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً *

---

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ — هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

اللغة : « حزوى » بضم الحاء المهملة — اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمعة « يرفض » تقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش . والمراد أنه يسيل متفرقا متناثراً « يترقرق » أى يجرى جرياسهلا .

الإعراب : « أدارا » الهمزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالمضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق =

السابعة: أن تلتقى هى والياء فى كلمة والسابق منهما ساكنٌ متأصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء فى الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء: سيِّد وميِّت، أصلهما سَيْوِد ومَيْوِت، ومثاله فيما تقدمت الواو طَىٌّ وَلَىٌّ مصدرا طوَيْتُ ولَوَيتَ، وأصلهما طَوْىٌ وَلَوْىٌ.

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين، نحو «يَدْعُو يَاسِر» و «يَرْمِى واعد» أو كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغَيُور، أو عارض الذات نحو رُوية مخفف رُؤْية، أو عارض السكون نحو قَوْىَ فإن أصله الكسر، ثم إنه سُكِّن للتخفيف، كما يقال فى عَلِم: عَلْم.

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: (إنْ كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ)[1] بالإبدال والإدغام، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضَيْوَن وأَيْوَم، وعوَى الكلب عَوْية، ورَجاء بن حَيْوَة، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّة ونَهُوٌّ عن المنكر.

واطَّرَد فى تصغير ما يكسَّرُ على مَفَاعِل ـ نحو جَدْوَل وأَسْوَد للحية ـ الإعلال والتصحيح.

الثامنة: أن تكون لامَ مفعولِ الذى ماضيه على فَعِلَ ـ بكسر العين ـ نحو

═ بمحذوف نعت لقوله دارا «هجت» فعل وفاعل «للعين» جار ومجرور متعلق بقوله هجت «عبرة» مفعول به لهجت «فماء» الفاء عاطفة، ماء: مبتدأ، وهو مضاف و«الهوى» مضاف إليه «يرفض» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «أو» حرف عطف «يترقرق» فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «حزوى» حيث صحت الواو فيه، لكونه اسماً لا وصفاً

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

رَضِيَه فهو مَرْضِىٌّ وقَوِىَ على زيد فهو مَقْوِىٌّ عليه ، وشذ قراءة بعضهم : (مَرْضُوَّة)(١) فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح ، نحو مَغْزُوّ ، وَمَدْعُوٌّ ، والإعلال شاذ كقوله :

٥٧٢ ــ * أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا *

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفجر .

٥٧٢ ــ هذا الشاهد من كلام عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى *

اللغة : « عرسى » عرس الرجل ، بكسر العين وسكون الراء ، زوجه « مليكة » اسم امرأة « الليث » الأسد ، وقد أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه « معديا عليه » يريد معتدى عليه أحيانا « وعاديا » أى معتديا على غيره أحيانا أخرى .

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عرسى » عرس : فاعل علمت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مليكة » بدل من عرسى أو عطف بيان عليه « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « أنا » ضمير فصل لا محل له « الليث » خبر أن « معديا » حال من الليث « عليه » جار ومجرور متعلق بمعدى على أنه نائب فاعله لأنه اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول « وعاديا » معطوف على معديا .

الشاهد فيه : قوله « معديا » حيث أعله بقلب واوه ياء ، وأصله معدووا ، بواوين أولاهما واو مفعول والثانية لام الكلمة ؛ لأن فعله عدا يعدو عدوا ، فلما أراد أن يعله قلب الواو التى هى لام الكلمة ياء لأنها متطرفة ، فصار « معدويا » فاجتمعت الواو والياء فى كلمة والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء ، وقياس نظائر هذا الفعل أن تصح لام اسم المفعول منه أى لا تقلب ياء وتدغم فى واو مفعول فيقال « معدو » على نحو ما يقال فى اسم المفعول من غزا ودعا وبلاه يبلوه : مغزو ومدعو ومبلو ، ولكن الشاعر أعل اسم المفعول فى هذا البيت شذوذاً .

والتاسعة : أن تكون لامَ فُعول جمعاً نحو عَصاً وعُصِيّ وقَفاً وقُفِيّ ودَلْو ودُلِيّ ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أُبُوٌّ ، وأُخُوٌّ ، ونُحُوٌّ جمعاً لنحو وهو الجهة ، ونُجُوٌّ ـ بالجيم ـ جمعاً لنَجْو ، وهو السحاب الذى هَرَاقَ ماءه ، وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ .

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَوْا عُتُوًّا كبيراً)(١) ، (لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فى الأَرْضِ)(٢) ، وتقول : نَمَا المَالُ نُمُوًّا ، وَسَمَا زيد سُمُوًّا وقد يُعلُّ نحو عَتَا الشيخُ عُتِيًّا ، وقسا قلبه قِسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفُعَّل جمعاً صحيح اللام كصُيَّمَ وَنُيَّمَ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُوَّم ونُوَّم ، ويجب إن اعتلت اللام ، لئلا يتوالى إعلالان ، وذلك كشُوًّى وغُوًّى جمعَىْ شَاوٍ وَغاوٍ ، أو فُصِلَت من العين نحو صُوَّام ونُوَّام ، لبعدها حينئذ من الطَّرَف ، وشذ قوله :

٥٧٣ ـــ * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا *

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ ـــ هذا الشاهد من كلام أبي الغمر الكلابي ، وسماه الشيخ خالد أبا النجم الكلابي ، والذى أنشده للمؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْـــذِرٍ *

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، تريد أنه زارهم فى الليل ، ويقال « أتانا طروقا » كما تقول : أتانا ليلا « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء ـ أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .

المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أثر فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا . =

فصــــل

فى إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففى مسألة واحدة ، وهى أن ينضم ما قبلها ، نحو بُويِـعَ وضُورِبَ ، وفى التنزيل (مَا وُورِىَ عَنْهُمَا)[١] .

وأما إبدالها من الياء ففى أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة فى غير جمع ، نحو مُوقِن ومُوسِر ، ويجب سلامتها إن تحركت نحو هُيام ، أو أدغمت كحُيَّض ، أو كانت فى جمع ، ويجب فى هذه قلب الضمة كسرة كِهِيمٍ وبِيضٍ فى جمع أفْعَلَ أو فَعْلاَء .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهى إما لامُ فِعْلٍ كنَهُوَ الرجل وقَضُو بمعنى ما أنهاهُ ، أى أعقله ، وما أقضاهُ ، أو لامُ اسمٍ مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « ابنة » نعت لمية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر « كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة فى المفرد منقلبة عن واو ، وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسيه أحد أمرين أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو ياء كما وقع فى بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

كأن تبنى من الرمى مثل مَقْدُرة فإنك تقول : مَرْمُوَة ، بخلاف نحو تَوَانَى تَوَانِيَة ؛ فإن أصله قبل دخول التاء تَوَانُياً بالضم كتكاسَلَ تَكاسُلاً ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَة وبقى الإعلال بحاله ، أو لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبنى من الرمى على وزن سَبُعَان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن الأحمر :

* ألاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ *[1] [٥٥٠]

فإنك تقول : رَمُوَان .

الثالثة : أن تكون لاماً لفَعْلَى ــ بفتح الفاء ــ اسماً لا صفة ، نحو تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوَى ، قال الناظم وابنه : وَشَذَّ سَعْيَا لمكان ، ورَيَّا للرائحة ، وطَغْيَا لولد البقرة الوَحْشِيَّةِ ، انتهى ؛ فأما الأول فيحتمل أنه منقول من صفة كخَزْيَا وصَدْيَا مؤنثى خَزْيَان وصَدْيَان ، وأما الثانى فقال النحويون : صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصل رائحة رَيَّا ، أى : مملوءة طيباً ، وأما الثالث فالأكثرُ فيه ضم الطاء ؛ فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف .

الرابعة : أن تكون عيناً لِفُعْلَى ــ بالضم ــ اسماً كطُوبَى مصدراً لطاب ، أو اسماً للجنة ، أو صفة جارية مَجْرَى الأسماء ، وهى فُعْلَى أفْعَل ، كالطُّوبَى والكُوسَى والخُورَى مؤنثات أَطْيَبَ وأَكْيَسَ وأَخْيَرَ ، والذى يدل على

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر كما فعل المصنف ههنا ، ونسبه قوم لتميم بن أبى بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره فى باب النسب ، الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ *

أنها جارية مَجْرَى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل[1] فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال فى جمع أفْكَلٍ : أفَاكِل .

فإن كان فُعْلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَة ضِيزَى)[2] أى : جائرة ، ومِشْيَة حِيكَى ، أى : يتحرك فيها المنكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز فى عين فُعْلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فتقول: الطُّوبَى والطِّيبَى، والكُوسَى والكِيسَى ، والضُّوقَى والضِّيقَى .

* * *

فصل

فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّتَا فى القَوْل والبَيْع لسكونهما .

والثانى : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّتَا فى جَيَل وتَوَم مخففى جَيْئَل وتَوْءَم .

والثالث : أن ينفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّتَا فى العِوَض والحِيَل والسُّوَر .

والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلة ، أى : فى كلمتيهما ، ولذلك صَحَّتَا فى ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامَيْن ، ولذلك صَحَّت العين فى بَيَان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه فى باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل فى دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وخَوَرْنَق ، واللام فى رَمَيَا وغزَوَا وفتَيَان وعَصَوَان وعَلَوى وفتَوى ، وأعلت العين فى قَامَ وبَاعَ وبَاب ونَاب لتحرك ما بعدها ، واللام فى غزَا ودَعَا ورَمَى وبَكَى ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك فى يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ(١) ، وأصلهما يَخْشَيُونَ ويَمْحَوُونَ ؛ فقلبتا ألفين ، ثم حذفتا للساكنين .

والسادس : أن لا تكون إحداهما عيناً لفَعِلَ الذى الوصف منه على أفْعَلَ نحو هَيِفَ فهو أهْيَفُ ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ .

والسابع : أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كالْهَيَف .

والثامن : أن لا تكون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدالّ على معنى التَّفاعُلِ ؛ أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، نحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ؛ فإنه فى معنى تجاوَرُوا وتشاوَرُوا . فأما الياء فلا يُشْتَرَط فيها ذلك ؛ لقربها من الألف ، ولهذا أعلت فى اسْتَافُوا مع أن معناه تَسَايَفُوا .

والتاسع : أن لا تكون إحداهما مَتْلُوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال ؛ فإن كانت كذلك صحت وَأُعِلَّتِ الثانيــــة نحو الحَيَا والهَوَى والحَوَى مصدر حَوِيَ إذا اسْوَدَّ . وربما عكسوا فأَعَلُّوا الأولى وصححوا الثانية ، نحو آيَة فى أسهل الأقوال .

فإن قلت : لنا أسهل منه ، قول بعضهم إنها فَعَلَةٌ كنَبِقَة ؛ فإن الإعلال حينئذٍ على القياس ، وأما إذا قيل إن أصلها أَيَيَةٌ ــ بفتح الياء الأولى ــ أو

---

(١) زعم الشيخ خالد أنه لايصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو فى القاموس وغيره .

أَيْيَة - بسكونها - أو آيِيَة فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثانى ، وإعلال الساكن ، وَحَذْفُ العينِ لغير مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أيمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمله .

والعاشر : أن لا يكون عيناً لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فلذلك صَحَّتَا فى نحو الجَوَلاَن والهَيَمَان والصَّوَرَى والحَيَدَى . وَشَذَّ الإعلال فى مَاهَان ودَارَان .

* * *

فصل

فى إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت فى تاء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْد ، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ ، قال :

٥٧٤ — * فَإِنْ تَتَّعِدْنِى أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

---

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة فى منافرة وقعت بينهما ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ البَاقِيَاتِ القَوَارِصَا *

اللغة : « تتعدنى » أصلها توتعدنى ، فقلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، وسنذكر لذلك تكملة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والمراد تتوعدنى وتتهددنى ، وكذلك معنى «أتعدك» وقوله « أزيد الباقيات القوارص» أراد بها الأشعار التى =

وقال :

٥٧٥ — * فَإِنَّ الْقَوَافِى تَتَّلِجْنَ مَوَالِجَا *

= تبقى على ألسنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجع مؤلم .

المعنى : يقول المهجو : إن كنت تتوعدنى وتهددنى بالعقوبة فإنى أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدنى به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلا دائراً يتضمن الكلام الموجع الممض المؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدنى » تتعدنى : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أتعدك » أتعد : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدنى » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدنى وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها فى الكلمتين حرف زائد وهى تاء الافتعال فقلبت الواو تاء فى الكلمتين فتجاور فى كل منهما تاءان فأدغمت التاء فى التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ *

اللغة : «القوافى» جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروى الذى بنيت عليه القصيدة فيقال «قافية النون» إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول فى افْتَعَلَ من الإزارِ « إيتَزَرَ » ولا يجوز إبدالُ الياء تاء وإدغامها فى التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وليست أصلية ، وَشَذَّ قولهم فى افْتَعَلَ من الأكل «اتَّكَلَ» وقولُ الجوهرى فى اتخذ « إنه افْتَعَلَ من الأخذ » وَهَمٌ ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخِذَ[1] كاتَّبَعَ من تَبِعَ .

* * *

= متحرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِى فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِى

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء فى صيغه افتعل قلبت تاء ثم أدغمت فى التاء ، ومعناه أن القوافى والقصائد والأشعار تدخل فى مضايق الأمكنة التى لا يستطيع والج أن يلج فيها « موالجا » جمع مولج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول «تضايق» أصله تتضايق فحذف إحدى التاءين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التاءين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور « تتلجن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافى فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن « موالجا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنعه من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه .

الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها زائدة وهى تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء فى التاء .

(١) هذا الكلام مبنى على ثبوت « تخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : (لوشئت لتخذت عليه أجراً) فى قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَخِذْتُ غُرَازَ إثْرَهُمُ دَلِيلاً وَفَرُّوا فى الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى

ولم يثبت ذلك عند الجوهرى ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت فى كلام المؤلف .

فصل

فى إبدال الطاء

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، وتسمى أَحْرُفَ الإطباق ، تقول فى افْتَعَلَ من صَبَرَ : اصْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛ لأن الصَّفِيرِيَّ لا يدغم إلا فى مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهُرَ : اطَّطَهَرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين فى كلمة ، وأولهما ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى ، ومع عَكْسِهِ ، وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْــــواً ، وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

* * *

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبى سلمى المزنى فى هرم ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه مغارمهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لاضعفاً ولا استكانة ، ويروى « فيظطلم » بإظهار الحرفين و « فيطلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالظاء المعجمة مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الجواد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « الذى » نعت للجواد مبنى على السكون فى محل رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبنى على الفتح فى محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثان ليعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل
فى إبدال الدال

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى ، تقول فى افْتَعَلَ من دَانَ : إِدْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه فى اطَّهَّرَ ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه فى اصْطَبَرَ ، ومن ذَكَرَ : إِذْدَكَرَ ، ثم تُبْدَل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذًّا : (فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ)(١) بالمعجمة .

* * *

= مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان منصوب بيظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم المبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظتلم ، فالظاء فاء الكلمة ، والتاء حرف زائد هى تاء الافتعال ، فقلبت التاء طاء ، فصار فيظطلم ـ بظاء معجمة فطاء مهملة ـ ثم من العرب من يبقى الظاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول «فيطلم» ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع فى الكلمة ظاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول « فيظلم » وبيت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ، وليس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهن ، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهن ، وبعضهم رواه بالثانية ، وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة فى كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل
فى إبدال الميم

أبدلت وُجُوباً من الواو فى فَمٍ ، وأصله فَوَه ، بدليل أفْوَاه ، فحذفوا الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ بِهِ إلى الأصل فقيل : فُوكَ ، وربما بقى الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِم » .

ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا فى كلمة أو كلمتين ، نحو (انْبَعَثَ)(١) و (مَنْ بَعَثَنَا)(٢)، وشذوذاً فى نحو قوله :

٥٧٧ — * وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ *

وأصله « البَنَان » ، وجاء عكسُ ذلك فى قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٌ » وأصله قاتم .

* * *

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللغة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » للنجوم التى تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرا » وسموا « بدرا » وسموا « سهيلا » وأشباه ذلك « المنطق » أصله اسم لمحل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه مِنْ باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز فى البيت أن يراد به كل واحد مِنْ هذين « التمتام » الذى فيه تمتمة — بوزن دحرجة — وهى رد الكلام إلى التاء والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تمتام ، والمرأة تمتامة ؛ وقال أبوزيد التمتام : الذى يعجل فى كلامه ولا يفهمك « المخضب » الذى جعل فيه الخضاب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع . =

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك فى أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل .

ويجب بعد النقل فى المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ، نحو يَقُول ويَبِيع ، أصلهما يَقْوُلُ مثل يَقْتُلُ ويَبْيِعُ مثل يَضْرِب ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانسها ، نحو يَخَافُ ويُخِيفُ ، أصلهما يَخْوَفُ كيَذْهَبُ ويُخْوِفُ كيُكْرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وعَوَّقَ وبَيَّنَ ، أو كان فعلَ تَعَجُّبٍ ، نحو ما أَبْيَنَهُ ، وأَبْيِنْ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ ، وأَقْوِمْ بِهِ ، أو مضعفاً نحو ابْيَضَّ واسْوَدَّ ، أو معتلَّ اللامِ نحو أَهْوَى وأَحْيَا .

المسألة الثانية : الاسم المُشْبِه للمضارع فى وَزْنِهِ دون زيادته ، أو فى زيادته دون وزنه ؛ فالأول كمَقَام ، أصله مَقْوَم — على مثال مَذْهَب — فنقلوا وقلبوا ، والثانى كأن تبنى من البيع أو من القول اسْماً على مثال تِحْلِئ — بكسر التاء

= الإعراب : « يا » حرف نداء «هال» منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضاف و«المنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « المخضب » نعت للكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والمخضب مضاف و « البنام » مضاف إليه إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البنام » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهمزة بعد اللام ــ فإنك تقول تِبِيع ــ بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ــ وتِقِيل ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشْبَهَهُ فى الوزن والزيادة معاً ، أو بَايَنَهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أَبْيَض وأَسْوَد ، وأما نحو « يَزِيد » علماً فمنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلّ إذ كان فعلا، والثانى نحو مِخْيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حق مِخْيط أن يُعَلّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لِتِعْلَم ، أى : بكسر حرف المضارعة فى لُغة قوم ، لكنه حمل على مِخْيَاط لشبهه به لفظاً ومَعْنًى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحّ ما قالا للزم أن لا يُعَلّ تِحلىء ؛ لأنه يكون مشبهاً لِتِحْسِب فى وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لمـا ذكر لم يلزم الجميعَ ، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقْوَام واسْتِقْوَام ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبِهاَ من الطَّرَفِ . ثم يؤتى بالتاء عِوَضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)[1] .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُول ، ويجب بعد النقل فى ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لمـا ذكرنا ، ويجب أيضاً فى ذوات الياء الحذفُ ، وقلبُ الضمة كسرة ؛ لئلا تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثالُ الواوىّ مَقُولٌ ومَصُوغٌ ، واليائى مَبِيعٌ ومَدِينٌ وبنو تميم تُصَحِّح اليائى فيقولون : مَبْيُوع ومَخْيُوط ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

٥٧٨ — * وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقال :

٥٧٩ — * وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ *

---

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على تكملة

اللغة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجده طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضا : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا لذ وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعديا ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازما .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيبة كمبيعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظفري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً *

اللغة : « إخال » أظن « معيون » يروى بالعين مهملة وبالغين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالغين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أي غطى على قلبه وحجب فلم يعرف مأتى الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سُمِعَ ثوبٌ مَصْوُونٌ ، وفرسٌ مَقْوُودٌ(١) .

* * *

= من يرويه «سيدمغبون» بالغين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه، ومغيون ومعيون — بالغين المعجمة وبالعين المهملة مع الياء المثناة — كلاهما مما ورد تصحيحه ، أي الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه فى محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « سيد » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ، والأكثر فى لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين أو واو مفعول — على خلاف فى ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائى تمم فيها اسم المفعول مثل مطيوبة فى البيت السابق ومغيون فى هذا البيت ، وقالوا : طعام مزيوت ، وبرمكيول ، وثوب مخيوط ، ويوم مغيوم ، ورجل مديون .

(١) فى لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تميما يصححون الواوى أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

* وَالمِسْكُ فى عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ *

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه ومِثَالَىْ وَصْفِه ، أعنى وصفى الفاعل والمفعول تقول : أُكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمُ ، وَمُكْرَمُ ، وشذ قوله :

٥٨٠ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

المسألة الثانية : تتعلق بفاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءهُ تحذف فى أمثلة المضارع ، وفى الأمر ، وفى المصدر المبنى على فِعْلَةٍ ـ بكسر الفاء ـ ويجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ ، ويا زيدُ عِدْ عِدَةً ، وأما الوِجْهَة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

---

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبى حيان الفقعسى ، ومع كثرة ترديد النحاة لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على تكملة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللغة : « أهل » مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم ، وهو بالبناء للمجهول

الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «لأن» اللام لام التعليل حرف مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مرارا — إلا معاودة الأصول المهجورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الّذِى وَعَدُوا *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبى أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا *

اللغة : « الخليط » معناه المخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجليس بمعنى المجالس، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد «أجدوا البين» صيروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد بنا السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى فى مكان هـذه الـكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولـكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « فانجردوا »الفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبنى على الفتح فى محل نصب «عد» مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذى » اسم موصول نعت للأمر مبنى على السكون فى محل جر « وعدوا »فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد محذوف ، وتقدير الـكلام . الأمر الذى وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التى يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — فحذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار «عدة» بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعوض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما فى هذا البيت أم لم يضف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما فى هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل فى حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك النقل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلِلْتُ ، وظِلْتُ ، وظَلْتُ » وكذلك فى ظَلِلْنَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[١] .

وإن كان الفعل مضارعا أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقْرِرْنَ ، وَيَقِرْنَ ، وَاقْرِرْنَ ، وَقِرْنَ .

ولا يجوز فى نحو (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)[٢] ولا فى نحو (فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)[٣] إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقَرْنَ)[٤] بالفتح ، وهو قليل[٥]؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَرْتُ فى المكان –بالفتح– أقِرُّ – بالكسر – وأما عكسه ففى قَرِرْتُ عيناً أَقَرُّ .

* * *

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً :

أحدها : أن يكونا فى كلمة كشَدَّ ومَلَّ وحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .
(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .
(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .
(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .
(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم فلا تعلق له بهذه المسألة .

ومَلِلَ بالكسر ، وحَبُبَ بالضم ، فإن كانا فى كلمتين مثل « جَعَلَ لَكَ » ، كان الإدغام جائزاً لا واجباً .

الثانى : أن لاَ يتصدَّرَ أولهما كما فى دَدَنٍ .

الثالث : أن لا يَتَّصِلَ أولهما بمدغم كجُسَّس ، جمع جاسّ .

الرابع : أن لا يكونا فى وزن ملحق ، سواء كان الملحق أحد المثلين كقَرْدَد ومَهْدَد ، أو غيرهما كهَيْلَل ، أو كليهما نحو أقْعَنْسَس[1] ، فإنها ملحقة بجعفر ، ودحرج ، واحرنجم .

الخامس والسادس والسابع والثامن : أن لا يكونا فى اسم على فَعَل بفتحتين كطَلَل ومَدَد ، أو فُعُل بضمتين كذُلُل وجُدُد جمع جَدِيد ، أو فِعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه كلِمَمٍ وكِلَلٍ ، أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَر وجُدَد جمع جُدَّة وهى الطريقة فى الجبل .

وفى هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام .

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو : اخصُصَ أبى . وا كفُفِ الشرَّ ، أصلهما : اخصُصْ ، وا كْفُفْ ــ بسكون الآخر ــ ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد ، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين ، وأن لا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو : حَيِيَ ، وعَيِيَ ، ولا تاءين فى افتعل كاسْتَتَرَ واقْتَتَلَ .

وفى هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك ، قال تعالى : (ويَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ)[2] ويقرأ أيضاً (مَنْ حَيَّ) ، وتقول : اسْتَتَرَ واقْتَتَلَ ،

(١) يريد أن الملحق حرفان أحدهما أحد المثلين والثانى غيرهما ، وهو فى هذا المثال النون وأحد السينين .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال .

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت ؛ فتقول فى الماضى سَتَّرَ وقَتَّلَ ، وفى المضارع يَسَتِّر ويَقَتِّل ، بفتح أولهما ، وفى المصدر سِتَّاراً وقِتَّالا ، بكسر أولهما .

ويجوز الوجهان أيضاً فى ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التاءين الزائدتين فى أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم فى شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل فى أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى فى الوصل نحو (ولاَ تَيَمَّمُوا)(١) (ولاَ تَبَرَّجْنَ)(٢) و (كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ)(٣) فإن أردت التخفيف فى الابتداء حذفت إحدى التاءين ، وهى الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز فى الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (ناراً تَلَظَّى)(٤) (ولَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ المَوْتَ)(٥) .

وقد يجىء هذا الحذف فى النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم : (وكَذٰلِكَ نُجِّى المُؤْمِنِين)(٦) أصله نُنَجِّى – بفتح النون الثانية – وقيل : الأصل نُنْجِى – بسكونها – فأدغمت كإجّاصة وإجّانة ، وإدغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .
(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .
(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل.
(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران
(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)(١) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى (واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ)(٢) وقال الشاعر :

٥٨٢ — * فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

---

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا *

اللغة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، وتقول : غض فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف — بفتح الطاء وسكون الراء — البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « نمير » بضم النون على زنة المصغر — قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعي النميري الذي يهجوه جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه) :

يأَيِّ بَلاَءٍ يا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لا يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

المعنى : يقول لمخاطبه : لاتتعد طورك ، ولاتتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضيعة ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في مصاف الكرماء الأمجاد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به لبلغت مقدم عليه « بلغت » بلغ : فعل=

والتزم الإدغام فى هَلُمَّ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا فى اخرها الفتح ، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه فى آخر نحو رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك فى أَفْعِلْ فى التعجب ، نحو أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وُجُوهِ المتقين ؛ وأَحْبِبْ إلى الله تعالى بالمحسنين .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام فى لغة غير بكر بن وائل ، نحو : حَلَلْتَ ، و(قل إِنْ ضَلَلْتُ)[1] . (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ)[2] .

وقد يفك الإدغام فى غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحِحَتْ عَيْنُه . وأَلِلَ السقاء أو فى ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الحمدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ   الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

= ماض ، وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «غض» حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأما ضمها فعلى الإتباع لضمة الغين قبلها ، وأما فتحها فلقصد التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للادغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمدوا إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا فى هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، ولكل حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبى النجم العجلى الراجز المعروف . =

. . . .

= اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل — بالإدغام — ففك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن «الواسع الفضل» الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جعله جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قعنب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى ... أَنِّى أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبى النجم العجلى أيضا من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ ... مِنْ طُولِ إِمْلاَلٍ وَظَهْرٍ مُمْلَلِ

فقوله « أظلل » وقوله « مملل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظل : باطن خف البعير ، والمملل : اسم المفعول من « أمله يمله إملالا » أى أسأمه .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، لتحقيق أوضح المسالك »

تمت ـ بحمد الله تعالى وتوفيقه ـ فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك » وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، ولله الحمد والمنة ، وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة فى كتاب

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

فهرس الشواهد الواردة فى كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

حرف الهمزة

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى	[أبوه منذر ماء السماء]
٩٦		من لد شولا فإلى إتلائها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركا	للامتشابهان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زمر الأعداء
٣٠٨	ربما ضربة بسيف صقيل	بين بصرى وطعنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت	رد التحية نطقا أو بإيماء
٤٠٧	فلا والله لا يلفى لما بى	ولا للما بهم أبداً دواء
٤٦٤	يا عنز هذا شجر وماء	عاعيت لو ينفعنى العيعاء
٥٢٦	إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب اللذاذة والفتاء
٥٣٧	سيغنينى الذى أغناك عنى	فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه	كأن لون أرضه سماؤه

حرف الباء الموحدة

رقم الشاهد	الشاهد	
١	أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولى إن أصبت لقد أصابا
١٣	[رب حى عرندس ذى طلال]	لا يزالون ضاربين القباب
١٥	على أحوذيين استقلت عشية	[فما هى إلا لمحة وتغيب]
٧٣*	أم الحليس لعجوز شهربه	[ترضى من اللحم بعظم الرقبة](١)
٧٥	[أهابك إجلالا ، وما بك قدرة	على] ولكن ملء عين حبيبها

---

(١) وانظره أيضاً فى باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٩	باتت فؤادى ذات الخال سالبة	[فالعيش إن حم لى عيش من العجب]
٩٢	[سراة بنى أبى بكر تسامى]	على كان المسومة العراب
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٢	وكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلا عن سواد بن قارب[1]
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها]	فإنك مما أحدثت بالمجرب
١١٩	وقد جعلت قلوص بنى سهيل	من الأكوار مرتعها قريب
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبثه	تكلمنى أحجاره وملاعبه
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب	[حين قال الوشاة هند غضوب]
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه	فإن لنا الأم النجيبة والأب
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإنى وقيار بها لغريب[2]
١٥٠	يسوقها أعيس هدار ببب	إذا دعاها أقبلت لاتتئب
	* كأن ورديه رشاء خلب *	
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب
١٦١	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
١٨٩	كذاك أدبت حتى صار من خلق	أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عارا على وتحسب
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه	تقول هزيز الريح مرت بأثأب
١٩٩	وأنت أرانى الله أمنع عاصم	وأراف مستكفى وأسمح واهب
٢٠٨	نتج الربيع محاسنا	ألقحنها غر السحائب
٢١٢	فإما ترينى ولى لمة	فإن الحوادث أودى بها
٢٢٥	وقالت : متى يبخل عليك ويعتلل	يسؤك،وإن يكشف غرامك تدرب
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه	ما دام معنيا بذكر قلبه

(١) وانظره أيضاً فى باب الإضافة (٢) وانظره مرة ثانية فى الباب نفسه

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٣٤	أثعلبة الفوارس أم رياحا	عدلت بهم طهية والخشابا
٢٣٦	لدن بهز الكف يعسل متنه	فيه ، كما عسل الطريق الثعلب
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها	رجال فبزت نبلهم وكليب
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلا زريق المال ندل الثعالب
٢٥٠	أعبدا حل فى شعبى غريبا	ألؤما لا أبا لك واغترابا(١)
٢٦٢	ومالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
٢٧٩	أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته	والزم توقى خلط الجد باللعب
٢٩١	خلى الذنابات شمالا كثبا	وأم أوعال كها أو أقربا
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما	يورث المجد دائبا فأجابوا
٢٩٤	تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم ، قد جزبن كل التجارب
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب	فكلكم يصير إلى ذهاب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
٣٤١	فلئن لقيتك خاليين لتعلمن	أيى وأيك فارس الأحزاب
٣٤٢	صريع غوان شاقهن وشقته	لدن شب حتى شاب سود الذوائب
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب	ولا عدمنا قهر وجد صب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه	من ابن أبى شيخ الأباطح طالب
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاقعها	حصباء در على أرض من الذهب
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كله رجب
٤٠٣	فإياك إياك المراء ؛ فإنه	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا	أعيذكما بالله أن تحدثا حربا
٤١٥	كهز الردينى تحت العجاج	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
٤٤٨	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	يا للكهول وللشبان للعجب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٥١	أبا عرو لا تبعد فـكل ابن حرة	سيدعوه داعى ميتة فيجيب
٤٦٠	وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب
٤٩٧	إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوثر إترابا على ترب
٥١٩	ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا	ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
٥٢٠	أخلاى لو غير الحمام أصابكم	عتبت ، ولـكن ما على الأرض معتب
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديـكم	ولـكن سيرا فى عراض المواكب
٥٣٤	فى ليلة من جمادى ذات أندية	لا يبصر الـكلب فى ظلمائها الطنبا
٥٤١		يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لـكل دهر قد لبست أثوبا	حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا
٥٥٩	كأنه السيل إذا اسلحبا	أو الحريق وافق القصبا
٥٦٠	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر	بمنهمر جون الرباب سكوب
٥٧٨		وكأنها تفاحة مطيوبة
٥٨٢	فغض الطرف إنك من نمير	فلا كعبا بلغت ولا كلابا

حرف التاء المثناة

رقم الشاهد	الشاهد	
٥١	[فإن الماء ماء أبى وجدى]	وبئرى ذو حفرت وذو طويت
٦٦	خبير بنو لهب ؛ فلاتك ملغيا	مقالة لهبى إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حتى ألمت بنا يوما ملمات
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حتى تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا انا لم أطعن إذا الخيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشتريت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفعن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإلمام الملمات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أنتا	أنت الذى طلقت عام جعتا

(١) وانظره فى باب الممنوع من الصرف .

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
٣٦	فى فتية جعلوا الصليب إلههم	حاشاى ، إنى مسلم معذور
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر	[مامسها من نقب ولا دبر](١)
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل هالك	سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه	[لعلى إلى من قد هويت أطير]
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة	ولو أتيح له صفو بلا كدر(٢)
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
٦٢	[ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا]	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]	صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
٦٨	[ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر	سبيل] فأما الصبر عنها فلا صبرا
٨٢	[ألا يا اسلمى يادارمى على البلى]	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٨٣	[ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى]	وكونك إياه عليك يسير
١٠٤	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم]	إذ هم قريش ، وإذ مامثلهم بشر
١٠٩	[لهفى عليك للهفة من خائف]	يبغى جوارك حين لات مجير
١١٦	ولكن أجرا لو فعلت بهين	[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر]
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آئبا	[وكم مثلها فارقتها وهى تصفر]
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى	ثوبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
١٥٤	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
١٦٢	بأى بلاء يا نمير بن عامر	وأنتم ذنابى لايدين ولا صدر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها	ومن ذا الذى يا عز لايتغير
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لا قينا جذام وحميرا

(١) وانظره أيضا فى باب العطف (٢) وانظره أيضا فى باب السبك

رقم الشاهد	الشاهد	
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدنى	وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إنى آئب أهل بلدة	وضعت بها عنه الولية بالهجر
٢٠٥	غـداة أحلت لابن أصرم طعنة	حصين عبيطات السدائف والخمر
٢١٠	وأحقرهم وأهونهم عليهم	وإن كانا له نسب وخير
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قـــدرا	كما أتى ربه موسى على قـــدر
٢٢٢	نبئتهم عذبوا بالنار جارهم	وهل يعذب إلا الله بالنـار
٢٥٣	وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر(١)
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر	ومن تكونوا ناصريه ينتصر
٢٥٦	أفى الحق أنى مغرم بك هائم	وأنك لاخل لدى ولا خمر
٢٦٦	أبحنا حيهم قتلا وأسرا	عدا الشمطاء والطفل الصغير
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة	لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب	فآفة الطالب أن يضجرا
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحيـ	ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
٢٨٦	أنفسا تطيب بنيل المنى	وداعى المنون ينادى جهارا
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر	أقوين من حجج ومن دهر
٣٠٦	مازال مـذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسة الأشبار
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهن المهار
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى	وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٣٢٧	والذئب أخشاه إن مررت به	وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
٣٣١	دعوت لـما نابنى مسورا	فلبى فلبى يدى مسور
٣٤٦	ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة	فما شربوا بعدا على لذة خمرا
٣٥١	أكل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٣٧٤	فتاتان أمامنهما فشبيهة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه البدرا(٢)
٣٧٧	ثم زادوا أنهم فى قومهم	غفر ذنبهم غير فخر

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا فى قافية السين

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٨١	فذلك إن يلق المنيــة يلقها	حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امرأ هرم ، لم تعر نائبة	إلا وكان لمرتاع لهــا وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للــكاثر
٣٩٦	لايبعدن قومى الذين هم	سم العداة وآفة الجزر
	النازلون بكل معترك	والطيبون معاقد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	ياليتما أمنا شالت نعامتها	أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لاتخشى بوادره	لــكن وقائعه فى الحرب تنتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا	وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	حملت أمرا عظيما فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا(١)
٤٥٢	جارى لا تستنــكرى عذيرى	سيرى وإشفاقى على بعيرى
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث	إن الحوادث ملقى ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يبنى المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه	ومن عضة ماينبتن شــكيرها(٢)
٤٨١	ألم تروا إرما وعادا	أودى بها الليل والنهار
	ومردهر على وبار	فهلــكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالــكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لاتتركنى فيهم شطيرا	إنى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فمــا انقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إنى وقتلى سليــكا ثم أعقله	كالثور يضرب لمــا عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن ربربا حورا مدامعها	كأن أبكارها ، نعاج دوار
٥١٢	فقلت : تحمل فوق طوقك ، إنها	مطبعة من يأتها لايضيرها
٥٢٤	فــكان مجنى دون من كنت أتقى	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(١) وانظره أيضاً فى باب الندبة

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢٩	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشارى
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى	آلما حم يسره بعد عسر
٥٣٥	لابد من صنعا وإن طال السفر	ولو تحنى كل عود ودبر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا	ليلاى منكن أم ليلى من البشر
٥٤٤	كأنهم أسيف بيض يمانية	عضب مضاربها باق بها الأثر
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ	زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
٥٤٨	حفت بأطواد جبال وسمر	فى أشب الغيطان ملتف الحظر
	فيها عيائيل	أسود ونمر(١)
٥٥٢	لست بليلى ولكنى نهر	لا أدلج الليل ولكن أبتكر
٥٥٤	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله	إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جد النقر	وجاءت الخيل أثافى زمر
٥٦٢	أألحق إن دار الرباب تباعدت	أو انبت حبل أن قلبك طائر
٥٦٦	حنى عظامى وأراه ثاغرى	وكحل العينين بالعواور
٥٧٥	فإن القوافى تتلجن موالجا	تضايق عنها أن تولجها الإبر

حرف السين المهملة

رقم الشاهد	الشاهد	
٣١	[عددت قومى كعديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا لميس	فى بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله فى القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة ببغلتى	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك ، حتى كلنا غير لابس
٣٧٤	فتاتان أما منهما فشبيهة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمسا(٢)
٤٥٣	يا مرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم ييأس

---

(١) وانظره أيضا فى باب الإبدال .

(٢) وانظره فى قافية الراء أيضا .

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

(١) وانظره أيضا فى قافية القاف .

(٢) وانظره فى نواصب المضارع أيضا .

الشاهد		رقم الشاهد
إلى بيت قعيدته لكاع	أطوف ما أطوف ثم آوى	٤٤٦
تركع يوما والدهر قد رفعه	لاتهين الفقير علك أن	٤٧٦
فتتركها شنا ببيداء بلقع	أردت لكيما أن تطير بقربتى	٤٩٢
لستة أعوام ، وذا العام سابع	توهمت آيات لها فعرفتها	٥٢٨
وهى ثلاث أذرع وأصبع	أرمى عليها وهى فرع أجمع	٥٣٢
مال إلى أرطاة حقف فالطجع	لما رأى ألا دعه ولا شبع	٥٦٤

حرف الفاء

[صهباء خرطوما عقارا قرقفا]	خالط من سلمى خياشيم وفا	٦
[أذو نسب أم أنت بالحى عارف] ؟	فقالت : حنان ، ما أتى بك ههنا ؟	٧٦
[ولا صريف، ولكن أنتم الخزف]	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب	١٠١
وما كل من وافى منى أنا عارف	[وقالوا تعرفها المنازل من منى]	١٠٥
يدا أبى العباس والصيوفا	إن الربيع الجود والخريفا	١٣٩
فما عطفت مولى عليه العواطف	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	٣٤٤
كما تضمن ماء المزنة الرصف	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها	٣٥٧
أبداً ، وقتل بنى قتيبة شافى	من نثقفن منهم فليس بآيب	٤٧٥
أحب إلى من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقر عينى	٥٠٥
نفى الدراهم تنقاد الصياريف	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	٥٦٧

حرف القاف

ذوات ينهضن بغير سائق	[جمعتها من أينق موارق]	٥٢
أمنت ، وهذا تحملين طليق(١)	عدس مالعباد عليك إمارة	٥٥
فى بعض غراته يوافقها	يوشك من فر من منيته	١٢٥

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد	
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم	بغاة ما بقينا فى شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراتق[1]
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذى	ستجزى بما تسعى فتسعد أوتشقى
٢٤٧	تذر الجماجم ضاحياً هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عينى يحسر الماء تارة	فيبدو ، وتارات يجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو مننت ، وربما	من الفتى وهو المغيظ المحنق
٥٧١	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفض أو يترقرق

حرف الكاف

٥	والله أسماك سماً مباركا	(آثرك الله به إيثاركا)
١٧٤	فقلت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبنى امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكنت إذ كنت إلهى وحدكا	لم يك شىء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	يأيها المائح دلوى دونكا	إنى رأيت الناس يحمدونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	[ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل]
١٨*	تنورتها من أذرعات وأهلها	بيثرب ، أدنى دارها نظر عالى
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا	[شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبنى كليب إن عمى اللذا	[قتلا الملوك وفككا الأغلالا]
٤٦	محا حبها حب الألى كن قبلها	[وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضا فى قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالى	وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
٥٠	[إذا ما لقيت بنى مالك]	فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	[أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرتجى	عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل عضب]	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٨٠	فقلت : يمين الله أبرح قاعدا	[ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل	[إذا تهب شمأل بليل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا	[جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومى والجماعة كالذى	[لزم الرحالة أن تميل مميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه]	ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من	جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبنى إن أباك كارب يومه	[فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بى فى التسامى خؤولة	ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة :	لا ناقة لى فى هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد	إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة	وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أرامم رفقى حتى إذا ما	تجافى الليل وانخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل	فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلوموننى فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل[1]	
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

(١) وانظره فى قافية الميم أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدرى وإنى لأوجـل	على أينا تعدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية	وأتيت نحو بنى كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مـدبر معا	كجلمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة	فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشنى بخير لا أكونن ومـدحتى	كناحت يوما صخرة بعسيل
٣٥٦	أنجب أيام . والداه به	إذ نجلاه ؛ فنعم ما نجلا
٣٥٨	كما خط الـكتاب بكف يوما	يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النـكاية أعداءه	يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليهـا جلالهـا	وليس بولاج الخوالف أعقلا
٣٨٢	أقيم بدار الحزم ما دام حزمها	وأحر إذا حالت بأن أتحولا
٣٨٣	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب	زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى	ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا	فظل فؤادى فى هواك مضللا
٣٩١	تروحى أجدر أن تقيلى	غدا بجنبى بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين	على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل	وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه	إنما يجزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٤٢٤	كأن دثارا حلقت بلبونه	عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه	مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما	أبو حجر إلا ليال قلائل
٤٤٤	تضل منه إبلى بالهوجل	فى لجة أمسك فلانا عن فل
٤٥٥	أفاطم مهلا بعض هـذا التدلل	وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى
٤٦٢	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خـل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى	بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرىء	يزخرف قولا ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه	أفبعد كندة تمدحن قبيلا
٤٧٩	ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي	فما طائري يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	فقالت : لك الويلات؛ إنك مرجلي
٤٩٥	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	وأمكنني منها إذن لا أقيلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما افترقنا	ولكن لا خيار مع الليالي
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود	لقد جار الزمان على عيالي
٥٣٣	إذا قلت مهلا غارت العين بالبكى	غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذي رمح فيطعنني به	وليس بذي سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لي لا أظلله	أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة	على حدثان الدهر مني ومن جمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعذارى مطيتي	فيا عجبا من كورها المتحمل
٥٦٩	غدائره مستشزرات إلى العلا	تضل العقاص في مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لي أن القماءة ذلة	وأن أعزاء الرجال طيالها
٥٨٣	الحمد لله العلي الأجلل	الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدى في الكرم	ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصاحب من قوم فأذكرهم]	إلا يزيدهم حبا إلى هم
٢٤	وإني على ليلى لزار ، وإنني	[على ذاك فيما بيننا مستديمها]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى]	والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	هما اللتا لو ولدت تميم	[لقيل فخر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه	[ولا يحد عن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لساني شهدة يشتفى بها]	وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته [بادكار الموت والهرم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم]	وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدبت على بطون ضنة كلها]	إن ظالما أبداً وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرآة أبدت وسامة	[فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم]

رقم الشاهد	الشاهد	
١٠٣	وما خذل قومى فأخضع للعدى	[ولكن إذا أدعوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت] :	ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم(١)
١٥٣	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر	ب ؛ فمحذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته	وآذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى	ولكنما المولى شريكك فى العدم
١٨١	ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا	أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما	يسودانا إن أيسرت غنماهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق	إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره	منى بمنزلة المحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة	شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلوموننى فى اشتراء النخيـــــل	أهلى فكلهم ألوم(٢)
٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء	على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من ريبة وذم	فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا	عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يغضى حياء ويغضى من مهابته	فما يكلم إلا حين يبتسم(٣)
٢٣٠	ونبئت عبد الله بالجو أصبحت	كراما مواليها لئاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم الوغى متخوفا لحمام
٢٨١	عهدتك ماتصبو وفيك شبيبة	فما لك بعد الشيب صبا متيما ؟
٢٨٢	علقتها عرضا وأقتل قومها	زعما ، لعمر أبيك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

(١) وانظره فى باب نعم وبئس .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩*	إنى إذا ما حدث ألما	أقول : يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدنى غير ذى جدة	فما التخلى عن الإخوان من شيمى
٤٦٩	هلا تمنن بوعد غير مخلفة	كما عهدتك فى أيام ذى سلم
٤٧٠	فليتك يوم الملتقى ترينى	لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم
٤٧٣	قليلا به ما يحمدنك وارث	إذا نال مما كنت تجمع مغنما
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخا على كرسيه معمما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم	لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٥٠٠	لاتنه عن خلق وتأتى مثله	عار عليك — إذا فعلت — عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد	لها أبدا ما دام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التى استودعتها	يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول : لا غائب مالى ولا حرم
٥١٤	ومن لايزل ينقاد للغى والصبا	سيلفى على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه	ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقها فلست لها بكفء	وإلا يعل مفرقك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للملوك وفى بها	ردائى . وجلت عن وجوه الأهاتم
٥٣١	أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟	فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذى يعرفونه	وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتنا مية بنة منذر	فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذى يعطيك نائله	عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات المنطق التمتام	وكفك المخضب البنام
٥٨٠	... ...	فإنه أهل لأن يؤكرما

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف النون

٢	قالت بنات العم : يا سلمى وإن	كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن
١٠	[طال ليلى وبت كالمجنون]	واعترتنى الهمويا بالماطرون
١١	وكان لنا أبو حسن على	أبا برآ ، ونحن له بنين
١٤*	[وماذا تبتغى الشعراء منى]	وقد جاوزت حد الأربعين
١٦	أعرف منها الجيد والعينانا	[ومنخرين أشبها ظبيانا]
١٧	[عرفنا جعفرا وبنى أبيه]	وأنكرنا زعانف آخرين
٢٥	[لئن كان حبك لى كاذبا]	لقد كان حبيك حقا يقينا
٢٦	أخى حسبتك إياه [وقد ملئت	أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
٣٥	أيها السائل عنهم وعنى	لست من قيس ولا قيس منى
٥٤	[ألا إن قلبى لدى الظاعنين	حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
٦٠	[ومن حسد يجور على قومى]	وأى الدهر ذو لم يحسدونى
٦٥	أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا	[إن يظعنوا فعجب عيش من قطنا]
٦٧	قومى ذرا المجد بانوها [وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان]
٧٠	لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة	[لما استقلت مطاياهن للظعن]
٧٤	[عندى اصطبار] وأما أننى جزع	يوم النوى فلوجد كاد يبرينى
٧٨	[تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى]	وكل امرئ والموت يلتقيان
٨١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو	ت [فنسيانه ضلال مبين]
١١١	إن هو مستوليا على أحد	[إلا على أضعف المجانين]
١٣٣	[ولى نفس تنازعنى إذا ما]	أقول لها : لعلى أو عسانى
١٣٧	[فوالله ما فارقتكم قاليا لكم]	ولكنما يقضى فسوف يكون
١٤٤	خليلى هل طب ؟ فإنى وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
١٤٦	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
١٥٢	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
١٥٥	أشاء ما شئت ، حتى لا أزال لما	لا أنت شائية من شأننا شانى
١٥٨	يحشر الناس لا بنين ولا آ	باء إلا وقد عنتهم شؤون

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا فى الحجاز ليعجزونى
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالا تقول بنى لؤى لعمر أبيك أم متجاهلينا ؟
٢٥٩	إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى
٣٠١	قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان
٣١٨	يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عنى المستوطنا عدن فإننى لست يوما عنهما بغنى
٣٣٠	[إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون] * لقلت لبيه لمن يدعونى *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لايعنينى
٤٠١	فداك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان ؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج ، والذى عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يايزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	فقلت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا	محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا يا ديار الحى بالسبعان	أمل عليها بالبلى الملوان(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً	وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباها وأبا أباها	[قد بلغا فى المجد غايتاها]
٢٥٨	علفتها تبنا وماء بارداً	حتى شتت همالة عيناها(٢)
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير	لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥	... ...	بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصحيفة كى يخفف رحله	والزاد ، حتى نعله ألقاها
٤٦١	واها لسلمى ثم واها واها	هى المنى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هوه

حرف الياء

٧	[فإما كرام موسرون لقيتهم]	فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا(٣)
١٠٦	[بأهبة حزم لذ ، وإن كنت آمنا]	فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تعز فلا شئ على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا
١٣٥	أو تحلفى بربك العلى	أنى أبو ذيالك الصبى
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردنى	إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واقيه
٢٣٣	وقائلة خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختيها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية الدال

(٣) وانظره أيضا فى باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٤٦	وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما	يظنان كل الظن أن لاتلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلى بخفية	زيارة بيت الله رجلان حافيا
٣٣٨	كلانا غنى عن أخيه حياته	ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٧٨	فهى تنزى دلوها تنزيا	كما تنزى شهلة صبيا
٢٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؛ فلن أرى	أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن	نداماى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيليين يوم لقيتهم	فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا	لما رأتنى خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته	ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثته اليوم صادقا	أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليكة أننى	أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه

تنـــويه

الحمد لله حق حَمْده ، وصلاته وسلامه على نبيّـه وعَبْده ، وعلى آله وصَحْبه وجُنده .

وبعد ؛ فإنى نَبَّهْتُ منذ أخرَجْتُ لقُرّاء العربية شرحى على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفيـة ابن مالك » أحد مُصَنَّفات نحوىٍّ عصره (القرن الثامن الهجرىّ) ابن هشام الأنصارى ، رحمه الله وتغمَّدَهُ بفضله وإحسانه ، وجزاه أحسن ما يجزى عبادَه الصالحين ، على أن لى على هذا الـكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أولُ ما رآه أهل العربية من شروحى لهذا الـكتاب ، وثانيها شرح وَسِيط ، وقد أُعِيدَ طبعه مراراً ، وثالثها شرح مَبْسُوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراقى الخاصَّة ، وسألتُ الله جلت قدرته أن يُعين على إخراجه للناس ، لأنى جِدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قُرّاء هـذا الـكتاب مقدار ما ذَخَره لهم فيه مؤلفُه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وَأَدِلَّتهم فى عبارة مُوجَزة ولـكنها سَهْلَة المأخذ قريبة المُتَنَاوَل .

وإن إخوانى من رجالات العُرُوبة فى مشارق الأقطار العربية ومغاربها — منذ قرأوا ذلك — ما زالوا يُلِحُّونَ علىّ فى أن أخرج هذا الشرح ، بالمـكاتبة أحياناً ، وبالمُشَافهة أحياناً أخرى ، ولم تـكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه الطَّلِبة التى أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُدْرِكون من صناعتهم إلا رَوَاج الـكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقَابلةُ جميلِ الإقبال عليه وإيثاره على غيره من جنسه والإشادة بما بُذِلَ فيه من جَهْد فذلك أمر لا يعنيهم منه قليل ولا كثير ، وحسبى الله ونعم الوكيل .

وقد برقَتْ لى فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذى طال تحَبسُه ، فاهتبلتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أننى أردت بهذا أن أقوم بشكر هؤلاء العُلَمَاء الأعلام على ما بذلوا لى من لسان الصدق كفاء ما قَدَّمْتُ ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سَلَفُنَا الصالح من ذخائر لو كان بعضُها لأمةٍ غير أمتنا العربية لما وسعتها الدنيا فخراً واعتلاء على الناس .

ولم أنشر فى هذه المرة كل ما كتبته قديماً من الشرح الذى اعتبرته المبسوط ، ولكنى اكتفيت بتكميل المبَاحث التى قد أجملها المؤلف ، وبإثارة مباحث أخرى أغفلها بتة ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التى ذَكَرَهَا ، وبتفصيل أدلّة أهل هذه الصناعة رُجُوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت ـ إن زدت على ذلك ـ أن أكون سبباً فى إملال القارىء ، وإنى أعطى إخوانى هؤلاء عهداً بأنه إن كان فى الأجل بقية فسأعود إلى ما بقى من مكنونات ذلك الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهرهُ لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافى من الشرح الكبير ، وهو فى تقديرى يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذى تكرَّرَ ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم عنى بمقدار ما حَبَوْنى من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين ؟

محمد محيى الدين عبد الحميد